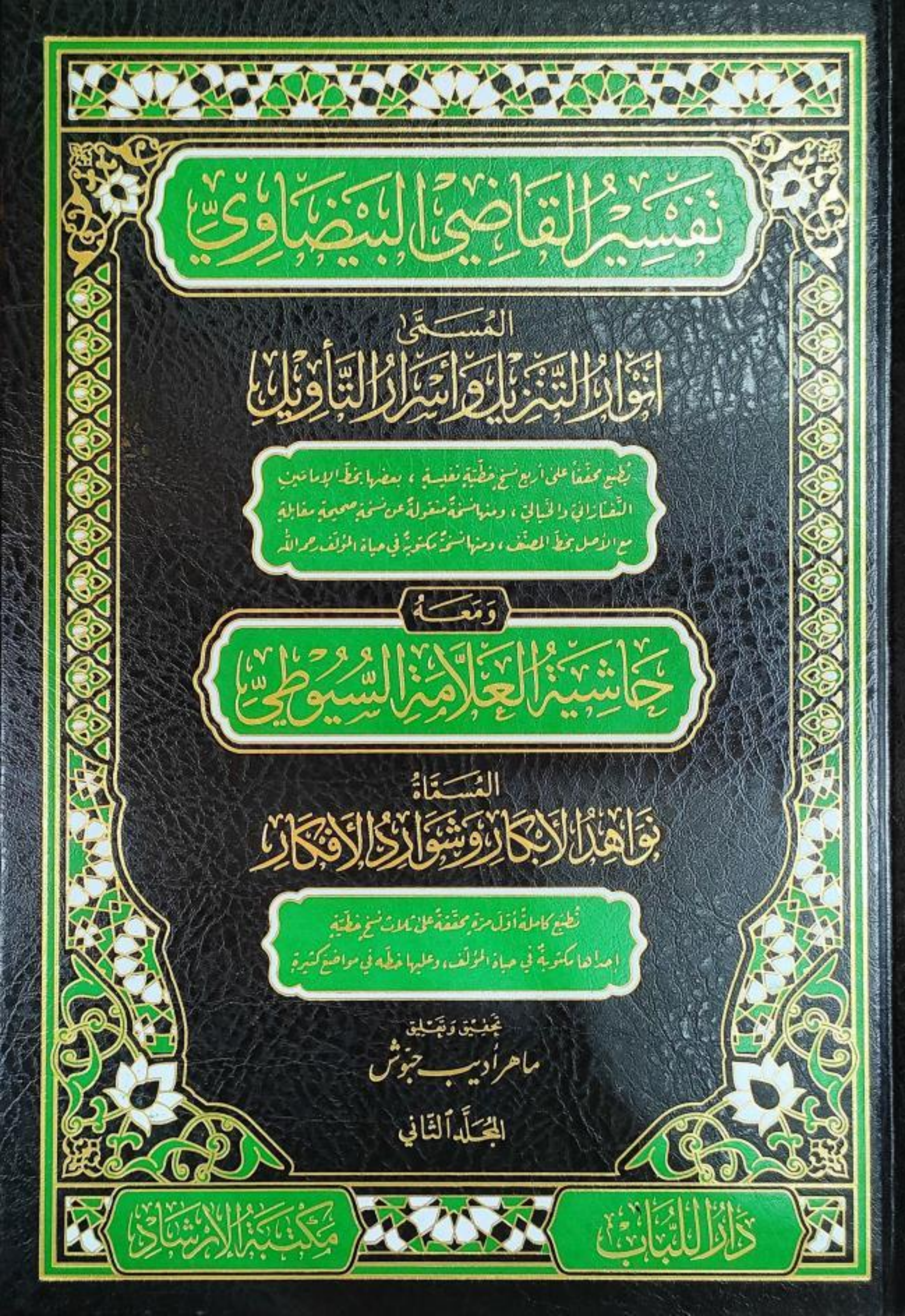
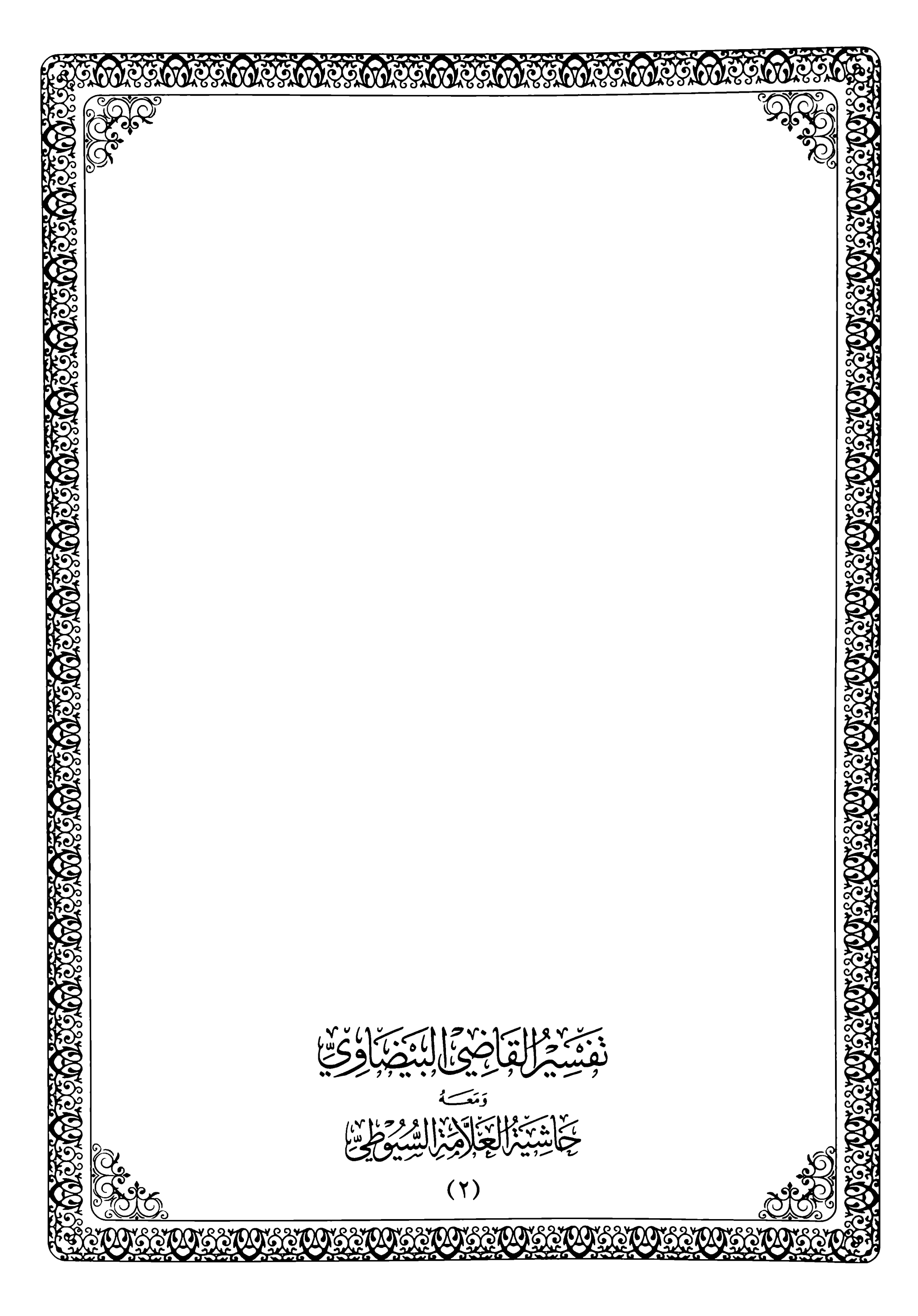


تفسير القاضي البيضاوي
المسمّى
أنوار التنزيل وأسرار التأويل
يُطبع محققاً على أربع نسخ خطيّة نفيسة، بعضها بخطّ الإمامين
التفتازاني والخيالي، ومنها نسخة منقولة عن نسخة صحيحة مقابلة
مع الأصل بخطّ المصنّف، ومنها نسخة مكتوبة في حياة المؤلف رحمه الله
ومعه
حاشية العلامة السيوطي
المسمّاة
نواهد الأبكار وشوارد الأفكار
تُطبع كاملة أول مرة محققة على ثلاث نسخ خطيّة
إحداها مكتوبة في حياة المؤلف، وعليها خطّه في مواضع كثيرة
تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش
المجلّد الثاني
دار اللباب
مكتبة الإرشاد

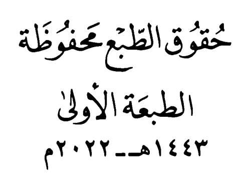


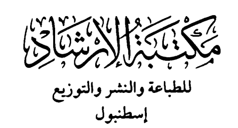
تفسير القاضي البيضاوي

ومعه

حاشية العلامة السيوطي

(٢)





للطباعة والنشر والتوزيع
إسطنبول

لِصَاحِبِهَا مُحَمَّد مَحفُوظ أُزدَمِير

هاتف: 08504804773 ـ 02126381633
iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/istanbul

 www.irsad.com.tr
info@irsad.com.tr
 fb.com /irsadkitabevi  @irsadkitabevi

+90 (0) 5309109575





DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

اسطنبول ـ تركيا
00902125255551
00905454729850

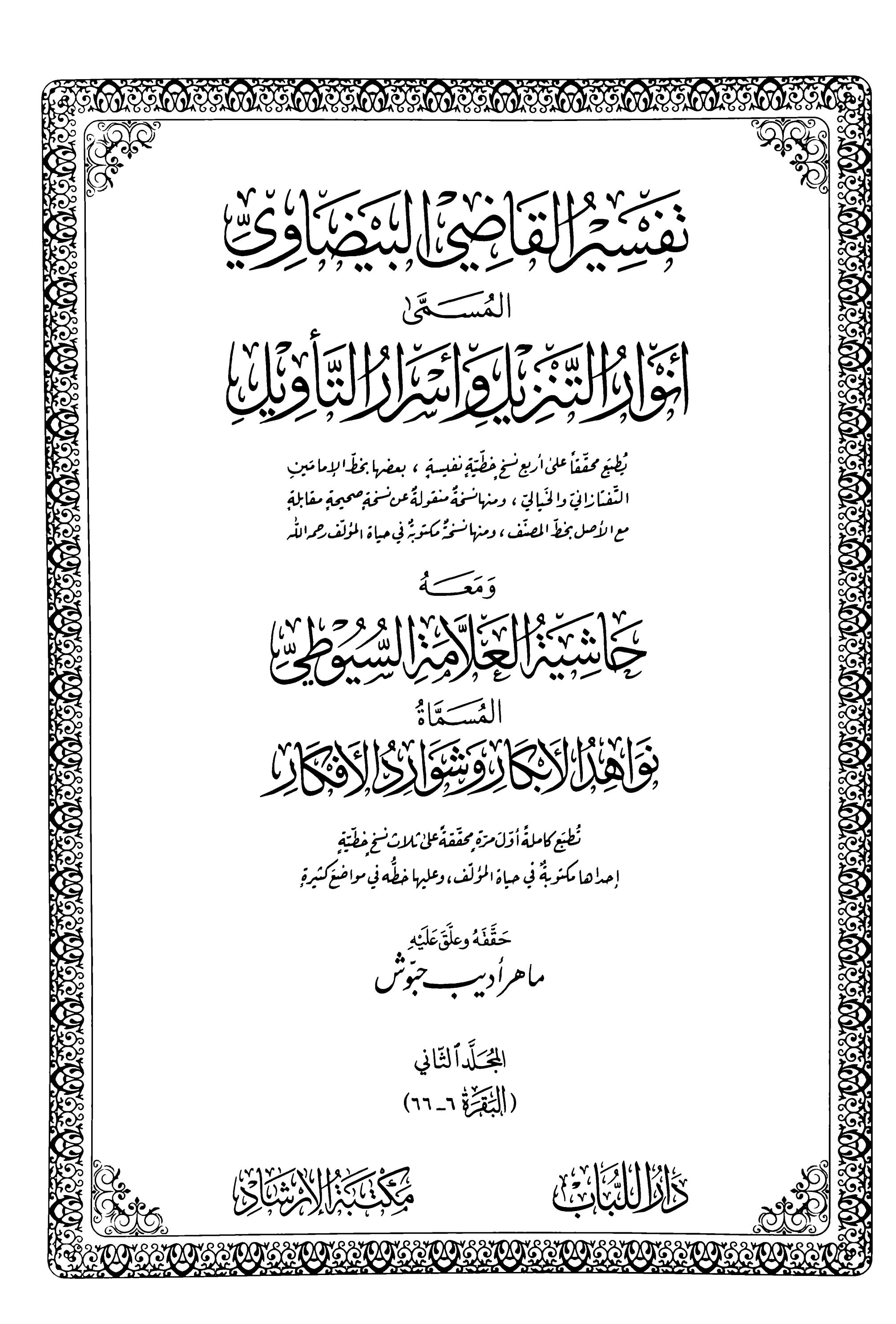
دمشق ـ سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

بيروت ـ لبنان
009615813966
0096170112990





İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)



تفسير القاضي البيضاوي

المُسمّى

أنوار التنزيل وأسرار التأويل

طُبع محققاً على أربع نسخ خطّيّة نفيسة، بعضها بخط الإمامين
التفتازاني والخيالي، ومنها نسخةٌ منقولةٌ عن نسخة صحيحة مقابلة
مع الأصل بخط المصنّف، ومنها نسخةٌ مكتوبةٌ في حياة المؤلف رحمه الله

ومعه

حاشية العلامة السيوطي

المُسمّاة

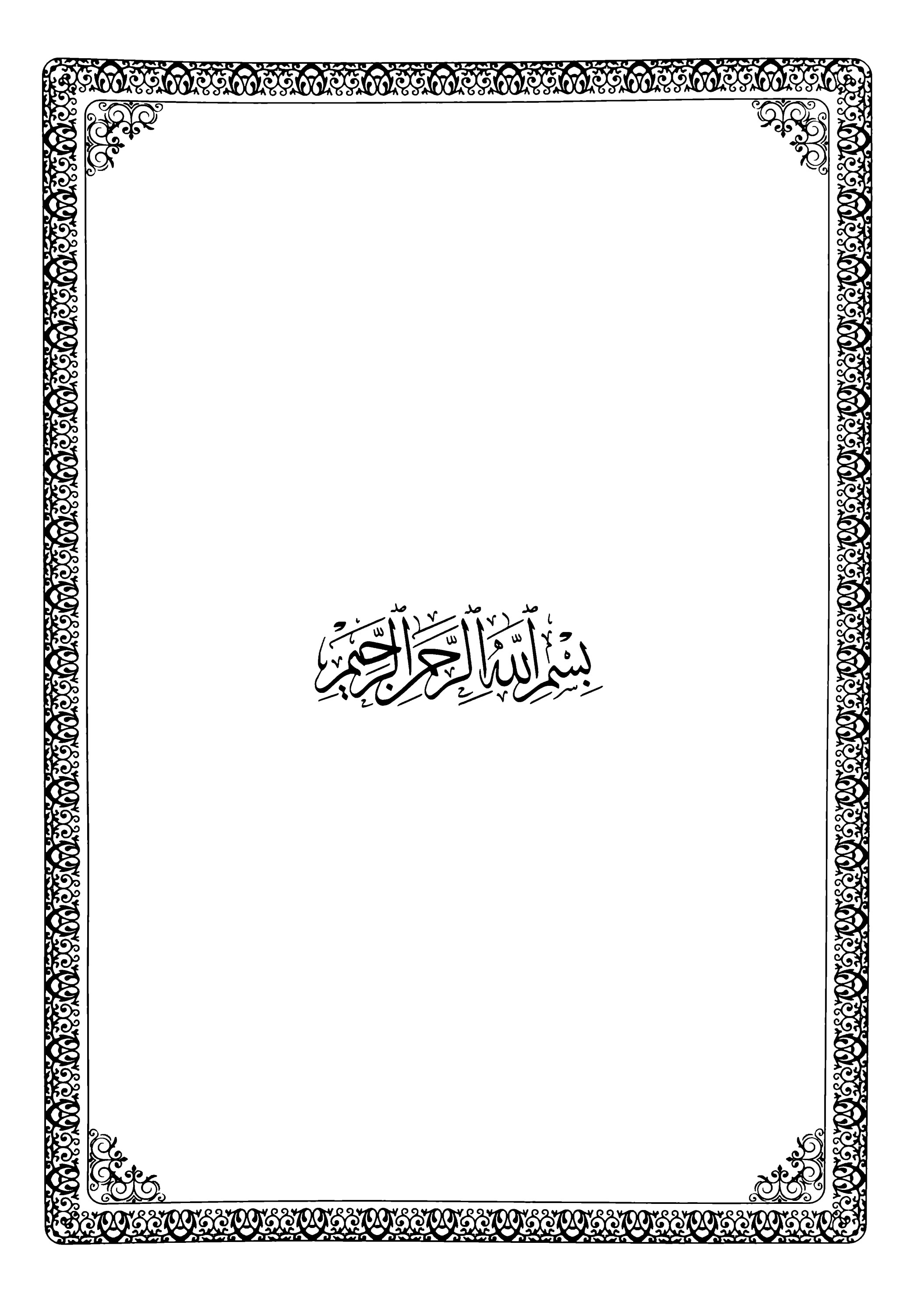
نواهد الأبكار وشوارد الأفكار

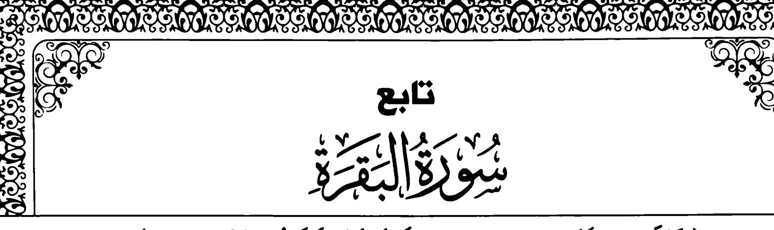
طُبع كاملةً أول مرة محققةً على ثلاث نسخ خطّيّة
إحداها مكتوبةٌ في حياة المؤلف، وعليها خطُّه في مواضع كثيرة

حقّقه وعلّق عليه
ماهر أديب حبّوش

المجلّد الثاني
(البقرة ٦ ـ ٦٦)

دار اللباب   مكتبة الإرشاد


بسم الله الرحمن الرحيم



تابع
سورة البقرة

(٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ لمَّا ذَكَر خاصَّةَ عبادِه وخاصَّةَ أوليائِه بصفاتهم التي أَهَّلَتْهم للهُدَى والفلاحِ عقَّبَهم بأضدادِهم العُتَاةِ المَرَدةِ الذين لا يَنفعُ فيهم[1] الهُدَى ولا تُغْني عنهم الآياتُ والنُّذُرُ، ولم تُعْطَفْ قصَّتُهم على قصَّةِ المؤمنين كما عُطفَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤] لتبايُنِهما في الغَرَض، فإنَّ الأُولى سِيْقَتْ لذكرِ الكتابِ وبيانِ شأنِه، والأُخرى مَسوقةٌ لشرحِ تمرُّدِهم وانهماكِهم في الضَّلال.

و(إنَّ) من الحروفِ التي شابهتِ الفعلَ في عَدَدِ الحروفِ، والبناءِ على الفتح، ولزومِ الأسماءِ، وإعطاءِ معانيهِ، والمتعدِّي خاصَّةً في دخولها على اسمين، ولذلك أُعمِلَتْ عَمَلَه الفَرْعيَّ وهو نصبُ الجزءِ الأولِ ورفعُ الثاني؛ إيذاناً بأنه فرعٌ في العملِ دخيلٌ فيه.

وقال الكوفيون: الخبرُ قبلَ دخولِها كان مرفوعاً بالخَبَرية، وهي بعدُ باقيةٌ مقتضيةٌ للرفعِ قضيَّةً[2] للاستصحابِ فلا يَرْفعُه الحرفُ.

وأُجيبَ: بأنَّ اقتضاءَ الخبريَّة الرفعَ مشروطٌ بالتجرُّدِ؛ لتَخَلُّفه عنها في خبر (كان)[3]، وقد زالَ بدخولِها فتعَيَّن إعمالُ الحرفِ.

---

(١) في (أ): «لا ينفعهم».

(٢) «قضيةً» بالنصب تعليلٌ لما قبله. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٤).

(٣) قوله: «لتخلُّفه» الضمير فيه راجع إلى «الرفع» وضمير «عنها» لـ«الخبرية»؛ أي: لتخلف الرفع عن الخبرية، وهو علة لقوله: «مشروط بالتجرد»؛ أي: بتجرد الخبر عن العوامل اللفظية، فإن الخبرية =

وفائدتُها: تأكيدُ النسبةِ وتحقيقُها، ولذلكَ يُتلقَّى القَسَمُ بها، ويُصدَّرُ بها الأجوبة، وتُذكَر في معرِض الشكِّ مثلَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٣ - ٨٤] ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٤].

قال المبرِّد: قولُك: (عبدُ الله قائمٌ) إخبارٌ عن قيامه، و: (إنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ) جوابُ سائل عن قيامِه، و: (إنَّ عبدَ اللهِ لقائمٌ) جوابُ منكرٍ لقيامه[١].

وتعريفُ الموصولِ إمَّا للعهدِ والمرادُ به ناسٌ بأعيانهم كأبي لهبٍ وأبي جَهلٍ والوليدِ بنِ المغيرةِ وأحبارِ اليهود، أو للجنسِ متناولاً مَن صمَّمَ على الكفر وغيرِهم، فخَصَّ منهم[٢] غيرَ المصرِّين بما أَسْندَ إليه[٣].

والكُفْرُ لغةً: سترُ النعمةِ، وأصلُه: الكَفْرُ - بالفتح - وهو السَّترُ، ومنه قيل للزارعِ والليلِ: كافرٌ، ولكِمَام الثمرة: كافورٌ.

وفي الشَّرعِ: إنكارُ ما عُلِم بالضرورةِ مجيءُ الرسولِ به، وإنَّما عُدَّ لبسُ الغِيَار وشدُّ الزُّنَّار[٤] ونحوُهما كفراً لأنَّها تَدلُّ على التكذيبِ، فإنَّ مَن صدَّقَ الرسولَ ﷺ لا يجترئُ عليها ظاهراً لأنها كفرٌ في أنفسها.

= لو كانت مقتضية للرفع مطلقاً لوجب أن يكون خبر (كان) مرفوعاً؛ لوجود ما فُرض علة له فيه وهو الخبرية، ولما تخلف الرفع عن الخبرية في خبر (كان) علمنا أنها ليست مقتضية له مطلقاً بل إنما تقتضيه بشرط التجرد. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٢١٦).

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ٣١٥)، و«تفسير الرازي» (٢/ ٢٨١)، و«مفتاح العلوم» (ص: ١٧١)، وأوردوا فيه قصة بين المبرد والكندي المتفلسف قال على إثرها المبرد هذا الكلام.

(٢) في (ت) و(خ): «فخص عنهم».

(٣) كتب تحتها في (ت): «أي: إلى الموصول وهو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾».

(٤) «الغيار» بكسر المعجمة: تغيير اللباس؛ بأن يَخيط فوق الثياب بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف ما يُخَالِف لونُه لونَه ويُلبس، و«الزنار» بضم الزاي: خيط غليظ فيه ألوان يُشَدُّ في الوسط فوق الثياب. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٣٦). وفي «القاموس» (مادة: غير): الغيار: علامة أهل الذمة كالزنار ونحوه.

واحتجَّتِ المعتزلةُ بما جاءَ في القرآنِ بلفظ المضيِّ على حدوثِه؛ لاستدعائه سابقةَ مخبرٍ عَنه.

وأجيبَ: بأنه مقتضَى التعلُّقِ، وحدوثُه لا يستلزِمُ حدوثَ الكلامِ كما في العلم.

قوله: «ولم تُعطَفْ قِصَّتُهم على قصَّةِ المؤمنينَ كما عُطفَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ لتبايُنِهما في الغرضِ..» إلى آخره.

نوزعُ فيه: بأنَّ المقصودَ مِن الأولى بيانُ انتفاعِ المتَّقينَ بالكِتابِ واهتِدائِهم به اللازمِ عنه أنَّهم مُؤمنونَ، ومِن الثَّانية بيانُ عدمِ انتفاعِهم به وعدمِ اهتدائِهم المعبَّرِ عنه باستواءِ الإنذارِ وعدمِه اللازمِ عنه أنَّهم لا يؤمنونَ، فاتَّحَد الغرضُ مِنهما وهو بيانُ الحالِ كما اتَّحدَ في آيتي ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ﴾ و﴿إِنَّ ٱلْفُجَّارَ﴾ غرضُ بيانِ المآلِ.

وأجابَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: بأن الحكمَ على الكفَّارِ بذلك[1] لا يَقتضي [أن يكونَ] كونُ الكتابِ بهذه المثابَةِ غرضًا مَسوقًا له الكَلامُ.

قوله: «وإنَّ مِن الحروفِ التي شابَهَت الفعلَ..» إلى آخرِه.

قال ابنُ يَعيشَ في «شرح المفصَّل»: إنَّما عَمِلَت (إنَّ) وأخواتُها لشَبَهِها بالأفعالِ، وذلك من وجوهٍ:

منها: اختِصاصُها بالأسماءِ كاختصاصِ الأَفعالِ بالأَسماءِ.

ومنها: أنَّها على لفظِ الأَفعالِ إذ كانَت على أكثرَ مِن حرفينِ كالأَفعالِ.

ومنها: أنَّها مَبنيَّةٌ على الفَتحِ كالأفعالِ الماضِيَةِ.

ومنها: أنَّها يَتَّصِلُ بها المُضمَرُ المنصوبُ، ويتعلَّقُ بها كتعلُّقِه بالفعلِ في نحو:

---

(١) أي: بأن وجود الكتاب وعدمه سواء عليهم، هكذا هي عبارة التفتازاني في «الحاشية» (و٣٠أ)، وما سيأتي بين معكوفتين منه.

ضربَكَ، وضربَه، وضَرَبَني، فلَمَّا كان بينَها وبين الأفعالِ ما ذكرنا مِن المُشابَهةِ كانت[١] داخِلَةً على المبتدأ والخبرِ وهي مُقتَضِيَةٌ لهما جميعًا.

ألا ترى أنَّ (إنَّ) لتأكيدِ الجملَةِ، و(لكنَّ) لاستدراكِ الخبرِ، فلا بُدَّ مِن الخبرِ لأنه المُستدرَكُ، ولا بُدَّ مِن المبتدأِ ليُعلَمَ خبرُ مَن قد استُدرِكَ، و(ليت) في قولِك: ليتَ زيدًا قادِمٌ؛ تمنٍّ لقُدومِ زَيدٍ، و(لعل) تَرَجٍّ، و(كأنَّ) تَقتَضي مُشبَّهًا ومُشبَّهًا به.

فلمَّا اقتضَتْهُما جميعًا جرَتْ مجرى الفعلِ المُتعَدِّي، فلذلك نصَبَت الاسمَ ورَفَعَت الخبرَ، وشُبِّهَت مِن الأفعالِ بما قُدِّمَ مَفعولُه على فاعلِه، فقولُك[٢]: (إنَّ زيدًا قائمٌ) بمنزلَةِ: (ضرَبَ زيدًا رَجلٌ)، وإنَّما قُدِّمَ المنصوبُ فيها على المرفوعِ فرقًا بينَها وبين الفعلِ، فالفعلُ مِن حيثُ كان الأصلَ في العَملِ جرى على سَنَنِ قياسِه في تَقدُّمِ[٣] المرفوعِ على المنصوبِ؛ إذ كانَت رُتبَةُ الفاعلِ مُتقدِّمَةً على المفعولِ، وهذه الحروفُ لمَّا كانت في العملِ فروعًا على الأَفعالِ ومحمولةً عليها جُعِلَت دونها[٤] بأنْ قُدِّمَ المنصوبُ فيها على المرفوعِ حَطًّا لها عن درجَةِ الأفعالِ؛ إذ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ فرعٌ وتقديمُ الفاعلِ أَصلٌ.

وذهبَ الكوفِيُّونَ إلى أنَّ هذه الحروفَ لم تَعمَلْ في الخبرِ الرَّفعَ، وإنَّما تعمَلُ في الاسمِ النَّصبَ لا غير، والخبرُ مَرفوعٌ على حالِه كما كانَ مع المبتدأِ، وهو فاسِدٌ؛ لأنَّ الابتداءَ قد زالَ، وبِهِ وبالمبتدأِ كان يرتفِعُ الخبرُ، فلمَّا زالَ العامِلُ بَطَلَ أن يكونَ هذا مَعمولًا فيه، ومعَ ذلك فإنَّا وَجَدْنا كلَّ ما عَمِلَ في المبتدأِ عَمِلَ في خبرِه؛ نحو

---

(١) في النسخ: «وكانت»، والمثبت من «شرح المفصل».

(٢) في (س): «كقولك»، وفي (ز) و(ف): «فكقولك»، والمثبت من «شرح المفصل».

(٣) في «شرح المفصل»: «تقديم».

(٤) في (ز) و(ف): «بينها»، و(س): «بينهما»، والمثبت من «شرح المفصل».

(كانَ) وأخواتها و(ظننتُ) وأخواتها لَمَّا عَمِلَت في المبتدأِ عَمِلَت في الخبرِ، وليسَ فيه تَسويَةٌ بين الأَصلِ والفَرعِ؛ لأنه قد حصلَت المُخالَفَةُ بتَقديمِ المنصوبِ على المرفوعِ، انتهى[1].

قوله: «وتُذكَرُ في مَعرِضِ الشَّكِّ»: هو مَعنى قولِ الشَّيخِ عبدِ القاهرِ: إنَّما تُذكَرُ في الخبرِ حيثُ كان للمخاطَبِ ظنٌّ بخلافِه[2].

قوله: «وتعريفُ الموصولِ إما للعَهدِ..» إلى آخره.

قال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: يريدُ أنَّ تعريفَ (الذي) كتَعريفِ ذي اللامِ قد يكونُ للعَهدِ وقد يكونُ للجنسِ.

قوله: «والمرادُ به ناسٌ بأعيانِهم..» إلى آخره.

قلت: أخرجَ ابن جريرٍ وغيرُه بسندٍ صَحيحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ المرادَ به الكُفَّارُ من اليهودِ خاصَّةً[3].

وهو الظَّاهرُ بقرينةِ إيلائِه المؤمنينَ مِن أهلِ الكتابِ، ولأنَّ السَّورةَ مَدنيَّةٌ وأكثرُ الخطابِ فيها لليَهودِ، وقد خوطِبَ كُفَّارُ قريشٍ بمثل ذلك في سُورَةِ يس في قولِه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [يس: ١٠] أخرجَ أبو نعيمٍ في «دلائل النبوة» عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّها في كفَّارِ قريشٍ[4].

وقد جَرت عادَةُ اللهِ سُبحانه في القرآنِ أنَّه حيثُ ذَكَرَ في السُّوَرِ المَكيَّةِ أمراً ذَكَرَ

---

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٢٥٣، ٢٥٤).

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني (١/ ٣٢٥، ٣٢٦).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٥١)، ثم قال: وأولى هذه التأويلات بالآية تأويل ابن عباس، وإن كان لكل قول مما قاله الذين ذكرنا قولهم في ذلك مذاهب.

(٤) انظر: «دلائل النبوة» لأبي نعيم (١٥٣).

في المدنيَّةِ مثلَه لأجلِ أهلِ الكتابِ، كما ذُكِرَت ولادةُ يحيى وعيسى في سورَةِ مريمَ وهي مكيَّةٌ ثم ذُكِرَت في سورةِ آلِ عمرانَ لأنَّها مدنيَّةٌ لأجلِ أهلِ الكتابِ.

قوله: «صمَّم»: في «الصحاح»: صمَّم في السيرِ؛ أي: مَضى(١).

قوله: «وفي الشَّرعِ: إنكارُ ما عُلِمَ بالضَّرورةِ مجيءُ الرَّسولِ به».

هو حدُّ الإمامِ فخرِ الدين ذكرَهُ بعدَ قولِه: إنَّ المُتكلِّمينَ صَعُبَ عليهم حَدُّ الكفرِ، وخرجَ بالضَّرورةِ ما عُلِمَ بالاستدلالِ أو بخبرِ الواحدِ، ولهذا لم يكفِّر أحدٌ بذنبٍ ولا بِدعةٍ(٢).

وقال تلميذُه الزَّنجانيُّ(٣): هذا الحدُّ غيرُ وافٍ بالمقصودِ؛ إذ الإنكارُ يختَصُّ بالقولِ، والكُفرُ [قد] يحصُلُ بالفعلِ، وإنكارُ ما ثبتَ بالإجماعِ قد يخرجُ عن الضَّروريَّاتِ، وأيضاً فإنَّا قد نُكفِّرُ المجسِّمَ والخارجيَّ وبُطلانُ قولهما ليسَ مِن الضَّروريَّاتِ، وكذا الطَّاعنُ في عائشةَ وبراءَتُها ثبتَتْ بالقرآنِ(٤)، والأدلَّةُ اللفظيَّةُ(٥) غيرُ موجِبَةٍ للعلمِ فيَخرج عَن الضَّروريَّاتِ(٦).

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: صمم).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٨٢).

(٣) إبراهيم بن عبد الوهاب بن علي الزنجاني، أبو المعالي، أخذ عن الإمام الفخر الرازي، ونقل عنه، له على «الوجيز» شرح نفيس مشتمل على فوائد، ذكر في خطبته ما حاصله: أنه شرع فيه في حياة الرافعي، وانتقاه من الشرح الكبير له المسمى بالعزيز، وسماه «نقاوة العزيز»، وذكر في آخره أنه فرغ منه سنة (٦٢٥هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١١٩)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ٩٦).

(٤) في المصدر: (وأيضًا فالطَّاعنُ في عائشةَ رضي الله عنها بالقذف كافرٌ إجماعًا وبراءتُها ثبتت بالقرآن).

(٥) في (س): «والأدلة القطعية»، وانظر التعليق الآتي.

(٦) ذكره الزركشي في «المنثور في القواعد الفقهية» (٣/ ٨٤) عن الزنجاني في شرحه للوجيز، وما بين =

وأقول: الجوابُ عن الفعلِ قد تولَّاه الإمامُ بنفسِه[١]، وأشارَ إليه المُصنِّفُ بقولِه: «**وإنَّما عُدَّ لبسُ الغيارِ...**» إلى آخره.

وخروجُ ما ثبتَ بالإجماعِ عن الضَّروريَّاتِ ممنوع، وكذا بطلانُ قولِ المجسِّمِ، وأمَّا الخارجيُّ فإنَّا لا نكفِّرُه ما لم يُخالِفْ قاطعًا[٢].

والدلالَةُ اللفظيَّةُ[٣] تُفيدُ العِلمَ بانضمامِ القَرائنِ وهي مَوجودَةٌ في براءةِ عائشةَ.

= معكوفتين منه. والعبارة الأخيرة فيه: (والأدلةُ اللفظيَّةُ عنده غيرُ مُوجِبةٍ للعلم فضلًا عن الضَّروريِّ) وتتمة كلامه: (وشرطُ الحدِّ أنْ يكون منعكسًا)، قال: (ولا يخفَى أن بعضَ الأقوال صريحٌ في الكفر وبعضَها في محلِّ الاجتهاد).

(١) قال الرازي في «تفسيره» (٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣): فإن قيل: يبطل ما ذكرتم من جهة العكس بلبس الغيار وشد الزنار وأمثالهما، فإنه كفر مع أن ذلك شيء آخر سوى ترك تصديق الرسول ﷺ فيما علم بالضرورة مجيئه به.

قلنا: هذه الأشياء في الحقيقة ليست كفراً؛ لأن التصديق وعدمه أمر باطن لا اطلاع للخلق عليه، ومن عادة الشرع أنه لا يبني الحُكم في أمثال هذه الأمور على نفس المعنى؛ لأنه لا سبيل إلى الاطلاع، بل يجعل لها معرِّفات وعلامات ظاهرةً، ويجعل تلك المظان الظاهرة مداراً للأحكام الشرعية، وليس الغيار وشد الزنار من هذا الباب، فإن الظاهر أن من يصدق الرسول ﷺ فإنه لا يأتي بهذه الأفعال، فحيث أتى بها دل على عدم التصديق، فلا جرم الشرع يفرِّع الأحكام عليها، لا أنها في أنفسها كفر، فهذا هو الكلام المخلص في هذا الباب، والله أعلم.

(٢) قوله: «ما لم يخالف قاطعاً»؛ أي: ما لم يعتقد اعتقاداً مخالفاً لقطعي؛ والخوارج في قتلهم للمسلمين مخالفون للقطعي وهو حرمة دماء المسلمين، وهم في أفعالهم واعتقاداتهم يتمسكون بمتشابهات يسعون من خلالها لتبرير عقائدهم الفاسدة غالباً، ولذلك اختلفت أقوال علماء المسلمين في كفر الخوارج تبعاً لاعتقادات كل فرقة منهم.

(٣) في (س): «القطعية».

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، و﴿سَوَآءٌ﴾ اسمٌ بمعنى الاستواء، نُعِتَ به كما نُعتَ بالمصَادر، قال اللهُ تعالى: ﴿تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٦٤] رُفع بأنه خبرُ ﴿إِنَّ﴾ وما بعدَه مرتفِعٌ به على الفاعليَّة، كأنه قيل: إن الذين كفروا مستوٍ عليهم إنذارُكَ وعدمُه، أو بأنه خبرٌ لِمَا بعده بمعنى: إنذارُك وعدمُه سِيَّان عليهم، والفعلُ إنما يمتنِعُ الإخبارُ عنه إذا أُريد به تمامُ ما وُضعَ له، أمَّا لو أُطلِقَ وأُريدَ به اللفظُ أو مطلَقُ الحَدَثِ المدلولِ عليه ضمناً على الاتِّساع فهو كالاسمِ في الإضافةِ والإسنادِ إليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ﴾ [البقرة: ١٣] ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩] وقولهم: تَسمعُ بالمُعَيْديِّ خيرٌ مِن أنْ تراهُ.

وإنَّما عُدِلَ هاهنا عن المصدرِ إلى الفعلِ لِمَا فيه من إيهامِ التجدُّدِ، وحَسُنَ دخولُ الهمزةِ و﴿أَمۡ﴾ عليه لتقريرِ معنى الاستواءِ وتأكيدِه؛ فإنَّهما جُرِّدتا عن معنى الاستفهامِ لمجرَّد الاستواءِ كما جُرِّدت حروفُ النداءِ عن الطَّلب لمجرَّد التخصيصِ في قولهم: (اللهمَّ اغفِرْ لنا أيَّتُها العصَابةُ)[1].

والإنذارُ: التخويفُ، أُريدَ به التخويفُ من عقابِ اللهِ تعالى، وإنَّما اقتَصَر عليه دون البشارة لأنه أوقعُ في القلبِ وأشدُّ تأثيراً في النفسِ من حيث إنَّ دفعَ الضَّررِ أهمُّ من جَلْبِ[2] النَّفْعِ، فإذا لم يَنفَعْ فيهم كانتِ البشارةُ بعَدَمِ النَّفْعِ أَوْلى.

وقرئ: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ بتحقيقِ الهمزتين، وتخفيفِ الثانية بينَ بينَ، وقَلْبِها ألِفاً وهو لحنٌ لأن المتحرّكَةَ لا تُقْلَبُ، ولأنه يؤدِّي إلى جمعِ الساكنَينِ على غيرِ حدِّه، وبتوسيطِ ألفٍ بينهما محققَتين، وبتوسيطِها والثانيةُ بينَ بينَ[3]

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٧٠).

(٢) في (خ): «جذب».

(٣) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان بتحقيق الهمزتين، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام =

قوله: «وسواءٌ بمعنى الاستواءِ، نُعِتَ به كما نُعِتَ بالمصدَرِ»:

قال الشَّريفُ: أي: كما تجري المصادِرُ على ما اتَّصفَ بها كذلك (سواءٌ) يجري على ما يتَّصِفُ بالاستواءِ؛ أي: يُجعَلُ وصفًا له معنوِيًّا: إمَّا نعتًا نحويًّا كما في كلمَةِ (سواء)، وإمَّا غيرَه كما في الآيةِ[1].

الطيبيُّ: رُوِي عن صاحبِ «الكشاف»: الوَصْفُ بالمصدَرِ نحوُ: (رَجُلٌ صَوْمٌ وعَدْلٌ) على وجهين: أن يُقدَّرَ مُضافٌ محذوفٌ؛ أي: ذو صَوْمٍ، وذو عَدْلٍ، وأن يُجعلَ أنَّه تجسَّمَ مِن الصَّومِ والعَدْلِ مُبالغَةً، والمبالغَةُ هاهنا أنَّ الإنذارَ وعدمَ الإنذارِ نفسُ السواءِ[2].

قوله: «رُفع بأنَّه خبرُ ﴿إِنَّ﴾ وما بعدَهُ مُرتفِعٌ به على الفاعِلِيَّةِ»:

= بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، إلا أن أبا عمرو، وقالون، وإسماعيل بن جعفر عن نافع، وهشاماً، يُدخلون بينهما ألفاً، وابن كثير لا يدخل، وروي تحقيقهما عن هشام وإدخال ألفٍ بينهما، وروي عن ورش كابن كثير، وكقالون، وإبدالُ الهمزة الثانية ألفاً. والأخيرة هي التي أنكرها المؤلف. انظر: «التيسير في القراءات السبع» (ص: ٣١ ـ ٣٢)، و«النشر في القراءات العشر» (١/ ٣٦٣). وانظر كذلك «الكشاف» (١/ ٤٨)، و«البحر المحيط» (١/ ١٣٧).

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٥١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٢٢). وهذا الكلام ورد في هامش بعض النسخ الخطية لـ«الكشاف» (١/ ٩٠ ـ ٩١) مع بعض الزيادة وقد أثبتناه في حواشيه، ولفظه بتمامه: (الوَصْفُ بالمصدَرِ نحوُ: (رَجُلٌ صَوْمٌ وعَدْلٌ) على وجهين: أن يُقدَّرَ مُضافاً محذوفاً؛ نحو: رجل ذو صَوْمٍ وذو عَدْلٍ، والثاني أن لا يقدر مضافاً محذوفاً، ويُجعلَ أنَّه تجسيمٌ مِن الصَّومِ والعَدْلِ، وهذا هو الطريق المجازي، والأول على سبيل التحقيق؛ كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]: إن قدَّرْتَ مضافاً إليها فهو حقيقي كما لو كان المضاف صريحاً، وإن لم تقدر فهو مجازي).

قلت: فعبارة: «والمبالغَةُ هاهنا أنَّ الإنذارَ وعدمَ الإنذارِ نفسُ السواءِ» لعلها من كلام الطيبي.

مِنهُ لأحدِ الأَوجُهِ في إعرابِ مثلِ هذا التركيبِ، وحاصِلُ الأوجُهِ فيه عشرَةٌ ذكرتُها في «أسرار التنزيل»[١].

وقد قدحَ أبو حيان في هذا الوَجهِ بأنَّ في وقوعِ الجملَةِ فاعِلًا خِلافًا، ومَذهبُ جمهورِ البَصريِّينَ أنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلا اسمًا مُفردًا أو ما هو في تَقديرِه[٢].

قوله: «أو بأنَّه خبرٌ لما بعدَه بمعنى: إنذارُكَ وعَدمُه سِيَّانِ عليهم»:

هذا الوجهُ رجَّحَه الإمامُ، ووجَّهَه: بأنَّ المرادَ وصفُ الإنذارِ وعدمِه بالاستواءِ، وما كانَ وصفاً فهو بالخَبريَّةِ أليَقُ[٣].

ووجَّهَه غيرُه: بأنَّ ﴿سَوَآءٌ﴾ اسمٌ غيرُ صِفةٍ فالأصلُ فيه أن لا يعملَ.

وأيضاً المقصودُ مِن الوصفِ بالمصادِرِ المبالغَةُ في شأنِ مَحالِّها كأنَّها صارَتْ غيرَ ما قامَ بها، فمعنى قَولِنا: (زيدٌ عَدْلٌ) أنه عينُ العَدلِ كأنَّه تجسَّمَ منه، وإذا أوِّلَتْ بمعنى اسمِ الفاعلِ كمُستَوٍ مثلًا فاتَ ذلك المقصودُ، وكذا إن حمِلَتْ على حذفِ المضافِ، أوردَهُ الشَّريفُ[٤].

---

(١) «أسرار التنزيل» ويسمَّى أيضاً: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» كتب منه المصنف إلى آخر سورة براءة في مجلد ضخم كما ذكر في «فهرس مؤلفاته». وقد قال المصنف في «قطف الأزهار» (ص ١٨٢): ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جملة مؤكدة للجملة قبلها، أو مفسرة لإجماله فيما فيه الاستواء، أو خبر لأن، وما قبلها اعتراض لتقوية الخبر، وقيل: هي دعاء.

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٣٥)، وفصل في ذكر المسألة فذكر مذهب البصريين، ثم نقل مذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين بالجواز، ومذهب الفراء وجماعة بأنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلق عنها جاز، وإلا فلا، ثم قال: (قال أصحابنا: والصحيح المنع مطلقاً).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٨٤).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٥١).

وقال ابنُ يعيشَ في «شرح المفصل»: الفِعلُ هنا في تأويلِ المَصدَرِ، والمعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعَدمُ الإنذارِ، فـ(الإنذارُ) وما عُطِفَ عليه مُبتدَأٌ في المعنى، و(سواءٌ) الخبرُ وقد تقدَّمَ، و﴿سَوَآءٌ﴾ مصدَرٌ في معنى اسمِ الفاعلِ والتَّقديرُ: مُستَوٍ[1]، ألا ترى أنَّ موضِعَ الفائدةِ الخبرُ، والشَّكُّ إنَّما وقعَ في استواءِ الإنذارِ وعدمِه لا في نَفسِ الإنذارِ، ولفظُ الاستفهامِ لا يمنَعُ مِن ذلك إذ المعنى على اليَقينِ والتَّحقيقِ لا على الاستِفهامِ، وإنَّما الهمزَةُ هنا مُستعارَةٌ للتَّسوِيَةِ وليسَ المرادُ منها الاستِفهامُ، وإنَّما جازَ استعارَتُها للتَّسوِيَةِ لاشتراكِهِما في مَعنى التَّسوِيَةِ، ألا تَرى أنَّكَ تقولُ في الاستِفهامِ: أزيدٌ عندَكَ أم عَمرو؟ و: أزيدٌ أفضَلُ أم خالدٌ؟ والشيئانِ اللذانِ يُسألُ عنهما قد استوى علمُك فيهما، ثم تقولُ في التَّسوِيَةِ: (ما أبالي أفعَلَ أم لم يَفعَلْ)، فأنتَ غيرُ مُستَفْهِمٍ وإن كانَ اللفظُ للاستفهامِ، وذلك لمُشاركَتِه الاستفهامَ في التَّسوِيَةِ؛ لأنَّ (ما أبالي أفَعَلَ أم لم يَفْعَل)؛ أي: هما مستويانِ عندي في عِلْمِي كما كانَ في الاستفهامِ، هذا هو التَّحقيقُ من جِهَة المَعنى[2].

وقال أبو حيَّان: إنَّما أخبرَ هنا عن الجُملةِ إن جُعِلَت فاعلاً بـ﴿سَوَآءٌ﴾، أو مُبتدأً وإن لم تَكُن مُصدَّرَةً بحرفٍ مَصدريٍّ حملًا على المَعنى.

قال: وكلامُ العربِ منه ما طابَقَ اللفظُ [المعنى] نحوَ: (قامَ زيدٌ) و(زيدٌ قائِمٌ) وهو أكثرُ كلامِ العربِ، ومنهُ ما غلَّبَ فيه حُكْمُ اللفظِ على المعنى نحوَ: (عَلِمْتُ أقامَ زيدٌ أم قعدَ)، لا يجوزُ تَقديمُ الجملَةِ على (عَلِمْتُ) وإن كان ليس ما بعدَ (عَلِمْتُ)

---

(١) في «شرح المفصل»: «يستويان».

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٢٣٦، ٢٣٧).

استفهامًا بل الهمزَةُ فيه للتَّسوِيَةِ، ومنه ما غلِّبَ فيه المعنى على اللفظِ، وذلك نحوُ الإضافَةِ للجُملَةِ الفِعلِيَّةِ نحوَ:

علـى حيـن عاتَبْتُ المشـيبَ علـى الصِّبَا[١]

إذ قياسُ الفِعْلِ أن لا يُضافَ إليه[٢]، لكن لُوحِظَ المعنى وهو المَصدَرُ فصَحَّت الإضافَةُ، انتهى[٣].

تنبيه: منعَ الأَصْبَهانيُّ هذا الوَجهَ أَلبتَّةَ، ووجَّهَهُ بأنَّ الجملةَ لا تقَعُ مُبتدأً قطُّ، وأنَّ الاستفهامَ لا يتقدَّمُ خبرُه عليهِ.

وقال ابنُ يعيش: قال قومٌ: ﴿سَوَآءٌ﴾ مُبتدَأٌ والفِعلانِ بعدَه كالخَبرِ؛ لأنَّ بهما تمامَ الكلامِ وحُصولَ الفائدَةِ، فكأنَّهُم أرادوا إصلاحَ اللفظِ وتَوفِيَتَه[٤] حقَّه[٥].

قوله: «أما لو أُطلِقَ وأُريدَ به اللفظُ»:

في «شرح اللب» للسيِّدِ[٦]: إنَّ الإسنادَ إلى الفعلِ مُرادًا لفظُه نوعان:

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (ص ٧٩)، و«الكتاب» (٢/ ٣٣٠)، وعجزه:

وقلـتُ ألَمّـا أصْـحُ والشـيبُ وازعُ

(٢) أي: إلى ظرف الزمان «حين».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٣٦).

(٤) في (س): «وتوفية».

(٥) في (س): «وتوفية حقه». وانظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٢٣٧).

(٦) عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، الحنفي، الشريف جمال الدين، ويعرف بنقرة كار ـ وهي صائغ الفضة بالفارسية والتركية، كان بارعاً في الأصول والعربية، وولي تدريس الأسدية بحلب وغيرها، أقام بدمشق مدة وبالقارة مدة، وولي مشيخة بعض الخوانق، توفي سنة (٧٧٦هـ)، وهو القائل:

هـــذب النفـــس بالعلـــوم لترقـــى وتـــرى الـــكل وهـــو للـــكل بيـــت

انظر: «إنباء الغمر» لابن حجر (١/ ٨٥)، و«سلم الوصول» (٢/ ٢٣١) لحاجي خليفة، وكتابه =

تارةً يُسنَدُ إليه باعتبارِ اللفظِ مع عدمِ اعتبارِ المعنى كقولِهم: (زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكذبِ)؛ أي: هذا اللفظُ مَطِيَّةُ الكذبِ.

وتارةً يُسنَدُ إليه باعتبارِ اللفظِ مع اعتبارِ معناهُ كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ [البقرة: ١٣]؛ أي: إذا قيلَ لهم هذا القولُ، انتهى.

قوله: «أو مُطلَقُ الحَدَثِ المدلولِ عليه ضِمنًا على الاتِّساعِ فهو كالاسمِ في الإضافَةِ»:

قال ابن السَّرَّاجِ في «الأصول»: الأصلُ والقِياسُ أن لا يُضافَ اسمٌ إلى فعلٍ ولا فعلٌ إلى اسمٍ، ولكنَّ العربَ اتَّسعَتْ في بعضِ ذلك فخصَّتْ أسماءَ الزَّمانِ بالإضافَةِ إلى الأفعالِ؛ لأنَّ الزَّمانَ مُضارِعٌ للفِعلِ؛ لأنَّ الفعلَ له بُنِيَ، وصارَتْ إضافَةُ الزَّمانِ إليه كإضافَتِه إلى مَصدرِه لِمَا فيه مِن الدلالةِ عليهِما[1].

قوله: «كقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾» مثالٌ لِمَا أُريدَ لفظُه، وقوله: «﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾» مثالٌ لِمَا أريدَ به مُطلَقُ الحدثِ، ففيهِ لفٌّ ونَشْرٌ مُرتَّبٌ.

قوله: «وقولهم: تسمَعُ بالمعيدي خيرٌ مِن أنْ تراهُ»: هو مثلٌ يُضرَبُ لِمَن خَبَرُه خيرٌ مِن مَرآه.

قال أبو عبيدٍ في كتابِ «الأمثال»: مِن أمثالِهم: (أنْ تسمعَ بالمُعيدي خيرٌ مِن أَنْ تراهُ)، كانَ الكِسائيُّ يُدخِلُ فيه (أن) والعامَّةُ لا تذكرُ (أن) والوجهُ ما قالَ الكِسائيُّ، وكانَ يرى التَّشديدَ في الدَّالِ فيقول: (المُعَيدِّيِّ) ويقول: إنَّما هو تَصغيرُ رجلٍ مِن مَعَدٍّ، قال أبو عبيد: ولم أسمَعْ هذا مِن غيرِه.

= «شرح اللب» مخطوط لم يطبع بعد فيما أعلم، وكلامه المذكور في الورقة (٦/ ب) من محفوظات مكتبة غازي خسرو.

(١) انظر: «الأصول في النحو» لابن السراج (٢/ ١١).

قال: وأخبرَني ابنُ الكلبيِّ أنَّ هذا المثلَ ضُرِبَ للصَّقْعَبِ بن عمرٍو النَّهديِّ، قاله[1] [فيه] النُّعمانُ بنُ المنذرِ، وهذا على مَعنى مَن قال: هو قُضاعَةُ بنُ مَعَدٍّ[2].

وأما المُفضَّلُ فحُكِيَ عنه أنه قال: المثلُ للمُنذرِ بن ماءِ السَّماءِ قالَه لشقَّةَ بن ضمرَةَ، سمعَ بذكرِه فلَمَّا رآهُ اقتَحمَتْهُ عينه فقال: (أنْ تسمعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أَنْ تراهُ) فأرسَلَها مثلًا، فقالَ له شقَّة: (أبيتَ اللعنَ إنَّ الرِّجالَ ليسوا بجُزُرٍ يرادُ مِنهم الأجسامُ، وإنَّما المرءُ بأصغَرَيْهِ قلبِه ولِسانِه) فذهبَت مثلًا، وأُعجِبَ المنذرُ بما رأى مِن عَقلِه وبيانِه ثمَّ سمَّاهُ باسمِ أبيه فقال: أنت ضمرَةُ بنُ ضمرَةَ[3].

قال ابنُ السِّكِّيت: هو تصغيرُ مَعَدِّيٍّ[4].

وقال الميداني في «الأمثال»: يُرْوَى: (تَسمَعُ) و(أَنْ تَسمَعَ) و(لَأَنْ تسمَعَ)، قال: وعُدِّيَ (تسمَع) بالباءِ لتَضمُّنِه معنى تُحدَّثُ[5].

وفي «شرح اللب» للسيِّدِ: وقعَ الإسنادُ في هذا المَثَلِ إلى الفعلِ: فإمَّا أَنْ يُحمَلَ على حذفِ (أنْ)؛ أي: أنْ تسمَعَ، فيكونُ الإسنادُ في الحقيقَةِ إلى المَصدَرِ دونَ الفِعلِ، أو على تَنزيلِ الفِعلِ منزلَةَ المصدَرِ مِن غيرِ تَقديرٍ؛ أي: سماعُكَ بالمُعَيْديِّ، وذلك لأنَّ الفعلَ يدلُّ على المَصدرِ والزَّمانِ فجُرِّدَ في بَعضِ المواضعِ لأَحدِ مَدلولَيْهِ، انتهى[6].

---

(١) في (س): «قال».

(٢) في «الأمثال»: «وهذا على المعنى من قال: قضاعة بن معد، لأن نهداً من قضاعة».

(٣) في (ز) و(س): «ضميرة»، انظر: «الأمثال» لابن سلام (ص ٩٧ ـ ٩٨).

(٤) انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص ٢٠٥).

(٥) انظر: «مجمع الأمثال» لأبي الفضل الميداني (١/ ١٢٩).

(٦) «شرح لب الألباب» (و٦/ ب ـ ٧/ أ).

وقد ضَمَّنَ بعضُ الأُدباءِ هذا المَثَلَ في بيتٍ فقال:

لَعَمْـرُ أبيـكَ تَسـمَعُ بالمُعَيْـدِي بعيـدِ الـدَّارِ خيـرٌ أَنْ تـراهُ[١]

قوله: «وإنَّما عَدَلَ هاهنا عن المصدَرِ إلى الفِعلِ لِمَا فيه من إيهامِ التَّجدُّدِ»:

مأخوذٌ مِن كلامِ الإمامِ فخرِ الدِّينِ حيثُ قال: فائدَةُ العدولِ: إفادَةُ أنَّ هذه الحالَةَ إنَّما حَصَلَت في هذا الوَقتِ، وذلكَ يُفيدُ حُصولَ اليَأْسِ وقَطعَ الرَّجاءِ مِنهم الذي هو مَقصودُ الآيَةِ والمَصدَرُ لا يُفيدُ ذلك[٢].

قوله: «وحَسُنَ دُخولُ الهمزَةِ وأَمْ عليه لتَقريرِ مَعنى الاستواءِ وتَأكيدِهِ، فإنَّهُما جُرِّدَتا عن مَعنى الاستفهامِ لمُجرَّدِ الاستِواءِ..» إلى آخرِه:

قال ابنُ يَعيشَ: قد أَجرَت العَرَبُ أشياءَ اختصُّوها على طَريقَةِ النِّداءِ لاشتراكِهما في الاختِصاصِ، فاستُعيرَ لَفظُ أَحدِهِما للآخَرِ مِن حيثُ شاركَهُ في الاختِصاصِ؛ كما أَجْرَوا التَّسوِيَةَ مُجرى الاستفهامِ إذ كانَت التَّسوِيَةُ مَوجودَةً في الاستِفهامِ فكما جاءَت التَّسوِيَةُ بلفظِ الاستِفهامِ لاشتِراكِهِما في مَعنى التَّسوِيَة كذلك جاءَ الاختِصاصُ بلفظِ النِّداءِ لاشتراكِهِما في مَعنى الاختِصاصِ وإن لم يَكُن مُنادًى، والذي يدلُّ أنَّه غيرُ مُنادًى: أنَّه لا يَجوزُ دُخولُ حرفِ النِّداءِ عليه، لا تقولُ: (أنَا أفعَلُ كذا يا أَيُّها الرَّجلُ) إذا عنَيْتَ نفسَكَ، ولا: (نَحنُ نَفعَلُ كذا يا أَيَّتُها العِصابَةُ)، انتهى[٣].

---

(١) ذكر البيت ابن حمدون في «تذكرته» (٦/ ٤٠٦)، من كلام ذكره عبد الله أبو القاسم ابن محمد الخوارزمي، وسماه الرحل، عن شيخ له من الأنبار قال في شخص مدح أمامه بشكل كبير، فلما رآه ازدراه وذكر البيت.

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٨٥).

(٣) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ٣٦٩).

قلت: ومِن هنا يُعلَمُ أنَّ قولَ المصنِّفِ: «**كما جُرِّدَت حروفُ النِّداءِ عَن الطَّلبِ لمُجرَّدِ التَّخصيصِ في قولهم: اللهمَّ اغفِرْ لنا أَيَّتُها العِصابَةُ**» غيرُ مطابقٍ؛ لأنَّ بابَ الاختصاصِ لم تُجرَّد فيه حُروفُ النِّداءِ، بل لا وُجودَ لحُروفِ النِّداءِ فيه أصلًا، وإنَّما الأَسماءُ فيه شابَهَت المُنادَى وهي التي جُرِّدَت.

وقد تُؤوِّلُ العِبارَةُ على أنَّهُ أرادَ بالحُروفِ: الكَلِمَاتِ الجاريَّةَ في الاختِصاصِ - وهي الأسماءُ التي صورَتُها صورَةُ المُنادى - لا الحروفُ التي هي (يا) وأخواتُها.

وعبارةُ «الكشاف»: جَرى هذا على صُورَةِ الاستِفْهامِ ولا استفهامَ، كما أنَّ ذلك جرى على صورَةِ النِّداءِ ولا نداءَ[1]، وهي في غايَةِ الحُسْنِ.

وأصلُ هذا قولُ سيبوَيه: جَرى هذا على طريقَةِ الاستفهامِ كما جرى على طريقَةِ النِّداءِ[2] قولُهم: (اللهمَّ اغفِرْ لنا أَيَّتُها العِصابَةُ)[3]، ولا استفهامَ في الحقيقةِ ولا نِداءَ.

وقال ابنُ الحاجبِ: اعلَمْ أنَّ في كلامِهِم جُمَلًا[4] لمعانٍ في الأصلِ، ثمَّ نَقَلوها إلى معانٍ أُخَر مع تَجريدِها عَن أصلِ مَعناها، وهذا في أبوابٍ:

منها قولُهم: (سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْت)، سؤالٌ عَن تعيينٍ مع التَّسوِيَةِ بينَهُما، ثم نقلَ إلى الخبرِ بمعنى التَّسوِيَةِ مِن غيرِ سؤالٍ.

ومنها قولُهم: (أَيُّها الرَّجُل)، أصلُه تَخصيصُ المُنادى بطلبِ إِقبالِه عليك، ثم

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٩٢).

(٢) في «الكتاب» و«الكشاف»: «جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النِّداء».

(٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٧٠).

(٤) قوله: «جملًا»، كذا في النسخ بالجيم، ووقعت في المصدرين الآتيين بالحاء.

نُقِلَ إلى معنى الاختصاصِ مُجرَّدًا عن مَعنى طلبِ الإقبالِ في قولك: أمَّا أنا فأَفْعَلُ كذا أيُّها الرَّجُل[١].

قال صاحبُ «الانتصاف»: وحاصِلُ ذلك استِعمالُ الحَرفِ في أعمِّ معناه، والهمزَةُ المعادِلَةُ لـ(أَمْ) مَوضوعَةٌ في الأصلِ للاستفهامِ عن أحدِ مُتعادِلَيْنِ، ثمَّ عُدِمَ التَّعيينُ فنُقِلَت إلى مُطلَقِ المُعادلَةِ وإن لم تَكُن استِفهامًا، والنِّداءُ في الأصلِ لتَخصيصِ المُنادى بالدُّعاءِ فنُقِلَ إلى مطلَقِ التَّخصيصِ ولا نِداءَ؛ كتَخصيصِ الدابَّةِ بذواتِ الأربَعِ وإن كانَت في الأَصلِ لكلِّ ما دبَّ ودَرَجَ[٢].

وقال بعضُ أربابِ الحواشي: تَلخيصُه: أنَّ النِّداءَ فيه تَنبيهٌ للمُنادى وإقبالٌ عليه، والاستِفهامُ فيه استِخبارٌ وإشعارٌ باستواءِ الأمرَيْنِ في المُستَفْهَمِ عنه: أَهُوَ حاصِلٌ أم لا؟ فقد انسلخَ في قولنا: (اللهمَّ اغفِرْ لنا أيَّتُها العِصابَةُ) أحدُ المعنَيينِ وهو التَّنبيه ـ لأنَّ الإنسانَ لا ينبِّهُ نفسَهُ ـ وبقي مَعنى الإقبالِ على نَفسِه؛ كما انسلَخَ معنى الاستِخبارِ في قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ وبقيَ مَعنى الاستواءِ، فهذا مَعنى تَشبيهِ سيبويه لإِحدى المسألَتينِ بالأُخرى.

وقال صاحبُ «التقريب»: في هذا نَظَرٌ؛ لأنَّهما لو كانا للاستواءِ لَمَا أخبرَ عنه بـ﴿سَوَآءٌ﴾، فلعلَّ المُرادَ أنَّهما كانا للاستفهامِ عَن مُستَوِيَيْنِ فجُرِّدَا عن الاستفهامِ بقيَ أنَّهما للمُستَوِيَيْنِ، ولا تكرارَ لإدخالِ ﴿سَوَآءٌ﴾ عليه لأنَّ المعنى: أنَّ المُستَوِيَيْنِ في العِلْمِ مُستويانِ في عدمِ النَّفعِ، وإنَّما جُرِّدا عن الاستِفهامِ ليقعَ فاعلاً بـ﴿سَوَآءٌ﴾؛ لأنَّ

---

(١) انظر: «تمهيد القواعد» لناظر الجيش (٧/ ٣٦٦٦)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١٢٥)، وعنه نقل المصنف.

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير، بهامش «الكشاف» للزمخشري (١/ ٤٧) ط: دار الكتاب العربي.

الاستفهامَ يمنعُ ذلك لصدريَّتِه[١] ولكونِه لأحدِ الأمرينِ والاستواءُ يَقتَضي مُتعدِّدًا، فبالتَّجريدِ ارتفعَ المانعان[٢].

قوله: «والإنذارُ التَّخويفُ»:

زادَ ابنُ عطيَّةَ: ولا يكادُ يكونُ إلا في تخويفٍ يَتَّسِعُ زمانُه للاحترازِ، فإن لم يَتَّسِع زمانُه للاحترازِ كانَ إشعارًا ولم يَكُن إنذارًا[٣].

قوله: «وقُرِئَ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بتَحقيقِ الهمزتينِ وتَخفيفِ الثَّانيَةِ بينَ بينَ»:

زاد في «الكشَّاف»: والتخفيف أعرَبُ وأكثَرُ[٤].

قوله: «وقلبِها ألفًا، وهو لحنٌ..» إلى آخره.

تابعَ فيه صاحبَ «الكشَّاف»[٥]، وأخطأَ في ذلك؛ لأنه ثابِتٌ في السَّبعةِ فإنَّها رِوايَةٌ لوَرْشٍ[٦].

---

(١) في «فتوح الغيب»: «لصدارته».

(٢) ذكره عنه الطيبي في «حاشيته» (٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥).

(٣) قاله القرطبي في «تفسيره» (١/ ٢٨١)، والذي قاله ابن عطية في «تفسيره» عند هذه الآية هو: «الإنذار: إعلام بتخويف، هذا حده» ولم يزد على ذلك.

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٩٢).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٩٣).

(٦) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٤٨). وقد تعقب أبو حيان الزمخشري فقال: وقراءة ورش صحيحة النقل لا تُدفع باختيار المذاهب، ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن. انظر: «البحر المحيط» (١/ ١٣٨).

وتابع أبا حيان في تعقبه السمينُ بقوله: وهذا منه (يعني الزمخشري) ليس بصواب؛ لثبوت هذه القراءة تواتراً، وللقرَّاء في نحو هذه الآية عَمَلٌ كثيرٌ وتفصيلٌ منتشر. انظر: «الدر المصون» (١/ ١١٠).

وكذا الآلوسي حيث نقل طرفاً من كلام أبي حيان ثم زاد عليه قوله: وهذه القراءة من قبيل الأداء =

قـال الكواشِـيُّ[1]: مـا زعمَهُ الزَّمخشَـرِيُّ مِـن اللحنِ فيه نَظَـرٌ؛ لأنَّ مَـن يَقلِبُها ألفًـا يُشـبِعُ الألِفَ إشـباعًا زائدًا على مقـدارِ الألفِ الخارجَـةِ عادةً ليَكونَ الإشـباعُ فاصِـلًا بين السَّـاكِنينِ وهما الألِـفُ المقلوبَـةُ والنُّونُ[2].

قال الطيبيُّ: وذكرَ ابنُ الحاجبِ في وجهِ مَن قرأَ: ﴿محيايْ﴾ بإسكانِ الياءِ وصلًا[3] هذا المعنى.

وقيل: طريقُ التَّخفيفِ ليسَ بخطأٍ، وأنشد للفرزدَقِ:

فارعَـــيْ فَـــزارَةُ لا هنـــاكِ المَرتَـــعُ[4]

أي: هنأَكِ.

وقال حسَّانُ:

= وروايةُ المصريين عن ورش، وأهل بغداد يروون التسهيل بين بين كما هو القياس، فلا يكون الطعن فيها طعناً فيما هو من السبع المتواتر، إلا أن المعتزليَّ أساء الأدب في التعبير. انظر: «روح المعاني» (١/ ٣٨٨).

(١) أحمد بن يوسف أبو العباس الموصلي الكواشي، المفسر نزيل الموصل، ولد بكواشة، وهي قلعة من عمل الموصل، قرأ القرآن على والده وبرع واشتغل في القراءات والتفسير والعربية والفضائل كان عديم النظير زهداً وصلاحاً وتبتلاً وصدقاً، وكان يزوره السلطان فمن دونه ولا يعبأ بهم ولا يقوم لهم، توفي (٦٨٠هـ)، انظر: «الوافي بالوفيات» (٨/ ١٩٠).

(٢) انظر: «تفسير الكواشي» (١/ ١٦٦)، و«فتوح الغيب» (٢/ ١٢٧)، ولم يسم الكواشي الزمخشري في كلامه.

(٣) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٤) انظر: «ديوان الفرزدق» (ص: ٣٥٣)، وصدره:

راحـــت بمســـلمة البغـــال مودعـــاً

سَـالَتْ هذيـلُ رسـولَ اللهِ فاحشَـةً[١]

قال الطِّيبيُّ: وإذا ثبتَ مثلُه في كلامِ الفُصحَاءِ ونُقِلَ عمَّن ثبتَتْ عِصمَتُه من الغلطِ وَجَبَ القَبولُ، وأمَّا القُرَّاءُ فهم أعدَلُ مِن النُّحاةِ فوَجبَ المَصيرُ إلى قولِهم.

قال: **فإن قُلت**: هذا طَعنٌ فيما هو مِن القِراءَةِ السَّبعةِ الثابتَةِ بالتَّواتُرِ وهو كُفرٌ.

قلتُ: ليسَ بكفرٍ؛ لأنَّ المُتواترَ ما نُقِلَ بين دفَّتَي مُصحَفِ الإمامِ، وهذا مِن قَبيلِ الأَداءِ، ونحوُه المدُّ والإمالَةُ وتخفيفُ الهمزةِ بينَ بينَ، انتهى[٢].

وذكرَ مثلَه الشَّيخُ أكمَلُ الدينِ والشَّريفُ[٣].

وقال أبو حيَّان: هي قراءَةُ وَرشٍ، وهي صَحيحةٌ مُتواترَةٌ لا تُدفَعُ ببعضِ المذاهبِ؛ لأنَّ منعَ الجَمعِ بين ساكنَيْنِ على غيرِ حَدِّه إنَّما هو مذهَبُ البَصريِّينَ[٤].

وبحذف الاستفهامية، وبحذفِها وإلقاءِ حركتِها على السَّاكنِ قبلَهَا.

قوله: «وبحذفِ الاستفهاميَّةِ، وبحَذفِها وإلقاءِ حَركَتِها على السَّاكنِ قَبْلَها»:

قال الطيبيُّ: القِراءَتانِ شاذَّتانِ، وقال ابنُ جنِّي في «المحتسب»: حَذْفُ الهمزَةِ قِراءَةُ ابنِ مُحَيصنٍ، وهو للتَّخفيفِ كراهةَ اجتماعِ الهَمْزَتينِ ـ والقَرينَةُ مَجيءُ ﴿أَمْ﴾ ـ وقد حُذِفَت في غيرِ مَوضعٍ.

---

(١) صدر بيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وعجزه:

ضلـت هذيـل بمـا سـالت ولـم تصـب

قاله في هجاء هذيل، انظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ١٨٠)، وذكر بعده عدة أبيات، وانظر: «ديوانه» (ص ٤٦)، ولم يذكر سوى هذا البيت فقط.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٥٥).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٣٨).

قال: **فإن قيلَ**: فلعلَّ المحذوفَ في الآيةِ همزةُ (أَفْعَلَ)؟

قلنا: قد ثبتَ جوازُ حَذْفِ همزةِ الاستِفهامِ فيجبُ أن يُحملَ هذا عليهِ، وأمَّا همزةُ (أَفْعَلَ) في الماضي فما أبعدَ حَذْفَها[١].

وقال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ في القراءةِ الثَّانية: يحتمِلُ أن يكونَ ذلك مع إقرارِ همزَةِ (أَنذَرْتَهم) ومع حَذفِها، حتى تكونَ القراءةُ: (عليهِمَ أَنذَرْتَهم)، أو: (عليهمَ نْذَرْتَهم)، قال: ولا وجودَ لواحدةٍ مِن القِراءتينِ.

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: إلقاءُ حركَةِ الاستفهامِ لم يَقرَأْ به أَحدٌ[٢].

وقال الشَّريفُ: هذه القراءَةُ: (عليهِمَ نْذَرْتَهُم) بفتحِ الميمِ وسكونِ النونِ بلا همزةٍ أصلاً، وأما القراءةُ بفتح الميمِ والهمزةِ معًا فهي مع كونِها غيرَ مَرويَّةٍ عن أحدٍ مُخالِفَةٌ للقياسِ مُوجِبَةٌ للثقلِ[٣].

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جملةٌ مفسِّرةٌ لإجمالِ ما قَبْلَها فيما فيه الاستواءُ فلا محلَّ لها، أو حالٌ مؤكِّدةٌ، أو بدلٌ عنه، أو خبرُ ﴿إِنَّ﴾ والجملةُ قبلَها اعتراضٌ بما هو علَّةُ الحكم.

والآيةُ ممَّا احتَجَّ به مَن جوَّز التكليفَ بما[٤] لا يُطاقُ، فإنه سبحانه وتعالى أَخبرَ عنهم بأنهم لا يؤمنون وأمرهم بالإيمان، فلو آمَنوا انْقَلَبَ خبرُه كذِباً وشَمِلَ إيمانُهم الإيمانَ بأنَّهم لا يؤمنون، فيجتمعُ الضِّدَّان.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٢٦). وانظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٥٠ ـ ٥١).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٣٧/ ب).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٥٤).

(٤) في (خ): «تكليف ما».

والحقُّ: أن التكليفَ بالممتنِعِ لذاتِه وإنْ جاز عقلاً من حيثُ إنَّ الأحكامَ لا تستدعي غَرَضاً سيَّما الامتثالُ، لكنه غيرُ واقعٍ للاستقراء، والإخبارُ بوقوعِ الشيءِ أو عَدَمه لا ينفِي القدرةَ عليه؛ كإخبارِه تعالى عمَّا يفعلُه هو أو العبدُ باختياره.

وفائدةُ الإنذارِ بعد العلمِ بأنه لا ينجعُ: إلزامُ الحُجَّة وحِيَازةُ الرسولِ فضلَ الإبلاغ، ولذلكَ قال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يقل: سواء عليكَ، كما قال لعَبَدةِ الأصنام: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

وفي الآيةِ إخبارٌ بالغيبِ على ما هو به إنْ أُريدَ بالموصولِ أشخاصٌ بأعيانهم، فهي من المعجزات.

قوله: «لا يؤمنونَ جُملَةٌ مُفسِّرَةٌ لإجمالِ ما قبلها»:

قال أبو حيَّان: لأنَّ عدمَ الإيمانِ هو استواءُ الإنذارِ وعدمِه[١].

قوله: «فلا محلَّ لها»:

سُئِلَ الشَّيخُ شمسُ الدِّين ابنُ أبي الفتحِ البَعْليُّ[٢] تلميذُ الشيخِ جمالِ الدِّين ابنِ مالكٍ عن معنى قولهم: جُملَةٌ لها محلٌّ من الإعرابِ وجُملَةٌ لا محلَّ لها، فألَّفَ في ذلك كرَّاسَةً.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٣٤).

(٢) هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي، المتوفى سنة (٧٠٩هـ)، قرأ النحو على ابن مالك، وبرع فيه ولازمه، له شرح على «الألفية». انظر: «بغية الوعاة» (١/ ٢٠٧)، و«هدية العارفين» (٢/ ١٤١).

وحاصِلُ ما قالَه ابنُ السَّرَّاجِ في «الأصول» أنَّ معنى ذلك: أي: لو وقعَ مَوقِعَ الجُملَةِ اسمٌ مُفرَدٌ لكانَ مَرفوعًا مثلًا[١].

قوله: «أو حالٌ مُؤكِّدَةٌ أو بَدَلٌ عنه أو خَبر ﴿إِنَّ﴾»:

عبارةُ «الكشَّاف»: إمَّا جملَةٌ مؤكِّدَةٌ للجملَةِ قبلَها، أو خبرٌ لـ﴿إِنَّ﴾[٢].

ولم يَذكُر الحاليَّةَ: فإمَّا أن تكونَ عِبارَةُ المصنِّفِ كذلك وتحرَّفَت مِن النُّسَّاخِ فكتبوا لفظَةَ «حال» موضِعَ لفظةِ (جملة)، وإمَّا أن يكونَ لا تحريفَ فإنَّ الحالَ مَنقولٌ أيضاً.

قال أبو حيَّان: يحتمِلُ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أن يكونَ له موضِعٌ من الإعرابِ: إمَّا خبرًا بعدَ خبرٍ، أو خبرَ مُبتدَإٍ محذوفٍ؛ أي: هم لا يؤمِنونَ، وجوَّزوا فيه أن يكونَ في مَوضعِ الحالِ وهو بعيدٌ، ويَحتمِلُ أن يكونَ لا موضعَ له مِن الإعرابِ فتكونُ جملَةً تَفسيريَّةً أو تكونُ جُملَةً دُعائيَّةً وهو بعيدٌ[٣]، انتهى.

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ في وَجهَي «الكشَّاف»: مِنهم مَن رجَّحَ الوجهَ الأوَّلَ لأنَّ حُسنَ الاعتراضِ باعتبارِ أنَّ مِن حَقِّه أن يُساقَ مَساقَ التَّأكيدِ لِمَا عَسى أن يَختَلِجَ في وَهمٍ وإن تمَّ المقصودُ دونَهُ لفظًا ومعنًى، وليس ذلك فيما نحنُ فيه لأنَّه أَقوى في الإبانَةِ عمَّا سِيقَ له الكلامُ مِن قولِه: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على ما لا يَخْفَى، ومِنهُم مَن رَجَّح الثَّانيَ لأنَّ فيه التَّأكيدَ والاهتمامَ بشأنها لتَخلُّلِها في أثناءِ الكلامِ وفيه مَعنى العِلِّيَّةِ، قيل: ولم يذكر أن يكونَ خَبرًا بعدَ خبرٍ لأنَّه يَذهَبُ بالفَخامَةِ[٤]، انتهى.

---

(١) انظر: «الأصول في النحو» لابن السراج (١/ ٦٥).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٩٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٣٧/ ب).

وقال الشَّريفُ: جَعْلُ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تأكيدًا وبيانًا للاستواءِ في عَدمِ الاهتداءِ أَوْلى مِن أَنْ يُجعَلَ خَبرًا وما قبلَه اعتراضًا؛ لأنَّ ما تقدَّمَه أقوى وأظهَرُ مِنه في إفادَةِ ما سِيقَ له الكَلامُ، فبالحَرِيِّ أن تكونَ عُمدَةً فيه لا مُعترِضَةً مُستَغنًى عَنها، فإن جُعِلَ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ خبرًا كانَ له محلٌّ مِن الإعرابِ، وكذا إن جُعِلَ بيانًا للجُمْلَةِ قبلَه إنْ أُجرِي مُجرى التَّوابعِ، هذا إذا كانَ ما قبلَهُ جُملَةً، وإنْ قُدِّر أنَّه اسمُ فاعلٍ مع فاعلِه تعيَّنَ أَنْ يكونَ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تَقريرًا وبيانًا لمَضمونِه؛ لأنَّ الاعتراضَ عِندَهُ لا يَكونُ إلَّا جُملَةً لا محلَّ لها مِن الإعرابِ[١]، انتهى.

ومِن هُنا يُعلَمُ أنَّ التَّأكيدَ الذي ذكرَهُ صاحِبُ «الكشَّاف» غيرُ الحالِ المُؤكِّدَةِ وغيرُ التَّفسيرِ اللَّذَيْنِ ذكرَهُما المصنِّفُ بَل هو الجاري مجرَى التَّوابعِ في التَّأكيدِ والبَيانِ، فيَكونُ له مَحلٌّ مِن الإعرابِ على حسبِ ما قبلَه وهو الرَّفعُ، بخلافِ ما ذكرَهُ المصنِّفُ فإنَّه لا محلَّ له على التَّفسيرِ ومحلُّهُ النَّصبُ على الحالِ.

قوله: «والجُملَةُ قبلَها اعتراضٌ»:

قال الطِّيبيُّ: الفَرقُ بين المُعتَرِضَةِ والمُؤكِّدَةِ ـ على أنَّ المُعتَرِضَةَ أيضاً مُؤكِّدَةٌ ـ: هو أنَّ المُعتَرِضَةَ أحسَنُ مَوقِعًا وألطَفُ مَسلكًا، وفيه معَ التَّأكيدِ الاهتمامُ بشَأْنِها لتَخلُّلِها بين الكَلامِ[٢].

قوله: «سِيَّما الامتثال[٣]»:

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٥٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٢٨).

(٣) في النسخ: «الأمثال»، والمثبت من البيضاوي وهو الصواب. قال الشهاب في «الحاشية» (١/ ٢٧٧): قوله: «سيما الامتثال...» إلخ: الامتثال هو الإتيان بالمأمور به على الوجه المطلوب شرعاً، كما في كتب الأصول، فالمراد أنّ الامتثال أحق شيء بعدم الاستدعاء لأن يكون غرضاً للأمر، ولذا جاز النسخ قبل الفعل.

قال ابنُ يعيشَ في «شرح المفصل»: لا يُستَثْنى بـ(سِيَّما) إلا ومَعه جَحْدٌ، لو قُلتَ: (جاءني القَوْمُ سِيَّما زَيدٌ) لم يَجُز حتَّى تأتي بـ(لا)، قال: ولا يُستثنى بـ(لا سِيَّما) إلَّا فيما يرادُ تعظيمُه[١].

وقال ابن هشام في «المغني»: (سِيٌّ) مِن (لا سيَّما) اسمٌ بمنزلَةِ (مِثلٍ) وَزنًا ومعنًى، وعَينُه في الأصلِ واوٌ، وتَشديدُ يائِه ودخولُ (لا) عليه ودخولُ الواوِ على (لا) واجِبٌ، قال ثعلبٌ: مَن[٢] استَعمَلَهُ على خلافِ ما جاءَ في قولِه:

ولا سِيَّما يومٍ بدارَةِ جُلْجُلِ[٣]

فهو مُخطِئٌ.

ويجوزُ في الاسمِ الذي بعدَ (ما) الجرُّ على الإضافَةِ و(ما) زائدَةٌ بينَهُما، والرَّفعُ على أنَّه خبرٌ لِمَحذوفٍ و(ما) موصولةٌ أو نَكِرَةٌ موصوفَةٌ بالجملَةِ؛ أي: (ولا مثلَ الذي هوَ) أو: (ولا مثلَ شيءٍ هو)، فإنْ كانَ نَكِرَةً جازَ نَصبُه أَيْضًا على التَّمييزِ و(ما) كافَّةٌ عن الإضافَةِ[٤].

(٧) ـ ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ تعليلٌ للحُكمِ السَّابق وبيانُ ما يَقتضيهِ، والخَتْمُ: الكَتْم، سمِّي به الاستيثاقُ مِن الشَّيءِ بضَرْبِ الخاتمِ

---

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٦٧).

(٢) في (ز) و(ف) زيادة: «قاله من»، وفي (س) زيادة: «قاله»، والمثبت موافق لما في «مغني اللبيب».

(٣) عجز بيت لامرئ القيس في «ديوانه» (ص: ٢٦)، وصدره:

ألا رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ

(٤) انظر: «مغني اللبيت» لابن هشام (ص: ١٨٦ ـ ١٨٧).

عليه لأنه كتمٌ له والبلوغُ آخِرَه؛ نظراً إلى أنه[1] آخِرُ فعلٍ يُفعل في إحرازه.

و(الغِشاوةُ): فِعَالةٌ من غشَّاه: إذا غطَّاه، بُنِيَتْ لِمَا يَشتمِلُ على الشيءِ كالعصَابةِ والعِمامةِ، ولا خَتْمَ ولا تغشيَةَ على الحقيقةِ، وإنَّما المرادُ بهما: أنْ يُحدِثَ في نفوسِهم هيئةً تمرِّنُهم على استحبابِ الكفرِ والمعاصي واستقباحِ الإيمانِ والطاعاتِ بسببِ غيِّهم وانهماكِهم في التقليد، وإعراضِهم عن النظر الصَّحيح، فتُجعَلُ قلوبُهم بحيثُ لا يَنْفُذُ فيها الحقُّ، وأسماعُهم تَعَافُ استماعَه فتصيرُ كأنَّها مستوثَقٌ منها بالخَتْم، وأبصارُهم لا تجتلِي الآياتِ المنصوبةَ لهم في الأنفُسِ والآفاقِ كما يَجتلِيْها أعيُنُ المستبصِرينَ فتصيرُ كأنَّها غُطِّي عليها وحِيْلَ بينهَا وبينَ الإبصارِ، وسَمَّاه[2] على الاستعارةِ خَتْماً وتغشِيَةً، أو مثَّلَ قلوبَهم ومشاعِرَهم المَؤُوفةَ بها بأشياءَ ضُرِب حجابٌ بينها وبين الاستِنْفاعِ بها خَتْماً وتغطيةً[3].

وقد عبَّر عن إحداثِ هذه الهيئةِ بالطَّبْع في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨]، وبالإغفالِ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾ [الكهف: ٢٨]، وبالإقساءِ في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣] وهي من حيثُ إنَّ الممكناتِ بأسرِها مستنِدةٌ إلى الله تعالى واقعةٌ بقُدرتِه أُسنِدت إليه، ومن حيث إنها مسبَّبة ممَّا اقترَفوه ـ بدليلِ قولِه: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥] وقولِه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ثُمَّ كَفَرُوا۟ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [المنافقون: ٣] ـ وردتِ الآيةُ ناعيةً عليهم شناعةَ صِفَتِهم ووخامةَ عاقِبَتِهم.

---

(١) في (خ): «والبلوغ آخره لأنه».

(٢) قوله: «وسماه»؛ أي: إحداثَ الهيئةِ المذكورة، وفي نسخة: «وسماها»؛ أي: الهيئة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٤٢). وفي (أ): «وسماها».

(٣) في (خ): «وتغشية».

واضطربتِ المعتزلةُ فيه فذَكَروا وُجوهاً من التأويل:

الأوَّلُ: أنَّ القومَ لمَّا أَعرضوا عن الحقِّ وتمكَّن ذلكَ في قلوبِهم حتى صار كالطَّبيعة لهم شُبِّه بالوَصفِ الخِلْقيِّ المجبولِ عليه.

الثَّاني: أنَّ المرادَ به تمثيلُ حالِ قلوبِهم بقلوبِ البهائمِ التي خَلَقها اللهُ تعالى خاليَةً عن الفِطَنِ، أو قلوبٍ مقدَّرٍ خَتْمُ اللهِ تعالى عليها، ونظيرُه: (سالَ به الوادي) إذا هلك، و: (طارت به العنقاء) إذا طالَتْ غَيبتُه.

الثالثُ: أنَّ ذلكَ في الحقيقةِ فعلُ الشيطانِ أو الكافرِ، لكنْ لمَّا كان صُدورُه عنه بإقدارِه تعالى إيَّاه أُسنِدَ[1] إليه إسنادَ الفعلِ إلى المسبِّب.

الرابعُ: أنَّ أعراقَهم لمّا رسَخَتْ في الكفرِ واستَحْكَمَتْ بحيث لم يَبْقَ طريقٌ إلى تحصيلِ إيمانِهم سوى الإلجاءِ والقسرِ، ثم لم يَقْسِرهم إبقاءً على غرضِ التكليف، عبَّر عن تركِه بالخَتْم فإنه سدٌّ لإيمانهم، وفيه إشعارٌ[2] على ترامي أمرِهم في الغيِّ، وتَنَاهي انهماكِهم في الضَّلال والبغي.

الخامس: أن يكونَ حكايةً لِمَا كانت الكَفَرةُ يقولون، مِثْلَ قولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٞ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٞ﴾ [فصلت: ٥] تهكُّمًا واستهزاءً بهم؛ كقوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ الآية [البينة: ١].

السادس: أنَّ ذلك في الآخرة، وإنما عبَّر[3] عنه بالماضي لتحقُّقِه وتيَقُّنِ وقوعِه، ويَشهدُ له قولُه تعالى: ﴿وَنَحۡشُرُهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ عُمۡيٗا وَبُكۡمٗا وَصُمّٗا﴾ [الإسراء: ٩٧].

---

(١) في (خ): «أسنده».

(٢) في (أ): «وفيه تعريض».

(٣) في (ت) و(خ): «وإنما أخبر».

السابع: أن المرادَ بالختم: وَسْمُ قلوبهم بسِمَةٍ تعرفُها الملائكةُ، فيُبْغِضونهم ويَتَنفَّرونَ عنهم.

وعلى هذا المنهاجِ كلامُنا وكلامُهم فيما يُضافُ إلى اللهِ تعالى من طبعٍ وإضلالٍ ونحوِهما.

قوله: «﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ تعليلٌ للحُكمِ السَّابقِ وبيانُ ما يَقتَضيه»:

قال الطِّيبيُّ: تقريرُه: أنَّ الآيةَ جاريةٌ مجرى السَّببِ المُوجبِ لكَوْنِ الهُدى لا ينفَعُ فيهم، فإنَّه تَعالى لَمَّا أظهرَ عَليهم[1] تَصميمَهُم على الكُفْرِ بقولِه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ اتَّجه لِسائلٍ أَنْ يَقولَ: ما بالُهم كذلك؟ فأوقَعَ قوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ إلى ساقَتِه[2] جوابًا مُنطَوِيًا على بيانِ المُوجِبِ، وقد بولِغَ في المعنى حيثُ جُعِلَ الختمُ على القُلوبِ ليمنعَ مِن الفكر[3] في الدَّلائلِ المَعقولَةِ الصِّرفَةِ، وعلى السَّمع لئلا ينفذَ في القُلوبِ بسببِهِ الدَّلائلُ المسموعَةُ، وجُعلَ على البصرِ الغِشاوَةُ لئلَّا يَصِلَ إليها الدَّلائلُ المُبصَرَةُ فيَستدلُّوا بها على وجودِ مُنشِئِها، فسُدَّ الطريقُ عليهم مِن كلِّ وَجهٍ[4].

قوله: «والخَتْمُ: الكَتْمُ»:

عبارةُ «الكشَّاف»: الخَتْمُ والكَتْمُ أخوانِ[5].

---

(١) كلمة: «عليهم» ليست في «فتوح الغيب» ولا يظهر في السياق حاجة لذكرها.

(٢) أي: إلى نهايته كما هو لفظه في «فتوح الغيب».

(٣) في النسخ: «الفك»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» لأبي حيان (٢/ ١٣٥).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٩٤).

قال القُطبُ: أي: في الاشتقاقِ الأكبرِ؛ لقُربِ اللَّفظِ واشتباكِ المعنى؛ لأنَّ في الخَتْمِ ـ وهو ضربُ الخاتَمِ على الشَّيءِ ـ معنى الكَتْمِ فإنَّ المَختومَ مَكتومٌ.

قال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ بعدَ إيراده: وهو كلامٌ صَحيحٌ لكنَّه بعيدُ المُناسبَةِ، فإنَّ الكَتْمَ فيما نَحنُ فيه لا يصلُحُ تَفسيراً للخَتْمِ[١].

الشَّريفُ: أخوانِ؛ أي: مُتَشاركانِ في العَيْنِ واللَّامِ ومُتَناسِبَانِ في المَعنى[٢].

قوله: «سُمِّيَ به الاستيثاقُ مِن الشَّيءِ بضَربِ الخاتَمِ عليهِ لأنَّهُ كَتْمٌ له، والبُلوغُ آخرَه نظراً إلى أنَّهُ آخرُ فعلٍ يُفعَلُ في إحرازِهِ»:

مَأخوذٌ من كلامِ الرَّاغبِ حيثُ قال: الخَتْمُ والطَّبْعُ: الأَثَرُ الحاصِلُ عَن نَقْشٍ، ويُتجوَّزُ به، يقالُ: (خَتَمْتُ كذا) في الاستيثاقِ مِن الشَّيءِ والمنعِ مِنه؛ نظرًا إلى ما يحصُلُ مِن المَنعِ بالخَتْمِ على الكُتُبِ والأَبوابِ، ويقالُ ذلك ويُعنَى به بلوغُ آخرِ الشَّيءِ؛ نَظَرًا إلى أَنَّهُ آخِرُ فِعْلٍ في أَوانِ[٣] الشَّيءِ، ومِنه قيل: خَتَمْتُ القرآنَ[٤]، انتهى.

وعُلِمَ بذلك أنَّ قَوْلَ المُصنِّفِ: «والبُلوغُ آخرَهُ» مَعطوفٌ على الاستيثاقِ عَطْفَ قَسِيمٍ على قَسِيمٍ.

قولـه: «والغِشَـاوَةُ فِعَالَـةٌ مِن غشَّـاهُ: إذا غطَّـاه، بُنِيَت لِمَا يشـتمِلُ على الشَّـيءِ كالعِصابَـةِ والعِمامَةِ»:

قال الزَّجَّاجُ: كلُّ ما اشتمَلَ على الشَّيءِ مَبنِيٌّ على فِعالَةٍ نحوَ العِمامَةِ والقِلادَةِ،

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٣٧/ ب).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٥٥).

(٣) في المصدر: «في إحراز».

(٤) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ٨٩).

وكذلك أسماءُ الصِّناعاتِ؛ فإنَّ الصِّناعَةَ مُشتَمِلَةٌ على كلِّ ما فيها نحوَ الخياطَةِ والقِصارَةِ، وكذلك ما استَوْلَى على اسمٍ نحو الخِلَافَةِ والإمارَةِ[١].

قوله: «ولا خَتْمَ ولا تَغشِيَةَ على الحقيقَةِ»:

هي عبارَةُ «الكشَّافِ»[٢]، وهو أحدُ مَسالكِ أهلِ السُّنَّةِ، يجعلونَ إحداثَ الهيئةِ الآتيةِ فعلَ اللهِ حقيقَةً، وتَسمِيَتُها ختمًا وتَغشِيَةً مَجازٌ.

والأقوى أنَّهما خَتْمٌ وتَغشِيَةٌ حَقيقِيَّان، والأَحاديثُ صَريحَةٌ في ذلك:

منها: ما أخرجَ البزَّارُ، عن ابنِ عُمرَ رفعَه قال: «الطابعُ مُعلَّقٌ بقائمَةِ العَرشِ، فإذا اشتكَت الرَّحِمُ[٣] وعُمِلَ بالمعاصي واجتُرِئَ على اللهِ بعثَ اللهُ الطابعَ فيطبَعُ على قلبِهِ فلا يَعقِلُ بعد ذلك شيئًا»[٤].

وكثيرٌ مِن هذه الأحاديثِ ونحوِها يحمِلُها مَن لم يتضَلَّعْ مِن الحَديثِ على المَجازِ والاستعارَةِ، والأقوى كمَا قالَه البَغَوِيُّ في «شرح السنة» وغيرُه إجراؤُها على الحَقيقَةِ[٥] إذ لا مانِعَ مِن ذلك والتَّأويلُ خِلافُ الأَصلِ ولا يُصارُ إليه إلَّا لمانِعٍ وهو مَفقودٌ هنا[٦].

---

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١/ ٨٣ ـ ٨٤). والعبارة الأخيرة فيه: وكذلك على كل مَن استولى على شيء، ما استولى عليه: الفِعَالة، نحو: الخلافةِ والإمارَةِ.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٩٤).

(٣) في (ز): «فإذا انتهكت الحرمة».

(٤) رواه البزار في «مسنده» (٥٩٨١)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٩): وفيه سليمان بن مسلم الخشاب، وهو ضعيف جدًّا.

(٥) انظر: «شرح السنة» للبغوي (١/ ١٧٠).

(٦) وقال ابن القيم في «شفاء العليل» (ص: ٩٢): وههنا عدة أمور عاقب بها الكفار بمنعهم عن الإيمان وهي: الختم والطبع والأكنة والغطاء والغلاف والحجاب والوقر والغشاوة والران ... ولا تصغ =

قوله: «وإنَّما المُرادُ بهما أَن يُحدِثَ في نُفوسِهِم هيئةً تُمَرِّنُهم ..» إلى آخره.

مأخوذٌ مِن كلامِ الرَّاغبِ حيثُ قال: قد قيلَ: للإنسانِ ثلاثَةُ أنواعٍ مِن الذُّنوبِ يقابِلُها مِن الدُّنيا ثلاثُ عُقوباتٍ:

الأَوَّلُ: الغفلَةُ عَن العِباداتِ، وذلك يُورِثُ جسارَةً على ارتكابِ الذُّنوبِ، وهو المشارُ إليه بقولِه: «إنَّ المؤمِنَ إذا أذنَبَ أورثَ في قلبِهِ نكتَةً سوداءَ، فإن تابَ ونزعَ صُقِلَ قلبُه، وإن زادَ زادَتْ حتى تَعْلُوَ قلبَه»(١).

والثاني: الجَسارَةُ على ارتكابِ المحارِمِ: إمَّا لِشَهْوَةٍ تدعوه إليها، أو شرارَةٍ تُحسِّنُه في عينِه فتُورِثُه وقاحَةً، وهي المُعبَّرُ عنها بالرَّيْنِ في قولِه تعالى: ﴿كَلَّاۖ بَلْۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

والثالث: الضَّلالُ، وهو أن يسبِقَ إلى اعتقادِ مَذهَبٍ باطلٍ وأعظَمُهُ الكُفْرُ، فلا يكونُ تلفُّتٌ منه بوَجهٍ إلى الحَقِّ، وذلك يُورِثُه هيئَةً تمرِّنُه على استِحسَانِه المعاصي واستِقباحِه الطاعاتِ، وهو المُعبَّرُ عَنه بالخَتْمِ والطَّبعِ في قوله: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الجاثية: ٢٣] و﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨] وبالأقفالِ في قولِه: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، إلى غيرِ ذلك(٢).

= إلى قول من يقول: إن هذه مجازات واستعارات، فإنه قال بحسب مبلغه من العلم والفهم عن الله ورسوله، وكأن هذا القائل حقيقة القفل عنده أن يكون من حديد، والختمِ أن يكون بشمع أو طين، والمرض أن يكون بحمَّى نافضٍ أو قولنج أو غيرهما من أمراض البدن، والموت هو مفارقة الروح للبدن ليس إلا، والعمى ذهاب ضوء العين الذي تبصر به، وهذه الفرقة من أغلظ الناس حجاباً، فإن هذه الأمور إذا أضيفت إلى محلها كانت بحسب تلك المحال...إلى آخر ما قال.

(١) رواه الترمذي (٣٣٣٤)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٩٠).

قوله: «وسمَّاه على الاستِعارَةِ ختمًا وتغشيةً أو مثَّل قلوبَهم ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: لا يَخلُو هذا الكلامُ عن تَسمُّحٍ؛ لأنَّ ظاهرَه جَعْلُ التَّمثيلِ قَسيمًا للاستعارَةِ ونَوعًا مِن المَجازِ؛ لقولِه أوَّلَ الكلامِ: (ولا خَتْمَ على الحقيقَةِ)، فإنْ عَنَى بالتَّمثيلِ ما هو واقعٌ على سبيلِ التَّشبيهِ بأن يَكونَ وَجهُه مُنتزَعًا مِن عِدَّةِ أُمورٍ غيرِ حَقيقيَّةٍ فهو ليسَ بمجازٍ، وإن أرادَ به الاستعارَةَ التَّمثيليَّةَ فهو ليسَ قسيمًا للاستعارَةِ بل هو قِسمٌ منها.

قال: والجوابُ: أنَّ المرادَ الثَّاني، والعُذرُ: أنَّ الاستعارةَ التَّمثيليَّةَ غلبَ عليها اسمُ التَّمثيلِ ولا يَكادُ يُطلَقُ عليها اسمُ الاستعارَةِ، وبقيَّةُ الاستعاراتِ يُطلَقُ عليها اسمُ الاستعارَةِ مُطلَقًا، وذلك أنَّهم إذا أرادوا أنَّ بعضَ أنواعِ الجِنسِ له مَزِيَّةٌ على سائرِ أَنواعِه يخرجونَه مِن ذلك الجنسِ ويجعلونَهُ جِنسًا آخرَ، وإذا جُعِلَ هنا استعارَةً فهي مَكنِيَّةٌ عن قلوبٍ مُتخيَّلَةٍ على صورةِ شَيءٍ مُستوثَقٍ منه، ثم نُسِبَ إليها لازمُ ذلكَ الشَّيءِ وهو الخَتمُ بعد التَّخييلِ[1].

قوله: «ناعيَةً عليهم»؛ أي: مُظهِرَةً، مِن قولهم: فلانٌ نَعَى على فلانٍ ذنوبَه؛ أي: أظهرَها وشَهَرَها.

قوله: «فذكروا وُجوهًا مِن التَّأويلِ» ذكرَ المُصنِّفُ منها سبعَةً، وزاد الإمامُ فخرُ الدِّينِ أوجُهًا:

منها: أنَّهم أعرَضُوا عَن التدبُّرِ ولم يُصْغُوا إلى الذِّكرِ، وكانَ ذلك عند إيرادِ اللهِ عليهم الدلائلَ فأُضيفَ ما فَعلوا إلى اللهِ؛ لأنَّ حُدوثَه إنَّما اتَّفَقَ عندَ إيرادِه[2] دلائلَهُ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٣٠).

(٢) في (س): «إيراد».

علَيْهم، كقولِه في التَّوبَةِ: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]؛ أي: ازدادوا بها كُفْرًا إلى كُفرِهِم.

ومنها: أنَّ الخَتمَ على قلوبِ الكُفَّارِ مِن اللهِ هو الشَّهادَةُ مِنهُ عليهم بأنَّهم لا يُؤمنونَ، وعلى قلوبِهم بأنَّها لا تَعِي الذِّكرَ ولا تقبَلُ الحقَّ، وعلى أَسماعِهِم بأنَّها لا تُصغي إلى الحَقِّ؛ كما يقول الرَّجلُ لصاحبِه: أزيدٌ[1] يختِمُ على ما يقولُه فلانٌ؟ أي: يُصدِّقُه ويَشهَدُ بأنَّه حَقٌّ[2]، فأخبرَ اللهُ في الآيةِ الأولى بأنَّهم لا يُؤمِنونَ، وأخبرَ في هذه الآيةِ أنَّه قد شَهِدَ بذلك وحقَّقه عليهِم[3].

قوله: «الثَّاني أنَّ المرادَ به تمثيلُ حال قلوبِهم بقُلوبِ البَهائم..» إلى آخره:

قال الطِّيبيُّ: هو الذي عَنَاه السَّكَّاكيُّ بقولِه: التَّشبيهُ التَّمثيليُّ مَتى فَشَا استِعمالُه على سبيلِ الاستِعارَةِ سُمِّيَ مَثَلًا[4]، والفرقُ بين هذا التَّمثيلِ والذي سَبَقَ في تَقريرِ أَهلِ السُّنَّةِ أن هنالك الاستعارَةُ واقعَةٌ في الختمِ فقط على سبيلِ التَّبعيَّةِ، وهنا الاستِعارَةُ في الجُملَةِ برأسِها[5]، انتهى.

قوله: «سالَ به الوادي»:

قال الميدانيُّ في «الأمثال»: يُقالُ لِمَن وقعَ في أَمرٍ شَديدٍ[6].

---

(١) في (س): «أريد»، وانظر التعليق الآتي.

(٢) في «تفسير الرازي»: كما يقولُ الرجلُ لصاحبه: أُريدُ أَنْ تَخْتِمَ على ما يقولُه فلانٌ، أي: تُصدِّقَه وتشهدَ بأنه حقٌّ.

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٩٣).

(٤) انظر: «مفتاح العلوم» للسَّكَّاكي (ص: ٣٤٩).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٣٦).

(٦) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ٩٩).

قوله: «وطارَتْ بِهِ العَنْقَاءُ»:

قال أبو عبيدٍ في «الأمثال»: مِن أمثالِهم: (طارَتْ به العَنقاءُ)[١].

قال الخليلُ: سُمِّيَتْ عَنقاءَ؛ لأنَّه كانَ في عُنقِها بياضٌ كالطَّوقِ[٢].

وقال أبو البقاءِ العُكْبَريُّ في «شرح المقامات»[٣]: كان بأرضِ أهلِ الرَّسِّ جبلٌ صاعِدٌ في السَّماءِ قَدْرَ ميلٍ به طيورٌ كَثيرةٌ مِنها العَنقاءُ، وهي عَظيمَةُ الخلقِ لها وَجْهٌ كوَجْهِ إنسانٍ وفيها مِن كلِّ حيوانٍ شبهٌ مِن أحسنِ الطَّيرِ، وكانَتْ تأتي هذا الجبلَ في السَّنَةِ مرَّةً فتلتقطُ طيرَهُ، فجاعَتْ في بعضِ السِّنين وأعوزَها الطَّيْرُ فانقضَّتْ على صبيٍّ فذهبَتْ به، ثم ذهبَتْ بجاريَةٍ، فشكَوا ذلك إلى نبيِّهم حنظلَةَ بن صَفوانَ في زمنِ الفَترةِ، فدعا عليها فهَلَكَت وقُطِعَ نَسلُها.

وفي «ربيع الأبرار» عن ابنِ عبَّاسٍ: خلقَ اللهُ في زَمَنِ موسى عليه السَّلامُ طائرًا اسمُها العَنْقاءُ لها أربعَةُ أجنِحَةٍ مِن كلِّ جانبٍ ووَجهُها كوَجهِ الإنسانِ، وأَعطاها مِن كلِّ شَيْءٍ [حَسَنٍ قِسْطاً][٤] وخلقَ لها ذَكَرًا مِثلَها، وأَوْحى إليه: إنِّي خَلَقْتُ طائرَيْنِ عَجِيبَيْنِ، وجعَلْتُ رِزقَهُما في الوُحوشِ التي حولَ بيتِ المقدسِ، فتناسَلا وكَثُرَ نَسلُهُما، فلَمَّا تُوفِّيَ مُوسى عليه السلام انتقَلَتْ فوقعَتْ بنَجْدٍ والحِجازِ، فلم تَزَلْ تأكُلُ الوُحوشَ

---

(١) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٣٤١).

(٢) انظر: «العين» للخليل (١/ ١٦٩).

(٣) طبع قسم منه بعنوان: «شرح ما في المقامات الحريرية من الألفاظ اللغوية»، من أوله إلى المقامة الرابعة عشرة، دراسة وتحقيق علي صائب، وأصله رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد، مطبعة النعمان بالنجف الأشرف، سنة (١٩٧٥م).

(٤) ما بين معكوفتين من «ربيع الأبرار».

وتخطَفُ الصِّبيانَ إلى أن نُبِّئَ خالدُ بن سِنان العَبسيُّ قبلَ النَّبيِّ ﷺ، فشَكَوْا إليه فدَعا عليها فانقطَعَ نَسلُها وانقرَضَتْ[1].

وقـال القُزوينـيُّ في «عجائب المخلوقـات»: العَنْقَاءُ أعظَمُ الطَّيـرِ جُثَّةً وأكبَرُه، كان يخطَـفُ الفيـلَ فـي قَديـمِ الزَّمـانِ بين النَّـاسِ، فتـأذَّوْا مِنه، إلـى أَنْ سـلبَ يومًا عَروسًـا بحُلِيِّهـا، فدَعـا عليـه حَنْظَلَـةُ النَّبيُّ عليه السَّـلامُ، فذهـبَ اللهُ بِهِ إلـى بَعضِ جَزائـرِ البَحـرِ المُحيـطِ تحتَ خَطِّ الاسـتواءِ وهـي جَزيـرَةٌ لا يَصِلُ إليهـا النَّاسُ[2].

---

(١) انظر: «ربيع الأبرار» للزمخشري (٥/ ٤١٨)، والخبر المذكور أورده الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٢٠٩)، والتقي الهندي في «كنز العمال» (٣٥٢٩٦)، وعزواه للمسعودي في «مروج الذهب».
أما خالد بن سنان فورد ذكر نبوته في حديث ضعيف، رواه البزار (٢٣٦١ ـ كشف)، والطبراني في «الكبير» (١٢٢٥٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو مع ضعفه مخالف لما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: أن النبي ﷺ قال في عيسى: «ليس بيني وبينه نبي»، رواه البخاري (٣٤٤٢)، ومسلم (٢٣٦٥). وهذا مخالف أيضاً لما ذكر الكلبي من وجود أنبياء آخرين في بني إسرائيل.
قال الآلوسي في «روح المعاني» (٢١/ ١٢٨): وأما العرب غير المعاصرين للنبي ﷺ فلم يأتهم من عهد إسماعيل عليه السلام نبي منهم، بل لم يرسل إليهم نبي مطلقاً، وموسى وعيسى وغيرهما من أنبياء بني إسرائيل عليهم الصلاة والسلام لم يبعثوا إليهم على الأظهر، وخالد بن سنان العبسي عند الأكثرين ليس بنبي، وخبر ورود بنت له عجوز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لها: «مرحباً بابنة نبي ضيعه قومه» ونحوُه من الأخبار مما للحفاظ فيه مقال لا يصلح معه للاستدلال، وفي شروح «الشفاء» و«الإصابة» للحافظ ابن حجر بعض الكلام في ذلك.
قلت: والحديث الذي ذكره من مجيء ابنته إلى النبي ﷺ هو الذي قدمنا أولاً تخريجه وتضعيفه.

(٢) انظر: «عجائب المخلوقات» للقزويني (ص: ٣٥١). وفي هذا الخبر من المبالغة ما لا يخفى.

وما أحسنَ قولَ الصَّفِيِّ الحِلِّيِّ:

لَمَّا رَأيتُ بَني الزَّمانِ وما بهم ... خِلٌّ وَفِيٌّ للشَّدائدِ أَصْطَفِي

أيقَنْتُ أَنَّ المُستَحِيلَ ثَلاثَةٌ ... الغُولُ والعَنْقاءُ والخِلُّ الوَفِي[1]

قوله: «**والقَسْرُ**»: بسينٍ مُهمَلَةٍ ساكِنَةٍ: الإكراهُ والقَهرُ.

قوله: «**كقولِه تعالى:** ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ **الآيةَ**»:

قال الطيبيُّ: فإنَّهم كانوا يقولونَ قبلَ البِعثَة: لا ننفكُّ ممَّا نحنُ عليه[2] مِن دينِنا حتَّى يُبعَثَ النَّبِيُّ الموعودُ به الذي هوَ مَكتوبٌ في التَّوراةِ والإنجيلِ ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، فحَكَى اللهُ ذلك عنهم كما كانوا يَقولونَ على سبيلِ الوَعيدِ والتَّهديدِ، ولو كانَ هذا ابتداءَ إخبارٍ مِنه تعالى لكانَ الانفِكاكُ مُتحقِّقًا موجودًا عندَ مَجيءِ الرَّسولِ ﷺ[3]، انتهى.

﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ مَعطوفٌ على ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ كقوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، والوفاقُ على الوَقْفِ عليه، ولأنهما لمَّا اشترَكا في الإدراكِ من جميعِ الجوانبِ جُعِل ما يمنعُهما من خاصِّ فعلِهما الختمُ الذي يمنعُ من جميعِ الجهاتِ، وإدراكُ الأبصار[4] لمَّا اختصَّ بجهةِ المقابَلةِ جُعل المانعُ لها عن فِعْلِهَا الغشاوةَ المختصَّةَ بتلك الجهةِ، وكرِّر الجارُّ ليكونَ أدلَّ على شدَّةِ الختمِ في الموضعَين واستقلالِ كلٍّ منهما بالحُكم.

---

(١) انظر: «ديوان صفي الدين الحلِّي» (ص: ٥٦٨).

(٢) في (س): «نحن فيه».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٤٣).

(٤) في (أ): «البصائر».

ووُحِّد السَّمْعُ للأمنِ عَنِ اللَّبْسِ واعتبارِ الأصل، فإنه[1] مصدرٌ في أَصله والمصَادرُ لا تُجمع، أو على تقديرِ مضافٍ مثلَ: وعَلى حواسِّ سَمْعِهم.

والأبصارُ: جمعُ بَصَرٍ، وهو إدراكُ العَين، وقد يُطلَقُ مجازاً على القوَّةِ الباصرةِ وعلى العضوِ، وكذا السَّمعُ، ولعلَّ المرادَ بهما في الآيةِ: العُضوُ؛ لأنه أشدُّ مناسَبةً للخَتْمِ والتغطيَة، وبالقلبِ: ما هو محلُّ العِلم، وقد يُطلَقُ ويُرادُ به العقلُ والمعرفةُ؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧].

وإنما جاز[2] إمالتُها مع الصَّاد لأنَّ الراءَ المكسورةَ تغلِبُ المستعلِيَةَ لِمَا فيها مِن التَّكرير.

و﴿غِشَٰوَةٌ﴾ رفـعٌ بالابتـداءِ عند سـيبويه، وبالجـارِّ والمجْرُورِ عنـد الأَخفشِ، ويؤيِّـدُه العَطـفُ على الجملـة الفعليَّة، وقُـرئ بالنَّصب[3] على تقديـرِ: وجَعَل على أبصَارهـم غشـاوةً، أو علـى حـذفِ الجـارِّ وإيصَـالِ الختمِ بنفسِـها إليـه، والمعنى: وختم علـى أبصَارهم بغشـاوةٍ.

---

(١) في (خ): «لأنه».

(٢) في (خ): «جوز».

(٣) هي قراءة المفضل بن محمد الضبي عن عاصم، كما في «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٣٨ ـ ١٣٩)، و«الحجة للقراء السبعة» للفارسي (١/ ٢٩١)، و«جامع البيان» لأبي عمرو الداني (٢/ ٣)، و«المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٨٨)، وزيد في بعض نسخ «البحر المحيط» (١/ ١٤١) نسبتها لأبي حيوة وإسماعيل بن مسلم، ومثله في «روح المعاني» (١/ ٤٠١). وللعلماء كلام طويل في توجيهها، ينظر في ذلك ما قاله أبو حيان في «البحر». وهي خلاف المشهور عن عاصم، فقد اتفق القراء العشرة في المشهور عنهم على قراءة: ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ بكسر الغين والرفع في آخره، فما سيأتي كله من الشاذ كهذه.

وقرئ بالضمِّ والرَّفع، وبالفتح والنّصب، وهما لغتان فيها، و: (غِشوةٌ) بالكسر مرفوعَةً، وبالفتح مرفوعةً ومنصوبةً، و: (عَشاوةٌ) بالعين غيرِ المعجَمةِ[١].

قوله: «ووُحِّدَ السَّمْعُ للأَمنِ مِن اللبسِ واعتبارِ الأَصْلِ فإنَّه مَصدَرٌ في أَصلِه»:

قال الطِّيبيُّ: في «المُغرب»: السَّمْعُ الأُذُنُ، وأصلُه المصدَرُ[٢].

قيل: وقد يُطلَقُ مَجازًا على القُوَّةِ الحالَّةِ في الغِشاءِ المُفترشِ عند الصِّماخِ بها تُدرَكُ الأَصواتُ، فعلى هذا الوَجهِ المُرادُ بالسَّمعِ الآلةُ، ولم يُلْمَحْ فيه الأَصلُ[٣].

وفي بعضِ الحواشي: هذه العِلَّةُ أورَدَها أكثَرُ المُفسِّرينَ على صُورَةٍ يلحَقُها خللٌ فأصلَحَها المصنِّفُ، وذلك أَنَّهم قالوا: السَّمعُ مصدَرٌ فلا يُثنَّى ولا يجمَعُ، والقلوبُ والأَبصارُ أسماءُ أَعضاءٍ فجُمِعَت.

واستشعرَ الزَّمخشريُّ كأنَّ سائِلًا يقول: ليسَ المرادُ بالسَّمعِ هنا المصدَرَ، فإنَّه لا يُختَمُ على المَصدرِ وإنَّما يُختَمُ على العضوِ، فأصلَحَ الجوابَ بأن قالَ: السَّمعُ في أصلِه مَصدَرٌ[٤]، ثم نُقِلَ إلى هذه الجارِحَةِ المَخصوصَةِ فرُوعيَ أصلُه مع نقلِه إلى العُضوِ المَخصوصِ، ومُلاحظةُ الأَصلِ ليسَت ببَعيدٍ عندَ النُّحاةِ[٥]، فإنَّهُم قالوا في قولِه تعالى: ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [البقرة: ٧] بالنَّصبِ: إنَّه حالٌ والعامِلُ فيها ﴿لَظَىٰ﴾

---

(١) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٠)، و«الكشاف» (١/ ١٠٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٨٩)، و«البحر المحيط» (١/ ١٤٣).

(٢) انظر: «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (مادة: سمع).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٤٣).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٠٢).

(٥) «عند النحاة»: ليس في (ز) و(س).

[المعارج: ١٥]، وهي اسمٌ لجهنَّمَ ولكنْ لَمَّا كان أصلُها مَأخوذٌ مِن التَّلَظِّي رُوعِيَ الأصلُ فعَمِلَت في الحالِ.

قوله: «أو على تَقديرِ مُضافٍ مثل: وعلى حواسِّ سَمعِهِم»:

قال الطِّيبيُّ: فعَلى هذا الأَصلِ السَّمعُ مَصدَرٌ وليسَ بمعنى الأُذنِ[١].

قوله: «ويؤيِّدُه العَطفُ على الجُملَةِ الفِعليَّةِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: واستقرَّ على أبصارِهِم غِشاوَةٌ[٢].

قوله: «وقُرِئَ بالنَّصبِ»:

قال الطِّيبيُّ: القراءاتُ كلُّها شَواذٌّ والمشهورُ: ﴿غِشَٰوَةٌ﴾ بكسرِ الغَيْنِ المُعجمَةِ مع الألفِ بعدَ الشِّينِ والرَّفعِ[٣].

قوله: «على تَقدير: وجعلَ عَلى أَبصارِهِم غِشاوَةً»:

قال أبو حيَّان: يؤيِّدُه ظهورُه في قولِه: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣][٤].

قوله: «أو على حَذفِ الجارِّ ...» إلى آخرِه.

قال أبو حيَّان: هذا ضَعيفٌ.

قال: ويحتمِلُ عندي أن يكونَ اسمًا وُضِعَ مَوضِعَ مَصدَرٍ مِن مَعنى ﴿خَتَمَ﴾؛

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٤٥).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٤٦).

(٣) المرجع السابق (٢/ ١٤٥).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٤١).

لأنَّ مَعنى ﴿خَتَمَ﴾: غَشَّى وسَتَرَ، كأنَّه قيلَ: تَغشِيةً، على سبيلِ التَّأكيدِ ويكونُ قلوبُهم وسَمعُهُم وأَبصارُهم مختومًا عليها مُغشَّاةً[١].

قوله: «**وعشاوَةً**» بالعينِ غيرِ المُعجمَةِ.

قال الطيبيُّ: هو مِن قولهم: عَشِيَ يَعْشَى: إذا صارَ أَعْشَى، وعَشا يَعْشُو: إذا جعلَ نفسَهُ كأنَّه أَعْشى، قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الزخرف: ٣٦][٢].

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وعيدٌ وبيانٌ لِمَا يَستَحِقُّونهُ، والعذابُ كالنَّكَالِ بناءً ومعنًى، تقولُ: أَعْذَبَ عن الشيءِ ونكَلَ عنه: إذا أَمْسَك، ومنه: الماءُ العَذْبُ؛ لأنه يَقْمَعُ العطشَ ويَردَعُه، ولذلكَ سمِّي نُقَاخاً وفُراتاً، ثم اتُّسِعَ فأُطلقَ على كلِّ أَلَمٍ قادحٍ وإنْ لم يكنْ نَكالاً؛ أي: عقاباً يَرْدَعُ[٣] الجانيَ عن المعاوَدةِ فهو أعمُّ منهما.

وقيل: اشتقاقُه من التعذيبِ الذي هو إزالةُ العَذْبِ كالتَّقْذيَةِ والتمريض.

و(العظيم): نقيضُ الحقيرِ، والكبيرُ: نقيضُ الصغير، وكما أنَّ الحقيرَ دونَ الصغير فالعظيمُ فوق الكبير.

ومعنى التوصيفِ به: أنه إذا قِيسَ بسائرِ ما يُجانِسُه قَصُرَ عنه جميعِه وحَقُرَ بالإضافة إليه.

ومعنى التنكيرِ في الآية: أنَّ على أبصارهم نوعَ غِشاوةٍ ليس مما يتعارَفُه النَّاس وهو التَّعَامي عن الآيات، ولهم من الآلام العِظَام نوعٌ عظيمٌ لا يعلمُ كُنْهَه إلّا اللهُ تعالى.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٤٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٤٦).

(٣) في (ت): «عقابا يراد به ردع».

قوله: «**والعَذابُ كالنَّكَالِ**»، قال السَّجاونديُّ: العذابُ: إيصالُ الألَمِ إلى الحيِّ مع الهوانِ فإيلامُ الأَطفالِ والبَهائِمِ ليسَ بعَذابٍ.

قوله: «**ولذلك سُمِّيَ نُقاخًا**»؛ أي: الماءُ الحُلْوُ، وهو بضمِّ النون بعدها قافٌ آخرُه خاءٌ مُعجمَةٌ.

قال في «الكشَّاف»: لأَنَّه ينقَخُ العَطَشَ؛ أي: يكسرُهُ[1].

وفي «الصحاح»: النُّقَاخُ: الماءُ العذبُ الذي يَنْقَخُ الفُؤادَ ببَردِهِ[2].

قال العَرْجيُّ:

وإنْ شئتِ حرَّمْتُ النِّساءَ سِواكُمُ   وإن شِئْتِ لم أَطْعَمْ نُقَاخًا ولا بَرْدَا[3]

قوله: «**وفُراتًا**»:

قال في «الكشَّاف»: لأنه يرفتُه على القَلبِ[4].

قال بعضُ أربابِ الحواشي: يَعني أنَّ حقَّ الاشتِقاقِ أن يُقال: فُراتًا لأَنَّه يَفرِتُه فقلبُوا وقدَّموا الفاءَ على الرَّاءِ كما قالوا: (صَعَقَ وصَقَعَ) و(جَذَبَ وجَبَذَ)، فـ(فَرَتَ) مَقلوبُ (رَفَتَ).

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٠٣).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: نقخ).

(٣) انظر: «ديوان العرجي» رواية أبي الفتح بن جني (ص: ١٠٩)، و«الحيوان» للجاحظ (٥/ ٣٢)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٦٤)، و«الصحاح» (مادة: نقخ). ونسب لعمر بن أبي ربيعة، انظر: «ديوانه» (ص: ٩٥)، وللحارث بن خالد المخزومي، انظر: «ديوانه» (ص: ١١٧).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٠٣).

قال الشَّريفُ: وعلى هذا فوَزنُ فُراتٍ: عُفَالٌ[١].

وفي «الأساس»: رَفَتَ الشَّيءَ: فتَّه بيدِه كما يرفِتُ المدَرَ والعظمَ البالي[٢].

قوله: «فادِحٌ» بالفاءِ أوَّلَه، وآخرُه مُهملَةٌ.

في «الصحاح»: فَدَحَه الدَّينُ: أثقَلَه، وأَمْرٌ فادِحٌ: إذا عالَه وبهَظَه[٣]؛ أي: أثقلَه وشَقَّ عليه.

قوله: «فكما أنَّ الحقيرَ دونَ الصَّغيرِ فالعَظيمُ فوقَ الكَبيرِ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: إذا كان الحقيرُ مُقابِلاً للعَظيمِ والصَّغيرُ للكَبيرِ يلزَمُ أنْ يكونَ العَظيمُ فوقَ الكَبيرِ؛ لأنَّ العَظيمَ لا يكونُ حَقِيرًا لأنَّ الضِّدَّينِ لا يَجتَمِعانِ، والكَبيرُ قَد يَكونُ حَقيرًا كما أنَّ الصَّغيرَ قد يكونُ عَظيمًا لأنَّ كُلًّا مِنهُما ليسَ بضِدٍّ للآخرِ[٤].

قوله: «ومَعنى التَّنكيرِ في الآيةِ..» إلى آخره.

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّين: يُريدُ أنَّه للنَّوْعيَّةِ، والعَذابُ لَمَّا وُصِفَ بالعَظيمِ كانَ المعنى: نَوْعًا عَظيمًا مِنه، فليسَ القَصْدُ إلى أنَّ تَنكيرَهُ للتَّعظيمِ، وذكرَ التَّعامِيَ دونَ العمَى وإن كانوا مِن أهلِ الطَّبعِ إشارَةً إلى أنَّ ذلك مِن سُوءِ اختِيارِهِم وشُؤمِ إصرارِهِم.

وذكرَ الشَّريفُ مِثلَهُ وزادَ: وقيل: هو للتَّعظيمِ؛ أي: غِشاوَةٌ أيُّ غِشاوَةٍ[٥].

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٦٤).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: رفت).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فدح).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٤٧).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٦٥).

(٨) ـ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ لمَّا افتتَح سبحانه وتعالى بشرحِ حَالِ الكتابِ، وسَاق لبيانِه ذكرَ المؤمنين الذين أَخْلَصوا دينَهُم لله تعالى وواطأَتْ فيه قلوبُهم ألسنتَهم، وثنَّى بأضدادِهم الذين مَحَّضُوا الكفر ظاهراً وباطناً ولم يلتَفِتوا لِفْتَةً[1] رأساً، ثلَّث بالقِسْم الثالثِ المذَبْذَبِ بين القِسْمين ـ وهم الذينَ آمَنوا بأفواهِهم ولَم تُؤْمِنْ قلُوبُهم ـ تكميلاً للتَّقسيم، وهم أخبثُ الكَفَرةِ وأبغضُهم إلى اللهِ تعالى؛ لأنَّهم موَّهوا الكفرَ وخَلَطوا به خِداعاً واستهزاءً، ولذلكَ طوَّلَ في بَيانِ خُبْثِهم وجَهْلِهم واستهزائِهم، وتهكَّمَ بأفعالهم، وسجَّل على عَمَهِهم وطغيانهم، وضَرَبَ لهم الأمثالَ، وأنزل فيهم: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وقصَّتُهم عن آخِرِها معطوفةٌ على قصَّةِ المُصِرِّين؟

و(النَّاسُ) أَصلُه: أُناسٌ؛ لقولهم: إنسانٌ وإنسٌ وأناسيُّ، فحُذِفتِ الهمزةُ حَذْفَها في (لُوْقة) وعوِّض عنها حرفُ التعريف، ولذلكَ لا يكادُ يُجمعُ بينهُما، وقوله:

إن الـمَـنـايـا يَـطَّـلِعْـ ـنَ علـى الأُنـاسِ الآمِنِينَـا[2]

شاذٌّ، وهو اسمُ جمعٍ كـ(رُخال) إذ لم يَثْبُتْ (فُعالٌ) في أبنيَةِ الجمع، مأخوذٌ من (أَنِسَ) لأنهم يَستأنِسون بأمثالهم، أو (آنَسَ) لأنَّهم ظاهِرُون مبصَرون، ولذلكَ سُمُّوا بشرًا كما سُمِّي الجنُّ جنًّا لاجتنانِهم.

---

(١) (لفتة) بكسر اللام؛ أي: نَظْرة، من قولهم: لا تَلتفِت لِفْتَ فلان؛ أي: لا تنظر إليه. انظر: «الصحاح» (مادة: لفت).

(٢) البيت لذي جدن الحميري الملك، كما في «المعمَّرين من العرب» لأبي حاتم السجستاني (ص: ٣٤)، و«بصائر ذوي التمييز» للفيروزآبادي (٥/ ١٤٠)، و«وخزانة الأدب» (٢/ ٢٨٨). ودون نسبة في «الخصائص» لابن جني (٣/ ١٥٣)، و«الصحاح» (مادة: أنس ونوس)، و«الأزمنة والأمكنة» (ص: ٩٤).

واللَّامُ فيه للجنس و﴿مَن﴾ موصوفةٌ إذ لا عَهْدَ؛ فكأنه قال: ومِن الناسِ ناسٌ يقولون، أو للعهد والمعهُودُ هُم الذين كفَرُوا و﴿مَن﴾ موصُولةٌ مُرادٌ بها ابنُ أُبيٍّ وأصحابُه ونُظَراؤه، فإنهم من حيثُ إنَّهم صمَّموا على النِّفاق دخلوا في عِدادِ الكفَّارِ المختومِ على قلوبهم، واختصاصُهم بزيادةٍ زادُوها على الكفرِ لا يأبَى دخولَهم تحتَ هذا الجنس، فإنَّ الأجناسَ إنَّما تتنوَّعُ بزيادَاتٍ يختلِفُ فيها أبعَاضُها، فعلى هذا تكونُ الآيةُ تقسيماً للقِسْم الثانِي.

واختصاصُ الإيمانِ باللهِ تعالى وباليَومِ الآخِرِ بالذِّكرِ تخصيصٌ لِمَا هو المقصُودُ الأعظمُ من الإيمان، وادِّعاءٌ بأنَّهم احْتَازُوا الإيمانَ من جانبيه وأحاطُوا بقُطْرَيه، وإيذانٌ بأنهم منافقون فيما يظنُّون أنَّهُم مخلِصُونَ فيِهِ فكيفَ بما يَقصدُون بهِ النِّفَاق؟ لأنَّ القومَ كانوا يهوداً وكانوا يؤمنُونَ باللهِ وَاليَومِ الآخِرِ إيماناً كَلَا إيمانٍ؛ لاعتقادِهِم التشبيهَ واتخاذَ الولَدِ، وأنَّ الجنَّة لا يدخلُها غيرُهم، وأنَّ النَّار لن تمسَّهم إلَّا أياماً معدودةً وغيرها، ويُرُونَ المؤمنينَ أنَّهم آمَنوا مِثْلَ إيمانهم، وبيانٌ[1] لتَضاعُفِ خُبْثِهم وإفراطِهم في كُفْرِهم؛ لأنَّ ما قالُوه لو صَدَر عنهم لا على وَجْهِ الخداعِ والنِّفاقِ وعقيدتُهم عقيدتُهم لم يكن إيماناً، كيف وقد قالُوه تمويهاً على المسلمين وتهكُّماً بهم.

وفي تكريرِ الباءِ ادِّعاءُ الإيمانِ بكلِّ واحدٍ على الأصالةِ والاستِحْكام.

والقولُ: هو التلفُّظُ بما يُفيدُ، ويُقالُ بمعنَى المقولِ، والمَعْنى المتصوَّرِ في النَّفْس المعبَّرِ عنه باللَّفظِ وللرأي والمذهبِ مجازاً.

---

(١) قوله: «وبيان» عطف على قوله: «وإيذان». انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ١٠١).

والمرادُ باليومِ الآخِرِ: مِن وقتِ الحشرِ إلى ما لا يتناهَى[1]، أو إلى أن يدخُلَ أهلُ الجنَّةِ الجنةَ وَأَهلُ النّارِ النارَ؛ لأنه آخِرُ الأوقاتِ المحدودة.

قوله: «وهُم أخبَثُ الكَفَرةِ»:

الإمام: اختُلِفَ في أنَّ كُفْرَ الكافِرِ الأَصليِّ أقبَحُ أم كُفرَ المنافقِ؟ فقال قومٌ: الأَصْلِيُّ أقبَحُ؛ لأنَّه جاهِلٌ بالقلبِ كاذِبٌ باللِّسانِ.

وقال آخرون: بل النِّفاقُ؛ لأنَّ المُنافِقَ أيضًا كاذِبٌ باللسانِ، فإنَّه يخبِرُ عَن كونِه على ذلك الاعتِقادِ مع أنَّه ليسَ عليه، وقد اختَصَّ بمزيدِ أُمورٍ مُنكرةٍ، منها: أنه قَصَدَ التَّلبيسَ، ورَضِيَ لنفسه بسِمَةِ الكَذِبِ، وضمَّ إلى كُفرِه الاستهزاءَ، والكافِرُ الأَصلِيُّ بخلافِ ذلك[2].

قوله: «وقِصَّتُهُم عَن آخرِها مَعطوفَةٌ على قِصَّةِ المُصرِّين»:

قال الطيبيُّ: يحتَمِلُ وَجهينِ:

أحدُهُما: أنَّ العَطْفَ مِن حيثُ حُصولُ مَضمونِ الجُملتَينِ في الوُجودِ.

والثَّاني: أنَّ الجِهَةَ الجَامِعَةَ بينَ مَن محَّضَ الكُفْرَ ظاهِرًا وباطنًا وبينَ مَن أَظهَرَ الإيمانَ وأَبطَنَ الكُفْرَ: التَّوافقُ في الكُفرِ[3].

وقال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: المرادُ أنَّهُ مِن عَطفِ مَجموعِ الكلامِ المَسوقِ لغَرَضٍ على مَجموعٍ قبلَه مَسوقٍ لغَرَضٍ آخرَ لا يُشتَرَطُ فيه إلا تَناسبُ الغَرَضينِ، ولا يُتكلَّفُ لجُملَةٍ مِن هذا مُناسبَةٌ مع جُملَةٍ مِن ذلك، ولا يُرَدُّ باشتمالِ أحدِ المَجموعينَ على ما لا يُناسِبُ المذكورَ في المَجموعِ الآخرِ.

---

(١) في (أ): «ينتهي».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٤٩).

وقـال الشَّـريفُ: أي: ليسَ هذا مِـن عَطفِ جُملَـةٍ على جُملَـةٍ ليُطلـبَ بينَهُما المناسبةُ المصحِّحَـةُ لعطـفِ الثَّانيَـةِ علـى الأُولـى، بل مِـن عَطفِ مَجمـوعِ جملٍ مُتعـدِّدَةٍ مَسـوقَةٍ لغرضٍ علـى مجموعِ جُمَـلٍ أُخرى مَسـوقَةٍ لغَرضٍ آخرَ، فيُشـتَرَطُ فيـه التَّناسـبُ بين الغَرَضيـنِ دونَ آحـادِ الجُمَـلِ الواقعَةِ فـي المَجموعَيْنِ.

قال: وهذا أَصْلٌ عَظِيمٌ في بابِ العطفِ لم يتنبَّه له كَثيرونَ، فأشكَلَ عليهم الأَمْرُ في مواضِعَ شَتَّى[1].

قوله: «والنَّاسُ أصلُه: أُنَاسٌ»:

قال ابنُ الشَّجريِّ في «أماليه»: وَزنُ (أُنَاسٍ) فُعَالٌ، و(ناسٌ) مَنقوصٌ منهُ عندَ أكثَرِ النَّحْويِّينَ فوَزنُهُ: عالٌ، والنَّقصُ والإتْمامُ فيهِ مُستَوِيانِ في كَثرَةِ الاستِعْمَالِ ما دامَ مَنْكورًا، فإذا دخَلَت الألِفُ واللَّامُ التَزَمُوا فيهِ الحذفَ فقالوا: الناسُ، ولا يكادونَ يقولونَ: الأُناس، إلَّا في الشِّعرِ كقولِه:

إنَّ الـمَـنـايـا يَطَّلِعْـ ـنَ علـى الأُنـاسِ الآمِنينا

وحُجَّةُ هذا المَذهبِ وُقوعُ الأُنسِ على النَّاسِ، فاشتِقاقُه مِن الأُنْسِ نَقيضِ الوَحْشَةِ؛ لأنَّ بعضَهُم يأنَسُ ببَعْضٍ.

وذهبَ الكِسائِيُّ إلى أنَّ (النَّاسَ) لُغَةٌ مُفرَدَةٌ، وهو اسمٌ تامٌّ وأَلِفُه مُنقَلِبَةٌ عَن واوٍ، واستدَلَّ بقولِ العَرَبِ في تَحقيرِه: نُوَيْس.

قال: ولَوْ كانَ مَنقوصًا مِن أُناسٍ لرَدَّه التَّحقيرُ إلى أَصلِه فقيل: أُنَيْس.

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٦٥).

وقال بعضُ مَن وافقَ الكِسائيَّ في هذا القولِ: إنَّه مَأخوذٌ مِن النَّوْسِ مَصدرَ ناسَ يَنُوسُ: إذا تحرَّكَ، ومِنه قيلَ لمَلكٍ مِن مُلوكِ حِمْيَرَ: ذُو نُواسٍ؛ لضَفِيرتَيْنِ كانتا تَنُوسَانِ على عاتِقِه.

قال الفرَّاء: والمَذهَبُ الأوَّلُ أشبَهُ، وهو مَذهَبُ المَشْيخَةِ.

وقال أبو عليٍّ: أَصْلُ النَّاسِ: الأُناسُ، فحُذِفَت الهمزَةُ التي هي فاءٌ، ويَدلُّكَ على ذلكَ الإِنسُ والأَنَاسِيُّ، فأمَّا قولُهم في تَحقِيرِه: نُوَيسٌ، فإنَّ الألِفَ لَمَّا صارَتْ ثانيَةً زائدَةً أَشبَهَت أَلِفَ ضَارِبٍ فقيلَ: نُوَيس؛ كما قيل: ضُوَيرِب.

وقال سَلَمَةُ بنُ عاصمٍ ـ وكانَ مِن أَصحابِ الفرَّاءِ ـ: الأشبَهُ في القِياسِ أن يكونَ كلُّ واحدٍ مِنهما أَصلًا بنفسِه، وأُناسٌ مِن الأُنسِ، وناسٌ مِن النَّوسِ لقَولِهِم في تحقيرِه: نُوَيسٌ؛ كبُوَيبٍ في تحقيرِ بابٍ[1]، انتهى.

وقال ابنُ جني في «الخصائص»: الناسُ أصلُه أُنَاسٌ، قال:

وإنَّـا أُنَـاسٌ لا نَـرَى القَتْـلَ سُـبَّةً ... إذا مـا رَأَتْـهُ عامِـرٌ وسَـلُولُ[2]

ولا تكادُ الهمزَةُ تُستعمَلُ مع لامِ التَّعريفِ غيرَ أنَّ أبا عُثمانَ أَنشدَ:

إنَّ الـمَـنَـايَـا يطَّلِعْـ ... ـنَ على الأُنَـاسِ الآمِنِينَا[3]

وقال ابنُ يعيشَ في «شرح المفصَّل»: الناسُ أَصلُهُ: أُنَاسٌ، حَذَفوا الهمزةَ

---

(١) انظر: «أمالي ابن الشجري» (١/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

(٢) قاله السموءل بن عاديا. انظر: «ديوانه» (ص: ١١)، وفيه: (ونحن) بدل: (وإنَّا).

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ١٥٢ ـ ١٥٣)، وتقدم تخريج البيت.

وصارَت الأَلِفُ واللَّامُ في النَّاسِ عِوَضًا مِنها[1]، ولذَلِكَ لا يجتمِعان، فأمَّا قَولُهم:

إنَّ المَـنـايَا يطَّلِعـ ـنَ على الأُنَاسِ الآمِنينا

فمَردودٌ لا يُعرَفُ قائلُه.

وقال ابنُ يعيش في «شرحِ التَّصريفِ المُلوكي»: أصلُ ناسٍ: أُناسٌ، ووَزنُه عَالٌ مَحذوفُ الفاءِ، وهو فُعَالٌ مِن الأُنسِ، واشتِقاقُه مِن آنسْتُ الشَّيءَ: إذا رأيتَهُ، كأنَّهم سُمُّوا بذلك لظُهورِهِم، أو: مِن آنَسْتُ؛ أي: عَلِمْتُ، كأنَّهم سُمُّوا بذلك لعِلْمهم، وإِنْسَانٌ فِعْلان منه وجَمعُه أَناسِيُّ، قال تعالى: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩] قلبوا النُّونَ ياءً، ومِثلُه ظربانٌ وظرابيُّ.

وقيل: أَناسِيُّ جمعُ أُنْسِيٍّ كبُخْتِيٍّ وبَخاتِيَّ.

وقيل: أَصلُه: ناسٌ، ووَزنُه (فَعْلٌ) في الأَصلِ مِن نَاسَ يَنُوسُ: إذا اضطَرَبَ، والهمزَةُ في أُناسٍ زائدَةٌ دلَّ على ذلك قَوْلُهم في التَّصغيرِ: نُوَيسٌ.

وقال الكِسائيُّ: هما لُغتانِ ليسَ أَحُدُهما أَصْلًا للآخرِ.

والوَجْهُ: الأَوَّلُ، وهو مَذهَبُ سِيبويه[2]. انتهى.

قوله: «فحُذِفَت الهمزَةُ حَذْفَها في: لُوقَة»:

في «الصحاح»: اللُّوقَةُ بالضَّمِّ الزُّبدَةُ، وفيها لُغتانِ: لُوقَةٌ وأَلُوقَةٌ، قال الشَّاعرُ:

وإِنِّـي لِمَـن سَـالمتُمُ لأَلُوقَـةٌ وإِنِّـي لِمَـن عَادَيْتُـمُ سُـمٌّ أسـوَدِ[3]

---

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٤٠٦).

(٢) انظر: «شرح الملوكي في التصريف» لابن يعيش (ص: ٣٦٢ ـ ٣٦٤).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: لوق). والبيت لرجل من بني عذرة. انظر: «غريب الحديث» لابن سلام (٤/ ١٤٤).

قوله: «وقوله:

إنَّ المَنَايَا يطَّلِعْـ ـنَ على الأُنَاسِ الآمِنِينَا»

ذكر ابنُ يَعيشَ أنَّه لا يُعرَفُ قائِلُه وبعدَه:

فتَذَرُهُمْ شَتَّى وقَدْ كانوا جَمِيعًا وافِرِينَا[1]

قوله: «وهو اسمُ جَمعٍ» زادَ غيرُه: لإنسانٍ وإنسانَةٍ.

الطِّيبيُّ: الفرقُ بين الجمعِ الحَقيقيِّ وبينَ اسمِ الجمعِ: أنَّ اسمَ الجَمعِ في حُكمِ الأَفرادِ بدَليلِ جَوازِ التَّصغيرِ فيه، ولا يجوزُ تَصغيرُ الجَمعِ الحَقيقيِّ إذا كانَ جمعَ الكَثْرَةِ، مثالُ اسمِ الجَمعِ: رَكْبٌ وسَفْرٌ وصَحْبٌ، يجوزُ أن يقال: رُكَيْبٌ سُفَيْرٌ صُحَيْبٌ، ولا يُجوِّزُونَ في جمعِ الكثرَةِ، بل يجبُ أن يُرَدَّ إلى واحِدِه، أو إلى جمعِ قِلَّةٍ إنْ وُجِدَ[2].

قوله: «كرُخَال»: هو بضمِّ الراءِ وبكسرِها أيضًا، الواحِدُ: رَخِلٌ بكسرِ الخاءِ: الأُنثى مِن أولادِ الضَّأنِ، والذَّكَرُ: حَمَلٌ.

وفي «الصحاح»: أنَّ الرُّخالَ جمعُ الرَّخِلِ[3].

قال الطيبيُّ: وكذا عَن صاحبِ «الكشاف» في أبياتٍ له، قال: وهو مُخالِفٌ لِمَا ذكرَه هنا وفي الأعرافِ مِن كونِه اسمَ جَمعٍ[4].

---

(١) البيت لرجل من بني عذرة. انظر: «غريب الحديث» لابن سلام (٤/ ١٤٤). وكان المنذر بن العباس الدمشقي يتمثله. انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٠/ ٢٩٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٥٠).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: رخل).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ١٠٦)، ولم أجد هذا الكلام للطيبي، لكنه أورد الأبيات المشار إليها في «فتوح الغيب» عند تفسير سورة الأعراف. انظر التعليق الآتي.

والأبياتُ المَذكورَةُ:

مـا سَـمِعْنا كَلِمًـا غيـرَ ثَمَـانٍ هنَّ جَمْـعٌ وهيَ في الوَزْنِ فُعَالُ
فرُبَـابٌ وفُـرَارٌ وتُـؤَامٌ وعُـرَامٌ وعُـرَاقٌ ورُخَـالُ
وظُـؤَارٌ جَمْـعَ ظِئْـرٍ وبُسَـاطٌ جَمْعَ بِسْـطٍ هكذا فيمَـا يُقَالُ[١]

الرُّبَابُ: جمعُ رُبَّى علَى فُعْلَى بالضمِّ وهي الشَّاةُ التي وَضَعتْ حَدِيثًا.

والفُرَارُ: جمعُ فَرِيرٍ وهو وَلدُ البَقرَةِ الوَحشِيَّةِ.

والتُّؤَامُ: جمعُ تَوْأَمٍ على فَوْعَلٍ.

والعُرَاقُ جمعُ عَرْقٍ بفتحِ العَيْنِ: العَظمُ الذي أُخِذَ عنه اللَّحمُ، والعُرَامُ بمعناهُ.

والظُّؤَارُ: جَمع ظِئْرٍ وهيَ المُرضِعَةُ.

والبُسَاطُ: جمعُ بِسْطٍ ـ بكسرِ الباءِ ـ وهي النَّاقةُ تُخلَّى مع وَلدِها لا يُمنَعُ منها[٢].

قلتُ: قال ابنُ خالَويه في كتابِ «ليس»: لم يُجمَعْ على فُعَال إلا نحوُ عشرةِ أحرُفٍ، فذكرَ مِن هذه الثَّمانيَةِ ستَّةً، وزادَ: ثِنْيٌ وثُناءٌ وهو الولدُ بعدَ البِكْري[٣]،

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٢٥)، و «المزهر» للمصنف (٢/ ٧٧). وقال الشهاب الخفاجي في «الحاشية» (١/ ٣٠٢): عُزيت للزمخشريّ، والأصح أنها لصدر الأفاضل. وهكذا قال الشهاب أيضاً في «شرح درة الغواص» (ص: ٣٨٢)، وتابعه الآلوسي في «روح المعاني» (٢٠/ ١٤٥) فقال: قد نظمها صدر الأفاضل، لا الزمخشري على الأصح.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٥٠، ٦/ ٦٢٥).

(٣) قوله: «بعد البكري» كذا في النسخ، والذي في المصدر: والثني في الكلام ثلاثة أشياء: أن تؤخذ الصدقة في السنة مرتين، قال النبي ﷺ: «لا ثني في الصدقة»، والثني: أن تلد الشاة في السنة مرتين، والثني: الثاني.

ورَذْلٌ ورُذَال وهو الشَّيْءُ الرَّديءُ، ونَذْلٌ ونُذَالٌ وهوَ الخَسيسُ[١].

وقال القالي في «أماليه»: لم يأتِ مِن فُعالٍ جَمْعًا إلا أحرُفٌ قليلَةٌ جِدًّا، فذكرَ بعضَ ما تقدَّمَ وزادَ قولَهم: (نَعَمٌ جُفَالٌ) للكثيرةِ، و(نَعَمٌ كُثَابٌ): كثيرةٌ، وبُرَاءٌ جمعُ بَريءٍ[٢].

وقد حصلَ ممَّا زادَهُ سِتَّةُ ألفاظٍ، وقد نظَمْتُها مُذيِّلًا على أبياتِ الزَّمخشَرِيِّ فقلتُ:

قلـــتُ: قَد زيـــدَ ثُنَـــاءٌ وبُـــرَاءُ ... ونُـــذَالٌ ورُذَالٌ وجُـفَـــالُ[٣]

وكُثَـــابٌ في كِتَـــابَيْ لَيْـــسَ مَـــع ... كُتُـــبِ القَالِيِّ هيَّـــا يا رِجَـــالُ[٤]

= ولعل ما ذكره المصنف مبني على ما قاله بعض أئمة اللغة كأبي عبيد في «الغريب المصنف» (٢/ ٤٠٧) حيث قال: وإذا ولدت المرأة واحداً فهي بكر، وإذا ولدتِ اثنين فهي ثِنْيٌ.

ومثله قول ابن قتيبة في «أدب الكاتب» (ص: ١٥٩): والبِكْر التي قد ولدت واحداً، والثِّنْي التي ولدت اثنين.

لكن ما قالاه هو تسمية الوالدة بذلك لا الولد، ولعل الأقرب لكلام المصنف قول صاحب «اللسان» «مادة: غرق»: البَكْرة: الناقةُ الفَتِيَّة، وثِنْيُها: بطنُها الثاني، وذكر شاهداً على ذلك فقال: ويقال: إن القابِلةَ كانت تُغَرِّقُ المولودَ في ماء السَّلَى عامَ الْقَحْطِ، ذَكَرًا كان أو أنثى، حتى يموتَ، ثُم جُعل كلُّ قتلٍ تَغريقاً؛ ومنه قولُ ذي الرُّمَّة:

إذا غَرَّقَـتْ أَرْباضُهـا ثِنْيَ بَكْـرةٍ ... بتَيْهاءَ لَـمْ تُصْبِحْ رَؤُوماً سَـلُوبُها

الأرباض: الحِبال.

(١) انظر: «ليس في كلام العرب» لابن خالويه (ص: ١٥١ ـ ١٥٣).

(٢) انظر: «الأمالي» للقالي (٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٣) في (س): «ونذال ورجال وذفال».

(٤) انظر: «المزهر» للمصنف (٢/ ٧٧).

وقد عُرِفَ بذلك أنَّ قولَ المُصنِّفِ: «**إذ لم يَثبُت فُعَالٌ في أبنيَةِ الجمعِ**» مَنقوضٌ بما ذكرناهُ.

قولُه: «**مَأخوذٌ مِن أَنِسَ أو آنَسَ**»: اقتصَرَ عليهِما بناءً على ما ذكرَهُ مِن أنَّ أصلَهُ أُنَاسٌ.

وذكرَ غيرُه قولينِ آخرين: أنه مأخوذٌ مِن النِّسيانِ، أو مِن نَاس يَنوسُ نَوْسًا: إذا تحرَّكَ، فلا همزَةَ ولا حَذْفَ.

والقولُ بأنَّه من النِّسيان هو الصَّحيحُ الواردُ عن ابنِ عَبَّاسٍ كما أخرجَه الطبرانيُّ وغيره[1].

وعليه فأصلُه: (نَسَيٌ) قُلِبَت اللامُ قبلَ العينِ[2] فصار: (نَيَسًا)، تحرَّكَت الياءُ وانفتحَ ما قبلَها قُلِبَت ألفًا فصارَ: نَاسًا.

فإن قلتَ: قولُه: «مأخوذٌ مِن أَنِسَ» مُشكِلٌ مِن وَجهين:

أحدُهُما: أنَّ الاشتِقاقَ إنَّما يكونُ في الأفعالِ والصِّفاتِ و(النَّاسُ) و(الإنسان) اسمُ عَيْنٍ لا فعلٌ ولا صفةٌ، فكيفَ يَصِحُّ اشتقاقُه؟

والثاني: أنَّ (أنس) فِعْلٌ، والفِعْلُ لا يُشتَقُّ منه إلا على رأيِ الكوفِيِّين.

قلتُ: هذه غفلَةٌ عَن معنى الأخذِ، وظَنٌّ أنه مُرادِفٌ للاشتقاقِ، وليس كذلك كما تقرَّرَ في أُصولَي الفِقْهِ والنَّحوِ مِن أنَّ دائرَةَ الأخذِ أوسَعُ مِن دائرَةِ الاشتقاقِ،

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٩٢٥) عن ابن عباس رضي الله عنه قال: إنما سمي الإنسان إنساناً لأنه عهد إليه فنسي. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٣٦): وفيه أحمد بن عصام، وهو ضعيف.

(٢) في (س): «قبل السين».

وتحقيقُه على ما يُؤخَذُ مِن «الخصائص» لابنِ جنِّي[1] وغيرِه: أنَّ كلَّ مادَّةٍ ثُلاثيَّةٍ فإنَّ لها تقاليبَ ستَّةً منها المستعمَلُ والمُهمَلُ، فالمُستعمَلُ منها يشترِكُ في أمرٍ عامٍّ يرجعُ إليه الأَخْذُ، مثالُه مادَّةُ الكلامِ (ك ل م) فهذهِ الحروفُ الثَّلاثَةُ بتَقاليبِها تَدلُّ على التَّأثيرِ بشِدَّةٍ، فمِنه: الكلامُ لتَأثيرِه في النَّفسِ، والكَلْمُ وهو الجَرْحُ لتَأثيرِهِ في البَدنِ، والمَلْكُ لتأثيرِه في التَّصرُّفِ في الأَعيانِ، والمُلْكُ لتأثيرِه في التَّصرُّفِ فيما زادَ على المِلْكِ، والمَلْكُ بالفتحِ وهو شدَّةُ التَّأثيرِ في العَجْن، واللَّكْمُ وهو أشدُّ الضَّربِ، وتأثيرُهُ واضِحٌ، والكَمالُ لتأثيرِه في المعنى المقصودِ له، فهذهِ أربَعُ[2] تَقاليبَ مُستعملَة، وبقيَ اثنانِ مُهمَلان، وكلُّها راجِعَةٌ إلى مادَّةِ (ك ل م)، أعني: الحروفَ الثَّلاثَةَ، فهذا هو معنى الأَخذِ وليسَ فيه اشتقاقٌ.

والحاصِلُ: أنَّ حروفَ المادَّةِ كالخَشَبِ مثلًا يُتَّخَذُ منه سَريرٌ وبابٌ وكرسيٌّ إلى غيرِ ذلك، فأسماؤُها وصِيَغُها مُختَلِفَةٌ ومادَّتُها المأخوذُ منها شيءٌ واحِدٌ، وهو في الألفاظِ كذلك مِن غيرِ اشتِقاقٍ ولا مُوافقَةٍ في مَعنًى ولا عَمَلٍ.

قوله: «ولذلك سُمُّوا بَشَرًا»:

في بعضِ الحَواشي: أرادَ أنَّ بَشَرتَهم ظاهِرَةٌ وبَشَرةُ غيرِهم مُستَتِرةٌ بصوفٍ أو ريشٍ أو غيرِه.

قوله: «واللامُ فيه للجِنْسِ و﴿مَن﴾ مَوصوفَةٌ إذ لا عهدَ؛ كأنَّه قال: ومِن النَّاسِ ناسٌ يَقولونَ، وقيل: للعَهْدِ، والمَعهودُ هم الذين كَفَروا، و﴿مَن﴾ مَوصولَةٌ مراداً بها ابنُ أبيٍّ وأَصحابُه»:

قال ابن هشامٍ في «المغني»: قال الزَّمخشريُّ: إن قدَّرتَ (أل) في ﴿ٱلنَّاسِ﴾

---

(١) انظر: «الخصائص» لابن جني (١/ ١٣ ـ ١٤).

(٢) في (س): «أربعة».

للعَهْدِ فمَوصولَةٌ مثل: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]، أو للجنسِ فمَوصوفَةٌ مثل: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: ٢٣][(١)]، ويحتاجُ إلى تأمُّلٍ[(٢)]؛ يعني في تَخصيصِ الموصولَةِ بالعهدِ والموصوفَةِ بالجنسِ.

قال ابن المنيِّرِ في «تفسيره»: يحتمَلُ أن يكونَ رأى أنَّ العَهْدَ بالموصولَةِ أشبَهُ لأنَّ تَعريفَ الموصولِ عَهْدِيٌّ، وأما إذا كانَت اللامُ للجِنْسِ فلا عَهْدَ ولا تَعريفَ، فناسبَ ذلك الموصوفَةَ لأنَّها نَكِرَةٌ، فاستبعدَ أن يكونَ المنكورُ بعضَ المعهودِ.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: **فإن قيل**: ما وَجهُ هذا التَّخصيصِ؟ ولم لا يجوزُ أن تكونَ مَوصولةً على تقديرِ الجنسِ ومَوصوفَةً على تقديرِ العَهدِ؟

قلنا: مبناهُ على المناسبَةِ والاستعمالِ:

أمَّا المُناسبَةُ: فلأنَّ الجنسَ لإبهامِه يناسبُ الموصوفَةَ لتَنكيرِها[(٣)]، والعَهْدُ لتعيُّنِه يناسِبُ الموصولةَ لتعرُّفِها.

وأمَّا الاستعمالُ: فلأنَّ الشَّائعَ في مثلِ هذا المقامِ هو النَّكِرَةُ الموصوفَةُ إذا جعل بعضًا من الجنسِ كقولِه تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟﴾ [الأحزاب: ٢٣] والموصولُ مع الصِّلَةِ إذا كانت بعضًا مِن المعهودِ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١] والقرآنُ يُفسِّرُ بَعضُهُ بَعضًا.

وقد يقال: إنَّ العِلمَ بالجنسِ لا يَستلزِمُ العِلْمَ بأبعاضِه فتكونُ باقيَةً على التَّنكيرِ، فيكونُ المعبَّرُ بها عن البَعضِ نكرَةً موصوفَةً، وعَهْدِيَّةُ الكلِّ تَستلزِمُ عَهْدَ أبعاضِه فتكونُ مَوصولَةً، وهذا أيضًا بعد تسليمِه إنَّما يَتمُّ بما ذكرنا مِن وَجهِ المُناسبَةِ، وإلا

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٠٦).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٣٣).

(٣) في (س): «لتنكرها».

فلا امتناعَ في أن يُعبَّرَ عن المعيَّنِ بلفظِ النَّكِرَةِ لعدمِ القَصْدِ إلى تَعيينِه، وفي أَنْ يَتعيَّنَ بعضٌ من الجنسِ الشَّائعِ فيعبَّرَ عنه بلفظِ المعرفَةِ، انتهى.

ولخَّصَه الشَّريفُ فقال: وجعلُ ﴿مَن﴾ مَوصوفَةً مع الجنسِ مَوصولَةً مع العهدِ رِعايَةٌ للمناسبَةِ والاستعمالِ:

أمَّا المناسبَةُ: فلأنَّ الجنسَ مُبهَمٌ لا توقيتَ فيه، فناسبَ أن يُعبَّرَ عن بعضِه بما هو نَكِرَةٌ، والمَعهودَ مُعيَّنٌ فناسبَ أن يعبرَ عن بعضِه بمعرِفَةٍ.

وأما الاستعمالُ: فكما في الآيتينِ[1] لَمَّا أريدَ بالمؤمنينَ الجنسُ عُبِّرَ عن بعضِهم بالنَّكرَةِ، ولَمَّا أريدَ بضَميرِ (مِنهم) جماعَةٌ معيَّنَةٌ من المنافقينَ عُبِّرَ عن بعضِهم بالمَعرفَةِ.

قيل: والسِّرُّ في ذلك أَنَّك إذا قلتَ: (مِن هذا الجنسِ طائِفَةٌ شأنُها كذا) كانَ التَّقييدُ بالجنسِ مُقيَّدًا بخلافِ ما إذا قلتَ: (مِن هذا الجنسِ الطائفَةُ الفاعلَةُ كذا) لأنَّ مَن عرفَهم عرفَ كونَهم مِن الجنسِ أو لا.

فإذا قلتَ: (مِن هؤلاء الذي فَعَلَ كذا) كانَ جِنسًا؛ إذ فيه زيادةُ تَعريفٍ له، ولا يَحْسُنُ كلَّ الحُسنِ أن يُقال: (فاعِلُ كذا) لأنه عَرفَهُم كُلَّهم، إلا إذا كانَ في تَنكيرِه غرضٌ كسترٍ عليه أو تجهيلٍ[2]، انتهى.

وقال صاحبُ «الفرائد»: الوَجهُ أن تَكونَ اللامُ للعَهدِ، ولا وجهَ أن تكونَ للجنسِ لأنَّ ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ خبرُ ﴿مَن يَقُولُ﴾، فلو كانَ للجِنسِ لكان المَعنى: مَن يقولُ مِن النَّاسِ، والظَّاهرُ أنه لا فائدةَ فيه، وأمَّا إن كانت للعَهدِ فمعناه: ومِن

(١) يعني: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟﴾ و﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ﴾.

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

النـاسِ المذكوريـنَ جَماعَـةٌ يقولـون كـذا، ولـم يلـزَم أن تَكـونَ مَوصولَةً فـي العَهدِ بـل يجـوزُ كِلاهُما.

وكذا قال صاحبُ «التقريب»: تحتمِلُ ﴿مَن﴾ أن تكونَ مَوصولَةً إن جُعِلَ التَّعريفُ للجنسِ ومَوصوفَةً إن جُعِلَ للعَهدِ(١).

وأجابَ بعضُهُم عمَّا ذكرَه صاحبُ «الفرائد» مِن عدمِ الفائدَةِ بأنَّها مَوجودَةٌ، وهي استعظامُ أن يختصَّ بعضٌ من الناسِ بمثلِ تلك الصِّفاتِ، فإنَّها تُنافي الإنسانيَّةَ بحيثُ كان ينبغي أن لا يُعدَّ المُتَّصفُ بها من جنسِ النَّاسِ.

قال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: وهذا الجوابُ ضَعيفٌ؛ لأنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ شائِعٌ ذائِعٌ في مواضِعَ لا يتأتَّى فيها مثلُ هذه الاعتباراتِ ولا يقصدُ فيها إلا الإخبارُ بأنَّ مِن هذا الجنسِ طائفةً تتَّصِفُ بكذا.

قال: فالوَجهُ أن يُجعَلَ مَضمونُ الجارِّ والمجرورِ مُبتدأً، يعني: (وبعضُ الناس مَن هو كذا وكذا) فيكونُ مناطُ الفائدَةِ تلك الأوصافَ، انتهى.

وأوردَه الشَّريفُ ثمَّ قال: ولا استبعادَ في وقوعِ الظَّرفِ بتأويلِ مَعناه مُبتدَأً، يُرشِدُك إلى ذلك قولُ الحَمَاسيِّ:

منهـم لُيـوثٌ لا تُـرامُ وبَعضُهـم ... ممـا قمشـتُ وضَـمَّ حَبْلُ الحاطـبِ(٢)

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٥١). وعنه نقل المصنف كلام صاحبي «الفرائد» و«التقريب».

(٢) البيت لموسى بن جابر الحنفي. انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٢٦٣)، وللتبريزي (١/ ١٣٧). قال التبريزي: «ممَّا قمشت»؛ أي: جمعت من هنا وهنا، وكذلك الحاطب يجمع في حبله الجيد والرديء والرَّطب واليابس، وربما وقعت في حبله أفعى، يقول: من الرجال رجال كالأسود فِي العزة والمنعة لا يُطْلب اهتضامهم ولا يُطمع فيهم، ومنهم متفاوتون كقماش البيت جمع من هنا ومن هنا.

حيثُ قابلَ لفظَ «مِنهم» بما هوَ مُبتدَأٌ، أعني: لفظةَ «بعضُهم».

قال: وقد يقَعُ الظَّرفُ موقِعَ المبتدَأ بتقديرِ الموصوفِ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] فالقَومُ قدَّرُوا الموصوفَ في الظَّرفِ الثاني وجَعَلوه مُبتدأً، والظرفَ الأوَّلَ خبرًا، وعَكسُهُ أَوْلَى بحسبِ المعنى؛ أي: (جمعٌ مِنَّا دونَ ذلك)، و(ما مِنا أحدٌ إلَّا له مقامٌ معلومٌ) لكن وقوعُ الاستعمالِ على أنَّ مِن النَّاسِ رجالاً كذا وكذا، دونَ: رِجال، يَشهدُ لهم[1].

وقال الطيبيُّ: قد منعَ بَعضُهم أن تكونَ اللامُ للعَهدِ و﴿مَن﴾ موصولةً وقال: بل اللامُ للجنسِ و﴿مَن﴾ مَوصوفةٌ، فإنَّ المرادَ بالذين كَفَروا: الذين محَّضوا الكفرَ ظاهرًا وباطِنًا، وبينَهُم وبين المنافقين تنافٍ فلم يكونوا نوعًا تحتَ ذلك الجنسِ، وكيفَ وقد حُكِمَ على أولئك بالخَتمِ على القُلوبِ وغيرِه فعُلِمَ كُفرُهُم الأَصلِيُّ، وعلى هؤلاءِ بقولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٦] وأشارَ إلى تَمكُّنِهم مِن الهُدى وتَنوُّرِ فِطرَتِهم.

قال الطيبيُّ: وأقولُ: إنَّ التَّفصِّيَ عَن هذا المقامِ لا يستَتِبُّ إلا ببيانِ كيفيَّةِ نَظمِ الآياتِ، فإنَّه محكُّ البلاغَةِ ومُنتقَدُ البَصيرةِ ومِضمارُ النُّظَّارِ ومُتفاضَلُ الأنظارِ، ولا يَهتَدِي إليهِ مَن ديدَنُه المُجادَلَةُ ودأَبُه المماراةُ، ولم يتكلَّم عن مُقتضَى الحالِ، ولم يُعيِّنْ لِكلِّ مَقامٍ مَقالًا، وليسَ كلُّ ما يَصِحُّ تقديرُه بحسبِ اللغةِ أو النَّحوِ يُعتبَرُ عندَ عُلماءِ هذا الفنِّ، فإن ذلك قد يُعَدُّ مِن النَّعيقِ في بعضِ المقاماتِ، ألا تَرى إلى صاحِبِ «الكشاف» في سورةِ طه في قولِه: ﴿أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٩] كيف بالغَ فيه حيثُ قال: حتَّى لا تُفرّقَ الضَّمائِرِ فيتنافَرَ عليكَ النَّظمُ الذي هو أمُّ إعجازِ القُرآنِ

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٦٧).

والقانونُ الذي وقعَ عليه التَّحدِّي، ومراعاتُه أهمُّ ما يجبُ على المفسِّرِ[١].

وفي سورةِ الحاقَّةِ في قولِه: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ (٥) وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٥ ـ ٦] كيف ذهبَ إلى [أنَّ] المعنيَّ بقولِه: ﴿بِالطَّاغِيَةِ﴾: (بالواقعَةِ المجاوِزَةِ للحدِّ في الشدَّةِ) ليُطابِقَ قولَه: ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ وعدلَ عن حملِه على المصدَرِ ـ وأنَّه الظَّاهِرُ لأنَّ الطَّاغيَةَ كالعافِيَةِ؛ أي: بطُغيانِهم ـ لأنَّ الواجِبَ رعايَةُ حسنِ النَّظمِ بين آيِ التَّنزيلِ[٢]، وكم له أمثالُ ذلك، فالواجِبُ على مَن يخوضُ في هذا الكتابِ أَنْ يَستوعِبَ مَعرِفَةَ جميعِ المقاماتِ وجميعِ خواصِّ التَّركيبِ لينزِّلَ كُلًّا في مَقامِه.

إذا عُلِمَ هذا فنقولُ: إذا كانَ النَّظمُ هو ما ذكرَ افتتَحَ سُبحانه وتعالى بذكرِ الذين أخلَصُوا دينَهُم للهِ تعالى، ثمَّ ثَنَّى بذكرِ الذين محَّضُوا الكُفرَ ظاهراً وباطنًا، وثلَّثَ بالذين آمَنوا بأفواهِهِم ولم تُؤمِن قلوبُهم، فالواجِبُ حملُ التَّعريفِ في الأقسامِ الثَّلاثةِ إمَّا [على] الجنسِ بأسرِها، وإمَّا على العهدِ برُمَّتِها.

وإذا حُمِلَ على الجنسِ فلا يجوزُ أن يُقال: ﴿مَن﴾ في: ﴿مَن يَقُولُ﴾ موصولَةٌ؛ كما قال أبو البقاءِ: هذه الآياتُ استوعبَت أقسامَ الناسِ: فالآياتُ الأُوَلُ تضمَّنَت ذكرَ المُخلِصين في الإيمانِ، وقولُه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تضمَّنَ مَن أبطنَ الكُفرَ وأظهرَه، وهذه الآية تضمَّنَت ذكرَ مَن أظهرَ الإيمانَ وأبطنَ الكُفرَ، و﴿مِن﴾ للتَّبعيضِ و﴿مَن﴾ نكرَةٌ موصوفَةٌ، ويضعفُ أن تكونَ بمعنى (الذي)؛ لأنَّ (الذي) يتناوَلُ قومًا بأعيانِهم، والمعنى هاهنا على الإبهامِ[٣]، تمَّ كلامُه.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥/ ٣٥٩).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٩/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٢٤).

فإن قلتَ: آثرتَ الموصوفةَ على الموصولَةِ وهي أيضاً مُحتمِلَةٌ للجنسِ فيلزَمُ الإبهامُ أيضًا كما في قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾؟

قلتُ: الموصوفَةُ نصٌّ في الشياعِ بخلافِ الموصولَةِ لاحتمالِ الأمرينِ فيها.

بقي أَن يُقال: فما مَعنى قولِه: مَن يقولُ من الناس[1]؟ وأيُّ فائدةٍ فيه؟

فيقال: إنَّه تعالى نظمَ الآياتِ الثَّلاثَ في سلكٍ واحدٍ، لكن خصَّ كلَّ صِنفٍ بفنٍّ مِن الفنونِ، لا سِيَّما خصَّ هذا الصنفَ بمُبالغاتٍ وتَشديداتٍ لم يخصَّ الصِّنفَيْنِ بها، وأبرزَ أيضًا نفسَ التَّركيبِ إبرازًا غريبًا حيثُ قَدَّمَ الخبرَ على المبتدَأِ وأبهمَهُ غايةَ الإبهامِ، ونكَّرَ المبتدأَ ووصفَهُ بصفاتٍ عَجيبَةٍ ليشوِّقَ السَّامعَ إلى ذكرِ ما بعدَهُ مِن قبائِحِهم، ونكَّرَهُم نعيًا عليهم وتَعجيبًا مِن شَأنِهم.

يعني: انظُروا[2] إلى هؤلاءِ الخَبَثَةِ وقَبيحِ ما ارتكبوهُ كيفَ اختصُّوا مِن بينِ سائرِ النَّاسِ بما لم يرضَ العاقلُ أن ينتسبَ إليه، نعم لم يُفِدْ شيئًا أن لو أُريدَ مجرَّدُ الإخبارِ، ونظيرُه قولُه تَعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]؛ أي: امتازَ مِن بينِ سائرِ المؤمنين بهذه المَناقبِ الشَّريفَةِ رجالٌ كُرماءُ، فدلَّ التَّنكيرُ في ﴿رِجَالٌ﴾ على تَعظيمِ جانبهم، كما دلَّ الإبهامُ في ﴿مَن يَقُولُ﴾ على خلافِ ذلك هاهنا.

وأمَّا إذا حُمِلَ التَّعريفُ في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ على العهدِ فيقال: المرادُ بالمتَّقين: مَن شاهدَ حَضرةَ الرِّسالَةِ مِن الصَّحابَةِ المُنتخَبين[3]، وينصرُهُ تقديرُ إرادَةِ أهلِ الكتابِ ـ أعني: عبدَ الله بن سَلَام وأصحابَه ـ مِن قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن

---

(١) قوله: «مَن يقولُ من الناس» كذا في النسخ، وفي «فتوح الغيب»: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾.

(٢) في (س): «انظر».

(٣) في «فتوح الغيب»: «المنتجبين».

قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] معطوفًا على قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣]، فعلى هذا يُحملُ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ على قومٍ بأعيانِهم كأبي جهلٍ وأبي لهبٍ وأضرابِهم، وأَنْ يُرادَ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾: عبدُ الله بن أبيٍّ ومعتِّبُ بن قشيرٍ وجدُّ بن قيسٍ وأشباهُهم.

فلا وجهَ إذَن لقولِ مَن قال: (ويحتمِلُ أن تكونَ مَوصوفَةً إن جَعَلْتَ التَّعريفَ للعَهْدِ)؛ لأنَّ المرادَ بقولِه: ﴿مَن يَقُولُ﴾ حينئذٍ قومٌ بأعيانِهم وأشخاصِهم كعبدِ الله بن أبيٍّ وأصحابِه، فكيفَ تُجعَلُ مَوصوفَةً لأنَّ ﴿مَن﴾ نَكِرَةٌ والقومُ مَعهودون؟

قال: ثمَّ إنَّ بعد برهَةٍ من الزمانِ وقفتُ على قولِ صاحبِ «الكشاف» في قولِه تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٧٥]: الظَّاهرُ أنَّ (مَن) مَوصوفَةٌ كأنه قيل: (وحُرًّا رزقناه) ليطابِقَ ﴿عَبْدًا﴾، ولا يمتنعُ أن تكونَ مَوصولَةً[١].

يريد أنَّ الآيةَ مِن بابِ التَّضادِّ، فالظاهرُ أن تُراعى المطابقَةُ مِن كلماتِ القَرينتَيْنِ، فإذا قلتَ: (عبدًا مملوكًا والحرَّ الذي رزقناه) ذهبَت المطابقَةُ وفاتَت الطَّلاوَةُ، فلا يَذهبُ إليه إلا الكَزُّ الجافي والغَليظُ الجَاسِي.

قال: وأما الجوابُ عَن قولِ مَن قال: بينَهُم وبين المنافقينَ تَنَافٍ، فهو عينُ ما ذكرَه صاحبُ «الكشاف» في الجوابِ عَن سؤالِه: (كيفَ يُجعلون بعضَ أولئك والمنافقونَ غيرُ المختومِ على قُلوبهم؟)[٢].

وحاصلُ جوابِه: أنَّ كونَ هؤلاء مَخصوصينَ بحُكمِ النِّفاقِ لا يُخرِجُهُم مِن جنسِ المُصمِّمينَ، بل يفيدُ تَميُّزَهُم عنهم بما لم يَتَّصِفُوا به، وإليه الإشارَةُ بقولِه:

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٥٧٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٠٦).

(بزيادةٍ زادُوها على الكُفْرِ الجامعِ بينَهُما)[١]، فالتَّعريفُ في قولِه: (الكفرُ جمعَ الفَريقَيْنِ)، وقولِه: (الكفرِ الجامعِ بينَهما)[٢] للعَهدِ، وهو الكفرُ الخاصُّ لأنه جِنسٌ أيضاً باعتبارِ النَّوعينِ.

وهذا مِن فصيحِ الكَلامِ ووَجيزِه؛ لأنَّ الجنسَ إذا أُطلِقَ شاعَ في جميعِ مُتناوِلاتِه إن لم تَنْتَهِض قرينةٌ على إرادَةِ البَعضِ، فإذا حصلَت القَرينَةُ قُيِّدَت، فإذا كُرِّرَتْ كُرِّرَ، فإنه تعالى لَمَّا قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ تناولَ جميعَ الفِرَقِ مِن الكَفَرةِ، فقيَّد بقولِه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بالمُصمِّمين، ثمَّ قيَّدَه مرَّةً أخرى مع ذلك القَيْدِ بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ ونحوُه قولُ الأصوليينَ: يجوزُ تَخصيصُ ما بقيَ غيرَ مَحصورٍ.

قال: ثمَّ إني عَثرْتُ بعدَ هذا التَّقريرِ على كلامٍ مِن جانبِ الإمام أفضَلِ المتأَخِّرين القاضي ناصرِ الدينِ تغمَّدَه الله برضوانِه ما شدَّ بعَضُدِه، قال: «واللامُ فيه للجِنْسِ...» وساقَ كلامَ البيضاويِّ إلى آخرِه[٣].

وقال أبو حيَّان: ﴿مَن﴾ في قولِه تعالى: ﴿مَن يَقُولُ﴾ نَكِرَةٌ مَوصوفَةٌ مرفوعَةٌ بالابتداءِ، والخبرُ الجارُّ والمجرورُ المتقدِّمُ الذِّكرِ، و﴿يَقُولُ﴾ صِفَةٌ، هذا اختيارُ أبي البقاءِ[٤].

وجوَّزَ الزَّمخشريُّ هذا الوجهَ، وكأنَّه قال: ومِن الناسِ ناسٌ يقولونَ كذا؛ كقوله: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟﴾ [الأحزاب: ٢٣] قال: إن جَعَلْتَ اللامَ للجنسِ، يعني: في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٠٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٥١ ـ ١٥٥).

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٢٤).

قال: وإن جعلتَها للعَهْدِ فمَوصولَةٌ كقولِه: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١][(١)].

واستَضْعَفَ أبو البقاءِ أن تكونَ مَوصولَةً، قال: لأنَّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ يَتناوَلُ قومًا بأعيانِهم، والمَعنى هنا على الإبهامِ، والتَّقديرُ: ومن الناسِ فَريقٌ يقولُ[(٢)].

وما ذهبَ إليه الزَّمخشرِيُّ من أنَّ اللامَ في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ إن كانَت للجنسِ كانت ﴿مَن﴾ نَكِرَةً مَوصوفَةً وإن كانَتْ للعَهْدِ كانَت مَوصولَةً، أَمْرٌ لا تحقيقَ له، كأَنَّه أرادَ مُناسبَةَ الجنسِ للجنسِ والعهدِ للعَهدِ، ولا يلزَمُ ذلك، بل يجوزُ أن تكونَ اللامُ للجِنْسِ و(مَن) مَوصولَةً، ويجوزُ أن تكونَ للعهدِ و(مَن) نَكرَةً مَوصوفَةً فلا تلازُمَ بين ما ذكرَ.

وأما استضعافُ أبي البقاءِ كونَ ﴿مَن﴾ موصولةً وزعمُه أنَّ المعنى على الإبهامِ فغَيرُ مُسلَّمٍ، بل المعنى أنَّها نَزَلت في ناسٍ بأعيانِهم مَعروفينَ وهم عبدُ الله بنُ أبيٍّ وأصحابُه[(٣)].

قال: والذي نختارُهُ: أَن تكونَ ﴿مَن﴾ موصولةً، وإنَّما اخترنا ذلك لأنَّه الرَّاجِحُ مِن حيثُ المعنى ومِن حيثُ التَّركيبُ الفَصيحُ؛ ألا ترى جَعْلَ (مَن) نكرةً موصوفَةً إنما يكونُ إذا وقعَتْ في مكانٍ يختَصُّ بالنَّكِرَةِ في أكثرِ كلامِ العربِ، وهذا المكانُ ليسَ مِن المواضعِ التي تختصُّ بالنَّكِرَةِ في أكثرِ كلامِ العربِ، وأمَّا أن تقعَ في غيرِ ذلك فهو قَليلٌ جِدًّا حتى إنَّ الكِسائيَّ أنكرَ ذلك[(٤)]، انتهى.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٠٦).

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٢٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

(٤) المرجع السابق.

قوله: «تَمويهًا»: مِن مَوَّهْتُ الشَّيءَ: إذا طَليتَه وزَيَّنْتَه.

قوله: «والقَوْلُ هو التلفُّظُ بما يفيدُ»:

يحتمِلُ أن يريدَ به مُطلقَ الإفادَةِ احترازًا عَن المُهملِ كدَيْزٍ مَقلوبِ زَيدٍ، فإنَّه لا يُسمَّى قولًا وإنَّمَا يُسمَّى لَفْظًا، بخلافِ الكلامِ والكَلِمِ والكَلِمَةِ فإن كُلًّا من الثلاثَةِ يُسمَّى قَوْلًا، وهذا هو المشهورُ عند المتأخِّرينَ، وجزمَ به ابنُ مالكٍ في «الألفية»[1].

ويحتمِلُ أنْ يريدَ الفائدَةَ التامَّةَ احتِرازًا مِن الكَلِمَةِ والمركَّبِ[2] الذي لا يفيدُ فلا يُسمَّى قَوْلًا، وهو أَحدُ الأقوالِ في المسألَةِ.

قال الخُوَيِّي في «تفسيره»: القولُ حقيقَةٌ في المركَّبِ المفيدِ، وإطلاقُه على المفرَدِ والمركَّبِ الذي لا يفيدُ مجازٌ.

والقولُ الثالثُ فيه: أنَّه حَقيقَةٌ في المفرَدِ وإطلاقُه على المركَّبِ مجازٌ وعليه ابنُ مُعطٍ.

والرابعُ: أنه حَقيقَةٌ في المركَّبِ سواءٌ أفادَ أم لا، وإطلاقُه على المُفرَدِ مَجازٌ.

ونقلَ ابنُ الصَّائغِ في «شرح الألفية»[3] عن سعيدِ بن فلاحٍ أنَّه قال في «الكافي»[4]: دلالةُ القولِ بالنِّسبَةِ إلى المفرَدِ وضعيَّةٌ، وبالنسبَةِ إلى المركَّبِ

---

(١) انظر: «ألفية ابن مالك» (ص: ٩).

(٢) في (س): «والكلم».

(٣) «شرح ألفية ابن مالك» لمحمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، شمس الدين بن الصائغ الحنفي، المتوفى سنة (٧٧٦هـ). انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (١/ ١٥٥).

(٤) قال السيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٣٠٢): منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن معمر اليمني، الشيخ تقي الدين أبو الخير، المشهور بابن فلاح النحوي، له مؤلفات في العربية، منها: «الكافي» جزء في غاية الحسن يدل على معرفته بأصول الفقه، مات سنة (٦٨٠هـ).

عقليَّةٌ على قولِ مَن قال: المركَّبُ غيرُ موضوعٍ.

وقال الشَّيخُ جمالُ الدينِ بن هشامٍ في شرحِه الكبير المسمَّى «رفع الخَصاصَة عن قُرَّاءِ الخُلاصَة»[١]: قولُ ابنِ مالكٍ:

والقَـوْلُ عَـمّْ[٢]

أي: أنَّه يُطلَقُ على الكَلامِ والكَلِمَةِ والكَلِمِ، وظاهِرُ كلامِه أنَّ إطلاقَه على الثَّلاثَةِ على حَدٍّ سواءٍ وهوَ المشهورُ.

وفي «فصول» ابنِ مُعطٍ: والقولُ يَعُمُّ الجميعَ والأَصْلُ استِعمالُه في المُفرَدِ[٣].

فعَلى هذا يكونُ استِعمَالُه في الكلامِ والكَلِمِ بطريقِ المَجازِ.

وقيل: إنَّ القَوْلَ خاصٌّ بالمركَّبِ.

وقيل: خاصٌّ بالمُركَّبِ المفيدِ، فهذه أربعَةُ أَقوالٍ، انتهى.

وبقِيَ قَوْلٌ خامِسٌ: أنه يُطلَقُ على المُهمَلِ أيضًا كاللفظِ، حكاه أبو حيَّان في بابِ (ظنَّ) مِن «شرح التسهيل»[٤].

ونحوه قولُ أبي البقاءِ في «اللباب»: القولُ يَقَعُ على المفيدِ وغَيرِ المُفيدِ؛ لأنَّ معناه: التَّحرُّكُ والتَّقلْقُلُ، فكلُّ ما يَمْذُلُ به اللِّسانُ ويحرِّكُه يُسمَّى قَوْلًا[٥].

وقال ابنُ إياز في «شرح الفصول»: اختلفَ النَّاسُ في القَوْلِ:

---

(١) انظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٦٩).

(٢) انظر: «ألفية ابن مالك» (ص: ٩).

(٣) انظر: «الفصول الخمسون» لابن معطٍ (ص: ١٤٩).

(٤) انظر: «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» لأبي حيان (١/ ١٥).

(٥) انظر: «اللباب في علل الإعراب» لأبي البقاء العكبري (١/ ٤٢).

فذهبَ بَعضُهُم إلى أنَّه عِبارَةٌ عن كلِّ ما نطقَ به اللسانُ تامًّا كان أو ناقِصًا، مُفيدًا أو غيرَ مُفيدٍ، وهو مَصدَرٌ؛ قال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨]؛ أي: ما يَطرَحُ ويُلقِي، وهو اختيارُ المصنِّفِ ـ يعني: ابنَ مُعطٍ ـ غيرَ أنَّه قال: والأصلُ استعمالُه في المُفرَدِ[١]، وغيرُه ممَّن اختارَ هذا لم يَقُل كذا، بل قال: استعمالُه في المُفرَدِ والمُركَّبِ على حدٍّ سَوَاء.

وذهبَ بَعضُهُم إلى أنَّه لا فرقَ بين الكَلامِ والقَوْلِ.

وذهبَ آخرونَ إلى أنَّ القولَ يُطلَقُ على المُركَّبِ خاصَّةً سواءٌ كانَ مُفيدًا أو غيرَ مُفيدٍ[٢]، انتهى.

وقال الرَّضِيُّ: القَوْلُ والكَلامُ واللفظُ مِن حيثُ أَصلُ اللغَةِ بمعنًى، يُطلَقُ على كلِّ حرفٍ مِن حروفِ المُعجَمِ كانَ أو مِن حروفِ المعاني، وعلى أكثرَ مِنه، مُفيداً كان أو لا، لكنَّ (القولَ) اشتهرَ في المفيدِ بخلافِ (اللَّفظِ)، واشتهرَ (الكلامُ) في المركَّبِ مِن جُزءينِ فصَاعِدًا[٣].

قولـه: «ويُقـالُ بمعنى المقـولِ»؛ أي: فيكونُ مِـن بابِ إطلاقِ المصـدَرِ وإرادةِ المفعولِ.

قولـه: «والمعنـى المُتَصَوَّرِ فـي النَّفـسِ المُعبَّرِ عنـه باللفظِ والـرَّأيِ والمَذهبِ مجازًا»:

قال ابنُ إياذٍ في «شرحِ الفصول»: اعلَم أنَّه قَد يُطلَقُ القولُ على الآراءِ والاعتِقاداتِ فيُقال: هذا قَوْلُ الشَّافعيِّ وقولُ أبي حَنيفَةَ، يرادُ بذلك رَأيُه وما ذهبَ

---

(١) انظر: «الفصول الخمسون» لابن معطٍ (ص: ١٤٩).

(٢) انظر: «المحصول من شرح الفصول» لابن إياز (١/ ١٠ ـ ١١).

(٣) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٠ ـ ٢١). وفيه: «...من حرفين فصاعداً».

إليه، والذي سَوَّغَ هذا الإطلاقَ كونُ الرَّأيِ والاعتقادِ خافِيًا لا يُظهِرُهُ غالبًا سِوى القولِ، فلَمَّا كان القَوْلُ سَببًا في إظهارِهِ والإعلامِ به أُطلِقَ عليه.

فإن قيل: قد يُطلَق على الرَّأيِ والاعتقادِ: الكَلامُ، فأيُّهما أَوْلى بالإطلاقِ عليهما، الكَلامُ أو القول؟

قلنا: قال شيخُنا أبو جعفرٍ[1]: إنَّ إطلاقَ القَوْلِ عليهما أَوْلى مِن إطلاقِ الكلامِ، وذلك لأنَّ الرَّأيَ والاعتقادَ كلٌّ مِنهما كما ذكرْتُه خافٍ لا يظهَرُ بنفسِه بل يحتاجُ إلى ما يُظهرُه؛ كما أنَّ القولَ قد لا يستقِلُّ بنفسِه بل يحتاجُ إلى ما يُتمِّمُه، فقد اشتركا في الاحتياجِ ولا كذلكَ الكلامُ فإنَّه مُستقِلٌّ مُستَغنٍ بنَفسِه.

قال: وقَد يُستعمَلُ القولُ أيضًا لغيرِ ذي لفظٍ تَجوُّزًا، قال الشَّاعرُ:

فقالَـت لـه العَينـانِ سَـمْعًا وطاعَـةً وأَبـدَتْ كمِثْـلِ الـدُّرِّ لَمَّـا يُثقَـبِ[2]

وإنَّما جازَ ذلك لأنَّ صورَةَ حالِهما قائِمَةٌ مقامَ قَولِهما: «سَمعًا وطاعَةً»[3].

﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ إنكارُ ما ادَّعَوه، ونَفْيُ ما انْتَحَلوا إثباتَه، وكان أَصْلُه: وما آمَنوا؛ ليُطَابِقَ قولَهم في التصريحِ بشأنِ الفعل دونَ الفاعل، لكنَّه عكَس تأكيداً ومبالغةً في التكذيب؛ لأنَّ إخراج ذواتهم من عِدادِ المؤمنين أبلغُ من نفي الإيمانِ عنهم في مَاضي الزَّمانِ، ولذلكَ أكَّدَ النَّفْيَ بالباءِ وأَطلقَ الإيمانَ على مَعنى: أنَّهم ليسوا من الإيمانِ في شيء، ويَحتمِلُ أنْ يُقيَّدَ بما قيَّدوا به لأنه جوابُه.

---

(١) كذا في النسخ، وفي «المحصول من شرح الفصول» لابن إياز: «رضي الدين بن جعفر».

(٢) دون نسبة في «الخصائص» لابن جني (١/ ٢٣)، ويروى: «وحدَّرتا كالدر» كما في «النكت والعيون» (٥/ ٢٨)، و«المحكم» (٦/ ٥٦٢)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ٥١)، و«اللسان» (مادة: قول).

(٣) انظر: «المحصول من شرح الفصول» لابن إياز (١/ ١٠ ـ ١١).

والآيةُ تدلُّ على أنَّ مَن ادَّعَى الإيمانَ وخالَفَ قلبُه لسانَه بالاعتقادِ لم يكن مؤمناً، لا أنَّ مَن تفوَّه بالشهادتينِ فارغَ القلبِ عمَّا يوافِقُه أو ينافيهِ لم يكن مؤمناً، والخلافُ مع الكرَّاميَّة في الثاني، فلا يَنتهِضُ حجَّةً عليهم.

قوله: «﴿**وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ**﴾ **إنكارُ ما ادَّعَوه**..» إلى آخرِه:

قال الطِّيبيُّ: يعني: أنَّ مُقتَضَى المطابقَةِ لقولِه: ﴿ءَامَنَّا﴾ أن يُقال: وما آمَنوا؛ ليَتَّحِدا في ذكرِ شأنِ الفعلِ، فإنَّ ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] في ذكرِ شأنِ الفاعِلِ لا الفعلِ.

والجوابُ: المصيرُ إلى التَّأويلِ والحَمْلِ على الكنايةِ الإيمائيَّةِ ليفيدَ التَّأكيدَ ويَحصُلَ التَّطابقُ، بيانه: أنَّه تعالى لَمَّا أَوْلَى الضَّميرَ حَرْفَ النَّفيِ وحَكَمَ عليهم بأنَّهم لَيْسُوا بمؤمنينَ ـ وكانَ ذلك جوابًا عَن دَعْوَاهُم أنَّهُم اختاروا الإيمانَ بجَانِبَيه على صِفَةِ الاستِحْكامِ ـ دلَّ على إخراجِ ذَواتِهِم وأَنفُسِهم مِن أَنْ يَكونوا طائفَةً مِن طوائفِ المُؤمنين، وإذا شهدَ عليهم بذلك لزمَ نفيُ ما ادَّعَوهُ على سَبيلِ البَتِّ والقَطْعِ.

قال الطيبيُّ: وهذا إنَّما يَصِحُّ لو قيلَ: (وَما هُم مِن المُؤمنينَ)؛ إذ ليسَ قَولُه: (وَمَا هوَ بمُؤمِنٍ) مثلَ: (ما هوَ مِن المُؤمِنينَ)، لكنَّ الأَوَّلَ أبلَغُ لأَنَّهُ نَفيٌ لأَصلِ الإيمانِ، والثَّاني نَفيٌ للكمالِ[1].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: مِن قَواعِدِهم أنَّهم يُقدِّمونَ الذي شَأنُه أَهمُّ وهُم ببَيانِه أَعْنَى، فقولُهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ بتَقديمِ الفعلِ كلامٌ في شَأْنِ الفِعلِ وأنَّهُ صادِرٌ عنهم مُتحقِّقٌ، وقوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] كلامٌ في شأنِ الفاعلِ وأنَّه بحيثُ لم يَصْدُر عنه الفِعْلُ، حتى إنَّ تَقديمَ الضَّميرِ، وإيلاءه حرفَ النَّفيِ ربَّما

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٥٧ – ١٥٨).

يفيدُ اختصاصَهُ بنَفيِ الفِعلِ كما سنَذكرُ في قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾ [هود: ٩١] وأمثالِه، فكيفَما كان لا تكونُ الجُملَةُ الاسميَّةُ المُشتَمِلَةُ على إيلاءِ الضَّميرِ حرفَ النَّفيِ مُطابقَةً لمُقتضَى الحالِ في رَدِّ كلامِهِم.

والجوابُ: أنَّ هذا ليسَ مِن بابِ التَّقديمِ لإفادةِ الاختصاصِ، أو لجعلِ الكلامِ في شأنِ الفاعلِ أنَّه كذا أو ليسَ كذا، بل مِن بابِ العُدولِ إلى الجُملَةِ الاسميَّةِ لرَدِّ كلامِهِم بأبلَغِ وَجهٍ وآكدِه؛ كأنَّه قيل: إنَّهم ليسوا في شَيءٍ مِن الإيمانِ ولا يَصدُقُ هذا الوَصفُ عليهم ألبتَّةَ.

لا يقالُ: الاسميَّةُ تدُلُّ على الثَّباتِ، فنَفيُها يفيدُ نَفيَ الثَّباتِ لا ثباتَ النَّفيِ وتأكُّدَه.

لأنَّا نَقولُ: ذاك إذا اعتُبرَ الثَّباتُ بطَريقِ التَّأكيدِ والدَّوامِ ونحوِ ذلك ثمَّ نُفِيَ، وهاهنا اعتُبِرَ النَّفيُ أوَّلًا ثمَّ أُكِّدَ وجُعِلَ بحيثُ يفيدُ الثَّباتَ أو الدَّوامَ، وذلك كما أنَّ: (ما أنا سَعيتُ في حاجَتِكَ) لاختصاصِ النَّفيِ لا لِنَفيِ الاختِصاصِ، وبالجملَةِ ففَرْقٌ بين تَقييدِ النَّفيِ ونَفْيِ التَّقييدِ، انتهى.

وقال الشَّريفُ: الجوابُ: أنَّ العُدولَ إلى الاسميَّةِ لسُلوكِ طَريقِ الكِنايَةِ في رَدِّ دَعواهُم الكاذِبَةِ، فإنَّ انخِراطَهُم في سلكِ المؤمنينَ وكونَهُم طائفَةً مِن طوائِفِهم مِن لوازِمِ ثبوتِ الإيمانِ الحَقيقيِّ لهم، وانتفاءُ اللَّازِمِ أعدَلُ شاهِدٍ على انتفاءِ مَلزومِه، ففيهِ مِن التَّأكيدِ والمبالغَةِ ما ليسَ في نَفيِ المَلزومِ ابتداءً، وكيفَ لا وقد بُولِغَ في نَفيِ اللَّازمِ بالدلالَةِ على دوامِه المُستَلْزِمِ لانتفاءِ حُدوثِ المَلزومِ مُطلَقًا، وأكِّدَ ذلك النَّفيُ بالباءِ أيضًا، فليس في هذه الاسميَّةِ تَقديمٌ لقَصدِ الاختِصاصِ أَصْلًا، ولا لجعلِ الكَلامِ في شأنِ الفَاعلِ أنَّه كذا أو ليس كذا قطعًا، بل المَقصودُ

بهـا مـا ذكرنـاهُ مِن سُـلوكِ طَرِيقٍ هو أبلَـغُ وأَقوى فـي رَدِّ تلك الدَّعْـوَى[١].

وفي بعضِ الحواشي: ادَّعى صاحِبُ «الكشَّاف» هنا أنَّ قولَنا: (زيدٌ ليسَ بقائِمٍ) أبلَغُ مِن قولِنا: (ما قامَ) و(ما يقومُ) ولم يُصرِّح بحُجَّةٍ تدلُّ عليه، ولعلَّه يُشيرُ إلى أنَّ قولَنا: (زيدٌ لا يقومُ) وصفٌ له بالامتناعِ مِن القيامِ، وذلكَ قد يكونُ معَ القُدرَةِ عليه ومع عدمِ القُدرَةِ، وقولُنا: (زيدٌ ليسَ بقائِمٍ) فيه سَلبُ الاتِّصافِ، فكأنَّه أَقوى مِن سَلبِ أَهلِيَّةِ الاتِّصافِ.

وقال أبو حيَّان: لأجلِ التَّأكيدِ والمبالغَةِ في نفيِ إيمانِهم جاءت الجُملَةُ المَنفيَّةُ اسميَّةً مُصدَّرَةً بهم، وتَسلَّطَ النَّفيُ على اسمِ الفاعِلِ الذي ليسَ مُقيَّدًا بزمانٍ ليَشمَلَ النَّفيُ جميع الأَزمانِ؛ إذ لو جاءَ النَّفيُ مُنسَحِبًا على اللفظِ المَحكيِّ الذي هو ﴿ءَامَنَّا﴾ لكانَ: (وما آمَنوا)، فكانَ يكونُ نَفْيًا للإيمانِ الماضي، والمقصودُ أَنَّهم ليسوا مُتَلبِّسينَ بشَيْءٍ مِن الإيمانِ في وقتٍ مّا مِن الأَوقاتِ[٢].

قوله: «انتَحلوا»: في «الأساس»: انتَحَلَ شِعرَ غَيرِه: إذا ادَّعاهُ لنَفسِه[٣].

قوله: «وأطلَقَ الإيمانَ على مَعنى أَنَّهم لَيْسوا مِن الإيمانِ في شَيْءٍ، ويحتملُ أن يُقيَّدَ بما قيَّدُوا به لأَنَّه جوابُه»:

في بعضِ الحواشي: هذا الاحتِمالُ مُطَّرِدٌ في التَّقييدِ بالمَجرورِ وظَرفِ الزَّمانِ والمَكانِ والمَفعولِ مِن أجلِه والحالِ وسينِ الاستقبالِ إذا عُطِفَ عليه ما خلا عَن التَّقييدِ بها، كقولك: ضَربْتُ زيداً بعَصًا وعَمْرًا، أكرَمْتُ زيدًا يومَ الجمعَةِ وعَمْرًا،

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٦٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٥٧).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: نحل).

ضَرَبْتُ زَيدًا عِندَكَ وعَمْرًا، أكرمتُ زيداً وفاءَ بحقِّه وعَمْرًا، لقيتُ زيدًا راكبًا وعَمْرًا، سيقومُ زيدٌ ويكتَسِبُ مالًا، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿كَلَّاۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ﴾ [مريم: ٧٩]، والذي يختصُّ بهذه الآيةِ: أنَّ الإطلاقَ فيها والخلوَّ عَن التَّقييدِ أبلَغُ؛ لأنه يَدخلُ فيه المقيَّدُ وغيرُهُ لعُمومِ النَّفيِ بخِلافِ هذه الأمثِلَةِ.

(٩) ـ ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ (الخَدْعُ): أنْ تُوهِمَ غيرَكَ خلافَ ما تُخفيهِ من المكروهِ لتُنْزِلَه عمَّا هو بصدَدِهِ، من قولهم: (خَدَعَ الضَّبُّ): إذا توارَى في جُحْره، وضبٌّ خادِعٌ وخَدِعٌ: إذا أَوْهَم الحارشَ إقبالَه عليه ثم خَرَج من بابٍ آخَرَ.

وأصلُـه: الإخفـاءُ، ومنـه: المِخْـدَعُ، للخزانـة، والأَخْدعـانِ: لعِرْقَيـنِ خَفِيَّينِ فـي العُنُقِ.

والمخادَعةُ تكونُ بين اثنينِ، وخداعُهم مع الله ليس على ظاهره لأنَّه لا يَخْفَى عليه خافيةٌ، ولأنَّهم لم يقصدوا خديعتَه، بل المرادُ:

إمَّا مخادَعةُ رسـولِه على حـذفِ المضافِ، أو على أنَّ معاملةَ الرسـولِ معاملةُ اللهِ تعالى من حيثُ إنه خليفتُه؛ كما قال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] و﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

وإمَّا أنَّ صورةَ صَنيعِهم مع اللهِ مِن إظهارِ الإيمانِ واستِبْطانِ الكفرِ، وصُنعِ اللهِ تعالى معهم بإجراءِ أحكامِ المسلمين عليهم ـ وهم عندهُ[1] أخبثُ الكفَّار وأهلُ الدَّرْكِ الأسفل من النَّار ـ استدراجاً لهم، وامتثالَ الرسولِ[2] والمؤمنين أمرَ الله

(١) في (أ): «عندهم».

(٢) قوله: «وامتثال الرسول» عطف على «صورة صنيعهم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٥٣).

في إخفاءِ حالهم وإجراءِ حُكمِ[1] المسلمين عَلَيهم مجازاةً لهم بمثلِ صَنيعهم= صورةُ صُنعِ المخادِعَين.

ويحتمِلُ أن يُراد بـ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾: يَخْدَعون؛ لأنه بيانٌ لـ﴿يَقُولُ﴾، أو استئنافٌ بذكرِ ما هو الغرضُ منه، إلا أنَّه أُخرجَ في زنةِ (فاعَلْتُ) للمبالغة، فإنَّ الزِّنَةَ لمَّا كانت للمغالَبة، والفعلُ متى غُولِبَ فيه كان أبلغَ منه إذا جاء بلا مقابَلةِ معارِضٍ ومُبَارٍ= استَصْحَبتْ ذلكَ[2]، ويَعْضُدُه قراءةُ مَن قَرأَ: (يَخْدَعون)[3].

وكان غرضُهم في ذلكَ: أن يَدْفَعوا عن أنفُسِهم ما يُطْرَقُ به مَن سِوَاهم من الكَفَرة، وأنْ يُفْعَلَ بهم ما يُفعَلُ بالمؤمنين من الإكرام والإعطاءِ، وأنْ يختلِطوا بالمسلمين فيطَّلعوا على أسرارهم ويدفعوهَا إلى مُنابذِيهم، إلى غيرِ ذلكَ من الأغراض والمقاصد.

﴿وما يخادعون إلا أنفسَهم﴾ قراءةُ نافعٍ وابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو، والمعنى: أن دائرةَ الخداعِ راجعةٌ إليهم[4] وضَرَرَها يَحِيقُ بهم، أو أنَّهم في ذلكَ خَدَعوا أنفُسَهم لمَّا غَرُّوها بذلك وخدَعَتْهم أنفُسُهم حيث حدَّثَتْهم بالأمانيِّ الفارغةِ وحَمَلَتْهم على مُخادَعةِ مَن لا تَخْفَى عليه خافيةٌ.

وقرأ الباقون: ﴿وَمَا يَخۡدَعُونَ﴾[5]؛ لأنَّ المخادَعةَ لا تُتصوَّرُ إلّا بين اثنين.

---

(١) في (ت): «أحكام».

(٢) قوله: «استصحبت»؛ أي: الزِّنة، وهو جواب (لمَّا) «ذلك»؛ أي: ما ذكر من المبالغة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٥٣).

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ١٠٥)، و«البحر» (١/ ١٥٨).

(٤) في (خ): «أن دائرة الخداع دائرة عليهم».

(٥) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ١٣٩)، و«التيسير» (ص: ٧٢).

وقرئ: (وما يُخدِّعون) من خَدَّع[١]، و: (يَخَدِّعون) بمعنى: يَخْتَدِعونَ، و: (يُخْدَعون) و(يُخادَعون) على البناء للمفعول ونصبِ (أنفسَهم) بنزعِ الخافِض[٢].

و(النَّفْسُ): ذاتُ الشيءِ وحقيقتُه، ثم قيل للرُّوح لأنَّ نَفْسَ الحيِّ به، وللقلبِ لأنَّه محلُّ الرُّوح أو متعلَّقُه، وللدَّم لأنَّ قِوَامها به، وللماءِ لفَرْطِ حاجتِها إليه، وللرأي في قولهم: (فلانٌ يُؤامِرُ نفسَه) لأنه يَنبعِثُ عنها، أو يُشْبِهُ ذاتاً تأمرُه وتشيرُ عليه.

والمرادُ بالأنفُسِ هاهنا: ذَوَاتُهم، ويحتمِلُ حملُها على أرواحِهم وآرائهم.

﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾: لا يُحِسُّون بذلكَ لتَمَادِي غَفْلَتِهم، جَعَل لُحوقَ وَبالِ الخِداعِ ورجوعَ ضَرَرِه إليهم في الظهورِ كالمحسُوسِ الذي لا يَخْفَى إلّا على مَؤُوفِ الحَوَاسِّ، والشُّعورُ: الإحسَاسُ، ومشاعِرُ الإنسان: حواسُّه، وأصله: الشِّعرُ[٣]، ومنه: الشِّعار.

قوله: «الخدْعُ»: هو بفتحِ الخاءِ وكسرِها كما في «الصحاح»[٤]، واقتصَرَ بعضُهُم على الكسرِ.

قوله: «أن توهم»: قال الشيخ سَعدُ الدينِ: هو مُتعَدٍّ إلى مَفعولين؛ يقال: وَهِمتُ الشَّيءَ أَهِمُه؛ أي: وقعَ في خَلدِي، وأَوْهَمَنيهِ غَيرِي ووَهَّمَنِيه.

قوله: «الخَارِش»؛ أي: الصَّائد.

---

(١) نسبت لقتادة ومورق العجلي. انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٩٠)، و«البحر» (١/ ١٦١)، وهي في «الكشاف» (١/ ٥٩) دون نسبة.

(٢) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠)، و«المحتسب» (١/ ٥١)، و«الكشاف» (١/ ٥٩)، و«البحر» (١/ ١٦١).

(٣) قوله: «وأصله الشعر» بكسر الشين وإسكان العين؛ أي: الفهم.

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: خدع).

قال القطبُ: الخَرْشُ مخصوصٌ بصَيدِ الضِّبابِ.

وفي «الصحاح»: فلانٌ يَخرِشُ لعيالِه؛ أي: يَكتَسِبُ ويطلبُ الرِّزقَ[١].

قوله: «وأصلُه الإخفَاءُ»: أَخَذَهُ مِن الإمامِ[٢].

وقال ابنُ عطيَّةَ نقلًا عن أهلِ اللغَةِ: أصلُه الفَسادُ، ثم حكى الأوَّلَ بصيغَةِ التَّمريضِ[٣].

وفي كلامِ الرَّاغبِ ما يُوهِمُ أنَّ أصلَهُ التَّلوُّنُ[٤].

وقال الطيبيُّ: قد يَكونُ الخِداعُ حَسنًا إذا كانَ الغرضُ استِنزالَ الغَيرِ مِن ضَلالٍ إلى رشدٍ، ومِن ذلك استِدراجاتُ التَّنزيلِ على لسانِ الرُّسُلِ في دَعوةِ الأُممِ[٥].

وهذا يُناسِبُ أَن يَكونَ أصلُه الإخفاءَ.

قوله: (ومِنهُ: المِخدَع»: هو بضمِّ الميمِ وكَسرِها؛ قال ابنُ السِّكِّيتِ: والأَصلُ الضَمُّ، وإنَّما كُسِرَ استِثْقالًا[٦].

قوله: «والأَخدعانِ لِعِرْقَيْنِ خَفِيَّينِ»:

قال الراغبُ: الخِدَاعُ: إنزالُ الغيرِ عمَّا هو بصَدَدِه بأمرٍ يُبدِيه على خِلافِ ما يُخفيهِ، ومنه: خَدَعَ الضَّبُّ: إذا استَتَرَ في جُحرِه، وأخدَعُ مِن ضَبٍّ، وطَريقٌ خادعٌ وخَيْدَعٌ: مُضِلٌّ كأنَّه يخدَعُ سالِكَه، والمخدَعُ: بيتٌ في بَيتٍ كأنَّ بانيَه جَعَلَه خادِعًا لِمَن رامَ

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: خرش).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٣).

(٣) لم أجده في «المحرر الوجيز».

(٤) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٩٥).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٦٤).

(٦) انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ٩٤).

تَناوُلَ ما فيهِ، وخَدَعَ الرِّيقُ: إذا قَلَّ مُتصوَّرًا منه هذا المعنى، والأَخْدَعانِ يُصوَّرُ منهما الخِداعُ لاستِتارِهِما تارةً وظُهورِهِما أُخرى، وفي الحَديثِ: «بينَ يَدَي السَّاعةِ سِنونَ خَدَّاعةٌ»[١]؛ أي: مُحتَالَةٌ لتَلَوُّنِها بالجَدبِ تارَةً وبالخَصبِ تارَةً[٢]، انتهى.

قوله: «وخِداعُهُم معَ اللهِ ليسَ عَلى ظاهِرِه»:

قال الإمامُ: لقائلٍ أنْ يقولَ: مُخادَعَةُ اللهِ مُمتَنِعَةٌ مِن وَجهين:

أحدُهما: أنَّه تَعالى يعلَمُ الضَّمائِرَ والسَّرائِرَ فلا يمكِنُ أن يُخادَعَ بأَنْ يخفَى مِنه خلافُ ما يُبْدَى.

والثاني: أنَّ المُنافقينَ لَم يَعتَقِدُوا أنَّ اللهَ بعثَ الرَّسولَ إليهم، فلَم يَكُن قَصدُهُم في نِفاقِهِم مُخادَعَةَ اللهِ[٣].

قوله: «بل المرادُ إمَّا مُخادَعَةُ رَسولِه[٤] على حذفِ المُضافِ».

قال الرَّاغِبُ: نِسبَةُ الخِداعِ إلى اللهِ تعالى مِن حَيثُ إنَّ مُعامَلَةَ الرَّسولِ كمُعامَلَتِه، وجَعَلَ ذلك خِداعًا تَفظيعًا لِفعلِهِم، وتَعظيمًا وتَنبيهًا على عِظَمِ الرَّسولِ وعِظَمِ أَولِيائِه، وقولُ أهلِ اللغَةِ: إنَّ هذا على حَذفِ المُضافِ وإقامَةِ المُضافِ إليه مقامَه، فيَجِبُ أن يُعلَمَ أنَّ المقصودَ بمثلِه في الحذفِ لا يحصُلُ لو أُتِيَ بالمُضافِ المَحذوفِ؛ لِمَا ذكَرْنا مِن التَّنبيهِ على أَمرَيْنِ:

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٣٢٩٩)، والبزار في «مسنده» (٢٧٤٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨٤): وقد صرح ابن إسحاق بالسماع من عبدالله بن دينار، وبقية رجاله ثقات.

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٩٥)، و«المفردات في غريب القرآن» له (مادة: خدع).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٣).

(٤) في (س): «الرسول».

أحدُهُما: فَظاعَةُ فِعلِهِم فيما تَحرَّوْه مِن الخَديعَةِ، وأنَّهم بمُخادعَتِهم إيَّاه يُخادِعُونَ اللهَ.

والثَّاني: التَّنبيهُ على عِظَمِ المقصودِ بالخداعِ، وأنَّ مُعامَلَتَه كمُعاملَةِ اللهِ[1]، انتهى.

قوله: «أو عَلى أنَّ مُعاملَةَ الرَّسولِ مُعاملَةُ اللهِ مِن حيثُ إنَّه خَلِيفَتُه»:

قال الشيخُ سعدُ الدينِ: حاصِلُ هذا الوَجهِ: أنَّ المرادَ بخَدْعِ اللهِ خَدْعُ الرَّسولِ، فالمَجازُ في التَّحقيقِ يَكونُ في الهيئةِ التَّركيبيَّةِ والنِّسبَةِ الإيقاعيَّةِ لا في لفظِ اللهِ، وإطلاقُه على الرَّسولِ للإطباقِ على أنَّ لفظَ اللهِ لا يُطلَقُ على غيرِه لا حَقيقَةً ولا مَجازًا.

وفي بعضِ الحواشي: حاصِلُ هذا الوَجْهِ يرجعُ إلى إطلاقِ اسمِ السَّبَبِ على المُسبَّبِ، بيانُه: أنَّ المَلِكَ إذا أَمَرَ بالقَتْلِ فالقاتِلُ هو المُباشِرُ وأَمْرُ المَلِكِ هو السَّببُ، فإذا قيل: (قتلَ المَلِكُ فلانًا) أطلَقُوا على المُسبَّبِ اسمَ السَّببِ.

قوله: «وإمَّا أن صورةَ صُنعِهم معَ اللهِ..» إلى آخره.

قال الشيخُ سعدُ الدين: حاصِلُ هذا الوَجهِ: أنَّ المُرادَ بالخداعِ: المُعامَلَةُ الشَّبيهَةُ به، فيكونُ استعارَةً تبعِيَّةً تمثيليَّةً.

وقال الشَّريفُ: الحاصِلُ: أنَّ بينَهُم مِن الجانِبَينِ مُعامَلَةً شَبيهَةً بالمُخادَعَةِ، فقولُه: ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ استعارَةٌ تَبعيَّةٌ، وليس في هذا اعتبارُ هيئَةٍ مُركَّبَةٍ مِن الجانبينِ وما يَجرِي بينَهُما مُشبَّهةٍ بهيئَةٍ أُخرى مُركَّبَةٍ مِن الخادعِ والمخدوعِ والخَدعِ ليُحمَلَ الكلامُ على الاستِعارَةِ التَّمثيليَّةِ[2].

---

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: خدع).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧١).

قولُه: «بإجراءِ أحكامِ المسلمينَ علَيهِم»:

قال الطِّيبيُّ: يعني به: جَرَيانَ التَّوارُثِ وإعطاءَ السَّهمِ مِن المَغنَمِ وغَيرَهما[1].

قولُه: «لأنَّه بيانٌ لـ﴿يَقُولُ﴾ أو استئنافٌ»:

زاد في «الكشاف»: كأنَّه قيل: ولم يَدَّعونَ الإيمانَ كاذبين، وما رَفَقُهم في ذلك؟ فقيل: يُخادِعونَ[2].

قال أبو حيَّان: وعلى كِلا الوَجهينِ لا مَوضِعَ للجُملةِ مِن الإعرابِ[3].

قوله: «والفعلُ مَتى غُولِبَ فيه»:

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّين: أي: عُورِضَ وَجرى بينَه وبينَ صاحبِه مُباراةٌ ومُقابَلةٌ.

قوله: «كان أبلغَ»: زادَ في «الكشاف»: لزِيادَةِ قوَّةِ الدَّاعي إليهِ[4].

قوله: « (ويُخدَعونَ) و(يُخادَعون) على البناءِ للمفعولِ ونَصبِ (أنفسَهم) بنزعِ الخافضِ».

قال ابن جني في «المحتسب»: (وما يُخدَعون) قراءةُ عبد السَّلامِ بن شدَّادٍ والجارودِ بن أبي سَبرَةَ، وهذا على قولِك: (خَدَعتُ زيدًا نفسَه) ومعناه: عَن نفسِه، فإن شئتَ قلتَ: حَذَفَ حرفَ الجرِّ فوصلَ الفِعلُ كقولِه تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ أي: مِن قومِه، وإن شئتَ قلتَ: حَمَلَه على المعنى فأضمَرَ له ما

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٦٢).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١١١). وقوله: «رفقهم»؛ أي: نفعهم، ومن المجاز: هذا الأمر رافقٌ بك وعليك ورفيق: نافعٌ بك، وأرفقني هذا الأمر ورَفَق بي: نفعني. قاله الطيبي. وانظر: «أساس البلاغة» (مادة: رفق).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٥٩).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١١١).

يَنصِبُه، وذلك أنَّ قولك: (خَدعْتُ زيدًا عن نفسِه) يَدخلُه معنى: انْتَقَصْتُهُ نفسَه، فلمَّا تضمَّنَ معناه أُجرِيَ مُجراهُ في الاستعمالِ، وعليهِ قولُه تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأنتَ لا تقولُ: (رَفثْتُ إلى المرأةِ) وإنَّما تقول: (رَفثْتُ بها)، لكن لَمَّا ضُمِّنَ معنى الإفضاءِ عُدِّيَ إلى ما يُعَدَّى أَفْضَيتُ بـ(إلى)[١].

وقال أبو حيَّان: ومَن قرأَ: (وما يُخادَعون) أو: (يُخدَعون) مَبنِيًّا للمَفعولِ فانتصابُ ما بعدَ (إلَّا) على ما انتصبَ عليه (زَيدٌ غُبِنَ رأيَه)، إمَّا على [التمييز على] مذهبِ الكوفِيِّينَ، وإمَّا على التَّشبيهِ بالمفعولِ به على ما زعمَ بَعضُهُم، وإمَّا على إسقاطِ حَرفِ الجرِّ؛ أي: في أَنفُسِهم، أو: عَن أنفُسِهم، أو ضُمِّنَ الفعل مَعنى: يُنتَقَصُون ويُستَلَبُون، فينتصبُ على أنَّه مَفعولٌ به كما ضُمِّنَ الرَّفَثُ معنى الإِفضاءِ فعُدِّيَ بـ﴿إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٧] ولا يقالُ: رَفَثَ إلى كذا، وكما ضُمِّنَ ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨] معنى: أدعوكَ، ولا يقالُ إلا: هل لكَ في كذا[٢].

قوله: «والنَّفسُ ذاتُ الشَّيءِ وحَقيقَتُه» زاد الإمامُ: ولا تختَصُّ بالأَجسامِ[٣].

قوله: «ثمَّ قيلَ للرُّوحِ ...» إلى آخره.

قال الشَّيخُ سعدُ الدينِ والشَّريفُ: ظاهرُ هذا الكلامِ أنَّ لفظَ النَّفسِ حقيقَةٌ في الذَّاتِ مَجازٌ فيما عَداها[٤].

---

(١) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٥١ ـ ٥٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٦٤).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٤).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٥).

وكذا قال القُطبُ وعلَّله بأنَّ الذَّاتَ تقومُ بالرُّوحِ وبالقَلبِ وبالدَّم وبالماءِ.

وقال الطِّيبيُّ: قوله[١]: (ثمَّ قيلَ للقَلبِ: نفسٌ) مَجازٌ مُتفرِّعٌ عَن الأوَّلِ، وقوله: (للدَّم نفسٌ) مُتفرِّعٌ على الثَّاني يدلُّ عليه: (لأنَّ قِوامَها)؛ أي: قِوامَ الرُّوحِ (بالدَّمِ)[٢].

وقال الشَّريفُ: إطلاقُ النَّفسِ على الرَّأيِ مِن قبيلِ تَسمِيَةِ المسبَّبِ باسمِ السَّببِ أو استعارةٌ مَبنيَّةٌ على المُشابَهةِ[٣].

قوله: «**جعلَ لحوقَ وبالِ الخداعِ...**» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: يَعني أنَّ قولَه: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ أبلَغُ وأنسَبُ من: لا يعلَمون.

(١٠) ـ ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾.

﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ المرضُ حقيقةٌ فيما يَعْرِضُ للبَدَن فيخرجُه عن الاعتدالِ الخاصِّ به ويُوجِبُ الخلَلَ في أفعاله، ومَجازٌ في الأعراضِ النفسانيَّة التي تُخِلُّ بكمالها كالجهلِ وسوءِ العقيدةِ والحَسَدِ والضَّغينةِ وحُبِّ المعاصي؛ لأنها مانعةٌ مِن نَيْلِ الفضائل أو مؤدِّيَةٌ إلى زوالِ الحياةِ الحقيقيةِ الأبديَّة، والآيةُ تحتمِلُهما، فإن قلوبهم كانت متألِّمةً تَحرُّقاً على ما فاتَ عنهم من الرِّياسَةِ وحَسَداً على ما يَرَوْن من ثباتِ أمرِ الرَّسولِ واستعلاءِ شأنِه يوماً فيوماً، فزاد اللهُ تعالى غمَّهم بما زاد في إعلاءِ أَمرِه وإشادةِ ذكرِه، ونفوسُهم كانت مَؤُوفةً بالكفرِ وسوءِ الاعتقادِ ومعاداةِ النبيِّ ﷺ ونحوِها، فزاد اللهُ ذلكَ بالطَّبع، أو بازدياد[٤] التكاليفِ وتكريرِ الوحيِ وتضاعُفِ

---

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» (١/ ١١٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٧٠).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٥).

(٤) في (خ): «بزيادة».

النصر، وكان إسنادُ الزيادةِ إلى الله تعالى من حيثُ إنه مسبَّبٌ من فِعْلِه، وَإسنادُها إلى السُّورة في قوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥] لكونها سبباً.

ويحتمِلُ أن يُرادَ بالمرضِ: ما تَدَاخَلَ قلوبَهم من الجُبْن والخَوَر حين شاهدوا شوكةَ المسلِمينَ وإمدادَ اللهِ لهم بالملائكةِ، وقَذَفَ[1] الرُّعبَ في قلوبهم، وبزيادتِه: تضعيفُه بما زادَ لرسولِه نصرةً على الأعداءِ وتَبَسُّطًا في البلاد.

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: مؤلمٌ؛ يقالُ: أَلِمَ فهو أَليمٌ كوَجِعَ فهو وَجِيعٌ، وُصِفَ به العذابُ للمبالغة؛ كقوله:

تحيَّـةُ بينِهـم ضَـرْبٌ وَجيـعُ[2]

على طريقةِ قولِهم: جَدَّ جِدُّه.

﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ قرأها عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والمعنى: بسببِ كذِبهم أو ببدِله جزاءً له، وهو قولُهم: ﴿ءَامَنَّا﴾، وقرأ الباقون: ﴿يكذِّبونَ﴾ مِن كذَّبه[3]؛ لأنَّهم كانوا يكذِّبون الرَّسُولَ بقلوبهم[4] وإذَا خَلَوا إلى شياطينهم[5]، أو من (كذَّب) الذي هو للمبالغة أو التكثير مثل: بَيَّنَ الشيءُ، و: مَوَّتَتِ البهائمُ، أو مِن كَذَّبَ الوحشيُّ: إذا جَرَى شوطاً ووقَفَ لِيَنظُرَ ما وراءه، فإنَّ المنافق متحيِّرٌ متردِّدٌ.

---

(١) قوله: «وقذف» كذا ضبطت في (ت) وكتب تحتها: «عطف على جملة شاهدوا».

(٢) عجز بيت لعمرو بن معدي كرب. انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ١٢٠)، و«الخزانة» (٩/ ٢٦٥)، وقال البغدادي: ولم أره في شعره. وسيأتي صدره وشرحه.

(٣) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ١٤٣)، و«التيسير» (ص: ٧٢).

(٤) في (خ): «في قلوبهم».

(٥) في (ت): «شطار دينهم».

والكذبُ: هو الخبرُ عن الشيءِ على خلافِ ما هو به، وهو حَرامٌ كلُّه لأنه عَلَّل به استحقاقَ العذابِ حيث رتَّب عليه.

وما رُوِي: أن إبراهيم عليه السلام كذَبَ ثلاثَ كَذَباتٍ[١]، فالمرادُ به التعريضُ، ولكنْ لمَّا شابَهَ الكذبَ في صورته سمِّي به.

قوله: «لأنَّها مانِعَةٌ مِن نيلِ الفَضائلِ ...» إلى آخره: بيانٌ لعلاقَةِ المَجازِ، وهو مأخوذٌ مِن كلامِ الرَّاغبِ[٢].

قوله: «والآيَةُ تَحتَمِلُهما»:

أقول: الذي عليه أهلُ التَّفسيرِ حَمْلُ الآيةِ على الثَّاني وهو المجازُ، فقَد أخرجَه ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ مَسعودٍ وابنِ عبَّاسٍ وأبي العاليَةِ ومُجاهدٍ وعِكرمَةَ والحسنِ والرَّبيعِ وقتادَةَ، ولم يَحكِيَا خِلافَه عَن أحدٍ[٣]، والتَّفسيرُ مَرجِعُه النَّقلُ.

والعجبُ مِن المصنِّفِ وصاحبِ «الكشَّاف» أنَّهما في أكثَرِ المواضعِ القُرآنيَّةِ والحَديثيَّةِ يَحمِلَانِ ما ظاهِرُه الحقيقَةُ على المَجازِ والاستعارَةِ مع عدمِ الدَّاعيَةِ إليه ومع تَصريحِ أئمَّةِ الحديثِ والأَجِلَّاءِ بأنَّ المُرادَ الحَقيقَةُ على ظاهِره، ويُساعِدُهما الشَّريفُ ومَن جَرى مَجراه على ذلك، ويَتركونَ أئمَّةَ الحَديثِ بقولِهم: زعمَ أهلُ الظَّاهرِ، ولا مُستَنَدَ لهم في ذلك إلَّا قَولُهم: إنَّ المَجازَ أبلَغُ مِن الحَقيقَةِ، وهاهنا وردَ التَّفسيرُ عَن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ بالمَجازِ ليس إلَّا فلَمْ يَقتَصِروا عليه وزَادوا

---

(١) قوله: «كَذَبات»: هو بفتح الكاف والذال، جمعُ كَذْبةٍ بإسكان الذال، وهي المرةُ الواحدةُ من كَذَبَ، فلمَّا جُمِعت فُتِحت الذالُ إتباعًا للكاف.

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٩٨).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٤٣).

الحقيقَـةَ، وليسَ فـي المُتكَلِّمينَ على «الكشـاف» أكثَرُ مَشـيًا على طريقَـةِ المُحدِّثينَ مِـن الطِّيبيِّ فإنَّـه كانَ[(١)] مع إمامَتِـه في المَعقـولاتِ مُحدِّثًا صُوفِيًّا.

قوله: «﴿أَلِيمٌ﴾ أي: مُؤلِمٌ»:

قال أبو حيَّان: وفَعِيلٌ بمَعنى مُفْعِلٍ مجازٌ[(٢)].

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ عبَّاسٍ قال: كلُّ شيءٍ في القُرآنِ أَلِيمٌ فهوَ المُوجِعُ[(٣)].

قوله: «يقالُ: أَلِمَ فهُو أَلِيمٌ..» إلى آخرِه.

في بعضِ الحواشي: هذا فِرارٌ ممَّا قالَه الأكثرونَ: أنَّ أَلِيمًا بمَعنى مُؤْلمٍ، وجَعلوهُ مثل: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ١١٧]؛ أي: مُبْدِعُهما، وقولِ الشَّاعرِ:

أَمِنْ رَيحانَةَ الدَّاعِي السَّـميعُ[(٤)]

---

(١) في (س): «الطيبي فكان».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٦٩).

(٣) رواه ابـن أبـي حاتـم فـي «تفسيره» (١/ ٤٤)، ولكن عن أبـي العالية بلفـظ: الأليـم: الموجع، في القـرآن كله.

(٤) صدر بيت لعمرو بن معدي كرب، وعجزه:

يُؤَرِّقنـي وأصحَابـي هُجـوعُ

انظر: «مجاز القرآن» (١/ ٢٨٢)، و«الأصمعيات» (ص: ١٧٢)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٣٦٠)، و«الكامل» للمبرد (١/ ١٦٢)، و«تفسير الطبري» (١/ ٢٩١)، و«معاني القرآن» للزجاج (١/ ٨٧)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٨٤)، و«الصحاح» (مادة: سمع)، و«شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي» (ص: ١٤٠). (ريحانة): اسم أخته، و(الداعي) يعني: داعي الشوق، وهو فاعل الجار المعتمد على الاستفهام؛ أي: أحصل هذا الداعي المسمعُ أو أتى من جانب ريحانة، أو هو مبتدأ مؤخر والجار خبره؛ أي: أهذا الداعي حصل أو أتى من ريحانة، و(يؤرقني) صفة أو حال على زيادة اللام كما في اللئيم. انظر: «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٨٨أ- مكتبة الحرم المكي)، و«حاشية الجاربردي» (ج١/ و١٧٦أ).

أي: المُسمِعُ.

والزَّمخشَرِيُّ يقول: إنَّ فَعِيلًا إنَّما يكونُ بمَعنى فاعِلٍ أو مَفعولٍ مِن الثُّلاثيِّ، فأمَّا الرُّباعيُّ فلا يَجيءُ منه فَعِيلٌ فلا يُقال (فَعِيلٌ) في (أَحسَنَ) ولا في (أَعطى).

فجَعَلَ أَلِيمًا مَأخوذًا مِن أَلِمَ الثُّلاثيِّ، ونظَّرَه بقولِهم: (وَجِعَ الرَّجُلُ فهو وَجِيعٌ)[1].

واحتاجَ إلى مَجازٍ في الإسنادِ وهو أنَّ المُتوجِّعَ والمُتألِّمَ هو الإنسانُ، وقد يُنسَبُ ذلك إلى المصدَرِ الحالِّ به فيقال: (ضَرْبٌ وَجِيعٌ) والوَجعُ إنَّما هو للمَضروبِ، ويقال: (عَذَابٌ أَليمٌ) والأَلَمُ إنمَّا هو للمُعذَّبِ، ونظَّرَه بقولِهم: (جَدَّ جِدُّهُ)، والجِدُّ في الأمرِ هو الاجتهادُ وهو على التَّحقيقِ فِعلُ الجادِّ لا فِعلُ الجِدِّ[2].

وأما قولُه: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] فقد فسَّرَه الزَّمخشرِيُّ في مكانِه بأنَّه مِن بابِ الصِّفَةِ المُشبَّهةِ: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ كقولِك: جميلُ الوَجهِ وكَريمُ الأَبِ، وليس المعنى: مُبدِعَ السَّماواتِ، بل المعنى: بديعَةٌ سَماواتُه؛ كما أنَّ المعنى: جميلٌ وَجهُهُ، وكَريمٌ أَبوهُ[3].

وأما قولُه:

أَمِنْ رَيحانَةَ الدَّاعي السَّميعُ

فقد ذكرَ الزَّمخشَرِيُّ فيما عُلِّقَ عنه ـ ورأيتُه بخطِّهِ على حاشيَةِ الكشَّافِ ـ أنَّ

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١١٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٣٣٦)، ولفظه: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ من إضافة الصفة المشبَّهة إلى فاعلها؛ أي: بديعٌ سماواتُه وأرضُه، وقيل: البديعُ بمعنى المُبدِع؛ كما أن السَّميع في قولِ عمرٍو: (أَمِن رَيحانَةَ الدَّاعي السَّمِيعُ) بمعنى المُسْمع، وفيه نظر.

المرادَ: مِن رَيحانَةَ داعٍ مِن قَلبي سَمِيعٌ لدُعاءِ داعيها، لا بمَعنى مُسمِعٍ[1].

ويؤيِّدُه قولُه:

يؤرِّقنـي وأَصحابـي هُجُـوعُ

فإنَّ أكثرَ القَلقِ والأَرَقِ إنَّما يكونُ مِن دَواعِي النَّفسِ وأفكارِها.

وهـذه الحَاشِـيَةُ التـي أنقُـلُ مِنها على الإبهـامِ وقعَ لـي مِنها مُجلَّدٌ على سـورَةِ

---

(١) كلام الزمخشري ورد في هامش بعض نسخه الخطية، وذكره الجاربردي في «حاشيته على الكشاف» (ج١/ و١٧٦أ)، وقد أثبتناه في حواشي طبعتنا من «الكشاف» (١/ ٣٣٧)، وهذا نصه: (السميع بمعنى السامع في البيت؛ لأن داعي الشوق لما دعاه (أي: دعا الشاعر) صار (أي: الشاعر) سميعاً لدعوته، فتسبب الداعي لكونه سميعاً، فأوقع على الداعي اسم السميع لكونه سبباً فيه (أي: في السماع)؛ كقوله: (إذا رد عافي القِدْر من يستعيرها)، على أن الشاذ لا يصح القياس عليه وإن ثبت).

وقوله: (إذا رد عافي...)، عجز بيت لعوف بن الأحوص كما في «المفضليات» (ص: ١٧٦)، و«الحيوان» (٥/ ٧٥)، و«الصحاح» (مادة: عفا). ولمضرس الأسدي كما في «الألفاظ» لابن السكيت (ص: ٤١٨)، و«المعاني الكبير» لابن قتيبة (٣/ ١٢٤١). وصدره:

فلا تسألينى واسألي عن خليقتي

عافي القدر: ما يبقى في أسفل القدر من المرقة، وموضع «عافي» رفعٌ على الفاعلية؛ لأنه هو الذي يردُّ المستعيرَ ويمنع المعير من إعارة القدر، والفاعلُ على الحقيقة صاحبُ القِدر، وهكذا كانوا يفعلونه في تناهِي القحط وشدةِ الزمان. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ١٣٩). وملخص كلامه: أن صاحب القدر يمتنع من إعارتها في أيام القحط لما يبقى في أسفلها من المرق الذي هو في أشد الحاجة إليه، بينما الشاعر مترفع عن أمثال هذا. وموضع الشاهد: نسبة المنع إلى عافي القدر الذي هو سبب المنع، أما المانع في الحقيقة فهو صاحب القدر.

البَقَـرَةِ، ولـم يُكتَـب عليهِ اسـمُ مُؤلِّفِه، فأنـا أنقلُ عنـه مُبهَمًا وأظـنُّ أنَّها[١] «حاشـيةُ الجارَبَرْدِي»[٢].

قوله:

«تَحِيَّةُ بينِهِـم ضَـرْبٌ وَجيـعُ»

قال الطِّيبيُّ: أنشدَ أوَّلَه الزَّجَّاجُ:

وخَيْـلٍ قَد دَلَفْتُ لهـم بخَيْلٍ[٣]

أي: وأَصحابِ خيلٍ، «دَلَفْتُ»: دَنَوْتُ، يقال: دَلَفَت الكَتيبَةُ في الحَربِ؛ أي: تقدَّمَت، والتَّحِيَّةُ: مَصدَرُ حَيَّيْتُه تَحِيَّةً؛ أي: رُبَّ جَيشٍ قد تَقدَّمْتُ إِلَيهِم بجَيْشٍ والتَّحِيَّةُ بينَهُم الضَّربُ بالسَّيفِ[٤] لا القَوْلُ باللِّسانِ كما هو العادَةُ، والوَجيعُ في الحَقيقَةِ: المَضروبُ، لا الضَّرْبُ[٥].

وقال الشَّريفُ: يقالُ: دَلَفَت الكَتيبَةُ: تقدَّمَت، ودَلَفَ الشَّيخُ: إذا قارَبَ الخَطْوَ، وكِلا المعنيينِ حَسَنٌ هُنا، والباءُ في «بِخَيْلٍ» للتَّعديةِ[٦].

---

(١) في (س): «وأظنها».

(٢) وليس ظنه في مكانه؛ لعدم المطابقة هنا، ولأنه سينقل منها كلاماً فيما سيأتي ليس في «حاشية الجاربردي».

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ١٢٠)، وفيه: (لها) بدل (لهم).

(٤) في (س): «بالسيوف».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٧٧).

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٨).

وفي «شرح شواهدِ سيبويه» للزَّمخشريِّ: أنَّ هذا البيتَ لعمرو بن مَعْدِي كَرِب[١].

قوله: «على طريقَةِ قَولِهم: جَدَّ جِدُّه»:

قال الطِّيبيُّ: أي: طريقَةِ الإسنادِ المَجازِيِّ[٢].

وقال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: ظاهِرُ هذا الكَلامِ أنَّه مِن قَبيلِ الإسنادِ إلى المَصدَرِ مثل: (جَدَّ جِدُّهُ) لكنْ لا يَخفَى أنَّه لَيسَ مَصْدَرَ الفعلِ المُسنَدِ، وإنَّما يكونُ كذلك لو قيل: (أَلَمٌ أَلِيمٌ) و(وَجَعٌ وَجِيعٌ)، فمِن هنا قد يُتكلَّفُ فيقالُ: العَذابُ هو الأَلَمُ الفادِحُ، والضَّربُ ـ أعني: المَضْرُوبِيَّةَ ـ هو الوَجعُ.

قوله: «والمعنى: بسببِ كَذِبهم»:

قال الشَّريفُ: أشارَ بذلك إلى أنَّ لفظَةَ (ما) مصدريَّةٌ[٣].

وقال أبو حيَّان: زعمَ أبو البَقاءِ أنَّ كونَ (ما) مَوْصولةً أظهَرُ، قال: لأنَّ الهاءَ المُقدَّرَةَ عائدَةٌ إلى (الذي) دونَ المصدَرِ[٤]، ولا يَلزَمُ أن يكونَ ثَمَّ هاءٌ مُقدَّرَةٌ، بل مَن قرأَ: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ بالتَّخفيفِ فالفِعلُ غيرُ مُتعَدٍّ، ومَن قرأَ بالتَّشديدِ فالمَفعولُ مَحذوفٌ لفهمِ المعنى، تَقديرُه: بكونِهم يُكذِّبونَ اللهَ في أخبارِه والرَّسولَ فيمَا جاءَ به[٥].

قوله: «مِن كذَبَه»؛ أي: على أنَّه للتَّعدِيَةِ بمعنى: يُكذِّبونَ النَّبِيَّ؛ أي: يَعتَقِدُونَه كاذبًا.

---

(١) انظر ما تقدم في تخريج البيت.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٧٧).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٨).

(٤) قال أبو البقاء في «التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٢٧): و(ما) هنا مصدرية، وصلتها (يكذبون). ولم نقف على ما نقله أبو حيان.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

قوله: «أو مِن كَذَّبَ[١] الذي هو للمُبالغَةِ أو التَّكثير»:

قال الطيبيُّ: الفَرْقُ بين الكَثْرَةِ والمبالغَةِ: أنَّ الكثرةَ تُفيدُ صُدورَ هذا المعنى مِن الشَّخصِ مِراراً كثيرةً، والمبالغَةُ لا تَستَدعي المرَّات، بل المُرادُ أَن الشَّخصَ في نَفسِه بليغٌ في كذبِه كأنَّه بمَنزِلَة مِرارٍ كَثيرَةٍ[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدين: المُبالغَةُ: الزِّيادَةُ في الكَيْفِيَّةِ؛ أي: يَكذِبُونَ كَذِبًا عَظِيمًا، والتَّكثيرُ: الزِّيادَةُ في الكَمِّيَّةِ مِن جِهةِ كَثرَةِ الفاعلينَ.

قوله: «مثل: بَيَّنَ الشَّيءُ»؛ أي اتَّضحَ، بمعنى: بَانَ، غيرَ أنَّ (بَيَّنَ) أبلَغُ؛ لأنَّه يدلُّ على كمالِ ظُهورِ الشَّيءِ وإيضاحِه.

قوله: «ومَوَّتَت البَهائِمُ»: هو بمعنى: ماتَت، غيرَ أنَّه يُفيدُ الكَثرةَ، ففي كلامِ المُصنِّفِ لَفٌّ ونَشرٌ مُرَتَّبٌ، فإنَّ «بَيَّنَ الشَّيءُ» راجعٌ إلى المبالغَةِ، و«مَوَّتَت البَهائِمُ» راجِعٌ إلى التَّكثيرِ كما أفصحَ بهِ في «الكشاف»[٣].

قوله: «أو مِن كَذَّبَ الوَحشِيُّ..» إلى آخره:

قال الطيبيُّ: فعَلى هذا هو استِعارَةٌ تَبَعِيَّةٌ واقعَةٌ على التَّمثيلِ[٤].

وقال الشَّيخُ سَعدُ الدينِ والشَّريفُ: هو مجازٌ عَن كَذَّبَ الذي للتَّعدِيَةِ، كأنَّه يُكَذِّبُ رأيَه وظنَّه فيتردَّدُ[٥].

---

(١) في (س): «كذبني».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٨٣).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١١٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٨٣).

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٩).

زادَ الشَّريفُ: ولَمَّا كَثُرَ استِعمَالُه في هذا المعنى وكان حالُ المُنافِقِ شَبيهَةً به، جازَ أَن يُستعارَ مِنه لها وإن كانَ ما تقدَّمَ أَوْلَى[١].

قوله: «والكَذِبُ هو الخَبرُ عَن الشَّيءِ على خِلافِ ما هو به، حَرامٌ كلُّهُ»:

تَبِعَ في ذلك «الكشاف»[٢] وليسَ كما قالاهُ، بل مِن الكَذِبِ ما هوَ مُبَاحٌ، وما هوَ مَندوبٌ، وما هو واجِبٌ كما هوَ مُقرَّرٌ في كُتُبِ الفِقْهِ.

وفي الحَديثِ: «كلُّ الكَذِبِ يُكتَبُ على ابنِ آدمَ إلا ثلاثاً[٣]: الرَّجلُ يكذِبُ في الحربِ فإنَّ الحربَ خَدْعَةٌ، والرَّجُلُ يَكذِبُ على المرأَةِ فيُرضِيها، والرَّجُلُ يَكذِبُ بينَ الرَّجُلَين فيُصلِحُ بينَهُما». رواه الطبرانيُّ في «الكبير» مِن حديثِ النَّوَّاسِ بن سَمْعانَ[٤].

وروى الطَّبرانيُّ في «الأوسط» حديثَ: «الكَذِبُ كلُّهُ إِثمٌ إلَّا ما نُفِعَ به مُسلِمٌ أو دُفِعَ به عَن دِين»[٥].

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٩).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١١٦).

(٣) في النسخ: «ثلاث».

(٤) أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨١)، وقال: رواه الطبراني، وفيه محمد بن جامع العطار، وهو ضعيف.

قلت: وله شاهد من حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها، رواه الترمذي (١٩٣٩) وقال: حديث حسن غريب.

وآخر من حديث أم كلثوم رضي الله عنها سيأتي.

(٥) ورواه البزار في «مسنده» (٤١٦٢) من حديث ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «الكذب مكتوب إلا ما نفع به مسلم أو دفع به عنه»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٨١)، وقال: رواه البزار، وفيه رشدين وغيره من الضعفاء.

قال النَّوويُّ في «الأذكار»: أمَّا المُستَثْنَى منه فقَدْ رَوَيْنا في «الصحيحين»، عَن أمِّ كُلثومٍ، أنَّها سَمِعَت رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «ليسَ الكَذَّابُ الذي يُصلِحُ بينَ الناسِ فيَنْمِي خَيْراً أو يقولُ خَيْراً»(١). زاد مُسلِمٌ: قالَت أمُّ كُلثُومٍ: ولم أَسمَعْهُ يُرخِّصُ في شيءٍ ممَّا يَقولُ الناسُ إلَّا في ثلاثٍ، يعني: الحربَ والإصلاحَ بين النَّاسِ وحديثَ الرَّجلِ امرأَتَهُ والمرأَةِ زَوْجَها(٢).

فهذا الحديثُ صَريحٌ في إباحَةِ بعضِ الكَذِبِ للمَصلَحَةِ.

وقد ضَبطَ بعضُ العُلمَاءِ ما يُباحُ مِنه، وأَحسَنُ ما رأيتُهُ في ضَبطِهِ ما ذكرَهُ أبو حامِدٍ الغزاليُّ فقال: الكَلَامُ وَسيلَةٌ إلى المقاصِدِ، فكلُّ مَقصودٍ مَحمودٍ يُمكِنُ التَّوصُّلُ إليه بالصِّدقِ والكَذبِ جميعاً فالكَذِبُ فيه حَرامٌ لعَدمِ الحاجَةِ إليه، وإنْ أَمْكَنَ التَّوصُّلُ إليه بالكَذِبِ ولم يُمكِن بالصِّدقِ فالكَذِبُ فيه مُباحٌ إن كانَ تَحصيلُ ذلك المَقصودِ مُباحًا، وواجِبٌ إن كانَ المَقصودُ واجِبًا.

فإذا اختفى مُسلِمٌ مِن ظالمٍ وسَأَلَ عنه وَجَبَ الكَذِبُ بإخفائِه، وكذا لَو كانَ عِندَه أو عندَ غيرِه وَديعَةٌ وسَأَلَ ظالِمٌ يريدُ أَخذَها مِنه وجبَ عليهِ الكَذِبُ بإخفائِها، ولَو استَحْلَفَه عليها لَزِمَه أن يحلفَ ويُوَرِّيَ في يَمينِه، وكذا لو كانَ مَقصودُ حربٍ أو إصلاحُ ذاتِ البينِ أو استمالةُ قلبِ المَجنيِّ عليه في العَفْوِ عن الجنايةِ لا يحصلُ إلا بالكَذبِ فالكَذِبُ ليسَ بحرامٍ.

وكذلك كلُّ ما ارتبطَ به غرضٌ صَحيحٌ له أو لغيرِه: فالذي له مثلُ أَن يأخذَهُ ظالِمٌ ويسأَلَه عَن مالِه ليأخُذَه فلَه أن يُنكِرَه، أو يَسأَلَه السُّلطانُ عَن فاحشَةٍ بينَه

---

(١) رواه البخاري (٢٦٩٢)، ومسلم (٢٦٠٥).

(٢) رواه مسلم (٢٦٠٥).

وبينَ اللهِ تعالى ارتكبَها فلَه أَن يُنكِرَها ويقول: ما زَنَيتُ، أو: ما سَرقْتُ، مَثلاً، وقد اشتَهرت الأَحاديثُ بتَلقينِ الذين أَقَرُّوا بالحدودِ الرُّجوعَ عن الإقرارِ.

وأمَّا غرضُ غيرِه فمثلُ أن يُسأَلَ عن سرِّ أخيهِ فيُنكِرَه ونحوِ ذلك.

وينبغي أن يُقابِلَ بينَ مَفسدَةِ الكَذِبِ والمَفسدَةِ المُرتَّبةِ على الصِّدقِ، فإن كانَت المَفسدَةُ في الصِّدقِ أشدَّ ضَررًا فله الكَذِبُ، وإن كانَ عكسَه أو شكَّ حَرُمَ عليه الكَذِبُ[1]، انتهى.

وفي الحاشية المُشارِ إليها[2]: هذا الذي[3] ذكرَه الزَّمخشَرِيُّ بناءً على مَذهبِه في التَّحسينِ والتَّقبيحِ، فهم يقولون: الكَذِبُ كلُّهُ قَبيحٌ وإن تضمَّنَ مَصلحَةً، بناءً على أنَّ الأَحكامَ تابعَةٌ لأوصافٍ في الذَّاتِ، وأهلُ السُّنَّةِ يقولون: الكَذِبُ للمَصلحَةِ مُباحٌ وقد يكونُ واجِبًا، كما إذا اختفى مَظلومٌ وسُئِلَ عنه فإنَّه يَحرُمُ الصِّدقُ في الإعلامِ به ويَجِبُ الكَذِبُ، انتهى.

وهذا المَوضِعُ ممَّا مَشى على البَيضاوِيِّ مِن «الكشاف» فلَم يتنبَّه أنَّه على مَذهبِه، وما تنزَّه عَن الغَفلَةِ إلا اللهُ سُبحانَه.

قوله: «وما رُوِي أنَّ إبراهيمَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ كذبَ ثلاثَ كذباتٍ»:

روى البُخاريُّ ومسلمٌ عن أبي هريرةَ في حديثِ الشَّفاعةِ: «فيقولُ إبراهيمُ: إني كذبتُ ثلاثَ كذباتٍ»[4].

---

(١) انظر: «الأذكار» للنووي (ص: ٣٠١ـ٣٠٢).

(٢) وليست هي حاشية الجاربردي كما ظن المؤلف وبيناه في مكانه، ولأن الكلام الآتي ليس فيها.

(٣) في (س): «هذا المعنى».

(٤) رواه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤/ ٣٢٧).

وفي رواية: «وذكر قولَه في الكوكَبِ: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦]، وقولَه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقولَه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]»[١].

وروى التِّرمذيُّ، عن أبي سعيدٍ في حديثِ الشَّفاعةِ: «فيأتونَ إبراهيمَ فيقولُ: إنِّي كذبتُ ثلاثَ كذباتٍ» ثم قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ما مِنها كذبَةٌ إلا ماحَلَ بها عن دينِ اللهِ»[٢].

وفي روايةٍ عند أحمدَ وأبي يَعلى: «إنِّي كذبتُ في الإسلامِ ثلاثَ كذباتٍ واللهِ إنْ أُجادِل بهنَّ إلا عن دينِ اللهِ: قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩] وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣] وقوله لامرأتِه حينَ أتى على الملكِ: أُختي»[٣].

وفي الحاشيةِ المُشارِ إليها: حَكَى ابنُ خطيبِ الريِّ[٤] أنه باحَثَ رجلًا في هذا الحَديثِ وقال: يجبُ القَطعُ بكذبِ الرَّاوِي لأنَّه قَد ثبتَتْ عِصمَةُ الأنبياءِ، فقالَ له الرَّجلُ: كيفَ يكذبُ الرَّاوي والحديثُ ثابتٌ في الصَّحِيحَيْنِ؟ فقال: تكذيبُ الرَّاوي حتى يَصدُقَ إبراهيمُ أَوْلَى.

قال صاحبُ الحاشيَةِ: وهذا البَحثُ فاسدٌ مِن ابن الخطيبِ.

قوله: «فالمرادُ التَّعريضُ»:

قال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّين: اختُلِفَ في مَعنى التَّعريضِ هاهنا؛ فقيل: هو

---

(١) رواه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤/ ٣٢٨).

(٢) رواه الترمذي (٣١٤٨)، وقال: حديث حسن.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٤٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٣٢٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، ولفظ أحمد: «واللهِ إنْ حاوَلَ بهنَّ إلا عن دِينِ الله». ولفظ أبي يعلى: «واللهِ ما أراد بهم إلا عزَّةً لدينِ الله».

(٤) في هامش (س): «المراد به الإمام فخر الدين الرازي».

خِلافُ التَّصريحِ، وهو تَضمينُ الكلامِ دلالَةً ليس لها فيه ذكرٌ.

وقيل: هو اللفظُ المُشارُ به إلى جانبٍ والغرضُ جانبٌ آخرُ، وسُمِّيَ تَعريضًا لِمَا فيه من التَّعرُّجِ عن المطلوبِ[1].

وبهذا الأخيرِ جَزَمَ الطِّيبيُّ وقال: يقال: نظرَ إليه بعُرْضِ وجهِه؛ أي: بجانبِه، ومنه المعاريضُ في الكلامِ، وهي التَّورِيَةُ بالشَّيءِ.

قال: ونوعٌ من التَّعريضِ يُسمَّى: الاستدراجَ، وهو إرخاءُ العِنانِ مع الخصمِ في المُجاراةِ ليعثُرَ حيثُ يرادُ تَبكيتُه، فسلكَ إبراهيمُ عليه السَّلام مع القَوْمِ هذا المنهجَ.

أمَّا قولُه في الكوكبِ: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦] فكانَ أبوه وقَومُه يعبدونَ الأصنامَ والكواكِبَ فأرادَ أن يُنبِّهَهُم على الخطأِ في دينِهم، ويُرشِدَهُم إلى أنَّ شيئًا مِنها لا يصلُحُ للإلهيَّةِ لقيامِ دليلِ الحدوثِ فيها، وأنَّ وَراءَها مُحدِثًا أحدثَها.

وأما قولُه: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] فتَنبيهٌ على أنَّ الإله الذي لم يقدر على دفعِ المضرَّةِ عَن نفسِه كيفَ يُرجَى منه دفعُ الضَّررِ عَن الغيرِ.

وأمَّا قولُه: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩] فإنَّه عليه السَّلام أوهمَهُم أنه استدَلَّ بأمارَةِ علمِ النُّجومِ على أنَّه سيسقَمُ ليتركوهُ فيفعلَ بالأصنامِ ما أرادَ أن يفعلَ، أو: سَقيمٌ لِمَا أَجِدُ من الغيظِ والحنقِ باتِّخاذِكُم النُّجومَ آلِهةً[2].

قال الشَّيخُ سعدُ الدين: وأمَّا قوله: «هذه أختي» فالغَرضُ منه: الأخوَّةُ في الدِّينِ؛ تَخليصًا مِن يدِ الظَّالمِ.

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث، ورقة ٤٥/ ب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

قال الطِّيبيُّ: **فإن قلتَ**: فإذا شَهِدَ له الصَّادِقُ المصدوقُ بالبراءَةِ، فما بالُه يَشهَدُ على نفسِه بها؟

قلتُ: نحنُ وإن أخرجناها عَن مفهومِ الكذباتِ باعتبارِ التَّورِيَةِ وسمَّيناها مَعاريضَ، فلا ننكِرُ أنَّ صُورَتَها صورَةُ التَّعريجِ عن المستقيمِ، فالحبيبُ قَصَدَ إلى[1] براءةِ ساحَةِ الخليلِ عمَّا لا يليقُ بها فسمَّاها مَعاريضَ حيث قال: «ماحَلَ»[2]؛ أي: جادلَ، وهو معنى التَّعريضِ لأنَّه نوعٌ من الكِنايَةِ، والخليلُ لمحَ إلى مرتبَةِ الشَّفاعةِ هنالك وأنَّها مُختصَّةٌ بالحبيبِ فتجوَّزَ في الكذباتِ.

ويمكن أن يُقالَ: إنَّهم مِن هولِ ذلك اليَوْمِ وما بهم مِن شأنِ أَنفُسِهم يَدفعونَهم بذلك، هكذا يَنبَغي أن يُتصوَّرَ هذا المقامُ فإنَّه مِن مزالِّ الأقدام، ألا ترى إلى الإمامِ كيفَ ذهلَ عن ذلك وطعَنَ في الأئمَّةِ.

وقال في (سورةِ يوسفَ): الأَوْلَى أن لا يُقبَلَ مثلُ هذه الأحاديثِ لئلَّا يَلزَمَنا تَكذيبُ الأنبياءِ، ولا شكَّ أن صَوْنَهُم عن نسبةِ الكَذِبِ إليهم أَوْلَى مِن صَوْنِ الرُّواةِ[3]، انتهى.

قلتُ: قد وَقعَ مِثلُ ذلك للإمامِ في غيرِ ما حديثٍ صَحيحٍ أنكرَه اعتماداً على صُعوبةِ ظاهرِه.

وكذا وقعَ أيضًا للقاضي أبي بكرٍ الباقلانيِّ ولإمامِ الحَرَمينِ ولابنِ فُوْرَك وللقاضي عِياضٍ وللغزاليِّ وآخرينَ أَجِلَّاءَ أنكروا أحاديثَ وهي صَحيحَةٌ ثابتَةٌ في الصَّحيحينِ وغيرِهما قابلَةٌ للتَّأويلِ، وتَعجَّبَ مِنهم أئمَّةُ الحديثِ في ذلك.

وأرجو أن أجمَعَها في جُزءٍ، وسيمرُّ بك في هذه الحاشيَةِ أشياءُ مِنها.

---

(١) «إلى»: ليس في (س).

(٢) تقدم عند الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٨٠ ـ ١٨١). وانظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٤٤٣).

(١١) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ عطفٌ على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أو ﴿يَقُولُ﴾، وما رُوي عن سلمانَ أنَّ أَهلَ هَذه الآيةِ لم يأتوا بَعدُ، فلعلَّه أرادَ به أن أَهلَها ليس الذين كانوا فقط، بل وسَيَكون مِن بعدُ مَن حالُه حالُهم؛ لأن الآيَةَ متَّصلةٌ بما قَبْلَها بالضَّمير الذي فيها.

و(الفَسَاد): خروجُ الشيءِ عن الاعتدال، والصَّلاحُ ضدُّه، وكلاهما يَعُمَّان كلَّ ضارٍّ ونافعٍ، وكان من فسادهم في الأرضِ: هَيْجُ الحروبِ والفتنِ بمخادَعةِ المسلمين، وممالأةِ الكفَّار عليهم بإفشاءِ[1] الأسرارِ إليهم، فإن ذلكَ يؤدِّي إلى فسادِ ما في الأرض من النَّاسِ والدَّوابِّ والحرثِ.

ومنه: إظهارُ المعاصي والإهانةُ بالدِّين، فإنَّ الإخلالَ بالشرائع والإعراضَ عنها مما يُوْجِبُ الهَرْجَ والمَرْجَ ويُخلُّ بنظام العَالَم.

والقائلُ هو اللهُ تعالى أو الرَّسولُ أو بعضُ المؤمنين.

﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ جوابٌ لـ﴿إذا﴾ وردٌّ للناصح على سَبيل المبالغة، والمعنى: أنه لا يَصِحُّ مخاطَبَتُنا بذلك، فإنَّ شأنَنا ليس إلَّا الإصلاحَ، وإنَّ حَالَنا متمحِّضةٌ عن شوائبِ الفساد؛ لأنّ ﴿إِنَّمَا﴾ يفيدُ قَصْرَ ما دخَلَه[2] على ما بعدَه، مثل: إنَّما زيدٌ منطلِقٌ، و: إنّما ينطلِقُ زيد.

وإنّما قالوا ذلكَ لأنّهم تصوَّروا الفسادَ بصُورةِ الصَّلاح لِمَا في قلوبهم من المرَض؛ كما قال الله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨].

---

(١) في (ت): «وإفشاء».

(٢) في (خ): «دخل عليه».

(١٢) ـ ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ ردٌّ لِمَا ادَّعوه أبلغَ ردٍّ؛ للاستئنافِ به، وتصديرِه بحرفي التأكيدِ:

﴿أَلَآ﴾ المنبِّهةِ عَلَى تحقيقِ[1] ما بعدَها، فإنَّ همزةَ الاستفهامِ التي للإنكارِ إذا دخلتْ على النفي أفادَتْ تحقيقاً، ونظيرُه: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: ٤٠]، ولذلكَ لا تكادُ تقعُ الجملةُ بَعدها إلَّا مصدَّرةً بما يُتَلقَّى بها القَسَمُ، وأختُها: (أمَا) التي هي من طلائعِ القسم.

و(إنَّ) المقرِّرةِ للنِّسبةِ.

وتعريفِ الخبرِ، وتوسِيطِ الفصلِ لردِّ ما في قولهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ من التعريض للمؤمنين، والاستدراكِ بـ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾.

قوله: «عطف على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أو ﴿يَقُولُ﴾»، فيه أمورٌ:

الأول: قال أبو حيان: إذا كان عطفًا على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ كان مَوضِعُه نَصبًا؛ لأنَّه مَعطوفٌ على خبرِ (كان) والمعطوفُ على الخبرِ خَبرٌ، وهي إذ ذاك جزءٌ مِن السَّببِ الذي استحقُّوا به العذابَ الأليمَ، وإذا كان عَطفًا على ﴿يَقُولُ﴾ فلا محلَّ له من الإعرابِ لأنَّه مَعطوفٌ على صِلَةِ ﴿مَن﴾ والصِّلَةُ لا محلَّ لها، ولا تكونُ جزءًا مِن السَّببِ[2].

الثاني: قال في «الكشَّاف»: والأوَّلُ أوجَه[3].

قال صاحبُ «التقريب»: لأنَّه أقرَبُ، وليفيدَ تَسبُّبَه للعذابِ أيضًا.

---

(١) في (أ): «تحقق».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٨١).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١١٨).

زاد الطِّيبيُّ: وليؤذِنَ أنَّ صِفةَ الفسادِ يُحترَزُ منها لقُبحِها كما يُحترَزُ مِن الكذبِ(١).

زادَ الشَّيخُ أكمَلُ الدينِ والشَّيخُ سعدُ الدِّين: ولئلَّا يلزَمَ تخلُّلُ البيانِ أو الاستئنافِ(٢) فيما بين أجزاءِ الصِّلَةِ أو الصِّفَةِ(٣).

قال القطبُ والطِّيبيُّ والتَّفتازاني والشَّريفُ: ويمكنُ أن يقال: إنَّ الثَّانيَ أوجَهُ لأنَّ في العطفِ على ﴿يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ تَصييرًا للآياتِ على سَنَنِ تَعديدِ قَبائِحِهم، فيفيدُ صِفَةً أُخرى لهم على الاستِقْلَالِ، ولأنَّ قولَه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ ﴿وَإِذَا لَقُواْ﴾ معطوفان على قولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ﴾ فلو عُطِفَ على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ كانا أيضًا مَعْطوفَيْنِ عليه، فيدخلانِ في حيِّزِ تسبُّبِ العَذابِ فتَنْتَفي فائدةُ اختصاصِ الكَذبِ بالذكرِ بالكلِّيَّةِ(٤).

وعبارةُ الشَّيخِ سعدِ الدين: وقد يُقال: بل الثَّاني أوجَهُ؛ لتكونَ الآياتُ على سَنَنِ تعديدِ قبائِحِهم، وتفيدَ اتِّصافَهُم بالأوصافِ المذكورةِ قَصدًا واستقلالًا، وتدلَّ على أنَّ العذابَ لاحِقٌ بهم مِن أجلِ(٥) كَذِبهم الذي هو أَدنى حالِهم في الكُفْرِ والنِّفاقِ، فكيفَ بسائرِ الأَحوالِ؟

قال: **فإن قيل**: فالعَطفُ على الاسميَّةِ ـ أَعني: (مِن النَّاسِ مَن يقولُ) ـ أوفَى بتَأدِيَةِ هذه المعاني فلِمَ لا يُعتَدُّ به؟

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٨٤)، وعنه نقل المصنف قول صاحب «التقريب».

(٢) في (س): «والاستئناف».

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٤٦/ أ).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، و«حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٩).

(٥) في (س): «بهم لأجل».

قلنا: لأنَّه لا يفيدُ دخولَ هذه الأحوالِ في ذكرِ المُنافقينَ وبيانَ قصَّتِهم وحالِهم، ولا يحسنُ عَوْدُ الضَّمائرِ إليهم عندَ مَن له مَعرِفَةٌ بأساليبِ الكلامِ.

الثالث: قال أبو حيَّان: ما أجازَه الزَّمخشَرِيُّ مِن العَطفِ على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أجازَهُ أَيضًا أبو البقاءِ، وهو خطأٌ إن كانَت (ما) في قوله: ﴿بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ موصولةً بمعنى الذي، وذلك أنَّ المعطوفَ على الخَبرِ خَبرٌ، و﴿يَكْذِبُونَ﴾ قد حُذِفَ مِنه العائدُ على (ما)، وقولُه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ إلى آخرِ الآيةِ لا ضَميرَ فيه يعودُ على (ما)، فبَطَلَ أن يكونَ مَعطوفًا عليه إذ يصيرُ التَّقديرُ: ولهم عذابٌ أليمٌ بالذي كانوا إذا قيلَ لهم لا تُفسدوا في الأرضِ قالوا: إنَّما نحن مُصلِحُون، وهذا كلامٌ غيرُ مُنتَظِمٍ لعدمِ العائدِ.

وإن كانت مصدريةً فعلى مذهَبِ الأخفَشِ يكونُ هذا الإعرابُ أيضاً خطأً، إذ عندَه أنَّ (ما) المصدريَّةَ اسمٌ يعودُ عليها مِن صِلَتِها ضميرٌ، والجملةُ المعطوفَةُ عاريَةٌ منه.

وأما على مذهبِ الجمهورِ فهذا الإعرابُ سائغٌ[1]، انتهى.

الرَّابع: قال أبو حيَّان: لم يَذكُر الزَّمخشريُّ وأبو البقاءِ في إعرابِ هذا سِوى أن يَكونَ معطوفًا على ﴿يَكْذِبُونَ﴾ أو ﴿يَقُولُ﴾، وزعمَ[2] أنَّ الأوَّلَ أوجَهُ، وقد ذكَرْنا ما فيه.

والذي نختارُه أن يكونَ مِن بابِ عَطفِ الجُمَلِ، وأنَّ هذه الجُملةَ مُستأنَفَةٌ لا موضِعَ لها من الإعرابِ، إذ هذه الجُملَةُ والجُملتانِ بعدها هي مِن تَفاصيلِ الكَذبِ ونتائجِ التَّكذيبِ، ألا ترى قولَهُم ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾، وقولَهم: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٨١).

(٢) في «البحر»: «وزعما».

﴿السُّفَهَآءُ﴾ وقولُهُم عندَ لقاءِ المؤمنين: ﴿ءَامَنَّا﴾ كذبٌ مَحضٌ؟! فناسبَ جعلَ ذلك جُمَلًا مُستقِلَّةً ذُكِرت لإظهارِ كَذِبهم ونِفاقِهم، ونِسبَةِ السَّفَه للمُؤمنين واستِهزائِهِم، فكثَّرَ بهذه الجُملِ واستقلالِها ذَمَّهُم والرَّدَّ عليهم، وهذا أَوْلَى مِن جَعلِها سِيقَت صِلَةً جُزءَ كلامٍ؛ لأنَّها إذ ذاك لا تكونُ مَقصودةً لذَاتِها، إنَّما جيءَ بها معرِّفَةً للموصولِ إن كانت اسماً ومُتمِّمةً لمعناه إن كانَ حرفًا[١].

قوله: «وما رُوِيَ عن سلمان أنَّ أهلَ هذه الآيةِ لم يأتوا بعدُ» أخرجه ابنُ جريرٍ عنه[٢].

قولـه: «فلعلَّـه أرادَ بـه أنَّ أهلَهـا ليس الذيـن كانوا فقَـط، بل وسَـيكونُ من بعدُ مَـن حالُـه حالُهـم»: هو جـوابُ ابن جريـرٍ، ولَفظُـه: لعلَّه قـالَ ذلك بعد فنـاءِ الذين كانـوا بهـذه الصِّفَـةِ علـى عهـدِه ﷺ خبـراً منـه عمَّـن هو جـاءَ مِنهـم بعدَهـم ولمَّا يَجـئْ [بعدُ][٣].

قوله: «وكانَ مِن فَسادِهم في الأرضِ»:

قال التَّفتازانيُّ والشَّريفُ: أي: من الفَسادِ الناشئِ من جِهَتِهم، لا فسادِهم في أَنفسِهم، والأَوْلَى أن يقول: إفسادِهِم؛ لأنَّ الممالأَةَ ونحوَها إفسادٌ لا فَسادٌ[٤].

قوله: «هَيْجُ الحروبِ»، يقال: (هاجَ الشَّيءُ هَيْجًا وهَيَجانًا)؛ أي: ثارَ، و(هاجَه غيرُه)، يَتعدَّى ولا يَتعدَّى.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٨١ ـ ١٨٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٩٧).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٢٩٨) وما بين معكوفتين منه.

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٩).

قال الشَّيخُ سعدُ الدينِ والشَّريفُ: والأَنسَبُ أن يُحمَلَ هنا على غيرِ المتعدِّي؛ لأنَّ المُتعدِّيَ إِفسادٌ لا فَسادٌ[١].

قوله: «ومُمالأَةِ الكُفَّار»:

الراغب: مَالَأْتُه: عاوَنْتُه وصِرتُ مِن مَلَئِه؛ أي: جَمْعِهِ، كشَايَعْتُه؛ أي: صِرتُ مِن شيعَتِه[٢].

قوله: «فإنَّ ذلك يؤدِّي إلى فَسادِ ما في الأرضِ»:

قال التَّفتازانيُّ والشَّريفُ: توجيهٌ لإِطلاقِ الفَسادِ على هَيْجِ الحُروبِ والفِتَنِ.

قالا: ولَمَّا كان حقيقَةُ الإفسادِ جَعْلَ الشَّيءِ فاسدًا، ولم يَكُن صَنِيعُهم كذلك بل مُؤدِّيًا إليه، جعلَ الكَلامَ مِن قَبيلِ المَجازِ باعتبارِ المآلِ؛ أي: لا تفعَلُوا ما يُؤدِّي إلى الفَسادِ، وليس مَعنى الإفسادِ: (الإتيانُ بالفَسادِ وفِعلُه) لِيَصِحَّ حملُ الكَلامِ على الحَقيقَةِ[٣].

قوله: «الهَرْجُ والمَرْجُ»، الهَرْجُ: الفِتنَةُ والاختلاطُ، والمرجُ كذلكَ، وهو بفتحِ الراءِ، وإنَّما سُكِّنَ لأجلِ الهَرْجِ ازدواجًا للكلامِ، قاله في «الصحاح»[٤].

قوله: «والقائلُ هو اللهُ تعالى، أو الرَّسولُ، أو بعضُ المؤمنين»:

هو كلامُ الإمامِ قال: إنَّ كلَّ ذلك مُحتَمِلٌ، وإنَّ الأقربَ أنَّ القائلَ لهم ذلك مَن شافهَهُم: إما الرَّسولُ أو بعضُ الصحابَةِ[٥].

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٩).

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ٥٠٤).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

(٤) في (ز) و(س): «قاله الجوهري». وانظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: هرج ومرج).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٦).

قلتُ: والثَّاني أقرَبُهما.

قوله: «**والمعنى أنَّه لا تَصِحُّ مُخاطبَتُنا..**» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنه قَصْرُ إفرادٍ لأنَّ نهيَهُم عن الإفسادِ يُشعِرُ بأنَّ فيهِم إِفسادًا، فنَفَوْا ذلك بادِّعاءِ أنَّهم مَقصورونَ على الإصلاحِ مِن غيرِ شائِبَةِ إفسادٍ، وآثَروا ﴿إِنَّمَا﴾ دلالَةً على أنَّ ذلك ظاهِرٌ بَيِّنٌ لا ينبغي أن يُشَكَّ فيه، فردَّ اللهُ عليهم ذلك بقولِه: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ قصرَ قلبٍ؛ أي: هم مَقصورونَ على الإفسادِ لا يَنتظِمُونَ في جملَةِ المُصلحينَ أَصْلًا، مع المبالغةِ بالاستئنافِ المقصودِ به تمكُّنُ الحكمِ في ذهنِ السَّامعِ فضلَ تمكُّنٍ لحصولِه بعد السُّؤالِ والطَّلبِ، وبالتأكيدِ بحَرْفَي التَّنبيهِ والتَّحقيقِ المقصودِ بهما تنبُّهُ السَّامعِ للحُكمِ وتَقرُّرُه عندَه بحيثُ لا مَجالَ فيه للرِّيبَةِ، وبتَعريفِ الخبرِ المفيدِ للحَصْرِ، وبتوسيطِ ضميرِ الفصلِ المؤكِّدِ لذلك، وبقولِه: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ الدَّالِّ على أنَّ كونَهُم مُفسدينَ ممَّا ظهرَ ظُهورَ المَحسوسِ لكن لا إِحساسَ لهم ليُدرِكُوه.

بقِيَ هاهنا بحثٌ: وهو أنَّ ضَميرَ الفَصلِ إنَّما يُفيدُ قَصرَ المُسنَدِ على المُسنَدِ إليه، وكذا تَعريفُ الخبرِ على ما ذكرَهُ صاحبُ «المفتاح»[1]، وشَهِدَ به الاستعمالُ مثل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨]؛ أي: لا رازِقَ[2] سواه، فكيفَ يَدلُّ ﴿إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ على أنَّهم مَقصورونَ على صِفَةِ الإفسادِ لا يتجاوزونَه إلى الإصلاحِ؟

والجواب: أنَّه إذا كانَ في الكلامِ ما يفيدُ القَصْرَ فضميرُ الفَصلِ إنَّما يفيدُ تأكيدَه سواءٌ كان قصرَ المُسنَدِ على المُسنَدِ إليه أو بالعَكسِ.

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٩٦).

(٢) في (ز): «رزاق».

وقد ذكرَ في «الفائق» أنَّ تعريفَ المُسنَدِ يفيدُ قصرَ المُسنَدِ إليه على المُسنَدِ، وأنَّ مَعنى «إنَّ اللهَ هو الدهرُ»[١]: أنَّه الجالبُ للحوادثِ لا غيرُ الجالبِ[٢]، فيكونُ المعنى هاهنا: أنَّهم المفسدونَ لا المُصلحون، فالوجه أن يُقال: تَعريفُ الخبرِ قد يَكونُ لِقَصرِ المُسنَدِ إليه وقَد يكونُ لقَصرِ المُسنَدِ بحسبِ المقامِ، انتهى.

قوله: «وإنَّما قالوا ذلك لأنَّهم تصوَّروا الفسادَ بصُورَةِ الصَّلاح»:

هو أحدُ احتمالاتِ الإمامِ وهو أوجَهُها مِن حيثُ المعنى وأعمُّها.

زاد الإمامُ: وإن فَسَّرنا ﴿لَا تُفْسِدُواْ﴾ بمداراةِ الكُفَّارِ كان مَعنى قولِهم: ﴿مُصْلِحُونَ﴾ أنَّ هذه المداراةَ سَعيٌ في الإصلاحِ بينَ المُسلمينَ والكُفَّار[٣].

قلت: وهو الوارِدُ عن ابنِ عبَّاسٍ، أخرجَ ابنُ جريرٍ عنه في قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾؛ أي: إنَّما نريدُ الإصلاحَ بينَ الفريقينِ مِن المؤمنينَ وأهلِ الكتابِ[٤].

قوله: «للاستئنافِ به»:

قال الطِّيبيُّ: أي: ترك العاطِف ليفيدَ ضَربًا مِن المبالغَةِ[٥].

قوله: «فإنَّ همزَةَ الاستفهامِ التي للإنكارِ إذا دخلَت على النَّفيِ أفادَت تَحقيقًا، ونظيرُه: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾».

عبارةُ «الكشَّاف»: و(أَلَا) مُركَّبَةٌ مِن همزةِ الاستفهامِ وحرفِ النَّفيِ لإعطاءِ

---

(١) رواه البخاري (٦١٨٢)، ومسلم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (١/ ٤٤٧).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٧).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٢٩٩).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٨٨).

مَعنى التَّنبيهِ على تَحقيقِ ما بعدَها، والاستفهامُ إذا دخلَ على النَّفيِ أفادَ تحقيقاً كقولِه: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: ٤٠][١].

قال أبو حيَّان: والذي نَختارُه أَنَّ (أَلَا) التَّنبيهيَّةَ حرفٌ بَسيطٌ؛ لأنَّ دَعوى التَّركيبِ على خلافِ الأَصلِ، ولأنَّ ما زَعم مِن أنَّ همزةَ الاستِفهامِ دخَلَت على (لا) النَّافيةِ دلالَةً على تحقيقِ ما بعدَها.. إلى آخره خَطأٌ؛ لأنَّ مَواقِعَ (ألا) تدلُّ على أنَّ (لا) ليسَتْ للنَّفيِ فيتمَّ ما ادَّعاه، ألا ترى أَنَّ قولَك: (ألا إنَّ زيدًا مُنطَلِقٌ) ليسَ أصلُه: لا إنَّ زيدًا مُنطلِقٌ، إذ ليسَ مِن تراكيبِ العَربِ بخلافِ ما نُظِّرَ به مِن قولِه تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ لصِحَّةِ تَركيبِ (ليسَ ذلك بقادرٍ) ولوجودِها قبلَ (رُبَّ) وقبلَ (ليت) وقبلَ النِّداءِ وغيرِها ممَّا لا يُتعقَّلُ فيه أنَّ (لا) نافيَةٌ[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ في عبارةِ «الكشاف»: يريدُ أنَّ الهمزَةَ للاستِفهامِ بطَريقِ الإنكارِ للنَّفيِ، وإنكارُ النَّفيِ في قُوَّةِ تحقيقِ الإثباتِ، لكنْ بعدَ التَّركيبِ صارَت كلمةَ تَنبيهٍ تدخُلُ على ما لا تَدخُلُ عليه كلمَةُ (لا)، مثل: ألا إنَّ زيدًا قائمٌ، ولا تقول: لا، وكذا الكَلامُ في (أَمَا)، والأكثرونَ على أنَّهما حَرفانِ مَوضوعانِ لا تركيبَ فيهِما، انتهى.

وممَّن جَزَمَ بأنَّها غيرُ مُركَّبَةٍ ابنُ مالكٍ في «شرح الكافية» فقال: (أَلَا) المقصودُ بها العَرْضُ نحوَ: (أَلَا تَزورُنا) مُركَّبَةٌ مِن (لا) والهمزَةِ، وأمَّا (أَلَا) المستفتَحُ بها فغيرُ مُركَّبَةٍ[٣].

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١١٧).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٧٤).

(٣) انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٣/ ١٦٥٥).

وذَكَرَ مثلَ ذلك أيضًا صاحِبُ كتابِ «رصف المباني في حروف المعاني»[١].

وتابع الزَّمخشريَّ على أنَّها مُركَّبةٌ ابنُ يعيشَ في «شرحِ المفصَّلِ»[٢]، وابنُ القوَّاسِ في «شرح الكافية»[٣].

وقال الشَّيخُ أكملُ الدِّينِ: مذهبُ الأكثَرِ أنَّها مُركبَةٌ، ومِنهم مَن قال: إنَّها حرفٌ بسيطٌ مُشترَكٌ[٤] بين التَّنبيهِ والاستِفتاحِ[٥].

قوله: «ولذلك لا تَكادُ تقَعُ الجملَةُ بعدَها إلا مُصدَّرَة بما يُتلقَّى بهِ القَسمُ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدين: يَعني (إنَّ) والنَّفيَ، وذلك لمشاركتِها القَسَمَ في كونِهما للتَّأكيدِ.

وقال أبو حيَّان: هذا غيرُ صَحيحٍ، ألا تَرى أنَّ الجُملَةَ بعدَها تُستفتَحُ بـ(رُبَّ) وبـ(ليت) وبفعلِ الأمرِ وبالنداءِ وبـ(حبذا) في قولِه:

أَلَا حَبَّذا هِنْدٌ وأَرْضٌ بها هِندُ[٦]

ولا يُتلقَّى بشَيءٍ مِن هذا القَسمُ[٧].

---

(١) انظر: «رصف المباني في شرح حروف المعاني» للمالقي (ص: ١٦٦).

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/ ٤٣).

(٣) لعز الدين عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي، المعروف بابن القواس، عاش ما بين القرن السابع والثامن الهجري. انظر: «معجم تاريخ التراث العربي والإسلامي» (٣/ ١٧٥٦).

(٤) في (س): «منزل».

(٥) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٤٦/ ب).

(٦) صدر بيت للحطيئة، وعجزه:

وهندٌ أتى من دونها النَّأْيُ البُعدُ

انظر: «ديوانه بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني» (ص: ١٤٠).

(٧) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٧٥).

قلت: قد أشارَ المُصنِّفُ إلى هذه الصُّوَرِ النَّادرَةِ بقولِه: «لا تَكادُ».

قوله: «وأختُها (أَمَا) التي هيَ مِن طَلائعِ القَسَمِ»:

قال الطيبيُّ: جمعُ طَليعَةٍ، وهي ما يتقدَّمُ الجَيْشَ، فاستُعيرَت هنا للمُقدِّمَةِ[1].

(١٣) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ﴾ من تمامِ النُّصحِ والإرشاد، فإنَّ كمالَ الإيمان بمجموعِ الأَمرينِ: الإعراضِ عمَّا لا ينبغي وهو المقصودُ بقوله: ﴿لَا تُفْسِدُواْ﴾، والإتيانِ بما ينبغي وهو المطلوبُ بقوله: ﴿ءَامِنُواْ﴾.

﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ في حيِّز النَّصبِ على المصدر، و(ما) مصدريةٌ، أو كافَّةٌ مثلُها في (ربّما).

واللام في ﴿ٱلنَّاسُ﴾ للجنس، والمرادُ به: الكامِلون في الإنسانيَّة، العامِلون بقضيَّةِ العقل، فإن اسمَ الجنس كما يُستعملُ لمسمَّاه مُطْلقاً يُستعمل لِمَا يَستجمِعُ المعَانيَ المخصوصَةَ به والمقصُودةَ منه، ولذلكَ يُسلَبُ عن غيره فيقالُ: زيدٌ ليسَ بإنسانٍ، ومِن هذا الباب قولُه تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨] ونحوُه، وقد جمعهما الشاعرُ في قوله:

إذِ النــاسُ نــاسٌ والزمــانُ زمــانُ[2]

أو للعهدِ والمرادُ به الرَّسولُ ومَن مَعَه، أو مَن آمَنَ مِن أهلِ جِلْدتهم كابن سَلَامٍ وأَصْحابه.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٨٧).

(٢) انظر ما سيأتي قريباً.

والمعنى: آمَنوا إيماناً مقروناً بالإخلاصِ متمحِّضًا عن شوائبِ النِّفاقِ مُماثلاً لإيمانهم، واستُدِلَّ به على قبولِ توبةِ الزِّنديق، وأنَّ الإقرارَ باللسَان إيمانٌ وإلَّا لم يُفِدِ التقييدَ.

﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ الهمزةُ فيه للإنكارِ، واللامُ مشارٌ بها إلى ﴿ٱلنَّاسُ﴾ أو الجنسِ بأَسرِه، وهم مندرِجون فيه على زَعْمِهم، وإنَّما سَفَّهوهم لاعتقادِهم فسادَ رأيِهم، أو لتحقيرِ شأنهم، فإنَّ أكثرَ المؤمِنينَ كانوا فقراءَ ومنهم مَوَالٍ كصهيبٍ وَبلالٍ، أو للتجلُّدِ وعَدمِ المبالاةِ بمَن آمَنَ منهم إنْ فُسِّر الناسُ بعبدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ وأشياعِه.

و(السَّفَه): خفَّةٌ وسخافةُ رأيٍ يقتضيهِما نُقصانُ العقلِ، والحِلْمُ يُقابِلُه.

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ ردٌّ وَمُبالغةٌ في تجهيلِهم، فإن الجَاهِلَ بجَهْلِهِ الجازِمَ على خلافِ ما هو الواقعُ أعظمُ ضلالةً وأتمُّ جهالةً من المتوقِّف المعترِفِ بجهله فإنه ربَّما يُعذَرُ وتنفعُه الآياتُ والنُّذُرُ، وإنَّما فُصِلت الآيَةُ بـ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ والتي قبلَها بـ﴿لَّا يَشْعُرُونَ﴾ لأنه أكثرُ طِباقاً لذكرِ السَّفَه، ولأنَّ الوقوفَ على أَمرِ الدِّين والتمييزَ بين الحقِّ والباطِلِ ممَّا يَفتقرُ إلى نظرٍ وفكرٍ، وأمَّا النِّفَاقُ ومَا فيه من الفِتَن والفَسادِ فإنَّما يُدرَكُ بأَدنى تفطُّنٍ وتأمُّلٍ فيما يشاهَدُ من أقوالهم وأفعالهم.

قوله: «و(ما) مَصدَرِيَّةٌ، أو كافَّةٌ مثلُها في: رُبَّما»:

قال أبو حيَّان: تَبِعَه في ذلك أبو البَقاء[1]، ويَنبغي أن لا تُجعَلَ كافَّةً إلا في المكانِ الذي لا تَتقدَّرُ فيه مَصدريَّةً؛ لأنَّ إبقاءها مصدريَّةً مُبْقٍ للكافِ على ما استقرَّ فيها من

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١/ ٣٠)، ولم يذكر فيه وجه الكافة في هذه الآية، ولكنه ذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] فإنه قال بعد أن ذكر لـ(ما) وجهين: والوجهُ الثالثُ: أَنْ تكونَ (ما) كافةً للكاف، إذ مِن حكم الكاف أنْ تدخل على المفرد، فلمَّا أُرِيد دخولُها على الجملة كُفَّتْ (بما).

العملِ، وتكونُ الكافُ إذ ذاك مثلَ حروفِ الجرِّ الدَّاخلَةِ على (ما) المصدريَّةِ، وقد أمكَنَ ذلك في ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ فلا يَنبَغِي أن تُجعلَ كافَّةً[1].

وذكرَ مثلَ ذلك ابنُ هشامٍ[2] والحَلبيُّ[3] والسَّفاقسيُّ، وعبَّرَ عن الأخيرِ بقولِه: وأَيضًا فإنَّ غيرَها مِن حروفِ الجرِّ إذا دخلَ على (ما) قُدِّرَت معه مَصدريَّةً فكذا الكافُ[4]، واستحسَنَه الشَّيخُ بدرُ الدينِ ابن الدَّمامينيِّ في «حاشية المغني».

وفي الحاشيةِ المُشارِ إليها: الأحسَنُ أن يُقالَ في (ما): إنَّها كافَّةٌ مُهيِّئَةٌ؛ لأنَّها دخلَت على ما لا يجوزُ أن يَعمَلَ بها الجرَّ.

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّين: اعتُرِضَ على جَعلِها كافَّةً بأنَّه لا ضرورةَ تَدعو إلى ذلك؛ لأنَّ جعلَها مَصدريَّةً مُبقٍ للكَلامِ على ما عهدَ لها مِن العَمَلِ.

وأجيب: بأنَّ الكافَّةَ أيضًا مَعهودَةٌ فجازَ الحَملُ عَليها[5].

وقال الشَّريفُ: إن كانَت (ما) كافَّةً للكافِ عن العَملِ مُصحِّحَةً لدُخولها على الجُملَةِ كانَ التَّشبيهُ بين مَضمونَي الجُملَتَينِ؛ أي: حَقِّقوا إيمانَكُم كما تحقَّقَ إيمانُهم، وإن كانَت مَصدرِيَّةً فالمعنى: آمِنوا إيمانًا مُشابِهًا لإيمانِهم[6].

قوله: «واللامُ في ﴿ٱلنَّاسُ﴾ للجنسِ والمرادُ به: الكاملونَ في الإنسانيَّةِ..» إلى آخره: هو مأخوذٌ مِن كلامِ الرَّاغبِ قال: كلُّ اسمِ نوعٍ فإنَّه يستعملُ على وَجهين:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٨٩ ـ ١٩٠).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤٠٠).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ١٤١ ـ ١٤٣).

(٤) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاقسي (ص: ١١٥ ـ ١١٦).

(٥) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٤٧/ أ).

(٦) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٨٢).

أحدهما: دَلالةً على المسمَّى وفصلًا بينَه وبينَ غيرِه.

والثاني: لوُجودِ المعنى المختَصِّ به، وذلك هو الذي يُمدحُ به في نحو:

إذ النَّاسُ ناسٌ والزَّمانُ زَمانُ(١)

وذلك أنَّ كلَّ ما أوجدَه اللهُ تعالى في هذا العالمِ جعلَه صالحًا لفعلٍ خاصٍّ ولا يَصلُحُ لذلك العملِ سواه؛ كالفَرَسِ للعَدْوِ الشَّديدِ، والبعيرِ لقطعِ الفَلاةِ البعيدَةِ، وعلى ذلك الجوارحُ كاليَدِ والرِّجلِ والعينِ.

والإنسانُ أُوجِدَ لأن يعلمَ ويعمَلَ بحسبِه، فكلُّ شيءٍ لم يُوجَد كامِلًا كما خلقَ له لم يستحِقَّ اسمَه مُطلَقًا، بل يُنفى عنه كقولهم: (فلانٌ ليسَ بإنسانٍ)؛ أي: لا يوجَدُ فيه المعنى الذي قد خُلِقَ لأجلِه، فقولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] هو اسمُ جنسٍ لا غيرُ، وقوله: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ مَعناه: كما يَفعَلُ مَن وُجِدَ فيه تمامُ مَعنى الإنسانيَّةِ الذي يقتضيهِ العَقْلُ والتَّميِيزُ وهُم الصَّحابةُ رضي الله عنهم(٢).

قوله:

«إذ النَّـاسُ نـاسٌ والزَّمـانُ زَمـانُ»

أوردَه في «الحَماسَةِ البَصريَّةِ» هكذا:

أَلا هَلْ إلى أَجبالِ سَلمى بذِي اللِّوى ... لِـوَى الرَّمـلِ مِن قبـلِ المَمَـاتِ مَعادُ

بــلادٌ بهــا كُنَّــا وكُنَّــا نُحبُّهــا ... إذ النَّــاسُ نــاسٌ والبِــلادُ بِــلادُ

ولم يُسمِّ قائلَه(٣).

---

(١) سيأتي قريباً.

(٢) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (ص: ١٠١ ـ ١٠٢).

(٣) انظر: «الحماسة البصرية» (٢/ ١٢٩)، وفيه: (ونحن) بدل (وكنَّا).

وقال في «الأغاني»: هو لرَجلٍ مِن عادٍ فيما ذُكِرَ.

ثـم أخـرَج عـن حمَّـادٍ الرَّاويـةِ قـال: حدَّثنـي ابـنُ أخـتٍ لنـا مِـن مُـرادٍ قـال: وَلِيتُ صَدَقاتِ قومٍ مِن العربِ، فقالَ لي رجلٌ منهم: ألَا أُرِيْكَ عجباً، فأدخَلَني في شِعْبٍ من جبلٍ فإذا أنا بسَهمٍ مِن سهامِ عادٍ مِن قَنا قد نَشَبَ في ذروَةٍ من الجبلِ عليه مَكتوبٌ:

ألا هَـل إلى أَبيـاتِ شـمخٍ إلى اللِّـوَى ... لِـوَى الرَّمْـلِ يومًـا للنُّفـوسِ مَعـادُ

بـلادٌ بهـا كُنَّـا وكُنَّـا مِـنَ اهْلِهـا ... إذِ النَّـاسُ نـاسٌ والبِـلادُ بِـلادُ

ثم أخرَجَني إلى ساحلِ البَحرِ فإذا أنا بحجَرٍ عليه مَكتوبٌ: يا ابنَ آدمَ، يا عبدَ ربِّه، اتَّقِ الله ولا تعجَلْ في أمرِك فإنَّك لن تسبقَ رِزقَكَ ولن تُرزَقَ ما ليسَ لك(١).

قوله: «أو للعَهْدِ والمرادُ به الرَّسولُ ومَن معَه»:

قلت: يؤيِّدُه ما أخرجَه ابنُ جريرٍ وغيرُه عن ابن عباسٍ في قوله: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾؛ أي: أصحابُ محمَّدٍ(٢).

وقال أبو حيَّان: الأَوْلى حَمْلُها على العَهدِ، وأن يُرادَ به مَن سبَقَ قبلَ قَولِ ذلك لهم، فيكونُ حوالَةً على مَن سبَقَ إيمانُه لأنَّهم مَعلومون مَعهودونَ عند المخاطَبينَ بالأمرِ بالإيمانِ(٣).

قوله: «مِن أهلِ جِلدَتِهم» قال الطِّيبيُّ: أي: جُملَتِهم، الجوهري: أجلادُ الرَّجلِ:

---

(١) انظر: «الأغاني» لأبي الفرج (١٠/ ١٠٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٠١).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٩٠).

جِسمُه وبَدنُه[١]؛ كقَولِهم: فلانٌ بَضعَةٌ مِني، وفي الحديثِ: «لحمُه لَحمي ودَمُه دَمِي»[٢]؛ أي: هو مِنِّي ومِن جُملَتي[٣].

قولـه: «وأن الإقـرارَ باللِّسـانِ إيمـانٌ»: هـذا ذكـرَه الإمـامُ وأجـابَ عنـه، فتركَ المصنِّـفُ الجـوابَ، وعبارتـه: لِقائلٍ أن يَستدِلَّ بهذه الآيـةِ على أنَّ مُجـرَّدَ الإقرارِ إيمـانٌ فإنَّـه لـو لـم يَكُـن إيمانًـا لَمَـا تحقَّـقَ مُسـمَّى الإيمـانِ إلا إذا حصـلَ فيـه الإخـلاصُ، فـكان قولُـه ﴿ءَامِنُواْ﴾ كافيًا فـي تحصيلِ المطلـوبِ، وكان ذكـرُ قولِه: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ لَغْـواً.

والجـوابُ: أنَّ الإيمـانَ الحقيقيَّ عنـدَ اللهِ هو الذي يقترنُ به الإخـلاصُ، أمَّا في الظاهـرِ فـلا سَـبيلَ إليـه إلا بالإقرارِ الظاهـرِ فلا جـرمَ افتقرَ فيـه إلى تأكيـدِه [بقوله]: ﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾[٤].

قوله: «الهمزَةُ فيه للإنكارِ»: قال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: أي: لا يكونُ ذلك.

قوله: «واللامُ مُشارٌ بها إلى ﴿ٱلنَّاسُ﴾»:

قـال الشَّـريفُ: أي: اللامُ فـي ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ للعَهدِ وهو ﴿ٱلنَّاسُ﴾، سـواءٌ أريدَ به مَعهودونَ أو الجنسُ[٥].

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: جلد).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٣٤١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٢/ ١٨): وفيه الحسن بن الحسين العرني، وهو ضعيف.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٩٠).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٧)، وما بين معكوفتين منه.

(٥) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٨٢).

قال الطيبيُّ: ويتغيَّرُ مَعنى السُّفهاء بتغيُّرِ إرادةِ مَعنى النَّاسِ مِن كونِه جِنسًا أو عهدًا[١].

قوله: «أو الجنسُ بأسرِه».

قال الشَّيخُ سعدُ الدين: أي: جنسُ السَّفيهِ على ما يراهُ بعضُ الأصوليِّين مِن بُطلانِ الجَمعيَّةِ وتعيُّنِ الجنسيَّةِ، أو جنسُ السُّفهاءِ بوصفِ الجَمعيَّةِ على ما هو قانونُ العربيَّةِ.

قوله: «وإنَّما سفَّهُوهم لاعتقادِهم فسادَ رأيِهم، أو لتَحقيرِ شَأنِهم..» إلى قولِه: **«أو للتَّجلُّد وعدمِ المُبالاةِ..»** إلى آخرِه.

ذكر الطيبيُّ: أنَّ الأوَّلَ مَبنيٌّ على أنَّ اللامَ في ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ للجنسِ، وأنَّ الثانيَ والثَّالثَ على أنَّها للعَهدِ[٢].

وقال التَّفتازانيُّ والشَّريفُ: الأوَّلانِ على تَقديرَيِ العَهدِ والجِنسِ، وأمَّا الثالثُ فمُختَصٌّ بالعهدِ.

زادَ الشَّريفُ: أعني: بكونِ اللامِ في ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ مُشاراً بها إلى ﴿ٱلنَّاسُ﴾ المرادِ به هؤلاء فَقط، وإنَّما عَطَفَ بـ«أو» لأنَّ مَعنى كلامِه: أنَّهم أَرادوا بالسُّفهاءِ جميعَ المؤمنين وسَمَّوْهُم بذلك اعتقاداً لأحدِ الوَجهين، أو أرادوا به بعضَهُم وسَمَّوهُم بذلكَ تَجلُّدًا وتوقِّيًا مع عِلمِهم بأنَّهم مِن السَّفهِ بمعزلٍ[٣].

قوله: «وسَخافةُ رأيٍ»: هي الرِّقَّةُ، يقال: ثوبٌ سَخيفٌ؛ أي: غيرُ صَفيقٍ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٩٢).

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٩٣).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٨٣).

قوله: «والحِلْمُ»: هو الأناةُ.

قوله: «وإنَّما فُصلَت الآيةُ»:

قال القطبُ: بالتَّخفيفِ مِن الفَصْلِ، وبالتَّشديدِ من التَّفصيلِ.

وقال الطيبيُّ: التَّفصيلُ من الفاصِلَةِ كالتَّقفِيَةِ مِن القافِيَةِ، وفُصِّلَت الآيةُ إذا جُعِلَ لها فاصلَةٌ(١).

قوله: «لأنه أكثَرُ طِباقاً لذكرِ السَّفهِ»: زاد الإمامُ: وهو جَهْلٌ، فطِباقُه العِلمُ(٢).

وقال الطيبيُّ: هو مِن بابِ المُطابقَةِ المَعنَوِيَّةِ؛ إذ لو كانَتْ لَفظِيَّةً لقِيلَ: لا يرشدونَ، فإن الرُّشدَ مُقابِلٌ للسَّفَهِ، أو قيل: (ألا إنَّهم هم الجُهلاءُ) ليقابِلَ ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾(٣).

قوله: «ولأن الوُقوفَ على أمرِ الدِّينِ..» إلى آخرِه:

قال الطِّيبيُّ: تَلخيصُ المعنى: أنَّ أمرَ الدِّيانَةِ أَمرٌ أُخرَوِيٌّ يحتاجُ إلى دِقَّةِ نَظرٍ، فلذلك فُصِّلَت الآيةُ التي اشتَمَلَت على الإيمانِ بقولِه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، وأمَّا أَمرُ البَغيِ والفَسادِ فأمرٌ دُنيَوِيٌّ، فهو كالمَحسوسِ المُشاهَدِ لا يحتاجُ إلى دِقَّةِ نَظرٍ، فلذلك فُصِّلَت الآيةُ بـ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾(٤).

الرَّاغب: أَصْلُ الشُّعورِ مِن الشَّعرِ، ومنه الشِّعارُ: الثَّوبُ الذي يَلِي الجَسدَ، و(شَعَرْتُ كذا) يُستعمَلُ على وَجهين:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٩٤).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ١٩٦).

(٤) المرجع السابق (٢/ ١٩٥).

تـارةً يُؤخَذُ مِن مَسِّ الشَّعرِ ويعبَّرُ بـه عـن اللَّمسِ، وعـنه استُعملَ المشاعرُ للحَواسِّ، فإذا قيل: (فلانٌ لا يَشعرُ) فذلك أبلَغُ في الذمِّ مِن قولهم: (إنَّه لا يَسمَعُ ولا يُبصِرُ) لأنَّ حسَّ اللمسِ أعمُّ مِن حِسِّ السَّمعِ والبَصرِ.

وتارةً يقالُ: (شَعَرتُ كذا)؛ أي: أَدرَكْتُ شيئاً [دقيقاً]، وقالوا: (فلانٌ يشقُّ الشَّعرَ في كذا) إذا دَقَّقَ النَّظرَ فيه، ومنه أُخِذَ الشَّاعِرُ لإدراكِه دَقائقَ المعاني[١].

فظهرَ أنَّ (شَـعَرْتُ) يُستعمَلُ بمَعنـى: أَحسَسْـتُ، وبمَعنى: أَدرَكْـتُ وفَطِنْتُ، فقولُـه: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ فـي الآيـةِ الأُولـى نَفْـيُ الإحساسِ عَنهـم، وفـي هـذه الآيةِ نَفْـيُ الفِطنَـةِ لأنَّ مَعرِفَـةَ الصَّلاحِ والفَسـادِ يُـدرَكُ بالفِطنَـةِ، وفي الآيةِ التـي بعدَهُما نَفـيُ العِلْمِ.

وفـي نَفْيِهمـا علـى هـذه الوُجـوهِ تَنبيـهٌ لَطيـفٌ ومَعنًـى دقيـقٌ، وذلك أنَّـه بَيَّنَ فـي الأوَّلِ أنَّ في اسـتعمالِهم الخَديعَـةَ نِهايَةَ الجَهـلِ الدَّالِّ على عـدمِ الحِسِّ، وفي الثَّانـي أنَّهـم لا يفطنـونَ تَنبيهًا علـى أنَّ ذلك أيضًـا لازِمٌ لهم؛ لأنَّ مَـن لا حِسَّ له لا فِطنَـةَ لـه، وفـي الثَّالثِ أنَّهـم لا يَعلمـونَ تَنبيهًـا أنَّ ذلك أيضًـا لازِمٌ لهـم لأنَّ مَن لا فِطنـةَ له لا عِلْـمَ له.

﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ بيانٌ لمعامَلَتِهم مع المؤمنين والكفَّارِ، وَمَا صُدِّرتْ به القصّةُ فمسَاقُه لبيَانِ مذهبِهم وتمهيدِ نفاقِهم، فليس بتكرير.

رُويَ: أنَّ ابنَ أبيٍّ وأَصحابَه استقبلَهم نَفَرٌ من الصَّحابة، فقال لقَومِه: انظرُوا كيفَ أردُّ هؤلاء السُّفهاءَ عنكم، فأَخَذَ بيَدِ أبي بكر فقال: مرحباً بالصِّدِّيق سيِّد بني تَيْم

(١) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ٩٨)، وما بين معكوفتين منه.

وشيخِ الإسلام وثاني رسُول الله ﷺ في الغَار، البَاذلِ نفسَه ومالَه لرسُولِ الله ﷺ، ثمَّ أخذَ بيَدِ عُمرَ فقال: مرحباً بسيِّدِ بني عدِيٍّ الفاروقِ القويِّ في دينِه الباذِلِ نفسَه ومالَه لرسُول الله ﷺ، ثم أخذ بيَدِ عليٍّ فقال: مرحباً بابنِ عمِّ رسُولِ اللهِ ﷺ وخَتَنِه سَيِّدِ بني هاشمٍ ما خلا رسُولَ اللهِ ﷺ، فنزلت.

واللِّقاءُ: المصَادفةُ؛ يقالُ: لقِيتُه ولاقَيْتُه: إذا صادَفْتَه واستَقْبَلْتَه، ومنه: ألقَيْتُه: إذا طرحتَه، فإنَّكَ بطَرحِه جَعَلْتَه بحيث يُلْقَى.

﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ من: (خَلوتُ بفلَانٍ وإليهِ): إذا انْفَردْتَ مَعَه، أو من (خَلاكَ ذمٌّ)؛ أي: عَدَاكَ ومضَى عنكَ، وَمنهُ: القُرونُ الخالية، أَو من (خلَوْتُ به): إذا سخِرْتَ منهُ، وعدِّي بـ﴿إِلَىٰ﴾ لتضمين معنى الإنهاء.

والمراد بـ﴿شَيَٰطِينِهِمْ﴾: الذين ماثَلُوا الشياطينَ[1] في تمرُّدِهم وَهم المظهِرُون كُفْرَهم، وإضافتُهم إليهم للمشاركةِ في الكُفر، أو كبارُ المنافقِين والقائلون صغارُهم.

وَجعَل سيبويه نونَه تارةً أَصليَّةً على أنَّه من (شَطَن): إذَا بعُدَ، فإنه يَبعُد عن الصَّلاح، ويَشهدُ له قولُهُم: تشَيْطَن، وأُخرى زائدَةً على أنَّه من (شاطَ): إذا بَطَل[2]، ومن أسمائه: البَاطلُ.

﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ أي: في الدِّين والاعتقادِ، خاطَبوا المؤمنين بالجملةِ الفعليَّةِ والشياطينَ بالجملةِ الاسميَّة المؤكَّدةِ بـ(إنَّ)، لأنَّهم قَصَدوا بالأُولى دَعْوَى إحداثِ الإيمان، وبالثانيةِ تحقيقَ ثباتهم على ما كانوا عليه، ولأنَّه لم يكنْ لهم باعثٌ من عقيدةٍ وصدقِ رغبةٍ فيما خَاطبوا به المؤمنين، ولَا توقُّعُ رَواجِ ادِّعاءِ الكمالِ في الإيمانِ على المؤمنين من المهاجرين والأنصار، بخلافِ ما قالوه[3] مع الكفَّار.

---

(١) في (ت): «الشيطان».

(٢) انظر: «الكتاب» (٣/ ٢١٧ـ٢١٨) و(٤/ ٣٢١).

(٣) في (ت) و(خ): «قالوا».

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ تأكيدٌ لِمَا قَبْلَه؛ لأنَّ المستهزِئَ بالشيء المستخِفَّ به مُصرٌّ على خلافه، أو بدلٌ منه لأنَّ مَن حَقَر الإسلامَ فقد عظَّم الكفرَ، أو استئنافٌ فكأنَّ الشياطين قالوا لهم لمَّا قالوا: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾: إنْ صحَّ ذلكَ فما بالُكم[1] تُوافِقون المؤمنينَ وتدَّعون الإيمانَ؟! فأجابوا بذلك.

قوله: «فليس بتكريرٍ»:

قال الشَّريفُ: يريدُ أنَّه إذا نُظِرَ إلى جزاءِ الشَّرطيَّةِ الأولى ـ أَعني: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ ـ تُوهِّمَ أنَّ هناك تكرارًا مع قولِه أوَّلَ قصَّةِ المُنافقين: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾، وإذا لوحِظَ أنَّه مُقيَّدٌ بلِقائِهم المؤمنينَ وأنَّ الشَّرطيَّةَ الثَّانيَةَ مَعطوفَةٌ على الأُولى ـ لا على أنَّ كُلًّا مِنهما شَرطيَّةٌ مُستَقِلَّةٌ كالشَّرطِيَّتينِ السَّابِقَتينِ بل عَلى أنَّهما بمَنزِلَةِ كلامٍ واحدٍ ـ ظهرَ أنَّ هذه الآيَةَ سِيقَت لبيانِ مُعامَلَتِهم مع المُؤمنينَ وأهلِ دِينِهم، كما أنَّ صدرَ القِصَّةِ مَسوقٌ لبَيانِ نِفاقِهم، فاضمَحَلَّ ذلك التَّوهُّمُ[2].

قوله: «رُوِيَ أنَّ ابنَ أُبيٍّ وأصحابَه استقبَلَهم نفرٌ مِن الصحابَةِ ..» الحديث.

أخرجَه الثَّعلبيُّ والواحديُّ مِن طريقِ السُّدِّيِّ الصَّغيرِ عَن الكَلبيِّ عَن أبي صالحٍ عَن ابنِ عبَّاسٍ[3].

قال الحافظُ أبو الفضلِ ابن حَجرٍ في كتابِه «أسباب النزول»: أبو صالحٍ ضعيفٌ، والكَلبيُّ مُتَّهمٌ بالكَذِبِ، والسُّدِّيُّ الصَّغيرُ كذَّابٌ.

قال: وهذا الإسنادُ سلسلَةُ الكَذِبِ لا سِلسِلَةُ الذَّهب.

---

(١) في (خ): «فما لكم».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١/ ١٥٥)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢).

قال: وآثارُ الوَضعِ لائحَةٌ على هذا الكلامِ، وسورةُ البقرَةِ نَزَلَت في أوائلِ ما قَدِمَ النَّبيُّ ﷺ المدينَةَ كما ذكرَه ابن إسحاقَ وغيرُه، وعليٌّ إنَّما تزوَّجَ فاطمَةَ رضيَ الله عنها في السَّنةِ الثَّانيَةِ مِن الهجرةِ[١]، انتهى.

قوله: «واللِّقاءُ: المُصادفَةُ..» إلى آخره:

الراغبُ: اللِّقاءُ: مُقابلَةُ الشَّيءِ ومُصادفَتُه معًا، وقد يُعبَّرُ بِهِ عَن كلِّ واحِدٍ مِنهما[٢].

الإمامُ: اللِّقاءُ أن تستقبلَ الشَّيءَ قريبًا منه[٣].

قوله: «من خَلَوْتُ بفُلان وإليه: إذا انفردتَ معه»:

الراغبُ: خَلا فلانٌ بفلانٍ: صارَ معه في خَلاءٍ، وخَلا إليه: انتَهى إليه في خَلوَةٍ[٤].

قوله: «أو مِن خَلَوْتُ به: إذا سَخِرْتُ منهُ، وعُدِّيَ بـ﴿إِلَىٰ﴾ لتضمُّنِه مَعنى الإنهاءِ»؛ أي: على هذا الوجهِ.

قال في «الكشَّاف»: معناه: إذا أنهوا السُّخريةَ بالمؤمنينَ إلى شياطينِهم وحَدَّثوهُم بها؛ كما تقولُ: أحمَدُ إليكَ فلانًا، و: أذمُّه إليكَ[٥].

---

(١) انظر: «العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٦). وقال في «الكافي الشاف» (ص: ٥): محمد بن مروان متروك متهم بالوضع، وسياقه في غاية النكارة.

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: لقي).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٠٨).

(٤) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: خلو).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٢٤).

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ والشَّريفُ: أي: أُنهي حمدَهُ وذمَّه إليك، قالا: وهذا بَيانٌ لحاصلِ المعنى، وأمَّا تَقديرُ الكلامِ: فهو هكذا: ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾؛ أي: سَخِرُوا مُنْهِينَ إِلَيهِم[١].

قال أبو حيَّان: يَتعدَّى (خَلا) بالباءِ وبـ(إلى)، والباءُ أكثَرُ استِعمالًا، وعُدِلَ إلى (إلى) لأنَّها إذا عُدِّيَت بالباءِ احتمَلَت معنَيين:

أحدهما: الانفرادُ.

والثاني: السُّخريَةُ، إذ يُقالُ في اللغة: خَلَوْتُ به؛ أي: سَخِرْتُ منه.

و(إلى) لا تحتمِلُ إلا معنًى واحدًا، و﴿إِلَىٰ﴾ هنا مَعناها انتهاءُ الغايةِ على معنى تَضمينِ الفعلِ؛ أي: صَرَفوا خلاهم إلى شياطينِهم.

وقيل: يقالُ: خَلَوتُ إليه: إذا جَعَلْتُه غايةَ حاجَتِي[٢].

قوله: «والمرادُ بـ﴿شَيَٰطِينِهِمْ﴾: الذين مَاثَلوا الشَّياطينَ..» إلى آخره.

قال القطبُ: فهوَ استِعارَةٌ، وإضافَةُ الشَّياطينِ إليهم قرينَةُ الاستعارةِ[٣].

قوله: «ومن أسمائِه: الباطِل»: قال الشَّريفُ: نوعُ تقويَةٍ للاشتِقاقِ[٤].

قوله: «خاطبوا المؤمنينَ بالجُملَةِ الفِعليَّةِ..» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سَعدُ الدينِ: يعني: أنَّ قولَهُم للمُؤمنينَ: ﴿ءَامَنَّا﴾ كلامٌ مع المُنكِرِ وقَد تُرِكَ التَّأكيدُ، وقولُهُم لشَياطينِهِم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ كلامٌ مع غيرِ المُنكِرِ وقد أُكِّدَ بـ(إنَّ) واسميَّةِ الجُملَةِ، مع أنَّ مُقتضى البلاغَةِ عكسُ ذلك.

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٨٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ١٩٣ ـ ١٩٤).

(٣) بعدها في (ف): «قوله وجعل سيبويه نونه تارة أصلية» وبعدها بياض بمقدار سطر ونصف السطر.

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٨٥).

والجوابُ: أنَّ تركَ التَّأكيدِ كما يكونُ لعَدمِ الإنكارِ فقَد يَكونُ لعَدمِ الباعثِ والمُحرِّكِ مِن جهَةِ المُتكلِّمِ، ولعدمِ الرَّواجِ والقَبولِ مِن جِهةِ السَّامعِ، وكذلك التَّأكيدُ كما يكونُ لإزالَةِ الشَّكِّ ونَفيِ الإنكارِ مِن السَّامعِ فقد يكونُ لصدقِ الرَّغبَةِ ووُفورِ النَّشاطِ مِن المُتكلِّمِ ونَيْلِ الرَّواجِ والقَبولِ مِن السَّامعِ؛ فلذا جاءَ ﴿ءَامَنَّا﴾ بالجملَةِ الفِعْليَّةِ مِن غيرِ تَأكيدٍ، و﴿إِنَّامَعَكُمْ﴾ بالجُملَةِ الاسميَّةِ مُؤكَّدَةً بـ(إِنَّ).

قوله: «**تأكيدٌ لِمَا قبلَه**..» إلى آخره:

قال الشَّريفُ: لا شُبهَةَ في أنَّ مَعنى قولِهم: ﴿إِنَّامَعَكُمْ﴾ هو الثَّباتُ على اليَهوديَّةِ، وليسَ ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بظاهرِه تقريرًا وتأكيدًا لهذا المعنى، فاعتبَرَ منه لازمًا يؤكِّدُه وهو أنَّه رَدٌّ ونَفيٌ للإسلامِ، فيكونُ مُقرِّرًا للثباتِ عليها لأنَّ رفعَ نَقيضِ الشَّيءِ تأكيدٌ لثَباتِه[1].

قوله: «**أو بدلٌ منه**..» إلى آخرِه.

قال الشَّريفُ: بيانُه: أنَّهم قَصَدوا تَصلُّبَهم في دينِهم، وكانَ في الكَلامِ الأوَّلِ نوعُ قُصورٍ عن إفادَتِه؛ إذ كانوا في الظَّاهرِ يوافِقونَ المؤمنينَ في بَعضِ الأُمورِ، فاستأنَفُوا القصدَ إلى ذلك بأنَّهم يُعظِّمُونَ كُفرَهُم بتحقيرِ الإسلامِ وأهلِه، فهُم أرسَخُ قَدَمًا فيه مِن شَياطينِهِم.

قال: والحَمْلُ على الاستئنافِ أوجَهُ؛ لكَثرَةِ الفائدَةِ، وقُوَّةِ المُحرِّكِ للسُّؤالِ.

قال: وهذه الوُجوهُ الثَّلاثَةُ بيانٌ لتَركِ العاطفِ بينَ الجُملتَيْنِ في كلامِهم[2].

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني على الكشاف» (١/ ١٨٦).

(٢) المرجع السابق.

وقال[1] الطِّيبيُّ: الفَرقُ بين هذا الوَجهِ وهو البَدلُ، وبين الأَوَّلِ وهو كونُه تأكيدًا: أنه اعتُبرَ في الأَوَّلِ مَفهومُ الثَّاني لتَقريرِ المَعنى الأَوَّلِ، واعتُبرَ في هذا العِبارَةُ والمفهومُ معًا، ولا بُعْدَ فيه لأنَّ الكِنايَةَ لا تُنافي إرادَةَ الحَقيقَةِ[2].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لَمَّا لـم يَكُن ظاهِرُ كونِهم مُستهزئينَ تَكريرًا وتَقريرًا لمُوافَقَتِهم الشَّياطينَ في الثَّباتِ على اليَهوديَّةِ أَخَذَ منه لازمًا جعلَه باعتبارِه تقريرًا وتأكيدًا، وهو أَنَّه نَفْيٌ ورَدٌّ للإسلامِ فيكونُ إثباتًا وقَبولًا للفِكْرِ فيكونُ تَأكيدًا.

وأمَّا البَدلُ فلا يحتاجُ إلى اعتبارِ أخذِ اللازمِ في أحدِ الجانِبَينِ، ويكفي تَصادُقُ الثَّابتِ على الباطِلِ والمُستهزئينَ بالحقِّ مع كونِ الثاني أَوْفَى بالمقصودِ لِمَا في الأَوَّلِ مِن بعضِ القُصورِ حيثُ يُوافِقُونَ المُسلمينَ في بَعضِ الأمورِ.

ثمَّ الظَّاهرُ أنَّه بمَنزلَةِ بدلِ الكُلِّ، وأربابُ البيانِ لا يقولونَ بذلك في الجُملَةِ التي لا محلَّ لها، ويعنونَ بما لا محلَّ له: ما لا يكونُ خبرًا أو صِفَةً أو حالًا وإن كانَ في مَوقِعِ المَفعولِ المَقولِ، فلذا كانَ الأوجَهُ الاستئنافَ لظُهورِ مَظِنَّةِ السُّؤالِ، انتهى.

وفي الحاشية المشارِ إليها: لا يُريدُ البدلَ الذي هوَ أحدُ التَّوابعِ الخمسَةِ، فإنَّ ذلك لا يكونُ في الجُمَلِ[3] الاسميَّةِ، وقد جاءَ في الجُمَلِ الفِعليَّةِ في قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩] فقولُه: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ بدلٌ مِن قولِه ﴿أَثَامًا﴾.

ومرادُه بالبدلِ هنا أنَّ الجُملَةَ الثَّانيَةَ وهيَ قولُه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ تحلُّ محلَّ قولِه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ وتَسدُّ مَسدَّها، وتُغني عَنها غَناءَ البَدَلِ عَن المُبدَلِ مِنه.

---

(١) في (ز) و(س): «قال».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٢٠٢).

(٣) في (س): «الجملة».

والاستهزاءُ: السخريةُ والاستخفافُ؛ يقالُ: هَزَأْتُ واستَهْزَأتُ بمعنًى[1] كأَجَبْتُ واستَجَبْتُ، وأَصلُه: الخفَّةُ، من الهُزْءِ وهو القتلُ السريعُ؛ يقال: (هَزَأَ فلانٌ) إذا مات على مكانه، وناقتُه تَهْزَأُ به: أي: تُسرِعُ وتَخِفُّ.

قوله: «والاستِهزاءُ: السُّخريَةُ»:

قال الإمامُ: حدُّه: أنَّه عِبارَةٌ عن إظهارِ مُوافقةٍ مع إبطانِ ما يجري مَجرى السُّوءِ على طريقِ السُّخريةِ[2].

الراغبُ: الاستهزاءُ: طلبُ الهُزءِ، والهُزءُ: مزحٌ في خفَّةٍ[3].

(١٥) ـ ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾.

﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾: يجازِيهم عَلى استهزائِهم، سمِّي جزاءُ الاستهزاءِ باسمِه كما سُمِّي جزاءُ السَّيِّئة سيِّئةً: إمَّا لمقابلةِ اللَّفظِ باللَّفظ، أو لكونه مماثلاً له في القَدْرِ، أو يَرْجعُ وَبالُ الاستهزاءِ عليهم فيكونُ كالمُسْتهزئ بهم، أو يُنزِلُ بهم الحقَارَةَ والهوانَ الذي هو لازِمُ الاستهزاءِ والغرضُ منه، أو يعاملُهم معاملةَ المستهزِئ: أمَّا في الدنيا فبإجراءِ أحكامِ المسْلمين عليهم واستدراجِهم بالإمهَال والزِّيادَة في النِّعمة عَلَى التَّمادِي في الطُّغيَان، وأمَّا في الآخرة فبأنْ يَفتَحَ لهُم وَهُم في النَّار باباً إلى الجنةِ فيسرعون نحوَه، فإذا صاروا إليه سُدَّ عليهم البابُ، وذلك قولُه تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤].

وإنما استُؤنف به ولم يُعطَفْ ليَدُلَّ على أنَّ اللهَ تعالى تولَّى مُجازاتَهم ولم يُحوِجِ

(١) «بمعنى»: ليس في (ت).

(٢) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٢/ ٣٠٩).

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٨٤١)، وفيه: «مزح في خفية».

المؤمِنينَ إلى أن يعارِضوهم، وأنَّ استهزاءهم لا يؤبَهُ به في مقابلةِ ما يَفعلُ الله تعالى بهِم، ولعَلَّه لم يَقُل: (اللهُ مستهزئٌ بهم) ليطابِقَ قولَهم؛ إيماءً بأنَّ الاستهزاءَ يَحدُثُ حالاً فحالاً، ويتجدَّد حيناً بعد حينٍ[١]، وهكذا كانت نكاياتُ الله عزَّ وجَلَّ فيهم؛ كما قال: ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ﴾ [التوبة: ١٢٦].

قوله: «سُمِّيَ جزاءُ الاستهزاءِ باسمه كما سُمِّيَ جزاءُ السَّيِّئةِ سَيِّئةً»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: تسمِيَةُ جزاءِ الشَّيءِ باسمِه كثيرٌ في الكلامِ، إلا أنَّه مُشكِلٌ مِن جهةِ المعنى، وهو استعارَةٌ حيث أُطلِقَ الاستهزاءُ على ما يشبِهُ صورتُه صورتَه وهو مُشاكلَةٌ.

وقال الشَّريفُ: وَجهُه: ما بينَ الفعلِ وجزائِه مِن ملابسَةٍ قَويَّةٍ ونوعِ سبَبيَّةٍ مع وُجودِ المُشاكلَةِ المُحسِّنَة هاهنا[٢].

قوله: «أو ينزل بهم الحَقارَةَ والهوانَ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: يعني: أنَّه مجازٌ عمَّا هو بمنزلَةِ الغايَةِ للاستهزاءِ، فيكونُ مِن إطلاقِ المسبَّبِ على السَّببِ نظراً إلى التَّصوُّرِ، وبالعكسِ نظراً إلى الوجودِ.

قال الشَّريفُ: فيكونُ مِن قبيلِ المجازِ المُرسلِ بعلاقةِ السَّببيَّةِ في التَّصوُّرِ والمسبَّبيَّةِ في الوجودِ، والفائدةُ المخصوصةُ بهذا المجازِ: التنبيهُ على أن مَذهبَهُم حقيقٌ بأن يُسخَرَ منه ويُسخرَ بهم لأجلِه[٣].

---

(١) في (خ): «ويتجدد حينا فحينا».

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ١٨٧).

(٣) المرجع السابق (١/ ١٨٦).

قوله: «**أو يعامِلُهم معاملَةَ المستهزئ..**» إلى آخرِه:

قال الطِّيبيُّ: شبَّهَ صورَةَ صنعِ اللهِ مِن إجراءِ أحكامِ المُسلمينَ عليهم في الظَّاهرِ وهو مبطَّنٌ بادِّخارِ العَذابِ بصورَةِ صُنعِ الهازئِ مع المهزوءِ به وهو مِن الاستعارَةِ التَّبعيَّةِ[١].

قوله: «**وأمَّا في الآخرَةِ فبأَنْ يَفتحَ لهم وهُم في النَّارِ بابًا إلى الجنَّةِ..**» إلى آخرِه:

قلتُ: هذا مأخوذٌ مِن حديثٍ أخرجَه ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «الصمت» عن الحسنِ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «إنَّ المُستهزئينَ بالنَّاسِ يُفتَحُ لأحدِهم بابٌ من الجنَّة فيقال: هلمَّ هلمَّ، فيجيءُ بكربِه وغمِّهِ، فإذا جاءَ أُغلِقَ دونَه ثمَّ يُفتَحُ لهم بابٌ آخرُ فيقالُ له: هلمَّ هلمَّ، فيجيءُ بكربِه وغمِّه فإذا أتاهُ أُغلِقَ دونه، فما يزالُ كذلك حتى إنَّ الرَّجلَ ليُفتَحُ له البابُ فيقال[٢]: هلمَّ هلمَّ، فما يأتيه»[٣]. مُرسَلٌ جيِّدُ الإسنادِ.

قوله: «**وإنَّما استُؤنِفَ به ولم يُعطَف..**» إلى آخره:

قال الشَّريفُ: أي: ليسَ تركُ العَطفِ فيه لرفعِ توهُّمِ كونِه مَعطوفًا على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ فيندرجَ حينئذٍ في مَقولِ المُنافقينَ، أو على ﴿قَالُوٓاْ﴾ فيتقيَّدَ بالظرفِ، أعني: (إذا خَلَوا)، بَل هو لكونِه استئنافًا[٤].

قوله: «**لا يؤبَه به**[٥]»..

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٠٤).

(٢) في (س) زيادة: «له».

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٨٥)، ورواه أيضاً البيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ١٠٩).

(٤) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ١٨٧).

(٥) في (س) و(ف): «له»، والمثبت من (ز) ونسخة في هامش (ف)، وكلاهما صواب. انظر التعليق الآتي.

في «الصحاح»: أي: لا يُبالَى به[١].

وفي «النهاية»: أي: لا يُحفَلُ به لحقارَتِه[٢].

قوله: «إيماءٌ بأنَّ الاستهزاءَ يحدُثُ حالًا فحالًا»:

قال الطِّيبيُّ: أي: على الاستمرارِ، قال: وإفادةُ الفعلِ المُضارعِ ذلك مِن اقتضاءِ المقامِ، فإنَّك إذا قُلتَ في مقامِ المدحِ: فلانٌ يَقرِي الضَّيفَ ويَحمي الحَريمَ عَنَيْتَ أنه اعتادَه واستمرَّ عليه، لا أنَّكَ تخبرُ عنه بأنه سيَفْعَله، فكذا أنَّه تعالى يخبرُ أنَّ مُعامَلَته مع هؤلاءِ القَومِ إنَّما تقَعُ على هذه الحالَةِ، وإليه الإشارَةُ بقولِه: «وهكذا كانَت نكاياتُ اللهِ فيهم».

قال: ويمكنُ أن يقال: إنَّ هذا الاستمرارَ أبلَغُ مِن الدَّوامِ الذي يُعطيه مَعنى الجملَةِ الاسميَّة؛ لأنَّ النَّفسَ إذا اعتادَت الشَّيءَ أَلِفَتهُ ولا تحبُّ مُفارقَتَه؛ قال:

أَلِفْتُ الضَّنا ممَّا تَطاوَلَ مكثُهُ ... فلو زالَ عَن جِسمي بكَتْهُ الجَوارِحُ[٣]

قوله: «نكاياتُ اللهِ»:

في «النهاية»: نَكَيتُ في العدوِّ أَنْكِي نِكايَةً: إذا أَكثرتَ فيهم الجراحَ والقَتْلَ فوهنوا لذلكَ[٤].

---

(١) انظر: «الصحاح» (٦/ ٢٢٥٤) (مادة: وبه)، وفيه: فلان لا يوبَهُ له ولا يوبَهُ به؛ أي: لا يبالى به.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ١٨) (مادة: أبه).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٠٦، ٢٠٧)، والبيت للشريف البياضي.

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: نكا)، وقال: «وقد يهمز لغة فيه».

﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ مِن مَدَّ الجيشَ وأمدَّه: إذا زادَه وقوَّاه، ومنه: مَدَدْتُ السِّراجَ والأرضَ: إذا أصلحتَهما[1] بالزَّيت والسَّماد، لا من المدِّ في العمر فإنَّه يُعدَّى باللام كـ﴿أُمْلِيْ لهم﴾ [الأعراف: ١٨٣]، ويدلُّ عليه قراءةُ ابن كثير: (ويُمِدُّهم)[2].

والمعتزلةُ لمَّا تعذَّر عليهم إجراءُ الكلامِ عَلَى ظاهرِه قالوا: لمَّا مَنَعَهم اللهُ تعالى ألطافَه التي يمنحُها المؤمنين وخَذَلهم بسببِ كفرِهم وإصرارِهم وسَدِّهم طرقَ التوفيقِ على أنفُسِهم، فتزايدَتْ بسَبَبِهِ قلوبُهم رَيناً وظلمةً تَزايُدَ قلوبِ المؤمنين انشراحاً ونوراً، أو مكَّن الشيطانَ[3] مِنْ إغوائهم فزَادَهم طغياناً= أُسنِدَ ذلكَ إلى الله تعالى إسنادَ الفعلِ إلى المسَبِّب، وأضافَ الطُّغيان إليهم لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّ إسنادَ الفعل إليه عَلَى الحقيقة، ومصداقُ ذلكَ[4]: أنه لمَّا أَسند المدَّ إلى الشياطين أطلقَ الغيَّ وقال: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي ٱلْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

أو كان أَصلُه: يَمُدُّ لهم[5]،..

(١) في (ت) و(خ): «استصلحتهما».

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣/ ١٢٦)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٤٨١)، و«الكشاف» (١/ ٦٧)، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) عن محمد بن السميفع اليماني.

(٣) قوله: «أو مكن الشيطان» عطف على قوله: «منعهم»، وأشار إلى وجه ثان من تأويلات المعتزلة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٠١)، و«حاشية الشهاب» (١/ ٣٥١).

(٤) قوله: «ومصداق ذلك»؛ أي: أن الإسناد في (يمدُّ) إسنادٌ إلى المسبِّب لا إلى الفاعل حقيقةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٠ ـ ١٧١). وكتب تحتها في (ت): «أي: ما يصدق كون الإضافة قرينة المجاز».

(٥) قوله: «أو كان أصله: يمد لهم...إلخ» عطفٌ على قوله أولًا: «مِن مدَّ الجيشَ»، فأفاد الأول أن (مدَّ) متعدٍّ، والثاني أنه قاصرٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧١).

واستبعد الشهاب ذلك فقال: «وقيل: إنه عطف على قوله: «من مدّ الجيش...»، ولا يخفى بُعدُه».

وجعله الشهاب معطوفاً على «لما منعهم...إلخ»، قال: وهو قول الجبائي من المعتزلة، وهو أحد =

بمعنى: يُمْلي لهُم ويَمُدُّ[1] في أعمارِهم كي يتنبَّهوا ويُطيعُوا، فما زادوا إلّا طغيانا وعَمَهاً، فحُذفتِ اللامُ وعدِّي الفعلُ بنفسِه كما في قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

أو التقدير: يمدُّهم استصلاحاً وهُم معَ ذلكَ يَعْمَهُون في طغيانِهم.

و(الطغيان) بالضمّ والكسر كلُقْيانٍ ولِقْيانٍ: تجاوُزُ الحدِّ في العتوِّ[2] والغُلوُّ في الكفر، وأصلُه: تجاوُزُ الشيءِ عن مكانه؛ قال تعالى: ﴿لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ﴾ [الحاقة: ١١].

والعَمَهُ في البصيرةِ كالعَمَى في البَصَر، وهو التحيُّرُ في الأمر؛ يقالُ: رجلٌ عامِهٌ وعَمِهٌ، وأرضٌ عَمْهاءُ: لا مَنَارَ بها، قال:

أَعْمَى الهُدَى بالجاهِلينَ العُمَّهِ

قوله: «مِن مَدَّ الجيشَ وأَمدَّه»:

ظاهرُه: أنَّ مَدَّ وأَمَدَّ واحدٌ، وهو أحدُ المذاهبِ في المسألةِ واختيارُ الزَّمخشَرِيِّ[3].

= التأويلات لما تعذر عنده إبقاؤه على ظاهره كما مرّ. انظر: «حاشية الشهاب» (١/ ٣٥٣).

ومثله قول شيخ زاده في «الحاشية» (١/ ٣٠٢): هو جواب ثالث من طرف المعتزلة معطوف على جملة قوله: «لما منعهم» مع جوابه.

(١) في (ت) و(خ): «ويمدهم».

(٢) في (ت): «في العصيان».

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ١٢٧).

والثاني: أنَّ مدَّ يُستعمَلُ في الشرِّ وأمدَّ في الخيرِ، نحو: ﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩]، ﴿وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢].

والثالث: أنَّ مَدَّ لِمَا كان مِن نَفسِه، وأَمَدَّ لِمَا كان مِن غيرِه، وهو اختيارُ ثَعلَب[١].

قوله: «**والسَّمادُ**»: هو سِرجينٌ ورَمادٌ. قاله في «الصحاح»[٢].

قوله: «**ويدلُّ عليه قراءةُ ابنِ كثيرٍ: ويُمِدُّهم**» ليسَت هذه القِراءَةُ في السَّبعةِ[٣].

قوله: «**ألطافَه**»: جمعُ لطفٍ.

قال الطِّيبيُّ: قال نجمُ الدينِ الزَّاهديُّ الخُوَارِزميُّ في كتابِ «الصفوةِ»: اللطفُ في عرفِ المُتكلِّمين: هو ما يَختارُ عنده المكلَّفُ الطاعةَ تركًا وإتيانًا، ثمَّ إنَّ اللطفَ إذا كانَ مُحصِّنًا للواجبِ يُسمَّى توفيقًا، وإذا كان مُحصِّنًا[٤] لتركِ القَبيحِ يُسمَّى عصمةً، وإذا كانَ مُقرِّبًا من الواجبِ أو تركِ القَبيحِ يسمَّى لطفًا مقرِّبًا.

قال[٥]: وفي «شرحِ مقامات» المصنِّف: الألطافُ عند المُتكلِّمين هي المَصالِحُ، وهي الأفعالُ التي عندَها يُطيعُ المكلَّفُ، أو يكونُ أقربَ مِن الطَّاعةِ على سبيلِ الاختيارِ، ولَولاها لم يُطِع أو لم يكن أقربَ مع تمكُّنِه في الحالَيْنِ، والواحدُ لُطْفٌ بضمِّ اللامِ وسكونِ الطَّاءِ.

---

(١) نقله غير واحد عن ثعلب. انظر: «المحكم» (٩/ ٢٨٨)، وفي «الفصيح» لثعلب (ص: ٢٧٦): «مدَّ النهرُ، ومدَّه نهرٌ آخرُ، وأمددتُ الجيش بمدد».

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: سمد).

(٣) انظر ما تقدم في تخريجها.

(٤) قوله: «محصناً» كذا في النسخ في الموضعين، والذي في «حاشية الطيبي»: «محصلاً» في الموضعين.

(٥) أي: الطيبي.

وقال أهلُ السنَّةِ والجماعَةِ في مَسألةِ خلقِ الأفعالِ: إنَّ للهِ تعالى لطفًا لو فعلَه بالكفَّارِ لآمنوا اختياراً، غيرَ أنَّه لم يفعَل، وهو في فعلِه مُتفضِّلٌ وفي تركِه عادِلٌ.

وقال أبو القاسمِ القُشَيريُّ في كتابِ «مفاتيحِ الحُجج ومَصابيح النهج»: اللُّطفُ: قُدرَةُ الطَّاعةِ على الصَّحيحِ، ويُسمَّى ما يقرِّبُ العبدَ إلى الطاعَةِ ويوصلُ إلى الخيرِ أيضاً لُطْفًا[1].

قوله: «والطُّغيانُ ...» إلى قوله: **«وأصلُه تجاوزُ الشَّيءِ عَن مكانِه»**:

قال الراغبُ: الفرقُ بين (عَدَا وطَغَى وبَغَى):

أنَّ العُدوانَ: تجاوزُ المقدارِ المأمورِ بالانتهاءِ إليه والوقوفِ عندَه، وعلى ذلك قال: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]؛ أي: تجاوزَ مَعكم المقدارَ المأمورَ بالانتهاءِ إليه فتَجاوَزوا معه قَدْرَهُ لتكونَ العَدالَةُ مَحفوظَةً في المجازاةِ[2].

وأما الطُّغيانُ: فتجاوُزُ المكانِ الذي وَقَفْتَ فيه، ومَن أخلَّ بما عُيِّنَ له من المواقفِ الشَّرعيَّةِ والمعارفِ العَقليَّةِ فلم يَرْعَها فيما يتحرَّاه ويَتعاطاهُ فقد طَغَى، وعلى ذلك ﴿لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ﴾ [الحاقة: ١١]؛ أي: تجاوزَ الحدَّ الذي كانَ عليه مِن قبلُ.

والبغيُ: طلبُ تَجاوُزِ قَدْرِ الاستِحقاقِ تجاوَزَه أم لم يَتجاوَزْهُ، وأصلُه الطَّلَبُ، ويُستعمَلُ في التَّكبُّرِ؛ لأنَّ المُتكبِّرَ طالبُ مَنزلَةٍ ليسَ لها بأهلٍ[3].

قوله: «والعَمَه في البَصيرَةِ كالعَمَى في البَصرِ»: ظاهرُه اختِصاصُ كلٍّ بما ذكَرَ، وهو الذي ذكرَهُ ابنُ عطيَّةَ[4].

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ١٤٠ ـ ١٤١).

(٢) في (ز): «المجاوزة». وفي المصدر: «في المجازاة بالتعدي».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٠٥).

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٩٧).

وكلامُ الإمامِ بخلافِه حيثُ قال: العَمَهُ مثلُ العَمَى، إلَّا أنَّ العَمَى عامٌّ في البَصرِ والرَّأيِ والعَمَهَ في الرَّأيِ خاصَّةً[١]، وكذا في «المفردات» للراغب[٢].

قوله: «قال:

أَعْمَــى الهُــدى بالجاهلِيــنَ العُمَّــهِ»

هو لرُؤبةَ يَصِفُ مضِلَّةً بينَ المهامِهِ، وقبله:

ومُخْفِــقٍ مِــنْ لُهْلُــهٍ ولُهْلُــهِ[٣]

مِــن مَهْمَــهٍ أَطرافُــه فــي مَهمَــهِ[٤]

المهمَـهُ: المفـازَةُ؛ أرادَ أَنَّهـا لا تَنتَهي سَـعةً بل أطرافُهـا مِن جوانبِها فـي مفازَةٍ أُخرى.

و«أعمَى» قيل: فعلٌ ماضٍ؛ أي: أخفى طرقَ الهدايَةِ، وقيل: صِفةٌ مِن عَمِيَ الأمرُ: الْتبَسَ؛ أي ملتبسُ الهدايةِ، أي طُرقِها على مَن يجهلُ ويتحيَّرُ فيها.

---

(١) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٢/ ٣١١).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصبهاني (مادة: عمه وعمي)، وفيه: العَمَهُ: التّردُّدُ في الأمر من التّحيُّر، العَمَى يقال في افتقاد البصر والبصيرة. والذي في «تفسيره» (١/ ١٠٥) مطابق لعبارة البيضاوي تماماً.

(٣) في (س): «أهله وكهله»، وفي (ز) و(ف): «أهله ولهله»،والمثبت من المصادر وستأتي.

(٤) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ١٦٦)، و«العين» (٣/ ٣٥٤)، و«مجاز القرآن» (١/ ٣٢)، و«تفسير الطبري» (١/ ٣٢٢)، و«تهذيب اللغة» (٥/ ٢٤١)، و«الصحاح» (مادة: لهله)، و«مقاييس اللغة» (٥/ ١٩٨)، و«سمط اللآلي» (١/ ٥٥)، وفيه: مخفق: الموضع الذي يخفق فيه السراب. واللهله: المكان المستوي الذي ليس له عَلَم. وقال في «المحكم» (٤/ ١٠٥): بلد لَهْلَهٌ، ولُهلُهٌ: واسع مستو يضطرب فِيهِ السراب. واللُّهلُه أَيْضا: اتساع الصَّحرَاء.

وقال الشَّريفُ: أي: أَخْفَى المنارَ[1] بالقياسِ إلى مَن لا دِرايةَ له بالمسالكِ، جعلَ خفاءَ العَلَمِ عمًى بها بطريقِ الاستعارَةِ[2].

وقال الطِّيبيُّ: العُمَّهُ: جمعُ عَمِهٍ وعَامِهٍ؛ أي: المَهمَه[3] طريقُه مشتبِهَةٌ على العُمْيِ، إذ ليسَ فيه جادَّةٌ أو منارٌ يُهتدَى به[4].

(١٦) - ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾: اختارُوهَا عَليه واستَبْدَلوها به، وأصلُه: بذلُ الثَّمَنِ لتحصيلِ ما يُطلَبُ مِنَ الأعيَان، فإن كان أَحَدُ العِوَضَينِ ناضًّا تَعيَّنَ من حَيث إنه لا يُطلب لِعَيْنه أن يكونَ ثمناً وبَذْلُه اشتراءً، وإلّا فأيُّ العِوَضَينِ تصوَّرْتَه بصُورةِ الثَّمن فباذلُه مشترٍ وآخِذُه بائعٌ، ولذلكَ عُدَّتِ الكلمتَان منَ الأضداد، ثم استُعيرَ للإعراضِ عمَّا في يده محصِّلاً به غيرَه سواءٌ كان من المعاني أو الأعيَان، ومنه:

أَخَذتُ بالجُمَّةِ رَأْساً أَزْعَرَا ... وبالثَّنَايَا الواضِحَاتِ الدُّرْدُرا

وبالطَّويلِ العُمْرِ عُمراً جَيْذَرَا[5] ... كَمَا اشْتَرى المُسْلِمُ إذ تَنَصَّرا

---

(١) في «حاشية الجرجاني»: «خفيّ المنارِ».

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٩٠).

(٣) في (س): «مهمه».

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢١٣). وبعدها في (ف): «ومن أبيات هذه الأرجوزة» وبعدها سطر بياض.

(٥) في (ت): «جيذرا». وكلاهما في المصادر، قال الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (١/ ٣٥٥): الجيذر كضيغم: بجيم وياء مثناة تحتية، يليها ذال معجمة أو مهملة، ثم راء مهملة، وفي «القاموس»: (مجذر كمعظم: القصير الغليظ الشثن الأطراف كالجيذر، أو هذه بالمهملة...)، وفي حواشي =

ثم اتُّسِع فيه فاستُعْمِل للرغبةِ عن الشيءِ طمعاً في غيره.

والمعنى: أنهم أَخلُّوا بالهدى الذي جَعَل اللهُ لهم بالفطرةِ التي فَطَر الناسَ عليها محصِّلين الضلالةَ التي ذهبوا إليها، أو اختاروا الضلالةَ واستَحَبُّوها على الهدى.

﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ ترشيحٌ للمَجازِ؛ لمَّا استعمَلَ الاشتراءَ في معاملتِهم أَتْبَعه ما يشاركُه[1] تمثيلاً لخسارتهم، ونحوُه:

ولمّا رأيتُ النَّسْرَ عزَّ ابنَ دأْيةٍ وعشَّشَ في وَكْرَيهِ جاشَ له صدري[2]

والتجارةُ: طلبُ الرِّبحِ بالبيعِ والشِّراءِ، والرِّبحُ: الفضلُ على رأسِ المالِ، ولذلك سمِّي: شِفًّا، وإسنادُه إلى التجارةِ ـ وهو لأربابها ـ على الاتِّساع؛ لتلبُّسِها بالفاعل، أو لمشابَهَتِها إيَّاه من حيث إنَّها سببُ الرِّبح والخُسرانِ.

﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ لطرقِ[3] التجارةِ، فإن المقصودَ منها سَلامةُ رأسِ المال والربحُ، وهؤلاء قد أضاعوا الطَّلِبَتينِ؛ لأنَّ رأسَ مالِهم كان الفطرةَ السَّليمةَ والعقلَ الصِّرْفَ، فلمَّا اعتقدوا هذه الضَّلالات بَطَل استعدادُهم واخْتَلَّ عقلُهم، ولم يَبْقَ لهم رأسُ مالٍ يتوسَّلون به إلى دَرْكِ الحقِّ ونَيْلِ الكمالِ، فبَقُوا خاسرينَ آيِسِينَ عن الرِّبح فاقِدِينَ للأَصْل.

= «الصحاح» لابن بري: (قال أبو سهل الهروي: الإعجام تصحيف، والصواب: الجيدر بدال مهملة)، هذا ما رأيته في كتب اللغة بعد كثرة مراجعة الدفاتر من غير اختلاف في المثناة التحتية ثانيةً، وإنما الخلاف في الإعجام والإهمال، وفي حواشي القاضي للجلال السيوطي: (الجبذر ـ بالجيم والموحدة والذال المعجمة ـ: القصير)، ولولا حسن الظن به قلت: إنه تصحف عليه، فإنه مما لم يقله أحد من أهل اللغة.

(١) في (ت) و(خ): «يشاكله».

(٢) البيت للكميت بن زيد، وهو في «ديوانه» (ص: ٢٣٦)، و«الفاضل» للمبرد (ص: ٤٧).

(٣) في (ت): «لطريق».

قوله: «ومنه:

أَخَـــذتُ بالجُمَّـــةِ رَأْسًـــا أَزْعَـــرَا وبالثَّنايـــا الواضحـــاتِ الـــدُّردُرَا

وبالطَّويـــلِ العُمـــرِ عمـــرًا جبـــذَرَا كمـــا اشـــتَرى المُســـلِم إذ تَنصَّـــرَا»

هو لأبي النَّجمِ[1]، الباءُ للبَدلِ، و«الجُمَّةُ» بالضمِّ: مجتمَعُ شعرِ الرأسِ، و«الأَزعَرُ»: الأصلَعُ الذي قلَّ شعرُه، و«الدُّردُرُ» بضمِّ الدالَينِ المُهملتينِ: مغرِزُ الأسنانِ السَّاقطَةِ الباقيَةِ الأصولِ، و«العمرِ» عطفُ بيانٍ لـ«الطَّويلِ»، و«الجبذرُ» بالجيمِ والموحَّدة والذالِ المعجمَةِ: القَصيرُ[2]، والمسلِمُ الذي اشتَرى النَّصرانيَّةَ بالإسلامِ: جبلَةُ بن الأَيهَمِ.

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: مَعنى البيتينِ: أنَّه استبدَلَ بالشَّعرِ الطَّويلِ شعرًا قَصيرًا، وبالثَّنايا البيضِ الصَّحيحَةِ أسنانًا مهتَّمةً مكسَّرَةَ الأطرافِ، وبالشابَّةِ التي يُرجَى لها طولُ العمرِ كبيرةً على فَمِ حُفرَتِها، وموضِعُ الاستشهادِ منه قولُه: «كما اشتَرى المُسلِمُ»؛ أي: اشترى النَّصرانيَّةَ بالإسلامِ حين تنصَّرَ.

قال أبو بكرٍ ابنُ الأنباريِّ في كتابِ «الأضداد»: قال بَعضُ أهلِ اللغَةِ: كلُّ مَن آثرَ شَيئًا على شيءٍ فالعربُ تجعَلُ الإيثارَ له بمنزلَةِ شِرائِه، واحتَجُّوا بقولِ الشَّاعرِ، وذكرَ هذينِ البيتينِ[3].

---

(١) انظر: «ديوان أبي النجم» (ص: ١٧٨)، و«الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٧٢)، و«تفسير الثعلبي» (٣/ ١٢٩).

(٢) انظر ما تقدم قريباً في متن البيضاوي عن هذه الكلمة وقول المؤلف فيها.

(٣) انظر: «الأضداد» لابن الأنباري (ص: ٧٢).

قوله: «تَرشيحٌ للمَجازِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: هو مِن رَشْحِ الأمِّ ولدَها باللبنِ القليلِ تجعَلُه في فيه شَيئًا بعدَ شيءٍ إلى أن يَقْوَى على المصِّ، وفلانٌ يُرشَّحُ للوِزارة؛ أي: يُربَّى ويُؤهَّلُ لها، كذا في «الصحاح»[١].

وفي «الأساس»: (فلانٌ يُرشَّحُ للخلافَةِ) وأصلُه: تَرشيحُ الظَّبيَةِ ولدَها: تُعوِّدُه المشيَ فيَرْشَحُ، وغزالٌ راشِحٌ ورَشِحٌ: إذا مَشى ونَزا[٢].

ومعناهُ عندهم: أن يُقرَنَ بالمَجازِ صِفةٌ أو تفريعُ كلامٍ يلائِمُ المعنى الحقيقيَّ، وأكثَرُ ما يكونُ في الاستعارَةِ كقولك: (جاوَزْتُ بحراً تتلاطَمُ أمواجُه)، وقد يكونُ في المجازِ المُرسَلِ كقولِهم: (له اليَدُ الطُّولى)؛ أي: القُدرَةُ الكامِلَةُ.

قال: وقد ذكَرنا في «شرح التلخيص» نبذًا من الكلامِ في أنَّ اللفظَ الدالَّ على التَّرشيحِ حَقيقَةٌ أو مجازٌ، وفي الفَرقِ بينَه وبين الاستعارَةِ التَّخييليَّةِ؛ إذ في كلٍّ مِنهما إثباتُ لوازِمِ المُستعارِ منه وملائماتِه، وأمَّا اشتِباهُه بالاستعارَةِ بالكنايَةِ فلا يخطرُ ببالِ مَن له مُسكَةٌ في علمِ البيانِ، لكن يَنبغي أن يكونَ مُتحقِّقًا عندك أنَّ التَّرشيحَ إنَّما يَكونُ بعدَ تمامِ الاستعارَةِ: بالقَرينَةِ في التَّصريحيَّةِ، وبالتَّخييلِ[٣] في المَكنيَّةِ، وأنه قد يكونُ مَجازاً عن الشَّيءِ وقد لا يكونُ.

قوله:

«ولَمَّـا رأيـتُ النَّسـرَ عـزَّ ابـن دأيَـةٍ وعشَّشَ في وكرَيْهِ جاشَ لهُ صَدري»

---

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: رشح).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» (١/ ٣٥٤)، مادة: (رشح).

(٣) في (ز) و(س): «بالتخييل»، والمثبت من (ف) وهو الموافق لما في «حاشية التفتازاني» (و٤٢ب).

قـال الطِّيبـيُّ: «النَّسـرُ»: طائِـرٌ، و«ابـنُ دأيَة»: الغرابُ، اسـتعارَ للشَّـيبِ النَّسـرَ وللشَّـبابِ الغُـرابَ، ثـمَّ رَشَّـحهمُا بالوكرينِ وهمـا الـرَّأسُ واللِّحيَةُ.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: مَعنى «عزَّ»: غَلَبَ، و«جاشَ»: اضطربَ، و«الوَكران» استعارَةٌ للرَّأسِ واللِّحيَةِ، أو للفَوْدَينِ، أعني: جانبَي الرَّأسِ، والتَّعشيشُ للحُلولِ والنُّزولِ، وهو تَرشيحٌ[١]، والتَّعشيشُ: أخذُ العشِّ، وعُشُّ الطَّيرِ: مَوضِعُه الذي يأخذُ مِن دقاقِ العيدانِ وغيرِها للتَّفريخِ، وهو في أفنانِ الشَّجرِ، فإذا كانَ في جدارٍ أو جبلٍ أو نحوِهِما فهو وكرٌ.

وقال الشَّريفُ: استعارَ لفظَ النَّسرِ للشَّيبِ، ولفظَ ابنَ دأية ـ وهو الغرابُ ـ للشَّعرِ الأَسوَدِ، ورشَّحَ الاستعارتَينِ بذكرِ التَّعشيشِ وذكرِ الوكرِ، واستُعيرَ لفظُ الوكرينِ مِن معناه الحَقيقيِّ للرَّأسِ واللِّحيَةِ أو للفَوْدَينِ، ولفظُ التَّعشيشِ للحُلولِ والنُّزولِ فيهما[٢]، مع كَونِهما مُستعارَيْنِ تَرشيحًا لتَينِك الاستعارتَيْنِ لا باعتبارِ المعنى المقصودِ بهما بل باعتبارِ لَفظِهما ومعناهما الأَصليِّ[٣].

قوله: «يُسمَّى شِفًّا بكسرِ المعجمَةِ وتَشديدِ الفاءِ»:

في «الصحاح»: الشِّفُّ بالكسرِ: الفَضلُ والرِّبحُ، والشِّفُّ أيضاً: النُّقصانُ، وهو من الأَضدادِ[٤].

---

(١) أي: وذكر الوكر والتعشيش ترشيح كما هي العبارة في «حاشية التفتازاني» (و٤٢ب).

(٢) في (ف) و(ز): «فهما»، والمثبت من (س)، وهو الموافق لما في «حاشية الجرجاني».

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ١٩٣ ـ ١٩٤).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: شفف).

(١٧) ـ ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾.

﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ لمَّا جاء بحقيقةِ حالِهم عقَّبَها بضربِ المَثَلِ زيادةً في التوضيحِ والتقريرِ، فإنه أَوْقَعُ في القلبِ وأَقْمعُ للخَصْمِ الألدِّ؛ لأنه يُريكَ المتخيَّلَ محقَّقاً والمعقولَ محسوساً، ولأمرٍ مّا أكثَرَ اللهُ في كتبِه الأمثالَ، وفَشَتْ في كلامِ الأنبياءِ والحُكماء.

والمثَلُ في الأصلِ بمعنى: النَّظِير، يقالُ: مَثَلٌ ومِثْلٌ ومَثِيلٌ؛ كشَبَهٍ وشِبْهٍ وشَبيهٍ، ثم للقولِ السائرِ الـمُمَثَّلِ مَضْرِبُه بمَوْرِدِه، ولا يُضرَبُ إلا ما فيه غرابةٌ، ولذلك حُوفظَ عليه من التغييرِ، ثم استُعيرَ لكلِّ حالٍ أو قصَّةٍ أو صفةٍ لها شأنٌ وفيها غرابةٌ؛ مِثْلَ قولِه تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥] وقولِه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

والمعنى: حالُهم العجيبةُ الشأنِ كحالِ مَن اسْتَوقَدَ ناراً.

و﴿ٱلَّذِى﴾ بمعنى: الّذين ـ كما في قوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩] ـ إنْ جُعِل مَرجعَ الضمير في ﴿بِنُورِهِمْ﴾، وإنما جاز ذلك ولم يَجُزْ وضعُ القائم مقامَ القائمِين لأنَّه غيرُ مقصودٍ بالوَصف، بل الجملةُ الّتي هي صِلَتُه، وهو وُصلةٌ إلى وصفِ المعرفةِ بها، ولأنَّه ليس باسمٍ تامٍّ بل هوَ كالجزء مِنه، فحقُّهُ أَن لا يُجمعَ كما لا تُجمعُ أخواتُها، ويَستوِي فيه الواحدُ والجمعُ، وليس (الذين) جمعَه المصحَّحَ، بل ذو زيادةٍ زيدتْ لزيادةِ المعنى، ولذلك جاء بالياء أبداً على اللُّغة الفصيحَة التي عليها التنزيلُ.

ولكونه مُستطالاً بصِلَتِه استَحقَّ التخفيفَ، ولذلك بُولِغَ فيه فحُذفَ ياؤُه ثم كَسْرتُه، ثم اقتُصِرَ على اللّام في أسماءِ الفاعِلِينَ والمفعُولِينَ.

أو قُصد به جنسُ المستوقِدِين، أو الفوجُ الذي استوقَدوا[١].

والاستيقادُ: طلبُ الوقودِ والسَّعيُ في تحصيلِه، وهوَ سطوعُ النارِ وارتفاعُ لهَبِها.

وَاشتقاقُ النارِ من: نارَ يَنُورُ نوراً: إذَا نفَر؛ لأنَّ فيها حركةً واضطِراباً.

﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾؛ أي: النارُ حولَ المستوقدِ إنْ جَعَلْتَها متعدِّيةً، وإلّا[٢] أمكَنَ أَن تكُون مُسندةً إلى ﴿مَا﴾ والتّأنيثُ لِأنَّ ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾ أشياءُ وأَماكنُ، أو إلَى ضميرِ النار و﴿مَا﴾ موصُولةٌ في معنى[٣] الأمكنةِ نصبٌ على الظرفِ أو مَزِيدَةٌ، و﴿حَوْلَهُۥ﴾ ظرفٌ.

وتأليفُ الحَولِ للدَّورَان، وقيل للعَامِ: حولٌ؛ لأنَّه يدور.

قوله: «لما جاءَ بحقيقَةِ حالِهم عقبَها..» إلى آخرِه:

قال الطِّيبيُّ: يعني: أنَّ قولَه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ إلى هاهنا جارٍ مجرى الصِّفاتِ الكاشِفَةِ عَن حقيقَةِ المُنافقين، فلَمَّا فرغَ منها عَقَّبَها ببيانِ تَصويرِ تلك الحقيقَةِ وإبرازِها في مَعرِضِ المشاهَدِ المحسوسِ تَتميماً للبَيانِ[٤].

---

(١) قوله: «أو قصد به جنس المستوقدين..»: هو مع ما بعده عطفٌ على قوله: «بمعنى الذين»، وكله جواب ما يقال: كيف مُثِّلت الجماعةُ بالواحد؟ فحاصل ما أجاب به ثلاثةُ أوجه: استعمالُ (الذي) بمعنى الذين، وقصدُ الجنس به، وجعلُ موصوفه لفظاً مفرداً دالاً على الجماعة؛ كالفَوج. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٧).

(٢) في هامش (أ): «قوله: وإلا؛ أي وإن لم تجعلها متعدية».

(٣) في (خ): «بمعنى».

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٢٢).

قوله: «لأنَّه يُريكَ المتخيَّلَ مُتحقِّقًا والمعقولَ مَحسوسًا»:

قال القطبُ: وهاهنا دقيقةٌ أخرى أنيقَةٌ: وهي أنَّ المعانيَ التي يُرادُ تَفهُّمُها ربَّما تَكونُ مَعقولَةً صِرفَةً، فالوَهمُ يُنازِعُ العَقلَ في إدراكِها حتى يحجبَها عَن العقلِ، فيضربُ لها الأمثالَ فيبرزُها في معرضِ المحسوساتِ ليُساعدَ الوَهمُ العقلَ في إدراكِها؛ لأنَّ شأنَ الوَهمِ إدراكُ المحسوسِ والمحاكاةُ، ولهذا يبكَّتُ الخصمُ الألَدُّ بضربِ المثلِ لأنَّ خصومَتَه بسببِ انقيادِه للوَهم ونبوِّ الوَهمِ عن طاعةِ العقلِ، فإذا توافَقا زالَت الخُصومَة لا محالةَ.

قوله: «ثمَّ قيلَ للقَولِ السَّائرِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: ثم نُقِلَ هذا المعنى إلى القَولِ السَّائرِ؛ أي: المشهورِ الدَّائرِ بينَ النَّاسِ الذي هو كالعَلَمِ للتَّشبيهِ، ولأجلِ كَونِه عَلَمًا للتَّشبيهِ حوفِظَ عليه وحُمِيَ عَن التَّغييرِ.

قال الميدانيُّ: حقيقَةُ المَثَلِ ما جُعِلَ كالعَلَمِ للتَّشبيهِ بالحالِ الأولى، قال كعبٌ:

كانت مَواعِيدُ عُرقوبٍ لها مثلًا ... وما مواعيدُها إلا الأَباطيلُ[1]

قوله: «مواعيدُ عُرقوبٍ» عَلَمٌ لكلِّ ما لا يَصِحُّ مِن المواعيدِ، والأَعلامُ لا تُغيَّرُ[2].

وقال الشيخُ سعدُ الدين: «السَّائرِ»؛ أي: الفاشي المخيَّلِ موضعُ ضربِه بموضعِ وُرودِه، قال: وهذا مَعنى قولهم: الاستعارَةُ التَّمثيليَّةُ مَتى فشا استِعمالُها سُمِّيَت مَثَلًا.

وقال الشَّريفُ: أي: ثمَّ نُقلَ مِن معناهُ اللُّغويِّ إلى مَعنًى آخرَ عُرفيٍّ يتفرَّعُ عليه

---

(١) البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى، من قصيدة البردة. انظر: «جمهرة أشعار العرب» (ص: ٦٣٣)، و«سيرة ابن هشام» (٢/ ٥٠٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، وانظر كلام الميداني في مقدمة «مجمع الأمثال» (١/ ٦).

مَعنًى ثالثٌ مَجازِيٌّ، قال: والسَّائرُ هو الفاشي، ويُعتبَرُ فيه مع الفُشوِّ أن يكونَ تَشبيهًا تَمثيليًّا على سبيلِ الاستِعارَةِ، وإنَّما سُمِّيَ مثلًا لأنَّه جُعلَ مَضْرِبُه ـ وهو ما يُضرَبُ فيه ثانياً ـ مثلًا لمَورِدِه وهو ما وردَ فيه أولًا[١].

وقال القطبُ: الفرقُ بين المثلِ والاستعارَةِ التَّمثيليَّةِ: أنَّ في المثلِ شُهرةً بحيثُ يصيرُ عَلَمًا للحالِ الأولى التي هي المورِدُ، بخلافِ الاستعارَةِ التَّمثيليَّةِ، فكلُّ مَثَلٍ استعارَةٌ تَمثيليَّةٌ وليس كلُّ استعارَةٍ تَمثيليَّةٍ مَثَلًا.

قوله: «المُمَثَّلِ مَضرِبُه بمَورِدُه»:

قال الطِّيبيُّ: مَورِدُ المثلِ: هو الحالُ التي صَدَرَ فيها المثلُ عَن مُرسِلِه، ومَضربُه: الحالُ التي شُبِّهَت بها؛ أي: يُشبَّهُ حالةُ مضربِه بحالةِ مَورِدِه، مثالُه: قولُهم: (في الصَّيفِ ضَيَّعْتِ اللبنَ)، مَورِدُ المثلِ هو أنَّ دختنوسَ بنتَ لقيطِ بنِ زُرارةَ كانت تحتَ عمرو بن عمرٍو، وكانَ شَيخًا ففَرِكَتْهُ فطلَّقَها، ثم تزوَّجَها فتىً وأجدَبَت فبعثَتْ إلى عمرٍو تَطلُبُ مِنه حَلُوبَةً، فقال عمرٌو: (في الصَّيفِ ضَيَّعْتِ اللبنَ)[٢] فذهبَت مَثَلًا.

---

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ١٩٥).

(٢) في (س): «ضيعت اللبن» دون قوله: «في الصيف»، والمثبت من باقي النسخ و«فتوح الغيب»، والذي في كتب الأمثال والأدب واللغة: «الصيفَ ضيعتِ اللبن» دون كلمة «في» وإن كانت مرادة؛ أي: في الصيف، ولكن حذف «في» ونصب «الصيف» على الظرف بـ«ضيعت»، ونصب «اللبنَ» بـ«ضيعت» على المفعول، يريد: أنك سألتني الطلاق في الصيف، فضيعت ما كان لك من اللبن. انظر: «تصحيح الفصيح» لابن درستويه (ص: ٤٤٥)، والمثل مشهور في كتب الأمثال والأدب واللغة، وهو يضرب لمن فرَّط في طلب ما يحتاج إليه حتى فاته، ثم يطلبه في غير وقته، وقد ذكر الشراح قصته مفصلة، وستأتي، كما ذكروا أن «ضيَّعْتِ» تبقى مكسورة التاء سواء خوطب بها المذكر أو المؤنث أو الاثنان أو الجمع؛ لأن أصل المثل خوطبت به امرأةٌ، فإذا قلته لرجل ـ مثلاً ـ فإنما معناه: أنتَ عندي بمنزلة التي قيل لها هذا. انظر: «أمثال العرب» للمفضل الضبي (ص: ٥١)، =

ومضرِبُ المثلِ: حصولُ حالَةِ مَن يطلُبُ شيئًا قد فوَّتَه على نفسِه في أَوانِه لأنَّ فَحواه مُشابِهٌ لذلك، فيُستعارُ المثلُ بعينِه مِن غيرِ تَغييرٍ ـ وهو تَذكيرُ صيغَةِ (ضَيَّعْتِ) لاستعمالِه في المذكَّرِ ـ بل يورَدُ هكذا على صِيغَةِ المؤنَّثِ وإلا لم يكُن عاريةً لذلك[1].

قوله: «ولا يضربُ إلَّا لِمَا فيه غرابةٌ»:

في «الغريبِ المصنَّف»: كلامٌ نادِرٌ: غريبٌ خارجٌ عَن المعتادِ[2].

وقال الطِّيبيُّ: اعلَم أنَّ غموضةَ الكلامِ وكونَه نادرًا إمَّا أَن يكونَ بحسبِ المعنى أو اللفظِ:

أما الأوَّلُ: فأن يُرى فيه أثرُ التَّناقضِ أو التَّنافي ظاهرًا:

مثالُ الأوَّلِ في غيرِ المثَلِ: قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧] فأثبتَ الرَّميَةَ لرسولِ اللهِ ﷺ لأنَّ صورَتَها وُجِدَت منه، ونفاها عنه لأنَّ أثرَها

= و«الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٢٤٨)، و«إصلاح المنطق» (ص: ٢٠٦)، و«المقتضب» (٢/ ١٤٥)، و«الفاخر» للمفضل بن سلمة (ص: ١١١)، و«الفصيح» لثعلب (ص: ٣١٢)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ٢٢٣)، و«تهذيب اللغة» (٣/ ٤٧) و(١٢/ ١٧٦)، و«الخصائص» (١/ ٣٤٤)، و«الصحاح» (مادة: ضيع)، و«جمهرة الأمثال» (١/ ٥٧٥)، و«التمثيل والمحاضرة» (ص: ٣٨)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ٦٨)، و«المستقصى في الأمثال» (١/ ٣٢٩).

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٢٤).

(٢) لم أقف عليه في «الغريب المصنف»، ولعل في نسبته للمصدر المذكور وهماً سببه قول الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥): «قال في «الأساس»: يقال: رمى فأغرب، أي: أبعد المرمى، وتكلم فأغرب، إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره، وقد غربت هذه الكلمة، أي: غمضت فهي غريبة، ومنه: مصنف الغريب. وقال فيه: وهذا كلام نادر: غريب خارج عن المعتاد». فقول الطيبي: «وقال فيه» يريد: في «الأساس»، والكلام المذكور ورد جميعه في «أساس البلاغة» (مادة: غرب وندر).

فعلُ اللهِ عزَّ وجلَّ وكأنَّ اللهَ هو فاعلُ الرميةِ على الحقيقةِ.

وقولُه تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] قال الزَّمخشريُّ: كلامٌ فَصيحٌ لِمَا فيه مِن الغرابةِ، وهو أنَّ القصاصَ قتلٌ وتَفويتٌ للحَياةِ وقد جعلَ ظَرفًا ومكانًا للحياةِ[١].

وفي المثلِ: قولُ الحكمِ بن عبدِ يَغوثَ: (رُبَّ رميَةٍ مِن غيرِ رامٍ)[٢]، أثبتَ الرَّمْيَ ونَفى الرَّامِيَ.

ومثالُ الثَّاني: ما في الحديثِ: «إنَّ مِن البيانِ لسِحرًا»[٣] حكمَ بأنَّ بعضَ البيانِ سحرٌ، والمشبَّهُ مباحٌ مندوبٌ والمشبَّهُ به حرامٌ مَحظورٌ.

وأما الثاني: فإمَّا أن يحصلَ فيه ألفاظٌ نادرَةٌ لا تستعمِلُها العامَّةُ نحو قولِ الحبابِ بن المنذرِ: (أنا جَذيلُها المُحكَّكُ وعَذيقُها المُرجَّبُ)[٤]، يُضربُ في المجرِّبِ الذي يُستشفَى برأيِه وعقلِه، أو أن يكونَ فيه حذفٌ أو إضمارٌ كما في قولِه: (رُبَّ رميَةٍ مِن غيرِ رامٍ)؛ أي: رُبَّ رميَةٍ مُصيبَةٍ من رامٍ مخطئٍ، أو مراعاةٌ للمُشاكلَةِ نحو: (كما تدينُ تُدانُ)[٥]؛ أي: كما تُجازِي تُجازَى؛ أي: كما تعملُ تُجازَى، فسمَّى الابتداءَ جزاءً، .. إلى غيرِ ذلك.

وروى المَيدانِيُّ عن إبراهيمَ النَّظَّامِ قال: يجتمعُ في المثلِ أربَعٌ لا تَجتَمِعُ في

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٤١٧).

(٢) انظر: «الفاخر» (ص: ١٤٣)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٢٩٩).

(٣) رواه البخاري (٥١٤٦) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) رواه البخاري (٦٨٣٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) هو مثلٌ مَشهورٌ وحديثٌ مَرفوعٌ كما قال المصنف. انظر ما تقدم عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

غيرِه من الكلامِ: إيجازُ اللفظِ، وإصابَةُ المعنى، وحسنُ التَّشبيهِ، وجودَةُ الكِنايَةِ. وزاد ابنُ المقفَّعِ: والوُسعَةُ في شعوبِ الحَديثِ(١).

قوله: «ولذلك حوفِظَ عليه مِن التَّغييرِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: ظاهرُه: أنَّ المُحافظَةَ على الأمثالِ وعدمَ تغييرِها مِن جهَةِ اشتمالِها على غرابةٍ، والأظهَرُ أنَّ ذلك مِن جِهةِ أنَّ المثلَ استعارَةٌ فيجبُ أن يكونَ هو اللفظَ الدالَّ على المشبَّهِ به.

وقال الشَّريفُ: الأظهَرُ كما في «المفتاح»: أنَّ المُحافظةَ على المثلِ إنَّما هي بسببِ كونِه استعارَةً، فيجبُ لذلك أن يكونَ هو بعينِه لفظَ المُشبَّه [به]، فإن وقعَ تَغييرٌ لم يَكُن مَثَلًا بل مأخوذًا منه وإشارةً إليه؛ كما في قولِك: (الصَّيفَ ضَيَّعْتَ اللبنَ) على صيغَةِ التَّذكيرِ(٢).

قوله: «ثم استُعيرَ لكلِّ حالٍ أو قصَّةٍ أو صِفةٍ لها شأنٌ وغرابةٌ»:

حاصلُه: أنَّ للمثلِ مَفهومًا لُغويًّا وهو النَّظيرُ، وعُرفيًّا وهو القولُ السَّائرُ، ثمَّ معنًى مجازيًّا وهو الحالُ الغريبَةُ استُعيرَ المثلُ لها بعلاقَةِ الغرابَةِ، فإنَّ القولَ لا يكونُ سائرًا إلا إذا كانَ فيه غرابةٌ.

قوله: «و﴿ٱلَّذِى﴾ بمعنى: الذين..» إلى آخرِه: جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ تقديرُه: كيفَ مُثِّلَت الجماعةُ بالواحدِ؟

وحاصلُ ما أجابَ به أوجُهٌ: استعمالُ الذي في موضعِ الذين على طريقَةِ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٢٥ـ٢٢٦)، وانظر كلام النظام وابن المقفع في مقدمة «مجمع الأمثال» (١/ ٦).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٩٥)، وما بين معكوفتين منه.

الحذفِ والتَّخفيفِ، وإرادةِ الجنسِ فلا يختصُّ بالواحدِ ليلزمَ المحذورَ، وجَعْلِ موصوفِه لفظًا مُفردًا دالًّا على مَعنى الجماعَةِ كالفوجِ.

وبقيَ رابعٌ ذكرَه الإمامُ وقال: إنَّه أقوى الأَجوبَةِ، وهو: أنَّ المُنافقينَ وذواتِهم لم يشبَّهوا بذاتِ المستوقِدِ حتى يلزمَ منه تشبيهُ الجماعَةِ بالواحدِ، وإنَّما شُبِّهت قِصَّتُهم بقصَّةِ المستوقِدِ، ومِثْلُه: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]، ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ﴾ [محمد: ٢٠][(١)].

وهذا مذكورٌ في «الكشاف» في ذيلِ الكلامِ[(٢)].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: لا خفاءَ في أنَّه لا يتوجَّه هذا السُّؤالُ بعد ما ذَكَرَ[(٣)] أنَّ المثَلَ مستعارٌ للحالِ العَجيبةِ الشأنِ، وأنَّ المعنى: أنَّ حالَهم العَجيبةَ الشَّأنِ كحالِ الذي استوقدَ نارًا، ولهذا قال آخِراً: (على أنَّ المنافقينَ وذواتهم لم يُشبَّهوا بذاتِ المستوقِدِ حتى يلزمَ تشبيهُ الجماعةِ بالواحدِ)[(٤)].

وقال أبو حيَّان: مَن زعمَ أنَّ ﴿ٱلَّذِى﴾ هنا هو (الذين) وحُذِفَت النونُ لطولِ الصِّلةِ فهو خطأٌ؛ لإفرادِ الضَّميرِ في الصِّلةِ، ولا يجوزُ الإفرادُ للضَّميرِ لأنَّ المَحذوفَ كالمَلفوظِ، ألا ترى جمعَه في قولِه تَعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩].

قال: والذي نَختارُه: أنَّه أُفرد لفظًا وإن كانَ في المعنى نعتًا لِمَا تحتَه أفرادٌ، فيكونُ التَّقديرُ: كمثلِ الجمعِ الذي استوقدَ ناراً[(٥)].

---

(١) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٢/ ٣١٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٨).

(٣) أي: الزمخشري

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٨).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢١٣ ـ ٢١٤).

قوله: «كما في قولِه: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩]»:

فـرَّقَ ابـنُ عطيَّةَ بيـن الآيتيـن: بـأنَّ ﴿ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ﴾ وصفٌ للـذَّاتِ و﴿كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ وصـفٌ لمصـدَرٍ مَحـذوفٍ تقديـرُه: كالخـوضِ الـذي خاضـوا، فهـوَ علـى بابِه فـي الإفـرادِ[1]، ونحـا إليـه القُطْبُ.

قوله: «وإنما جازَ ذلك ولم يَجُز وَضعُ القائمِ موضعَ القائمِيْنِ..» إلى آخره:

قال القطبُ: التَّخفيفُ في بابِ الذي مَطلوبٌ بخلافِ بابِ القائمِ والقائمينَ لأُمورٍ:

كونُه وُضِعَ وُصلَةً إلى وصفِ المعارفِ بالجُمَلِ، فهو ليسَ مطلوبًا بالذَّاتِ بل آلةً للوَصفِ بالمعارفِ، والآلَةُ كلَّما كانت أخفَّ كانَت أحسَنَ.

وأنَّ بابَ الذي كثيرُ الوُقوعِ في كلامِ العربِ، وما كان أكثرَ وقوعًا فهو جديرٌ بالخِفَّةِ.

وأنه مُستطالٌ بصِلَتِه والاستطالَةُ مؤدِّيةٌ إلى الملالَةِ فالاختصارُ مَطلوبٌ.

وأنه نُهِكَ بالحذفِ للياءِ ثمَّ الكسرةِ ثم الذالِ واللامِ.

قوله: «وليسَ الذين جَمْعَه المُصحَّحَ بل ذو زيادةٍ زيدَت لزيادَةِ المعنى»:

قال السَّفاقُسيُّ: تُعقِّبَ ذلك بأنَّه إنَّما هو صَحيحٌ مِن جهةِ اللفظِ، وأمَّا مِن جهَةِ المعنى فهو كالجَمعِ بالواو والنُّونِ مِن حيثُ إنَّه لا يكونُ واقعًا إلَّا على ما اجتمعَت فيه شُروطُ ما يُجمَعُ بالواوِ والنُّونِ، فلا فرقَ بين (الذينَ يفعلونَ) وبينَ (الفاعلينَ)، لكن لَمَّا كانَ مَبنِيًّا التزمَ فيه طريقةٌ واحدَةٌ، إلَّا عندَ هُذيلٍ فإنَّها أتَت بها على صيغَةِ

---

(١) لم أقف عليه في «المحرر الوجيز»، وذكره بنحوه القرطبي في «تفسيره» (١/ ٣٢١).

الجمعِ بالواوِ والنونِ رفعًا والياءِ والنونِ نصبًا وجرًّا، وكلُّهم التزمَ الجمعَ في الضَّميرِ العائدِ عليه مِن صِلَتِه كالجمعِ، انتهى[١].

والمُتعقِّبُ هو أبو حيَّان[٢].

قوله: «ولذلك بولِغَ فيه فحُذِفَ ياؤه ثم كسرتُه ثم اقتُصِرَ على اللامِ في أسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ»:

قال الحلبيُّ: اعتقدَ[٣] كَوْنَ (أَلْ) الموصولَةَ بقيَّةَ (الذي)، وليسَ كذلك، بل هي مَوصولٌ مُستقِلٌّ، على أنَّ الرَّاجحَ مِن جهةِ الدَّليلِ أنَّها مَوصولٌ حرفيٌّ.

قال: وليسَ لمرجِّحٍ أن يُرجِّحَ قولَه بأنَّهم قالوا: إنَّ الميمَ في قولِهم: (مُ الله) بقيَّةُ (ايمُن)[٤]، فإذا انتهكوا (ايمُن) بالحذفِ حتى صارَ على حرفٍ واحدٍ فأولى أن يقالَ ذلك فيما بَقِيَ على حرفينِ؛ لأنَّ (أَلْ) زائدَةٌ على ماهيَةِ (الذي)، فيكونونَ قد حَذَفوا جميعَ الاسمِ وتركوا ذلك الزَّائدَ عليه، بخلافِ ميمِ (ايمن)، وأيضًا فإنَّ القولَ بأنَّ الميمَ بقيَّةَ (ايمن) قولٌ ضَعيفٌ مَردودٌ يأباه قولُ الجُمهورِ[٥].

وقال السَّفاقُسيُّ: قوله: إنَّهم اقتصروا به على اللامِ وَحدَها في أسماءِ الفاعلينَ والمفعولينَ سَبَقَه إليه غيرُه.

ورُدَّ بأنَّ اللامَ لو كانَت بقيَّةَ (الذي) في اسمِ الفاعلِ والمفعولِ لكان لها موضِعٌ من الإعرابِ، ولَمَا تخطَّاها العامِلُ إلى الصِّلَةِ، ولجازَ وَصلُها بالجملَةِ كـ(الذي).

---

(١) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاقسي (ص: ١٢٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢١٤ _ ٢١٥).

(٣) أي: الزمخشري.

(٤) ذكره الزمخشري في «الكشاف» في أول سورة (يس).

(٥) انظر: «الدر المصون» (١/ ١٥٨).

قال السَّفاقُسيُّ: ويمكنُ أن يجابَ بأنَّها أَشبَهَت لامَ التَّعريفِ، فلهذا لم يَكُن لها موضِعٌ مِن الإعرابِ، وتخطَّاها العامِلُ، ولم تدخُل على الجُمَلِ كلامِ التَّعريفِ(١).

قوله: «أو قُصِدَ به جِنْسُ المُسْتَوْقِدِيْنَ»:

في بعضِ الحواشي: يريدُ به أنَّ اسمَ الجنسِ وإن كانَ مُفردًا في اللفظِ فقد يُعامَلُ مُعاملَةَ الجمعِ فيوصَفُ بالجمعِ كقوله: ﴿عالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٍ﴾ [الإنسان: ٢١] بكسرِ الراء(٢)، فشبَّهَ هُنا جماعةُ المستوقدينَ بجنسِ المستوقِدِ؛ لأنه وإن كانَ مُفرداً فالمرادُ به الكثرَةُ.

قوله: «أو الفوجُ الذي استوقَدَ»؛ أي: يقدَّرُ مَوصوفُه لفظًا مفردًا مَعناه الجماعَةُ؛ كلفظِ الجَمعِ والفَوجِ ونَحوِهما.

قوله: «والاستيقادُ: طلبُ الوَقودِ» الأكثَرُ على أنَّ ﴿اَسْتَوْقَدَ﴾ هنا بمعنى: أَوْقَدَ، لا على الطَّلبِ.

قوله: «وهو سطوعُ النَّارِ»: هو حِدَّةُ الوقودِ، ذكرَه الإمامُ أخذاً من الرَّاغبِ(٣).

وفي «الصحاح»: سطعَ الشَّيءُ يسطعُ سطوعًا: ارتفعَ(٤).

---

(١) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» (ص: ١٢٤).

(٢) قرأ نافع وحفص: (خضر وإستبرق) برفعهما وابن كثير وأبو بكر بخفض الأول ورفع الثاني ابن عامر وابو عمرو برفع الأول وخفض الثاني وحمزة والكسائي بخفضهما. انظر: «السبعة» (ص: ٦٦٤، ٦٦٥)، و«التيسير» (ص: ٢١٨).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣١٤)، و«المفردات في غريب القرآن» (مادة: وقد).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: سطع).

قوله: «واشتقاقُ النارِ مِن نارَ ينورُ»:

زاد في «الكشاف»: والنَّارُ جوهَرٌ لطيفٌ مُضيءٌ حارٌّ مُحرِقٌ[1].

الراغب: النَّارُ تقال للَّهبِ الذي يبدو للحاسَّةِ وللحرارَةِ المجرَّدَةِ[2].

قوله: «إن جعلتَها مُتعدِّيَةً»:

قال أبو حيَّان: الأَولى في الآيةِ أن تكونَ ﴿أَضَآءَتْ﴾ مُتعديَّةً[3].

قولـه: «أو إلـى ضَميـرِ النَّـارِ و﴿مَا﴾ مَوصولَـةٌ فـي معنـى الأمكِنَـةِ نَصبٌ على الظَّرفِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: أضاءت النارُ في الأمكنَةِ التي حولَ المُستوقِدِ[4].

قوله: «وتأليف الحول للدوران»:

في بعضِ الحواشي: أي: تركيبُ هذه الحُروفِ كيف كانَت يدلُّ على هذا المعنى؛ كما قالوا: إنَّ الميمَ والكافَ واللامَ تدلُّ على القوَّةِ، فمنهُ: كَمُل وكَلَمَ ومَلَكَ ومكَلَ ولَكَمَ.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: يقال: حالَ الشَّيءُ واستحالَ؛ أي: تغيَّر، وحالَ عَن العهدِ: انقلَب، وحالَ وتَحوَّلَ إلى مكانٍ آخرَ: تحرَّكَ، وحالُ الإنسانِ: عوارِضُه التي تتغيَّرُ عليه، والحَوالةُ: الاسمُ مِن أحالَ عليه بدَيْنِه، والحَوِيلُ: الاسمُ مِن حاوَلْتُ الشَّيءَ أردتُه، والمَحالَةُ بالفتحِ: الحيلَةُ، والاستحالَة: الخروجُ عَن الاستقامَةِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٨).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: نور).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢١٩).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٣١).

﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جوابُ (لمَّا) والضميرُ لـ﴿ٱلَّذِى﴾ وجمعُه للحَملِ على المعنى، وعلى هذا إنما قال: ﴿بِنُورِهِمْ﴾ ولم يقل: بنارهم؛ لأنه المرادُ من إيقادِهَا، أو استئنافٌ[١] أُجيبَ به اعتراضُ سائلٍ يقولُ: ما بالُهُم شبِّهَتْ حَالُهُم بحالِ مستوقدٍ انطفأَتْ نارُه؟ أو بدلٌ من جملةِ التمثيلِ على سبيلِ البيانِ، والضميرُ على الوجهين للمنافقين[٢]، والجوابُ محذوفٌ[٣] ـ كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥] ـ لِلإيجازِ وأمنِ الإلباس.

وإسنادُ الإذهاب إلى الله تعالى: إمَّا لأنَّ الكلَّ بفِعْلِه، أو لأنَّ الإطفاءَ حصلَ بسببٍ خفيٍّ أو أَمرٍ سماويٍّ كريحٍ أو مطرٍ، أو للمبالغةِ ولذلك[٤] عُدِّيَ الفعلُ بالباءِ دونَ الهمزةِ لِمَا فيها من معنَى الاستصحابِ والاستِمسَاك؛ يقال: (ذهبَ السلطانُ بمالِه): إذا أَخَذه، وما أَخَذه[٥] وأمسكَه فلا مرسلَ له، ولذلك عَدَل عن الضوءِ الذي هو مقتضَى اللَّفظِ إلى النُّورِ، فإنه لو قِيْلَ: (ذهبَ اللهُ بضَوئهم) احتَمَل ذهابَه بما في الضوءِ من الزيادةِ وبقاءَ ما يسمَّى نوراً.

والغرضُ: إزالةُ النورِ عنهم رأساً، أَلا ترَى كيف قرَّرَ ذلك وأكَّدَه بقوله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] فذكَرَ الظُّلمةَ التي هي عدَمُ النُّورِ وانطماسُه بالكلِّيَّة، وجمعَها ونكَّرها ووَصفَها بأَنَّها ظلمةٌ خالصةٌ لا يُتراءَى فيها شَبْحَانٌ[٦].

---

(١) قوله: «أو استئناف» هو مع ما بعدَه عطفٌ على «جواب لمَّا». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٢) قوله: «والضمير على الوجهين»؛ أي: الاستئناف والبدل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٣) في هامش (أ): «أي: على الوجهين».

(٤) قوله: «ولذلك»؛ أي: ولقصد المبالغة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٧٩).

(٥) كتب فوقها في (ت): «أي: الله».

(٦) قوله: «لا يتراءى» بضم الياء «شَبْحانٌ» بفتح الباء وإسكانها وضم النون؛ أي: طويلٌ، وفي نسخة بفتح الباء وكسر النون، و(شَبَحانِ) بكسر النون: تثنية شبح؛ أي: شخص. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٨٠).

و(تَركَ) في الأصلِ بمعنى: طَرَح وخلَّى، وله مفعُولٌ واحدٌ فضمِّن معنَى (صيَّر) فجَرَى مجرَى أفعالِ القلُوب؛ كقوله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٧]، وقولِ الشاعر:

فَتركْتُــه جَــزَرَ السِّــبَاع يَنُشْــنَه[١]

والظلمةُ مَأخوذَةٌ من قولِهم: (مَا ظلَمكَ أنْ تفعلَ كذا؟)؛ أي: ما مَنعَكَ؟ لأنَّها تَسُدُّ البصرَ وتمنعُ الرؤيَةَ، وظلماتُهم: ظلمةُ الكفرِ، وظلمةُ النِّفاقِ، وظلمةُ يومِ القيامَة ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢]، أو ظلمةُ الضلالِ وظلمةُ سَخَطِ اللهِ وظلمةُ العقابِ السَّرمَدِ، أو ظلمةٌ شديدةٌ كأنها ظلماتٌ متراكمةٌ بعضُها فوقَ بعضٍ[٢].

وَمفعُولُ ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ من قَبيلِ المطروحِ المتروكِ فكأنَّ الفعلَ غيرُ متعَدٍّ.

قوله: «﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جوابُ لَمَّا»: هذا هو الذي اختارَه أبو حيان والأكثرون[٣].

وقال الشَّريفُ: إنه الظَّاهرُ، إلا أن فيه مانعًا لَفظيًّا وهو: توحيدُ الضَّميرِ في ﴿ٱسْتَوْقَدَ﴾ و﴿حَوْلَهُۥ﴾ وجمعُه في ﴿بِنُورِهِمْ﴾، ومَعنويًّا وهو: أنَّ المُستوقِدَ لم يفعَل ما يستحِقُّ به إذهابَ النُّورِ بخلافِ المنافقِ، فجَعْلُه جواباً يحتاجُ إلى تأويلٍ، وقد نبَّهَ على إزالَةِ المانعِ اللفظيِّ بقولِه: (وجَمعُهُ للحملِ على المعنى)، والمعنويِّ بقوله: (وإسنادُ الإذهابِ إلى اللهِ..) إلى آخره[٤].

---

(١) صدر بيت لعنترة من معلقته، كما سيأتي.

(٢) «بعضها فوق بعض» من (ت).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ١٩٨).

قوله: «أو بدلٌ من جملةِ التَّمثيلِ على سبيلِ البيانِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: يكونُ تفسيرًا لمجموعِ قولِه: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ خمدَتْ فبقُوا مُتحيِّرينَ مُتحسِّرينَ؛ لأنَّ حاصِلَه وتلخيصَهُ: ذهبَ اللهُ بنورِ المنافقينَ وتَرَكَهم في ظلماتٍ لا يبصرونَ، والبدلُ كما قد عُلِمَ كالبيانِ والتَّفسيرِ للمُبدَلِ[١].

وقال أبو حيَّان: جملَةُ التَّمثيلِ ـ وهي ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ ـ اسميَّةٌ، و﴿ذَهَبَ﴾ فعليَّةٌ، ولا تُبدَلُ جملَةٌ فعليَّةٌ من اسميَّةٍ اتفاقًا، وإنما تُبدَلُ مِن فعليَّةٍ، وأيضًا فالبدلُ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ، والجملَةُ الأولى لا موضِعَ لها من الإعرابِ لأنَّها لم تقَعْ مَوقِعَ المُفرَدِ فلا تكونُ الثَّانيَةُ بدلًا منها[٢].

وأجابَ السَّفاقُسيُّ: بأنه لم يُرِدِ البدَلَ الصِّناعيَّ، وإنَّما أرادَ أنَّ جملةَ ﴿ذَهَبَ﴾ مُبيِّنَةٌ لجملةِ المثلِ، وأُطلِقَ عليها اسمُ البَدلِ لَمَّا كانت مُبيِّنَةً للأولى كما أنَّ البدلَ مُبيِّنٌ للمُبدَلِ منه.

قال: ثمَّ[٣] له أن يمنع أنَّ البدلَ على نيَّةِ تكرارِ العامِلِ، بل العامِلُ في البدلِ هو العامِلُ في المُبدَلِ منه، وهو ظاهِرُ كلامِ سِيبويهِ، ولو سُلِّمَ فإنَّما ذلك حيثُ يَكونُ المُبدَلُ منه عامِلاً كما في المفرداتِ أو ما جرى مجراها، وإلَّا لامتنَعَ عطفُ جُملَةٍ على جُملَةٍ لا موضِعَ لها؛ لأنَّ العَطفَ أيضاً قد قيل: إنَّه على نيَّةِ تكرارِ العاملِ، ولو لم يَكُن على نيَّةِ تكرارِ العاملِ فهم يقولون: إنَّ حروفَ العَطفِ للتَّشريكِ في الإعرابِ،

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٣٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢١).

(٣) في (س) زيادة: «إن».

مع تَسويغِهم عطفَ جملَةٍ على جُملَةٍ لا محلَّ لها من الإعرابِ، فدلَّ على أنَّ ذلك حيثُ يكونُ للأوَّلِ عامِلٌ، انتهى[(١)].

وفي بعضِ الحواشي: ليسَ يعني به البَدَلَ النَّحْويَّ التابعَ للأوَّلِ في إعرابِه، بل يعني به أن تكونَ الثَّانيَةُ مُفسِّرةً للأولى قائمَةً مقامَها في المعنى موضِّحةً لها؛ لأنَّهم أشبَهوا مُستوقِدَ النَّارِ في ذهابِ نورِهم بعد ظهورِه.

قوله: «**والجوابُ محذوفٌ**»؛ أي: خمدَت وانطفَأَت.

قوله: «**كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ للإيجازِ وأَمنِ الإلباسِ**»:

عبارة «الكشاف»: لاستطالَةِ الكلامِ مع أمنِ الإلباسِ[(٢)].

قال أبو حيَّان: ولا نُسلِّمُ استطالةَ الكلامِ هنا، بخلافِ قولِه: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾، فإنَّ الكلامَ طالَ بذكرِ المعاطيفِ على الفعلِ ومُتعلِّقاتِها[(٣)].

قلت: ولذلك عَدَلَ المصنِّفُ عن ذكرِ الاستطالَةِ إلى ذكرِ الإيجازِ؛ لأنَّ هذا القَدْرَ لا يَرِدُ عليه كما هو واضحٌ؛ إذ الإيجازُ مَوجودٌ في كلِّ حَذفٍ سواءٌ كان في الكلامِ استطالَةٌ أَم لم تَكُن.

ثم قال أبو حيَّان: وقولُه: (مع أمنِ الإلباسِ) ممنوعٌ، فأيُّ أمنٍ [في هذا] ولا شيءَ يدلُّ على المحذوفِ؟ والذي يَقتَضيه تَرتيبُ الكلامِ وصِحَّتُه ووَضعُه مواضِعَه أنَّ جوابَه: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ فإذا جُعِلَ غيرُه الجوابَ مع قوَّةِ ترتيبِ ذهابِ اللهِ بنُورِهم على الإضاءةِ كان لَغْزًا[(٤)] إذ تُركَ شيءٌ يتبادَرُ وأُضمِرَ شيءٌ

---

(١) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» (ص: ١٢٩).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢٠).

(٤) بفتح اللام، وهو الميل بالشيء عن وجهه. انظر: «القاموس» (مادة: لغز).

يحتـاجُ إلـى وحيٍ يسـفرُ عنـه، إذ لا دلالةَ علـى حذفِـه، انتهى[١].

قوله: «ولذلك عُدِّيَ الفعلُ بالباءِ دون الهمزَةِ..» إلى آخره:

ما ذكرَهُ مـن أنَّ التَّعديَةَ بالباءِ أبلَغُ مِن الهمزةِ؛ ذكرَهُ المبرِّدُ ثمَّ السُّهيليُّ ثم صاحِبُ «المثل السائر».

قال: مَن ذهبَ بشيءٍ فقَد أذهبَه، وليسَ كلُّ مَن أذهبَ شيئًا فقد ذهبَ بهِ؛ لأنَّ قولَنا: (ذهبَ به) يُفهَمُ منه أنه استصحبَهُ معه وأمسَكَه عن الرجوعِ إلى حالتِه الأولى، وليسَ كذلك (أذهبَهُ)[٢].

وتوقَّفَ فيه صاحِبُ «الفلك الدائر» باستوائِهما في مَعنى التَّعديَةِ[٣].

وردَّه الطيبيُّ: بأن ذلك لا يمنَعُ أن تفيدَ مع التَّعديةِ معنًى سِواها وليس النِّزاعُ إلا فيه، فإنَّ الهمزةَ للإزالَةِ والباءَ للمُصاحبَةِ، وصاحبُ المعاني لا ينظُرُ إلا إلى الفرقِ بينَهما واستعمالِ كلٍّ مِنهما في مقامِه لا إلى التَّعديَةِ نفسِها فإنَّ البحثَ عنها وَظيفَةُ النَّحويِّ[٤].

وقال أبو حيَّان: الباءُ عند جمهورِ النَّحويِّين تُرادِفُ الهمزةَ، فإذا قلت: (خرَجْتُ بزَيدٍ) فمعناه: أَخرَجْتُ زَيدًا، ولا يلزَمُ أن تكونَ أنتَ خرَجْتَ.

وقال المبردُ: إذا قلت: (قُمتُ بزيدٍ) دلَّ على أنَّكَ قمتَ وأَقَمتَه، وإذا قلتَ: (أَقَمْتُ زيدًا) لم يلزم أنَّكَ قُمتَ، ففرَّقَ بين الباءِ والهمزةِ في التَّعديَةِ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «المثل السائر» (٢/ ١٦٧).

(٣) انظر: «الفلك الدائر» (٤/ ٢٣٤).

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٣٩).

ورُدَّ عليه بهذهِ الآيَةِ ونحوِها، ألَا ترى أنَّ المعنى: أذهبَ اللهُ نورَهُم؟ واللهُ تعالى لا يوصَفُ بالذَّهابِ مع النُّور.

وأجيبَ: أنه لا يلزَمُ ذلك، إذ يجوزُ أَنْ يكونَ اللهُ وصفَ نفسَهُ بالذَّهابِ على مَعنًى يليقُ به كما وصفَ نفسَهُ بالمَجيءِ في قولِه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢].

والذي يُفسِدُ قولَ المبردِ مِن التَّفرقَةِ بين الباءِ والهمزةِ قولُ الشَّاعرُ:

ديـارُ التـي كانَـت ونحـنُ عـلى مِنًـى   تَحُـلُّ بنـا لَـوْلا نَجـاءُ الرَّكائـبِ[1]

أي: تُحِلُّنا؛ المعنى: تُصيِّرُنا حلالًا غيرَ مُحْرِمِينَ، وليسَت تدخُلُ مَعَهم في ذلك لأنَّها لم تكُن حَرامًا فتصيرَ حلالًا بعد ذلك، انتهى[2].

قوله: «**وما أخذَهُ وأمسَكَه فلا مُرسِلَ له**»:

في بعضِ الحواشي: يريدُ أنَّ نِسبَةَ الذَّهابِ إلى اللهِ تعالى أفادَ في الكَلامِ قوَّةً في امتناعِ عودِ النُّورِ لا يحصلُ عندَ فَقْدِ ذلك.

قوله: «**ولذلك عَدَلَ عن الضَّوءِ..**» إلى آخرِه: ما أشارَ إليه من أنَّ الضَّوءَ أبلَغُ من النُّورِ ذكرَه جماعةٌ.

وقال صاحبُ «الفلك الدائر»: هذا غيرُ صَحيحٍ؛ فإنَّا تَصفَّحْنا كتبَ اللغةِ فلَم نَجِدها شاهدَةً لِمَا ذُكِرَ، و[لا] الاصطلاحَ العرفيَّ مُساعِداً له[3].

وقد قالَ ابنُ السِّكِّيتِ في «إصلاح المنطقِ»: النورُ: الضِّياءُ[4]. فجعَلَهما شيئًا

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم. انظر: «طبقات الفحول» (١/ ٢٢٨)، و«الكامل» للمبرد (٢/ ١٩٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).

(٣) في النسخ: «مساعد له»، وفي «الفلك الدائر»: «مساعداً لك في عرف الناس ومواضعاتهم».

(٤) انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٩٨).

واحدًا، قال: وليسَ في قولِه تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا ﴾ [يونس: ٥] ما يدلُّ على الاختلافِ(١).

وأجابَ الطِّيبيُّ: بأنَّ ابنَ السِّكِّيتِ بيَّنَ معناهُ الحقيقيَّ بحسبِ الوضعِ لا الاستعمالِ، والاعتبارُ المذكورُ في التَّفرِقَةِ بحسبِ الاستعمالِ.

قال: وأما قولُه: (وليسَ في الآيَةِ المذكورَةِ ما يدلُّ على الاختلافِ) فيقال له: أفلا تقابِلُ الآيَةَ بقولِه تعالى: ﴿فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً ﴾ [الإسراء: ١٢] وقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦] حتى يَعلمَ الاختلافَ للاستعمالِ(٢).

قوله: «فذَكَرَ الظلمَةَ التي هي عَدَمُ النُّور»:

زاد الإمامُ: عمَّا مِن شأنِه أن يَستنيرَ(٣). وهي على هذا أمرٌ عَدَميٌّ.

وزادَ في «الكشَّاف»: وقيل: عرَضٌ ينافي النُّور(٤).

قال الطِّيبيُّ: فعلى هذا هي أمرٌ وُجودِيٌّ.

قال: ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [الأنعام: ١](٥).

---

(١) انظر: «الفلك الدائر» (٤/ ٢٣٣)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٢٣٦) وعنه نقل المصنف، وما بين معكوفتين منهما.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

(٣) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٢/ ٣١٤).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ١٤٣).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٤١).

قوله: «وتَرَكَ في الأصلِ بمَعنى طَرَحَ وخَلَّى، وله مَفعولٌ واحِدٌ فضُمِّنَ مَعنى صيَّرَ..» إلى آخره:

قال الطِّيبيُّ: يوهِمُ أنَّ تَقديرَ الآيةِ مَقصورٌ على الثَّاني دون الأوَّلِ، وقد ذكرَ ابنُ الحاجبِ في «أماليه» أنَّ على الأوَّلِ: مَفعولُ (ترَكَ): (هم) ، و﴿فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ و﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ حالانِ مُترادِفان مِن المفعولِ، فيقال: إنَّ المصنِّفَ إنَّما تركَ ذكرَه لظهورِه[١].

قوله: «وقولُ الشَّاعرِ:

فتَرَكْتُــه جَــزَرَ السِّــباعِ يَنُشْــنَه»

وتمامُه:

مــا بيــنَ قُلَّــةِ رأسِــهِ والمِعصَــمِ

وهو مِن مُعلقَةِ عَنترةَ المشهورةِ وقبلَه:

فشــكَكْتُ بالرُّمــحِ الطَّويــلِ ثِيابَــه   ليـسَ الكَريـمُ عـلى القَنَـا بمُحـرَّمِ[٢]

ويروى: «فتركنَهُ» بالنُّونِ، والضَّميرُ للقنا، والجَزَرُ: جمعُ جَزيرَةٍ، وهي الشَّاةُ التي أُعِدَّت للذبحِ، والنَّوْشُ: التَّناوُلُ، يقول: قَتَلْتُه فجعَلْتُه عُرضَةً للسِّباعِ.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: البيتُ نَصٌّ في كونِ (تَرَكَ) بمعنى (صَيَّرَ)؛ لأنَّ (جَزَرَ السِّباعِ) معرفَةٌ لا تحتمِلُ الحالَ بخلافِ الآيةِ؛ لجوازِ أن يكونَ (تَرَكَ) بمعنى (طَرَحَ)، و﴿فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ و﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ حالَيْنِ مُترادِفَيْنِ أو مُتداخِلَيْنِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٤١)، وانظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٦٩).

(٢) انظر: «شرح القصائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٣٤٧)، و«جمهرة أشعار العرب» (ص: ٣٦٥ ـ ٣٦٦).

قوله: «والظُّلمَةُ مَأخوذَةٌ مِن قولهم: ما ظَلَمَكَ أن تفعلَ كذا؟ أي: ما مَنَعَك»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: هذا بعيدٌ جدًّا.

والآيَـةُ مَثَـلٌ ضربَـه الله لمَـن آتـاهُ ضَرْبـاً مِـن الهُـدَى فأَضاعَـه ولـم يتوصَّلْ به إلـى نعيـمِ الأبَد فبقي متحيِّرا متحسِّـرًا؛ تقريـراً وتوضيحاً لِمَا تَضمَّنَتْـه الآيةُ الأولى، ويَدخـلُ تحـتَ عمومِـه هؤلاء المنافِقـون، فإنهم أضاعُـوا مَا نطقَتْ به ألسـنتُهم من الحـقِّ باسـتبطانِ الكفـرِ وإظهارِه حيـنَ خلَوا إلـى شـياطينهم، ومَن آثَـرَ[١] الضلالةَ علـى الهـدَى المجعُـولِ لـه بالفطـرة أو ارتـدَّ عـن دِينه بعـدَ ما آمـنَ، ومَن صـحَّ له أحـوالُ الإرادةِ فادَّعَـى أحـوالَ المحبَّـةِ فأذهـبَ اللهُ عنه ما أشـرقَ عليه مـن أنوارِ[٢] الإرادة.

أو مثَّلَ لإيمانهم[٣] من حيثُ إنه يعودُ عليهم بحقنِ الدِّماءِ وسلامةِ الأموالِ والأولادِ ومشاركةِ المسلمين في المغانم والأحكامِ بالنَّار الموقدَة للاستضاءة، ولذهابِ أثرِه وانطماسِ نُورِه ـ بإهلاكِهم وإفشاءِ حالِهم ـ بإطفاءِ اللهِ تعالى إياها وإذهابِ نُورِها.

قوله: «أو مَثَّل لإيمانِهم مِن حيثُ إنَّه يعودُ عليهم بحَقنِ الدِّماءِ..» إلى آخرِه.

هذا هوَ الوارِدُ أخرجَه ابنُ جريرٍ عن ابنِ عبَّاسٍ[٤].

---

(١) قوله: «ومن آثر» عطف على «هؤلاء المنافقون»، وكذا قوله الآتي: «ومن صح ...إلخ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٨١).

(٢) في (أ) و(ت): «نور».

(٣) قوله: «أو مثل لإيمانهم» عطف على «مثَل ضربه الله». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ١٨١).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٣٧) من رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١٨) ـ ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾.

﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ لمَّا سَدُّوا مسَامِعَهُم عن الإصَاخةِ إلى الحقِّ، وأَبوا أن يُنطِقوا به ألسِنتَهم ويتبصَّروا الآياتِ بأبصَارهم، جُعِلوا كأنَّما إيفَتْ[1] مشَاعرُهم وانْتَفَتْ قُواهُم؛ كقوله:

صُمٌّ إذا سَمِعوا خيراً ذُكِرْتُ به ... وإنْ ذُكِرْتُ بسُوءٍ عندَهم أَذِنوا

وقول الآخر:

أصَمُّ عَنِ الشَّيءِ الذي لا أُرِيدُه ... وأسمَعُ خَلْقِ اللهِ حينَ أُرِيدُ[2]

وإطلاقُها عليهم على طريقةِ[3] التمثيلِ لا الاستعارةِ؛ إذ مِن شرطِها أن يُطوَى ذكرُ المستعارِ له بحيث يمكنُ حملُ الكلامِ على المستعارِ منه لولا القَرينةُ؛ كقولِ زُهير:

لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ مُقذَّفٍ ... له لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقلَّمِ[4]

وَمِن ثَمَّ تَرَى المُفْلِقِينَ السَّحرَةَ يَضرِبون عن توهُّمِ التشبيهِ صَفْحاً كما قالَ أبو تمَّامٍ:

ويَصْعَدُ حتى يَظنَّ الجَهُولُ ... بأنَّ لهُ حَاجَةً في السَّماءِ[5]

---

(١) في هامش (أ): «أي: أصابتها الآفة».

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٤٤).

(٣) في (خ): «طريق».

(٤) البيت من معلقة زهير، انظر: «الديوان» بشرح الأعلم (ص: ٢١)، و«شرح القصائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٢٧٧).

(٥) انظر: «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (٤/ ٣٤)، و«أسرار البلاغة» لعبد القاهر الجرجاني (ص: ٣٠٢)، و«الكشاف» (١/ ١٤٦)، و«مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٨٥). قال الشهاب في =

وَهاهنا وإنْ طُوِيَ ذكرُه بحذفِ المبتدأ لكنَّه في حُكْم المنطُوقِ به، ونظيرُهُ:

أَسَدٌ عَلَيَّ وفي الحُرُوبِ نَعامَةٌ فَتخاءُ تنفِرُ من صَفيرِ الصَّافِرِ

هذا إِذَا جعَلْتَ الضميرَ للمنافقينَ على أنَّ الآيَةَ فذلكَةُ التمثيلِ ونتيجتُه، وَإِنْ جعَلْتَه للمستوقِدِينَ فِهيَ على حقيقتِها، والمعنى: أنَّهم لمَّا أوقدُوا ناراً ذهبَ[1] الله بنورِهم وتركهُم في ظلماتٍ هائلةٍ أدهشَتْهُم بحيث اختلَّت حواسُّهم وانتقصَت قُواهم.

وثلاثتُها قرِئَتْ بالنَّصب[2] على الحالِ من مفعولِ ﴿تركهم﴾.

والصَّمَمُ أَصلُهُ: صلابةٌ من اكتنازِ الأجزاء، ومنه قيل: حجَرٌ أصمُّ، وقناةٌ صمَّاءُ، وصِمَامُ القارورة، سُمِّيَ به فقدانُ حاسَّة السَّمعِ لأنَّ سببَه أنْ يكونَ باطنُ الصِّمَاخ مُكتنِزًا لا تجويفَ فيه يشتمِلُ على هواءٍ يَسمعُ الصوتَ بتموُّجِهِ.

والبَكَمُ: الخرَسُ.

والعَمَى: عَدَمُ البَصَر عمَّا مِن شأنه أن يُبصَرَ، وقد يقالُ لعدَمِ البَصيرةِ.

﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾: لا يعُودون إلى الهدَى الذي باعُوه وضيَّعُوه، أو عن الضَّلالةِ التي استَرَوها، أو: فهُم متحيِّرون لا يَدْرُون أيتقدَّمون أم يتأخَّرون، وإلى حَيث ابتدؤوا منه كيف يَرجعُونَ؟

والفاءُ للدَّلالةِ عَلَى أنَّ اتِّصَافَهم بالأَحكامِ السَّابقةِ سبَبٌ لتحيُّرهم واحتباسِهم.

= «الحاشية» (١/ ٣٨٣): وفي رواية بدل «يصعد»: يرقى، ويروى أيضاً بدل «حتى يظن»: حتى لَظَنَّ، باللام الابتدائية، أو هي جواب لقسم، والشاهد في استعارة «يصعد» حيث بنى عليها ما بعدها.

(١) في (أ): «فذهب».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه (ص: ١٠ ـ ١١)، وعزاها لابن مسعود رضي الله عنه.

قوله: «كأَنَّما إيفَت مَشاعِرُهم»، بالبناء للمفعولِ؛ أي: أصابَتْها آفَةٌ، والمشاعرُ: الحواسُّ الخمسُ.

قوله:

«صُمٌّ إذا سَمِعوا خيرًا ذكرتُ به ... وإن ذُكِرتُ بسُوءٍ عِندَهُم أَذِنوا»

هو لقعنبِ ابنِ أمِّ صاحبٍ مِن بني عبدِ الله بن غطفانَ[1]، وقبله:

إن يَسمَعوا رِيبَةً طاروا بها فَرَحًا ... مني وما سَمِعوا مِن صَالحٍ دَفَنوا

و«أَذِنوا» مِن أَذَنْتُ للشيءِ: أصغَيْتُ إليه.

وأول القصيدة:

ما بالُ قَومٍ صَديقٍ ثمَّ ليسَ لهم ... عهدٌ وليسَ بهم دينٌ إذا ائتُمِنوا

شِبهُ العَصافيرِ أحلامًا ومَقدرَةً ... لو يُوزَنونَ بزِقِّ الرِّيشِ ما وُزِنُوا

جهلًا علينا وَجُبنًا عَن عَدوِّهِمُ ... لبِئْسَت الخَلَّتانِ الجَهلُ والجبنُ[2]

قوله:

«أَصَمُّ عَن الشَّيءِ الذي لا أُريدُهُ ... وأسمَعُ خلقِ اللهِ حينَ أُريدُ»

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: عُدِّيَ «أَصمُّ» بـ«عن» لتضمُّنِ معنى الذُّهولِ والغَفلَةِ والإعراضِ، وهو أفعَلُ: صِفَةٌ، و«أسمَعُ» أفعَلُ تَفضيلٍ.

---

(١) انظر: «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣/ ٩٦)، و«الصحاح» (مادة: أذن).

(٢) انظر: «الصداقة والصديق» للتوحيدي (ص: ٢٢٠)، و«الممتع في صنعة الشعر» للنهشلي (ص: ٢٨٧)، و«المختارات» لابن الشجري (١/ ٨)، و«لباب الآداب» لابن منقذ (١/ ٤٠٢).

قوله: «وإطلاقُها عليهِم على طَريقَةِ التَّمثيلِ لا الاستعارةِ»: تابعَ الزَّمَخشَرِيَّ في كونِ ﴿ صُمٌّ بُكۡمٌ عُمۡيٌ ﴾ وبابِه مِن التَّشبيهِ المحذوفِ الأداةِ لا مِن الاستعارَةِ.

وقد نقَلَهُ الزَّمخشريُّ عن المحقِّقينَ وعلَّلَه بما أشارَ إليهِ مِن أنَّ شرطَ الاستعارَةِ: أَن يُحذَفَ المُستعارُ له، ويُجعَلَ الكلامُ خِلوًا عنه صالِحًا لأن يُرادَ المنقولُ عنه وإليه لَوْلا دلالةُ الحالِ أو فَحوى الكلامِ[1].

وتابعَه السَّكَّاكيُّ وعلَّله بأنَّ مِن شرطِ الاستِعارَةِ: إمكانَ حملِ الكَلامِ على الحَقيقَةِ في الظَّاهرِ وتَناسي التَّشبيهِ، و(زيدٌ أَسَدٌ) لا يمكنُ كونُه حَقيقَةً فلا يجوزُ كونُه استعارَةً[2].

وتابعَه صاحبُ «الإيضاح»[3].

قال الشيخُ بهاءُ الدينِ السُّبكِيُّ في «عروس الأفراح»: وما قالاه مَمنوعٌ، وليسَ مِن شرطِ الاستعارَةِ صَلاحيَةُ الكلامِ لصَرفِه إلى الحقيقَةِ في الظاهرِ.

قال: بل لو عُكِسَ ذلك وقيل: (لا بدَّ مِن عدمِ صلاحيتِه) لكانَ أقرَبَ؛ لأنَّ الاستعارةَ مجازٌ لا بدَّ له مِن قرينَةٍ، فإن لم تَكُن قرينَةٌ امتنعَ صرفُه إلى الاستعارَةِ وصرفناه إلى حقيقَتِه، وإنَّما نصرفُه إلى الاستعارةِ بقرينَةٍ إمَّا لفظيَّةٍ أو معنويَّةٍ نحو: (زيدٌ أَسَدٌ) فالإخبارُ به عن زيدٍ قَرينَةٌ صارفَةٌ عن إزالةِ حقيقَتِه.

قال: والذي نختارُه في نحوِ: (زيدٌ أَسَدٌ) أنه قِسمان: تارَةً يُقصَدُ به التَّشبيهُ فتكونُ أداةُ التَّشبيهِ مُقدَّرةً، وتارةً يُقصَدُ به الاستعارَةُ فلا تكونُ مُقدَّرَةً ويكونُ الأسدُ

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٤٥).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٨٥).

(٣) انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة» (١/ ١٠٢).

مُستعمَلًا في [غيرِ] حَقيقَتِه[1]، وذكرُ زَيْدٍ والإخبارُ عنه بما لا يَصلحُ له حقيقةً قرينةٌ صارِفَةٌ إلى الاستعارَةِ دالَّةٌ عليها، فإن قامَت قرينَةٌ على حذفِ الأداةِ صِرنا إليه، وإن لم تَقُم فنَحنُ بين إضمارٍ واستِعارَةٍ، والاستعارَةُ أَوْلَى فيصارُ إليها، وممَّن صرَّحَ بهذا الفَرْقِ عبدُ اللطيفِ البغداديُّ في «قوانين البلاغة» وغيرُه، انتهى[2].

والجوابُ عَمَّا قالَه أولًا: ما ذكرَهُ الطِّيبيُّ: أنَّ الشَّرطَ المذكورَ مَبنيٌّ على القَوْلِ بالادِّعاءِ الذي هو أصلُ الاستعارَةِ، وهو أنَّ المتكلِّمَ يَدَّعي أولًا دخولَ المشبَّهِ في جنسِ المشبَّه به، وأنَّه فردٌ مِن أفرادِ حَقيقَتِه فصارَ المُستعارُ كاللَّفظِ المُشترَكِ الدَّائرِ بين مَفهومَيْه، ولولا القَرينَةُ المبيِّنَةُ لم يُعلَمِ المرادُ.

قوله: «**إذ مِن شرطِها أن يُطْوَى ذكرُ المستعارِ له..**» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: هذا شَرطٌ في المُصرِّحَةِ لا في المَكنيَّةِ[3].

قوله:

«**لدى أسدٍ شاكي السِّلاحِ مُقذَّفٍ لـهُ لِبَـدٌ أظفـارُه لم تُقلَّـمِ**»

هو لزُهَيرِ بن أبي سُلْمى، الشَّوكَةُ: شدَّةُ البأسِ وحدَّةُ السِّلاحِ، يقال منه: شاكَ الرَّجلُ، فهو شائِكُ السِّلاحِ، و«شاكي السِّلاحِ» مَقلوبٌ منه، و«مُقذَّف»: يُقذفُ ويُرمَى به كَثيرًا إلى الوقائعِ والحُروبِ، كذا قال القُطْبُ.

---

(١) ما بين معكوفتين من «عروس الأفراح»، وهو الصواب، فقولنا: «زيد أسد» إن كان تشبيهاً فالمراد: «كأسد» وعلى هذا يكون الأسد مستعملاً في حقيقته والتجوّز إنما هو بحذف أداة التشبيه، أما في الاستعارة فقولنا: (كر زيد أسداً) المراد به: شجاعاً، فيكون الأسد مستعملاً في غير حقيقته وهو الشجاع، والتجوُّز لغوي. انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك» (٢/ ٢٥٤) بتصرف.

(٢) انظر: «عروس الأفراح» (٢/ ٢٤ ـ ٢٦).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٤٩).

وقال الطِّيبيُّ: «مُقذَّفٌ»: كثيرُ اللَّحمِ، و«لِبَدٌ»: جمعُ لِبدَةٍ، وهي[1] الشَّعرُ الذي على رقبتِه يتلبَّدُ، وقوله: «أظفارُه لم تُقلَّمِ»؛ أي: براثِنُه لا يَعتريها ضَعفٌ، يقال للضَّعيفِ: مَقلومُ الظفرِ. وقد اجتمعَ في البيتِ تجريدُ الاستعارَةِ وتَرشيحُها:

فالأوَّلُ: «شاكي السِّلاحِ مُقذَّفٍ»؛ لأنَّ الأسدَ لا يكونُ له سلاحٌ ولا يُرْمَى في الحُروبِ.

والثَّاني: باقي البَيتِ.

والاستشهادُ بالبيتِ لقيامِ دلالةِ الحالِ على الاستِعارَةِ[2].

قوله: «**ومِن ثمَّ تَرى المفلِقينَ**»: جمعُ مفلقٍ، وهو الآتي بالفِلْقِ ـ بالكسرِ ـ: وهو الأمرُ العَجيبُ؛ أي: مِن أجلِ أنَّ الاستعارَةَ لا تطلَقُ إلا حيثُ تُركَ المستعارُ له واقتُصرَ على المستعارِ منه يتناسَوْنَ التَّشبيه؛ لأنَّ التَّشبيهَ يَستدعي الطَّرفينِ، فإذا حُذِفَ أحدُهُما وأُدخِلَ المشبَّهُ في جنسِ المشبَّهِ به فكأنَّه لا تَشبيهَ به كما في قولِه:

ويَصعَدُ حتى يظنَّ الجَهول

فإنَّ الصُّعودَ المكانيَّ استعارَةٌ للعلوِّ في المرتبَةِ، ونُسِيَ التَّشبيهُ فبُني عليه ما يُبنَى على الصُّعودِ المَكانيِّ مِن حديثِ الحاجَةِ في السَّماءِ.

قوله: «**كما قالَ أبو تمَّام**:

ويَصعَدُ حتى يَظُنَّ الجَهُول بأنَّ لـه حاجَـةً في السَّماء»

هو مِن قَصيدَةٍ يرثي بها خالدَ بن يَزيدَ بنِ مَزْيدٍ الشَّيبانيَّ أولُها:

---

(١) في (ز): «وهو».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٤٩).

نَعَـــاءِ إلـــى كلِّ حَـــيٍّ نَعـــاءِ فتـى العَـرَبِ اختـطَّ رَبْـعَ الفَنـاءِ
أُصِبْنـا جميعًـا بسَـهمِ النِّضـالِ فهـلَّا أُصِبْنـا بسَـهمِ الغِـلاءِ
ألا أيُّهـا المـوتُ فجَّعتَنـا بمـاءِ الحيـاةِ ومـاءِ الحَيَـاء

ومنها:

مَضـى المَلِـكُ الوائلـيُّ الذي حلَبنـا به العَيْـشَ وُسْـعَ الإناءِ
فـأَوْدَى النَّدَى ناضِـرَ العُودِ والـ ـفُتوَّةَ مَغموسـةً فـي الفَتـاءِ
وأضحَـتْ عليـه العُلا خُشَّـعًا وبيتُ السَّـماحَةِ مُلقَـى الكَفَاءِ
وقـد كانَ ممَّـا يضيءُ السَّـريرَ والبَهْـوَ يملـؤُه بالبَهـاءِ
سَـلِ المُلكَ عَن خالـدٍ والمُلوكَ بقَمـعِ العِـدَى وبنَفْـيِ العَداءِ
أَلَـمْ يَـكُ أقتَلَهُـم للأُسـو دِ صبـرًا وأوهبَهُـم للظِّبـاءِ
أُصِبْنـا بكَنْـزِ الغِنـى والإمـامُ أمسـى مُصابًـا بكنـزِ الغَنـاءِ

ومنها:

فمـا زالَ يفـرعُ تلـك العُلَـى مـع النَّجـمِ مُرتَدِيًـا بالعَمـاءِ
ويرقَـى لحتـى يظـنَّ[1] الجَهـولُ بـأنَّ لـه حاجَـةً فـي السَّـماءِ[2]

قوله:

«أسـدٌ علـيَّ وفي الحُـروبِ نَعامَـةٌ فتخـاءُ تَنفِـرُ مِـن صَفـيرِ الصَّافـرِ»

---

(١) في «الديوان»: «ويصعد حتى لظن».

(٢) انظر: «ديوان أبي تمام» بشرح التبريزي (٢/ ١٨٧ ـ ١٩٩).

هو لعِمرانَ بن حِطَّانَ رأسِ الخوارجِ يخاطِبُ الحجَّاجَ وكان قد لَجَّ في طلبِه، وبعدَه:

هـلَّا حملـتَ[1] عـلى غزالَـةَ في الوَغَى ... بــل كانَ قلبُــكَ في جَناحَــيْ طائــرِ

صَدَعَــت غَزالَــةُ قلبَــهُ بفــوارِسٍ ... تَرَكَــت مَدابِــرَه كأمــسِ الدَّابــرِ[2]

قال الطِّيبيُّ: «فَتْخَاءُ»: مُسترخِيَةُ الجناحِ، والصَّفيرُ: صوتُ المكاءِ، والنَّعامُ يُضرَبُ به المثلُ في الجبنِ.

قيل: قتلَ الحجَّاجُ شَبيبًا الخارجيَّ، فحاربَتْهُ امرأَتُه غزالَةُ سنَةً وهربَ الحجَّاجُ وهي تتبَعُه، فقيلَ له[3] ذلك تَعييرًا؛ أي: هلَّا حمَلْتَ على هذه المرأةِ في الوَغَى، بل كانَ قلبُكَ في الوَجيبِ والخَفَقانِ كأَنَّه في جَناحَي الطَّائرِ[4].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: المعنى: أنتَ أَسَدٌ، فهو في حكمِ المنطوقِ.

قال: وفي التَّمثيلِ بهذا البيتِ إشارةٌ إلى أنَّ ذكرَ المشبَّهِ به وإن ذُكِرَ بعدَه ما يُشعرُ بأنه ليس في مَعناه كلفظِ «عليٍّ» فالكلامُ تَشبيهٌ، لكنَّا نقولُ: النِّزاعُ في هذا المقامِ ليس لَفظيًّا محضًا، بل مَبنيًّا على أنَّ اسمَ المشبَّهِ به هاهنا في مَعناه الحقيقيِّ، حتى لا يَستقيمُ الكلامُ إلا بتقديرِ الكافِ ويكونُ تَشبيهًا، أو في معنى المشبَّهِ كالرَّجلِ الشُّجاعِ ـ مثلًا ـ ليكونَ استعارةً لمعنى اللفظِ المُستعملِ فيما شبِّه بمعناه الأصلي، ويصحُّ الحملُ مِن غيرِ تَقديرِ الكافِ.

---

(١) في (س): «هجمت».

(٢) انظر: «تاريخ خليفة بن خياط» (ص: ٢٧٤)، و«الأغاني» (١٨/ ١٢٢)، و«ديوان الخوارج» (ص: ١١٤).

(٣) بعدها في (س): «في».

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٥١).

قال: وهذا هو المختارُ عندي، وقد شهدَ به الاستعمالُ، فإنَّ مَعنى «أسدٌ عليَّ»: مجترِئٌ صائلٌ، ومعنى نَعامَةٌ في الحروبِ: جبانٌ هاربٌ، وتقول: (هو أخي في اللهِ) و(هم إخوَتُنا في الدِّينِ).

قال ابنُ مالكٍ: إذا قلتَ: (هذا أسَدٌ) مُشيرًا إلى السَّبُعِ فلا ضميرَ في الخبرِ، وإذا قلتَه مُشيرًا إلى الرَّجلِ الشُّجاعِ ففيه ضَميرٌ مرفوعٌ به؛ لأنَّه متأوَّلٌ بما فيه معنى الفعلِ، ولو أسندَ إلى ظاهرٍ لرَفَعهُ كقولك: (رأيتُ رَجُلًا أسدًا أبوه)[1].

وقال الشَّريفُ: «أسدٌ عليَّ» جازَ تعلُّقُ الظرفِ به لملاحظَةِ ما يلزَمُه من الجراءةِ لا أنَّه مُستعملٌ في مَعنى مجترئٍ وصائلٍ، وإلَّا كان مجازًا مُرسلًا وفاتَ معنى التَّشبيه بالكُلّيَّةِ؛ كما في قولك: (زيدٌ شُجاعٌ) أو (مُجترِئٌ)، وكذلك الحالُ في (نَعامَة) يلاحظُ معها الجبنُ والفِرارُ.

وما قيلَ: من أنَّ (أسدًا) في (زيدٌ أسدٌ) مُستعمَلٌ في المشبَّه؛ أي: الرجلُ الشُّجاعُ، فيكون استعارةً= مَردودٌ بأنَّ هذا المجموعَ ليس مُشبَّهًا بالأسدِ، فإنَّ الشَّجاعةَ خارجَةٌ عن الطرفَيْنِ اتفاقًا.

والحقُّ: أن (أسدًا) مستعملٌ هناك في معناه الحَقيقيِّ، وقد حُملَ على (زيدٍ) بناءً على دعوى كونِه من أفرادِه، فلا يظهرُ حينئذٍ تقديرُ الأداةِ لفواتِ المبالغَةِ، فإنَّك إذا قلتَ: (زيدٌ كالأسدِ) فقد جَعَلْتَ مشابهتَه للأسدِ مقصودةً بالإثباتِ، وإذا قلت: (زيدٌ أسدٌ)، كان مقصودُك إثباتَ حملِه عليه لا مشابهتِه إياه كما في سائرِ أفرادِه.

ثم إنَّه قد يلاحظُ على سبيلِ التَّبَعيَّةِ لمعناه الحقيقيِّ ما يلزمُه من الجراءةِ والصَّوْلَةِ وغيرِهما مِن المعاني اللازمَةِ، فيعملُ في الظَّرفِ باعتبارِ ذلك المعنى التَّابعِ، وقد

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٣٠٦). والكلام من «حاشية التفتازاني» (و٤٧أ).

يُرْفَعُ به الفاعلُ أيضًا نحو: (رأيتُ رجلًا أسدًا أبوه) إما لقصدِ معنى المشابهةِ، أو لاعتبارِ اللازمِ سواءٌ جعلَ تابعاً أو مُستعملًا في اللفظِ، انتهى[١].

قوله: «وثلاثتُها قُرِئَت بالنَّصبِ على الحالِ مِن مفعولِ تركَهم»:

قال أبو حيَّان: على أنَّ (ترك) لا تَتعدَّى لِمَفعولَيْنِ، أو تكونُ تعدَّت إليهما وقد أَخَذَتْهما، قال: أو يكونُ مَفعولًا ثانيًا لـ(تركَ) على تعدُّدِ الخبرِ، أو مَنصوبًا على الذمِّ كأنَّه قال: أذُمُّ صُمًّا بكمًا عُميًا[٢].

قوله: «لا يعودونَ إلى الهُدى..» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: أي: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ مُتعلِّقُه محذوفٌ، فإمَّا أن يقدَّرَ المتعلِّقَ (إلى) فالرُّجوعُ إذن بمعنى الإعادةِ إلى ما كانَ، فالمعنى: لا يَعودون إلى الهدى؛ لأنَّ المرادَ تمكُّنُهم مِن الهدى، وإمَّا أن يقدَّرَ (عن) فالمعنى: لا يرجعونَ عن الضَّلالةِ، فإنَّ المتمسِّكَ بالشَّيءِ لا يرجعُ عنه، وإمَّا أن لا يقدَّرَ شيءٌ ويُتركَ على الإطلاقِ[٣].

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: تلخيصُه: أنه يصلُحُ أن يكونَ الضَّميرُ في ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ عائدًا إلى المنافقينَ، وأن يكونَ عائداً إلى المستوقدِ، والأوَّلُ يحتمِلُ وَجهين لأنَّه يقال: (رجعَ عن الشَّيءِ) إذا تركَه، و(رجعَ إليه) إذا أقبلَ عليه، فعلى الأوَّلِ: فهم لا يرجعونَ عَن الضَّلالِ بعدَ أن اشتروه، وعلى الثَّاني: فهم لا يَرجعونَ إلى الهدى بعدَ أن باعوه، والاحتمالُ الثَّاني في أصلِ المسألَةِ للمُستوقدينَ، ومعناهُ: لا يدرونَ كيفَ يذهبونَ ولا كيفَ يَرجعونَ.

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٠٦)، وفي مطبوعه: «...أو مستعملًا فيه اللفظ».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٢٨).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٥٢).

(١٩) ـ ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾.

﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ ﴾؛ أي: كمَثَلِ ذوِي صَيِّبٍ؛ لقولِه: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ ﴾، و(أَو) في الأصلِ للتَّساوي في الشَّكِّ، ثم اتُّسِعَ فيها فأُطلِقَ للتَّساوِي من غيرِ شكٍّ مِثلَ: (جالسِ الحسَنَ أَوِ ابن سيرينَ) وقولِه تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٢٤]، فإنَّها تفيدُ التَّساويَ في حُسنِ المجالسَة ووجوبِ العصيَان، ومِن ذلك قولُه: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ ومعناه: أنَّ قصةَ المنافقين مُشبَّهَةٌ بهاتَين القصَّتين، وأنَّهما سَواءٌ في صحَّة التشبيهِ بهمَا، وأنتَ مخيَّرٌ في التمثيلِ بهما أو بأيِّهما شِئتَ.

والصَّيِّبُ: فَيْعِلٌ من الصَّوب، وهوَ النزولُ يقالُ للمَطرِ والسَّحَاب؛ قال الشَّمَّاخُ:

وَأَسْحَمُ دَانٍ صادِقُ الرَّعدِ صَيِّبُ

وَفي الآيةِ يَحتمِلُهُما، وتنكيرُه لأنَّه أُريدَ به نوعٌ مِن المطرِ شديدٌ، وتعريفُ ﴿ٱلسَّمَآءِ ﴾ للدَّلالة عَلَى أنَّ الغمامَ مُطبِّقٌ آخِذٌ بآفاقِ السَّماء كلِّها، فإنَّ كلَّ أفقٍ منها يسمَّى سماءً كما أنَّ كلَّ طبقةٍ منها سَماءٌ، قال:

ومِن بُعْدِ أرضٍ بيننا وسَماءِ

أمَدَّ بهِ مَا في الصَّيِّب[1] من المبالغةِ من جهةِ الأَصْلِ والبناءِ والتنكير.

وقيل: المرادُ بـ﴿ٱلسَّمَآءِ ﴾: السَّحابُ، فاللامُ لتعريفِ الماهيةِ[2].

---

(١) في (خ): «ما في صيب».

(٢) كتب فوقها (ت): «دون الاستغراق».

قوله: «أي: كمثلِ ذَوي صَيِّبٍ»:

قال في بعضِ الحواشي: مرادُه: أنَّ المنافقينَ لا يشبهونَ نفسَ الصيِّبِ وإنَّما يُشبهون مَن أصابَه الصيِّبُ الموصوفُ.

قوله: «و(أو) في الأصلِ للتَّساوي في الشَّكِّ، ثمَّ اتُّسِعَ فيها فأُطلِقَت للتَّساوِي مِن غَيرِ شكٍّ»:

قال صاحبُ «الفرائد»: الوجه [أن يقال]: (أو) لتعليقِ الحكمِ بأحدِ المَذكورينَ فصاعدًا، والتَّفاوُتُ في المُؤدَّى إنَّما يقَعُ بحسبِ التَّركيبِ الذي وقعَت فيه فإنْ وَقَعَت في الخبرِ فالحاصِلُ تعلُّقُ الحكمِ بأحدِهما وهو غيرُ مُعيَّنٍ، فأمكنَ أن يقَعَ الشَّكُّ فيه، وإن وقعَت في الطلَبِ ولم يمكِن وقوعُ الشَّكِّ فيه أفادَ التَّخييرَ والإباحةَ، والحاصِلُ أيضًا تعلُّقُ الحكمِ بأحدِهما، وذلكَ غيرُ مانِعٍ لتعلُّقِ الحُكمِ بكلِّ واحدٍ مِنهما، فعلى هذا لم تلزَم الاستعارَةُ وهي في المواضِعِ كلِّها على مَعناها.

قال الطِّيبيُّ: حاصِلُ تَقريرِه: أنَّ (أو) حقيقةٌ في القَدْرِ المُشتركِ بين الشكِّ والتَّخييرِ والإباحةِ وهو تعليقُ الحكمِ بأحدِ الأَمرَيْنِ[1].

قالَ الحديثيُّ[2]: دلالةُ (أو) و(أم) و(إمَّا) على أحدِ الشَّيئينِ لا غيرَ، وأمَّا الشكُّ والتَّخييرُ والإباحةُ وغيرُها فإنَّها مِن صفاتِ الكلامِ الذي هيَ فيه وإضافتُها إليها مَجازٌ.

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٦٢).

(٢) لعله ركن الدين الحسن بن محمد بن شرفشاه الْعلوِي الحُسينِي الأستراباذي عَلم الموصل ومدرس الشَّافِعِيَّة، من تصانيفه: «شرح الحماسة»، و«شرح شافية ابن الحاجب» و«شرح الفصيح» و«شرح كافية ابن الحاجب»، توفي سنة (٧١٥هـ). انظر: «الوافي بالوفيات» (١٢/ ٣٦)، و«هدية العارفين» (١/ ٢٨٣). ونقل المصنف كلامه عن «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٣).

وقال ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»: إنَّما قال المصنِّفُ: (ويقالُ في (أو) و(إمَّا) في الخبرِ: إنَّهما للشكِّ)[1] بلفظةِ (يُقالُ) تَنبيهًا على أنَّ ذلك ليسَ بلازمٍ، إذ قد يَكونُ المتكلِّمُ غيرَ شاكٍّ بل يكونُ مُبهِمًا، أمَّا في الأمرِ فيقالُ للتَّخييرِ والإباحَةِ على وَضعِها لإثباتِ الحكمِ لأَحدِ الأمرَيْنِ، إلَّا أنَّه إن حصلَت قرينَةٌ يفهَم معها أنَّ الأمرَ غيرُ حاجرٍ عن الآخرِ مثل قولِك: (جالسِ الحسَنَ أو ابنَ سيرينَ) سُمِّيَ إباحةً، وإلا سُمِّيَ تَخييرًا، وهو لأحدِ الأَمرَيْنِ في الموضعَيْنِ، وإنَّما عُلِمَ نفيُ حجرِ الأمرِ عن الآخرِ[2] في الإباحَةِ مِن أمرٍ خارجٍ كما في النَّهيِ نحوَ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] جاءَ التَّعميمُ مِن جهَةِ النَّهيِ الدَّاخلِ على مَعنى النَّفيِ؛ لأنَّ المعنى قبلَ وُجودِ النَّهيِ على بابه، ومصيرُ المَعنى: ولا تُطِع واحدًا منهما، فلا يحصلُ الانتهاءُ عَن أحدِهما حتى يَنتهيَ عنهما مطلَقًا[3].

قال الطِّيبيُّ: وجهُ التَّوفيقِ بين كلامَيْهِ في «الكشاف» و«المفصل»: هو أَن (أو) في أصلِ اللغةِ موضوعةٌ لتَساوي شَيئينِ في الشَّكِّ، ثمَّ فيه طريقان:

أحدهما: أن يُستعارَ لِمَعنى التَّخييرِ أو الإباحَةِ لعلاقَةِ تعليقِ الحكمِ بأحدِ أمرَينِ كما يُستعارُ الأسَدُ للشُّجاعِ لعلاقَةِ الجراءَةِ.

وثانيهما: أن يحملَ على عمومِ المجازِ لتعليقِ الحكمِ بأحدِ المذكورَيْنِ، فيقالَ: أمَّا في الخبرِ فإنَّها للشكِّ وفي الأمرِ للتَّخييرِ والإباحَةِ.

وعلى الأوَّلِ وردَ في «الكشاف» وعلى الثَّاني في «المفصَّل».

---

(١) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٤٠٥).

(٢) في «الإيضاح في شرح المفصل»: «وإنما أخذت نفي الحجر عن الآخرين».

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (٢/ ٢١١ ـ ٢١٢)، ونقله المصنف عن «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٣).

وفي كلامِ الزجَّاجِ إشعارٌ بما ذهبَ إليه المصنِّفُ، قال[١]: ﴿أَوۡ﴾ في قولِه تعالى ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ﴾ دخلَت لغيرِ شَكٍّ، وهذه يُسمِّيها الحُذَّاقُ باللغَةِ (أو) الإباحَةِ، والمعنى: أنَّ التَّمثيلَ مُباحٌ لكم في المنافقينَ: إن مَثَّلتموهُم بالمستَوقِدينَ فذاكَ مَثَلهم، أو مَثَّلتُموهم بأصحابِ الصَّيِّبِ فهو مثلهُم أو مثَّلتمُوهم بهما جميعاً فهما مَثَلاهُم[٢].

قال الطِّيبيُّ: فاختصاصُ الحُذَّاقِ ـ أي: المَهَرَةِ ـ بهذا المعنى دونَ مَن سِواهُم دليلٌ على دقَّةِ هذا المعنى ولم يَكُن كذلك إذا كانَ حقيقةً؛ لاستواءِ الحذَّاقِ وغيرِهِم مِن أهلِ اللغَةِ فيه.

وهذا خلافُ تلك القاعدَةِ ـ وهي أنَّ (أو) في الأمرِ للإباحَةِ ـ لكونِها داخلَةً هاهنا على الخبرِ وهي للإباحَةِ، ولأنَّ (أو) عند الإطلاقِ يتبادَرُ منها الشكُّ دونَ ما سواه مِن المعاني، وذلك أَمَارَةُ الحَقيقَةِ[٣].

قوله: «وأنَّهما سواءٌ في صحَّةِ التَّشبيهِ بهما»:

قال في «الكشاف»: **فإن قلتَ**: أيُّ التَّمثيلَيْنِ أبلَغ؟

قلتُ: الثَّاني؛ لأنَّه أدلُّ على فرطِ الحيرةِ وشدَّةِ الأمرِ وفظاعَتِه ولذلك أُخِّرَ، وهم يتدرَّجونَ في نحو هذا من الأهوَنِ إلى الأغلَظِ[٤].

---

(١) يعني الزجاج.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٩٦).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٦٤).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥١).

قوله: «يقال للمَطرِ وللسَّحابِ»:

عبارة «الكشاف»: والصَّيِّبُ: المطرُ الذي يَصوبُ؛ أي: ينزلُ، ويقال للسَّحابِ: صَيِّبٌ أيضاً[1].

قال الشَّريفُ: أي: على أنَّه صِفَةٌ له[2].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّين: لم يُبيِّن أنَّ إطلاقَه على السَّحابِ حَقيقةٌ أو مجازٌ، وهو محتمِلٌ لهما والمجازُ أبلَغُ[3].

قوله: «قال الشَّمَّاخُ:

وأسـحَمُ دانٍ صـادقُ الرَّعـدِ صيِّـبُ»

صدره:

محَـا آيَـهُ نَسـجُ الجَنـوبِ مـعَ الصَّبَـا[4]

قال الطِّيبيُّ: الأسحَمُ: السَّحابُ الأَسوَدُ، دانٍ: قريبٌ مِن الأرضِ، صادقُ

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥١).

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢١٤).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٦٠/ أ).

(٤) هكذا عزاه البيضاوي للشماخ متابعاً الزمخشريَّ في «الكشاف» (١/ ٨١)، وانظر: «ملحق ديوان الشماخ» (ص: ٤٣٢)، لكن الزمخشري عزاه في «الأساس» (مادة: صوب) للنابغة، وعزاه للنابغة أيضاً الخليل في «العين» (٣/ ١٥٥)، والجوهري في «الصحاح» (مادة: سحم)، وابن فارس في «مجمل اللغة» (١/ ٤٨٩)، والمعافري في «الأفعال» (٣/ ٥٥٥)، وهو في «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ٢٢)، والرواية في المصادر:

عفـا آيَـهُ نَسـجُ الجَنُـوْبِ مَـعَ الصَّبَا ... وأسْحَـمُ دانٍ مُـزْنُـه مُتَـصَوِّبُ

وفي «الديوان»: «عفا آيه ريحُ الجنوب...»، وسيذكر المصنف أنه قرأه هكذا في «ديوان النابغة».

الرَّعدِ: أي غيرُ خُلَّبٍ، المعنى: محا آثارَ ربعِ المَحبوبِ وغيَّرَ رُسومَهُ اختلافُ هاتينِ الرِّيحَيْنِ وتتابُعُ هبوبِهما، مَثَّلَ اختلافَ الرِّيحَيْنِ بنسجِ الصَّانعِ الثَّوبَ، فإنَّ إحدى الرِّيحَيْنِ بمنزلَةِ السُّدَى والأخرى كاللُّحمَةِ، فإنَّ ريحَ الصَّبَا تهبُّ مِن جانبِ المَشرقِ، والجنوبَ مِن يمينِ مَن يكونُ مُتوجِّه المشرقِ[١].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: لا خفاءَ في أنَّ هذه الأوصافَ إنَّما تَحسُنُ في السَّحابِ دونَ المطرِ.

وفي الحاشيَةِ المشارِ إليها: «صادقُ الرَّعدِ» من بابِ المجازِ؛ فإنَّ الرَّعدَ لَمَّا كانَ مبشِّرًا بالمطر صارَ كأنَّه واعدٌ[٢] بنزولِ المطر، ثم صدقَ وعدُه بنزولِه.

فائدة: الشَّمَّاخُ بالشِّينِ المعجمَةِ هو ابنُ ضِرار بنِ حرملَةَ بنِ صَيفيٍّ بنِ أصرَمَ، شاعرٌ مَشهورٌ، وقد رأيتُ البيتَ في ديوانِ النابغَةِ الذبيانيِّ مِن قصيدةٍ يخاطِبُ بها النُّعمانَ بن المنذرِ، أولُها:

أَرَسْمًا جديدًا مِن سعادٍ تجنَّبُ ... عَفَتْ رَوضَةُ الأجدادِ منها فيَثْقُبُ

عفا آيَه ريحُ الجَنوبِ مع الصَّبَا ... وأسحَمُ دانٍ مُزنُهُ مُتصوِّبُ[٣]

قوله: «وفي الآيةِ يحتَمِلُهما»:

أقول: الثَّابتُ في التَّفسيرِ أنَّ المرادَ به في الآيةِ المطرُ، أخرجَه ابنُ جريرٍ مِن عدَّةِ طرقٍ عن ابن عباسٍ وعن ابن مسعودٍ ومجاهدٍ وعطاء وقتادَةَ والرَّبيعِ وابن زيدٍ وسفيانَ[٤]، ولا مُخالِفَ لهم.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٤).

(٢) في (س): «واعده».

(٣) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ٢٢).

(٤) رواه الطبري عنهم في «تفسيره» (١/ ٣٥١ـ٣٥٣).

قوله: «قال:

ومِـــن بُعْـــدِ أرضٍ بينَنـــا وسَـــماءِ»

صدره:

فـــأَوْهِ لِذِكراهَـــا إذا مـــا ذَكَرْتُهـــا[١]

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: حيثُ نكَّرَ (أرضٍ) و(سماءٍ) للبَعضيَّةِ، إذ ليس بينَهُما بُعدُ جميعِ الأرضِ وجميعِ السَّماءِ؛ يعني: أتوجَّعُ مِن ذكراها ومِن حَيلولَةِ قطعةٍ مِن الأرضِ وناحيةٍ من السَّماءِ بينَنا.

وقال الطِّيبيُّ: سمَّى بعضَ الأرضِ أرضًا وبعضَ السَّماءِ سماءً، وأرادَ ببُعدِ السَّماءِ والأَرضِ: ما تقابلَ مِن السَّماءِ والأَرضِ التي بينَهُما، ولا يجوزُ أن يرادَ بالسَّماءِ المطلقَةُ لأَنَّها ليسَت بينَه وبينَها[٢].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدينِ: الاستشهادُ على أَنَّه أرادَ بالسَّماءِ طائفَةً منها تتخلَّل بينَه وبين مَحبوبَتِه، إذ السَّماءُ المطلقَةُ ليسَت بينَه وبينَها[٣].

قلت: والبيتُ أوردَهُ ابنُ جنِّي في «الخصائص» شاهدًا على أنَّ (أَوْهِ) لغَةٌ في (أوَّه) اسمُ فعلٍ بمَعنى أتألَّمُ.

قال: ويُروى: (فأَوٍّ لذِكراهَا)، وهي لغَةٌ فيها[٤].

---

(١) البيت دون نسبة في «العين» (٨/ ٤٣٩)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٣)، و«تفسير الطبري» (١٢/ ٤٤)، و«الزاهر» لابن الأنباري (١/ ١٠٤).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٦٧).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٦١/ أ).

(٤) انظر: «الخصائص» لابن جني (٣/ ٤٠).

قوله: «ما في ﴿صيِّبٍ﴾ من المبالغَةِ من جهةِ الأَصلِ»:

عبارةُ «الكشَّاف»: مِن جهَةِ التَّركيبِ(١).

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: أي: مِن جهَةِ المادَّةِ الأولى؛ لأنَّ الصَّادَ مِن المُستَعْلِيَةِ، والياءَ مَشدودَةٌ، والباءَ مِن الشَّديدَةِ، ومِن جهةِ(٢) المادَّةِ الثَّانيَةِ؛ لأنَّ الصَّوبَ: فرطُ الانسكابِ والوُقوعِ.

قوله: «والبناءِ»:

قال الطِّيبيُّ: لأنَّها بُنِيَت على وَزنِ (فَيْعِلٍ) وهي صِفَةٌ مُشبَّهةٌ تدلُّ على شيءٍ ثابتٍ، قال السَّجاوَنْدِي: وهي بناءٌ يختَصُّ بالمعتلِّ وفيه مبالَغَةٌ(٣).

قوله: «والتَّنكيرِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: لأنَّه للتَّعظيمِ والتَّهويلِ.

﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ إنْ أُريدَ بالصَّيِّبِ المطرُ فظُلُماتُه: ظلمةُ تكاثُفِه بتَتَابُعِ القَطْرِ، وظلمةُ غَمَامِه مع ظلمَةِ الليلِ، وجَعَله مكاناً للرَّعدِ والبَرقِ لأنَّهما في أعلاه ومُنحَدَرِه مُلْتَبِسَينِ به.

وإنْ أُريدَ به السَّحَابُ فظلماتُه: سُحْمتُه وتطبيقُهُ مع ظلمةِ الليل، وارتفاعُها بالظرفِ وفاقاً لأنه معتمِدٌ على موصوفٍ.

و(الرَّعدُ): صوتٌ يُسمَع من السَّحَابِ، والمشهُورُ أنَّ سببَه اضطرابُ أجرامِ السَّحابِ واصطِكاكُها إذَا جذبها الرِّيحُ، من الارتِعادِ.

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٣).

(٢) في (ز) و(ف): «ومن جملة»، والمثبت من (س) وهو الموافق لما في «حاشية التفتازني» (و٤٩أ).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٧).

و(البَرْق): مَا يَلْمعُ من السحابِ، مِن بَرَقَ الشيءُ بَرِيقاً، وكلاهُما مَصدَرٌ في الأصلِ ولذلك لم يُجمَعا.

قوله: «مع ظلمَةِ الليلِ»:

قال الطِّيبيُّ: قيل: ظلمَةُ الليلِ مِن أين تُستفادُ مِن الآيَةِ وليسَ فيها ما يدلُّ عَليها؟

فيقالُ: تُستفادُ مِن الجمعِ ومقامِ المبالغَةِ، فإنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثَةٌ(١).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: الغرض إثبات ثلاث ظلمات في الصيب على ما هو أقلُّ الجمع، وظلمةُ الليل مستفادةٌ من قوله: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ الآية.

قوله: «وجَعَله مكانًا للرَّعدِ والبرقِ»:

قال الشَّريفُ: يعني: أنَّ ظرفيَّةَ السَّحابِ للرَّعدِ والبرقِ ظاهرَةٌ دونَ ظرفيَّةِ المطرِ لهما(٢).

قوله: «لأنَّهما في أعلاه ومُنحدرِه مُلتَبِسَينِ به»:

قال الطِّيبيُّ: هو مِن إطلاقِ [أحدِ] المُتجاورَينِ على الآخرِ(٣).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: جُعِلَا كأنَّهما فيه بطريقِ استعارةِ كَلِمَةِ (في) للتلبُّسِ المخصوصِ الشَّبيهِ بتَلبُّسِ الظَّرفيَّةِ الحَقيقيَّةِ.

قال: وما قالَه الطيبيُّ رُدَّ بأنَّه يكونُ المعنى حينَئذٍ: أنَّ في السَّحابِ رعداً(٤) وبَرْقًا لا في المطرِ على ما هو المطلوبُ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٩).

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢١٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٩)، وما بين معكوفتين منه.

(٤) في النسخ: «ليلًا»، والمثبت من «حاشية التفتازاني» (و٤٩ب)، وما سيأتي بين معكوفتين منه.

قال: **فإن قيلَ**: يكونُ المرادُ بالصَّيِّبِ المطرَ، وبضميرِه السَّحابُ المجاورُ له على طريقِ التَّجوُّزِ.

قلنا: فلا يكونُ ظلمَةُ التَّكاثُفِ وظلمَةُ [إظلالِ] الغمامِ في المطرِ إلَّا أن يقدَّرَ: وفيه رعدٌ وبرقٌ، ويرادَ بالضَّميرِ الأوَّلِ المطرُ وبالثَّاني السَّحابُ الملاصقُ.

قال: ومَنشأُ هذه التَّعسُّفاتِ الذُّهولُ عن اعتبارِ التَّجوُّزِ في كلمَةِ (في).

قوله: «وارتفاعُها بالظَّرفِ وفاقًا لأنَّه معتمِدٌ على مَوصوفٍ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: يعني الاتِّفاقَ على جوازِ ذلك، بخلافِ ما إذا لم يَعتمِد فإنَّه مختلَفٌ فيه، فسيبويه لا يجعَلُه مرفوعًا بالظَّرفِ بل بالابتداءِ.

وقال الشَّريفُ: أي: يجوزُ ذلك بالاتِّفاقِ لا أنَّه يجبُ، بخلافِ ما إذا لم يَعتمِد، فإنَّ سيبويهِ لا يجوِّزُ إعمالَه[1].

وفي الحاشيَةِ المشارِ إليها: لا يرادُ به أنه يَجِبُ ارتفاعُه به، فإنَّه يجوزُ أن يُرفَعَ مُبتدأً ويجعلَ (فيه) الخبرَ بالاتِّفاقِ أيضًا، ولكن مرادُه أنَّه إذا لم يَعتمِد لا يَرفَعُ الفاعلَ عندَ البَصريِّين وإن أجازَه الكوفيون، وأمَّا إذا اعتمَدَ فالرَّفعُ به جائزٌ عند الفَريقَين.

قوله: «والرَّعدُ صوتٌ يُسمَعُ مِن السَّحابِ، والمشهورُ أن سببَه اضطرابُ أجرامِ السَّحابِ واصطِكاكُها إذا حَدَتْها الرِّيحُ»:

تبعَ في ذلك «الكشاف»[2]، ولا عبرةَ به؛ فإنَّ الأحاديثَ والآثارَ وردَتْ بخلافِه.

قال الطِّيبيُّ: الصَّحيحُ الذي عليه التَّعويلُ ما وردَ في الحَديثِ.

أخرج الإمام أحمدُ في «مسنده»، والتِّرمذيُّ وصحَّحه، والنَّسائيُّ، وابنُ جريرٍ

---

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢١٥).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٧).

وابنُ المنذرِ وابن أبي حاتمٍ وأبو الشَّيخِ ابن حيَّانَ وابنُ مَرْدَويه في «تفاسيرهم»، والطَّبرانيُّ في «معجمه»، وأبو نُعيمٍ والبيهقيُّ كلاهُما في «دلائل النبوة»، عن ابن عباسٍ قال: أقبلَت يهودُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ قالوا: أخبِرنا عن هذا الرَّعدِ؟ قال: «ملَكٌ من ملائكةِ اللهِ موكَّلٌ بالسحابِ بيدِه مِخراقٌ مِن نارٍ يزجرُ به السَّحابَ يسوقُه حيثُ أمرَ اللهُ» قالوا: فما هذا الصوتُ الذي نسمَع(1)؟ قال: «صوتُه»، قالوا: صدقتَ(2).

وأخرج ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «المطر» وابنُ جريرٍ وابنُ المنذرِ عن عليِّ بن أبي طالبٍ قال: الرَّعدُ ملكٌ، والبرقُ ضربُه السَّحابَ بمخراقٍ مِن حديدٍ(3).

وأخرج البخاريُّ في «الأدبِ المفرد» وابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «المطر» وابنُ جريرٍ، عن ابن عباسٍ قال: الرَّعدُ ملكٌ ينعقُ بالغيثِ كما ينعقُ الرَّاعي بغنمِه، وكانَ إذا سمعَ صوتَ الرَّعدِ قال: سبحانَ الذي سبحتَ له(4).

وأخرجَ ابنُ المنذرِ وأبو الشَّيخِ ابن حيَّان عن ابن عباسٍ قال: الرَّعدُ مَلَكٌ

---

(1) في (س): «يسمع».

(2) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٤٨٣)، والتِّرمذيُّ (٣١١٧) وقال: «صحيح غريب»، والنَّسائيُّ في «السنن الكبرى» (٩٠٢٤)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٢٨٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٥٥)، وأبو الشَّيخِ في «العظمة» (٤/ ١٢٧٩)، والطَّبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٢٤٢٩)، وأبو نعيمٍ في «حلية الأولياء» (٤/ ٣٠٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٢٦٦)، وانظر: «الدر المنثور» للمصنف (٤/ ٦٢٠)، وليس في رواية الطبري والبيهقي ذكر السؤال عن الرعد.

(3) رواه ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١٣١)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٦٣)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «العلل» (٥٦٣٨)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٠١٦).

(4) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٢)، وابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١١٤)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٦٠).

يسـوقُ السَّـحابَ بالتَّسـبيحِ كما يسـوقُ الحادي الإبلَ بحُدائِه[١].

وأخرجَ ابنُ جريرٍ وابن مردويه عن ابنِ عباسٍ قال: الرَّعدُ ملكٌ من الملائكَةِ اسمُه الرَّعدُ وهو الذي تَسمعونَ صوتَه، والبَرقُ سوطٌ من نورٍ يَزجُرُ به الملَكُ السَّحابَ[٢].

وأخرجَ ابنُ المنذرِ وابن مردويهِ عن ابن عبَّاسٍ قال: الرَّعدُ ملكٌ اسمُه الرَّعدُ، وصوتُه هذا تَسبيحُه[٣].

وأخرجَ أبو الشَّيخِ عن ابنِ عبَّاسٍ قال: الرَّعدُ ملكٌ يزجُرُ السَّحابَ بالتَّسبيحِ والتَّكبيرِ[٤].

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ عن أبي هريرةَ قال: ما خلقَ اللهُ شيئًا أشدَّ سوقًا مِن السَّحابِ ملكٌ يَسوقُه، والرَّعدُ صوتُ الملَكِ يزجرُ به، والمخاريقُ يَسوقُه بها[٥].

وأخرجَ أبو الشَّيخِ عن عبد الله بن عمرٍو أنَّه سُئِلَ عن الرَّعدِ، فقال: ملكٌ وَكَلَه الله

---

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٨٣)، ورواه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٥٨)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٠١٧)، والطبراني في «الدعاء» (٩٩٣).

(٢) هكـذا عـزاه لهمـا المصنـف فـي «الـدر المنثـور» (٤/ ٦٢١ ـ ٦٢٢)، وكـذا ذكـره التسـتري فـي «تفسـيره» (ص: ٨٤).

وقـد رواه الطبـري فـي «تفسـيره» (١/ ٣٥٧) دون ذكـر البـرق، وكـذا رواه الطبراني فـي «الدعاء» (٩٩٢).

(٣) عزاه لهما المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ٦٢٢).ورواه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٥٤).

(٤) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٨٥)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١٢٣)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٥٨).

(٥) هكذا عزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ٦٢٢) إلى ابن أبي حاتم، ورواه ابن أبي الدنيا في «المطر) (ص: ١١٥) مختصراً بلفظ: «الرعد ملك يزجر السحاب».

بسياقَةِ السَّحاب، فإذا أرادَ اللهُ أن يَسوقَه إلى بلدَةٍ أمرَه فساقَه، فإذا تفرَّقَ عليه زَجرُه بصوتِه حتى يجتمِعَ كما يردُّ أحدُكُم ركابَه، ثمَّ تَلا هذهِ الآيَةَ: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الرعد: ١٣][1].

وأخرجَ عبدُ بن حميدٍ وأبو الشَّيخِ عن مجاهدٍ قال: الرَّعدُ ملكٌ يُنشِئُ السَّحابَ ودويُّه صوتُه[2].

وأخرجَ عبدُ بن حميدٍ عن مجاهدٍ أنَّ رجلًا سألَه عن الرَّعدِ فقال: مَلَكٌ يسبحُ بحمدِه[3].

وأخرجَ أبو الشَّيخِ عن الضحَّاكِ في قولِه: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعۡدُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ قال: هو ملكٌ يُسمَّى الرَّعدُ، وذلك الصوتُ تَسبيحُه[4].

وأخرجَ ابنُ جريرٍ وأبو الشَّيخِ عن أبي صالحٍ قال: الرَّعدُ ملكٌ من الملائكَةِ يزجرُ السَّحابَ بصوتِه[5].

وأخرجَ عبدُ بن حميدٍ عن عكرمةَ قال: الرَّعدُ ملكٌ من الملائكةِ قد وكِّلَ بالسَّحابِ يسوقُها كما يسوقُ الرَّاعي الإبلَ[6].

---

(١) انظر: «الدر المنثور» (٤/ ٦٢٢)، و«الحبائك في أخبار الملائك» (ص: ٧٦).

(٢) عزاه المصنف بهذا اللفظ في «الدر المنثور» (٤/ ٦٢٢) إلى عبد بن حميد وابن جرير وأبي الشيخ، والذي رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٥٧) عن مجاهد قوله: «الرعد ملك يزجر السحاب بصوته». ورواه ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١٢٥) بلفظ: «الرعد ملك ينشئ السحاب»،

(٣) كذا عزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ٦٢٣) إلى عبد بن حميد.

(٤) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٨٠)، ورواه أيضاً الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٥٧).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٥٧)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٠١٨) كلاهما بلفظ: «الرعد ملك من الملائكة يسبح»،

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٥٩) بلفظ: «الرعد: ملك في السحاب يجمع السحاب كما يجمع الراعي الإبل».

وأخرجَ عبدُ بن حميدٍ وابنُ جريرٍ عن شهرِ بن حوشَبٍ قال: الرَّعدُ ملكٌ مُوكَّلٌ بالسَّحابِ يَسوقُه كما يَسوقُ الحادي الإبلَ كلَّما خالفَت سَحابةٌ صاحَ بها فإذا اشتدَّ غضبُه طارت النَّارُ من فيه فهيَ الصَّواعِقُ[١].

وأخرج ابن جريرٍ، عن مجاهدٍ قال: البَرقُ مَصْعُ ملَكٍ[٢].

قوله: «حدَتها الرِّيحُ» قال الشَّريفُ: أي: ساقَتْها[٣].

قوله: «الارتعادُ»:

قال الطِّيبيُّ: لم يُرِد أنَّ أصلَه منه لأنَّ أصلَه مِن الرعدَةِ، بل أرادَ أنَّ فيه مَعنى الاضطرابِ والحركَةِ[٤].

وقال الشَّريفُ: أي: مُشتَقٌّ من الارتعادِ، فإن المصنِّفَ قد يَرُدُّ المجرَّدَ إلى المزيدِ إذا كان المزيدُ أعرَفَ في المعنى الذي اعتبرَه في الاشتِقاقِ كالقَدْرِ مِن التَّقديرِ، والوجهِ مِن المَواجهَةِ.

وقيل: (مِن) هذه اتصاليَّةٌ؛ أي: هما مِن جنسٍ واحدٍ يجمَعُهما الاشتقاقُ مِن الرعدَةِ، وكذا التي في قوله: (مِن بَرَقَ الشَّيءُ بَريقًا)[٥].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٥٧)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١٢٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٨٤).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٦٤)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ١٣٠)، والمصع: التحريك، أي: يضرب الملكُ السحاب ضربة فيرى البرق يلمع. انظر: «النهاية في غريب الحديث» (مادة: مصع).

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢١٥).

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٦٩).

(٥) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢١٥).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّ الرَّعدَ من الارتعادِ كما أنَّ البرقَ من البريقِ، ولو قال: (من الرعدَةِ) لكانَ أنسبَ، إلَّا أنَّه لا يُبالي بجعلِ المجرَّدِ من المزيدِ كالوَجهِ من المواجهَةِ قصدًا إلى إلحاقِ الأخفى بالأعرَفِ في ذلك المعنى الذي يتناسَبُ اللفظان فيه.

﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ الضميرُ لأصحاب الصَّيِّب، وهُو وإنْ حُذِف لفظُه وأُقيمَ الصيِّبُ مُقامَه لكنَّ معناهُ باقٍ، فيجوزُ أنْ يُعوَّل علَيْه كما عوَّل حسَّانُ في قوله:

يَسقُون من وَرَد البَريصَ عليهِمُ ... بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ

حيث ذكَّر الضميرَ لأنَّ المعنى: ماءَ بَرَدى.

والجُملةُ استئنافٌ، فكأنَّه لمَّا ذَكَر ما يُؤذِنُ بالشدَّةِ والهَول قيلَ: فكيفَ حالهُم مع ذلكَ؟ فأُجيبَ بهَا، وإنَّما أطلَقَ الأصابعَ مَوضِعَ الأناملِ للمبالَغة.

﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿يَجْعَلُونَ﴾؛ أي: من أَجْلِها يَجعلون؛ كقولِهم: سَقاه من العَيْمةِ.

و(الصَّاعقة): قَصْفَةُ رَعدٍ هائلٍ معهَا نارٌ لا تَمرُّ على شيءٍ إلَّا أتَتْ علَيه، من الصَّعْقِ وهو شِدَّةُ الصَّوت، وقد تُطْلَقُ على كلِّ هائلٍ مسموعٍ أو مشاهَدٍ، ويقالُ: صَعَقَتْه الصاعقةُ: إذا أهلكَتْه بالإحراقِ أو شدَّةِ الصوتِ.

وقُرِئ: (من الصَّوَاقِعِ)[1] وهو ليس بقَلْبٍ من (الصَّواعِقِ)؛ لاستواءِ كِلَا البناءَين في التَّصَرُّف، فيقالُ: صَقَعَ الدِّيكُ، وخطيبٌ مِصْقَعٌ، وصَقَعَتْه الصَّاعقة، وَهيَ في الأصلِ: إمَّا صفة لقَصْفَةِ الرَّعد، أو للرَّعْد، والتاءُ للمبالغة كما في الرَّاوِيَة، أو مَصدَرٌ كالعَافيَةِ والكاذِبَة.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١) عن الحسن.

قوله: «كما عوَّلَ حسَّان في قولِه:

يَسْقُوْنَ مَن وَرَدَ البَرِيصَ عليهم بردى يُصفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ»[1]

البريصُ بالصَّادِ المهملَةِ كما ضبطَه ابن يعيشَ في «شرح المفصل»: نهرٌ يتشعَّبُ مِن بَرَدى، وبَرَدى نهرُ دمشقَ، وتَصفيقُ الشَّرابِ: تحويلُه من إناءٍ إلى إناءٍ[2].

و«بالرَّحيقِ» حالٌ من فاعلِ «يُصفَّقُ»، والرَّحيقُ: الخَمرُ، و«السلسَلُ»: السَّهلُ الدُّخولِ في الحلقِ.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: وتَعدِيَةُ «وَرَدَ» بـ«على» مع ذكرِ المفعولِ على تَضمينِ مَعنى النُّزولِ كأنَّه قال: وَرَدَ البريصَ نازلاً عليهم ضيفًا لهم، وإلَّا فالاستعمالُ: وَرَدَ الماءَ وُرودًا، ووَرَدَ البلدَ: حضرَ، ووَرَدَ عليه الكتابُ: وصلَ إليه، والباءُ في «بالرحيقِ» للمُصاحبَةِ، وأَلِفُ «بَرَدَى» للتَّأنيثِ فتذكيرُ الضَّميرِ في «يُصفَّق» لعودِه إلى المضافِ المحذوفِ؛ أي ماءَ بَرَدَى؛ كجمعِ الضَّميرِ في ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، ولو رُوعِيَ حالُ اللفظِ القائمِ مقامَ المضافِ لأُنِّثَ هنا وأُفْرِدَ ثَمَّةَ.

والبيتُ مِن قَصيدةٍ معدودةٍ في المختاراتِ أولُها:

أَسَأَلْتَ رَسمَ الدَّارِ أَمْ لم تَسْأَلِ بينَ الجوابي فالبُضَيعِ فحَوْمَلِ

ومنها:

للهِ دَرُّ عِصابَةٍ نادَمْتُهم يومًا بجِلَّقَ في الزَّمانِ الأوَّلِ

---

(١) انظر: «ديوان حسان» (ص: ١٩٥)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٢٩٦). قال الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧١): والشاعر عوَّل على بقاء المعنى حيث ذكر «يصفق» لأن المعنى: ماء بردى، وكان القياس: (تصفق) بالتاء المعجمة بنقطتين من فوق؛ لأن في «بردى» ألف التأنيث.

(٢) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٩٥).

أولادُ جَفنَـةَ حـولَ قـبرِ أَبيهِـم ... قـبرِ ابـنِ ماريَـةَ الكريـمِ الـمُفْضِلِ
بيـضُ الوجـوهِ كريمَـةٌ أحسـابُهم ... شُـمُّ الأُنـوفِ مِـن الطِّـرازِ الأوَّلِ
يُغْشَـوْنَ حتـى مـا تَهِـرُّ كلابُهـم ... لا يَسـأَلُونَ عَـن السَّـوادِ الـمُقْبِلِ
اللاحِقِـينَ فَقيرَهُـم بغَنِيِّهِـم ... المُنفِقـينَ عـلى اليَتيـمِ الأَرْمَـلِ[(١)]
يَسْـقُونَ مَـن وردَ البَريـصَ عَلَيهـم ... بَـرَدى يُصفَّـقُ بالرَّحيـقِ السَّلْسَـلِ[(٢)]

قوله: «والجملَةُ استئنافٌ»:

قـال أبو حيَّـان: فلا محلَّ لها مِن الإعـرابِ، قال: وجـوَّزُوا[(٣)] أن يكونَ مَوضِعُها الجرَّ على الصِّفَةِ لـ(ذَوِي) المَحـذوفِ، والنَّصبَ على الحالِ من الهـاءِ في ﴿فِيهِ﴾، والرَّاجـعُ علـى [ذي] الحـالِ محـذوفٌ نابَـت الأَلِـفُ والـلامُ عنـه، والتَّقديـرُ: مـن صواعِقِه[(٤)].

قوله: «وإنَّما أَطلَقَ الأصابعَ موضِعَ الأناملِ للمُبالغَةِ»:

قال ابنُ المنيِّرِ: فيه إشعارٌ بأنَّهم يُدخلونَ أَصابِعَهم في آذانهم فوقَ المعتادِ فِرارًا من شدَّةِ الصَّوتِ[(٥)].

---

(١) رواية البيت في «ديوان حسان»:

والخالطـون فقيرَهـم بغنيهـم ... والمنعمـون على الضعيـف المرْمِلِ

(٢) انظر: «ديوان حسان» (ص: ١٩٣ ـ ١٩٦).

(٣) في (ز): «وجوز».

(٤) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٤٢)، وما بين معكوفتين منه، وقوله: «نابت الألف واللام عنه»؛ أي: الألف واللام في ﴿ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ نابت عن الضمير.

(٥) انظر: «الانتصاف» (١/ ٨٤).

قوله: «أي: مِن أَجلِها»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: يعني: أَنَّها الباعِثُ، وذلك أنَّ ﴿مِّنَ﴾ هنا تُغني غَناءَ اللامِ في المفعولِ له، فقد يكونُ غايةً يُقصدُ حصولُه، وقد يكونُ باعثًا يتقدَّمُ وجودَه.

قوله: «سَقاهم مِن العَيْمَةِ»؛ أي: بسببِ العَيْمَةِ، وهي شهوَةُ اللبنِ كما أنَّ القَرْمَ شهوَةُ اللَّحمِ.

قوله: «والصَّاعقَةُ قصفَةُ رَعدٍ»:

قال القطبُ: أي: صوتُ رعدٍ، والقَصفُ في الأصلِ: الكَسرُ.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: أي :شدَّةُ صوتِه.

وقال أبو زيدٍ: الصاعقَةُ: نارٌ تسقُطُ من السَّماءِ في رعدٍ شَديدٍ[1].

قوله: «إلا أَتَت عليه» قال الطِّيبيُّ: أي: أهلَكَتْه[2].

قوله: «وقُرِئَ: (من الصَّوَاقِعِ)، وليسَ بقلبِ ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾؛ لاستواءِ كِلَا البناءينِ في التَّصرُّفِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: فيما يلزَمُ الفعلَ من التشعُّبِ والاشتقاقِ، فيقال: صَقَع الدِّيكُ، وخطيبٌ مِصقَعٌ، وصَقَعه على رأسِه، ولو كانَ مقلوبًا لم يتجاوَز عن صورَةٍ واحدَةٍ[3].

الراغبُ: الصَّاعِقَةُ والصاقِعَةُ مُتقارِبان وهما: الهدَّةُ الكبيرَةُ، إلا أن الصَّقْعَ يقال في الأَجسامِ الأرضيَّةِ، والصَّعقَ في الأجسامِ العُلويَّةِ.

وقال بعضُ أهل اللغةِ: الصاعقَةُ ثلاثةُ أوجُهٍ:

---

(١) انظر: «كتاب المطر» لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ص: ١١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٢).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٧٣).

الموتُ: كقولِه تعالى: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزمر: ٦٨].

والعذابُ: كقوله تعالى: ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣].

والنَّارُ: كقولِه[١]: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ﴾ [الرعد: ١٣].

قال الطِّيبيُّ[٢]: وما ذكرَه فهيَ أشياءُ مُتولِّدَةٌ من الصَّاعقَةِ، فإن الصَّاعقَةَ هي الصَّوتُ الشَّديدُ من الجوِّ، ثمَّ يكونُ منه نارٌ فقط، أو عذابٌ، أو موتٌ، وهي في ذاتِها شيءٌ واحِدٌ وهذه الأشياءُ تأثيراتٌ منها[٣].

قوله: «**صَقَعَ الدِّيكُ**»؛ أي: صاحَ.

قوله: «وخَطيبٌ مِصقَعٌ»: بكسرِ الميمِ، أي: مِجْهَرٌ، يقال: (رجلٌ مِجهَرٌ) بكسرِ الميمِ: إذا كانَ مِن عادَتِه أن يجهرَ بكَلامِه.

قوله: «وصَعقَتْهُ الصاعِقَةُ»؛ أي: أهلَكَتْه.

قوله: «وهي في الأصلِ إمَّا صفَةٌ» زادَ قولَه «في الأصل» على «الكشَّاف» ولا بدَّ منه، وقد نبَّه على ذلك الشَّيخُ سعدُ الدينِ فقال: كون الصَّاعقَةِ صفةً للقصفَةِ أو للرَّعدِ أو مصدرًا إنَّما هو بحسبِ الأصلِ وإلا فهو اسمٌ.

قال: وعلى كلِّ تَقديرٍ لا شذوذَ في جمعِها على صَواعِقَ.

وكذا قال الشَّريفُ: هي الآنَ اسمٌ وجمعُها على التَّقاديرِ على صواعِقَ جارٍ على القياسِ[٤].

---

(١) في (ز): «لقوله» في المواضع الثلاثة، والمثبت من «مفردات الراغب» و«فتوح الغيب» وعنه نقل المصنف.

(٢) كذا قال، والصواب أنه من قول الراغب.

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: صعق)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٣).

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢١٨).

قوله: «لقصفةِ الرَّعدِ»:

قـال الطِّيبـيُّ: لأنَّ (فاعلَة) صفةَ المؤنَّـثِ يجيءُ جمعُها على فواعِـلَ؛ كضارِبَةٍ وضوارِبَ[١].

قوله: «أو للرَّعدِ والتاءُ للمُبالغَةِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: هو فاعِلٌ صفةٌ للمُذكَّرِ والتاءُ للمُبالغَةِ، فيجمَعُ على فواعِلَ شُذوذاً كفارِسٍ وفوارِسَ[٢].

قوله: «كما في الرَّاويَةِ»: هو الرجلُ الكَثيرُ الرِّوايَةِ.

قوله: «أو مَصدرٌ كالعافِيَةِ والكاذِبَةِ» بمعنى: المُعافاةِ والكَذبِ.

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: قد جاءَ المصدَرُ على وزنِ (فاعِلَةَ) في القرآنِ في مَواضِعَ: منها ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ﴾ [المائدة: ١٣]؛ أي: خيانَةٍ، ﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١]؛ أي: لغواً، ﴿وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]؛ أي: العُقبى، ﴿لَيۡسَ لِوَقۡعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الأعراف: ١٢٨]؛ أي: كذبٌ، ﴿لَيۡسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٨]؛ أي: كَشْفٌ.

﴿حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِ﴾ نصبٌ على العلَّة كقوله:

وأَغْـفِـرُ عَـوراءَ الـكـريـمِ ادِّخَـارَه ... وأُعـرِضُ عـن شَـتْمِ اللَّئِيمِ تكَرُّمَا[٣]

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٢٧٣).

(٢) المرجع السابق.

(٣) صدر بيت لحاتم الطائي. انظر: «ديوانه» (ص: ٤٥)، و«الكتاب» (١/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، وعجزه من (خ)، وليس في باقي النسخ.

و(الموتُ): زوالُ الحيَاة، وقيل: عَرَضٌ يُضادُّها؛ لقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢] ورُدَّ بأنَّ الخلقَ بمعنى التقديرِ والأعدَامُ مقدَّرةٌ.

﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ لا يَفُوتُونه كما لا يَفُوتُ المحاطُ به المحيطَ، لَا يخلِّصُهم الخداعُ والحِيَل، والجُملةُ اعتراضيَّةٌ لا محلَّ لها.

قوله: «﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ نصبٌ على العِلَّةِ»:

قال أبو حيَّان: كذا أعرَبوهُ ـ وشُروطُ المفعولِ له موجودَةٌ فيه إذ هو مَصدرٌ مُتَّحِدٌ بالعاملِ فاعلًا وزَمانًا ـ وفيه نظرٌ لأنَّ قولَه: ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ هو في المعنى مَفعولٌ مِن أجلِه، ولو كانَ مَعطوفًا لجازَ كقولِه تعالى: ﴿ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقد جوَّزوا أَن يكونَ نَصبًا على المصدَرِ؛ أي: يحذرونَ حذرَ الموتِ[١].

قوله:

«وأغفِـرُ عَـوراءَ الكَريـمِ ادِّخـارَهُ»

تمامُه:

وأُعـرِضُ عـن شَـتمِ اللَّئيـمِ تَكرُّمَـا

قال الطِّيبيُّ: العَوْراءُ: الكَلِمَةُ القَبيحَةُ؛ أي: أَستُرُها لتبقَى الصَّداقةُ وأَدَّخِرَه ليومٍ أحتاجُ إليه فيه؛ لأنَّ الكريمَ إذا فَرَطَ منه قبيحٌ نَدِمَ على فعلِه ومَنَعه كرمُه أن يعودَ إلى مثلِه، واستُشْهِدَ به لكونِ المفعولِ له مُضافًا إلى المعرفَةِ وهو نادِرٌ[٢].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٤٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٤).

قلتُ: والبيتُ لحاتمِ الطَّائيِّ مِن قصيدةٍ أوَّلُها:

أتعــرِفُ أطــلالًا ونُؤْيًــا مُهدَّمَــا كخَطِّــكَ فــي رَقٍّ كتابًــا مُنَمْنَمــا

ومنها:

فنَفْسَــكَ أكرِمْهــا فإنَّــك إنْ تَهُــن عليك فلَنْ تَلقى لهـا[1] الدَّهْرَ مُكرِمَا

أَهِـنْ فـي الـذي تهـوى التِّـلادَ فإنَّـه إذا مِـتَّ صـارَ المـالُ نَهبًـا مُقسَّـمَا

ولا تَشـقَيَنْ فيـه فيسـعَدَ وارِثٌ به حين تَخشـى أغبرَ الجَـوفِ مُظلِمَا

ومنها:

تحلَّـمْ عَـن الأَدْنـينَ واسـتَبْقِ وُدَّهُـم ولَـن تَسـتطِيعَ الحِلمَ حتـى تَحلَّمَا[2]

قوله: «والموتُ زوالُ الحياةِ»:

قال الطِّيبيُّ: هو على هذا الوَجهِ ليسَ بعَرَضٍ، بل هو أمرٌ عَدمِيٌّ[3].

قوله: «وقيل: عرضٌ يضادُّها..» إلى آخره.

قال الشَّريفُ: فيكونُ أَمرًا وُجودِيًّا[4].

وذهبَتْ فرقَةٌ ثالثَةٌ من أهلِ الحَديثِ إلى أنَّ الموتَ جسمٌ لوُرودِ الأحاديثِ والآثارِ مصرحَةً بذلك.

---

(١) في «ديوان حاتم»: «فلن تلفي لك».

(٢) انظر: «ديوان حاتم الطائي» (ص: ٤٣ ـ ٤٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٤).

(٤) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢١٨).

غيرَ أنَّ للأوَّلينَ أن يقولوا: إنَّهم لم يَقصدُوا حقيقةَ الموتِ في الواقعِ، بل أثَرُهُ القائمُ ببدنِ الحيوانِ عندَ مُفارقَةِ الرُّوحِ له، فاختَلَفَ محلُّ النِّزاعِ.

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ عن قتادةَ في قولِه تَعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢] قال: الحياةُ فرسُ جبريلَ والموتُ كَبشٌ أملَحُ[1].

وقال مقاتلٌ والكلبيُّ: خلقَ اللهُ الموتَ في صورةِ كبشٍ لا يمرُّ على أحدٍ إلا ماتَ، وخلقَ الحياةَ في صورةِ فرسٍ لا يمرُّ على شيءٍ إلا حَيِي[2].

وأخرجَ أبو الشَّيخِ ابنُ حيَّانَ في كتابِ «العظمة» عن وَهْبِ بن منبِّه قال: خلقَ اللهُ الموتَ كبشًا أملَحَ مُستَتِراً بسوادٍ وبياضٍ له أربعَةُ أجنحَةٍ: جناحٌ تحتَ العرشِ، وجناحٌ في الثَّرى، وجناحٌ في المشرقِ، وجناحٌ في المغربِ[3].

وأخـرجَ الشَّـيخان عن ابنِ عمرَ قال: قالَ رسـولُ اللهِ ﷺ: «إذا صـارَ أهلُ الجنَّةِ إلـى الجنَّـةِ وأهلُ النَّـارِ إلى النَّـارِ جيءَ بالمـوتِ حتى يجعلَ بيـن الجنَّةِ والنَّـارِ، ثمَّ يذبَـحُ، ثـم ينـادي منادٍ: يا أهـلَ الجنَّةِ لا موتَ، ويـا أهلَ النَّـارِ لا موتَ»[4].

وأخرجَ الشَّيخان والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ حبَّان عن أبي سعيدٍ قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «يُجاءُ بالموتِ يومَ القيامَةِ كأنَّه كبشٌ أملَحُ، فيوقَفُ بين الجنَّةِ والنَّارِ فيقال: يا أهلَ الجنَّةِ، هل تعرفونَ هذا؟ فيشرَئِبُّونَ ويَنظرونَ ويقولون: نَعم

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٣٦٣).

(٢) ذكره عنهما الماوردي في «النكت والعيون» (٦/ ٥٠)، وعن الكلبي الزجاج في «تفسيره» (٥/ ١٩٧).

(٣) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٣/ ٨٩٩).

(٤) رواه البخاري (٦٥٤٨)، ومسلم (٢٨٥٠).

هذا الموتُ ـ زاد ابن حبان: وكلُّهم قد رآهُ[١] ـ ويقالُ لأهلِ النَّارِ: هل تعرفونَ هذا؟ فيشرئِبُّونَ ويَنظرونَ ويقولون: نعَمْ هذا الموتُ، وكلُّهُم قد رآه، فيُؤمَرُ به فيُذبَحُ ثم يقال: يا أهلَ الجنَّةِ خلودٌ فلا موتَ، ويا أهلَ النارِ خُلودٌ فلا موتَ»[٢].

وأخرج البزَّارُ وأبو يَعلى والطَّبرانيُّ في «الأوسط» بسندٍ صحيحٍ، عن أنسٍ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «يؤتَى بالموتِ يومَ القيامَةِ كأنَّه كبشٌ أملَحُ، فيوقَفُ بينَ الجنَّةِ والنَّارِ ثمَّ يُنادي منادٍ: يا أهلَ الجنَّةِ! فيقولون: لبَّيك، فيقال: هل تعرفونَ هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموتُ، فيذبحُ كما تذبَحُ الشَّاةُ، فيأمَن هؤلاءِ وينقطِعُ رجاءُ هؤلاء»[٣].

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ وابنُ مردويه عن ابنِ مسعودٍ قال: إذا دخلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ وأهلُ النَّارِ النَّارَ أُتِيَ بالموتِ في صُورَةِ كبشٍ أملَحَ حتى يوقَفَ[٤] بين الجنَّةِ والنَّارِ، ثمَّ يُنادي منادٍ: هذا الموتُ الذي كان يُميتُ النَّاسَ في الدُّنيا،

---

(١) هذه الجملة: «وكلهم قد رآه» هي في البخاري، وليست في «صحيح ابن حبان».

(٢) رواه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩)، والترمذي (٣١٥٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٢٥٤)، وروى ابن حبان في «صحيحه» (٧٤٧٤) حديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق، وقال: «خبر الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد: (يجاء بالموت كأنه كبش أملح) تنكَّبناه، لأنه ليس بمتصل، قال شجاع بن الوليد عن الأعمش قال: سمعتهم يذكرون عن أبي صالح».

قلت: في رواية البخاري صرح حفص بن غياث بتحديث الأعمش عن أبي صالح، فليست تلك العلة التي ذكرها ابن حبان بقادحة في الحديث ويكفيك اتفاق الشيخين عليه.

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٧٢٤٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٨٩٨)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٦٧٢). ورواية البزار مختصرة، رواه البزار أيضاً في «مسنده» (٧٩٥٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) في (س): «أملح فيوقف».

فلا يبقى أحدٌ إلا نظَرَ إليه ثمَّ يُذبَحُ بين الجنَّةِ والنَّارِ[١].

والأحاديثُ في هذا كثيرَةٌ بحيثُ إنَّ طائفَةً من أهلِ الكلامِ استَشْكَلَت ذلك بناءً على أنَّ الموتَ عرضٌ والعَرَضُ لا ينقلِبُ جِسماً فكيفَ يُذبَح؟ وتجاسَرَت طائفةٌ فأنكرَتْ صحَّةَ الحديثِ ودَفَعتْه.

والتَّحقيقُ[٢] ما أشَرْنا إليه، وهوَ أنَّ الموتَ في الحقيقَةِ هو هذا الجسمُ الذي على صورةِ الكبشِ كما أنَّ الحياةَ جِسمٌ على صورةِ فرسٍ لا تمرُّ على شيءٍ إلا حَيِي، وأمَّا المعنى القائِمُ بالبدنِ عندَ مُفارقَةِ الرُّوحِ فإنَّما هو أثرُه، فإمَّا أن تكونَ تَسمِيَتُه بالموتِ من بابِ المجازِ لا الحقيقةِ، أو من بابِ الاشتراكِ وحينئذٍ فالأمرُ في النِّزاعِ قريبٌ.

تنبيه: تابعَ المصنِّفُ «الكشاف» في هذه المسألَةِ حتى إنَّه مَشى معه على مَذهبِه.

قال[٣] المازريُّ في «شرح مسلم»: الموتُ عندَ أهلِ السنَّةِ عَرَضٌ من الأعراضِ وعندَ المُعتزِلَةِ عَدمٌ محضٌ، انتهى[٤].

فأنت ترى المصنِّفَ كيفَ صدَّرَ بالقولِ الذي هو مَذهَبُ المعتزلَةِ مُرجِّحًا له ثمَّ ثَنَّى بالقولِ الذي هو مذهَبُ أهلِ السنَّةِ بصيغَةِ التَّمريضِ، وما كفاه ذلك

---

(١) عزاه إليهما المصنف في «الدر المنثور» (٥/ ٥١٢)، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٧/ ٢٤٠٩).

(٢) في (س): «والصحيح».

(٣) في (س): «وقال».

(٤) انظر: «المعلم بفوائد مسلم» (٣/ ٣٥٨)، ونقله النووي في «شرح مسلم» (١٧/ ١٨٤). وفيهما: الموت عرض من الأعراض عندنا يضادّ الحياة، وقال بعض المعتزلة: ليس بمعنى. وهو يرجع إلى عدم الحياة.

حتى ذكرَ حُجَّتَه وردَّها، ولكن كلُّ هذا تَلخيصُ كلامِ «الكشاف».

ومما يدلُّ لأنَّ الموتَ جسمٌ أو عَرَضٌ مخلوقٌ قولُه تعالى: ﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥١] فسَّرَه ابن عباسٍ بالموتِ(١).

قال الطِّيبيُّ هناك: معناهُ: لو كنتُم نفسَ الموتِ لأحياكُم على المبالغَةِ كما يقال: لَو كنتَ عينَ الحياةِ لأماتَكَ، وإلا فالمُوتُ عَرَضٌ لا ينقلِبُ الجسمُ إليه ولا هو مُنقَلِبٌ إلى ضدِّه الذي هو الحيَاةُ(٢).

قوله: «لا يَفوتونَه كما لا يفوتُ المحاطُ به المحيطَ»:

قال القُطبُ: فهوَ استعارَةٌ تمثيليَّةٌ، شبَّه حالَه تعالى مع الكفَّارِ في أنَّهم لا يَفوتونَه ولا مَحيصَ لهم عن عذابِه بحالِ المحيطِ بالشَّيءِ في أنَّه لا يَفوتُه المحاطُ، واستُعيرَ(٣) لجانبِ المشبَّهِ الإحاطَةُ.

وقال الطِّيبيُّ: هي استعارةٌ تَمثيليَّةٌ، شُبِّهَت حالةُ إنزالِ اللهِ عذابَه على الكافرينَ مِن كلِّ جانبٍ بحيثُ لا مَحيدَ لهم عنه بحالةِ الجيشِ الذي صَبَّحَ القومَ وقد أحاطَ بهم عن آخرِهم فلا يَفوتُ مِنهم أحدٌ(٤).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: شبَّهَ حالَ قُدرتِه الكاملَةِ التي لا يَفوتُها المقدورُ أَلبتَّةَ بإحاطةِ المُحيطِ بالمُحاطِ بحيثُ لا يفوتُه، فتكونُ الاستعارةُ تبعيَّةً جاريَةً في الإحاطةِ، وهذا لا يُنافي كونَها تمثيليَّةً؛ لِمَا في الطَّرَفينِ مِن اعتبارِ التركيبِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٤/ ٦١٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣٣٧٧) وصححه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٩/ ٣١٢).

(٣) في (س): «واستعيرت».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٧٢).

وأما كونُها تمثيلًا بمعنى تَشبيهِ حالِه تعالى مع الكفَّارِ بحالِ المُحيط مع المحاطِ بحيثُ تكونُ المفرداتُ على حقيقَتِها كما في: (أراك تقدِّمُ رجلاً وتؤخِّرُ أخرى) ففيه نظرٌ.

وقال الشَّريفُ: إن شبَّهَ شمولَ قدرتِه تعالى إيَّاهم بإحاطَةِ المُحيطِ بما أحاطَ به في امتناعِ الفَوَاتِ كان هناك استعارَةٌ تبعيَّةٌ في الصفَةِ ساريةٌ إليها من مَصدرِها، وإن شبَّهَ حالَه تعالى معهم بحالِ المُحيطِ مع المحاطِ ـ أي: شبَّهَ هيئةً مُنتزَعَةً من عدَّةِ أمورٍ بأخرى مثلها ـ كان هذا استعارةً تمثيليَّةً لا تصرُّفَ في شيءٍ من ألفاظِ مُفرداتها.

ومَن زعمَ أن كونَ هذه الاستعارةِ تبعيَّةً لا يُنافي كونَها تَمثيليَّةً لِمَا في الطَّرفينِ مِن اعتبارِ التَّركيبِ: إنْ أراد به أنَّ معنى الإحاطَةِ مُركَّبٌ ففسادُه ظاهرٌ؛ لأنها كالضَّربِ مَدلولُها مفرَدٌ، وإن أرادَ اعتبارَ هيئةٍ في مَدلولِه مع غيرِه لم يكن مَدلولُ الإحاطةِ حينئذٍ مُشبَّهًا به، فكيفَ تسري منه استِعارَةٌ إلى الوَصفِ المشتقِّ منها، ومن هنا يَنكشِفُ لك أنَّ الاستعارَةَ التَّمثيليَّةَ لا تكونُ تبعيَّةً أصلًا، انتهى[١].

قوله: «والجملةُ اعتراضيَّةٌ لا محلَّ لها»:

قال أبو حيَّان: لأنَّها دخلَت بين هاتينِ الجملتينِ وهما ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾ و﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ﴾ وهما مِن قصَّةٍ واحدةٍ[٢].

وقال الطِّيبيُّ: **فإن قلتَ**: كيفَ يصِحُّ أن تقعَ مُعترضَةً وهي لتأكيدِ مَعنى المعترَضِ فيها، والكلامانِ اللذان اعترَضَت هذه فيهما في شأنِ ذوي الصَّيِّبِ وهو الممثَّل به، وهذه بعضُ أحوالُ المنافقينِ الممثَّلِ له؟

---

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢١٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٤٣).

قلتُ: هذا مِن وجيزِ الكلامِ وبَليغِه، وذلك أنَّ مُقتضَى الظاهرِ أن يُذكرَ هذا قُبيلَ ﴿كَصَيِّبٍ﴾ ليكونَ بعضًا مِن أحوالِ المشبَّهِ، فنزِّلَ هنا ليدلَّ على ذلك، ويعطيَ مَعنى التَّأكيدِ لهاتين الجملتينِ، وفيه مِن الغَرابةِ أنه مؤكِّدٌ لحالِ المشبَّهِ [به] وهو مِن حالِ المشبَّهِ، وفائدتُه: شدَّةُ المناسبَةِ بين المشبَّهِ والمشبَّهِ به، فإنَّ المشبَّهَ به ممَّا يُهتَمُّ بشأنِه ويُعتَنَى بحالِه(١).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: مِن مذهبِ صاحبِ «الكشَّاف»: أنَّ لنا واوًا اعتراضيَّةً لا عاطفةً ولا حاليَّةً، وأنَّ الاعتراضَ قد يكونُ في آخرِ الكلامِ كقوله: ﴿أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ﴾ [البقرة: ٥١]، وذلك لأنَّ كلًّا من الجملِ الثَّلاثِ ـ أعني ﴿يَجْعَلُونَ﴾ و﴿يَكَادُ﴾ و﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ﴾ ـ استئنافٌ مُستقِلٌّ، مَنشأُ الأوَّلِ: ﴿وَرَعْدٌ﴾ والأخيرينِ: ﴿وَبَرْقٌ﴾، فيكونُ ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ في آخرِ الكلامِ، والنكتةُ في الاعتراضِ: التَّنبيهُ على أنَّ الحذرَ مِن الموتِ لا يفيدُ.

وقيل: هذا الاعتراضُ مِن جملةِ أحوالِ المشبَّهِ على أنَّ المرادَ بالكافرينَ المنافقونَ، فإنَّهم مِن عذابِه تعالى في الآخرةِ وإهلاكِه إيَّاهم في الدُّنيا بحيثُ لا مدفعَ له، ووُسِّطَ بين أحوالِ المشبَّهِ به تنبيهًا على شدَّةِ الاتِّصالِ وفَرْطِ التَّناسُبِ.

(٢٠) ـ ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ استئنافٌ ثانٍ كأنَّه جوابٌ لمَن يقول: ما حالهُم مع تلك الصَّواعق؟

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٥)، وما بين معكوفتين منه.

و(كادَ) من أفعالِ المقارَبةِ وُضعَت لمقاربةِ الخبرِ من الوجودِ لعرُوضِ سببَهِ، لكنَّه لم يوجَد: إمَّا لفَقْدِ شَرطٍ، أو لعروضِ[١] مَانعٍ، و(عَسَى) موضوعةٌ لرجَائه، فهيَ خبرٌ محضٌ ولذلك جاءت متصرِّفةً بخلافِ (عسَى)، وخبرُها مشروطٌ فيه[٢] أن يكون فعلاً مضارعاً تنبيهاً على أنَّه المقصُودُ بالقربِ من غيرِ (أنْ) لتوكيدِ القُرب بالدَّلالة على الحال، وقد تَدخُلُ عليه حملاً لها على (عسَى) كما تُحمَل علَيها بالحذف من خبرِها لمشاركتهما في أصلِ معنى المقاربة.

و(الخطفُ): الأخذُ بسُرعةٍ.

وقرئَ: (يَخْطِف) بكَسر الطَّاء.

و: (يَخَطِّفُ) على أنه: يَخْتَطِفُ، فنُقِلت فتحةُ التاءِ إلى الخاءِ ثم أُدغمت في الطاء.

و: (يِخِطِّفُ) بكسرِ الخاءِ لالتقاءِ الساكنَينِ وإتْباعِ الياء لها.

و: (يَتخطَّفُ)[٣].

﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْ﴾ استئنافٌ ثالثٌ؛ كأنَّه قيل: ما يفعلون في تارَتَي خفُوقِ البَرق[٤] وخُفيَتِه؟ فأجيبَ بذلكَ.

---

(١) في (خ): «أو لوجود».

(٢) في (خ): «مشروط به».

(٣) انظر هذه القراءات مع من قرأ بها وزيادة عليها في «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٧ ـ ١٨)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٣٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١)، و«المحتسب» (١/ ٥٩ ـ ٦٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٠٣)، و«البحر» (١/ ٢٥١).

(٤) في (خ): «خفوق النجم».

و(أضاءَ): إمَّا متعدٍّ والمفعولُ محذوفٌ بمعنى: كلَّما نوَّرَ لهُم مَمْشًى أخذُوه، أَو لازمٌ بمعنى: كلّما لمعَ لهُم مشَوا في مَطْرَح نُوره.

وكذلك (أَظْلَمَ) فإنَّه جَاء متعدِّيًا منقولاً من (ظَلِمَ اللَّيلُ)، ويَشهَدُ له قراءةُ (أُظلِمَ) على البناء للمفعُول[1]، وقولُ أَبي تمَّام:

هُمَا أَظلَمـا حالـيَّ ثُمـتَ أجلَـيَا ... ظلامَيْهما عَـن وجـهِ أَمـرَدَ أَشْـيَبِ

فإنَّه وإنْ كان من المُحدَثين لكنَّه من عُلماءِ العَربيَّة، فلا يَبْعُدُ أنْ يُجعَلَ مَا يقولُه بمنزلةِ ما يَرويه.

وإنَّما قال مع الإضاءة: ﴿كُلَّمَآ﴾ ومَعَ الإظلام: ﴿إِذَا﴾ لأنهم حِراصٌ على المشي، فكلَّما صَادَفوا منه فرصةً انتهزُوها، وَلا كذلك التوقُّفُ.

ومعنَى ﴿قَامُوا﴾: وَقفُوا، ومنه (قامتِ السوقُ): إذا رَكدَت، و(قامَ الماءُ): جَمَد.

قوله: «﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ﴾ استئنافٌ ثانٍ»:

قال أبو حيَّان: ويحتمِلُ أن يكونَ في موضعِ جرٍّ صِفَةً لـ: (ذوي) المحذوفَةِ[2].

قوله: «و: (يَخَطِّفُ) على أنَّه: يختطِفُ» القراءةُ على هذه بكسرِ الطاءِ المشدَّدةِ وبفتحِها.

قوله: «وكذلكَ ﴿أَظْلَمَ ﴾»:

قال الأزهريُّ: كلُّ واحدٍ مِن ﴿أَضَآءَ ﴾ و﴿أَظْلَمَ ﴾ يكونُ لازمًا ومُتعدِّيًا[3].

---

(١) نسبت ليزيد بن قطيب. انظر: «الكشاف» (١/ ٨٦)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٠٤)، و«البحر» (١/ ٢٥٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٥١).

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» (١٤/ ٢٧٤) (مادة: ظلم).

وقـال الشـيخُ بهـاءُ الديـن ابـن عقيـلٍ: إن كانَ ﴿أَظْلَمَ﴾ هنـا مُتعدِّيًـا فالفاعـلُ ضَميـرُ اللهِ أو البـرقِ؛ أي: أظلَـمَ البـرقُ بسـببِ خفائِـه[1] مُعاينـةَ الطَّريـقِ.

قوله: «مَنقولًا من ظَلِمَ الليلُ»:

في «الصحاح»: ظَلِمَ الليلُ - بالكَسرِ - وأظلَمَ بمعنًى، حكاهُ الفرَّاءُ[2].

قوله: «ويَشهدُ له قراءةُ (أُظلِمَ) على البناءِ للمفعولِ»:

قال القطبُ: فيه نظرٌ؛ لجوازِ أن يكونَ (أُظلمَ) مُسندًا إلى ﴿عَلَيْهِمْ﴾ كقولِه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ وحينئذٍ فلا يدلُّ على تعدِّيه.

وكذا قال الحلبيُّ: لا دليلَ في ذلك؛ لاحتمالِ أنَّ أصلَه: وإذا أَظلَمَ الليلُ عليهم، فلمَّا بُنِيَ للمفعولِ حُذِفَ (الليلُ) وقامَ (عليهم) مقامَه[3].

قـال الطِّيبـيُّ: والجـوابُ أنَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ليـسَ صلـةً لــ﴿أَظْلَمَ﴾ بـل هـو ظـرفٌ مُسـتقَرٌّ[4].

والأصلُ: (وإذا أَظْلَمَ الليلُ ممشًّى عليهم قاموا)، فبُنِي للمفعولِ فاستقَرَّ فيه ضميرُ (ممشًّى)، فحينئذٍ يطابقُ قولَه فيما سبقَ: (كلَّمَا نوَّرَ لهم مَمشًّى أخذوهُ).

وقال الشَّريفُ: أجيبَ بأنَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ يقابلُ ﴿لَهُم﴾ في ﴿أَضَآءَ لَهُم﴾، فإن جُعِلا مُستقَرَّينِ لم يَصلُح ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أن يقومَ مقامَ الفاعلِ أصلًا، وإن جُعِلَا صِلَتينِ للفِعلينِ على تَضمينِهما معنى النَّفعِ والضرِّ صحَّ أن يقامَ مُقامَ فاعلِ المضمَّنِ دونَ المضمَّنِ

---

(١) في (س): «بسبب خفاء».

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: ظلم)، وانظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٨).

(٣) انظر: «الدر المصون» (١/ ١٨١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٩).

فيه، وعلى تَقديرِ صُلوحِه لذلك فعطفُ ﴿إذا أَظْلَمَ﴾ على ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم﴾ ـ مع كونِهما معًا جوابًا للسُّؤالِ عمَّا يصنعونَ في تَارَتي خفوقِ البرقِ وخفيَتِه ـ يَقتضي أن يكونَ ﴿أَظْلَمَ﴾ مُسنَدًا إلى ضميرِ البرقِ كأضاءَ، على مَعنى: كلَّما نَفَعَهم البرقُ بإضاءَتِه اغتَنَمُوه وإذا ضرَّهُم بإظلامِه واختفائِه دهشُوا.

قال: وقد يجابُ أيضاً: بأنَّ بناء الفعلِ للمفعولِ مِن المتعدِّي بنفسِه أكثرُ، فالحَملُ عليه أَوْلى[1].

قوله: «وقول أبي تمَّام:

هُمـا أظلَمَـا حالَـيَّ ثُمَّـتَ أَجْلَيَـا ظَلَامَيْهِمـا عَـن وجـهِ أمـرَدَ أَشـيَبِ»

قبله، وهو أوَّلُ القصيدةِ:

أحاولـتِ إرشـادي فعقـلِيَ مُرشِـدي أم اشتَمْتِ[2] تَأديبي فدَهرِي مُؤدِّبي[3]

الاشتيامُ: التَّطلُّبُ، يقول: لا تتعرَّضي لإرشادي فعَقلي مُرشِدي ولا تجشَّمِي تأديبي فإنَّ الدهرَ مُؤدِّبي

«هما»؛ أي: العقلُ والدَّهرُ.

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٢٠).

(٢) قوله: «اشتمت» كذا في النسخ بالشين وكذا قوله عقبه: «الاشتيام»، والذي في الديوان وغيره: «استمت» بالسين.

(٣) انظر: «ديوان أبي تمام ـ بشرح التبريزي» (١/ ٨٩)، لكن هذا البيت ليس أول القصيدة، وأول القصيدة قوله:

تقـي جمحـاتي لسـتُ طـوعَ مؤنِّبـي وليس جنيبـي إن عَذَلْـتِ بمُصْحِبي

وهي قصيدة في مدح عياش بن لهيعة الحضرمي.

قال القطبُ والطِّيبيُّ والتَّفتازانيُّ والشَّريفُ: وإنما أسندَ الإظلامُ إلى العقلِ لأنَّ العاقِلَ لا يستطيبُ له عيشٌ[١].

زاد التَّفتازانيُّ والشَّريفُ: وإلى الدَّهرِ لأنَّه يعادي كلَّ فاضلٍ[٢].

قال التفتازانيُّ: ويجوزُ أن يكونَ لإرشادِ العاذِلَةِ وتأديبِها.

وقوله: «حَالَيَّ» قال القطبُ: أي: الدينيَّ والدنيويَّ.

وقال الطِّيبيُّ: أي الشَّيبَ والشَّبابَ[٣].

وقال التَّفتازانيُّ والشَّريفُ: أراد بحالَيْهِ: ما يتوارَدُ عليه من المتقابلَيْنِ: كالخيرِ والشرِّ، والغِنى والفقرِ، والصحَّةِ والمرضِ، والعُسرِ واليُسرِ.

قال الشَّريفُ: والمقصودُ التَّعميمُ[٤].

وقوله: «ثُمَّتَ أَجْلَيَا»؛ أي: كشفا ظلامَيْهما.

وقولُه: «عن وَجهِ أمرَدَ أشيَبِ» من باب التَّجريدِ؛ أي: عن وَجهي وأنا شابٌّ في السنِّ وشَيخٌ أشيَبُ في تجربَةِ الأمورِ وعرفانِها، أو أَشْيَبُ في غير أوانِه لمقاساةِ الشَّدائدِ.

والهمزةُ في «أَحاوَلْتِ» للإنكارِ؛ أي: ما كان ينبغي أن تتجشَّمِي في الإرشادِ والتَّأديبِ، والفاءُ تعليلٌ لمحذوفٍ؛ أي: لا تُحاوليني[٥] لشيءٍ منهما، فإنَّ العقلَ والدَّهرَ كفايَةٌ فيهما.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٩)، و«حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٧٩).

(٤) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢٠).

(٥) في (ز): «لا تجادليني».

قوله: «فإنَّه وإن كانَ من المُحدَثين»: هم الشُّعراءُ الذين نَشؤوا بعد الصَّدرِ الأولِ من الإسلامِ، لا يُحتَجُّ بكلامِهم لكونِهم بعدَ فسادِ الألسنَةِ، وأوَّلُهم بشارُ بن بردٍ، والشُّعراءُ طبقاتٌ:

الجاهليُّون: مثلَ امرئِ القيسِ وزهيرِ بن أبي سُلمى وطَرَفةَ والنَّابغةِ الذبيانيِّ.

والمخضرَمون: وهم الذين أدركوا الجاهليَّةَ والإسلامَ مثل حسَّان ولَبيدٍ.

والمتقدِّمون من أهلِ الإسلامِ كالفرَزدقِ وجَريرٍ ويُستشهدُ بأشعارِهم في اللغةِ والعربيَّةِ.

ثم المُحدَثُون كالبُحترِيِّ وأبي تمَّامٍ والمُتنبي، ولا يُستشهَدُ بشِعرهِم في لغةٍ ولا في عربيَّةٍ[1].

نقلَ ثعلبٌ عن الأصمعيِّ قال: خُتِمَ الشُّعراءُ بإبراهيمَ بن هَرْمَة، وهو آخرُ الحججِ[2].

وقال الأندلسيُّ في شرحِ «بديعيَّةِ» رفيقِه ابن جابرٍ: علومُ الأدبِ ستَّةٌ: اللغةُ والتَّصريفُ والنَّحوُ والمعاني والبيانُ والبديعُ.

قال: فالثلاثَةُ الأُوَلُ لا يُستشهَدُ عليها إلا بكلامِ العربِ نظمًا ونثرًا؛ لأنَّ المعتبرَ فيها ضبطُ ألفاظِهم، والعلومُ الثَّلاثةُ الأخيرةُ يُستشهَدُ عليها بكلامِ العربِ وغيرِهم مِن المولَّدِين؛ لأنها راجعَةٌ إلى المعاني ولا فرقَ فيها في ذلك بين العربِ وغيرِهم، إذ هو أمرٌ راجعٌ إلى العقلِ، ولذلك قُبِلَ من أهلِ هذا الفنِّ

---

(١) في (س): «في اللغة ولا في العربية».

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٧/ ٤٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/ ٦٤).

الاستشـهادُ بـكلامِ البُحتـريِّ وأبـي تمَّـامٍ وأبـي الطيِّبِ وأبـي العـلاءِ وهَلُمَّ جـرًّا[١].

قوله: «لكنه كانَ مِن علماءِ العربيَّةِ»:

ولذا ترجمَه الكمالُ ابنُ الأنباريِّ في كتابه المسمَّى «نزهـةَ الأَلِبَّاء في طبقاتِ الأُدَباء» قال: هو حبيبُ بنُ أوسِ بنِ الحارثِ بنِ قيسٍ الطَّائيُّ شاميُّ الأصلِ، قَدِمَ بغدادَ وجالسَ بها الأُدباءَ وعاشرَ العلماءَ، وقد روى عنه أحمدُ بن أبي طاهرٍ وغيرُه أخباراً مُسندَةً، ورثاه الحسنُ بن وهبٍ بقوله:

فُجِـعَ القَريـضُ بخاتـمِ الشُّـعراءِ ... وغديـرِ رَوضَتِهـا حبيـبِ الطَّائـي

ماتـا معًـا فتجـاوَرَا في حُفـرَةٍ ... وكـذاك كانـا قبـلُ في الأَحيـاءِ[٢]

وجمعَ الصُّوليُّ أخبارَ أبي تمَّامٍ في مجلَّدٍ[٣].

قوله: «فلا يَبعدُ أن يُجعَلَ ما يقولُ بمنزلةِ ما يرويه»؛ أي: لأنه موثوقٌ به في الرِّوايةِ، فلو لم يَسمَع من العربِ لم يَقُل.

قلت: وَلا يخفَى ما في هذا؛ إذ لو فُتِحَ هذا البابُ لاحتُجَّ بكلِّ ما وقعَ في شعرِ المُحدَثينَ بهذا الطَّريقِ، وكم أخذَ النُّحاةُ واللغويونَ على أبي تمَّامٍ والمتنبِّي وأضرابِهما مِن مَوضعٍ ولَحَّنُوهم.

وفي الحاشيَةِ المشارِ إليها: ما ذكرَهُ المصنِّفُ ممنوعٌ، فإنَّ الإنسانَ قد يَتساهَلُ

---

(١) انظر: «طراز الحلة وشفاء الغلة» للأندلسي (ص: ٩٢)، ونقله البغدادي في «خزانة الأدب» (١/ ٥).

(٢) انظر: «نزهة الألباء» (ص: ١٢٤).

(٣) الصولي هو أبو بكر محمد بن يحيى، وكتابه «أخبار أبي تمام» مطبوع أكثر من طبعة، منها طبعة المكتبة العربية، ت: بياتريس جريندلر.

فيما ينطِقُ به ولا يتساهَلُ فيما ينقلُهُ إذا كانَ عدلًا، ولو صحَّ ما قالَه لم يقتصِر ذلك على أبي تمَّامٍ، ولجازَ الاستشهادُ بقولِ الحريريِّ وغيرِه ممَّن جمعَ بين الأدبِ والعدالَةِ، وليسَ كذلك.

وقال الشَّيخُ بهاءُ الدين ابن عقيلٍ في «تفسيره»: الظاهرُ لزومُ ﴿أَظْلَمَ﴾ فالأَصلُ عدمُ الحذفِ وكونُ الهمزةِ للنَّقلِ خِلافُ الظاهرِ، وقولُ أبي تمَّامٍ ليس كروايتِهِ؛ لجوازِ صُدورِ قولِه عن اجتهادٍ أخطأَ فيه، فالحُجَّةُ فيما رواهُ لا فيما رَآه.

وكذا قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّين: قد يفرَّقُ بأنَّ مبنَى الرِّوايةِ على الوُثوقِ والضَّبطِ، ومَبنى القولِ على الدِّرايَةِ والإحاطَةِ بالأوضاعِ والقوانينِ، والإتقانُ في الأوَّلِ لا يَستلزِمُ الإتقانَ في الثاني، فغايَةُ الأمرِ أنه جمعَ في «الحماسَةِ» أشعارَ مَن يُستشهَدُ بشعرهِم وصدَقَ في ذلك، فمِن أين يجبُ أن يكونَ ما يَستعملُهُ في شعرِه مَسموعًا ممَّن يُوثَقُ به أو مأخوذاً من استِعمالاتهم؟ والقولُ بأنَّه بمنزلَةِ نقلِ الحديثِ بالمعنى ليسَ بسَديدٍ، بل هو بعملِ الرَّاوي أشبَهُ، وهو لا يوجِبُ السَّماعَ[1].

قوله: «وإنَّما قالَ مع الإضاءَةِ ﴿كُلَّمَآ﴾ ومعَ الإظلام ﴿إِذَآ﴾ لأنَّهم حراصٌ على المشيِ، فكلَّما صادَفُوا منه فرصَةً انتهزُوها ولا كذلكَ التَّوقُّفُ»:

الفرصَةُ: النَّوبَةُ والشِّربُ، يقال: وجدَ فلانٌ فرصَةً؛ أي: نُهْزَةً، وجاءَتْ فُرصَتُك في النَّهزِ؛ أي: نوبَتُك، وفي «الصحاح»: انْتَهَزْتُ الفرصَةَ: إذا اغتَنَمْتَها[2].

---

(١) وقد تعقب أبو حيان في «البحر» (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥) الزمخشري أيضا بقوله: وأما ما وقع في كلام حبيب فلا يستشهد به، وقد نُقد على أبي عليٍّ الفارسي الاستشهاد بقول حبيب:

مَـن كان مرعَـى عزمِـه وهمومِـه ... روضُ الأمانـي لـم يَـزَلْ مهـزولاً

وكيف يُستشهد بكلامِ مَن هو مولَّد، وقد صنَّف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره؟

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: نهـز).

وقد ذهبَ بعضُهُم إلى أن التكرارَ مرادٌ في الإظلامِ أيضاً، وأنه تُرِكَ استغناءً بذكرِه في الجملَةِ الأولى، أو لاستفادَةِ التكرارِ منها، فإنَّ تَكرُّرَ الإضاءةِ لا يتحقَّقُ إلا بتكرُّرِ الإظلامِ.

وقال أبو حيَّان: لا فرقَ عندي بين (كلَّما) و(إذا) هنا مِن جهةِ المعنى، إذ التكرارُ متى فُهِمَ من ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ﴾ لزمَ منه التكرارُ أيضاً في أنَّه (إذا أظلم عليهم قاموا)، إذ الأمرُ دائرٌ بين إضاءةِ البرقِ والإظلامِ، مَتى وُجِدَ ذا فُقِدَ ذا ولزمَ مِن تكرارِ وجودِ ذا عدمُ ذا، على أنَّ مِن النَّحاةِ من ذهبَ إلى أنَّ (إذا) تدلُّ على التكرارِ كـ(كلَّما)، وأنشدَ:

إذا وَجِـدتُ أُوارَ الحـبِّ في كَبِـدي أقبلـتُ نحـوَ سـقاءِ القَـومِ أبـتَرِدُ

فمعناهُ مَعنى (كلَّما)[١].

قال: والتكرارُ الذي يذكرُهُ أهلُ أصولِ الفقهِ والفُقهاءُ في (كلَّما) إنَّما ذلك فيها من العمومِ، لا أنَّ لفظَ (كلما) وضعَ للتَّكرارِ كما يدلُّ عليه كلامُهُم، وإنما جاءَت (كلُّ) توكيدًا للعمومِ المستفادِ مِن (ما) الظَّرفيةِ، فإذا قلت: (كلَّما جئتني أكرَمتُكَ) فالمعنى: أُكْرِمُكَ في كلِّ فردٍ فردٍ من جيئاتِك إليَّ[٢].

قوله: «ومنه قامَت السُّوقُ إذا ركَدَت»:

قال التَّفتازانيُّ: أي: سكنَت، قال: وقد سبقَ: (قامَت السُّوقُ) بمعنى: نَفَقَت، وكلاهما مذكورٌ في كتبِ اللغَةِ.

قال الشَّريفُ: فهو من الأضدادِ[٣].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٥٥)، والبيت الذي ذكره لعروة بن أذينة من فقهاء المدينة وعبادها، كما في «الشعر والشعراء» (٢/ ٥٦٤)، و«العقد الفريد» (٦/ ١٣٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٥٣)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢١).

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾؛ أي: ولو شاءَ اللهُ أَنْ يَذهبَ بسمعهم بقَصِيفِ الرعدِ وأبصَارِهم بوَميضِ البرقِ لذَهبَ بهما، فحُذف المفعولُ لدلالةِ الجوَاب عليه، ولقد تكاثَرَ حذفُهُ في (شاءَ) و(أرادَ) حتى لا يكادُ يُذْكَر إلَّا في الشيءِ المستغرَبِ كقوله:

وَلـو شـئتُ أن أبكـي دَمًـا لبَكيتُـه[1]

و(لو) من حروفِ الشرطِ، وظاهرُها: الدلالةُ على انتفاءِ الأولِ لانتفاءِ الثاني؛ ضرورةَ انتفاءِ الملزومِ عند انتفاءِ اللازم[2].

وقرئَ: (لأَذْهَبَ بأسماعِهِم) بزيادة الباءِ[3] كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وفَائدةُ هذه الشرطيَّةِ: إبداءُ المانعِ لذهابِ سمعِهم وأبصَارِهم مع قيامِ مَا يَقتضيهِ، والتَّنبيهُ على أن تأثيرَ الأسبَابِ في مسَبَّباتها مشروطٌ بمشيئتِه تعالى، وأن وجودَها مرتبطاً[4] بأسبابها واقعٌ بقُدرَته، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ كالتصريحِ به والتقريرِ له.

---

(١) انظر: «الكامل» للمبرد (٤/ ٣)، و«ذيل الأمالي» للقالي (ص: ٢٢١). وهذا صدر بيت للخريمي كما ذكر البكري في «اللآلي» (٣/ ٥٧)، قال: والخريمي ـ وقد كثر التصحيف في اسمه ـ هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان بن قُوهي من شعراء الدولة العباسية.

(٢) قوله: «انتفاء الملزوم» كتب تحتها في (ت): «وهو المشيئة»، وقوله: «لانتفاء اللازم» كتب تحته: «وهو عدم الإذهاب».

(٣) نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «الكشاف» (١/ ٨٧)، و«البحر» (١/ ٢٥٧).

(٤) كتب تحتها في (ت): «حال».

قوله: «**بقصيفِ الرَّعدِ**»؛ أي: شدَّةِ صوتِه.

قوله: «**بوميض البرقِ**»؛ أي: لَمَعانِه.

قوله: «**ولقد تكاثَرَ حذفُه في شاءَ وأرادَ**»:

في الحاشيةِ المشارِ إليها: ليس على ظاهرِه، بل إنَّما يكونُ ذلك مع (إنْ) الشَّرطيَّةِ و(لو) الامتناعيَّةِ وما شاكلَهُما كـ(إذا) ونحوِها؛ لافتقارِها إلى جوابٍ فيُغني الجوابُ عن المفعولِ المُضمَرِ، فأمَّا إذا تجرَّدَا عن ذلك فحُكْمُهُما حكمُ سائرِ الأفعالِ في ظهورِ مَفعولهما.

وكذا قال الشَّريفُ: أي: تكاثَرَ حذفُ المفعولِ في شاءَ وأرادَ ومُتصرَّفاتهما إذا وقعَتْ في حيِّزِ الشَّرطِ[1]؛ لدلالةِ الجوابِ على ذلك المَحذوفِ مع وقوعِه في محلِّهِ لفظًا، ولأنَّ في ذلك نوعًا مِن التَّفسيرِ بعدَ الإبهامِ[2].

قوله:

«فلـو شـئتُ أَن أَبكـي دمًـا لبكيتُـه»

تمامُه:

عليـكَ ولكـنْ سـاحَةُ الصَّـبرِ أوسَـعُ

قال الطِّيبيُّ: أتى بالمفعولِ لأنَّ بكاءَ الدمِ مُستغرَبٌ، ونصبَ «دماً» باعتبارِ تَضمينِ البكاءِ معنى الصبِّ.

قلت: والبيتُ من قصيدَةٍ لأبي يعقوبَ الخُريميِّ يرثي بها خُريمَ بن عامرٍ المُريَّ وبعدَه وهو آخرها:

---

(١) في (س): «الشرطية».

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢١).

وإنِّي وإن أَظهـرْتُ صـبرًا وحسـبَةً وصانعْـتُ أعدائي عليـكَ لموجَعُ[1]

قوله: «و(لو) من حروفِ الشَّرطِ، وظاهرُها الدلالةُ على انتفاءِ الأولِ لانتفاءِ الثَّاني ضرورةَ انتفاءِ الملزومِ عند انتفاءِ لازِمِه»:

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: الظَّاهرُ أنَّ (لو) هاهنا لمجرَّدِ الشَّرط بمنزلَةِ (إنْ)، لا بمعناه الأصليِّ من انتفاءِ الشَّيءِ لانتفاءِ غيره.

وقال الشَّريفُ: كلمةُ (لو) هنا مستعملَةٌ لربطِ جزائِها بشرطِها مجردَةً عن الدلالةِ على أنَّ انتفاءَ أحدِهما لانتفاءِ الآخرِ، فهي بمنزلَةِ (إنْ).

وقد يقال: إنَّها باقيَةٌ على أصلِها، وقُصدَ بها التَّنبيهُ على أن مَشقَّتَهُم بسببِ الرَّعدِ والبرقِ وصلَت غايتَها وقاربَتْ إزالَةَ الحواسِّ بحيثُ لو تعلَّقَت به المشيئَةُ لزالَت بلا حاجَةٍ إلى زيادةٍ في قَصيفِ الرَّعدِ وضوءِ البَرقِ[2].

قوله: «وقُرِئَ: (لأذهب بأسماعِهم) بزيادةِ الباءِ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: دلَّت الهمزَةُ على التعدِيَةِ، والباءُ كعضادَةٍ للتَّعديةِ وتأكيدِها، كما يُعضدُ البابُ بعِضَادتَيْه[3].

وفي الحاشيَةِ المشارِ إليها: القياسُ أن لا يُجمعَ بين أداتي تَعدِيَةٍ، بل إمَّا الهمزَةُ أو الباءُ، وقد جاءَ الجمعُ بينَهُما قليلًا ومنه هذه القراءَةُ.

---

(١) انظر: «أبو يعقوب الخريمي حياته وشعره» لعلي جواد الطاهر (ص:٢٢) ط وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٨٦م، و«ديوان المعاني» (٢/ ١٧٥)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٧٣٧).

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٨١).

قوله: «وفائدةُ هذه الشَّرطيَّةِ إبداءُ المانعِ..» إلى آخره.

قال الطِّيبيُّ: وفائدتُه الرَّاجعَةُ إلى الممثَّلِ له هي أنه تعالى يمهِلُ المنافقينَ فيما هم فيه ليتمادَوْا في الغيِّ والفسادِ ليكونَ(1) عذابُهم أشَدَّ(2).

والشيءُ يَختصُّ بالموجود؛ لأنَّه في الأصلِ مصدرُ (شاء)، أُطلِق بمعنى (شاء) تارةً وحينئذٍ يتناوَلُ الباريَ تَعالى، كما قال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، وبمعنى (مَشِيءٍ) أخرَى؛ أي: مَشِيءٍ وجودُه، ومَا شاء اللهُ وجودَه فهو موجودٌ في الجملةِ، وعليه قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٩] ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، فهما على عمومِهما بلا مَثْنَوِيَّةٍ.

والمعتزلةُ لمَّا قالوا: الشَّيءُ ما يصحُّ أن يُوجَدَ وهو يعمُّ الواجبَ والممكِنَ، أو ما يصحُّ أن يُعلَمَ ويُخبَرَ عنهُ فيعمُّ الممتنعَ أيضاً، لَزِمَهم التخصيصُ بالممكنِ في الموضعين بدليلِ العقلِ.

قوله: «والشَّيءُ يختصُّ بالموجودِ»:

قال في «الانتصاف»: فإن قيل: إذا كان المعدومُ لا يُسمَّى شيئًا، وإذا وُجِدَ صارَ شيئًا لا تتعلَّقُ به القدرَةُ إذ القدرَةُ إنما تتعلَّقُ بالشَّيءِ أوَّلَ وجودِه، فكيفَ يكونُ قادرًا على شيءٍ؟

فجوابُه: أنه من بابِ «قَتَلَ قتيلًا»(3)، ....

(١) في (س): «فيكون».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٨١).

(٣) قطعة من حديث رواه البخاري (٢٩٧٣)، ومسلم (١٧٥١)، عن أبي قتادة رضي الله عنه. وتمامه: «مَن قتَل قتيلاً فله سَلَبُهُ».

أي: تسميةُ الشيءِ باسمِ ما يَؤُولُ إليه؛ كأَنَّه قال: قادرٌ على كلِّ ما يَصيرُ شيئًا[١].

قال في «الإنصاف»: وفيهِ نَظرٌ؛ فإنَّ القُدرةَ تتعلَّقُ به في أوَّلِ زمنِ وُجودِه، وهو في أوَّلِ زمنِ وُجودِه شيءٌ بلا خلافٍ بين المسلمينَ؛ إذ لو لم يَكُن شيئًا في أوَّلِ زمَنِ وُجودِه لم يكُن شَيْئًا في ثاني الأَحوالِ[٢].

قوله: «أُطلِقَ بمعنى شاءَ تارةً»: قال الطِّيبيُّ: أي: مريدٌ[٣] **«وبمعنى مَشيءٍ أخرى»**: هو بفتحِ الميم اسمُ مفعولٍ كمَبيعٍ.

قال ابن عقيلٍ: فالأوَّلُ بمعنى الفاعلِ والثَّاني بمعنى المفعولِ.

والظاهرُ أنَّ التمثيلَينِ من جملةِ التمثيلاتِ المؤلَّفة، وهُو أن تُشبَّه كيفيَّةٌ منتزَعةٌ من مجموعٍ تضامَّتْ أَجزاؤه وتلَاصَقَتْ حتَّى صَارتْ شيئاً واحداً بأُخرى مِثْلِها؛ كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ الآية [الجمعة: ٥]، فإنَّه تشبيهُ حَالِ اليهُودِ في جَهْلِهم بما معهَم من التورَاة بحالِ الحمارِ في جَهلِه بما يحمِلُ من أسفارِ الحكمة.

والغَرضُ منهما: تمثيلُ حالِ المنافقينَ من الحَيْرةِ والشدَّةِ بما يُكابِدُ مَن انطَفأتْ نارُه بعدَ إيقادِها في ظلمةٍ، أو بحالِ مَن أَخَذَته السّماءُ في ليلةٍ مظلمةٍ مَعَ رَعدٍ قاصفٍ وبَرقٍ خاطفٍ وخوفٍ من الصَّوَاعق.

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ٨٨)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٢٨٢) وعنه نقل المصنف.

(٢) ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٢٨٢).

(٣) المصدر السابق.

ويمكِنُ جَعْلُهما من قَبيلِ التمثيلِ المفردِ، وهو أَنْ تأخُذَ أشياءَ[1] فُرادَى فتشبِّهَها بأمثالِها؛ كقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢١] وقولِ امرئِ القيس:

كَأَنَّ قـلُـوبَ الطـيـرِ رَطبـاً ويَـابـسـاً ... لدَى وَكرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي[2]

بأنْ يُشبَّه[3] في الأولِ ذواتُ المنافقين بالمستوقِدِينَ، وإظهارُهم الإيمانَ باستيقادِ النار، ومَا انتَفَعوا به مِن حَقْنِ الدماءِ وسلامةِ الأموالِ والأولادِ وغيرِ ذلك بإضاءةِ النارِ مَا حَولَ المستوقِدِينَ، وزوالُ ذلكَ عنهم على القربِ بإهلاكهم وإفشاءِ[4] حالِهم وإبقائهم في الخسَارِ الدائمِ والعذابِ السَّرمدِ بإطفاءِ نارهم والذهابِ بنُورهم.

وفي الثاني: أنفسُهم بأصحابِ الصَّيِّب، وإيمانُهم المخالِطُ بالكفرِ والخِداع بصَيِّبٍ فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبَرقٌ من حيثُ إنَّه وإنْ كانَ نافعاً في نفسِه لكنه لمَّا وُجد في هذه الصورةِ عادَ نفعُه ضررًا، ونفاقُهُم حذَرًا عن نكاياتِ المؤمنينَ ومَا يَطرُقونَ بهِ مَن سواهم من الكفرة بجَعلِ الأصَابع في الآذان مِنَ الصَّوَاعق حَذَرَ الموت من حَيث إنَّه لا يَرُدُّ من قَدَرِ الله شيئاً ولا يُخلِّصُ مما يُريد بهم منَ المضارّ، وتحيُّرُهم لشِدَّةِ الأَمرِ وجهلُهم بما يأتُونَ ويَذرُونَ بأَنَّهم كلما صادَفوا مِن البَرق خَفْقَةً انتهزوها فرصةً مَع خوفِ أنْ يَخْطَفَ أبصَارَهم، فخَطَوا خُطًى يَسيرَةً ثمَّ إذَا خَفِيَ وفَتَر لَمَعانُه بَقُوا متقيِّدين لا حَرَاكَ بهم[5].

---

(١) في (خ): «الأشياء».

(٢) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ١٣٩).

(٣) قوله: «بأن يشبه» متعلق بقوله: «يمكن» أو بـ«جعلُهما». انظر: «حاشية الشهاب» (١/ ٤١٩).

(٤) في (أ): «أو إفشاء»، وفي (خ): «أو بإفشاء».

(٥) في (ت): «لهم».

وقيل: شُبِّه الإيمانُ والقرآنُ وسَائرُ مَا أُوتيَ الإنسانُ مِن المعَارف التي هي سببُ الحيَاةِ الأبَديَّة بالصَّيِّبِ الذي بهِ حيَاةُ الأرض، ومَا ارتبكتْ بها[1] مِن شُبَه المبطِلةِ واعترضَت دُونها من الاعتراضاتِ المشكلةِ بالظلماتِ، ومَا فيهَا من الوعدِ والوَعيد بالرعد، ومَا فيها من الآيات الباهرة بالبرقِ، وتصَامُّهم عمَّا يسمعُون منَ الوعيدِ بحَالِ مَن يُهوِّله الرَّعد فيخافُ صواعقَه فيسدُّ أُذنَه عنها مَع أنه لا خلاصَ لَهُم منها، وهو[2] معنى قولِه: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ﴾، واهتزازُهم لِمَا يَلمعُ لهم مِنْ رُشدٍ يُدركونَه أو رِفْدٍ تطمَحُ إليه أبصَارُهم بمشيِهم في مَطْرَحِ ضَوءِ البَرقِ كلما أضاءَ لهُم[3]، وتحيُّرُهُم وتوقُّفُهُم في الأَمرِ حين تَعْرِضُ لهم شبهةٌ أو تَعِنُّ لهم مُصيبةٌ بتوقُّفِهم إذا أظلمَ عليهم.

وَنَبَّه بقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ﴾ على أَنَّه تعالى جَعَل لهم السمعَ والأبصارَ ليتوَسَّلُوا بها إِلَى الهُدَى والفلاح، ثم إِنَّهُم صَرفُوها إلى الحظوظِ العَاجلة وسَدُّوها عَن الفوائدِ الآجلة، ولو شاء الله لجعلَهم بالحالةِ التي يجعَلونها[4] فإِنَّهُ علَى ما يشاءُ قديرٌ.

---

(١) قوله: «ارتبكت»؛ أي: اختلطت. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٠٢). والضمير في «ارتبكت» عائد على «ما»، وأنثه باعتبار معنى الشبه، وضمير «بها» للمعارف أو للمذكورات بأسرها. انظر: «حاشية الشهاب» (١/ ٤٢١).

(٢) «وهو»؛ أي: عدم خلاصهم من الصواعق. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٥٧).

(٣) في (خ) زيادة: «مشوا فيه».

(٤) قوله: «بالحالة التي يجعلونها» متعلق بمحذوف هو المفعول الثاني لـ«جعلهم»؛ أي: ولو شاء الله لجعلهم ملْتبِسينَ بالحالة التي يجعلونها لأنفسهم، فإنهم جعلوا أنفسهم فاقدي الحواس بأن عطلوها ولم ينتفعوا بها وصرفوها إلى غير ما خلقت لأجله، فناسب مقتضى عدل الله أن يُذهب حواسَّهم حقيقةً حيث لم يعرفوا قدرها ولم يشكروا عليها، لكنه تعالى لم يذهب بها لعدم تعلق مشيئته بإذهابها لحكمةٍ لا يعلمها إلا هو. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٥٧).

قوله: «وقولُ امرئِ القيسِ:

كأنَّ قلـوبَ الطَّـيرِ رَطبًـا ويابِسًـا ... لدى وكرِهَا العُنَّابُ والحَشَفُ البَالي»

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: يَصِفُ العُقابَ وهو مخصوصٌ بأنه لا يأكُلُ قلبَ الطَّيرِ، و«رطبًا ويابسًا» حالٌ؛ أي: رطبًا بعضُها ويابسًا بعضُها، وكذا «لدى وكرِها»، وقد شبَّهَ الرَّطْبَ بالعُنَّابِ واليابسَ بالحشَفِ البالي؛ أي: أَردإِ التَّمرِ اليابِسِ[1].

وقال ابنُ قتيبةَ في «أبيات المعاني»: قلوبُ الطَّيرِ أطيَبُ ما فيها، فهي تأتي به تزقُّ به فراخَها[2].

وأَوَّلُ القَصيدَةِ:

أَلَا عِـمْ صَباحًـا أيُّهـا الطَّلَـلُ البـالي ... وهل يَعِمَنْ مَـن كانَ في العُصُرِ الخَالي

وهــل يَعِمَــنْ إلا سَـعيدٌ مُخَلَّـدٌ ... قليـلُ الهُمـومِ مـا يَبيـتُ بأَوْجَـالِ

ومنها:

كأني بفَتخـاءِ الجَناحـينِ لَقْـوَةٍ ... عـلى عجـلٍ مِنهـا أُطأطِـئُ شـيمالي[3]

---

(١) «اليابس»: ليس في (ز) و(س)، والمثبت من (ف) وهو الموافق لما في «حاشية التفتازاني» (و٤٨أ).

(٢) في (س): «أفراخها». وانظر: «المعاني الكبير في أبيات المعاني» لابن قتيبة (١/ ٢٨٠). وقوله: «فهي تأتي به..» يعني العقاب.

(٣) في النسخ: «شمَّالي»، وكذا ذكره المصنف في «شرح شواهد المغني» (١/ ٣٤٣) وقال: و«شمّالي» بالتشديد أصله: شيمالي، ومعناه: شمالي زيدت فيه الياء، وروي «شئمالي» بالهمز.
قلت: وجاء في «غريب الحديث» للحربي (٣/ ١٠٤٧)، و«الزاهر» لابن الأنباري (٢/ ٢٩٨)، و«شرح القصائد السبع الطوال» له (ص: ٣٣٢)، و«الإبانة» للعوتبي (١/ ٢٠٥)، و«أسرار العربية» لأبي البركات الأنباري (٨/ ٥٠٩١)، برواية: «شيمالي» بالياء، قال ابن الأنباري: أراد: شمالي، =

تخطَّفُ خِزَّانَ الأُنَيعِمِ[١] بالضُّحَى وقد حَجَرَتْ منها ثعالِبُ أَورالِ

كأنَّ قلوبَ الطَّيرِ .. البيت

وفتخاءُ الجناحينِ: لَيِّنَتُهما، واللِّقوَةُ بكسرِ اللامِ: العُقابُ.

قال المبردُ في «الكامل»: هذا البيتُ بإجماعِ الرُّواةِ أحسَنُ ما جاءَ في تَشبيهِ شَيئينِ مُختلفينِ في حالينِ مُختلفينِ بشَيئينِ مُختلفَيْنِ[٢].

وقال ابن عساكرَ في «تاريخه»: يقال: إنَّ لَبيدًا قَدِمَ المدينَةَ فسأَلَ رسولَ اللهِ ﷺ: مَن أشعرُ الناسِ؟ فقال: «يا حسَّان، أعلِمْه»، فقال حسَّان: الذي يقول:

كأنَّ قلوبَ الطَّيرِ رطبًا ويابسًا لدى وكرِها العُنابُ والحشَفُ البَالي

فقال: هذا امرؤُ القيسِ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لو أدركْتُه لنفَعْتُه»، ثمَّ قال: «معه لواءُ الشُّعراءِ يوم القيامَةِ حتى يَتدَهْدَى بهم في النَّارِ»[٣].

= فوصل الكسرة بالياء. وعجز البيت في «الديوان» وبعض المصادر:

صَيُودٍ من العقبانِ طأطأتُ شِملالي

(١) رواية «الديوان»: «خِزّانَ الشَّرَبَّةِ». «خِزَّان» بكسر الخاء وتشديد الزاء المعجمتين: جمع خُزَزٍ، بضم أوله وفتح ثانيه، وهو ذكر الأرانب. والشَّربَّة، بفتح الشين والموحدة المشددة: موضع. انظر: «شرح أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٣٢٤). و«الأنيعم»: موضع أيضاً. انظر: «شمس العلوم» لنشوان الحميري (٣/ ١٦٦٩) وقد ذكر البيت برواية المصنف.

(٢) انظر: «الكامل» (٣/ ٢٥)، وفيه: «تشبيه شيء في حالتين مختلفتين بشيئين مختلفين».

(٣) انظر: «تاريخ ابن عساكر» (٩/ ٢٢٥)، ولم أجد هذا الخبر مسنداً، ولبعضه شاهد لا يصحُّ به من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه الإمام أحمد في «المسند» (٧١٢٧)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٣٨) بلفظ: «امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار»، قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح. =

وفي «أمالي القالي»: عن رَوْحِ بن زِنباعٍ قال: أشعَرُ الشُّعراءِ الذي يقولُ:

كأنَّ قلــوبَ الطَّــيرِ رطبًــا ويابسًــا لدى وكرِها العُنابُ والحشَفُ البَالي[1]

و«العُنَّابُ» بضمِّ العينِ بوَزنِ رُمَّان، ذكرَه في «القاموس»[2].

قوله: «**خفقَة**»: مِن خفَقَ البَرقُ؛ أي: لَمَعَ.

قوله: «**انتهزوها فرصَةً**»:

قال الشَّريفُ: الانتِهازُ يَتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، فقوله: «فرصةً» حالٌ[3].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: والأحسنُ أن يكونَ مَفعولًا ثانيًا على تَضمينِ مَعنى الاتِّخاذِ؛ أي: اتَّخذوا الخَفقَةَ فُرصةً.

(٢١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ لَمَّا عَدَّد فِرَق المكلَّفينَ، وذكر خواصَّهم وَمصَارفَ أمُورهم، أقبَلَ عليهم بالخطابِ على سبيلِ الالتفاتِ؛ هَزًّا للسَّامِع وتنشيْطًا له، واهتماماً بأمر العبَادةِ، وتفخيماً لشأنها، وجَبرًا لكُلفةِ العبَادةِ بلذَّة المخاطبة.

و﴿يا﴾ حرفٌ وُضعَ لنداءِ البعيد، وقد ينادَى به القريبُ تنزيلاً لهُ منزلةَ البَعيدِ: إمَّا لعظمته كقولِ الدّاعي: (يا ربّ) و(يا الله) وهو أقربُ إلَيه من حَبلِ الوَريد، أو

= ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/ ٩٩ ـ ١٠٠) من حديث عفيف الكندي، وفي سنده هشام بن محمد بن السائب الكلبي، متروك.

(١) لم أقف عليه في «أمالي القالي»، ورواه عن روح بن زنباع أبو علي الحاتمي في «حلية المحاضرة» (١/ ٣٧٢).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (مادة: عنب).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٨٦).

لغفلتِهِ وسوءِ فهمِه، أو للاعتناء بالمدعوِّ له وزيادةِ الحثِّ علَيه، وهوَ مع المنادَى جملةٌ مفيدةٌ لأنَّه نائبٌ منابَ فعلٍ[١].

و(أيٌّ) جُعلَ وُصْلةً إلى نَداءِ المعرَّفِ باللَّام، فإنَّ إدخالَ (يا) عليه متعذِّرٌ لتعَذُّرِ الجمعِ بينَ حرفَي التعريفِ فإنَّهما كمِثْلَينِ، وأُعطي حُكمَ المنادَى وأُجريَ عليه المقصُودُ بالنداء وصفاً مُوضِّحاً له، والتُزِمَ رفعُه إشعاراً بأنَّه المقصُودُ، وأقحِمَت بينهما هاءُ التنبيهِ تأكيداً وتعويضاً عمَّا يستحِقُّه (أيٌّ) من المضاف إليه.

وإنَّما كثُر النداءُ على هذِه الطريقةِ في القرآنِ لاستقلالِه بأَوجُهٍ من التأكيدِ، وكلُّ ما نادَى اللهُ عبادَه من حيثُ إنَّها أمورٌ عِظَامٌ من حقِّها أنْ يَتفطَّنُوا إليها ويُقبِلُوا بقلُوبهم علَيها وأكثرُهم عنها غافلونَ حقيقٌ بأَنْ ينادَى له بالآكَدِ الأبلَغِ.

والجمُوعُ وأسمَاؤهَا المحلَّاةُ باللامِ لِلعمُوم[٢] حيثُ لا عهدَ، ويدُلُّ علَيه صحةُ الاستثناءِ منها، وَالتوكيدُ بما يفيدُ العمُومَ كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، واستدلالُ الصَّحابةِ بعمومِها شائعاً ذائعاً، فـ﴿ٱلنَّاسُ﴾ يَعُمُّ الموجُودين وقتَ النزولِ لفظاً ومَن سيُوجَدُ؛ لِمَا تواترَ من دينه عليه السلام أنَّ مقتضَى خطابِه وأحكامِه شاملٌ للقبيلَينْ ثابتٌ[٣] إلى قيامِ السَّاعة إلَّا ما خصَّهُ الدليل.

ومَا رُويَ عَن عَلقمةَ والحسَنِ: أنَّ كل شيء نزل فيهِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فمكيٌّ، و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ فمدنيٌّ، إن صحَّ رفعُه فلا يوجِبُ تخصيصَه بالكفَّار ولا أَمْرَهُم بالعبادة، فإنَّ المأمورَ به هو المشتركُ[٤] بينَ بَدءِ العبَادة والزيادةِ فيهَا

---

(١) في (خ): «مناب الفعل».

(٢) «والجموع» مبتدأ «للعموم» خبره.

(٣) بعدها في (ت): «معنى» مستدركة على الهامش.

(٤) في (خ): «مشترك».

والمواظبةِ عليها، فالمطلُوبُ من الكفَّار هو الشروعُ فيهَا بعد الإتيانِ بما يجبُ تقديمُه مِن المعرفةِ والإقرارِ بالصانع، فإنَّ مِن لوازمِ وجُوبِ الشيءِ وجوبَ مَا لا يتمُّ إلّا بهِ، وَكما أنَّ الحدَث لا يمنعُ وجوبَ الصَّلاة فالكفرُ لا يمنعُ وجوبَ العبادةِ، بل يجبُ رفعُه والاشتغالُ بها عقِيبَه، ومن المؤمنينَ[١]: ازديَادُهُم وثباتُهُم عليها.

وإنما قال: ﴿رَبَّكُمُ﴾ تنبيهاً على أنَّ الموجِبَ للعبادَة هي الرِّبِّيَّة[٢].

قوله: «فالنَّاسُ يعمُّ الموجودين وقتَ النزولِ لفظاً ومَن سيوجَدُ..» إلى آخره:

أما العُمومُ في الحكمِ: فمُجمَعٌ عليه، وهل هو بالصِّيغَةِ أو بدليلٍ آخرَ مِن قياسٍ أو غيرِه؟ خلافٌ محكيٌّ في الأصولِ، والأصحُّ الثاني، وهو لفظيٌّ.

الإمام: الأقرَبُ أنه لا يتناوَلُ مَن سيوجَدُ لأنَّ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ خطابُ مُشافهَةٍ، وخطابُ المشافهَةِ معَ المعدومِ لا يجوزُ، وتناولُه له لدليلٍ مُنفصِلٍ، وهو ما تواترَ مِن دِينِه عليه السَّلام أنَّ أحكامَهُ ثابتَةٌ في حقِّ مَن سيوجَدُ إلى قيامِ السَّاعةِ[٣].

قوله: «وما رُوِيَ عن علقمةَ والحسنِ أنَّ كلَّ شيءٍ نزلَ فيه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فمكِّيٌّ، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فمَدَني..» إلى آخرِه: فيه أمورٌ:

أحدُها: قولُ علقمةَ أخرجَه أبو عبيدٍ في «فضائل القرآن»[٤]، وأخرجَه

---

(١) «ومن المؤمنين» عطف على «من الكفار». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٠٥).

(٢) «الرَّبِّيَّة» بتشديد الأحرف الثلاثة بمعنى: (التربية) كما في نسخة، وفي أخرى: (الربوبية). انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٠٥).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٢١).

(٤) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٦٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢)، عن علقمة، وصحح إسناده الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (١/ ٢٤٠) وقال: علقمة هو ابن قيس أحد كبار التابعين.

أيضًا عن مَيمون بن مهرانَ[١]، ولم أَقِف على قولِ الحسنِ مُسندًا.

الثاني: قوله: «إن صحَّ رفعُه»:

صوابُه: «إنْ صحَّ» بدونِ «رَفعُه» لأن المرفوعَ قولُ النبيِّ ﷺ، أو قولُ الصَّحابيِّ فيما يتعلَّقُ بالنزولِ، وعلقمةُ والحسنُ ليسا من الصَّحابَةِ، فقد يقال: إنَّ قولَهُما ذلك في حكمِ المَرفوعِ المرسَلِ.

الثالث: هذا توقُّفٌ من المصنِّفِ في صحَّتِه، وكذا قال الطِّيبيُّ: هذا مذكورٌ في «معالم التنزيل» و«البسيط»[٢] و«الكواشي»، ولم أَجِده في كتبِ الحديثِ[٣].

وقد تقدَّمَ تَخريجُه، وصحَّ عن ابن مَسعودٍ أيضاً، أخرجه البزارُ في «مسنده» والحاكمُ في «المستدرك» والبَيهقيُّ في «دلائل النبوة»[٤].

الرابع: لم يستدلَّ أحدٌ بهذا الأثرِ على اختصاصِ الآيةِ بالكفَّارِ حتى يحتاجَ المصنِّفُ إلى رفعِه، وغايةُ ما استُدِلَّ به[٥] أنَّ الآيَةَ مكيَّةٌ ـ أي: نزلَت بمكَّةَ ـ مع قصدِ العُمومِ للمؤمنين والكفَّارِ، وأن ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ مَدنيٌّ؛ أي: نزل بالمدينَةِ.

الخامس: في الحاشيةِ المشارِ إليها: هذا وإن كان مشهوراً ومنقولاً عن ابنِ عبَّاسٍ وابن مسعودٍ رضيَ الله عنهما فهو مُشكلٌ؛ لأنَّ سورةَ البقرةِ مَدنيَّةٌ بالاتِّفاقِ،

---

(١) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٦٧).

(٢) انظر: «البسيط» للواحدي (٢/ ٢١٧)، وذكره البغوي في «معالم التنزيل» (١/ ٩٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٨٦).

(٤) رواه البزار في «مسنده» (١٥٣١)، والحاكم في «المستدرك» (٤٢٩٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٤٤).

(٥) بعدها في (ز) و(ف): «على».

وقد قال هنا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾، وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا﴾ [البقرة: ١٦٨]، وكذلك سورةُ النِّساءِ مَدنيَّةٌ وأولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، وفي أثنائِها: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [النساء: ١٣٣]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [النساء: ١٧٠]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [النساء: ١٧٤]، وكذا[١] قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ قد جاءَ في سورةِ الحجِّ وهي مكيَّةٌ بالاتفاقِ، وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾ [الحج: ٧٧] فإن أرادوا به أنَّ الأغلَبَ كذا فهو صحيحٌ لا سيَّمَا في نداءِ الذين آمنوا، وإن أرادوا به الحَصرَ فهو منقوضٌ بما ذكرنا، انتهى.

قلتُ: وقد أجيبَ عنه بأوجُهٍ ذكرتُها في أوَّلِ «الإتقان»[٢].

﴿ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾ صفةٌ جرَتْ علَيه للتعظيمِ والتعليل، وتحتمِلُ التقييدَ والتوضيحَ إِنْ خُصَّ الخطابُ بالمشركين وأريدَ[٣] بالرَّبِّ أعمُّ من الربِّ الحقيقيِّ والآلهةِ التي يسمُّونَها أرباباً.

والخلقُ: إيجادُ الشيءِ على تقديرٍ واستواءٍ، وأَصلُه: التَّقديرُ، ويقالُ: خَلَقَ النَّعْلَ: إذا قدَّرَها وسَوَّاهَا بالمقياس.

﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ متناوِلٌ كلَّ مَا تقدَّم[٤] الإنسَانَ بالذاتِ أو الزمانِ[٥]، معطوفٌ على الضمير المنصُوبِ في ﴿خَلَقَكُمۡ﴾، والجُمْلةُ أُخرجَت مُخرَجَ المقرَّرِ

(١) في (س): «وكذلك».

(٢) انظر: «الإتقان» (١/ ٦٨ ـ ٦٩).

(٣) في (خ): «وإن أريد».

(٤) في (ت) و(خ): «الكل ما يتقدم».

(٥) في (خ): «بالزمان».

عندهم: إمَّا لاعترافِهم به كما قال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أو لتَمَكُّنِهم من العلمِ به بأدنى نَظَرٍ.

وقُرئ: (مَن قَبْلَكم)(١) على إقحامِ الموصُولِ الثَّاني بين الأوَّلِ وصِلَتِه تأكيداً؛ كما أَقْحَمَ جَرِيرٌ في قوله:

يــا تَيْــمُ تَيْــمَ عَــديٍّ لا أبــا لكُــمُ(٢)

تيماً الثانيَ بين الأولِ ومَا أُضيفَ إلَيه.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ حالٌ عن الضمير في ﴿ٱعْبُدُوا﴾ كأنَّه قال: اعبدُوا ربَّكم راجِينَ أَن تنخَرِطوا في سلكِ المتَّقينَ الفائزينَ بالهُدَى والفلاحِ المستَوجبيْنَ لجوَار اللهِ تعالى، نبَّه بهِ على أَنَّ التقوى منتهَى درجَات السَّالكين، وهو التَّبرُّؤُ مِن(٣) كلِّ شيءٍ سِوَى اللهِ إلى اللهِ، وأنَّ العابدَ ينبغِي أَنْ لَا يَغترَّ بعبَادتِه، ويكونَ ذا خوفٍ ورجاءٍ؛ كما قالَ تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧].

أَو مِن مفعولِ ﴿خَلَقَكُمْ﴾ والمعطوفِ عليهِ، على معنى: أَنَّهُ خلَقَكم ومَن قبلَكم في صورةِ مَن يُرجَى منه التَّقوى؛ ليترَجَّحَ(٤) أمرُه باجتماعِ أسبَابِهِ وكثرةِ الدَّواعي إلَيه.

---

(١) نسبت لزيد بن علي. انظر: «الكشاف» (١/ ٩١)، و«البحر» (١/ ٢٦٥).

(٢) انظر: «ديوانه» (١/ ٢١٢)، وما ذكره البيضاوي من توجيه لهذه القراءة فمأخوذ من الزمخشري، ولأبي حيان تعقب طويل على الزمخشري فيما ذهب إليه من تخريج هذه القراءة، وتخريج آخر لها ينظر في «البحر» (١/ ٢٦٦).

(٣) في (خ): «عن».

(٤) في (ت) و(خ): «للترجح».

وغلَّب المخاطَبين عَلَى الغائبين في اللَّفظِ والمعنى على إرَادَتهم جميعاً.

وقيل: تعليلٌ للخلق؛ أي: خلَقَكم لكي تتَّقوا؛ كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وهو ضعِيفٌ إذ لم يَثْبُتْ في اللغةِ مِثلُه.

والآيَةُ تدلُّ على أنَّ الطريق إلى مَعرفةِ الله تعالى والعِلمِ بوَحدانيَّتِهِ واستحقاقِه للعبادة: النظرُ في صنعهِ، والاستدلالُ بأفعاله، وأنَّ العبدَ لا يَستحِقُّ بعبادتِه عليه ثواباً، فإنَّها لمَّا وجبتْ عليه شُكراً لِمَا عدَّدَه عليه من النِّعم السَّابقةِ فهو كأَجِيْرٍ أَخَذَ الأجرَ[1] قبلَ العملِ.

قوله: «وقُرِئَ: (مَن قبلكم) على إقحامِ الموصولِ الثَّاني بين الأوَّلِ وصِلَته توكيدًا»:

قال أبو حيَّان: هذا الذي قالَه مذهبٌ لبعضِهم: أنَّكَ إذا أتيتَ بعدَ الموصولِ بموصولٍ آخرَ في معناهُ مؤكِّدًا لم يحتَجِ الموصولُ الثَّاني إلى صلَةٍ، وهذا باطلٌ لأنَّ القِياسَ: إذا أُكِّدَ الموصولُ أنْ تُكرِّرَهُ مع صلتِه لأنَّها من كمالِه، وإذا كانوا إذا أكَّدُوا حرفَ الجرِّ أعادوه مع ما يدخلُ عليه لافتقارِهِ إليه، ولا يُعيدونَهُ وحدَهُ إلا في ضرورَةٍ، فالأحرى أن يُفعَلَ مِثلُ ذلك بالموصولِ الذي الصلَةُ بمنزلةِ جزءٍ مِنه، وخرَّجَ أصحابُنا هذه القراءَةَ أن يكونَ ﴿قَبْلِكُمْ﴾ صلةَ (مَن)، و(مَن) خبرَ مُبتدأٍ محذوفٍ، وذلك المبتدأُ وخبرُه صلَةٌ للموصولِ الأوَّلِ وهو ﴿ٱلَّذِينَ﴾، التقديرُ: والذين هم مَن قبلَكُم[2].

---

(١) في (خ): «الأجرة».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

وذكر السَّفاقُسيُّ مثلَ ما قالَ أبو حيَّان[١].

وحكَى الحلبيُّ هذا التَّخريجَ الذي قاله أبو حيَّان ثمَّ قال: ولا يخفَى ما فيه مِن التَّعسُّفِ[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: لم يُعهَد التَّأكيدُ اللفظيُّ إلا بإعادَةِ اللفظِ الأوَّلِ[٣]، ومع ذلك فقد صرَّحوا بامتناعِه قبلَ الصِّلَةِ، وإن أُريدَ التَّأكيدُ مِن جهةِ المعنى عادَ المحذورُ واحتيجَ إلى بيانِ وجهِ اجتماعِ المَوصولَيْنِ، ألا ترى أنهم لم يَذهبوا في مثلِ قولِ الشاعر:

فصُيِّرُوا مثلَ كعَصْفٍ مَأكُولِ[٤]

---

(١) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاقسي (ص: ١٤٧، ١٤٨).

(٢) انظر: «الدر المصون» (١/ ١٨٨).

(٣) «الأول»: ليس في (س)، والمثبت من باقي النسخ وهو الموافق لما في «حاشية التفتازاني» (و٥٢ب).

(٤) عجز بيت نسب لرؤبة. انظر: «ملحق ديوانه» (ص: ١٨١)، و«سيرة ابن هشام» (١/ ٥٥)، و«شرح ديوان المتنبي» للمعري (ص: ٨٢٨)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٨٥٦).
ونسب لحميد الأرقط كما في «الكتاب» (١/ ٤٠٨)، وهو دون نسبة في «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٢٩)، و«المقتضب» (٤/ ١٤١ و٣٥٠)، و«الأصول في النحو» (١/ ٤٣٨)، و«سر صناعة الإعراب» (١/ ٣٠٥)، وصدره:

ولَعبت طَيرٌ بِهم أَبابيل

وقبله:

ومَسَّهُم مَا مَسَّ أصحَابَ الفِيل ... تَرمِيهِمُ حجَارَةٌ مِنْ سِجيلْ

والقصيدة من بحر السريع. قال البغدادي في «الخزانة» (١٠/ ١٩٠): السجيل: الطين المتحجر، مُعرَّب: سنك كل. والأبابيل: الجماعات من الطير جمع إبَّالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة وهي =

إلى أن الكافَ تأكيدٌ، بل مَزيدةٌ.

فالأَوْلَى أن يُقالَ هاهنا: إن كلمَةَ (مَن) مزيدَةٌ على ما هو مذهبُ الكسائيِّ، أو مَوصوفَةٌ أو موصولَةٌ واقعةٌ موقعَ خبرِ مبتدأٍ محذوفٍ، والجملَةُ: صلَةُ (الذين)؛ أي: الذين هُم مَن قبلَكُم.

وذكَرَ الشَّريفُ مثلَه، وزادَ في تَقديرِ كونِها مَوصوفةً: أَنَّها مَوصوفةٌ[1] بالظَّرفِ وخبرٌ لمبتدَأٍ محذوفٍ؛ أي: هم أشخاصٌ كائنونَ قبلَكُم[2].

ثمَّ قالا: ونقلَ عن صاحبِ «الكشاف» هنا سؤالٌ، وهو أنَّ الموصولَ بدونِ الصِّلةِ غيرُ مفيدٍ فكيفَ يؤكَّدُ بـ(مَن)؟

وأجابَ: بأنَّه يفيد مبهَمًا كاسمِ الإشارَةِ، ولهذا صَحَّ عَوْدُ الضَّميرِ إليه في مثلِ (الذي قامَ) مع أن الضَّميرَ إنما يرجِعُ إلى المفيدِ.

فقيل عليه: إنَّ التأكيدَ اللفظيَّ لَمَّا لم يُستبعَدْ في الحرفِ ففي الموصولِ أَوْلى.

وأُجيبَ: بأنَّ وجهَ الاستبعادِ هو أنَّ المَوصولَ لا يتِمُّ جزءًا إلا بصِلَةٍ وعائِدٍ، فهو وحدَهُ بمنزلَةِ جزءٍ مِن الاسمِ كالزَّاي مِن زَيدٍ، ولا كذلك الحَرفُ فإنَّه وإن توقَّفَ على ذكرِ شَيءٍ فلا يصيرُ معه بمنزلَةِ كَلمَةٍ واحدَةٍ.

قال الشَّريفُ: وأنتَ خبيرٌ بأنَّ جعلَ الموصولاتِ في الإفادةِ الاستقلاليَّةِ دونَ الحرفِ خروجٌ عن الإنصافِ[3].

= الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير لتضامِّها. وقيل: هي الجماعات من الطير لا واحد لها. والعصف: هو بقل الزرع، عن الفراء، وعن الحسن البصري: الزرع الذي أُكل حبه وبقي تبنه.

(١) في (ف): «موصولة».

(٢) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٢٨).

(٣) المصدر السابق.

قوله: «كما أقحمَ جريرٌ في قولِه:

يـا تيـمَ تَيـمَ عَـدِيٍّ لا أبـا لَكُـمُ»

تيمًا الثَّاني بين الأوَّلِ وما أضيفَ إليهِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين والشَّريفُ: الإقحامُ: إدخالُ شَيءٍ على شَيءٍ بشدَّةٍ وعنفٍ، يعني: أن «تَيمَ» الأوَّلَ مُضافٌ إلى «عَدِيٍّ» المذكورِ، و«تيمَ» الثانيَ مُقحَمٌ بين المضافِ والمضافِ إليه كما أُقحِمَ اللامُ في (لا أبا لك) بين المضافِ والمضافِ إليه تأكيدًا للَامِ الإضافةِ المقدَّرةِ.

فإن قلتَ: كيف جازَ الفصلُ بغيرِ الظَّرفِ، وما وجهُ حذفِ التَّنوينِ مِن تَيمٍ الثَّاني؟

قلتُ: لمَّا تكرَّرَ المضافُ بلفظه وحركتِه صارَ كأنَّ الثَّانيَ هو الأوَّلُ مِن غيرِ فصلٍ؛ كما في قولِك: (إنَّ إنَّ زيدًا قائمٌ) مع امتناعِ الفَصلِ بينَ (إنَّ) واسمِها بغيرِ الظَّرفِ، والتَّأكيدُ اللفظيُّ في الأغلَبِ حكمُه حكمُ الأوَّلِ، وحركتُه حركتُه إعرابيَّةً كانت أو بنائيةً، فكما حُذِفَ التنوينُ من الأوَّلِ حُذِفَ من الثَّاني؛ لأنه كأنَّه باشرَه حرفُ النداءِ، انتهى[1].

وما ذكرَهُ المصنِّفُ من أنَّ الثَّاني مُقحَمٌ وأنَّ الأوَّلَ مُضافٌ إلى ما بعدَ الثَّاني هو مذهبُ سيبويه[2].

وذهبَ المبردُ إلى أنَّ الثَّانيَ مُضافٌ لِمَا يليهِ، وأنَّ الأوَّلَ حُذِفَ منه المضافُ إليه لدلالَةِ الثَّاني عليهِ، والمرادُ: يا تيمَ عَدِيٍّ يا تيمَ عَدِيٍّ[3].

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(٢) انظر: «الكتاب» (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

(٣) انظر: «المقتضب» (٤/ ٢٢٧).

والبيتُ: مِن قصيدةٍ هَجا بها جريرٌ عُمرَ بنَ لجأ التَّيميَّ، وتمامُه:

لا يُوقِعنكُـــمُ فـــي سَـــوءَةٍ عُمَـــرُ

وأَوَّلُ القَصيدَةِ:

هـاجَ الهَـوَى وضَمـيرَ الحَاجَـةِ الذِّكَرُ واسـتعجَمَ اليَوْمَ مِن سَـلَّامَةَ الخَبَرُ[(١)]

(٢٢) ـ ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ صفةٌ ثانيةٌ، أو مَدحٌ منصُوبٌ أَو مرفوعٌ، أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟﴾.

و(جعَل) من الأفعال العَامَّة يجيءُ على ثلاثةِ أَوجُهٍ:

بمعنى: صار وطفِق فلا يتعدَّى كقوله:

فقـد جَعَلـتْ قلُـوصُ بنـي سُهَيل مـنَ الأكـوارِ مرتعُهـا قريـبُ[(٢)]

وبمعنى: أوجَدَ، فيتعدَّى إلى مفعُولٍ وَاحدٍ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

وبمعنى: صيَّر؛ كقوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، والتصييرُ يكونُ بالفعلِ تارةً وبالقولِ أو العَقْدِ أُخرى.

---

(١) انظر: «ديوان جرير» (١/ ٢١٠ ـ ٢١٢).

(٢) دون نسبة في «الحماسة» بشرح التبريزي (١/ ١١٢)، و«مفردات الراغب» (مادة: جعل)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٩٣)، وفي «خزانة الأدب» للبغدادي (٥/ ١١٨) عن الصغاني في «العباب» أنه نسبه إلى رجل من بني بُحْتُر بن عَتُود.

ومعنى جَعْلِها فراشاً: أنْ جَعَلَ بعضَ جوانبِها بارزاً عَن الماءِ مع مَا في طبعِه من الإحَاطةِ بها وصيَّرها متوسِّطةً بين الصَّلابةِ واللَّطافةِ حتى صارت مهيَّأةً لأَن يقعُدُوا أو يناموا عَليها كالفِراشِ المبسُوط، وذلك لا يَستدعِي كونَها مسَطَّحةً لأنَّ كُريَّةَ شكلِها مع عِظَم حجمِها واتِّسَاعِ جِرْمها لا تأبى الافتراشَ عليها.

قوله: «أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ﴾»:

قال أبو حيَّان: هذا ضعيفٌ لِوَجهين:

أحدُهما: أن صِلَةَ ﴿ٱلَّذِى﴾ وما عُطِفَ عليها قد مَضَيا، فلا يُناسِبُ دخولَ الفاءِ في الخبرِ.

الثاني: أنَّ ذلك لا يتمَشَّى إلا على مَذهبِ أبي الحسنِ؛ لأنَّ مِن الرَّوابطِ عندَه تكرارَ المبتدأ بمعناه، فـ﴿ٱلَّذِى﴾ مُبتدَأٌ و﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ جملةٌ خبريَّةٌ، والرابطُ لفظُ (الله) مِن ﴿لِلَّهِ﴾، كأنَّه قيل: فلا تجعَلُوا له أَنْداداً، وهذا من تكرارِ المبتدأ بمعناه، ولا تُعرَفُ إجازَةُ ذلك إلا عَن أبي الحسنِ[1]، فإنه أجازَ أن يقال: (زَيدٌ قامَ أبو عمرو) إذا كان (أبو عمرٍو) كنيةً لزيدٍ، ونصَّ سيبويه على مَنعِ ذلك[2].

قوله: «بمعنى صارَ وطَفِقَ فلا يَتعدَّى كقولِه:

فقَـدْ جَعَلَـتْ قَلـوصُ بَنـي سُـهيلٍ ... مِـن الأَكْـوارِ مَرتَعُهـا قَريـبُ»

قال التبريزيُّ في «شرح الحماسة»: «جَعَلَت» بمعنى: طَفِقَت، ولذلك لا

---

(١) أي: الأخفش.

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٧٠)، وانظر: «ارتشاف الضرب» (٢/ ٩٩٩)، و«التذييل والتكميل» (١٠/ ٨٨).

تَتعدَّى، و«مَرتَعُها قريبُ» في مَوضعِ الحالِ؛ أي: أقبلَتْ قلوصُ هذين الرَّجُلينِ قريبةَ المرتَعِ مِن رحالهم لِمَا بها مِن الإعياءِ[1].

وقال غيرُه: ليسَت «جَعَلَتْ» هنا بمعنى المقاربَةِ، وإنَّما هي بمعنى: صيَّرَت، وفيها ضميرٌ يعودُ على المذكورةِ، و«قلوصَ» بالنَّصبِ مفعولٌ أوَّلُ، و«مرتَعُها قريبٌ» جملةٌ في موضعِ المفعولِ الثاني.

وقيل: فيها ضميرُ الشأنِ.

وقيل: هو على إلغاءِ «جَعَلَت» مع تقدُّمِها؛ لأنَّ الروايةَ الشَّهيرةَ برفعِ «قلوصُ».

قوله: «ويتعدَّى إلى مفعولينِ كقوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾»:

يجوزُ كونُها هنا إلى مفعولٍ واحدٍ، و﴿فِرَٰشًا﴾ حالٌ.

﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾: قبَّةً مضروبَةً عليكم، والسماءُ اسمُ جنسٍ يقعُ على الوَاحدِ والمتعدِّد كالدِّينار والدِّرهَمِ، وقيل: جمعُ سَمَاءَةٍ.

والبناءُ: مَصدرٌ سمِّيَ به المبنيُّ بيتاً كانَ أو قبَّةً أو خِباءً، ومنه: بَنَى على امرأته؛ لأنَّهم كانوا إذَا تزوَّجوا ضَرَبوا عليهَا خِباءً جَديداً.

﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ عَطفٌ على ﴿جَعَلَ﴾.

وخروجُ الثمارِ بقدرةِ الله تعالَى ومَشيئتِه، ولكنْ جعَلَ الماءَ الممزوجَ بالترابِ

---

(١) انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (ص: ٢٢٦). ولم أقف عليها في شرح التبريزي، وكذا نقل المصنف هذا الكلام ونسبه إلى شرح التبريزي في «شرح شواهد المغني» (٢/ ٦٠٦).

سَبَبًا في إخراجهَا وَمادَّة لها؛ كالنطفةِ للحيَوان بأَنْ أجرَى عَادتَه بإفاضةِ صوَرِها وكيفيَّاتها على المادَّةِ الممتزجَة منها، أو أَبدَع في الماءِ قوةً فاعلةً وَفي الأرض قوَّةً قابلةً يتوَلَّدُ مِن اجتماعِهما أنواعُ الثمارِ.

وهو قادرٌ عَلَى أَن يُوجِدَ الأشياءَ كلَّهَا بلا أسبَابٍ وموادَّ كما أبدَع نفوسَ الأسبَاب والموادِّ، لكنْ لَهُ في إنشائها مُدَرَّجًا من حَالٍ إلى حَالٍ صنائعُ وحِكَمٌ يُجدِّدُ فيهَا لأُولي الأبصَار عِبَرًا وسكوناً إلى عظيمِ قدرتِه ليس في إيجادها دفعةً.

و﴿مِنَ﴾ الأولَى للابتداءِ سواءٌ أريدَ بـ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ السَّحابُ فإنَّ مَا عَلاك سَماء، أو الفَلَكُ فإنَّ المطرَ يبتَدِئُ من السَّماء[١] إلى السحابِ وَمنه إلى الأرض علَى ما دَلَّت علَيه الظَّوَاهرُ، أو من أسبَابٍ سَماويَّةٍ تُثيرُ الأجزاءَ الرَّطبَةَ من أعماقِ الأرض إلَى جَوِّ الهواء فتنعقدُ سَحابًا مَاطرًا.

و﴿مِنَ﴾ الثانيةُ للتبعيض، بدَليلِ قولِه تعالى: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٢٧] واكتنَافِ المنكَّرَينِ له[٢] ـ أعني: ﴿مَآءً﴾ و﴿رِزۡقًا﴾ ـ كأنَّه قالَ: وأنزَلْنا مِن السماء بعضَ الماءِ فأخرَجنا بهِ بعضَ الثمرات ليكونَ بعضَ رِزْقِكم، وهَكذا الواقعُ إذ لم يُنْزِلْ مِن السَّماء الماءَ كلَّه، ولا أخرَج بالمطَر كلَّ الثَّمرات، ولَا جعَل كلَّ المرزوق ثماراً[٣].

أو للتَّبيينِ و﴿رِزۡقًا﴾ مفعُولٌ بمعنى المرزوقِ؛ كقولك: أنفقتُ من الدرَاهِمِ أَلفاً.

---

(١) في (خ): «من الفلك».

(٢) «واكتنافِ المنكَّرَيْنِ له» بالجرِّ عطف على مجرور «دليل»، وضميرُ «له» للثمرِ المفهوم من الثمرات. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٠).

(٣) في (خ): «ثمرا»، وليست في (أ).

وإنَّما ساغ ﴿ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ والموضعُ مَوضعُ الكثرةِ؛ لأنَّه أرادَ بـ﴿ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ جماعةَ الثمرةِ التي في قولك: أدركَتْ ثمرةُ بستانه، ويؤيِّدُهُ قراءةُ: (من الثمرةِ) علَى التوحيد[١].

أو لأنَّ الجموعَ يتعاوَرُ بعضُها مَوقعَ بعضٍ؛ كقولِه: ﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥] وقولِه: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أو لأنها لمَّا كانت محلَّاةً باللَّامِ خرجتْ عن حدِّ القلَّةِ.

و﴿لَكُمْ﴾ صفةُ ﴿رِزْقًا﴾ إن أُريدَ به المرزوقُ، ومفعولٌ به إنْ أُريدَ به المصدَرُ؛ كأنَّه قال[٢]: رزقاً إياكم.

﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ متعلِّقٌ بـ﴿ٱعْبُدُواْ﴾ على أنَّه نهْيٌ معطوفٌ عليه، أو نفيٌ منصوبٌ بإضمارِ (أنْ) جوابٌ له، أو بـ(لعلَّ) على أنَّ نصبَ[٣] ﴿تَجْعَلُواْ﴾ نصبُ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ـ٣٧] إلحاقاً لها بالأشياءِ الستَّةِ لاشتراكِها في أنَّها غيرُ موجَبةٍ، والمعنَى: إن تتَّقُوا لَا تجعَلوا لهُ نِدًّا، أو بـ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ إن استأنَفْتَ[٤] به على أنه نهيٌ وَقَع خبراً على تأويلِ: (مقولٍ فيه: لا تجعَلوا)، والفاءُ للسببيَّة أُدْخِلَتْ عليه لتضمُّنِ المبتدأ معنى الشرطِ، والمعنى: مَن خصَّكم بهذه النِّعَمِ الجِسَام والآياتِ العظام ينبغي أنْ لا يُشرَكَ به، والنِّدُّ: المِثْلُ المُناوِئُ، قال جريرٌ:

---

(١) نسبت لمحمد بن السميفع. انظر: «الكشاف» (١/ ٩٤)، و«البحر» (١/ ٢٧٥).

(٢) في (خ): «قيل».

(٣) في (خ): «ينتصب».

(٤) في (خ): «استأنف».

أَتَيْمـاً تجعَـــلونَ إلـــيَّ نِـدًّا   وما تَيـمٌ لـذي حَسَـبٍ نَدِيـدُ[١]

مِن نَدَّ نُدُوداً: إذا نَفَرَ، ونادَدْتُ الرجلَ: خالَفْتُه، خُصَّ بالمخالِف المماثِلِ في الذَّاتِ كما خُصَّ المسَاوي للمماثِلِ في القَدْر، وتسميةُ ما يَعبُدُهُ المشركون مِن دُون اللهِ أنداداً ـ ومَا زعمُوا أَنَّها تسَاويهِ في ذاتِه وصِفاته، ولا أَنَّها تخالفُه في أفعاله ـ لأَنَّهم لمَّا تركوا عبادتَه إلى عبادتها وسمَّوها آلهةً شابَهَتْ حَالُهُم حالَ مَن يَعتقدُ أنها ذواتٌ واجبَةٌ بالذاتِ، قادرةٌ على أنْ تَدفعَ عنهم بأسَ اللهِ وتمنحَهُم ما لم يُرِدِ الله بهم من خيرٍ، فتهَكَّم بِهِم وشنَّعَ عليهم بأنْ جَعَلوا أنداداً لمَن يمتنِعُ أن يكونَ له نِدٌّ، ولهذا قال موحِّدُ الجاهليَّة زيدُ بنُ عمرِو بنِ نُفَيل:

أَرَبًّـا واحِـدًا أَم أَلْـفَ رَبٍّ   أَدِيـنُ إذَا تُقُسِّـمَت الأمُـورُ

تركـتُ الـلاتَ والعُـزَّى جميعاً   كذلكَ يفعَـل الرَّجُـلُ البَصيرُ[٢]

﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ حـالٌ مـن ضميرِ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟﴾ ومفعُـولُ ﴿تَعْلَمُونَ﴾ مطَّـرَحٌ[٣]؛ أي: وحالُكُـم أَنَّكـم مـن أهـلِ العلـمِ والنظـرِ وإصابةِ الـرأي، فلَـوْ تأَمَّلتُم أَدْنـى تأَمُّـلٍ اضْطَـرَّ عقلُكـم إلى إثبـاتِ موجِـدٍ للمُمْكنات، منفـرِدٍ بوجـوبِ الذات، متعـالٍ عـن مشـابهَةِ المخلوقات.

أو مَنويٌّ[٤] وهو أَنَّها لا تماثلُه ولا تَقدِر على مِثْلِ مَا يفعلُه؛ كقولِهِ: ﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الروم: ٤٠] وعَلى هذا فالمقصُودُ منهُ التوبيخُ والتثريبُ لا

---

(١) انظر «ديوانه» بشرح ابن حبيب (٢/ ٣٣١).

(٢) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٢٢٦).

(٣) في هامش (خ): أي: متروك.

(٤) قوله: «منوي» معطوف على «مطرح». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٨٥).

تقييدُ الحُكْم وقصرُه علَيه، فإنَّ العَالِمَ والجاهِلَ المتمكِّنَ من العِلم سواءٌ في التكليف.

واعلم أَنَّ مضمونَ الآيتين هوَ: الأمرُ بعبادةِ اللهِ تعالى، والنهيُ عن الإشراكِ به، والإشارةُ إلى مَا هو العِلَّةُ والمقتضِي، وبيَانُه: أنَّه رَتَّب الأمرَ بالعبادةِ على صفةِ الربُوبيَّة إشعَارًا بأنَّها العلةُ لوجوبها، ثمَّ بيَّنَ ربُوبيَّتَه بأنَّهُ خالقُهم وخالقُ أصُولِهم ومَا[1] يحتاجون إليه في معَاشِهِم من المُقِلَّةِ والمُظِلَّةِ والمطاعِمِ والملابس، فإنَّ الثَّمرَةَ أعمُّ من المطعوم والرزقَ أعمُّ من المأكول والمشروب.

ثم لمَّا كانت هذه أمُوراً[2] لا يقدِرُ عليها غيرُه شهِدَت[3] على وحْدانيتِهِ رَتَّبَ عليهَا النَّهيَ عن الإشراكِ بهِ، ولعَلَّهُ سبحَانه أرادَ من الآيةِ الأخيرةِ معَ مَا دَلَّ عليه الظاهرُ وَسِيقَ فيهِ الكلام الإشارَةَ إلى تفضيلِ خَلقِ الإنسَانِ ومَا أفاضَ علَيهِ منَ المعاني والصفاتِ على طريقةِ التمثيل، فمَثَّلَ البدَنَ بالأرض، والنفسَ بالسماء، والعقلَ بالماء، وَمَا أفاض[4] عليهِ مِن الفضائل العَمَليَّة والنظريَّةِ المحصَّلَة بواسطةِ[5] استعمالِ العقلِ للحوَاسِّ، وازدوَاجَ القُوى النفسَانيَّة والبدَنيَّةِ، بالثمراتِ[6] المتولِّدةِ من ازدِوَاجِ القُوَى السمَاويَّةِ الفاعلةِ والأرضيَّةِ المنفعِلةِ بقُدْرَةِ الفاعِلِ[7] المختارِ، فإنَّ لكلِّ آيةٍ ظهراً وبَطناً، ولكلِّ حَدٍّ مُطَّلعاً.

---

(١) في (ت): «وخالق أصولهم وخالق ما».

(٢) في (خ): «الأمور».

(٣) في هامش (أ) و(ت): «في نسخة: شاهدة».

(٤) قوله: «وما أفاض»؛ أي: ومَثَّل ما أفاض. انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ٤١٠).

(٥) في (أ): «بوسائط».

(٦) قوله: «بالثمرات» متعلق بمَثَّل المقدر في قوله: «وما أفاض...». انظر المصدر السابق.

(٧) قوله: «بقدرة الفاعل» تنازعه «الفاعلة» أو «المنفعلة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٥). وفي المصدر السابق: متعلق بـ«المتولدة» أو «المنفعلة».

قوله: «بيتًا»: كان هو من الطينِ واللَّبِنِ والشعرِ وغيرِ ذلك.

قوله: «أو قبةً»: هي مثلُ الخيمَةِ.

قولـه: «أو خبـاءً» هـو البيتُ من وبـرٍ أو صوفٍ؛ كمـا أنَّ الطِّرافَ بيـتٌ من أدمٍ والخيمَـةَ بيتٌ مِن شـعرٍ.

قوله: «مُدرَّجًا»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: حالٌ من فاعلِ «**إنشائِها**».

قوله: «فإنَّ المطرَ يَبتدِئُ من السَّماءِ إلى السَّحابِ ومنه إلى الأرضِ على ما دلَّتْ عليه الظواهِرُ»؛ أي: ظواهِرُ الآياتِ والآثارِ؛ كقولِه تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [المؤمنون: ١٨]، ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]، ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]، ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢].

وأخـرج أبو الشـيخِ بن حيَّـان في «العظمـة» عن الحسـنِ أنَّه سُـئِلَ: المطرُ من السَّـماءِ أم مـن السَّـحابِ؟ قـال: من السَّـماءِ، إنَّما السَّـحابُ عَلَـمٌ ينزلُ عليـه الماءُ من السَّـماءِ[1].

وأخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ وأبو الشَّيخِ عن خالدِ بن مَعدان قال: المطرُ ما يخرجُ من تحتِ العرشِ فينزلُ مِن سماءٍ إلى سماءٍ حتى يجتمِعَ في السَّماءِ الدُّنيا، فيجتمعُ في موضعٍ يقال له: الأبرَمُ، فتجيءُ السَّحابُ السُّودُ فتدخلُه فتشرَبُه مثل شربِ الإسفنجَةِ فيسوقُها اللهُ حيثُ يَشاءُ[2].

---

(١) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٧٢).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٦١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٧٥)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ٥٢).

وأخرجَ ابن أبي حاتمٍ وأبو الشَّيخِ عَن عكرمةَ قال: ينزلُ الماءُ مِن السَّماءِ السَّابعَةِ فتقعُ القطرةُ منه على السَّحابَةِ مثلَ البَعيرِ[1].

وأخرج ابنُ أبي حاتمٍ عن خالدِ بن يزيد قال: المطرُ منه مِن السَّحابِ، ومنه ما يَستقيه[2] الغَيمُ مِن البحرِ فيعذِّبُه الرَّعدُ والبرقُ، فأمَّا ما كانَ من البحرِ فلا يكونُ له نباتٌ، وأمَّا النَّباتُ فمما كانَ من السَّماءِ[3].

قوله: «و﴿مِن﴾ الثَّانيةُ للتَّبعيضِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين:

أمَّا أوَّلًا: فلِمُوافقَةِ الآياتِ الواردَةِ في هذا المعنى كقولِه تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] إذ لا وجهَ للبَيانِ؛ لأنَّه لا ذكرَ لشيءٍ مُبهَمٍ يحتاجُ إلى البيانِ[4]، وكقولِه تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ﴾ [فاطر: ٢٧]؛ فإنَّ التَّنكيرَ لا سِيَّمَا في جمعِ القِلَّةِ يفيدُ البَعضيَّةَ على ما هو الظَّاهرُ.

وأما ثانيًا: فلدلالَةِ السِّياقِ، أعني: ﴿مَآءً﴾ و﴿رِزْقًا﴾؛ فإنَّ المُخرَجَ ببعضِ الماءِ لأجلِ بعضِ الرِّزقِ لا يكونُ إلا بعضَ الثَّمراتِ.

وأما ثالثًا: فلمُطابقَةِ المعنى في الواقعِ، فإنَّ المُنزلَ مِن السَّماءِ بعضُ الماءِ لا كلُّهُ، والمُخرَجَ بماءِ السَّماءِ بعضُ الثَّمراتِ، وحقيقتُه: شيئاً مِن الثَّمراتِ؛ لأنَّ ﴿مِنَ﴾

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٢٧٤)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٥٨)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ٥٣).

(٢) في النسخ: «يسقيه»، والمثبت من المصادر.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٥٨)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «المطر» (ص: ٨٥)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٤/ ١٢٧٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٣١٣).

(٤) في (س): «إلى بيان».

حرفٌ لا اسمٌ، وكان ﴿رِزْقًا﴾ مستعمَلًا في معناه المصدريِّ واقعًا موقعَ المفعولِ له، و﴿لَّكُمْ﴾ مفعولَ ﴿رِزْقًا﴾؛ أي: أخرجَ بعضَ الثَّمراتِ لأجلِ أن يَرزُقَكُم.

قوله: «أو للتَّبيينِ»:

قال الحلبيُّ: فيه نظرٌ؛ إذ لم يتقدَّم ما يبيِّنُ هذا، وكأنَّه يعني أنه بيانٌ لـ﴿رِزْقًا﴾ مِن حيثُ المعنى[1].

وقال التَّفتازانيُّ والشَّريفُ: إن كانت مُبيِّنَةً فالأمرُ المبهَمُ المحتاجُ للبَيانِ هو ﴿رِزْقًا﴾ على أنَّه بمعنى المَرزوقِ مفعولاً به لـ﴿أخرج﴾، و﴿لَّكُمْ﴾ صفةٌ له، و﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ بيانٌ له تقدَّمَ عليه فصارَ حالًا منه؛ أي: أخرَجَ مَرزوقًا لكم هو الثَّمراتُ[2].

قوله: «كقوله: أنفَقْتُ مِن الدَّراهمِ أَلفًا»:

في الحاشية المشارِ إليها: ليسَ مُرادُه أن يكونَ عندَه أكثرُ من ألفٍ وأنفقَ الألفَ منه لأنَّ ذلك مَعنى التَّبعيضِ، بل المرادُ: أنَّ نفقتَهُ من هذا الجنسِ المعروفِ المسمَّى بالدَّراهمِ مقدارُها ألفٌ.

قوله: «وإنَّما ساغَ ﴿ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ والموضِعُ موضعُ الكثرَةِ؛ لأنه أرادَ ﴿بالثَّمرات﴾ جماعَةَ الثَّمرةِ..» إلى آخره.

قال القطبُ والطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ مُفردَ الثَّمراتِ: الثَّمرةُ التي يرادُ بها الثِّمارُ؛ لأنَّ الثِّمارَ إذا تلاحَقَت واجتمعَتْ يُطلَقُ عليها الثَّمرةُ؛ كما يقال: (كَلمَةُ الحُوَيدرَةِ) لقصيدَةٍ؛ لأنَّ القَصيدةَ كلَّها مُجتمعَةٌ متلاحِقٌ بعضُها ببعضٍ، فصارَتْ كأنَّها كلمَةٌ

---

(١) انظر: «الدر المصون» (١/ ١٩٣).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٣٥).

واحدةٌ، فالكثرَةُ المستفادَةُ مِن الثَّمراتِ أكثرُ مِن الكثرةِ المُستفادَةِ مِن الثِّمارِ[١].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: حاصلُ الجوابِ: أنَّ ﴿ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ جمعُ الثَّمرةِ التي في معنى الكثرةِ لا الوحدةِ[٢]، وهي واقعَةٌ موقعَ جمعِ الكثرةِ كما في قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ لأنَّ (كم) للتَّكثيرِ؛ كما يقعُ جمعُ الكثرَةِ موقعَ جمعِ قِلَّةٍ مثلَ ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فإنَّ مميِّزَ الثلاثةِ لا يكونُ إلا جمعَ قِلَّةٍ.

هذا، والحقُّ أنَّ جمعَ التَّصحيحِ إنَّما يكونُ للقِلَّةِ إذا لم يُعرَّف باللامِ.

وقال أبو حيَّان: لا حاجةَ تَدعو إلى ما ذكرَه الزَّمخشريُّ؛ لأنَّ جمعَ السَّلامةِ المحلَّى بـ(أل) التي للعُمومِ يقعُ للكثرةِ، فلا فرقَ إذًا في الثَّمراتِ والثِّمارِ[٣].

وقال ابنُ عقيلٍ: هذا الذي قالَه الزَّمخشريُّ إن قصدَ به أنَّ الثَّمراتِ للقلَّةِ ففيه نظرٌ؛ لأنَّ اللامَ تفيدُ الاستغراقَ ولا فرقَ حينَئذٍ بين جمعِ التَّصحيحِ وغيره، وإن قصدَ أنَّه عدلَ إلى التعبيرِ بجمعِ قلَّةٍ محلًّى بـ(أل) عَن التَّعبيرِ بذلك ففيه نظرٌ أيضًا؛ لاستواءِ الجَمعَيْنِ في استغراقِ الأفرادِ مِن جهةِ (أل).

قولـه: «و﴿لَّكُمْ﴾ صفـةُ ﴿رِزْقًا﴾ إن أريـدَ بـه المـرزوقُ، ومفعولُـه إن أريـدَ به المصدَرُ»:

قال أبو حيَّان: إن أريدَ بالرِّزقِ المصدَرُ كانت الكافُ في ﴿لَّكُمْ﴾ مَفعولاً به

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٣٠٦)، وفيه: الحويدرة: اسم شاعر، تصغير حادرة، واسمه قطبة بن محصن، روي أن حساناً كان إذا قيل له: أنشدنا، قال: هل أنشدكم كلمة الحويدرة؟ أي: قصيدته العينية».

(٢) في (س): «الواحدة».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٧٤).

واللامُ مُقويَّةٌ لتعدِّي المصدرِ إليه، نحو: ضربتُ ابني تأديباً له؛ أي: تأديبَه[١]، وإن أريدَ به المرزوقُ كان في موضعِ الصِّفَةِ فتتعلَّقُ اللامُ بمحذوفٍ؛ أي: كائنًا لكم[٢].

وقال ابن عقيلٍ: لا يمتنِعُ عكسُ ذلك.

قوله: «أو بـ(لعل) على أنَّ نصبَ ﴿تَجْعَلُوا﴾ نصبُ ﴿فَأَطَّلِعَ﴾»:

قال أبو حيَّان: هذا لا يجوزُ على مذهبِ البَصريِّينَ بل على مَذهبِ الكُوفيِّين؛ لأنَّهم أجرَوْا (لعلَّ) مُجرى (هل) في نصبِ الفعلِ جواباً له[٣].

قوله: «والمعنى: إنْ تتَّقُوا لا تجعلُوا له أندادًا»:

قال الطِّيبيُّ: هذا الوجهُ ذكرَه القاضي على غيرِ ما في «الكشاف»؛ لأنه لم يَجعَلْ (لعل) على تأويلِ الشَّرطِ بل جَعَلَها بمعنى (كي) على تشبيهِ الحالةِ بالحالةِ في قوله: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦][٤].

قوله: «أو بـ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ﴾ إن استأنَفْتَ به على أنه نهيٌ وقعَ خبرًا»:

عبارةُ أبي حيَّان: ويجوزُ أن يكونَ مُتعلِّقًا بـ﴿ٱلَّذِى﴾ إذا جعلْتَهُ خبرَ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هوَ الذي جعلَ لكم هذه الآياتِ العظيمَةَ فلا تجعلوا له أنداداً.

قال: والظاهرُ هذا القَوْلُ، وما ذكرَ أوَّلاً من تعلقِهِ بقولِه: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[٥].

---

(١) في (س) و(ف): «أيَّ تأديبٍ»، وفي (ز): «أي تأديب»، والمثبت من «البحر»، ومثله في «الدر المصون» (١/ ١٩٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٧٥).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٧٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٠٨).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٧٧).

قوله: «والنِّدُّ: المِثلُ»:

الراغب: نِدُّ الشَّيءِ: مُشارِكُه في الجوهَرِ، وذلك ضربٌ مِن المماثلَةِ، فإنَّ المثلَ يقالُ في أيِّ مُشاركَةٍ كانت، فكلُّ ندٍّ مثلٌ، ولا ينعكِسُ[١].

قوله: «المُناوِئ»؛ أي: المُعادي.

قوله: «قال جريرٌ:

أَتَيْمًا تجعلونَ إليَّ نِدًّا وما تَيمٌ لذي حَسَبٍ نَديدُ»

قال الطِّيبيُّ: ضمَّنَ «تجعلونَ» معنى: تَضمُّونَ؛ أي: أَتضُمُّونَ إليَّ تيمًا وتجعلونَه لي نِدًّا، ويجوزُ أن يكونَ «تَيْمًا» مفعولًا لفعلٍ محذوفٍ؛ أي: تضمُّونَ وتنسبونَ إليَّ تَيمًا تجعلونَه نِدًّا لي، وأن يكون ﴿إِلَىَّ﴾ مع متعلِّقِه المحذوفِ حالًا مِن «نِدًّا»[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: (جَعَلَ) هنا مِن دواخلِ المبتدأِ والخبرِ، والمعنى: أتجعلونَ تَيمًا نِدًّا لي وهو لا يصلُحُ نِدًّا لِمَن هو دونَه، وقوله: «إليَّ» حالٌ مِن «نِدًّا» بمعنى: مَضمومًا إليَّ ومُنتسِبًا، والنَّديدُ: النِّدُّ.

وقال الشَّريفُ: الجَعْلُ هنا بمعنى التَّصييرِ القَوْليِّ والاعتقاديِّ مِن قَبيلِ: (وجعلوا الملائكة إناثا)، ومعنى «إليَّ»: مَنسوبًا إليَّ، فهو حالٌ مِن «تيماً»، وقيل: من «نِدًّا»، وفيه: أنَّ «نِدًّا» في حكمِ خبرِ المبتدأ فلا يكونُ ذا حالٍ، والنَّديدُ: المثلُ؛ أي: لا يَصلحُ مثلًا لذي حسبٍ فكيفَ بمثلي المشهورِ في الحسبِ[٣]؟

---

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: ندد).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٣٠٩).

(٣) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٣٧).

قوله: «شابَهَتْ حالُهم حالَ مَن يَعتقِد..» إلى آخرِه:

قال الطِّيبيُّ: حاصِلُه أنها استعارَةٌ مُصرِّحةٌ تَحقيقيَّةٌ أصليَّةٌ واقعةٌ على سبيلِ التهكُّمِ[1].

وقال التفتازانيُّ: هي استعارَةٌ تمثيليَّةٌ تهكُّمِيَّةٌ.

وقال الشَّريفُ: هي استعارَةٌ تمثيليَّةٌ وليسَت تَهكُّمِيةً اصطلاحيَّةً، إذ ليس فيها استعارَةُ أحدِ الضِّدَّينِ للآخر بل أحدِ المُتشابهينِ لصاحبِه، لكنَّ المقصودَ منها التهكُّمُ بهم بتنزيلِهِم منزلةَ الأَندادِ مَتى أشبَهَت حَالُهُم حالَه[2].

قوله: «بأَن جُعِلُوا أندادًا»:

قال الشَّريفُ: مُتعلِّقٌ بـ«**شنَّعَ**»؛ أي: شنَّعَ عليهم واستفظعَ شأنَهُم بذكرِ أَنَّهُم جُعِلُوا[3].

قوله: «قال مُوحِّدُ الجاهليَّةِ زيدُ بن عمرو بن نفيلٍ: أربًّا واحدًا..» إلى آخره.

أخرج ابنُ عساكرَ في «تاريخه» من طريقِ هشامِ بن عروةَ عن أبيهِ عن أسماءَ بنتِ أبي بكرٍ رضيَ الله عَنهُما قالت: قالَ زيدُ بنُ عمرِو بن نُفيلٍ:

أربًّا واحِدًا أم ألفَ رَبٍّ ... أَدِينُ إذا تُقُسِّمَت الأُمورُ

تركتُ اللاتَ والعُزَّى جميعًا ... كذلك يفعَلُ الرجلُ البَصيرُ

أَلَم تَعلَمْ بأنَّ الله أفنى ... رجالًا كان شَأنَهُم الفُجورُ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣١٠).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٣٧)، وفيه: «..بتنزيلِهِم منزلةَ مَن أشبهَت حَالُهُم حالَه».

(٣) المصدر السابق.

وأبقى آخرين ببرٍّ قومٍ فيربو[1] منهم الطِّفلُ الصَّغيرُ
وبينا المرءُ يعثُرُ ثابَ يوما كما يتروَّحُ الغصنُ النَّضيرُ[2]

قال الشَّريفُ: «أَدينُ»؛ أي: أُطيعُ؛ مِن دانَ له: انقادَ[3].

وقال الطِّيبيُّ: «إذا تُقسِّمَت الأمورُ»؛ أي: تفرَّقَت الأحوالُ[4].

قوله: «أي: وحالُكُم أَنَّكُم مِن أهلِ العلمِ..» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ مَوقِعَ ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ موقعُ[5] الحالِ المقرَّرَةِ لجهةِ الإشكالِ المتضمِّنَةِ لِمَعنى التَّعجُّبِ والتَّعجيبِ؛ أي: لا تجعلوا للهِ أندادًا والحالُ أَنَّكُم من صِحَّةِ التَّمييزِ والمعرفَةِ بمنزلةٍ، يعني: جَعْلُكُم أنداداً مع هذا الصَّارفِ القويِّ مظنةُ تعجُّبٍ وتَعجيبٍ[6].

قوله: «مِن المُقِلَّةِ والمُظِلَّةِ»: أي: الأرضِ والسَّماءِ.

قوله: «فإنَّ لكلِّ آيةٍ ظهرًا وبطنًا، ولكلِّ حَدٍّ مُطَّلَعًا»:

---

(١) في المصادر: «فيَرْبُل». قال أبو ذر في «الإملاء المختصر» (ص: ٧١): يقال: رَبَلَ الطفل يَربل: إذا شب وعظم.

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٥١٣)، ورواه أيضاً ابن إسحاق في «السير والمغازي» (ص: ١١٧)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٧٧٣).

(٣) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٣٧).

(٤) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٣١١).

(٥) في (ز): «موضع».

(٦) انظر: «حاشية الطيبي على الكشاف» (٢/ ٣١١، ٣١٢).

هذا لفظُ حديثٍ أخرجَهُ الفريابيُّ في «تفسيره» عن الحسنِ مَرفوعًا مُرسلًا، وفيه: «ولكلِّ حرفٍ حَدٌّ ولكلِّ حدٍّ مُطَّلَعًا»[١].

وله شواهِدُ مرفوعَةٌ وموقوفَةٌ عن ابن مسعودٍ وغيرِه[٢].

وقد اختُلِفَ في معناه على أقوالٍ أوضَحْتُها في أواخرِ «الإتقان»[٣]، والذي جنحَ إليه المصنِّفُ في معنى الظَّهرِ والبَطنِ: أنَّ الظَّهرَ ما ظهرَ مِن مَعانيها لأهلِ العلمِ بالظاهرِ، والبَطْنَ ما تضمَّنَتْهُ من الأسرارِ التي أطلَعَ اللهُ عليها أربابَ الحقائقِ.

وقال أبو عبيدٍ: الأشبَهُ بالصوابِ: أن القَصصَ التي قصَّها الله تعالى عن الأُممِ الماضيَةِ وما عاقبَهُم به ظاهرُها الإخبارُ بهلاكِ الأوَّلينَ وباطِنُها وعظُ الآخِرينَ وتحذيرُهُم أن يفعلوا كفِعلِهِم فيَحِلَّ بهم ما حَلَّ بهم[٤].

وقال بعضهم: الظَّهرُ: التِّلاوَةُ، والباطِنُ: الفهمُ، والحدُّ: أحكامُ الحلالِ والحرامِ، والمطَّلَعُ: الإشرافُ على الوعدِ والوعيدِ.

وقيل: «لكلِّ حَرفٍ حدٌّ»؛ أي: منتهًى فيما أرادَ اللهُ مِن معناه.

وقيل: لكلِّ حكمٍ مِقدارٌ من الثوابِ والعِقابِ، ولكلِّ حدٍّ مطَّلَعٌ؛ أي: لكلِّ غامِضٍ من المعاني مطلعٌ يُتوصَّلُ به إلى معرفتِهِ ويُوقَفُ على المرادِ به.

---

(١) وهكذا رواه ابن المبارك في «الزهد» (٢/ ٢٣)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٩٧)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٢٧٥).

ورواه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٩٦٥) موقوفاً على الحسن.

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٥١٤٩)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٢٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً، ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٦٦٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

(٣) انظر: «الإتقان» (٤/ ٢٢٥).

(٤) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (١/ ٤١)، والسيوطي في «الإتقان» (٤/ ٢٢٥).

وقيل: كلُّ ما يستحقُّهُ من الثوابِ والعقابِ يَطَّلِعُ عليه في الآخرةِ عند المجازاةِ.

(٢٣) - ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ﴾ لمَّا قرَّر وَحدانيتَه وبيَّنَ الطريقَ الموصِلَ إلى العِلمِ بها ذَكَر عقيبَه ما هو الحجَّةُ على نبوَّةِ محمَّدٍ علَيْه السلام، وهوَ القرآنُ المعجزُ بفصَاحَتِه التي بذَّت فصَاحةَ كلِّ مِنطيقٍ، وإفحامِه مَن طُولبَ بمعَارضتِه مِن مصَاقِع الخطَبَاء منَ العَرَب العَرْباءِ مَعَ كثرتهم وإفراطِهم في المضادَّة والمضَارَّةِ، وتهالُكِهم على المُعَازَّةِ والمُعَارَّة، وعرَّف ما يُتَعرَّفُ بِهِ إعجازُه ويُتيقَّنُ أنَّه مِن عندِ الله كما يدَّعيهِ النبيُّ عليه السلام[١].

وإنَّما قال: ﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ لأنَّ نزولَه نجماً فنجماً بحسَبِ الوقائعِ عَلى ما ترَى عليه أهلَ الشعرِ والخطابةِ مِمَّا يَريبُهم[٢] كما حكَى الله تعالى عنهم فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فكانَ الواجبُ تحدِّيَهُم على هذا الوَجْهِ إزاحةً للشبهَة وإلزاماً للحُجَّة.

وأضَاف العَبدَ إلى نفسِهِ تنوِيهاً بذكره، وتنبيهاً على أنَّهُ مختصٌّ به منقادٌ لحكمه، وقُرِئ: (عبادِنا)[٣] يُريدُ: محمَّدًا عليه السلام وأمَّتَه.

و(السُّورةُ): الطائفةُ مِن القرآن المترجَمةُ التي أقلُّهَا ثلاثُ آياتٍ، وَهيَ إن جُعِلَت واوُهَا أَصليَّةً منقولةٌ من سورِ المَدينةِ لأنَّها محيطةٌ بطائفةٍ مِن القرآن مُفْرَزةٌ

---

(١) «النبي عليه السلام» من (خ) وأشار إلى هذه النسخة الشيخ زكريا الأنصاري. وكُتب تحت «يدعيه» في (ت): «محمد».

(٢) قوله: «مما يريبهم» بفتح الياء أكثر من ضمها، وهو متعلّق بـ«نزوله». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٧).

(٣) ذكرها دون نسبة: الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٩٧)، وأبو حيان في «البحر» (١/ ٢٨٨).

مَحُوزةٌ علَى حِيَالها، أو محتويَةٌ على أنواعٍ من العلم احتواءَ سورِ المدينَةِ عَلَى مَا فيهَا، أو منَ السُّورة التي هي الرتبَة، قال:

ولِرَهْطِ حرَّابٍ وَقَدٍّ سُورةٌ في المَجدِ ليسَ غُرابُها بِمُطَارِ[1]

لأنَّ السُّوَر كالمنازِل والمراتبِ يَترَقَّى فيها القَارِئُ، أَولهَا: مراتبُ في الطُّول والقِصَر والفَضل والشرفِ وثواب القراءَة.

وَإن جُعلَت مُبدَلة مِنَ الهمزة فمِنَ السُّؤرَة التي هيَ البقيَّةُ والقطعَةُ مِن الشيءِ.

والحِكمةُ في تقطيعِ القرآنِ سُورًا: إفرادُ الأنواعِ[2]، وتلاحُقُ الأشكال[3]، وتجاوُبُ النظمِ[4]، وتنشيطُ القارئ، وتسهيلُ الحِفظِ والترغيبُ فيهِ؛ فإنه إذَا خَتَم

---

(١) انظر: «ديوان النابغة الذبياني» (ص: ٥٦)، و«الأمثال» لأبي عبيد (ص: ١٨٦)، وفيه: (حرَّاب وقدٌّ) رجلان من بني أسد، و (سورة) يعني: منزلة وفضيلة.

(٢) قوله: «إفراد الأنواع»؛ قال الشهاب: أي: جعل كل نوع منها على حدة، أو كل أنواع متناسبة في سورة مستقلة. وقال شيخ زاده: أي: تمييز بعض الأنواع المختلفة عن البعض الآخر بإيراد كل واحد منها في سورة على حدة. وقال القونوي: معناه: أن معاني السور لما كانت أنواعا متخالفة من حيث المجموع ـ وإن اتحدت في بعض المعاني ـ حسن إفراد كل نوع في سورة فإنه أعون في الضبط. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ٣٤)، و«حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٩٢)، و«حاشية القونوي» (٢/ ٤٢٢).

(٣) قوله: «وتلاحق الأشكال»؛ جمع شَكل ـ بالفتح ـ بمعنى المِثْل، وذلك يحصل بأن يورد في كل منها الآيات المتلائمة، وقد عنيت بعض التفاسير ـ كـ«التفسير الكبير» ـ ببيان ارتباط بعض الآيات ببعض في السورة الواحدة. انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ٤٢٢). ويعني بـ«التفسير الكبير» تفسير الرازي، والله أعلم.

(٤) قوله: «وتجاوب النظم»: هو التئامه وائتلافه حتى كان بعضه يجيب بعضاً منه، وهو استعارة حسنة. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ٣٤)، قال القونوي: وهذا باعتبار النظم، والثاني باعتبار المعنى. انظر: «حاشية القونوي» (٢/ ٤٢٢). ويعني بالثاني: الحكمة الثانية من هذه الحكم، والله أعلم.

سورةَ نفَّسَ ذلك منه، كالمسَافِرِ إذا عَلم أنَّه قطَع ميلاً أو طوَى بَرِيْدًا، والحافظُ متى حذَقَها اعتَقَدَ أنَّه أَخَذَ منَ القرآنِ حَظًّا تامًّا، وفاز بطائفةٍ محدودةٍ مستقلَّةٍ بنفسِها، فعَظُمَ ذلكَ عندَه وابتهجَ به، إلى غيرِها مِنَ الفوائد.

﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صفةُ (سُورةٍ)؛ أي: بسُورةٍ كائنةٍ من مثلِه، والضميرُ لـ(ما نزَّلنا)، و﴿مِّن﴾ للتبعيضِ أو التبيين، وزائدةٌ عند الأخفَش؛ أي: بسُورةٍ مماثلةٍ لِلقرآنِ في البلاغةِ وحُسنِ النَّظم.

أو لـ﴿عَبْدِنَا﴾ و﴿مِّن﴾ للابتداء؛ أي: بسُورةٍ كائنةٍ مِمَّن هو عَلَى حالِه مِن كونه بشراً أُمِّيًّا لم يقرأ الكتبَ ولم يتعلَّمِ العلُوم.

أو صِلةُ ﴿فَأْتُوا۟﴾[1] والضميرُ للعَبد.

قوله: «بذَّت» بالذَّالِ المعجمَةِ.

قوله: «مِنطيقٍ»: هو البليغُ كما في «الصحاح»[2].

قوله: «وتهالُكِهم»؛ أي: تَساقُطِهم.

قوله: «والمعارَّة»: بالرَّاء المشدَّدة.

قوله: «وإنَّما قال: ﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ لأن نزولَه نجمًا فنجماً..» إلى آخره:

قال الحلبيُّ: قال بعضُهم: هذا الذي ذهبَ إليه في تَضعيفِ الكلمةِ هنا هو الذي يعبَّرُ عنه بالتَّكثيرِ؛ أي: يفعلُ مرَّةً بعد مرَّةٍ فيُدلُّ على ذلك بالتَّضعيفِ.

قال: وذهلَ عن أنَّ شرطَهُ غالبًا أن يكونَ في فعلٍ مُتعدٍّ قبل التَّضعيفِ نحو: (جرَّحتُ زيدًا) وقد قلَّ في اللازمِ نحو: (مَوَّتَ المالُ).

---

(١) قوله: «أو صلة ﴿فَأْتُوا۟﴾» عطف على قوله: «صفة سورة». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٩٤).

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: نطق).

وأيضًا فالتَّضعيفُ الدالُّ على الكثرةِ لا يَجعلُ القاصرَ متعدِّيًا كما تقدَّمَ في (موَّتَ المالُ)، و(نزَّل) كان قاصرًا فصارَ بالتَّضعيفِ مُتعدِّيًا، فدلَّ على أنَّ تَضعيفَه للنقلِ لا للتَّكثيرِ.

وأيضاً فكان يحتاجُ قولُه: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢] إلى تأويلٍ.

وأيضاً فقد جاء التَّضعيفُ حيث لا يمكنُ فيه التكثيرُ نحوَ قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٧] ﴿لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٥] إلا بتأويلٍ بَعيدٍ جدًّا، إذ ليسَ المعنى على أنَّهم اقترحوا تكريرَ نزولِ آيةٍ، ولا على أنَّه علَّق تكريرَ نزولِ ملكٍ رسولٍ على تقديرِ كونِ ملائكةٍ في الأرضِ[١].

قوله: «والسُّورَةُ: الطائفَةُ من القرآنِ المترجَمَةُ التي أقلُّها ثلاثُ آياتٍ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: يريدُ تَفسيرَ سورَةِ القرآنِ، وإلا فالسُّورَةُ أعمُّ بدليلِ ما سبقَ مِن أنَّ مِن سُوَرِ الإنجيلِ سورةَ الأمثالِ، وما سيجيءُ أنَّ سائرَ كتبِ اللهِ مُسوَّرَةٌ، ومعنى المترجَمَةِ: المسمَّاةُ باسمٍ خاصٍّ كسورَةِ الفاتحَةِ وسورَةِ البقرَةِ، وبه يقعُ الاحترازُ عن عدَّةِ آياتٍ من سورةٍ كالعشرِ والحزبِ، ولا يَرِدُ مثلُ آيةِ الكرسيِّ لأنَّه مجرَّدُ إضافَةٍ لا تَسميَةٌ وتلقيبٌ.

قال: وقولُه: «التي أقلُّها ثلاثُ آياتٍ» تنبيهٌ على أنَّ أقلَّ ما تتألَّفُ مِنه السورَةُ ثلاثُ آياتٍ لا قيدٌ في التَّعريفِ؛ إذ لا يَصْدقُ على شيءٍ مِن السُّوَرِ أنها طائفةٌ مترجمَةٌ أقلُّها ثلاثُ آياتٍ.

---

(١) انظر: «الدر المصون» (١/ ١٩٨ ـ ١٩٩)، والمراد بقوله في أول كلامه: «قال بعضهم» أبو حيان. انظر: «البحر» (١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

وكذا قال الشَّريفُ: أراد بقوله: «أقلُّها ثلاثُ آياتٍ»: أن تلك الطائفةَ المسمَّاةَ بالسورَةِ تتفاوَتُ قلَّةً وكثرةً في أفرادِها، وغايةُ قِلَّتِها: ثلاثُ آياتٍ، وبهذا ينكشِفُ المقصودُ زيادَةَ انكشافٍ، فلا يَرِدُ أن هذا القيدَ يوجِبُ أن لا يَصْدُقَ التَّفسيرُ على شيءٍ مِن السُّوَرِ[1].

قوله: «على حِيالِها»؛ أي: انفرادِها.

قوله:

«ولِرَهطِ حرَّابٍ وقَذٍّ سُورَةٌ ... في المَجدِ ليسَ غُرابُها بمُطارِ»

هو للنابغَةِ وبعدَه:

قومٌ إذا كَثُرَ الصِّيَاحُ رأيتَهُم ... وُقْرًا غداةَ الرَّوْعِ والإنفارِ[2]

«حَرَّاب» بالحاءِ المهملةِ والرَّاءِ المشدَّدةِ، و«قَذٍّ» بفتحِ القافِ وتَشديدِ الذالِ المعجمَةِ، كذا ضبطَهُ الطِّيبيُّ[3] والشيخُ أكمَلُ الدين[4]، هو ابنُ مالكٍ الأسديُّ كان جوادًا لا يُبقي شَيئًا.

وقوله: **«ليسَ غُرابُها بمُطارِ»**:

قال الطِّيبيُّ: كنايَةٌ عن كثرةِ الرَّهطَيْنِ ودوامِ المجدِ لهما؛ فإنَّ النباتَ والشَّجرَ إذا كَثُرَ في موضعٍ قيل: لا يطيرُ غرابُه؛ لأنَّ الغرابَ إذا وقعَ في الموضعِ الخَصيبِ أصابَ فيه ما لا يحتاجُ معه إلى أن ينتقلَ منه إلى مكانٍ آخر.

---

(١) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٣٩).

(٢) انظر: «ديوان النابغة» (ص: ٥٦).

(٣) كذا قال، وضبطه بالدال غير المعجمة في «فتوح الغيب» (٢/ ٣١٦).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٧٠/ ب).

قال: والوجهُ أن يرادَ: أنَّه لا تُرامُ هذه المرتبَةُ لكونِها مَنِيعةً[١].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّين: «حَرَّاب» و«قَدٌّ» بالراءِ والدالِ المهملتينِ: رجلانِ مِن بني أَسدٍ.

وقال الشَّريفُ: «حَرَّاب» في النُّسَخِ المعوَّلِ عليها بالرَّاءِ، وفي بعضهِ بالزَّاي، و«قَدٌّ» بالدالِ المهملَةِ، وقد يُظَنُّ بالمعجمَةِ، و«ليسَ غُرابُها بمُطارٍ»؛ أي: هي مجدٌ كامِلٌ ثابتٌ لا يزولُ، يقال: أرضٌ لا يطيرُ غرابها؛ أي: مُخصِبَةٌ كثيرةُ الثِّمارِ، وقيل: كنايةٌ عن رفعَةِ الشَّأنِ؛ أي: لا يصلُ إليها الغرابُ حتى يُطارَ؛ أي: لا غرابَ هناكَ ولا إطارَةَ، أو لا تصلُ الإشارَةُ إلى غرابها حتى يُطارَ مع أنَّه يطيرُ بأدنى رِيبَةٍ[٢].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدين: تخصيصُ الغرابِ لأنه ينفِرُ بأدنى ريبةٍ، أو لأنَّ أصلَ المثلِ فيه[٣].

قوله: «وإن جُعِلَت مُبدلَةً من الهمزَةِ»:

قال الشَّريفُ: فيه ضعفٌ مِن حيثُ اللفظُ إذ لم يُستعمَل في المشهورَةِ[٤] ولا في الشَّاذِّ المنقولةِ في كتابٍ مشهورٍ، ومِن حيثُ المعنى لأنَّها اسمُ شيءٍ عن قِلَّةٍ وحقارَةٍ، وأيضاً استعمالُه فيما فضلَ بعد ذهابِ الأكثَرِ ولا ذهابَ هاهنا[٥].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣١٦-٣١٧).

(٢) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٤٠).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٧٠/ ب)، وفيها: «..لأنه لا ينفر..».

(٤) في (ز): «المشهور»، وفي «حاشية الجرجاني»: «في السبعة».

(٥) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني» (١/ ٢٤٠).

قوله: «متى حَذقَها»:

في «الصحاح»: حَذَقَ الصبيُّ القرآنَ: إذا مَهَرَ فيه[١].

وفي «الأساس»: حَذَقَ القرآنَ: أتمَّ قراءتَه وقطعَها، من حَذَقَ السِّكِّينُ الشيءَ: قطَعَه[٢].

قوله: «والضَّميرُ لـ﴿مَا نزلنا﴾»: هذا هو الصَّحيحُ كما قال ابن جريرٍ[٣]، وهو قولُ قتادةَ ومجاهدٍ[٤]؛ لقولِه في آيةٍ أخرى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨] وليسَت السُّورَةُ مثلَ النبيِّ ﷺ.

قال الإمامُ فخرُ الدين في «تفسيره»: عَوْدُ الضَّميرِ إلى (ما نَزلنا) مرويٌّ عن الصَّحابَةِ، ويدلُّ على التَّرجيحِ وجوه:

أحدها: أنَّ ذلك مطابِقٌ لسائرِ الآياتِ الواردةِ في بابِ التَّحدِّي لا سيَّما ما ذكرَهُ في سورة يونسَ: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨].

وثانيا: أنَّ البحثَ إنَّما وقعَ في المنزلِ؛ لأنَّه قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ فوجبَ صَرفُ الضَّميرِ إليه، ألا ترى أنَّ المعنى: وإن ارتبتُم في أنَّ القُرآنَ مُنزلٌ من عندِ الله فهاتوا أنتم شيئًا مما يماثِلُه، وقضيَّةُ الترتيبِ لو كانَ الضَّميرُ مَردودًا إلى الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ أن يُقال: وإن ارتبتُم في أنَّ مُحمَّدًا منزلٌ عليه فهاتوا قرآنًا مِن مثلِه.

---

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: حذق). و«حذق» كضرَب وعلِم كما في «القاموس» (مادة: حذق).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: حذق).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٣٩٧).

(٤) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٩٦ـ٣٩٧).

وثالثُها: أنَّ الضَّميرَ إذا كان عائدًا إلى القرآنِ يقتضي كونَهُم عاجزينَ عن الإتيانِ بمثلِه سواءٌ اجتمَعوا أو انفردوا، وسواءٌ كانوا أُمِّيِّينَ أو كانوا عالِمِين، أمَّا لو كان عائدًا إلى محمَّدٍ فذلك لا يَقتضي إلا كونَ آحادِهِم من الأُمِّيِّينَ عاجزينَ عنه؛ لأنَّهُ لا يكونُ مثلُ محمَّدٍ إلا الشَّخصَ الواحدَ الأُمِّيَّ، وأما لو اجتمعوا وكانوا قارئينَ لم يكونوا مثلَ محمَّدٍ؛ لأنَّ الجماعَةَ لا تماثِلُ الواحدَ، والقارئُ لا يكونُ مثلَ الأُمِّيِّ، ولا شكَّ أنَّ الإعجازَ على الوَجهِ الأوَّلِ أقوى.

رابعُها: أنَّا لو صَرَفنا الضَّميرَ إلى القرآنِ فكونُه مُعجِزًا إنما يحصُلُ بكمالِ حالِه في الفصاحَةِ، وأمَّا لو صَرَفناه إلى محمَّدٍ فكونُه مُعجِزًا إنَّما يحصلُ بتَقريرِ كمالِ حالِه في كونِه أُمِّيًّا بعيدًا عن العلمِ، وهذا وإن كانَ مُعجِزًا إلا أنَّه [لمَّا] كان لا يتمُّ إلا بتقديرِ نوعٍ مِن النُّقصانِ في حقِّ محمَّدٍ كانَ الأوَّلُ أولى.

خامسُها: أنَّا لو صَرَفنا الضَّميرَ إلى محمَّدٍ ﷺ لكانَ ذلك يوهِمُ أنَّ صدورَ مثلِ القرآنِ ممَّن لم يَكُن مثل محمَّدٍ في كونِه أُمِّيًّا ممكنٌ، ولو صرفناهُ إلى القرآنِ لدَلَّ على أنَّ صُدورَ مثلِه مِن الأُميِّ وغيرِ الأُميِّ مُمتنِعٌ، فكانَ هذا أَوْلى(١).

قوله: «أو صِلَةُ ﴿فَأْتُواْ﴾ والضَّميرُ للعَبدِ»:

قال القطبُ والطِّيبيُّ: ولا يجوزُ على هذا عَوْدُه لِـ(مَا نزَّلنا)؛ لأنَّه يَستدعي كونَ (مِن) للبيانِ، والبَيانُ يَستدعي تَقديمَ مُبهَمٍ ولا مُبهَمَ، فتعيَّنَ أن تكونَ للابتداءِ؛ أي: أَنشِئوا واستخرِجُوا مِن مثلِ العبدِ بسُورَةٍ؛ لأنَّ مدارَ الاستخراجِ هو العَبْدُ لا غير، فلذلك تعيَّنَ على هذا الوَجهِ عودُ الضَّميرِ إلى العَبدِ(٢).

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٢٠).

قال القطبُ: وبهذا يَضمحِلُّ وهمُ مَن لم يُفرِّق بينَ: فأتوا بسُورَةٍ مِن مثلِ ما نَزَّلنا، وبين: فأتوا مِن مثلِ ما نَزَّلنا بسُورَةٍ.

وقال الطِّيبيُّ: قد تَصدَّى للسُّؤالِ بعضُ فُضلاءِ العَصرِ، وقال: قد استَبْهَم قولُ «الكشاف» حيث جَوَّزَ في الوجهِ الأوَّلِ كونَ الضَّميرِ لِـ(ما نزَّلنا) تصريحًا، وحظرَه في الثَّاني تلويحًا، فليتَ شِعري ما الفرقُ بين: فأتوا بسورةٍ كائِنَةٍ مِن مثلِ ما نزَّلنا، و: فَأْتُوا مِن مثلِ ما نزَّلْنا بسورةٍ.

وأجيبَ: بأنَّ (مِن) إذا تعلَّقَ بالفعلِ يكونُ إمَّا ظرفاً لغواً و(مِن) للابتداءِ، أو مفعولاً به و(مِن) للتَّبعيضِ؛ إذ لا يَستقيمُ أن يكونَ بيانًا لاقتضائِه أن يكونَ مُستقرًّا والمقدَّرُ خلافُه.

وعلى تَقديرِ أن يكونَ تبعيضاً فمعناه: فأتوا بعضَ مثلِ المُنزَّلِ بسورةٍ، وهو ظاهرُ البطلانِ، وعلى أن يكونَ ابتداءً لا يكونُ المطلوبُ بالتَّحدِّي الإتيانَ بالسورَةِ فقط، بل بشَرطِ أن يكونَ بعضًا مِن كلامٍ مثلِ القرآنِ، وهذا على تقديرِ استقامَتِه بمعزلٍ عن المقصودِ واقتضاءِ المقامِ؛ لأنَّ المقامَ يَقتَضِي التَّحدِّيَ على سبيلِ المُبالغَةِ، وأنَّ القُرآنَ بلغَ في الإعجازِ بحيثُ لا يوجَدُ لأقلِّهِ نظيرٌ فكيفَ للكُلِّ؟

فالتَّحدِّي إذن بالسُّورَةِ الموصوفَةِ بكونِها مِن مثلِه في الإعجازِ، وهذا إنما يَتأتَّى إذا جُعِلَ الضَّميرُ لِـ(ما نزَّلْنا) و﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صفةً لـ(سورةٍ) و(مِن) بيانيَّةً، فلا يكونُ المأتيُّ به مشروطًا بذلك الشَّرطِ لأنَّ البيانَ والمبيَّنَ كشيءٍ واحدٍ، انتهى[1].

والفاضلُ الذي أشارَ إليه هو العلامَةُ العَضُدُ[2]، ونصُّ سؤالِه: يا أَدِلَّاءَ الهُدى

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٢٠ـ٣٢١).

(٢) عبد الرَّحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي المطرزي، قاضي القضاة، عضد الدِّين =

ومصابيحَ الدُّجى، حيَّاكُم اللهُ وبيَّاكُم، وألهمَنا الحقَّ بتَحقيقِه وإيَّاكُم، ها أنا مِن نورِكُم مُقتبِس، وبضَوءِ نارِكُم مُلتبِس، مُمتَحَنٌ بالقُصور لا مُمتَحِنٌ ذو غُرور، يُنشِدُ بأطلَقِ لِسان وأرقِّ جَنان:

ألا قُـلْ لِسُـكَّان وَادي الحمـى   هنيئًـا لكـم فـي الجِنـانِ الخُلـودُ

أفيضـوا عَلَينـا مـن المـاءِ فيضًـا   فنَحـنُ عِطـاشٌ وأُنتـم وُرودُ

قد استَبْهَمَ قولُ صاحبِ «الكشاف»، أُفيضَت عليه سِجالُ الألْطَاف: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ متعلِّقٌ بـ(سُورَة) [صفةٌ لها]؛ أي: بسورَةٍ كائنَةٍ مِن مثله، والضَّميرُ لِـ(ما نزلنا) أو لـ﴿عَبْدِنَا﴾، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بقوله: ﴿فَأْتُوا۟﴾ والضميرُ للعبدِ[1].

حيث جوَّزَ في الوَجهِ الأوَّلِ كونَ الضَّميرِ لِـ(مَا نزَّلنا) تَصريحًا وحظرَه في الوَجهِ الثَّاني تَلويحًا، فليتَ شِعري ما الفرقُ بين: فأتوا بسورةٍ كائِنَةٍ من مثلِ ما نَزَّلنا، و: فأتوا مِن مثلِ ما نَزَّلنا بسُورَةٍ؟ وهل ثَمَّ حِكمَةٌ خَفيَّةٌ أو نكتَةٌ معنويَّةٌ، أو هو تحكُّمٌ بحتٌ؟ بل هذا مستبعَدٌ من مثلِه، فإن رأيتُم كشفَ الرِّيبَةِ وإماطَةَ الشُّبهَةِ والإنعامَ بالجوابِ أُثِبْتُم جزيلَ الأجرِ والثَّوابِ.

وقد دارَ هذا السُّؤالُ بين العَضُدِ والفَخرِ الجارَبردِيِّ، فكتبَ الجارَبردِيُّ على هذا السُّؤالِ كِتابَةً تتضمَّنُ الغضَّ مِنه، فكتبَ العَضُدُ عليها بما هو أبلَغُ في الغضِّ

= الشِّيرازيّ، كان إمامًا في المعقولات عارفًا بالأصلين والمعاني والبيان والنحو مشاركاً في الفقه، له في علم الكلام كتاب «المواقف» وغيره، وفي أصول الفقه «شرح مُختصر ابن الحاجب» وفي المعاني والبيان «القواعد الغياثية»، توفي سنة (٧٥٦هـ). انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ٤٦).

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٧٩)، وما بين معكوفتين منه.

مِن الجاربرديِّ، وتصدَّى إبراهيمُ وَلدُ[١] الجاربرديِّ لنُصرَةِ والدِه في رسالةٍ سمَّاها: «السيفُ الصَّارم في قَطعِ العَضُدِ الظالِم»[٢].

وقد سُقتُ الجميعَ في الجزءِ الخامسِ عشر من تذكرتي المسمَّاةِ بـ«الفلكِ المشحون»، ونذكرُ هنا أجوبَةَ المحقِّقينَ عن هذا السُّؤالِ:

قال العلَّامَةُ أمينُ الدينِ التبريزيُّ[٣]:

إن قيلَ: ما وجهُ تَخصيصِ الضَّميرِ بالعبدِ على تقديرِ تعلُّقِ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ بـ﴿فَأْتُوا۟﴾ مع تجويزِ كونِه له وللمنزلِ على تقديرِ تعلُّقِهِ بالسُّورَةِ؟

قلنا: الجوابُ يقتضي تَقديمَ مُقدِّمتينِ:

الأولى: أنَّ مثلَه يحتمِلُ وَجهين:

الأوَّلُ: أن يكونَ المرادُ مِن مثلِ الكلامِ المنزلِ والعبدِ المذكورِ نفسَ ذلك الكلامِ ونفسَ ذلك العبدِ، فيكونَ معنى المثلِ مُلغًى كما في قولِ الشَّاعرِ:

---

(١) في (س): «ابن».

(٢) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١٠/ ٤٧ ـ ٧٨). وقد ذكر فيه السبكي رسالة العضد للجاربردي، ثم جواب الجاربردي، ثم رد العضد عليه، ثم جواب إبراهيم الجاربردي على العضد، وأورد رسالته بتمامها، كما نقل جميع أجوبة المحققين الآتية إلا قول قوام الدين الشيرازي والشيخ محمود السيواسي.

(٣) كذا ذكره المصنف هنا، وهو يوهم أنه أمين الدين المظفر التبريزي الشافعي صاحب «المختصر في الفقه»، وصاحب «التنقيح مختصر المحصول» في أصول الفقه، المتوفى (٦٢٦هـ). والذي نقل عنه السبكي سماه: أمين الدين الحاجي دادا، ولم أجد له ترجمة، لكنه غير الأول قطعاً، فإن هذا معاصر للجاربردي والعضد، فقد قال إبراهيم الجاربردي في رسالته المذكورة: فلمَّا حال الحول وانتشر القول جاء ذاك الإمام الألمعي أعني الشيخ أمين الدِّين حاجي دادا وتمثل بين يدي والدي وقال كما قلت: (أفيضوا علينا من المَاء فيضاً...). انظر: «طبقات الشافعية» (١٠/ ٦٥ ـ ٦٦).

حاشــا لمثلــكِ أن تكــونَ بخيلَــةً ولمثـلِ وجهِـكِ أنْ يكونَ عَبوسـا[١]

وحينئذٍ يجبُ تَقديرُ المثلِ في السُّورَةِ ليستقيمَ المعنى، وإلا لَزِمَ أن يكونَ التَّحدِّي بإتيانِ سورَةٍ كائنَةٍ من القرآنِ أو صادرَةٍ من النبيِّ، وهو محالٌ.

الثاني: أن يكونَ مَعنى المثلِ بحالِه، ويكونَ المرادُ بـمنه[٢] كلاماً آخَرَ مثلَ القرآنِ، أو شخصًا آخرَ مثلَ النَّبيِّ وهو ظاهرٌ.

الثانية: أنَّ الأقسامَ على ما ذكرَه صاحبُ «الكشاف» أربعةٌ، لأنَّ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ إمَّا متعلِّقٌ بـ﴿سورةٍ﴾ أو بالإتيانِ، وعلى التَّقديرينِ فالضَّميرُ إما للعبدِ أو للمنزلِ، فهذه أربعَةٌ.

وإذا تقرَّرَ ذلك فنقول:

القسمُ الأوَّلُ صحيحٌ على الوجهينِ؛ لأنَّ التَّقديرَ حينئذ: فأتوا بسورَةٍ صادرةٍ مِن النبيِّ، أو: بسورةٍ صادرةٍ من مثلِ النبيِّ، وهما مُستقيمان.

والثَّاني صحيحٌ على الأوَّلِ دون الثاني، وإلَّا لم يكن التَّحدي بإتيانِ السُّورَةِ فقط بل بشرطِ أن يكون بعضًا مِن كلامٍ مثلِ القرآنِ، وهو باطلٌ.

والثالثُ صحيحٌ على الثَّاني دونَ الأوَّلِ؛ لأن تقديرَه حينئذٍ: فأتوا من مثلِ هذا العبدِ بمثلِ سورَةٍ، وهو لغوٌ.

فيكونُ القسمُ الرابعُ فاسداً على الوَجهينِ، انتهى[٣].

وقال الإمامُ قوام الدينِ الشِّيرازيُّ: ولقائلٍ أن يقولَ: إذا جُعِلَ مثل القرآنِ

---

(١) البيت للمتنبي. انظر: «ديوانه ـ بشرح الواحدي» (ص: ٤٨).

(٢) كذا في النسخ الخطية، والذي في «طبقات الشافعية»: «منه». ولو كانت «بمثله» كانت صواباً.

(٣) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٥٤ ـ ٥٥).

بحسَبِ الفرضِ والتَّقديرِ، فالمثلُ مفروضٌ حينئذٍ، ولا يبعدُ أن يقال: فأتوا مِن المثلِ المفروضِ بسورةٍ، كما قيل: فأتوا بسورَةٍ كائنَةٍ مثلَ ما نزَّلنا، على أنَّ ﴿مِّن﴾ بيانيَّةٌ، أو هي بعضُ ما نزَّلنا على أنَّ ﴿مِّن﴾ تَبعيضيَّةٌ، و﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ متعلِّقٌ بـ(سورةٍ)، هذا وكما أنَّ مثلَ القرآنِ لا يوجَدُ مثلُ بعضِه لا يوجَدُ، والأَمرُ هنا للتَّعجيزِ فلا يَقتَضي الإتيانَ بالمَأمورِ.

وقال كمالُ الدينِ عبد الرزاقِ: لَمَّا قال جارُ اللهِ العلَّامَةُ: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿سورةٍ﴾ صفةٌ لها؛ أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثلِه، والضَّميرُ لـ(ما نزلنا) أو لـ﴿عَبْدِنَا﴾، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بقولِه: ﴿فَأْتُوا۟﴾ والضَّميرُ للعبدِ = أَوْهَم قولُه أنَّ الضميرَ إذا كان لِـ(ما نزلنا) كان الكلامُ مُشعِرًا بثبوتِ مثلٍ له حتى يأتوا بسورةٍ مِن جملةِ ذلك المثلِ، فاحتَرَزَ عن ذلك بما مَعناه: أنَّ ﴿مِّن﴾ بيانيَّةٌ لا تَبعيضيَّةٌ، والمرادُ بالمثل[1] ما هو على صِفَتِه من جنسِ النَّظمِ؛ أي: بسورَةٍ من جنسِ كلامٍ هو على صِفَتِه، من غيرِ قَصدٍ إلى مثلٍ له كما ذكرَ، يعني: بسورَةٍ هي كلامٌ مَوصوفٌ بصِفَتِه؛ كقولك: (عندي مالٌ من الماشيَةِ)؛ أي: مالٌ هو الماشيَةُ.

فعلى هذا إذا عُلِّقَ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ بـ﴿فَأْتُوا۟﴾ كان المعنى على تقديرِ عَوْدِ الضَّميرِ إلى المنزَّلِ: فأتوا مِن جنسِ كلامٍ مَوصوفٍ بصِفَتِه بسورةٍ، فيكونُ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ إما حالًا مِن السُّورَةِ مُبيِّنَةً هيأَتَها بأنَّها مِثلُ هذا المنزَلِ، والحالُ من المعمولِ يقيِّدُ عامِلَهُ، وإمَّا صلَةً للإتيانِ، وكيفَ كان يُقيِّدُ الفعلُ، فيكونُ الإتيانُ المأمورُ إتيانًا مقيَّدًا بأنه كائنٌ من كلامٍ مثلِه بسُورَةٍ.

فإن كانَ المرادُ به السُّورَةَ كما قرَّرْنا كان المعنى: فأتوا إتيانًا مُقيَّدًا بكونِه مِن سورةٍ مثلِه بسورةٍ، وذلك فاسدٌ لا شكَّ فيه.

---

(١) في (ز) و(س): «بمثل».

وإن كانَ المرادُ: فأتوا من جملةِ كلامٍ يماثِلُه بسورَةٍ واحدَةٍ: فإن كان ذلك المثلُ مَوجودًا لزمَ المحذورُ وهو ثبوتُ المثلِ، وكذا إن كانَ المرادُ: إتيانًا مستنِدًا من كلامٍ مثلِه بسورَةٍ.

وإن لم يَكُن موجوداً كان الفعلُ المقيَّدُ بإتيانِه منه مُمتَنِعًا؛ فإنَّ الممكِنَ المقيَّدَ وجودُه بوجودِ المعدومِ ممتنِعُ الوجودِ، وذلك يُنافي التَّحدِّيَ لأنَّ التَّحديَ إنَّما يكونُ إذا كانَ أصلُ الفعلِ ممكنًا مقدورًا للنَّوعِ مُطلقًا لكنه اختصَّ بشيءٍ مِن زيادةٍ أو تعلُّقٍ بمفعولٍ لا يسعُ أحدًا مِن بني نوعِ ذلك الفاعلِ مثلُ ذلك الفعلِ المختصِّ بتلك الزِّيادَةِ أو بذلك الفعلِ، فيدلُّ على أنَّ ذلك الاختصاصَ إنَّما هو لِمَزيَّةٍ وتَأييدٍ مِن عندِ الله لصاحبِه، وهاهنا أصلُ الفعلِ ليسَ بمُمكنٍ.

وإن جُعلَ الأصلُ مُطلَقَ الإتيانِ والمُعجزَةُ الإتيانَ المقيَّدَ كانَ المتحدَّى به هو الفعلَ لا المفعولَ، والمقدَّرُ خلافُه؛ فإنه إتيانٌ مقيَّدٌ بوجود مَعدومٍ لا نفسُ الإتيانِ، فتبيَّنَ أنَّ كونَ الضَّميرِ عائدًا إلى المنزَّلِ على تَقديرِ تعلُّقِ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ بـ﴿فَأْتُوا۟﴾ لا يخلو عَن أقسامٍ كلُّها باطِلَةٌ سواءٌ كانت ﴿مِّن﴾ ابتدائيَّةً أو تبعيضيَّةً أو بيانيَّةً[1].

وقالَ المولى عزُّ الدينِ التبريزيُّ: إن[2] جُعِلَ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ صفَةً لـ(سورةٍ)، فإن[3] كانَ الضَّميرُ للمنزَّلِ فـ﴿مِّن﴾ للبيانِ، وإن كانَ للعَبدِ فـ﴿مِّن﴾ للابتداءِ، وهو ظاهرٌ.

فعلى هذا إنْ تعلَّقَ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ بقولِه: ﴿فَأْتُوا۟﴾، فلا يكونُ الضَّميرُ للمنزَّلِ؛ لأنَّهُ يَستدعي كونَه للبيانِ، والبيانُ يَستدعي تَقديمَ مُبهَمٍ، فإذا تعلَّقَ بالعبدِ فلا يتقدَّمُ

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٥٣ ـ ٥٤).

(٢) «إن» من (ز) و(س)، وليست في (ف) ولا في «طبقات الشافعية الكبرى».

(٣) في النسخ: «وإن»، والمثبت من «طبقات الشافعية الكبرى».

مُبهَمٌ، فتعيَّنَ أن تكونَ للابتداءِ لفظًا أو تقديرًا؛ أي: أَصدِرُوا أو أَنشِئُوا أو استخرِجُوا من مثلِ العبدِ سُورَةً؛ لأنَّ مدارَ الاستخراجِ هو العبدُ لا غير، فتعيَّنَ في الوَجهِ الثَّاني عودُ الضَّميرِ إلى العَبدِ[١].

وقال المولى همامُ الدينِ: قولُه: (ويجوزُ أن يتعلَّقَ بقولِه: ﴿فَأْتُواْ﴾، والضَّميرُ للعبدِ)؛ لأنَّه إذا كان ظرفًا مُستقرًّا على أنَّه صِفةُ (سورةٍ) بمعنى: سُورَةٍ كائنةٍ مِن مثلِه، لم يتعيَّنِ الضَّميرُ للعَبدِ، بل كما احتمَلَ العَوْدَ إلى العبدِ احتمَلَ العَوْدَ إلى المنزَّلِ.

أما إذا كان ظرفًا لغوًا مُتعلِّقًا بقوله: ﴿فَأْتُواْ﴾ لم يَحتَمِلِ العَوْدَ إلا إلى العبدِ؛ لأنَّكَ لَمَّا علَّقتَه [به] فقد جعلتَهُ مُبتدَأَ الإتيان بالسُّورَةِ ومَنشأَهَا، فيكونُ هو المنشئَ لها والآتيَ بها والمُصْدِرَ أو المُملِيَ حتى يتحقَّقَ الابتداءُ منه حقيقَةً؛ كما إذا قلتَ: ائتني بشِعْرٍ مِن فلانٍ، كان هو المُمليَ والمنشئَ على ما لا يَخْفَى، ولو رجَعْتَ الضَّميرَ على هذا إلى المنزلِ أَجَدْتَ.

وأمَّا نحوُ قولِك: ائتني بماءٍ من دجلَةَ، وثمرٍ مِن بستانِكَ، وآيةٍ مِن القرآنِ، وبيتٍ مِن «الحماسَةِ»، فليسَ منه، على أنَّ في الحملِ فساداً؛ لأنَّهُ يفيدُ ثبوتَ المثلِ للقُرآنِ أو يُوهِمُ، والغرضُ نَفيُ المثلِ على ما قُلنا، ولا قصدَ إلى مثلٍ ونظيرٍ هنالك.

قال: وفي ثبوتِ التَّحدِّي؛ لأنَّ المعنى: فأتوا من مثلِ القرآنِ؛ أي: مِن كلامٍ مثلِ القرآنِ في الأسلوبِ والفَصاحَةِ، بخلافِ ما إذا علَّقتَهُ بالسُّورَةِ؛ لأنَّ حقيقَةَ المعنى على إقحامِ كلمَةِ ﴿مِّن﴾ فكأنَّه قيل: بسورةٍ مماثلَةٍ نظمًا وأسلوبًا، فلا يلزَمُ فيه ما يلزَمُ في الأوَّلِ، وهذا كما إذا قلتَ: (ائتني بدرهَمٍ كائنٍ مِن مثلِ هذه الدَّراهمِ المَضروبَةِ)

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٥٦).

كان المعنى أن يأتيَ بما ينطبعُ على وجهِها ويتكوَّنُ مِن مثلِها مُطلَقًا، لا أن يأتي مِن مثلِها الموجودِ(١).

وقال بعضُ أربابِ الحواشي: هذا كلامٌ مُشكِلٌ؛ قد استشكلَهُ قومٌ ولم يتَّضِح لهم وَجهُه، والذي يمكنُ فيه: أنَّا إذا قُلنا بالأوَّلِ كانت رُتبَةُ ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ التَّقديمَ، فيصيرُ التَّقديرُ: فأتوا مِن مثله بسورَةٍ، فيكونُ مثلُه كالموجودِ المحقَّقِ، وإنما التَّعجيزُ في أن يُخرجَ منه سورَةً؛ كما لو قلتَ: (اصنَعْ مِن مثلِ هذه القطعَةِ مِن الحديدِ دِرْعًا) أو: (اصنَعْ مِن هذه الخشبَةِ كُرسيًّا)، فمثلُ الحديدِ والخشبِ موجودٌ، وإنَّما التَّعجيزُ في تحصيلِ الدِّرعِ والكُرسيِّ منهما، ومثلُ القرآنِ مُستحيلُ الوجودِ، فلا يمكنُ أن يقال: ائتوا من مثلِهِ بسُورَةٍ؛ لأنَّهُم يقولونَ: لا مِثلَ للقرآنِ حتى نأتيَ منه بسُورَةٍ، ومِثلٌ للرسولِ ﷺ في البشريَّةِ مَوجودٌ فيمكنُ أن يقال: هاتوا من مثلِه في كونِه عربيًّا أُمِّيًّا بسورَةٍ.

وأما إذا جعَلْتَه صِفَةً لـ(سورةٍ) فالتَّعجيزُ وقعَ بأنْ يأتوا بسورَةٍ مَوصوفةٍ بكونِها مِن مثلِه، والتَّعجيزُ بالموصوفِ يكونُ تارَةً بفَقْدِ الموصوفِ وتارةً بفَقْدِ الوصفِ مع وجودِ الموصوفِ عاريًا من الوصفِ، فكأنه يقول: لا قُدرَةَ لكم على أن تأتوا بسورَةٍ مَوصوفَةٍ بكونِها مِن مثلِ محمَّدٍ ﷺ ولا على أن تأتوا بسورَةٍ مَوصوفَةٍ بكونِها من مثلِ القرآنِ.

وقال الشَّيخُ تقيُّ الدين السُّبكيُّ: قولُه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾. قال الزمخشريُّ: (﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ متعلِّقٌ بـ(سورةٍ) صفةٌ لها؛ أي: بسورَةٍ كائنةٍ مِن مثلِه)، وليسَ مرادُه التعلُّقَ(٢) الصِّناعيَّ لأن الصِّفَةَ

---

(١) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٢) في (ز) و(س): «بالتعلق».

إنما تتعلَّقُ بمحذوفٍ، وقد صرَّحَ هو به، ومرادُه: أنه لا يتعلَّقُ بقوله: ﴿فَأْتُوا﴾، ثم قال: (والضَّميرُ لِـ(ما نزلنا) أو لـ﴿عَبْدِنَا﴾)، والأحسنُ عندي أن يتعلَّقَ بـ﴿عَبْدِنَا﴾، وإن عُلِّقَ بـ(ما نَزَّلنا) فيكونُ بالنَّظرِ إلى خُصوصيَّتِه فيشمَلُ صفةَ المُنزَلِ في نفسِه والمنزَلِ عليه، وإنَّما قلتُ ذلك لأنَّ اللهَ تعالى تحدَّى بالقرآنِ في أربعِ سُوَرٍ في ثلاثٍ منها بصِفَتِه في نفسِه، فقالَ تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨]، وقالَ تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود: ١٣]، وقالَ تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨]، والسِّياقُ في ذكرِ القرآنِ مِن حيثُ هو هو، ولذلك لم يذكر في هاتينِ السُّورتينِ لفظَ (مِن) المحتملَةِ للتَّبعيضِ ولابتداءِ الغايَةِ، فمِن هنا تعيَّنَ الضَّميرُ للقرآنِ.

وفي سورَةِ البقرَةِ لَمَّا قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ قال: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ فتكونُ ﴿مِن﴾ لابتداءِ الغايَةِ، والضَّميرُ في ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ للنبيِّ ﷺ، ويكونُ قد تحدَّاهم فيها بنوعٍ آخرَ مِن التَّحدِّي غيرِ المذكورِ في السُّوَرِ الثلاثِ، وذلك أنَّ الإعجازَ مِن وجهين:

أحدهما: مِن فصاحَةِ القرآنِ وبَلاغَتِه وبلوغِه مبلغًا تَقْصُرُ قُوَى الخلقِ عنه، وهو المقصودُ في السُّوَرِ الثلاثِ المتقدِّمَةِ المتحدَّى به فيها.

والثاني: مِن إتيانِه مِن النَّبيِّ الأميِّ الذي لم يَقرأ ولم يَكتُب، وهو المتحدَّى به في هذهِ السُّورَةِ، ولا يمتنِعُ إرادةُ المجموعِ كما قدَّمناه.

فإن أرادَ الزَّمخشَريُّ بعَوْدِ الضَّميرِ على (ما نزلنا) المجموعَ بالطَّريقِ التي أَشَرْنا إليها فصَحيحٌ، وحينئذٍ فيكونُ ردَّدَ بين ذلك وعَوْدِ الضَّميرِ على الثَّاني فقط.

وإن لم يُرِد ذلك فما قلناه أرجَحُ، ويَعضُدُه أنه أقرَبُ، وعودُ الضَّميرِ على الأَقربِ أوجَبُ، ويعضدُه أيضاً أنهم قد تُحُدُّوا قبلَ ذلك وظهرَ عَجزُهُم عن الإتيانِ بسُورَةٍ من مثلِ القرآنِ؛ لأنَّ سورَةَ يونسَ مكيَّةٌ، فإذا عَجَزوا عنه مِن كلِّ أحدٍ فهُمْ عن الإتيانِ بمثلِه ممَّن لم يَقرَأْ ولم يَكتُب أشدُّ عَجْزًا، فالأحسَنُ أن يُجعَلَ الضَّميرُ لقولِه: ﴿عَبْدِنَا﴾ فقط.

وهذان النَّوعانِ مِن التَّحدِّي يشتَمِلانِ على أربعَةِ أقسامٍ؛ لأنَّ التَّحدِّيَ بالقرآنِ أو ببعضِهِ بالنِّسبَةِ إلى مَن يقرَأُ ويكتُبُ[1] وإلى مَن ليس كذلك، والتَّحدِّي بالنبيِّ ﷺ بالنِّسبَةِ إلى مثلِ المنزَّلِ وإلى أيِّ سورَةٍ كانت، فإنَّ مِن الكَتَبَةِ مَن لا يأتي بها[2]، فصارَ الإتيانُ بسورَةٍ مِن مثلِ النبيِّ ﷺ مُمتَنِعًا شابهت مثلَ القرآنِ أم لم تُشابِهْه، والإتيانُ بسُورَةٍ مِن مثلِ القرآنِ مُمتَنِعًا كانَت مِن كاتبٍ قارئٍ أم غيرِه، فظهرَ أنَّها أربعَةُ أقسامٍ.

ثمَّ قالَ الزَّمخشريُّ: (ويجوزُ أن يتعلَّقَ بقولِه: ﴿فَأْتُوا﴾ والضَّميرُ للعَبدِ)، وهذا صحيحٌ، وتكونُ (مِن) لابتداءِ الغايةِ، ولم يذكر الزَّمخشرِيُّ على هذا الوَجهِ احتمالَ عودِ الضَّميرِ على (ما نزلنا) ولعلَّ ذلك لأنَّ السُّورَةَ المُتحدَّى بها إذا لم يُوجَد معها المُنزَّلُ عليه لا بدَّ أن يُخصَّصَ بمثلِ المنزَّلِ كما في سُورَةِ يونسَ وهودٍ، فإذا علَّقْنا الضَّميرَ هنا في سُورَةِ البقرةِ بقوله: ﴿فَأْتُوا﴾ وعلَّقْنا الضَّميرَ بالمُنزَّلِ، كانوا قد تُحُدُّوا بأنْ يأتوا بسورَةٍ مُطلَقَةٍ ليسَتْ مَوصوفَةً ولا مِن شَخصٍ مَوصوفٍ، فليسَتْ على نوعٍ مِن نَوعَي التَّحدِّي.

---

(١) في (ز): «يقرأ أو يكتب».

(٢) قوله: «فإنَّ مِن الكَتَبَةِ مَن لا يأتي بها» كذا في النسخ، والذي في «فتاوى السبكي»: «فإنَّ من يكتبُ لا يأتي بها»، وفي «طبقات الشافعية الكبرى»: «فإنَّ مِن لم يكتب لا يأتي بها».

فإن قلتَ: ﴿مِّن﴾ على هذا التَّقديرِ للتَّبعيضِ، فتكونُ السُّورَةُ بعضَ مثلِه يَقتضي مماثلتَها؟

قلتُ: المأمورُ به السُّورَةُ المُطلقَةُ، و﴿مِّن﴾ تحتمِلُ أن تكونَ لابتداءِ الغايَةِ وإن سُلِّمَ أنَّها للتَّبعيضِ، فالمُماثلَةُ إنَّما يُعلَمُ حُصولُها للسُّورَةِ بالاستلزامِ، فلم يُتحدَّوْا ولم يُؤمَرُوا بإتيانِها[١] مِن حيثُ هيَ مُطلقَةٌ لا مِن حيثُ ما اقتضاه الاستلزامُ مِن المماثلَةِ، فإنَّ المُماثلَةَ بالمُطابقَةِ في الكلِّ للبَعضِ لا في البَعضِ، فإن لزمَ حُصولُها في البعضِ فليسَ مِن اللَّفظِ.

وبهذا يُعرَفُ الجوابُ عَن قولِ مَن قال: ما الفرقُ بين: فأتوا بسُورَةٍ كائنَةٍ مِن مثلِ ما نَزَّلنا، وبين: فأتوا مِن مِثلِ ما نَزَّلنا بسُورَةٍ؟

فنقول: الفَرقُ بينَهُما ما ذكرناه؛ فإنَّ المأمورَ به في الأوَّلِ سُورَةٌ مَخصوصَةٌ، وفي الثَّاني سورةٌ مُطلقَةٌ من حيثُ الوَضعُ وإن كانَت بَعضًا مِن شَيءٍ مَخصوصٍ، والله أعلم[٢].

وقال العلَّامَة محمودٌ السِّيواسي: تَعيينُ الفرقِ هاهنا مَوقوفٌ على استِحضارِ أمرينِ مَعلومَيْنِ في هذا المقامِ:

أما الأولُ: فهو أنَّ المطلوبَ في مَعرِضِ المعارضَةِ بهذه الآيَةِ الكَريمَةِ دائرٌ بين الأمرينِ وليسَ بخارجٍ عنهما، بل لا يَصِحُّ أن يخرجَ، وذلك إمَّا كَوْنُ السُّورَةِ المأتيِّ بها مِثْلًا للمُنزَّلِ، أو كونُها مأتيًّا بها من مثلِ العَبدِ في كونِه بَشَرًا أو أُمِّيًّا[٣].

---

(١) قوله: «بإتيانها» كذا في النسخ، والذي في «فتاوى السبكي» و«طبقات الشافعية الكبرى»: «إلا بها».

(٢) انظر: «فتاوى السبكي» (١/ ١٦ ـ ١٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٥٧ ـ ٦٠).

(٣) في (س): «وأميا».

وأما الأمرُ الثَّاني: فهو أنَّ ﴿مِّن﴾ إذا تعلَّقَ بـ﴿فَأْتُواْ﴾ لا تكونُ إلَّا للابتداءِ ولا يَصِحُّ أن تُحمَلَ على غيرِهِ مِن البيانِ، وإذا تعلَّقَ بـ(سورة) يصلُحُ لذلكَ كلِّه.

وإذا تقرَّر هذانِ الأمرانِ، فحينئذٍ نقول: الفرقُ بين فأتوا بسُورةٍ كائنةٍ مِن مثلِ ما نزَّلنا، و: فأتوا من مثلِ ما نزَّلنا بسُورَةٍ، إذا أُريدَ تعلُّقُ ﴿مِّن﴾ بـ﴿فَأْتُواْ﴾ هو أنَّ التَّركيبَ الثَّانيَ يدلُّ على أنَّ المطلوبَ في معرضِ المعارضَةِ كونُ السُّورَةِ مَأتيًّا بها مِن مثلِ المنزلِ، وذلك خارجٌ عَن أحدِ الأمرينِ اللذين قُلنا: إنَّ المطلوبَ دائرٌ بينهما، وذلك ليسَ بمَطلوبٍ ولا يَصِحُّ أن يكونَ.

أمَّا أنه ليسَ مَطلوبًا فلأنَّهم[١] لو وَجَدوا في ديوانِ أَشعارِهِم وأَمثالِهم أو خُطَبِهم مقدارَ أقصرِ سُورَةٍ تكونُ مِثلًا للمنزلِ في غريبِ البيانِ وعُلُوِّ الطَّبقَةِ في حُسنِ النَّظمِ وأتوا به[٢] لكانَ به المعارضَةُ لهم وإن كانَ نفسُ ذلكَ الدِّيوانِ ليسَ مِثلًا للمُنزلِ كما يدلُّ على هذا قولُ صاحبِ «الكشاف» قُبيل هذا في جوابِ قوله: (فإن قلتَ: لم قيل: ﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ على لفظ التَّنزيلِ دونَ الإنزالِ؟).

وأمَّا أنَّه لا يَصِحُّ فلأنَّهُ يلزَمُ أن يكونَ الإتيانُ بمثلِ المنزلِ أيضًا مطلوبًا لامتناعِ تحصيلِ الشَّيءِ من غيرِ الحاصلِ، فحينئذٍ يَكونُ الإتيانُ بالسُّورَةِ التي هي المطلوبَةُ[٣] في التَّحدِّي ضائعاً، فليُتدبَّر.

وأما التركيبُ الأوَّلُ فلا يدلُّ على ذلك إلا إذا حُمِلَ ﴿مِّن﴾ على الابتداءِ، وذلك غيرُ لازمٍ هنا فإنَّه يمكنُ أن تكونَ للبَيانِ ويكونَ معنى الكلام: فأتوا بسُورَةٍ

---

(١) في (س): «فإنهم».

(٢) في (س) و(ف): «وأتوا به».

(٣) في (ز): «المطلوب».

كائِنَةٍ مثلَ المنزَلِ، وذلكَ ليسَ بخارِجٍ عن الأمرينِ اللذين قُلنا إنَّ المطلوبَ دائرٌ بينَهُما، وهذا المقدارُ من الفرقِ كافٍ في ذلكَ التَّخصيصِ.

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: قد استشكَلَ[1] بعضُ الفُضلاءِ جوازَ عَوْدِ الضَّميرِ إلى المنزَّلِ والعبدِ على تقديرِ كَوْنِ ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ مُتعلِّقًا بـ﴿سورة﴾، وانحصارَ عَودِه إلى العَبدِ على تعلُّقِه بقوله: ﴿فَأۡتُواْ﴾.

وقال: ليتَ شِعري ما الفَرقُ بين: فَأتوا بسُورَةٍ كائنَةٍ مِن مثلِ ما نَزَّلنا، و: فأتوا مِن مثلِ ما نزَّلْنا بسورَةٍ؟ وكَثُرَ الكلامُ فيه بينَ العُلماءِ بتبريزَ، والذي انتهى إليه الكَلامُ فيه مِنهم ومِن غيرهم أنَّه:

إذا تعلَّقَ بقولِه: ﴿فَأۡتُواْ﴾ لا يجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للمنزلِ لاستلزامِ بطلانِ كلمَةِ ﴿مِّن﴾؛ لأنَّها لا يَصِحُّ أن تكونَ للتَّبعيضِ لأنَّه حينئذٍ يكونُ مفعولُ ﴿فَأۡتُواْ﴾ بلا باءٍ ولا بدَّ منها، ولا أن تكونَ للبيانِ لأنَّه يَقتَضِي مُبهَمًا قبلَه وليسَ بمَوجودٍ، ولا للابتداءِ لأنَّ ابتداءَ الإتيانِ مِن مثلِ المنزَّلِ لا يتحقَّقُ، ولا زائدَةً على قولِ الأخفَشِ لِمَا ذكرَ في التَّبعيضِ.

وأمَّا إذا كانَ الضَّميرُ للعبدِ كان ﴿مِّن﴾ للابتداءِ ليسَ إلَّا، وابتداءُ الإتيانِ مِن مثلِ العَبدِ صَحيحٌ[2].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: قد اشتهرَ هنا سؤالُ تَخصيصٍ، وهو أنَّه: لِمَ لا يجوزُ على هذا التَّقديرِ أيضًا أن يكونَ الضَّميرُ لِـ(ما نزلنا) كمَا جازَ على تَقديرِ كونِ ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ صفَةَ (سورةٍ)؟

---

(١) في (ز): «يستشكل».

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة أحمد الثالث ورقة ٧١/ أ).

والجواب: أنَّ هذا أمرُ تَعجيزٍ باعتبارِ المأتيِّ به، والذَّوقُ شاهدٌ بأنَّ تعلُّقَ ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ بالإتيانِ يقتضي وجودَ المثلِ، ورُجوعَ العَجزِ إلى أن يُؤتَى منه بشَيءٍ، ومثلُ النَّبيِّ ﷺ في البشريَّةِ والعربيَّةِ مَوجودٌ بخلافِ مثلِ القرآنِ في البلاغةِ والفَصاحةِ.

وأمَّا إذا كان صِفَةً للسُّورَةِ فالمعجوزُ عنه هو الإتيانُ بالسُّورة الموصوفَةِ ولا يَقتضي وجودَ المثلِ، بل رُبَّما يَقتضي انتفاءَه حيثُ تعلَّقَ به أمرُ التَّعجيزِ.

وحاصِلُه أنَّ قولَنا: (ائتِ مِن مِثْلِ الحماسَةِ ببيتٍ) يَقتَضِي وُجودَ المِثْلِ، بخلافِ قولنا: (ائتِ ببيتٍ مِن مِثْلِ الحَماسَةِ).

قال: وقد يجابُ بوجوهٍ أُخَرَ:

الأوَّلُ: أنَّه إذا تعلَّقَ بـ﴿فَأْتُواْ﴾ فـ﴿مِّن﴾ للابتداءِ قَطعًا، إذ لا مُبهَمَ يُبيَّنُ، ولا سبيلَ إلى البَعضيَّةِ لأنَّه لا معنى لإتيانِ البَعضِ، ولا مجالَ لتَقديرِ الباءِ مع ﴿مِّن﴾، كيفَ وقَد ذُكِرَ المأتيُّ به صَريحًا وهو السُّورَةُ؟ وإذا كانَت ﴿مِّن﴾ للابتداءِ تعيَّن[1] كونُ الضَّميرِ للعَبدِ؛ لأنَّه المبدَأُ للإتيانِ لا مثلُ القرآنِ.

وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ المبتدأَ الذي تَقتضيه (مِن) الابتدائيَّةُ ليسَ هو الفاعِلَ حتى يَنحصِرَ مَبدَأُ الإتيانِ بالكلامِ في المُتكلِّمِ، على أنَّكَ إذا تأمَّلْتَ فالمُتكلِّمُ ليسَ مَبدَأً للإتيانِ بالكلامِ منه بل للكلامِ نفسِه، بل مَعناهُ أن يَتَّصِلَ بِهِ الأمرُ الذي اعتُبِرَ له امتدادٌ حَقيقَةً أو توهُّمًا؛ كالبَصرَةِ للخُروجِ والقُرآنِ للإتيانِ بسُورَةٍ مِنه.

وبهذا يندفعُ ما يقال: إنَّ المُعتبَرَ مِن المُبتدَإِ هو الفاعِليُّ أو المؤدِّي[2] أو الغائيُّ أو جهَةٌ يُتلبَّسُ بها، ولا يَصِحُّ شيءٌ من ذلك فيما نحنُ فيه، على أنَّ

---

(١) في النسخ: «تغير»، والتصويب من «حاشية التفتازاني» (و٥٥ب).

(٢) في «حاشية التفتازاني»: «هو الفاعل المادي».

كـونَ مثـلِ القرآنِ مبـدَأً مُؤدِّيًا للإتيـانِ بالسُّـورَةِ ليسَ أبعدَ مِـن كونِ مثلِ العَبـدِ مَبدأً فاعليًّـا له.

الثاني: أنَّه إذا كانَ [الضمير] لِـ(ما نزَّلنا) و﴿مِّن﴾ صِلَةَ ﴿فَأْتُوا۟﴾ كان المعنى: فأتوا مِن مُنزَّلٍ مثلِه بسورَةٍ، فكانَ مُماثلَةُ ذلك المُنزَّلِ لهذا المُنزَّلِ هو المطلوبُ، لا مماثلَةُ سورَةٍ واحدَةٍ منه لسُورَةٍ مِن هذا، وظاهرٌ أنَّ المقصودَ خِلافُه كما نطقَتْ بهِ الآيُ الأُخَرُ.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ إضافَةَ المثلِ إلى المُنزَّلِ لا يقتضي أن يُعتبرَ مَوصوفُهُ مَنزَّلًا، ألا ترى أنَّه إذا جُعِلَ صِفَةَ سورَةٍ لم يَكُن المعنى: بسُورَةٍ من منزَّلٍ مثلِ القرآنِ بل مِن كلامٍ، فكيفَ يُتوهَّمُ ذلك والمقصودُ تَعجيزُهُم عَن أن يأتوا مِن عندِ أَنفُسِهِم بكلامٍ مثلِ القرآنِ؟ ولو سُلِّمَ فما ادَّعاه مِن لزومِ خلافِ المقصود غيرُ بيِّنٍ ولا مُبيَّنٍ.

الثالث: أنَّها إذا كانت صِلةَ ﴿فَأْتُوا۟﴾ كانَ المعنى: فأتوا مِن عندِ المِثلِ؛ كما يُقال: ائتُوا مِن زيدٍ بكتابٍ؛ أي: مِن عندِه، ولا يَصِحُّ: ائتوا مِن عندِ مثلِ القرآنِ، بخلافِ: مثلِ العَبدِ، وهذا أيضًا بيِّنُ الفسادِ، انتهى.

وقال الشَّريفُ: أُورِدَ على هذا الوَجهِ: أنَّه لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ حينئذٍ لِـ(ما نزَّلنا) أيضًا كما جازَ ذلك على تَقديرِ كونِ الظرفِ صفَةً للسُّورةِ؟

وأجيبَ بوجهينِ: **الأوَّل**: أنَّ ﴿فَأْتُوا۟﴾ أمرٌ قُصِدَ به تَعجيزُهُم باعتبارِ المأتيِّ، فلو تعلَّقَ به قولُه: ﴿مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ وكان الضَّميرُ للمنزَّلِ تبادرَ منه أنَّ له مِثْلًا مُحقَّقًا وأنَّ عَجزَهُم إنَّما هو عَن الإتيانِ بشيءٍ منه وهو فاسِدٌ، بخلافِ ما إذا رجعَ الضَّميرُ إلى العبدِ فإنَّ له مثلًا في البَشريَّةِ والعربيَّةِ والأميَّةِ فلا محذورَ.

الثَّاني: أنَّ كلمةَ ﴿مِّن﴾ على هذا التَّقديرِ ليسَتْ بَيانيَّةً إذ لا مُبهَمَ هناك، وهي

أيضًا مُستقرٌّ أبدًا فلا تتعلَّقُ بالأمرِ لَغوًا، ولا تَبعيضيَّةً وإلا كانَ الفعلُ واقعًا عليه حَقيقَةً كما في قولِك: (أخذتُ مِن الدَّراهمِ) ولا مَعنى لإتيانِ البعضِ، بل المقصودُ الإتيانُ بالبَعضِ، ولا مجالَ لتَقديرِ الباءِ مع وُجودِ ﴿مِّن﴾، كيفَ وقد صُرِّحَ بالمأتيِّ به أعني: ﴿بِسُورَةٍ﴾، فتعيَّنَ أن تكونَ ابتدائيَّةً، وحينئذٍ يجبُ كونُ الضَّميرِ للعبدِ؛ لأنَّ جَعْلَ المُتكلِّمِ مَبدَأً للإتيانِ بالكلامِ منه معنًى حَسَنٌ مقبولٌ، بخلافِ جعلِ الكلامِ مَبدأً للإتيانِ بما هو بعضٌ منه، ألا تَرى أنَّكَ إذا قُلتَ: (أتيتُ[1] مِن زيدٍ بشِعرٍ)، كانَ القَصدُ إلى مَعنى الابتداءِ ـ أعني: ابتداءَ الإتيانِ بذلك الشِّعرِ مِن زيدٍ ـ مُستحسَنًا فيه، بخلافِ ما إذا قُلت: (أتيتُ[2] من الدَّراهمِ بدِرهَمٍ)، فإنه لا يحسُنُ منه[3] قَصدُ الابتداءِ ولا تَرتَضِيهِ فطرَةٌ سَليمَةٌ، وإن فُرِضَ صحَّةُ ما قيلَ في النَّحوِ مِن أنَّ جميعَ مَعانيها راجعَةٌ إليه، ولا نَعني بالمبدَأِ الفاعلَ ليتوجَّهَ أنَّ المُتكلِّمَ مَبدَأٌ للكلامِ نَفسِهِ لا للإتيانِ بالكلامِ منه، بل يُعَدُّ عرفًا مَبدَأً مِن حيثُ يُعتبَرُ أنَّه اتَّصلَ به أمرٌ له امتدادٌ حقيقَةً أو توهُّماً، معناه: فَأتوا بسورَةٍ ممَّا هو على صِفَتِه[4].

وقد اعتنَى بهذا المحلِّ رَجلٌ مِن فُضلاءِ العَجمِ يُقال له: مُظفَّرُ الدينِ الشِّيرازيُّ[5]

---

(١) في «حاشية الجرجاني»: «ائت».

(٢) في «حاشية الجرجاني»: «ائت».

(٣) في «حاشية الجرجاني»: «فيه».

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٤٢). وقوله: «معناه فَأتوا بسورَةٍ ممَّا هو على صِفَتِه» كذا ورد متصلاً مع قوله: «أو توهماً» في النسخ الخطية، والذي في «حاشية الجرجاني» انتهى الكلام عند قوله: «أو توهما»، ثم استأنف كلاماً جديداً في شرح كلام «الكشاف» فقال: «قوله: معناه: فأتوا... ».

(٥) علي بن محمد الشيرازي العمري الشافعي، قطن حلب سنة (٩١٦هـ)، وأخذ بها عن جماعة منهم الشمس بن بلال، وكتب حواشي على «الكافية»، وكان صهراً لمنلا جلال الدواني وكان ماهراً في =

رأيتُه بمكَّةَ سنةَ تسعٍ وسِتينَ وثمانِ مئةٍ، فألَّفَ فيه كُرَّاسَةً نقلَ فيها كلامَ الطِّيبيِّ والتَّفتازانيِّ وبحثَ مَعَهما، وقَدِمَ إلى الدِّيارِ المِصريَّةِ معنا سنَةَ سبعينَ فأظهرَها مُتبجِّحًا بها، فنازَعَه مَن نازَعَه ورُفِعَ في ذلك سؤالٌ إلى شيخِنا العلَّامَةِ مُحيي الدينِ الكافِيَجِيِّ، فكتبَ عليه كتابَةً مُطوَّلةً خطَّأَ فيها مُظفَّرَ الدينِ فيما بحثَه وفيما خرَّجَه لكونهِ عوَّلَ في التَّخريجِ على القواعِدِ المَنطقيَّةِ، وهي مُخالِفَةٌ لأساليبِ العربيَّةِ التي مَرجِعُ البلاغةِ القرآنيَّةِ إليها، ولولا خَشيَةُ الإطالَةِ لسُقْتُ ذلك كلَّه.

والـرَّدُّ إلـى المنـزَّلِ أَوجَـهُ[1]؛ لأنَّـه المطابِـقُ لقولِـه: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ ولسَـائرِ آيـات التحـدِّي، ولأنَّ الـكلامَ فيـه لَا في المنـزَّل علَيـهِ، فحقُّـه أن لا يَنفَكَّ عَنـه ليتَّسِـقَ الترتيـبُ والنظـمُ، ولأنَّ مخاطبَـةَ الجَمِّ الغَفيرِ بـأنْ يأتوا بمثلِ مَـا أَتَى به وَاحـدٌ مِـن أبنـاءِ جِلدَتِهم أبلـغُ في التحدِّي مِـن أن يقالَ لهُـم: ليَأتِ بنحـو[2] ما أَتَى بـهِ هذا آخَـرُ مثلُه، ولأنَّه معجزٌ في نفسِـه لا بالنسـبَة إليهِ[3]؛ كقولـه تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسـراء: ٨٨] ولأنَّ ردَّه إلـى ﴿عَبْدِنَا﴾ يُوهِـمُ إمـكانَ صـدورِه ممَّـن لـم يكـنْ علـى صفتِـه، ولا يلائمُه قولـه: ﴿وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ فإنَّـه أَمـرٌ بـأنْ يَسـتَعينوا بـكلِّ مَـن ينصرُهم ويُعِينهُم.

= المنطق حتى كان يقول عنه منلا جلال الدين: لو كان المنطق جسماً لكان هو منلا مظفر الدين، توفي سنة (٩١٨هـ)، وقيل: (٩٢٢هـ). انظر: «شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ١٢٧).

(١) قوله: «والرَّدُّ إلى المنزَّلِ أَوجَهُ»؛ أي: رجوع ضمير ﴿مِّثْلِهِۦ﴾ إلى قوله: (ما نزلنا) أوجه من رجوعه إلى العبد. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٣٩٤).

(٢) في (ت): «ليأت بمثل».

(٣) قوله: «لا بالنسبة إليه»؛ أي: إلى عبدنا. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢١٩).

والشُّهَداء: جمعُ شَهيدٍ بمعنى: الحاضِر، أَو القائمِ بالشَّهَادَة، أو النَّاصرِ، أو الإمَام، وكأنَّه سمِّي به لأنه يَحضرُ النواديَ وتُبْرَمُ بمحَضَرِه الأمورُ، إذ التركيبُ للحضُور إمَّا بالذَّات أو بالتَّصوُّر، ومنه قيل للمقتُول في سَبيل اللهِ: شهيدٌ؛ لأنَّه حَضَر ما كان يرجُوه، أو الملائكةُ حَضَروه.

ومعنَى ﴿دُونِ﴾: أدنى مكانٍ من الشيءِ، ومنه: تدوينُ الكتب؛ لأنه إدناءُ البعضِ من البعضِ، و(دونك هذا)؛ أي: خُذْه من أدنَى مكانٍ منكَ، ثم استُعيرَ للرُّتب فقيل: زيدٌ دونَ عمرٍو؛ أي: في الشرف، ومنه: الشيءُ الدُّونُ.

ثم اتُّسِعَ فيه فاستُعمل في كلِّ تجاوُزِ حَدٍّ إلى حدٍّ وتَخَطِّي أمرٍ إلى آخَرَ، قال الله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ أي: لا يتجاوزُوا ولايةَ المؤمنينَ إلى ولايةِ الكافرين، وقال أُميَّةُ:

يـا نفـسُ مـا لـكِ دون الله مِـن وَاقِ

أي: إذا تجاوَزْتِ وقايةَ اللهِ فلا يَقيكِ غيرُه.

و﴿مِن﴾ متعلِّقةٌ بـ(ادعوا)، والمعنى: وادعُوا لمعَارَضَتِه مَن حَضَركم أو رَجَوتُم مَعُونتَه من إنسِكم وجِنِّكم وآلهتِكم غيرِ الله، فإنه لا يقدرُ أن يَأتيَ بمثلِه إلّا اللهُ، أو: وادعُوا من دونِ اللهِ شُهَداءَ يَشهَدُون لكم بأنَّ ما أَتيْتُم به مثلُه، ولا تَستشهِدوا باللهِ فإنَّه مِن دَيْدَنِ المبهوتِ العَاجزِ عن إقامةِ الحجَّةِ، أو بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾[1]؛

(١) قوله: «بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾» عطف على «بـ(ادعوا)» في قوله: «و﴿مِّن﴾ متعلقة بـ(ادعوا)»؛ أي: ﴿مِّن﴾ متعلقة بـ(ادعوا) أو بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾. ووقع في (أ) و(خ): «شهداءكم» دون الباء، وكذا وقعت عند الشهاب في «الحاشية» (٢/ ٤٥) دون الباء لكنها عنده برسم: «شهدائكم» بالكسر، وقال الشهاب: و«شهدائكم» مجرور في النسخ، ولذا رسمت همزته بصورة الياء، فهو معطوف على «ادعوا» في قوله: «بادعوا». قلت: فهما سواء بوجود الباء أو عدمه.

أي: الذين اتخذتُموهم من دونه أولياءَ وآلهةً، وزعمتُم أنها تشهدُ لكم يومَ القيامَة، أو الذينَ يشهَدُون لكم بين يدَي اللهِ على زعمكم، من قولِ الأعشى:

تُرِيكَ القَذَى مِن دُونِها وهِيَ دونَه

ليُعِينُوكم[1]، وفي أمرِهم أن يستَظهِروا بالجماد في معَارضةِ القرآن غايةُ التبكيتِ والتهكُّم بهم.

وقيلَ: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: من دونِ أوليائه، يعني: فُصحاءَ العربِ ووجُوهَ المَشاهِدِ ليَشهَدُوا لكم أنَّ ما أَتيتُم بهِ مثلُه، فإن العَاقل لا يرضَى لنفسِه أن يشهد بصِحَّةِ ما اتَّضح فسادُه وبانَ اختلالُه.

﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ أنَّه من كلامِ البشر، وجوابُه محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه.

والصِّدقُ: الإخبارُ المطابِقُ، وقيل: مَعَ اعتقادِ المُخبِر بأنَّه كذلكَ عَن دلالةٍ أو أَمَارةٍ؛ لأنه تعالى كذَّب المنافقين في قولِهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ لمَّا لم يَعتقِدوا مُطابقتَه، ورُدَّ بصَرفِ التكذيب إلَى قولهم: ﴿نَشۡهَدُ﴾ [المنافقون: ١] لأنَّ الشَّهَادة إخبارٌ عمَّا عَلِمَه وهم ما كانوا عالِمِين بهِ.

قوله: «ولأنَّ مُخاطبَةَ الجَمِّ الغَفيرِ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: أصلُ الكَلمَةِ من الجُمومِ والجُمَّةِ، وهو الاجتماعُ والكَثرَةُ، والغَفيرُ مِن الغَفْرِ، وهوَ التَّغطِيَةُ والسَّترُ، فجُعِلَت الكلمتانِ في مَوضعِ الشُّمولِ والإحاطَةِ[2].

قوله: «ولا يُلائِمُه قولُه: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم﴾»:

---

(١) قوله: «ليعينوكم» تعليل لـ(ادعوا) المقدَّر في «أو الذين يشهدون لكم». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٢١).

(٢) عزاه الطيبي في «حاشيته» (٢/ ٣٢٤) إلى ابن الأثير في «النهاية» (١/ ٣٠٠).

قالَ الطِّيبيُّ: لأنَّه لا معنى للاستظهارِ بهم على أنْ يَأتوا بسورَةٍ واحدَةٍ مِن مثلِ محمَّدٍ ﷺ[1].

قوله: «ومنه تَدوينُ الكتبِ»:

هذا ممنوعٌ؛ فإنَّ التَّدوينَ إنَّما هو مأخوذٌ مِن الدِّيوانِ وهو لفظٌ أعجمِيٌّ ليسَ مُشتَقًّا من دَوَّنَ.

قوله: «ثم استُعِيرَ للرُّتَبِ.. » إلى آخرِه:

قالَ الطِّيبِيُّ: يعني: لَمَّا كَثُرَ استِعمالُه في هذهِ المعاني استُعِيرَ في مَعنى المَرتبَةِ مُطلقًا بأنْ شُبِّهَت المراتبُ المعنويَّةُ بالمكانيَّةِ، واستُعيرَ لها ما كان مستعمَلًا هناكَ ثمَّ اتُّسِعَ فيه فجُعِلَ مثلًا لكلِّ تجاوُزِ حَدٍّ مِن غيرِ نظرٍ إلى الاستعارَةِ[2].

قولُه: «وقال أُميَّةُ:

يـا نَفـسُ مـا لـكِ دونَ اللهِ مِـن واقِ»

تمامُه:

ولا للَسْـعِ بنـاتِ الدَّهـرِ مِـن راقِ[3]

يريدُ: النَّوائِبَ.

قوله: «و﴿مِّن﴾ مُتعلِّقَةٌ بـ﴿ادعو﴾» هذا على أنَّ الشَّهيدَ بمعنى الحاضرِ أو القائمِ بالشَّهادَةِ[4].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٢٥).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٣٢٦).

(٣) انظر: «ديوان أمية» (ص: ٩١)، و«تفسير الطبري» (٢/ ٤٠٨)، و«القطع والائتناف» للنحاس (ص: ٧٤).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٨١).

قوله: «أو بـ﴿شُهَدَآءَكُم﴾» هذا على أنَّه بمعنى القائمِ بالشَّهادَةِ.

قوله: «من قولِ الأعشى:

تُريكَ القذى مِن دُونِها وهي دُونَه»

تمامُه:

إذا ذاقَها مَن ذاقَها يَتَمَطَّقُ[١]

يَصِفُ زجاجَةً فيها خمرٌ؛ أي: تريكَ الزُّجاجَةُ القَذَى من قُدَّامِها وهي قُدَّام القَذَى، «يتمطَّقُ»؛ أي: يمصُّ شَفَتيهِ من لَذاذَتِها[٢].

وفي «شرح ديوان الأعشى»: أنَّ هذا البيتَ مِن مُستحسَناتِ شعرِه، أرادَ أنَّ الزُّجاجَةَ لصفائِها تريكَ القَذى أقربَ إليكَ منها وإنَّما القَذاةُ[٣] في أسفَلِها.

وأوَّلُ القَصيدَةِ:

أَرِقتُ وما هذا السُّهادُ المؤرِّقُ ... وما بي مِن سُقْمٍ وما بي مَعشَقُ

ولكن أراني لا أَزالُ بحادِثٍ ... أُغادَى بما لم يُمسِ عندي وأُطرَقُ

وقبلَ البيتِ المُستشهَدِ به:

وشاوٍ[٤] إذا شِئنا كَمِيشٌ بمسعرٍ ... وصهباءُ مِزبادٌ إذا ما تُصفَّقُ[٥]

---

(١) انظر: «ديوان الأعشى» (ص: ٢٦٩).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٢٩)، قال الأزهري في «تهذيب اللغة» (٩/ ٣٦): التمطق: التذوق، والتمطق بالشفتين أن تضم إحداهما بالأخرى مع صوت يكون منهما.

(٣) في (س): «القذا».

(٤) في النسخ الخطية: «وساق»، والمثبت من الديوان.

(٥) انظر: «ديوان الأعشى» القصيدة رقم (٣٣). وفي حاشية (ف): «الكميش: الرجل السريع، والمسعر: سريع بما يوقد به».

قالَ الطِّيبيُّ: روى ابنُ حمدون في «التذكرة»: أنَّ الوليدَ بنَ عبدِ الملكِ قال لابنِ الأقرعِ: أَنشدني قولَكَ في الخمرِ، فأنشدَه:

كميتٍ إذا شُجَّتْ فَفِي الكأسِ وردُها ... لهــا فــي عظــامِ الشَّــاربينَ دَبيــبُ

تريـكَ القذى مِـن دونها وهـي دونَه ... لوَجـهِ أَخيهــا فــي الإنــاءِ قُطــوبُ

فقال الوليد: شَربتَها وربِّ الكعبَةِ، قال: لئن كان وَصفي لها رابَكَ فقد رابَني مَعرِفَتُك بها، فعلى هذا ابنُ الأقرع إما ضمَّنَ المصراعَ أو كانَ من التَّوارُدِ[١].

(٢٤) ـ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾.

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ لمَّا بيَّن لهُم مَا يتعرَّفُونَ به أمرَ الرَّسُولِ عليه السلام ومَا جَاء بهِ، وميَّزَ[٢] لهُم الحقَّ مِنَ[٣] الباطل، رتَّبَ عليه ما هُو كالفَذْلَكَةِ له، وهُو أَنَّهُم إذا اجتَهَدوا في معارضتِه، وعجزوا جميعاً[٤] عن الإتيانِ بما يسَاويهِ أو يدانيهِ، ظَهَر أَنَّه معجِزٌ والتَّصدِيقُ به واجبٌ، فآمِنُوا به واتَّقُوا العَذابَ المعدَّ لمَن كذَّبَ، فعبَّر عن الإتيانِ المكيَّفِ[٥] بالفِعلِ الذي يَعمُّ الإتيانَ وغيرَه إيجازاً، ونزَّلَ لازِمَ الجزاءِ منزلتَه على سبيلِ الكنايةِ تقريراً للمَكْنيِّ عنه، وتهويلاً لشأنِ العنَاد، وتصريحاً بالوعيد مع الإيجاز.

---

(١) انظر: «التذكرة الحمدونية» (٧/ ٢٤٦)، و«حاشية الطيبي» (٢/ ٣٢٩).

(٢) في (أ) و(خ): «ويميز».

(٣) في (ت) و(خ): «عن».

(٤) في هامش (أ): «في نسخة: أنكم إذا اجتهدتم في معارضته وعجزتم جميعا».

(٥) قوله: «المكيف»؛ أي بما يساوي القرآن أو يدانيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٢٣).

وصَدَّرَ الشرطيةَ بـ(إنْ) الذي للشَّكِّ والحالُ يقتضِي (إذَا) الذي للوجُوب، فإنَّ القائلَ سبحانه لم يكنْ شاكًّا في عجزِهم ولذلك نفَى إتيانَهم معترضاً بين الشرطِ والجزاء؛ تهكُّما بهم، أو خطاباً معهُم على حسَب ظنِّهم، فإنَّ العجزَ قبلَ التأمُّلِ لم يكن محقَّقاً عندَهم[١].

و﴿تَفۡعَلُواْ﴾ جزمٌ بـ﴿لَمۡ﴾ ـ لا بـ﴿إِن﴾[٢] ـ لأنَّها واجبةُ الإعمالِ مختصَّةٌ بالمضارعِ متصلةٌ بالمعمُول، ولأنَّها لمَّا صيَّرتْه ماضياً صارت كالجزءِ منه، وَحرفُ الشرط كالدَّاخِل على المجموع، فكأنَّه قال: فإن تركتُم الفعلَ، ولذلك سَاغَ اجتماعُهما.

و(لَن) كـ(لَا) في نفيِ المستقبَلِ غيرَ أنَّه أبلغُ، وهو حرفٌ مقتضَبٌ عِند سيبَويهِ والخليلِ في إحدَى الرِّوايتين عنه[٣]، وفي الرواية الأخرى: أصلُه (لا أنْ)[٤]، وعند الفرَّاء: (لا) فأُبدلَت أَلفُها نُونًا[٥].

---

(١) قوله: «وصدر الشرطية...» إلى هنا، هذا تلخيص لكلام الزمخشري في «الكشاف» (١/ ١٠١): فإن قلتَ: انتفاءُ إتيانهم بالسُّورة واجبٌ، فهَلَّا جيءَ بـ(إذا) الذي للوجوب دون ﴿إِن﴾ الذي للشك؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدهما: أن يُساقَ القولُ معهم على حسَب حسبانهم وطمعهم، وأن العجز عن المعارضة كان قبل التأمُّل كالمشكوك فيه لديهم؛ لاتِّكالِهم على فصاحتهم واقتدارِهم على الكلام، والثاني: أن يُتهَكَّم بهم؛ كما يقول الموصوفُ بالقوَّة الواثِقُ من نفسه بالغلَبَةِ على مَن يُقاوِيهِ: «إن غلَبْتُكَ لم أُبْقِ عليك» ـ وهو يَعْلم أنه غالبُه ويتيقَّنُه ـ تَهكُّماً به.

(٢) «لا بإن» من (خ).

(٣) انظر قول سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٥).

(٤) انظر: «العين» (٨/ ٣٥٠)، و«الكتاب» (٣/ ٥).

(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ١٠٢).

و(الوَقُود) بالفتح: مَا تُوقَدُ به النَّارُ، وبالضمِّ: المصدَر، وبالفتحِ قد جاء المصدَرُ قالَ سيبويه: وسَمِعنا مَن يَقُول: وَقَدَتِ النَّارُ وَقُودا عَالياً[1]، والاسمُ بالضمِّ، ولعَلَّه مَصدَرٌ سُمِّي بِهِ كما قِيلَ: (فلانٌ فخرُ قومه وزَينُ بلدِه، وَقد قرِئَ بِه[2].

والظاهرُ أنَّ المرادَ بِهِ الاسمُ، وإنْ أُريدَ[3] المصدَرُ فعَلَى حذفِ مُضافٍ؛ أي: وقودُها احتراقُ النَّاسِ والحجارة، وهيَ جمعُ حجَرٍ كجِمَالةٍ جمعُ جَملٍ، وهُو قليلٌ غيرُ منقاسٍ.

والمرَاد بها: الأصنَامُ التي نحَتُوهَا وقرَنوا بها أنفسَهم وعَبَدوها طمعاً في شفاعتِها والانتفاعِ بها واستدفاعِ المضارِّ بمكانتِهم، ويَدُلُّ علَيه قولُه تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] عُذِّبوا بمَا هُو منشأُ جُرمِهم كما عُذِّبَ الكافِرونَ بما كَنَزُوهُ، أو بنقيضِ ما كانوا يتوَقَّعُونَ زيادةً في تحسُّرِهم.

وقيل: الذهبُ والفضَّةُ التي كانوا يَكنِزُونها ويغترُّون بها[4]، وعلى هذا لم يكن لتخصيصِ إعدادِ هذا النَّوعِ منَ العذاب بالكفَّار وَجهٌ.

وقيل: حجارةُ الكبريتِ، وهو تخصيصٌ بغيرِ دليلٍ وإبطالٌ للمقصود؛ إذ الغرَضُ تهويلُ شأنِها وتفاقُمُ لَهَبِها بحَيث تتَّقدُ بما لا يَتَّقدُ بِهِ غيرُها، والكبريتُ يَتَّقِدُ به كلُّ نارٍ وإنْ ضعُفَت، فإنْ صحَّ هَذا عن ابنِ عباسٍ[5] فلعَله عنَى بِهِ أنَّ الأحجارَ كلَّها لتلك كحجارةِ الكبريتِ لسَائرِ النِّيران.

---

(١) في (م): «غالياً».

(٢) نسبت لعيسى بن عمر الهمداني ومجاهد وطلحة وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١)، و«المحتسب» (١/ ٦٣)، و«الكشاف» (١/ ١٠٢)، و«البحر» (١/ ٢٩٨).

(٣) في (خ) زيادة: «به».

(٤) في (خ): «يكنزونهما ويغترون بهما».

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤) عن ابن عباس وابن مسعود وابن جريج.

ولمَّا كانَت الآيةُ مدنيَّةً نزلتْ بعدَ مَا نزلَ بمكةَ قولُه تعالى في سورة التّحريم: ﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦] وسَمِعُوهُ صحَّ تعريفُ النارِ ووقوعُ الجملةِ صلةً فَإِنَّها يجبُ أن تكونَ قصَّةً معلومة.

قوله: «فعبَّرَ عن الإتيانِ المكيَّفِ بالفعلِ الذي يَعمُّ الإتيانَ وغيرَه إيجازًا»:

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّين: أي: الفائدَةُ في تركِ ذكرِ الإتيانِ إلى ذكرِ الفعلِ هو أنَّ الإتيانَ فِعلٌ مِن الأفعالِ، والفائدَةُ هو الإيجازُ، حيثُ وقعَ لفظُ الفعلِ موقعَ الإتيانِ مع ما يتعلَّقُ به.

قوله: «ونَزَّلَ لازمَ الجزاءِ منزلتَه على سبيلِ الكِنايَةِ..» إلى آخره:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: يعني: أنَّ مِن حقِّ الشَّرطِ أن يكونَ سَببًا للجزاءِ ومَلزومًا، وليسَ عدمُ الإتيانِ بالسُّورَةِ سببًا لاتِّقاءِ النَّارِ ولا ملزومًا، فكيفَ وقعَ جزاءً له؟

والجوابُ: أنَّ اتِّقاءَ النَّارِ كِنايَةٌ عن تركِ العِنادِ، وهو مَشروطٌ بعدمِ القُدرَةِ على الإتيانِ بالسُّورَةِ ومُسبَّبٌ عنه، وهذه الكِنايَةُ مع أنَّها في نَفسِها مِن شُعَبِ البَلاغَةِ وأبلَغُ مِن التَّصريحِ تفيدُ أمرين:

أحدهما: الإيجازُ؛ حيثُ طوى ذِكرَ الوَسائطِ، أعني قولَنا: فإِن لَم تَفعلوا فقَدْ صَحَّ عِندَكُم صِدقُه، وإذا صَحَّ كانَ لُزومُكُم العِنادَ وتَركُكُم الإيمانَ والانقيادَ سَببًا لاستِحقاقِكُم العقابَ بالنَّارِ، فاتركُوا ذلك واتَّقوا النَّارَ، وليسَ المرادُ أنَّ هناك حَذْفًا وإضمارًا لشرطٍ أو جَزاءٍ، بل أنَّ المعنى على ذلك، وإلى هذا يُشيرُ مَن يقول: إنَّه يرادُ في الكِنايَةِ مَعنى اللفظِ ومَعنى مَعناه.

وثانيهما: تهويلُ شأنِ العنادِ بإقامَةِ النَّارِ مُقامَه بناءً على[1] إنابةِ اتِّقاءِ النَّارِ

---

(١) في النسخ: «على أن»، والتصويب من «حاشية التفتازاني» (و٥٧أ).

منابَ تركِ العنادِ، وإبرازِ تركِ العِنادِ في صورَةِ اتِّقاءِ النَّارِ، فاعتُرِضَ بأنَّه يَنبَغي أن يكونَ مَجازًا عَن تَركِ العِنادِ على ما اختارَهُ صاحِبُ «المفتاح» لا كنايَةً، إذ مَبناها على التَّعبيرِ باللازمِ عَن الملزومِ.

والجوابُ: أنَّ إطلاقَ الكنايَةِ على التَّعبيرِ بالملزومِ عَن اللازِمِ شائعٌ في كلامِ صاحبِ «الكشاف»، ومَبنى الفَرقِ بينَها وبين المَجازِ عندَه على إرادَةِ المعنى الحقيقيِّ وعَدَمِها، وأمَّا التَّفرِقَةُ بأنَّ التَّعبيرَ باللازمِ عن الملزومِ كنايَةٌ وعَكسَه مجازٌ فإنَّما هي لِصاحبِ «المفتاح»[(١)]، انتهى.

قوله: «أو خطابًا معهم على حسبِ ظنِّهم»:

قالَ الطِّيبِيُّ: فإنَّهم كانوا يقولونَ: ﴿لَوۡ نَشَآءُ لَقُلۡنَا مِثۡلَ هَٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١][(٢)].

قوله: «حَرفٌ مُقتَضَبٌ»؛ أي: مُرتَجلٌ بَسيطٌ ثُنائيُّ الوَضعِ.

قوله: «عند سيبويهِ والخليلِ في إحدى الرِّوايتَيْنِ عنه»: هو الراجِحُ عندَ المتأخِّرينَ وأبي حيَّانَ وابنِ هشامٍ[(٣)].

قوله: (وفي الرِّوايَةِ الأخرى: أصلُه لا أَنْ).

أي: فحُذِفَت الهمزَةُ لكَثرَتِها في الكلامِ ثمَّ الألِفُ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ.

قوله: «فلانٌ فَخرُ قومِه»:

قالَ الطِّيبِيُّ: أي: الذي يَفتخِرُ به قومُه؛ كقولك: ضَرْبُ الأميرِ؛ أي: مَضروبُه[(٤)].

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» (ص ٤٠٣) وفيه: مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٣٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٢٨٣)، و«شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص ٣٧١ ـ ٣٧٢).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٣٨).

قوله: «وإن أُرِيدَ به المصدَرُ فعلى حذفِ مُضافٍ؛ أي: وقودُها احتراقُ النَّاسِ»: زادَ غيرُه: أو يقدَّرُ المضافُ قبلَهُ؛ أي: ذو وَقودِها النَّاسُ[1].

زادَ الطِّيبيُّ: أو يُجعَلُ من بابِ: (رجلٌ عَدْلٌ) قال: وعلى هذا فالمَعنى: ليسَ وقودُ النَّارِ إلا ذلك، وعلى الأوَّلِ يجوزُ أن يكونَ هناكَ وقودٌ آخرُ[2].

قوله: «وقيل: حِجارَةُ الكبريتِ، وهو تَخصيصٌ بغيرِ دَليلٍ..» إلى آخرِه:

أقول: تبعَ في ذلكَ «الكشَّاف»[3]، وهذا مِن جملَةِ ردِّهِ الأحاديثَ الصَّحيحةَ والتَّفاسيرَ المرفوعةَ الثَّابتَةَ بمجرَّدِ الرَّأيِ، فإنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعون[4] فإنَّ تَفسيرَ الحجارَةِ هناكَ بحجارَةِ الكبريتِ هو الثَّابتُ في المنقولِ ولا يُعرَفُ في التَّفسيرِ غيرُه.

أخرج عبدُ الرزَّاقِ، وسعيدُ بن منصورٍ في «سننه»، وهنَّادُ بن السَّرِيِّ في «كتابِ الزُّهدِ» وعبدُ بن حميدٍ وابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ المنذرِ، والطبرانيُّ في «الكبير»، والحاكِمُ في «المستدرك» وصحَّحَه، والبَيهقيُّ في «البعثِ والنُّشور»، عن عبدِ اللهِ بن مسعودٍ في قولِه: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ قال: حجارَةُ الكبريتِ جَعَلَها اللهُ كما شاءَ[5].

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٤١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٣٨-٣٣٩).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٨٩).

(٤) «وإنا إليه راجعون» من (س).

(٥) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢١)، وهناد في «الزهد» (٢٦٣)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٨١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٤٤)، والطبراني في «الكبير» (٩٠٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٣٨٢٧) وصححه، والبيهقي في «البعث والنشور» (٥٠٣)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (١/ ٩٠) إلى سعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وابن المنذر.

وأخرج ابنُ جريرٍ عن ابنِ عباسٍ في الآيةِ قال: هي حجارةٌ في النَّارِ مِن كبريتٍ أسودَ[(١)].

ومثلُ هذا التَّفسيرِ الواردِ عَن الصَّحابيِّ فيما يتعلَّقُ بأمرِ الآخرَةِ له حكمُ الرَّفعِ بإجماعِ أهلِ الحَديثِ.

وقد أخرجَ ابنُ أَبي حاتمٍ مثلَه عَن مجاهدٍ وأبي جعفرٍ[(٢)] وابنِ جُريجٍ[(٣)].

وجَزَمَ به ابنُ جريرٍ ولم يَحكِ خِلافَه عن أحدٍ وعلَّلَه بأَنَّها أشدُّ حرًّا[(٤)].

ونقله البغويُّ عن أكثرِ المُفسِّرينَ وقالوا: لأَنَّها أكثَرُ التِهابًا[(٥)].

ونقلَه ابنُ عَقيلٍ عن الجمهورِ وقال: خُصَّت لأَنَّها تزيدُ على غَيرِها مِن الأَحجارِ بسُرعَةِ الإيقادِ، ونَتْنِ الرِّيحِ، وكثرةِ الدُّخانِ، وشدَّةِ الالتصاقِ بالأبدانِ، وقوَّةِ الحرِّ.

قوله: «ولَمَّا كانَت الآيَةُ مَدنيَّةً نَزلَت بعدمَا نزلَ بمكَّةَ قولُه تعالى في سُورةِ التَّحريم: ﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾ وسَمِعوهُ = صَحَّ تعريفُ النَّارِ).

تابع في ذلكَ «الكشاف»[(٦)]، وقد تعقَّبَه القُطبُ وغيرُه بأَنَّه يُنافي ما سَيقولُه في سورَةِ التَّحريمِ أَنَّها مَدنيَّةٌ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٨٢).

(٢) أبو جعفر محمد بن علي الباقر.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٤٦)، و(٢٤٧)، وذكره عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر من غير سند.

(٤) انظر «تفسير الطبري» (١/ ٣٨٠).

(٥) انظر: «تفسير البغوي» (١/ ٧٣).

(٦) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٨٧).

وقال صاحبُ «الانتصاف»: لم أَقِفْ على خلافٍ أنَّ سُورةَ التَّحريمِ مَدنيَّةٌ، والظَّاهرُ أنَّ الزَّمخشرِيَّ وَهِمَ في قولِه: إنَّها مَكِّيَّةٌ[١].

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: ما ذكَرَهُ الزَّمخشرِيُّ ليسَ بصحيحٍ؛ لأنَّ سورَةَ التَّحريمِ مَدنيَّةٌ بلا خلافٍ.

قال: وقد اتَّفقَ الشَّارحونَ على ورودِ هذا الاعتراضِ، ونسبَ بَعضُهُم الزَّمخشريَّ إلى السَّهوِ[٢].

وفي الحاشيَةِ المشارِ إليها: ما ذكرَهُ الزَّمخشرِيُّ وهمٌ، فإنَّ المُفسِّرينَ مُتَّفقونَ على أنَّ سورَةَ التَّحريمِ مَدنيَّةٌ، وكان يكفيهِ أن يقولَ: آيةُ التَّحريمِ نَزَلَت قبلَ هذه[٣] بالمدينَةِ ثمَّ هذه بعدَها، فإنَّ صِحَّةَ الجوابِ لا يتوقَّفُ على كونِ آيةِ التَّحريمِ مكيَّةً.

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ والشَّريفُ: اعترِضَ هنا بأنَّ الصِّفَةَ أيضًا يَجِبُ أن تكونَ مَعلومَةَ الانتسابِ إلى الموصوفِ كالصِّلَةِ وإلا لكانَ خبرًا، ولهذا قالوا: إنَّ الصِّفاتِ قبلَ العلمِ بها أخبارٌ كمَا أنَّ الأخبارَ بعدَ العِلمِ بها أَوصافٌ، فيعودُ السُّؤالُ بعينِه في قولِه: ﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾.

والجوابُ: أنَّ الصِّفَةَ والصِّلَةَ يجبُ كونُهُما مَعلومَيْنِ للمُخاطَبِ لا لكلِّ سامعٍ، وما في التَّحريمِ خِطابٌ للمُؤمنينَ، وهم قد عَلِمُوا ذلك بسَمَاعِهم من النبيِّ ﷺ ولَمَّا سمعَ الكُفَّارُ ذلك الخطابَ أدرَكُوا منه نارًا مَوصوفَةً بتلكَ الجملَةِ فجُعِلَت [صلةً] فيما خوطِبُوا به[٤].

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ١٠٢).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٢٢/ ب).

(٣) في (س): «هذا».

(٤) انظر: «حاشية الجرجاني» (١/ ٢٥٠ـ٢٥١)، وما بين معكوفتين منه ومن «حاشية التفتازاني» (و٥٨أ).

﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾: هُيِّئَتْ لهُم وجُعِلت عُدَّةً لعذابهم، وقُرِئ: (أُعْتِدَتْ)[1] من[2] العتادِ بمعنى العُدَّة، والجُملةُ استئنافٌ، أو حالٌ بإضمارِ (قَدْ) منَ ﴿ٱلنَّارَ﴾ لا الضميرِ الذي في ﴿وَقُودُهَا﴾ وَإن جعلتَه مَصدَراً، للفَصلِ بينهما بالخبر.

وفي الآيتين دَليلٌ[3] على النبوَّةِ من وجوهٍ:

الأوَّلُ: ما[4] فيهما مِنَ التَّحدِّي والتحريضِ على الجِدِّ وبذلِ الوُسعِ في المعارضةِ بالتقريعِ والتهديدِ، وتعليقِ الوَعيدِ على عَدَم الإتيانِ بما يُعارِضُ أقصرَ سورةٍ من سورِ القرآن، ثم إنَّهم مع كثرتِهم واشتهارِهم بالفصاحةِ، وتهالُكِهم على المُضادَّة، لم يتصدَّوا لمعارضتِه، والتَجؤوا إلَى جلاءِ الوَطن وبذلِ المهَج.

والثاني: أَنَّهُما يتضمَّنانِ الإخبارَ عَن الغيب عَلَى مَا هو بِهِ، فإنَّهُم لو عارَضُوهُ بشيءٍ لامْتَنَعَ خَفاؤُه عادةً، سيَّما والطَّاعِنُونَ فيه أكثفُ[5] منَ الذَّابِّينَ عنه في كلِّ عَصرٍ.

والثالثُ: أنه عليه السلام لو شَكَّ في أَمرِه لَمَا دعاهم إلى المعارضةِ بهذه المبالغةِ؛ مخافةَ أن يُعارَضَ فتَدْحَضَ حجَّتُه.

وقولُه: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ دَلَّت على أنَّ النارَ مخلوقَةٌ مُعَدَّةٌ لهُم الآنَ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«الكشاف» (١/ ١٠٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) في (أ) و(ت): «بمعنى».

(٣) في (ت): «ما يدل».

(٤) في (ت): «بما».

(٥) في (ت) و(خ): «أكثر».

قوله: «والجملَةُ استِئنافٌ أو حَالٌ»:

قال أبو حيَّان: ذكرَ أبو البقاءِ أنَّ جملةَ ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ في موضعِ الحالِ مِن ﴿النَّارَ﴾، والعامِلُ فيها ﴿فَاتَّقُوا﴾[١]، وفي ذلك نظرٌ؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ يصير: فاتَّقوا النَّارَ في حالِ إعدادِها للكافرينَ، وهي مُعَدَّةٌ للكافرينَ اتَّقوا النَّارَ أو لم يتَّقوها، فتكونُ إذ ذاكَ حالًا لازمَةً، والأصلُ في الحالِ التي للتَّأكيدِ أن تكونَ مُنتقِلةً[٢].

قال: والأَوْلى عندي أَنْ تكونَ الجملَةُ لا موضِعَ لها من الإعرابِ وكأنَّها جوابُ سُؤالٍ مُقدَّرٍ؛ كأنَّه لَمَّا وُصِفَت نارٌ وَقودُها النَّاسُ والحِجارَةُ قيل: لِمَن أُعِدَّت؟ فقيل: أُعدَّت للكافِرينَ[٣].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: لا يَحسُنُ الاستئنافُ والحالُ؛ لأنَّها مُتعلِّقَةٌ بأحوالِ تلك النَّارِ، وعندي أنَّها صِلَةٌ بعدَ صِلَةٍ كما في الخبرِ والصِّفةِ.

قال: وإن أَبَيْتَ بناءً على أنه لم يسطَّرْ في كِتابٍ فليَكُن عَطفًا بتركِ العاطفِ.

قال: لكنَّ عطفَ (وبُشِّرَ) على لفظِ المَبنيِّ للمَفعولِ[٤] عليه يقوِّي جانبَ الاستئنافِ.

---

(١) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٤١).

(٢) في النسخ: «مستقلة» وكتب فوقها في (ف): «منتقلة»، وهكذا جاءت في «البحر المحيط»، وهو الصواب، ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمة للمتَّصِف بها نحو: «جاء زيد راكباً» فـ«راكباً» وصفٌ منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيءَ ماشياً. وقد تجيء الحال غير منتقلة؛ أي: وصفاً لازماً نحو: «دعوت الله سميعاً» و«خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها». انظر: «شرح الألفية» لابن عقيل (٢/ ٢٤٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٠١).

(٤) وهي قراءة زيد بن علي كما سيأتي قريباً.

قوله: (أكثَفُ).

«الأساس»: كَثُفَ الشَّيءُ: كَثُرَ مع الالتفافِ[١].

(٢٥) - ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ عَطفٌ على الجملةِ السَّابقةِ، والمقصُودُ به عطفُ حالِ مَن آمَنَ بالقرآنِ ووَصْفِ ثوابه عَلى حَال مَن كفَرَ بهِ وكيفيَّةِ عقابِهِ، عَلَى ما جَرَتْ بِهِ العَادةُ الإلهيَّةُ مِن أَنْ يُشْفَعَ الترغيبُ بالترهيبِ تنشيْطاً لاكتسَابِ مَا يُنْجِي وتثبيْطاً عن اقترافِ مَا يُرْدِي، لا عطفُ الفعلِ نفسِه حَتى يجبَ أن يُطلَبَ له مَا يُشاكِلهُ مِن أَمْرٍ أو نهيٍ فيُعطَفَ عَلَيه.

أو على ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ لأَنَّهُم إذا لم يَأتُوا بما يُعارِضُه بعدَ التَّحدِّي ظهرَ إعجازُه، وإذا ظهَرَ ذلك فمَن كفرَ بِهِ استوجَبَ العِقابَ ومَن آمَنَ به استحقَّ الثَّوابَ، وذلك يَسْتَدعي أن يخوَّفَ هؤلاء ويبشَّرَ هؤلاء.

وإنَّما أُمرَ الرَّسُولُ عليه السلام، أو عالِمُ كلِّ عصرٍ، أو كلُّ أَحَدٍ يقدرُ على البشارَة، بأن يبشِّرَهم، وَلَم يُخاطِبْهم بالبشارةِ كما خاطبَ الكفرةَ؛ تفخيماً لشأنهم، وإيذاناً بأَنَّهم أَحقَّاءُ بأَنْ يُبَشَّروا ويُهَنَّؤوا بما أُعِدَّ لهُم.

وقرِئَ: (وبُشِّر) على البناءِ للمفعولِ[٢] عطفاً على ﴿أُعِدَّتْ﴾ فيكُونُ استئنافاً.

(١) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: كثف).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٠٤)، و«البحر» (١/ ٣٠٥)، عن زيد بن علي.

والبشارةُ: الخبرُ السَّارُّ، فإنَّه يُظهرُ أثرَ السُّرورِ في البشرَة، ولذلك قال الفقهاءُ: البشارةُ هو الخبرُ الأوَّلُ حتى لو قال الرَّجُلُ لعَبيده: (مَن بَشَّرني بقدومِ وَلَدي[1] فهو حُرٌّ) فأَخبَرُوه فُرادى عَتَقَ أَوَّلُهُم، ولو قالَ: (مَن أخبَرنِي) عَتَقوا جميعاً، وأمَّا قولُه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] فعَلَى التَّهَكُّمِ، أو عَلَى طريقةِ قولِه:

تحيَّـةُ بينِهِـم ضَـربٌ وَجِيْـعُ[2]

والصالحاتُ: جمعُ صَالحةٍ، وهيَ منَ الصِّفات الغالبةِ التي تجري مَجْرَى الأسماءِ كالحسَنَةِ، قال الحُطَيئَةُ:

كيـفَ الهجـاءُ ومَـا تنفـكُّ صَالحةٌ ... مِـن آلِ لَأْمٍ بظَهْـرِ الغَيـبِ تَأْتِيْنـي[3]

وهيَ من الأعمالِ: ما سَوَّغَهُ الشَّرعُ وحَسَّنهُ، وَتأنيثُها على تأويلِ الخَصْلةِ أو الخَلَّة، واللامُ فيها للجِنس، وعَطَفَ العملَ على الإيمانِ مُرَتِّبًا للحُكم علَيهما إشعاراً بأنَّ السَّبَبَ في استحقاقِ هَذه البشارةِ مجموعُ الأمرَين، والجمعُ بينَ الوصفَين، فإنَّ الإيمانَ الذي هو عبَارةٌ عن التحقيقِ والتصديقِ أُسٌّ والعَمَلُ الصَّالحُ كالبناءِ عَلَيه، ولا غَناءَ بأُسٍّ لا بناءَ علَيْه، ولذلِكَ قلَّما ذُكِرا مُفْرَدَين.

وفيه دليلٌ على أنَّها خارجَةٌ عن مُسمَّى الإيمانِ؛ إذ الأصلُ: أنَّ الشَّيءَ لا يُعطَفُ على نفسِهِ وَمَا هو دَاخلٌ فيهِ.

﴿أَنَّ لَهُمْ﴾ منصُـوبٌ بنَـزعِ الخافـضِ وإفضـاءِ الفعلِ إليـه، أو مجـرُورٌ بإضمارِه مثـلَ: اللهِ لأفعلنَّ.

---

(١) في (خ): «بقدوم فلان».

(٢) عجز بيت لعمرو بن معدي كرب. انظر: «الكتاب» (٣/ ٥٠)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)، و«الخزانة» (٩/ ٢٦٥)، وقال البغدادي: ولم أره في شعره.

(٣) انظر: «الكامل» للمبرد (١/ ١٨٧)، و«ثمار القلوب» للثعالبي (ص: ١١٨).

و(الجَنَّة): المرَّةُ منَ الجَنِّ، وهو مصدَرُ جَنَّهُ: إذا سَتَرَه، ومَدارُ التركيبِ على السَّتر، سُمِّي بها الشَّجرُ المظلِّلُ لالتفافِ أغصَانِه للمبالغةِ؛ لأنه يَسترُ ما تحته سَترَةً واحدَة، قال:

كَأَنَّ عَيْنَيَّ فِي غَرْبَي مُقَتَّلَةٍ   مِنَ النَّوَاضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سُحُقَا[1]

أي: نخلاً طِوالاً، ثم البُستانُ[2] لِمَا فيه من الأشجارِ المتكاثفَةِ المظلِّلَة، ثمَّ دارُ الثوابِ لِمَا فيها مِنَ الجِنان.

وقيلَ: سمِّيَتْ بذلكَ لأنَّه سُتِر في الدُّنيا ما أُعِدَّ فيها للبَشرِ مِن أفنانِ النِّعَم؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧].

وَجمعُها وتنكيرهَا لأنَّ الجنان على ما ذكره ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنه سبعٌ: جنَّةُ الفردَوسِ، وجنَّةُ عَدْنٍ، وجنَّةُ النَّعيم، ودَارُ الخُلْدِ، وجنَّةُ المأوَى، ودارُ السَّلام، وعِلِّيُّونَ. وفي كلِّ واحِدَةٍ منها مراتبُ ودَرَجاتٌ متفاوتةٌ عَلَى حسَبِ تفاوُتِ الأعمالِ والعُمَّال.

واللامُ تدُلُّ على استِحقاقهم إياهَا لأَجْل مَا ترتَّب علَيهِ مِن الإيمان والعَمَلِ الصَّالح لَا لذاته[3]؛ لأنَّه لَا يكافِئُ النِّعَمَ السَّابقةَ فضلاً مِن أَن يقتضِيَ ثواباً وجزاءً فيما

---

(١) البيت لزهير. انظر: «الديوان» بشرح الشنتمري (ص: ٣٥).

(٢) قوله: «ثم البستان» عطف على قوله: «الشجر المظلل»، وكذا قوله الآتي: «ثم دار الثواب».

(٣) قوله: «لأجل ما ترتب عليه من الإيمان والعمل الصالح» فاعل «ترتَّب» ضميرُ الاستحقاق، وضمير «عليه» لـ«ما»، و«من الإيمان... الخ» بيانٌ لـ«ما»؛ أي: لأجل ما ترتَّب عليه الاستحقاقُ من الإيمان والعمل الصالح. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣١).

وقوله: «لا لذاتهما» رد على المعتزلة الذين زعموا أن علِّيَةَ الإيمان والعمل الصالح الاستحقاقَ المذكور لذاتهما، على معنى أنهما يقتضيان لذاتهما أن يثاب مَن اتَّصف بهما بثواب الجنات =

يُستقبَل، بل بجَعلِ الشارع ومُقتضَى وَعدِهِ، وَلا على الإطلاق[1] بل بشَرطِ أن يَستمرَّ علَيه حتى يَموتَ وهُوَ مُؤمِن؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقوله تعالى لنبيِّه عليه السلام: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وأشباهِ ذلك، ولعلّه سُبحانه لم يقيِّد هَاهنا استغناءً بهَا.

قوله: «عَطفٌ على الجملَةِ السَّابقَةِ..» إلى آخرِه:

قال القطبُ: أي: هذا العطفُ لا يتعلَّقُ باللفظِ بل عطفٌ مَعنويٌّ، فإنَّ مَفهومَ الجملَةِ الأولى وصفُ عقوبةِ الكافرينَ، ومفهومَ الثَّانيَةِ وصفُ ثوابِ المؤمنينَ.

زاد الطِّيبيُّ: والتَّشاكُلُ لا يُطلَبُ في عطفِ الجملِ بل في عطفِ المفرداتِ[2].

قوله: «أو على فاتَّقوا.. » إلى آخرِه:

قال القطبُ: اعتُرِضَ بأنَّه لا يصلُحُ جوابًا للشَّرطِ فلا يُعطَفُ عليه.

قال: وهذا الاعتراضُ ليسَ بذاك؛ لجوازِ أن يكونَ (بَشِّرْ) مُرتَّبًا على الشَّرطِ:

أما أَوَّلًا: فلأنَّ مِن تَتميمِ عذابِ الكافرينَ ثوابَ أَضدادِهِم كأنَّ اللهَ يُعذِّبُهُم

= المذكورة، فرده المصنف بأنه ليس علية الإيمان والعمل الصالح لذلك الاستحقاق لذاتهما، بل هي بجعل الشارع ومقتضى وعده، وما يأتي به المؤمن من الطاعات فإنما هو شكر للمنعِم عليه على ما منحه من النعم السابقة، وما أتى به من العمل لا يكافئ تلك النعم فضلاً عن أن يستحق به فيما يستقبل ثواباً زائداً، وما يعطاه في دار الجزاء فإنما هو محض فضل الله وإحسانه إنجازاً لما وعد به الشاكرين. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٢٣).

(١) قوله: «ولا على الإطلاق» عطف على قوله: «لا لذاته». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣١).

(٢) الكلام بمعناه في «فتوح الغيب» (٢/ ٣٤٤).

بوَجهينِ، فيكونُ مَعناه: فإن لم تَفعَلُوا فاتَّقُوا مِن عَذابِكُم واتَّقوا مِن ثوابِ أَضدادِكُم، والأوَّلُ تحذيرٌ والثَّاني تَحسيرٌ.

وأمَّا ثانيًا: فلأنَّهم إذا لم يُعارِضُوا القرآنَ ظهرَ أنَّه مُعجِزٌ؛ فمَن صَدَّقَ به استحقَّ الثَّوابَ، ومَن كذَّبَ به استحَقَّ العذابَ، وهذا يَقتَضِي إنذارَ هؤلاءِ وتَبشيرَ هؤلاءِ، فلهذا ترتَّبَ التَّبشيرُ على عدمِ المُعارضَةِ كما تَرتَّبَ الإنذارُ، انتهى.

وهذا الثَّاني: هو الذي قرَّرَه البَيضاوِي.

وقالَ الطِّيبِيُّ بعدَ إيرادِه الاعتراضَ: هذا سؤالٌ اتَّفقَ النَّاسُ على وُرودِه، والجوابُ عنه: أنَّ الزَّمخشَرِيَّ لم يَجعَلْ قولَه: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ جوابًا لقولِه: ﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ﴾ حتى يلزمَ المحذورُ، إنَّما جعلَهُ مُنبِئًا عن جزاءٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: وإن كُنتم في شَكٍّ مِن صِحَّةِ ثبوتِه وصدقِ قولِه: (إنَّ القرآنَ مُنَزَّلٌ عليه مِن عندِ اللهِ) فأتوا بسورَةٍ مِن مثلِه، فإن لَم تَقدِرُوا على ذلك وأَنتُم فُرسانُ البَلاغَةِ فقَد صَحَّ صِدقُه، وإذا صَحَّ صِدقُهُ فليَتَّقِ المعانِدُ النَّارَ، وبَشِّرْ يا مُحمَّدُ المصدِّقَ بالجنَّةِ.

قال: وهذا هو الذي قرَّرَه البيضاوِيُّ[١].

وقـال أبـو حيَّـان: جَعْـلُ ﴿وَبَشِّرِ﴾ معطوفًـا علـى قولِـه: ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ قالـه أيضًا أبـو البقـاءِ، وهو خَطـأٌ؛ لأنَّ ﴿فَٱتَّقُواْ﴾ جوابُ الشَّـرطِ ومَوضِعُه جـزمٌ، والمعطوفُ علـى الجـوابِ جَـوابٌ، ولا يمكِـنُ أن يكـونَ ﴿وَبَشِّرِ﴾ جوابًـا لأنَّـه أَمـرٌ بالبشـارَةِ مُطلقًـا، لا علـى تَقديـرِ: إن لم تَفعَلوا، بـل أُمِرَ أن يُبَشِّـرَ الذين آمنوا أمـرًا غيرَ مُرتَّبٍ علـى شـيءٍ قَبلَه[٢].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٤٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٠٥).

قال السَّفاقُسيُّ: قولُه[1]: (ومَوضِعُه جَزمٌ والمعطوفُ على الجوابِ جوابٌ) فيه نظرٌ، وقَد أجازَ الفارسيُّ في نحوِ: (زيدٌ ضَربتُهُ وعمرًا كلَّمتُه) أن يكونَ: (وعمرًا كلَّمتُه) معطوفًا على الجُملَةِ الصُّغرى وهي (ضَرَبتُه)، وإن لم يَصِحَّ أن يكونَ (وعمرًا كلَّمتُه) خبرًا؛ لعدمِ الرَّابطِ[2]، ووافَقَه على ذلك جماعَةٌ.

قال: لأنَّ الجملَةَ وإن كان لها مَوضِعٌ من الإعرابِ، فإنَّ ذلك الموضِعَ لَمَّا لَم يظهَر لَم يَكُن له حكمٌ، وصارَ لذلكَ بمَنزِلَة الجملَةِ التي لا موضِعَ لها مِن الإعرابِ، فلَم يَمتَنِع أن يُعطَفَ عليها ما لا مَوضِعَ له، فلمَّا صَحَّ أن يُعطَفَ على الخبرِ ما لا يكونُ خَبرًا صَحَّ أن يُعطَفَ على الجوابِ ما لا يكونُ جَوابًا.

وقوله: (لأنَّه أمرٌ بالبشارةِ مطلقًا لا على تقديرِ: إن لم تفعَلُوا)، جوابُه: أنَّ الواقِعَ عدمُ الفعلِ جزمًا، ولهذا قال: ﴿وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾، فلم يبقَ ثمَّ تَقديرُ: إن فَعلْتُم، فلا تَبشيرَ، فكانَ الأَمرُ بالبشارَةِ واقعًا مُطلقًا[3].

وقال ابن هشامٍ في «المغني»: في جوابِ الزَّمخشريِّ[4] نظرٌ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ أن يكونَ جوابًا للشَّرطِ؛ إذ ليسَ الأمرُ بالتَّبشيرِ مَشروطًا بعجزِ الكافرينَ عن الإتيانِ بمثلِ القُرآنِ، ويُجابُ بأنَّه قد عُلِمَ أنَّهم غيرُ المُؤمنينَ، فكأنَّه قيلَ: فإن لم يَفعَلُوا فبشِّرْ غَيرَهُم بالجنَّاتِ، ومَعنى هذا: فبَشِّر هؤلاءِ المعذَّبينَ[5] بأنَّه لا حَظَّ لَهُم في الجنَّةِ[6].

---

(١) أي: أبو حيان، وقد تقدمت العبارة ضمن كلامه السابق.

(٢) انظر: «المسائل البصريات» لأبي علي الفارسي (١/ ٢١١ ـ ٢١٢).

(٣) لم أجده في «المجيد»، وذكره ابن عرفة في «تفسيره» (١/ ١٩٥).

(٤) في (س): «جواب الزمخشري فيه».

(٥) في «مغني اللبيب»: «المعاندين».

(٦) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٦٢٨).

قوله: «وقُرِئَ: (وبُشِّرَ) على البناءِ للمَفعولِ عَطفًا على ﴿أُعِدَّتْ﴾ فيكونُ ـ أي: ﴿أُعِدَّتْ﴾ ـ استِئنافًا»:

قال أبو حيَّان: ولا يَصِحُّ عَطفُه على ﴿أُعِدَّتْ﴾ إذا أُعرِبَ حالًا؛ لأنَّ المَعطوفَ على الحالِ حَالٌ، ولا يَصِحُّ أن يكونَ (وبُشِّر) في مَوضِعِ الحالِ، وحينئذٍ فيكونُ مَعطوفًا على ما قبلَه مِن الجملِ ـ وإنْ لم تتَّفِق مَعانيها ـ كما ذهبَ إليه سِيبويهِ[١].

وقال الحلبيُّ: قوله[٢]: (عطفٌ على ﴿أُعِدَّتْ﴾) غَلطٌ؛ لأنَّ العطفَ على الصِّلَةِ صِلَةٌ، ولا راجعَ على الموصولِ مِن هذهِ الجُملَةِ فلا يَصِحُّ عَطفُه على ﴿أُعِدَّتْ﴾[٣].

وقالَ الطِّيبيُّ: إذا عُطِفَ على ﴿أُعِدَّتْ﴾ فعلى هذا يَدخلُ في حيِّزِ الصِّلَةِ، وتكونُ بشارَةً للمُؤمنينَ عَن[٤] الخلاصِ عَنها مِن جملَةِ تَنكيلِ الكافرينَ، فيَجتَمِعُ لهم التَّعذيبُ مع الحسرةِ[٥]، كما قيل: إنَّ الإحسانَ إلى العَدُوِّ مما يُغمُّ به العَدُو[٦].

وفي الحاشيَةِ المشارِ إليها: لا يَصِحُّ عطفُ (وبُشِّر) على ﴿أُعِدَّتْ﴾ إن أُعرِبَ حالًا؛ لأنَّ المعطوفَ على الحالِ حالٌ، فيكونُ قولُه: (وبُشِّر) حالاً من النَّارِ أيضًا وهو بعيدٌ لا يَنتَظِم، وكذلك إن جُعِلَت ﴿أُعِدَّتْ﴾ صِلَةً بعدَ صِلَةٍ لـ﴿ٱلَّتِى﴾ كما تقولُ: زيدٌ الذي يكرِمُ الضَّيفَ يَحمِلُ الكَلَّ، فإنَّه يقتضي أَن يكونَ (وبُشِّرَ) صِلةَ ﴿ٱلَّتِى﴾ فيكونُ التَّقديرُ: النَّارُ التي بُشِّرَ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ أنَّ لهم جناتٍ، ولا

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٠٥).

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) لم أجده في «الدر المصون»، وذكره ابن عادل في «اللباب» (١/ ٤٤٧) دون تعيين لقائله.

(٤) في (س): «على»، والمثبت من باقي النسخ و«فتوح الغيب».

(٥) في مطبوع «فتوح الغيب»: «التنوير».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٤٧).

عائدَ فيه على الموصولِ، اللهمَّ إلا أَنْ يُدَّعَى أن ﴿أُعِدَّتْ﴾ جملَةٌ مُستأنَفَةٌ وليسَت صِلَةً ولا حالًا، فحينئذٍ يَسوغُ عَطفُ (وبُشِّر) عليها.

قوله: «والبشارَةُ: الخبرُ السارُّ»: شرطُه أن يكونَ صدقًا، نبَّه عليهِ في الحاشيَةِ المشارِ إليهَا، وهو مَنصوصٌ في كتبِ الفقهِ[١].

قوله: «فإنَّه يُظهِرُ أثرَ السرورِ في البشرَةِ»:

قال الراغبُ: وذلكَ أنَّ النفسَ إذا سُرَّتْ انتشَرَ الدَّمُ انتشارَ الماءِ في الشَّجرَةِ[٢].

وفي الحاشيَةِ المُشارِ إليها: البِشارَةُ مُشتَقَّةٌ مِن تَغيُّرِ البَشَرَةِ لِمَا يَرِدُ عليها، وذلكَ مُشترَكٌ في خبرِ الخيرِ والشَّرِّ، غيرَ أنَّ عُرْفَ الاستعمالِ خصَّصَه بالخيرِ، فيَجوزُ أن يُقال: إنَّ قولَه تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم﴾ استُعملَ عليهِ الوَضعُ اللُّغَوِيُّ فيكونُ حقيقَةً لغَةً وَمجازًا عُرفًا.

قوله: «وأمَّا قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فعلى التهكُّم»:

قالَ الطِّيبِيُّ: أي: هوَ مِن الاستعارَةِ التَّهكُّمِيَّةِ، استعارَ البِشارَةِ للنِّذارَةِ بواسطَةِ اشتراكِ الضِّدَّينِ مِن حيثُ اتِّصافُ كلٍّ بمُضادَّةِ صاحبَتِها، فنُزِّلَت البِشارَةُ منزلَةَ النِّذارَةِ، ثمَّ قيل على التَّبعيَّةِ: ﴿فَبَشِّرْهُم﴾ بدلَ: فأَنْذِرهُم[٣].

قوله: «أو على طريقَةِ قولِه:

تَحِيَّــةُ بَينِهِــم ضَــربٌ وَجيــعُ»

الفرقُ بينَهُما: أنَّ الثَّاني لا تَهكُّمَ فيه.

---

(١) انظر: «روضة الطالبين» للنووي (٨/ ١٧١).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: بشر).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٤٧).

قولـه: «مِن الصِّفـاتِ الغالبَةِ»؛ أي: التي اسـتُعمِلَت مِن غيرِ مَوصـوفٍ، فكأنَّها ليسَ لهـا موصوفٌ.

قوله:

«كيـفَ الهِجـاءُ ومـا تَنفَـكُّ صالحـةٌ مـن آلِ لَأْمٍ بظهـرِ الغَيْـبِ تأتينـي»

هو للحُطَيئَةِ[1].

قال ابنُ الأثيرِ في «الكامل»: إنَّ النُّعمانَ دعا بحلَّةٍ مِن حُلَلِ الملوكِ، وقالَ للوفودِ وفيهم أوسُ بنُ حارثَةَ بنِ لأمٍ الطَّائيِّ: احضُرُوا في غَدٍ فإنِّي مُلْبِسٌ هذه الحُلَّةَ أكرمَكُم، فلَمَّا كانَ الغدُ حَضَروا إلا أوسًا، فقيلَ له في ذلك: فقال: إن كانَ المرادُ غيري فأجمَلُ الأشياءِ بي أن لا أَحضُرَ، وإن كنتُ المرادَ فسأُطلَبُ، فلمَّا جلسَ النُّعمانُ ولم يرَ أَوْسًا طُلِبَ وقيل: احضُرْ آمِنًا مما خِفْتَ، فحَضَر وأُلبِسَ الحلَّةَ، فحسَدَهُ قومٌ مِن أهلِه وقالوا للحُطيئَةِ: اهجُه ولكَ ثلاثُ مئةٍ، فقال: كيف الهجاءُ.. البيت[2].

قـال الطِّيبِـيُّ: «تَنفَـكُّ»: تـزالُ، و«بظهـرِ الغَيـبِ» حـالٌ؛ أي: مُلتبِسًـا بالغيبِ؛ أي: غائبيـنَ، والظَّهـرُ مُقحَـمٌ لتأكيـدِ مَعنـى الغيـبِ، و«تأتينـي» خبرُ «تَنفَـكُّ»[3].

قوله: «واللامُ فيها للجنسِ»:

قـال أبـو حيَّـان: أي: لا للعُمومِ؛ لأنَّـه لا يكادُ يمكِـنُ أن يعمـلَ المؤمِنُ جميعَ الصَّالحاتِ.

---

(١) في حاشية «أ»: «واسمه جرول بن أوس، ويقال: بن مالك العبسي، يكنى أبا مُليكةَ ولقب بالحطيئةِ لقصره وقربه من الأرض، وقيل: لأنه كان محطوء الرجلِ وهي التي لا أخمص لها».

(٢) انظر: «الكامل» لابن الأثير (١/ ٥٦٠)، و«حاشية الطيبي» (٢/ ٣٤٩)، وعنه نقل المصنف.

(٣) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٤٨).

قوله:

«كأنَّ عَيْنَيَّ في غَرْبَيْ مُقَتَّلَةٍ ... مِن النَّواضِحِ تَسقِي جَنَّةً سُحُقَا»

هو لزهيرِ بن أبي سُلمى، الغَرْبَانِ: تَثنِيَةُ غَربٍ وهي الدَّلْوُ العَظيمَةُ[١]، والمُقَتَّلَةُ: النَّاقَةُ المرتاضَةُ المُذلَّلةُ[٢]، والنَّواضِحُ: الإبلُ التي يُسقَى عليها: جمعُ ناضِحٍ[٣].

قالَ الطِّيبِيُّ: وتخصيصُ النَّواضحِ والمُقتَّلَةِ لأنَّها تُخرجُ الدَّلوَ ملآنَ، بخلافِ الصَّعبَةِ فإنَّها تنفرُ فيسيلُ الماءُ مِن نواحِي الغَربِ فلا يَبْقى منهُ إلا صُبابةٌ، والسُّحُقُ: جمعُ سَحوقٍ، وهي النَّخلَةُ الطَّويلَةُ، وأرادَ بالجنَّةِ النَّخلَ لأنَّها أحوَجُ إلى الماءِ، والطِّوالُ منها أكثَرُ حاجَةً مِن القِصارِ، وفي قوله: «في غَرْبَيْ» تجريديَّةٌ، وهو خبرُ «كأنَّ»[٤].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: جعلُ عَينَيْهِ في الغَرْبَيْنِ دونَ أن يَجعَلَهما غَرْبَينِ كنايَةٌ لطيفَةٌ، كأنَّ ما يَنْصَبُّ في الغربَيْنِ يَنصَبُّ من العَيْنَينِ، انتهى.

وأوَّلُ القَصيدَةِ:

إنَّ الخَليطَ أجَدَّ البَيْنَ فانفَرَقَا ... وعُلِّقَ القَلْبُ مِن أَسماءَ مَا عَلِقَا

وأخلَفَتْكَ ابنَةُ البَكرِيِّ مَا وَعَدَتْ ... فأَصْبَحَ الحَبلُ مِنها واهِيًا خَلَقَا

وفَارَقَتْكَ برَهْنٍ لا فِكاكَ لهُ ... يومَ الوَداعِ فأَمْسَى رَهنُهَا غَلِقَا[٥]

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: غرب).

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٩/ ٦٢).

(٣) انظر: «النهاية» لابن الأثير (مادة: نضح).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٥٣ـ ٣٥٤).

(٥) انظر: «أشعار الشعراء الستة الجاهليين» للأعلم الشنتمري (ص: ٥٠).

قوله: «ثم دارُ الثَّوابِ»:

قالَ الطِّيبيُّ: فهوَ مِن مَنقولَةٍ شَرعيَّةٍ على سبيلِ التغليبِ[١].

قوله: «لأنَّ الجنانَ على ما ذكرَهُ ابنُ عبَّاسٍ سبعٌ»: لم أقِف عليهِ[٢].

﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾؛ أي: من تحتِ أشجارِهَا كما تراهَا جَاريةً تحت الأشجارِ النابتةِ على شواطئهَا، وعن مَسْروقٍ: أنهارُ الجنّة تجري في غير أُخدُودٍ.

واللام في ﴿ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ للجِنس، كما في قولك: لفلانٍ بُستانٌ فيهِ المَاءُ الجاري، أو للعَهد والمعهودُ هيَ الأنهارُ المذكورةُ في قولِهِ تعالى: ﴿أَنْهَـٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ الآية [محمد: ١٥].

و(النَّهر) بالفتح والسّكون: المجرَى الواسِعُ فوقَ الجَدوَلِ ودونَ البَحر؛ كالنيلِ والفراتِ، والتركيبُ للسَّعَة، والمرادُ بها: ماؤهَا، عَلَى الإضمار، أو على المجازِ، أو المَجاري أنفسُها وإسنادُ الجَرْي إليهَا مجازٌ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ٢].

﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَـٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا﴾ صفةٌ ثانيةٌ لـ﴿جَنَّـٰتٍ﴾، أو خبرُ مبتَدَأٍ محذوفٍ، أو جملةٌ مُستأنَفةٌ كأنَّه لمَّا قيلَ: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ﴾ وقعَ فِي خَلَد السَّامِع: أَثِمارُهَا مِثْلُ ثمارِ الدُّنيا أو أَجناسٌ أُخَرُ؟ فَأُزيح بذلك.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٥٥).

(٢) عزاه الراغب الأصفهاني في «تفسيره» (١/ ١٢٣) إلى ابن عباس، وعزاه الحليمي في «المنهاج» (٤٧٧) إلى وهب وغيره باختلاف في بعض أسماء الجنان.

و﴿كُلَّمَا﴾ نصبٌ على الظرفِ، و﴿رُزِقُواْ﴾ مفعُولٌ به، و﴿مِن﴾ الأولى والثانيةُ للابتداءِ واقعتان موقعَ الحال، وأصلُ الكلام ومعناهُ: كلَّ حينٍ ـ أو مَرَّةٍ[١] ـ رُزِقوا مرزوقاً مبتدأً من الجنَّات مبتدأً من ثمرةٍ، قيَّد الرزقَ بكونه مبتدأً من الجناتِ، وابتداءَه منها بابتدائه من ثمرةٍ، فصَاحبُ الحال الأُولى ﴿رِّزْقًا﴾، وصاحبُ الحالِ الثانيةِ ضميرُه المستكِنُّ في الحال.

ويحتمِلُ أنْ يكونَ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بَياناً تقدَّم كما في قولك: رأيتُ منك أسَدًا.

و﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى نوعِ مَا رزقوا؛ كقَولك مشيراً إلى نهرٍ جارٍ: هذا الماءُ لا ينقطعُ، فإنَّك لا تعني به العينَ المشاهَدةَ منه، بل النوعَ المعلومَ المستمِرَّ بتَعَاقُبِ جَرَيانه[٢] وإنْ كانت الإشارةُ إلى عينِه، فالمعنى: هذا مِثْلُ الذي، ولكنْ لمَّا استَحْكَمَ الشَّبَهُ بينهما جُعلَ ذاتُه ذاتَه؛ كقولك: أبو يوسفَ أبو حنيفةَ.

﴿مِن قَبْلُ﴾: من قبلِ هذا في الدُّنيا، جعلَ ثمرَ الجنةِ من جنسِ ثمرِ الدنيا لتميلَ النفسُ إليه أوَّلَ ما رأَت؛ فإنَّ الطِّباعَ[٣] مائلةٌ إلى المألوفِ متنفِّرةٌ عن غيرِه، ويتبيَّنُ لها مَزيَّتُه وكُنْهُ النعمةِ فيه، إذ لو كانَ جنسًا لم يُعهَدْ ظُنَّ أنَّه لا يكونُ إلَّا كذلك.

أو في الجنَّة لأن طعَامَها متشابِهُ الصورةِ، كما حُكي عن الحسَنِ: أنَّ أحدَهم يؤتَى بالصَّحْفَةِ فيأكلُ منها، ثم يؤتَى بأُخرى فيراها مثلَ الأولى فيقولُ ذلك، فيقولُ الملَكُ: كُلْ فاللَّونُ واحدٌ والطعمُ مُختلِفٌ.

---

(١) «أو مرة» من (خ).

(٢) في (ت): «جزئياته»، وفي (أ): «جزياته». والمثبت من (خ) ونسخة في هامش (أ).

(٣) في (أ): «الطبائع».

أو لِمَا رُوي أنه عليه السلامُ قال: «والذي نفسُ محمَّدٍ بيَدِه إنَّ الرَّجُلَ من أهلِ الجنَّةِ ليتناولُ الثمرةَ ليَأكلَها فما هيَ واصلةٌ إلى فيهِ حتى يبدِّلَ اللهُ مكانَها مثلَها»، فلعلَّهُم إذا رَأَوها على الهيئةِ الأولى قالوا ذلك.

والأوَّلُ أظهرُ لمحافظتِه على عمومِ ﴿كُلَّمَا﴾، فإنَّه يدلُّ على ترديدِهم هذا القَولَ كلَّ مرَّة رُزقوا، والداعي لهُم إلى ذلك فَرْطُ استغرابِهم وتبجُّحِهم[1] بما وجَدُوا منَ التفاوُتِ العظيمِ في اللَّذةِ والتَّشابُه البليغِ في الصُّورةِ.

﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ اعتراضٌ يُقرِّرُ ذلكَ، والضميرُ على الأوَّلِ راجعٌ إلى ما رُزقوا في الدَّارين، فإنَّه مدلولٌ عليه بقولِه تعالى: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ وَنظيرُه قولُه تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]؛ أي: بجنسَي الغنيِّ والفقيرِ، وعلى الثاني إلى الرزقِ.

فإن قيل: التَّشابُه هو التماثُل في الصفةِ، وهو مفقودٌ بين ثمراتِ الدُّنيا والآخرةِ، كما قال ابنُ عبَّاسٍ: ليسَ في الجنَّةِ من أطعمةِ الدنيا إلّا الأسماءُ.

قلتُ: التشابُهُ بينهما حاصِلٌ في الصورةِ التي هي مَناطُ الاسمِ دونَ المقدارِ والطَّعمِ، وهو كافٍ في إطلاق التَّشابُه.

هذا وإنَّ للآيةِ مَحملًا آخرَ، وَهُوَ أنَّ مستلَذَّات أهلِ الجنةِ في مُقابلةِ ما رُزقوا في الدُّنيا من المعارفِ والطاعاتِ متفاوتةٌ في اللَّذةِ بحسبِ تفاوُتِها[2]، فيحتمِلُ أن يكونَ المرادُ مِن ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾[3] أنه ثوابُه، ومن تشابُهِهما تماثُلُهما في

---

(١) في هامش (خ): «بجيم قبل الحاء الفرح والسرور». وكذا كتب فوقها في (ت).

(٢) في (خ): «تفاوتهما».

(٣) «من قبل»: ليس في (ت).

الشَّـرفِ والمزيَّـةِ وعلـوِّ الطَّبقـةِ فيكـونُ هـذا فـي الوعدِ نظيـرَ قولـه: ﴿ذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ فـي الوعيـدِ.

قوله: «وعَن مَسروقٍ: أنهارُ الجنَّة تجري في غيرِ أُخدودٍ»:

أخرجه ابنُ المباركِ وهنَّادٌ في «الزهد»، وابنُ جريرٍ، والبَيهقيُّ في «البعث»[1].

والأخدودُ: شقٌّ مُستطيلٌ في الأرضِ، قالَه في «الصحاح»[2].

قوله: «واللامُ في الأنهارِ للجنسِ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: ليُشيرَ به[3] إلى ما هو حاضِرٌ في ذهنِ المُخاطَبِ، وأنتَ تعلَمُ أنَّ الشَّيءَ لا يكونُ حاضرًا في الذِّهنِ إلا أن يكونَ عظيمَ الخطرِ مَعقودًا به الهِمَم؛ أي: تلكَ الأَنهارُ التي عرفتَ أَنَّها النِّعمَةُ العُظمى واللذَّةُ الكُبرى، فإنَّ الرِّياضَ ـ وإن كانَتْ آنَقَ شَيءٍ ـ لا تبهجُ الأنفُسَ حتى تكونَ فيها الأنهارُ[4].

قوله: «أو للعهدِ، والمعهودُ هي الأنهارُ المذكورَةُ في قوله تعالى: ﴿أَنۡهَٰرٞ مِّن مَّآءٍ غَيۡرِ ءَاسِنٖ﴾ الآية»:

قال الشَّيخُ بهاءُ الدِّينِ ابنُ عَقيلٍ: هذا يتوقَّفُ على تقدُّمِ نزولِ آيةِ القِتالِ على هذه الآية، وقد قال عكرمَةُ: إنَّ البقرةَ أوَّلُ سورَةٍ نزلَت بالمَدينَةِ[5].

---

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٤٩٠)، وهناد في «الزهد» (٩٥)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٨٤)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٩٢).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: خدد).

(٣) أي: باللام، وفي «فتوح الغيب»: «بها».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٥٩).

(٥) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٩).

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: إنَّما يَصِحُّ هذا لو ثبتَ سبقُهَا في الذِّكرِ.

قال: ومع ذلك لا يَخفى بُعْدُ مثلِ هذا العَهدِ.

قوله: «والنَّهَرُ بالفتحِ والسُّكونِ»:

زاد في «الكشاف» أنَّ الفتحَ اللغَةُ العالِيَةُ[1].

قالَ الطِّيبِيُّ: أي: الفَصيحَةُ التي كَثُرَ استعمالُها في كلامِ الفُصَحاءِ[2].

قوله: «والتَّركيبُ للسَّعةِ»:

قال القطبُ: فإنَّ النَّهارَ اسمٌ لضَوءٍ واسعٍ ممتَدٍّ مِن طلوعِ الشَّمسِ إلى غُروبِها، والإنهارُ: الإسالَةُ سَعَةً وكثرَةً، وأَنْهَرَ الطَّعنَ: وسَّعَ، واستَنْهَرَ الشَّيءُ: اتَّسعَ، والمَنْهَرَةُ[3]: فضاءٌ يكونُ بينَ أفنِيَةِ القومِ يُلقونَ فيها كُناسَتَهُم.

قولـه: «﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ﴾ صِفَةٌ ثانيَةٌ لـ﴿جَنَّٰتٍ﴾، أو خبرُ مبتدأٍ مَحذوفٍ، أو جُملَةٌ مستأنفَةٌ..» إلى آخره:

قال أبو حيَّان: الأحسَنُ في هذه الجملَةِ أن تكونَ مُستأنفَةً لا موضِعَ لها من الإعرابِ، فإنَّه لمَّا ذكرَ أنَّ لهم جنَّاتٍ صِفَتُها كذا، هَجَسَ في النُّفوسِ ـ حيثُ ذُكِرَت الجنَّةُ ـ الحديثُ عَن ثمارِ الجنَّاتِ وأحوالِها، فقيلَ لهم: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٩٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٥٨)، وهذا القول الذي اعتمده المصنف هو ثاني قولين نقل الطيبي أولهما من «المغرب» للمطرزي (ص ٣٢٧): أن العالية ما فوق نجد إلى تهامة، وهذا القول سار عليه كثير من أهل اللغة منهم الجوهري في «الصحاح» (مادة: علا)، وابن سيده في «المحكم» (٢/ ٣٥٣)، وكرره في عدة مواضع من كتابه، وعزاه في «المخصص» (٣/ ٣١٠) إلى أبي عبيد.

(٣) في النسخ الخطية: «النهرة»، والمثبت من «جمهرة اللغة» (٢/ ٨٠٧)، و«الصحاح» و«اللسان» (مادة: نهر).

ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾، وأجيزَ أَنْ تكونَ الجُملَةُ لها موضِعٌ من الإعرابِ: نَصبٌ على تقديرِ كونِها صِفَةً للجنَّاتِ، أو رَفعٌ على أنَّها خبرُ مُبتدَأٍ مَحذوفٍ عائدٍ على الجنَّاتِ؛ أي: هيَ ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا﴾، أو عائدٌ على ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾؛ أي: هم كلَّما رُزِقُوا، والأَوْلَى: الوَجْهُ الأوَّلُ؛ لاستقلالِ الجُملَةِ فيه؛ لأنَّها في الوَجهَيْنِ الأَخيرَيْنِ تتقدَّرُ بالمفرَدِ، فهيَ مُفتقِرَةٌ إلى الموصوفِ أو إلى المبتدَأِ المَحذوفِ.

وأجازَ أبو البَقاءِ أن تكونَ حالًا مِن ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ تقديرُه: مَرزُوقينَ على الدَّوامِ، ولا يَتمُّ له ذلكَ إلَّا على تَقديرِ أَن تكونَ الحالُ مُقدَّرَةً؛ لأنَّهم وقتَ التَّبشيرِ لم يكونوا مَرزوقينَ على الدَّوامِ.

وأجازَ أيضًا أن تكونَ حالًا مِن ﴿جَنَّٰتٍ﴾؛ لأنَّها نكرَةٌ قد وُصِفَت بقولِه: ﴿تَجْرِى﴾ فقَرُبَت من المعرفَةِ[1]، ويَؤُولُ أيضًا إلى الحالِ المُقدَّرَةِ، والأصلُ في الحالِ أن تكونَ مُصاحبَةً، فلذلك اختَرنَا في إعرابِ هذه الجملَةِ غيرَ ما ذكرَه، انتهى[2].

وفي الحاشية المشار إليها: في كونِها خبرَ مُبتدَأٍ مَحذوفٍ إشكالٌ، وذلك أنَّ ﴿كُلَّمَا﴾ هنا ظَرفيَّةٌ والتَّقديرُ: كلَّ زمنٍ رزقٌ يتجدَّدُ لهم، و(كلَّ) مَنصوبَةٌ انتصابَ ظرفِ الزَّمانِ، وهو لا يكونُ خبرًا عن جثَّةٍ إنَّما يكونُ خبرًا عن المصدَرِ، ففي تَقديرِ المبتدَأِ عسرٌ.

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: قولُه: (أو خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ)؛ أي: هم أو هي، لا: شَأنُها؛ لعدمِ العائدِ، وإن أريدَ أنَّ الجملَةَ خبرٌ عَن ضميرِ الشَّأنِ فلا يكونُ المَحذوفُ شأنَها بل هي بمعنى القِصَّةِ والشَّأنِ.

---

(١) انظر: «التبيان» لأبي البقاء (١/ ٤٢).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣١٣-٣١٤).

قال: وهاهنا بحثٌ وهو أنَّ الجملةَ المحذوفَةَ المُبتدأِ إمَّا أن تُجعلَ صِفةً أو استئنافًا فاعتبارُ الضَّميرِ لَغوٌ، وإمَّا أن تكونَ كَلامًا مُبتدأً غيرَ صِفَةٍ ولا استئنافٍ فلتكُن بدونِ اعتبارِ[1] الحذفِ كذلك.

قوله: «وقعَ في خَلَدِ السَّامعِ» بفتحِ الخاءِ المُعجمَةِ واللامِ؛ أي: في قلبِه ورُوعِه.

قوله: «و﴿مِن﴾ الأُولى والثَّانيةُ للابتداءِ واقعتانِ مَوقِعَ الحالِ»: الذي ذكرَهُ صاحبُ «الكشاف»، أنَّهما على هذا الوجهِ ـ أي: كونُهما لابتداءِ الغايةِ ـ مُتعلِّقتانِ بـ﴿رُزِقُواْ﴾[2].

قال أبو حيَّان: (مِن) في قولِه: ﴿مِنْهَا﴾ لابتداءِ الغايَةِ، وفي ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ كذلكَ؛ لأنَّه بدلٌ مِن قولِه: ﴿مِنْهَا﴾ أعيدَ معه حرفُ الجرِّ، وكِلتاهُما مُتعلِّقٌ بـ﴿رُزِقُواْ﴾ على جهَةِ البَدلِ؛ لأنَّ الفعلَ لا يَقتَضِي حرفَيْ جَرٍّ في معنًى واحدٍ إلا بالعطفِ أو على طريقَةِ البدلِ، وهذا البدَلُ هوَ مِن بدلِ الاشتمالِ[3].

قوله: «ويحتملُ أن يكونَ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بيانًا تقدَّم كما في قولك: رأيتُ مِنكَ أسدًا»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: هو من بابِ التَّجريدِ، وهو أن يُنتزَعَ مِن ذي صفَةٍ آخَرُ مِثلُه فيها إيهامًا لكَمالِها فيه؛ كأنَّكَ جرَّدْتَ مِن المُخاطَبِ شَيئًا يشبِهُ الأسدَ وهوَ نَفسُهُ، كذا هنا، جُرِّدَ له من ثمرَةٍ رزقٌ، وهو هي، فيكونُ ﴿رِّزْقًا﴾ أخصَّ من ﴿ثَمَرَةٍ﴾؛ لأنَّ الثمرَةَ ذاتُ أوصافٍ فانتزعَ منها وصفُ المرزوقيَّةِ؛ أي: التي يقَعُ الأكلُ عليها؛

---

(١) في (ز) و(س): «فلتكن باعتبار»، والمثبت من (ف) و«حاشية التفتازاني» (و٦٠أ).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٩٦).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣١٤).

لكمالِ هذا المعنى فيه، فالرِّزقُ على هذا مخرجٌ من قوله: ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ وعلى الأوَّلِ بالعكسِ[١].

وقال القطبُ بعد تَقديرِه: ليتَ شعري إذا حَمَلَ ﴿مِن﴾ هنا على البيانِ لمَ جَعَلَ الأسلوبَ مِن التَّجريدِ؟! فإنَّه يجوزُ بل يظهَرُ أنَّ ﴿رِّزْقًا﴾ مُبهَمٌ يُفسِّرُه الثَّمرَةُ؛ أي: الرِّزقُ الذي هو الثَّمرَةُ، لا كما في قولك: (أنفقتُ من الدَّراهمِ ألفًا) فإنَّه ليسَ مِن أسلوبِ التَّجريدِ.

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ بعدَ حكايتِه: الظاهِرُ أنَّه لا مانعَ مِن ذلك في مَواردِ (مِن) البيانيَّةِ كلِّها، فإنَّه يجوزُ أن يُقالَ في قولِه: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]: إنَّ الأوثانَ بَلَغت في صِفَةِ النَّجاسةِ بحيثُ يجوزُ أن يُجرَّد مِنها رِجسٌ، وكذلك الدَّراهِمُ بلغَتْ في الإنفاقِ كثرةً يمكنُ أن يُجرَّدَ مِنها نهايةُ مراتبِ العددِ، وإذا كان ذلك أمرًا اعتِباريًّا لا يَستلزِمُ مُحالًا لم يُستبعَدْ جوازُه[٢].

وقال أبو حيَّان: أجازَ الزَّمخشريُّ أن يكونَ ﴿مِن ثَمَرَةٍ﴾ بيانًا كقولك: (رأيتُ مِنك أسدًا) تريدُ: أنتَ أسَدٌ[٣]، وكونُ (مِن) للبيانِ ليسَ مَذهبَ المحققين، بل تأوَّلُوا ما استَدلَّ به مَن أَثبتَ ذلك، ولو فَرَضْنا مجيئَها للبيانِ لَمَا صَحَّ تَقديرُها للبيانِ هنا؛ لأنَّ القائلينَ بأنَّ (مِن) للبيانِ قدَّروها بمُضمَرٍ وجَعلوه صدرًا لِمَوصولٍ صفَةٍ إن كانَ قبلَها معرفةٌ نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]؛ أي: الرِّجسَ الذي هو الأوثانُ، وإن كانَ قبلَها نكرَةٌ فهو يعودُ على تلك النَّكرَةِ نحو: مَن يَضرِبْ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٦١ـ ٣٦٢).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٢٨/ أ).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٩٦).

مِن رجلٍ؛ أي: هو رَجلٌ[(١)]، و(مِن) هذه ليسَ قبلَها ما يَصلُحُ أن يكونَ بيانًا لا نكرَةً ولا مَعرفَةً إلَّا إنْ كان يُتمحَّلُ لذلك أنَّها بيانٌ لِمَا بعدها، وأنَّ التَّقديرَ: كُلَّما رُزِقوا منها رِزقًا مِن ثمرةٍ، فتكون (مِن) مبيِّنةً لـ(رزق)؛ أي: رزقًا هو ثمرةٌ، فيكونُ في الكلامِ تَقديمٌ وتأخيرٌ، فهذا يَنبغي أن يُنزَّه كتابُ اللهِ عن مثلِه، وأمَّا: (رأيتُ مِنك أسدًا) فـ(مِن) لابتداءِ الغايةِ، انتهى[(٢)].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: أمَّا جَعلُ هذا البيانِ على منهاجِ: (رأيتُ مِنكَ أسدًا) فمَبنيٌّ على أنَّ (مِن) البيانيَّةَ عندَه راجعَةٌ إلى ابتداءِ الغايَةِ، فلا بدَّ مِن اعتبارِ التَّجريدِ بأنْ يُنتزعَ مِن المخاطَبِ أسدٌ ومِن الثَّمرةِ رزقٌ.

قوله: «وهذا إشارةٌ إلى نوعِ ما رُزِقوا»: هو متأتٍّ على الوَجهينِ: كونِ (مِن) للابتداءِ، وكونِها بيانًا.

قوله: «وإن كانت الإشارَةُ إلى عينِه»: «إنْ» هنا وصليَّةٌ مِن تتمَّةِ ما قبلَه على ما يُفهِمُه إيرادُ الطيبيِّ[(٣)].

وقوله: «**فالمعنى**» مُتفرِّعٌ على قوله: «**وهذا إشارةٌ إلى نوعِ ما رُزِقُوا**» ولم يَذكُرِ المصنِّفُ الوجهَ الآخرَ الذي ذكرَه صاحبُ «الكشاف» على البيانِ، وهو أنَّه يحتمِلُ أن يكونَ إشارَةً إلى المفرَدِ والشَّخصِ[(٤)].

---

(١) في النسخ: «هو من رجل»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣١٤).

(٣) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٦٣)، ويعني المصنف بذلك أن قوله: «وإن كانت الإشارة إلى عينه» تابع لما سبق من الكلام وليس استئنافاً جديداً.

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٩٦).

قوله: «فالمعنى: هذا مثلُ الذي»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: إنَّما احتاجَ إلى ذلك لأنَّ (هذا) إذا لم يُذكَر معهُ الوَصفُ كان إشارةً إلى المحسوسِ الحاضرِ وهو الذَّاتُ الجزئيَّةُ لا الماهيَّةُ الكليَّةُ، وأمَّا إذا قيل: هذا النوعُ كذا، فلا يلزَمُ ذلك.

قوله: «ولكن لما استَحْكَم الشَّبهُ بينهما جُعِلَ ذاتُه ذاتَه»:

قالَ الطِّيبِيُّ: أي: هو تَشبيهٌ بحذفِ الأداةِ، ووَجهُه نحوُ قولك: زيدٌ أَسَدٌ.

قال الإمامُ: لَمَّا اتَّحدا في الحقيقَةِ وإن تغايَرا في العددِ صحَّ أن يقال: هذا هو ذاك؛ لأنَّ الوحدةَ النَّوعيَّةَ لا يُنافيها الكثرةُ بالشَّخصِ[1].

وقال صاحبُ «الفرائد»: الإشارةُ بقولِه: «هذا» إلى النَّوعِ فلا حاجةَ إلى التَّأويلِ.

قالَ الطِّيبِيُّ: قولُه تعالى: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ يُحوِجُه إلى التَّأويلِ؛ لأنَّه اعتراضٌ يقرِّرُ أمرَ المعترَضِ فيه أو حالٌ مقيِّدٌ[2].

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: الإشارَةُ الحِسيَّةُ إلى النَّوعِ غيرُ مُتصوَّرَةٍ لعدمِ تحقُّقِه في الخارجِ، فبطلَ قولُ صاحبِ «الفرائد»، والإشارةُ إلى الشَّخصِ وإرادةُ النَّوعِ مجازٌ؛ لأنَّ الشَّخصَ يَستلزِمُه، والذي ذهبَ إليه المصنِّفُ تَشبيهٌ بَليغٌ بحذفِ الأداةِ ووجهِ الشَّبهِ، وقولُه: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ يدلُّ عليه دلالةً فصارَ المصيرُ إليه مُتعيِّنًا[3].

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٥٩)، ونقله المصنف عن الطيبي.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٦٣).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٢٨/ ب).

وقال أبو حيَّان: إنَّما احتيجَ إلى هذا الإضمارِ لأنَّ الحاضرَ بين أيديهم في ذلك الوقتِ يَستحيلُ أن يكونَ عينَ الذي تقدَّم[1].

قوله: «مَزِيَّته»: في «الصحاح»: المَزِيَّة: الفَضيلَةُ، ولا يُبنى منها فعلٌ[2]، وفي حاشية «الصحاح»: يقالُ: أَمْزَيتُه عليه؛ أي: فَضَّلتُه[3].

وفي **«الأساس»**: تمزَّيْتَ علينا: تَفضَّلتَ؛ أي: رأيتَ لك الفضلَ علينا، ومَزَّيْتُ فلانًا: فَضَّلتُه[4].

قوله: «حُكِيَ عن الحسنِ: أنَّ أحدَهم يُؤتى بالصحفَةِ فيأكُلُ مِنها، ثمَّ يُؤتى بأُخرى فيراها مثلَ الأولى، فيتركُ ذلك، فتقولُ الملائكَةُ: كُلْ فاللونُ واحِدٌ والطَّعمُ مُختَلِفٌ»:

أخرجَه ابنُ جريرٍ عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ بهذا اللفظِ[5]، والصَّحفَةُ كالقصعَةِ، والجمعُ: صِحافٌ[6].

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليه السَّلام قال: «والذي نفسُ مُحمَّدٍ بيدِه إنَّ الرَّجُلَ مِن أهلِ الجنَّةِ ليتناولَ الثَّمرةَ ليأكُلَها فما هي واصلَةٌ إلى فيهِ حتَّى يبدلَ اللهُ مكانَها مثلَها».

أخرجَه ابنُ جريرٍ عن أبي عبيدةَ موقوفًا[7]، وفي «المستدرك» مِن حديثِ ثوبانَ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣١٥).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: مزا).

(٣) ذكره في «اللسان» (مادة: مزا) عن ابن الأعرابي، ولم أقف عليه فيما طبع من «التنبيه والإيضاح» لابن بري.

(٤) انظر: «أساس البلاغة» (٢/ ٢١١)، وانظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٦٤).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٦٧).

(٦) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: صحف).

(٧) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٣٨٦).

مرفوعًا: «لا ينزِعُ رجلٌ من أهلِ الجنَّةِ مِن ثمرِها شيئًا إلا أخلفَ اللهُ مكانَها مثلَها»، وقال: صحيحٌ على شرطِ الشَّيخينِ[1].

قوله: «والأوَّلُ أظهَرُ لمحافظتِه على عمومِ ﴿كُلَّمَا﴾ فإنه يدلُّ على تَرديدِهم هذا القولَ كلَّ مرَّةٍ رُزِقوا»: فلا يَصِحُّ في الوجهِ الثَّاني هذا القولُ إذا أُتوا به أولَ مرَّةٍ.

قلتُ: وعندي أنَّ الثَّانيَ أرجَحُ؛ لأنَّ فيه توفيَةً بمعنى حديثِ تشابُهِ ثمارِ الجنَّةِ، وموافقَةً لقولِه بعد: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾، فإنه في رزقِ الجنَّةِ أظهَرُ، وإعادَتُه إلى المرزوقِ[2] في الدَّارَينِ لا يخفَى ما فيهِ مِن التَّكلُّفِ، وسيأتي في كلامِ أبي حيَّان إشارةٌ إلى ذلك.

قوله: «وتبجُّحُهم»: التَّبجُّحُ: الفَرَحُ[3].

قوله: «﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ اعتراضٌ»:

قال القطبُ: الأشبَهُ أنَّها من بابِ التَّذييلِ، وهو أن يُعقَبَ الكلامُ بما يشتمِلُ على معناه توكيدًا لا محلَّ له من الإعرابِ.

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: قد جوَّزَ بعضُ علماءِ المعاني وُقوعَها آخرَ جُملةٍ لا تَليها جملةٌ متَّصلَةٌ بها فيشملُ التَّذييل، وهو مختارُ صاحبِ «الكشَّاف»[4].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: هذا على تجويزِ الاعتراضِ في آخرِ الكلامِ، والأكثرونَ يُسمُّونه تَذييلًا.

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٨٣٩٠)، وهو قطعة من حديث طويل.

(٢) في (ز): «الرزق».

(٣) انظر: «شمس العلوم» لنشوان الحميري (١/ ٤٣٤).

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٣٠/ ب). وانظر: «الكشاف» (١/ ١٩٩).

قوله: «والضَّميرُ على الأوَّلِ راجعٌ إلى ما رُزِقوا في الدَّارينِ فإنه[١] مدلولٌ عليهِ بقوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُ﴾»:

قالَ الطِّيبيُّ: أي: المُشبَّهُ والمُشبَّه به مُشتَمِلانِ على معنى المرزوقِ في الدَّارينِ؛ يعني: مَن أرادَ أن يُعبِّرَ عن قولِه: (هذا الذي رُزِقنا في الآخرةِ مثلُ الذي رُزِقنا في الدُّنيا) بلَفظٍ جامعٍ له أن يقولَ: المرزوقُ في الدُّنيا والآخرَةِ، وهذا الطَّريقُ في البيانِ يُسمَّى بالكنايَةِ الإيمائيَّةِ، فالضَّميرُ المفرَدُ راجعٌ إلى المفهومِ الواحدِ الذي تضمَّنَه اللفظان، فلو رجعَ إلى الملفوظِ ـ وهو المشبَّهُ والمشبَّهُ به ـ لقيل: وأُتوا بهما[٢].

وقال أبو حيَّان: معنى الكلامِ: أنَّه لَمَّا كان التَّقديرُ: هذا مثلُ الذي رُزِقْناه، كانَ قد انطوى على ذكرِ المرزوقَينِ معًا، ألا ترى أنَّكَ إذا قلتَ: (زيدٌ مثلُ حاتمٍ) كان مُنطوِيًا على ذكرِ زيدٍ وحاتمٍ[٣].

قال: وما ذكرَهُ الزَّمخشريُّ غيرُ ظاهرِ الآيةِ؛ لأنَّ ظاهرَ الكلامِ يقتضي أن يكونَ الضَّميرُ عائدًا على مَرزوقِهم في الآخرَةِ فقط؛ لأنَّه هو المُحدَّثُ عنه والمشبَّه بالذي رُزِقُوه من قبلُ.

ولأنَّ هذه الجملَةَ إنَّما جاءَت مُحدَّثًا بها عن الجنَّةِ وأحوالها، وكونُه يخبِرُ عن المرزوقِ في الدُّنيا والآخرَةِ أنه مُتشابِهٌ ليسَ مِن حديثِ الجنَّةِ إلا بتكلُّفٍ.

مع أنَّه إذا فُسِّرَت القَبليَّةُ بما في الجنَّةِ تَعَيَّنَ أن[٤] لا يعودَ الضَّميرُ إلا إلى المرزوقِ

---

(١) في (س): «فإن».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٦٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٣١٧).

(٤) في النسخ الخطية: «تَفسيران»، والمثبت من «البحر المحيط».

في الجنَّةِ؛ كأنه قال: وأُتوا بالمرزوقِ في الجنَّةِ مُتشابهًا ـ ولا سيَّما إذا أُعرِبَت الجملةُ حالًا، إذ يصيرُ التَّقديرُ قالوا: هذا مثلُ الذي رُزِقنا من قبلُ وقد أوتوا به مُتشابِهًا[1] ـ أي: قالوا ذلك في هذه الحالِ، وكأن الحامِلَ على القولِ المذكورِ كونُه أتوا به مُتشابِهًا، ومجيءُ الجملَةِ المصدَّرَةِ بماضٍ حالًا ومَعَها الواوُ على إضمارِ قد جائزٌ في فَصيحِ الكلامِ؛ قال تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]؛ أي: وقد كُنتُم.

وكذلك لا يَستقيمُ عودُه إلى المرزوقِ في الدَّارينِ إذا كانت الجملَةُ معطوفَةً على قوله: ﴿هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ لأنَّ الإتيانَ إذ ذاك يَستحيلُ أن يكونَ ماضيًا معنًى؛ لأنَّ ما في حيِّزِ ﴿كُلَّمَا﴾ والعاملَ فيها يتعيَّنُ هنا أن يكونَ مُستقبَلَ المعنى وإن كان ماضيَ اللفظِ؛ لأنَّها لا تَخلُو مِن مَعنى الشَّرطِ.

ويجوزُ أن تكونَ الجملَةُ مُستأنفَةً تضمَّنَت الإخبارَ عن الإتيانِ بهذا الذي رُزِقوه مُتشابهًا، ولا يظهرُ فيه أيضًا العَوْدُ إلى الدَّارينِ؛ لأنَّ هذه الجملَ مُحدَّثٌ بها عن الجنَّةِ وأحوالِها[2]، انتهى.

قوله: «ونظيرُه قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾؛ أي: بجنسَي الغَنِيِّ والفَقيرِ»:

في الحاشيةِ المشارِ إليها: تَنظيرُه عودَ الضَّميرِ في قولِه: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ﴾ إلى ما رُزِقوه في الدُّنيا والآخرَةِ، بقولِه: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، وهاهنا القياسُ: وأتوا بهما مُتشابِهَينِ، فهو على عَكسِ ما نظَّرَ به، غيرَ أنَّ في

---

(١) من قوله: «ولا سيما» إلى هاهنا ليس من «البحر المحيط».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٣١٧ ـ ٣١٨)، وفي نقل المصنف تقديم وتأخير فليراجع ثمة.

كلامِ «الكشَّاف» ما يجيبُ عن هذا السُّؤالِ؛ لأنه قالَ في آخرِ كلامِه: ولو رجعَ الضَّميرُ إلى المتكلَّمِ به لقيلَ: (أولى به)[1].

فهذهِ الآيةُ نظيرَةُ تلك في أنَّ كلَّ واحدَةٍ منهما رجعَ الضَّميرُ فيها إلى المعنى لا إلى اللفظِ، فقياسُ هذه أن يقال: وأُتوا بهما، فقيلَ: ﴿بِهِۦ﴾ وقياسُ تلك أن يُقالَ: به، فقيل: ﴿بِهِمَا﴾.

وكذا قالَ الطِّيبِيُّ: ونَظيرُه في رُجوعِ الضَّميرِ إلى المعنى دونَ اللفظِ ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾، إذ لو اعتُبِرَ اللفظُ لقيلَ: (أَوْلَى به) على الإفرادِ؛ لأنَّ الضَّميرَ في الشَّرطِ وهو ﴿إِن يَكُنْ﴾ راجعٌ إلى المشهودِ عليه في قوله: ﴿شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ﴾؛ أي: المشهودُ عليه ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ليتطابقَ الشَّرطُ والجزاءُ، لكنْ لَمَّا كان المانعُ من الشَّهادَةِ على الأَقرباءِ غالبًا: إمَّا خوفَ الفقرِ عليهم إذا كانوا أغنياءَ، أو تضرُّرَهم بها إذا كانوا فقراءَ عمَّ الصِّنفينِ بتَثنيَةِ الضَّميرِ؛ أي: اللهُ أعلَمُ[2] بجنسِ المتَّصفِ بصفَةِ الغِنى وبجنسِ المتَّصفِ بصفَةِ الفَقرِ سواءٌ كانَ مشهودًا عليه أو غيرَه، وأعلَمُ بمصالحِه وبما ينفعُهُ، فيدخلُ في هذا العامِّ المشهودُ عليه دخولًا أوليًا، وهذا أيضًا كنايةٌ إيمائيَّةٌ؛ يدلُّ على العمومِ قوله: (بجنسَي الغَنِيِّ والفَقيرِ)[3]، انتهى.

قوله: «قال ابنُ عباسٍ: ليسَ في الجنَّةِ مِن أَطعِمَةِ الدُّنيا إلا الأَسماءُ»:

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ١٩٧).

(٢) في حاشية الطيبي: «أولى».

(٣) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، ووقع في النسخ: «بجنس الغني والفقر»، والتصويب من «الكشاف» (١/ ١٩٧)، ومثله عند البيضاوي والطيبي.

أخرجه مُسدَّدٌ في «مسنده»، وهنَّادٌ في «الزهد»، وابنُ جريرٍ، وابنُ المنذرِ، وابنُ أبي حاتمٍ، والبيهقيُّ في «البعث»[١].

﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ مِمَّا يُستقذَرُ مِنَ النساءِ ويُذَمُّ مِن أحوالهنَّ؛ كالحيضِ والدَّرَن ودنَسِ الطبيعةِ وسُوء الخُلقِ، فإنَّ التَّطهيرَ يستعملُ في الأجسَامِ والأخلاقِ والأفعالِ.

وقُرِئَ: (مُطَهَّراتٌ)[٢] وهما لغتانِ فَصيحتانِ، يقال: النِّساءُ فَعلَتْ وفَعَلْنَ، وهُنَّ فاعلةٌ وفواعِلُ قال:

وإِذَا العَذَارَى بالدُّخان تقنَّعتْ ... واستعجلَتْ نَصْبَ القدُور فملَّتِ[٣]

فالجمعُ على اللَّفظِ، والإفرادُ على تأويلِ الجماعةِ.

و: (مُطَّهِّرَةٌ) بتشديدِ الطاءِ وكَسرِ الهاءِ[٤]، يعني[٥]: مُتطهِّرةٌ.

---

(١) رواه هناد في «الزهد» (٣)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٣٩٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٦٠)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٣٣٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٠)، و«البحر» (١/ ٣٢٠)، عن زيد بن عليٍّ. وذكرها أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند تفسير هذه الآية عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (ص: ٣٨٨)، ونسب فيه لسلمي بن ربيعة، وهو في الأصمعيات (ص: ١٦٢) منسوب لعلباء بن أرقم، ونسب لعمرو بن قميئة بن سعد بن مالك، وهو في ذيل «ديوانه» (ص: ٧٦)، ونسبه القالي في «الأمالي» (١/ ٨١) لسلمى بن ربيعة أيضاً نقلاً عن الأصمعي. وقال البكري في «اللآلي» (١/ ٢٦٧): هكذا رواه أبو عليٍّ: سلمى، ولم يختلف الرواة أنه سُلميٌّ بضم السين وتشديد الياء، وهو سُلميُّ بن ربيعة بن زبَّان بن عامر من بني ضبَّة شاعر جاهلي.

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٠)، و«البحر» (١/ ٣٢١)، عن عبيد بن عمير.

(٥) في (ت): «بمعنى».

و﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ أبلغُ من طَاهِرةٍ ومتطهِّرَةٍ؛ للإشعَارِ بأنَّ مُطهِّرًا طهَّرَهُنَّ، وليسَ هوَ إلا اللهُ عزَّ وجلَّ.

و(الزوجُ) يقال للذَّكَرِ والأنثى، وهو في الأصلِ لِمَا له قرينٌ مِن جنسِه كزوجِ الخُفِّ.

فإن قيل: فائدةُ المطعومِ هو التغذِّي ودفعُ[1] ضررِ الجوعِ، وفائدةُ المنكوحِ التَّوالدُ وحفظُ النوعِ، وهي مستغنًى عنها في الجنَّةِ؟

قلتُ: مطاعمُ الجنّةِ ومناكحُها وسائرُ أحوَالها إنَّما تُشاركُ نظائرَها الدنيويَّةَ في بعضِ الصفاتِ والاعتباراتِ وتسمَّى بأسمائِها على سبيلِ الاستعارةِ والتَّمثيلِ، ولا تشاركُها في تمامِ حقيقتِها حتى تستلزمَ جميعَ ما يلزمُها وتُفيدَ عينَ فائدتِها.

﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾: دَائمونَ، والخُلدُ والخلودُ في الأَصلِ: الثباتُ المديدُ دامَ أمْ لم يَدُمْ، ولذلك قيلَ للأثافي والأحجارِ: خوالدُ[2]، وللجزءِ الذي يبقَى من الإنسانِ على حالِه ما دامَ حَيًّا: خَلَدٌ[3]، ولو كانَ وَضعُه[4] للدَّوامِ كانَ التقييدُ بالتأبيدِ في قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] لغوًا، وَاستعمالُه حيثُ لا دوامَ كقولِهم: (وقفٌ مخلَّدٌ) يوجِبُ اشتراكًا أو مجازًا والأصلُ ينفيهِما، بخلافِ ما لو وضعَ

---

(١) في (خ): «ورفع».

(٢) قوله: «ولذلك قيل للأثافي والأحجار: خوالد»؛ لبقائها بعد دروس الأطلال، و«الأثافي» بمثلثة: الأحجار التي تُنصَب وتُجعَلُ القِدرُ عليها، جمع أُثفِيةٍ بضم الهمزة، وقد تُكسَر، وذلك شاهد للخلود غير الدائم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣٩). وانظر: «الصحاح» (مادة: خلد)، و«القاموس» (مادة: ثفي).

(٣) وذلك الجزء هو قلب الإنسان فإن الإنسان لا ينفك عنه ما دام حيًّا. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٦).

(٤) في (خ): «وضع».

للأعمِّ منه[١] فاستعملَ فيه بذلك الاعتبارِ[٢] كإطلاق الجسمِ على الإنسانِ، مثل قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ولكنَّ المرادَ به الدوامُ هاهنا عند الجمهُور؛ لِمَا يشهَدُ لَه مِن الآياتِ والسُّننِ.

فإن قيلَ: الأبدانُ مركَّبةٌ من أجزاءٍ متضادَّةِ الكيفيةِ معرَّضةٍ للاستحالاتِ المؤدِّيةِ إلى الانفِكاكِ والانحلالِ، فكيفَ يُعقلُ خلُودها في الجنانِ؟

قلتُ: إنه تعالى يعيدُها بحيثُ لا يَعتورُها الاستحالةُ، بأن يجعَل أجزاءَها مثلًا متقاوِمةً في الكَيفية[٣] متساويَةً في القوَّةِ، لا يَقْوَى شيءٌ منها على إحالةِ الآخَرِ، متعانقةً متلازمةً لا ينفكُّ بعضُها عن بعضٍ كما يشاهَدُ في بعضِ المعَادن.

هذا، وإنَّ قياسَ ذلك العالَمِ وأحوالِه على ما نجِدُه ونُشاهدُه من نقصِ العقلِ وضعفِ البصيرةِ[٤].

واعلَمْ أنَّه لمَّا كان معظمُ اللذاتِ الحسّيَّة مقصُورًا على المسَاكنِ والمطاعمِ والمناكِحِ على ما دلَّ عليه الاستقراءُ، وكانَ مِلاكُ ذلك كلِّهِ الثباتَ والدوامَ فإنَّ كلَّ

---

(١) قوله: «والأصل»؛ أي: وهو وضعُ الخلود للثبات «ينفيهما»؛ أي: الاشتراكَ والمجاز؛ لكونه موضوعاً للقَدْرِ المشترك بين الأمرين، فهو مشترك معنوي كما أشار إليه بقوله: «بخلاف ما لو وضع للأعم منه...»، وضمير «منه» و«فيه» راجع إلى ما لا دوام له، المفهومِ من قوله: «حيث لا دوام»، ويجوز رجوعُه إلى ما له دوام. «بذلك الاعتبار»؛ أي: باعتبار كونه ثابتاً مديداً. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٣٩).

(٢) قوله: «بذلك الاعتبار»؛ أي: باعتبار كونه ثابتاً مديداً. (ز). وقال شيخ زاده: أي: باعتبار كونه للأعم. وكذا قال القونوي. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٦)، و«حاشية القونوي» (٢/ ٥١٦).

(٣) قوله: «بأن يجعَل أجزاءَها مثلًا متقاوِمةً في الكَيفية»؛ أي: بأن يجعل أجزاءها بحيث تقاوم كيفيةُ كلِّ جزء كيفيةَ الأجزاء الباقية ولا تنفعل عنها. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٧).

(٤) قوله: «من نقص العقل وصرف البصيرة» خبر «إنَّ». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٤٠).

نِعَمٍ[١] جليلةٍ إذا قارَنَها خَوفُ الزوالِ كانَت مُنَغَّصةً غيرَ خاليةٍ[٢] من شوَائبِ الألمِ= بشَّرَ المؤمنينَ بها، ومَثَّل ما أعدَّ لهُمْ في الآخرة بأبهَى ما يستلذُّ به منها، وأزالَ عنهم خوفَ الفواتِ بوَعدِ الخلودِ؛ ليَدُلَّ على كمالِهم في التنعُّمِ والسُّرورِ.

قوله: «﴿مُطَهَّرَةٌ﴾ مما يُستقذَرُ من النِّساءِ ويذمُّ مِن أحوالهنَّ كالحيضِ والدَّرنِ ودنسِ الطَّبعِ وسوءِ الخلقِ.. » إلى آخره.

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: مَعنى تَطهيرِهِنَّ مما ذُكِرَ: أنَّها مُنزَّهةٌ عن ذلك مُبرَّأةٌ عنه بحيثُ لا يَعْرِضُ لهن لا التَّطهيرُ الشَّرعيُّ بمعنى إزالَةِ النَّجسِ الحِسِّيِّ أو الحُكميِّ كما في الغُسلِ عَن الحيضِ ليلزمَ الجمعُ بين الحقيقَةِ والمجازِ، نعم في إطلاقِ التَّطهيرِ تشبيهٌ للدَّنسِ بالأَقذارِ والأَحداثِ.

قوله:

«وإذا العَذَارَى بالدُّخانِ تَقنَّعَت واستعجَلَتْ نصبَ القُدورِ فمَلَّتِ»

قال المرزوقيُّ في «شرح الحماسة»: «العَذارَى»: جمعُ عَذْراءَ، يقول: إذا أبكارُ النِّساءِ صبرَتْ على دخانِ النَّارِ حتى صارَ كالقناعِ لها ولم تَصبِر على إدراكِ ما في القُدورِ بعدَ نَصبِها لشدَّةِ الحاجَةِ «فمَلَّت»؛ أي: فشَوَتْ في المَلَّة ـ وهي الرَّمادُ الحارُّ ـ قَدْرَ ما تُعلِّلُ به نفسَها من اللَّحمِ لدفعِ ضَررِ الجوعِ المفرِطِ من اشتدادِ السَّنةِ، وخُصَّتِ العَذارى بالذكرِ لفَرطِ حَيائِهنَّ ولتَصَوُّنِهنَّ عَن كثيرٍ مما يَبتذِلُ فيه غيرُهنَّ، وجُعِلَ «نصبَ القُدورِ» مفعولَ «استَعجلَت» على السَّعةِ، وجوابُ «إذا» قولُه بعدَه:

---

(١) في (خ): «نعمة».

(٢) في (خ) و(ت): «صافية».

دارَتْ بـأرزاقِ العُفـاةِ مَغالِـقٌ بيَـدَيَّ مِـن قَمـعِ العِشـارِ الجِلَّـةِ[1]

والبيتُ من قصيدةٍ لسُلْميِّ بنِ ربيعةَ من بني السيدِ بن ضبَّةَ، أولها:

حَلَّـت تُماضِـرُ غُربَـةً فاحتَلَّـتِ فَلَجًـا وأهلُـكَ باللِّـوى فالحلَّـتِ[2]

وكأنَّ فـي العَينيـنِ حَـبَّ قَرَنفُـلٍ أو سُـنبلًا كُحِلَـت بـه فانهلَّـتِ

زَعَمَـت تُماضـرُ أنَّنـي إمـا[3] أَمُـت يَسْـدُد أُبَيْنُوهـا الأصاغِـرُ خَلَّتـي

تَرِبَـت يـداكِ وهَـلْ رَأيـتِ لقومِـه مِثلـي علـى يُسـري وحيـنَ تَعِلَّتِـي

رَجُـلًا إذا مـا النَّائبـاتُ غَشِـينَه أكفَـى لِمُعضِلَـةٍ وإن هـيَ جَلَّـتِ

ومُنـاخَ نازلَـةٍ كَفيـتُ وفـارسٍ نَهلَـتْ قَناتـي مِـن مَطـاهُ وعَلَّـتِ

وإذا العـذارى.. البيـت[4]

قوله: «ولذلك قيلَ للأثافي خَوالد»:

قال في «الصحاح»: لبَقائِها بعدَ دُروسِ الأَطلالِ[5].

قوله: «فإن قيل: الأبدانُ مُركَّبةٌ..» إلى آخرِه:

---

(١) انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (ص: ٣٨٨).

(٢) في النسخ: «فانحلت»، والمثبت من المصادر.

(٣) في (ز) و(س): «أنني إذ ما».

(٤) انظر: «النوادر» لأبي زيد الأنصاري (ص ٣٧٥)، و«الأصمعيات» (ص: ١٦٢)، و«أمالي القالي» (١/ ٨١)، و«شرح الحماسة» للمرزوقي (ص: ٣٨٦) وما بعدها، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٨/ ٣٦). وشرحُ الأبيات عند المرزوقي والبغدادي فلتنظر ثمة.

(٥) انظر: «الصحاح» (مادة: خلد).

قالَ الطِّيبيُّ: ذكرَ الرَّاغِبُ نحوَ هذا الجوابِ، ثمَّ قال: ليسَ لهذا القولِ وَجهٌ إلا التَّوقيفُ ولا مدخلَ للاجتهادِ فيه، والذي يَستبعِدُه المُتفلسِفُون هو أنَّهم يريدونَ أن يَتصوَّرُوا أبدانًا متناولَةً لأطعمةٍ لا استحالةَ فيها ولا تغيُّرَ لها، ولا يكونُ منها فَضلاتٌ، وتصوُّرُ ذلك محالٌ، وذلك أنَّ التصوُّرَ هو إدراكُ الوهمِ ما أدركَهُ الحِسُّ، وما لا يُدرِكُ الحسُّ جزءَهُ ولا كلَّهُ كيفَ يمكِنُ تصوُّرُه؟ ولو كانَ للإنسانِ سبيلٌ إلى تصوُّرِ ذلك لَمَا قالَ تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، وما قالَ رسولُ اللهِ ﷺ مخبرًا عنِ اللهِ: «أعدَدْتُ لعبادِي الصَّالحينَ ما لا عينٌ رأَتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَت ولا خَطَر على قلبِ بَشرٍ»[1].

(٢٦) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ لمّا كانت الآياتُ السَّابقةُ متضمِّنةً لأنواعٍ من التمثيلِ، عقَّبَ ذلك ببيَان حُسنِه وَما هُو الحقُّ لهُ والشرطُ فيه، وَهُوَ أن يكونَ على وَفْقِ الممثَّلِ له مِنَ الجهةِ التي تعلَّقَ[2] بها التمثيلُ في العِظَمِ والصِّغَرِ والخِسَّةِ والشَّرَفِ دونَ الممثِّلِ؛ فإنَّ التمثيلَ إنما يُصارُ إليه لكشفِ المعنى الممثَّلِ له ورفعِ الحجابِ عنه، وإبرازِه في صورةِ المشاهَدِ المحسُوس؛ ليُساعدَ فيه الوهمُ العقلَ ويصالحَهُ عليه، فإنَّ المعنى الصِّرفَ إنَّما يُدرِكه العقلُ

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١)، و«تفسير الراغب» (١/ ١٢٦)، والحديث رواه البخاري (٧٤٩٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في (خ): «ومن الجهة التي يتعلق».

مع منازعةٍ مِن الوهم؛ لأنَّ مِن طبعِه الميلَ إلى الحسِّ[١] وحبَّ المحاكاةِ.

ولذلكَ شاعت الأمثالُ في الكتبِ الإلهيَّةِ، وفَشت في عباراتِ البلغاءِ وإشاراتِ الحكماءِ، فيُمثَّلُ الحقيرُ بالحقيرِ كما يُمثَّلُ العظيمُ بالعظيمِ وإن كانَ الممثَّلُ أعظمَ مِن كلِّ عظيمٍ، كما مُثِّل في الإنجيلِ غلُّ الصَّدرِ بالنُّخالةِ، والقلُوبُ القاسيَةُ بالحصَاةِ، ومخاطبةُ السُّفهاءِ بإثارةِ الزَّنابير.

وجاءَ في كلام العَرب: (أسمَعُ مِن قُراد)[٢]، و(أطيَشُ مِن فراشة)[٣]، و(أَعزُّ من مُخِّ البَعُوض)[٤].

لا ما قالتِ الجهلةُ من الكفَّارِ لمَّا مثَّلَ اللهُ تعالى حالَ المنافقينَ بحالِ المستَوقِدِين وأصحابِ الصَّيِّبِ، وعبادةَ الأصنامِ في الوهنِ والضَّعفِ ببَيتِ العنكبُوت، وجعَلَها أقلَّ من الذبابِ وأخسَّ قَدْرًا منه: اللهُ أعلى وأجَلُّ من أن يضربَ الأمثالَ ويذكُرَ الذبابَ والعنكبوتَ.

وأيضاً لمَّا أرشدَهم إلى ما يدُلُّ على أنَّ المتحدَّى بِهِ وَحيٌ مُنزَلٌ، ورَتَّبَ علَيه وَعيدَ من كفرَ بِهِ ووَعْدَ مَن آمَن به بعدَ ظهُورِ أمرِه، شرَعَ في جوابِ ما طعَنوا به فيهِ، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾؛ أي: لا يتركُ ضربَ المثلِ بالبعُوضة تَرْكَ مَن يَستحيِي أن يمثِّل بهَا لحقارتِها.

---

(١) قوله: «الميل إلى الحس»؛ أي: أن الوهم يميل إلى الصور المحسوسات والمحاكاة والمشابهة والمقايسة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٣٧). ووقع في (أ) و(ت): «ميل الحس».

(٢) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٣٦٠)، و«جمهرة الأمثال» للعسكري (١/ ٥٣١)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٣٤٩).

(٣) انظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٣٧٤)، و«جمهرة الأمثال» (٢/ ٢٣)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٤٣٨). قال العسكري والميداني: لأنها تلقي نفسها في النار.

(٤) انظر: «جمهرة الأمثال» (٢/ ٣٣)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ٥٤).

و(الحيَاءُ): انقباضُ النفسِ عن القبيحِ مخافةَ الذمِّ، وهو الوسَطُ بين الوقاحةِ التي هي الجراءةُ على القبائحِ وعدمُ المبالاةِ بهَا والخجَلِ الذي هو انحصَارُ النفسِ عن الفِعلِ مُطلقًا.

واشتقاقُهُ مِنَ الحيَاةِ؛ فإنَّه انكسَارٌ يعتري القوَّةَ الحيوَانيةَ فيردُّهَا عن أفعالِها، فقيلَ: (حَيِيَ الرجُلُ) كما قيل: نَسِيَ وحَشِيَ إذا اعتلَّت نساهُ وحشاهُ، وإذا وُصِفَ به الباري تعالى كما جاءَ في الحَدِيث: «إنَّ الله يَسْتحيي مِن ذي الشَّيبَةِ المسلِمِ أن يُعذِّبَهُ»، و: «إنَّ اللهَ حَيِيٌّ كريمٌ يَستحيي إذا رفعَ العَبدُ يدَيْه إليه[1] أن يرُدَّهما صِفرًا حتى يضعَ فيهما خيرًا».

فالمرادُ به: التركُ اللازمُ للانقباضِ؛ كما أنَّ المرادَ مِن رَحمتِه وغَضَبهِ: إصابةُ المعروفِ والمكروهِ اللازمَيْنِ لمعنيَيهِما، ونظيرُه قولُ مَن يصفُ إبلًا:

إِذَا مـا استَحَيْنَ المـاءَ يَعـرِضُ نَفْسَهُ ... كَـرَعْنَ بِسِـبْتٍ فـي إنـاءٍ مِـن الـوَرْدِ

وإنَّما عدَل به عن التركِ لِمَا فيه من التَّمثيلِ والمبالغةِ.

وتحتمِلُ الآيةُ خاصَّةً أن يكون مجيئُه على المقابَلةِ لِمَا وقعَ في كلامِ الكفرةِ.

قوله: «التَّمثيل»:

قالَ الطِّيبِيُّ: لم يُرِد بِهِ التَّشبيهَ التَّمثيليَّ أو الاستعارَةَ التَّمثيليَّةَ بل أعمَّ[2].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: المرادُ بالتَّمثيلِ: التَّشبيهُ مُطلقًا سواءٌ كانَ في المفرَدِ أو المركَّبِ، على وَجهِ الاستعارَةِ أو غيرِها.

---

(١) «إليه» من (خ).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٧٢). وعبارة الزمخشري التي شرحها الطيبي بكلامه هذا: «فان كان المتمثل له عظيما كان المتمثل به مثله»، فذكرها الطيبي بتمامها ثم قال ما نقله عنه المصنف: لم يرد به التشبيه... إلخ.

قوله: «ولذلك شاعَت الأمثالُ في الكتبِ الإلهيَّةِ وفَشَت في عباراتِ البُلَغاء»:

قلت: أخرجَ الرامَهُرْمُزِيُّ في «الأمثال» عَن عبدِ الله بن عمرو قال: حَفِظتُ عَن رسولِ الله ﷺ ألفَ مَثَلٍ[١].

قوله: «كما مُثِّلَ في الإنجيلِ غلُّ الصَّدرِ بالنخالَةِ، والقُلوبُ القاسيةُ بالحصاةِ، ومُخاطَبَةُ السُّفهاءِ بإثارةِ الزَّنابيرِ»:

نصُّه ـ على ما حكاهُ الإمامُ ـ في الأوَّلِ: لا تَكونوا كمُنخلٍ يَخرجُ منهُ الدَّقيقُ الطيِّبُ ويمسكُ النخالَةَ، كذلك أنتم تَخرُجُ الحِكمَةُ مِن أفواهِكُم وتبقونَ الغِلَّ في صُدورِكُم.

وفي الثَّاني: قلوبُكُم كالحصَاةِ التي لا تَطبُخُها النَّارُ ولا يُلَيِّنُها الماءُ ولا تَنسِفُها الرِّياحُ.

وفي الثالث: لا تُثيرُوا الزَّنابيرَ فتلدغَكُم[٢] فكذلك لا تُخاطِبُوا السُّفهاءَ فيَشتمُوكُم[٣].

قوله: «أسمَعُ مِن قُرادٍ»:

قال الميدانيُّ: لأنَّه يسمَعُ صوتَ أخفافِ الإبلِ مِن مَسيرَةِ يومٍ فيتحرَّكُ لها[٤].

---

(١) رواه الرامهرمزي في «الأمثال» (١)، وفي سنده ابن لهيعة، وهو ضعيف.

(٢) في هامش (ف) بالحمرة: «الدَّغُ النارِ بالدال المهملة والغين المعجمة، ولذع الزنابير والعقرب وما شابهها بالذال معجمة والغين المهملة»، وكتب بعده بالسواد: «اللدغ بالمهملة والمعجمة للهوام، وبالذال المعجمة والمهملة لحرق النار».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٦٣).

(٤) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ٣٤٩)، و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (١/ ٥٣١).

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: تزعُمُ العربُ أنَّه يَسمَعُ الهمسَ الخَفِيَّ من وقعِ مَناسِمِ[1] الإبلِ على مَسيرَةِ سبعِ ليالٍ.

وقال القُمِّيُّ في «الأمثال»[2]: زَعموا أنَّه يحسُّ بالإبلِ في ليلَةِ القربِ ـ وهي الليلَةُ التي تُصبِّحُ فيها الإبلُ الماءَ ـ فيتحرَّكُ لذلك حركَةً لا يخفَى أنها قد أحسَّتْ بإقبالِ الإبلِ والنَّاسُ لا يشعرونَ[3].

قال: وفي لُطفِ إحساسِ كَثيرٍ مِن الحَيوانِ عَجبٌ عَجِيبٌ، وإن في ذلك لعبرَةً لأولي الألبابِ، فتباركَ اللهُ أحسَنُ الخالقين.

قوله: «وأعزُّ[4] مِن مخِّ البَعوضِ»: يُضرَبُ لِمَن تكلَّفَ الأمورَ الشاقَّة[5].

قوله: «وأيضًا لما أرشدَهُم إلى ما يدلُّ على أنَّ المتحدَّى به وحيٌ..» إلى آخره.

قال الإمامُ: إنَّه تعالى لَمَّا بيَّنَ أنَّ القُرآنَ مُعجِزٌ أتى بشُبهَةٍ أورَدَها الكُفَّارُ قَدحًا في ذلك وأجابَ عنها، وتقريرُ الشُّبهَةِ: أنَّه جاءَ في القرآنِ ذكرُ النَّحلِ والذُّبابِ والعَنكبوتِ، وهذه الأشياءُ لا تَليقُ بكلامِ البُلَغاءِ فَضلًا عن كلامِ اللهِ

---

(١) في النسخ: «مناثيم»، والتصويب من «حاشية التفتازاني» (و٦١ب)، ومثله في في «المستقصى» (١/ ١٧٣).

(٢) أحمد بن إبراهيم بن سمكة القمي النحوي اللغوي، له تصانيف حسان، منها كتابه في الأمثال، وهو كتاب جامع على الأبواب ككتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، إلا أنه أكبر وأكثر شرحاً وبياناً، مات في حدود سنة (٣٥٠هـ). انظر: «إنباه الرواة» للقفطي (١/ ٦٤).

(٣) ذكره بمعناه الجاحظ في «الحيوان» (٧/ ٨).

(٤) في (س): «وأغرس».

(٥) بيض المصنف هنا في (ف)، وانظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ١٤٧).

المَجيدِ، وأجابَ: أنَّ صِغَرَ هذه الأشياءِ لا يقدحُ في البلاغَةِ إذا كانَ ذكرُها مُشتَمِلًا علـى حِكَمٍ بالغَـةٍ[١].

قالَ الطِّيبيُّ: فعلى هذا نظمُ الآيةِ بما قبلَها نظمُ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ في كونِها جُملَةً مُستطردَةً كما ذكرَهُ الإمامُ[٢].

قلت: وفيهِ إشارَةٌ إلى مُناسبَةِ وَضعِ هذهِ الآيَةِ هنا ولم تُوضَع في سُورَةِ العَنكَبوتِ أو الحجِّ عقبَ المثَلِ المُستنكَرِ؛ لأنَّه جوابٌ عن شُبهَةٍ أُورِدَت على إقامَةِ الحُجَّةِ على حقيَّةِ[٣] القرآنِ بأنه مُعجِزٌ فكان ذكرُها هنا أنسبَ.

قوله: «فإنَّه انكسارٌ يَعتري القوَّةَ الحيوانيَّةَ فيردُّها عَن أفعالِها»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: هو تفسيرٌ لِلَفظِ الحياءِ ونوعُ تَنبيهٍ على معناه الوُجدانيِّ المُغني عَن التَّعريفِ.

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: الحقُّ أنَّ الكيفيَّاتِ النَّفسانيَّةَ لا تحتاجُ إلى تعريفٍ لكَونِها وُجدانيَّاتٍ، فإن عُرِّفَت كان التَّعريفُ لَفظِيًّا.

قال: والظاهِرُ أنَّه عرَّفَه هنا ليَبنيَ عليه كيفيَّةَ جوازِ إطلاقِه على اللهِ تعالى[٤].

قوله: «فقيل: حَيِيَ الرَّجلُ»: هي لغَةٌ حكاها أبو زيدٍ، خِلافًا لقولِ أبي البقاء: إنه لم يُستعمَلْ مِنه فعلٌ بلا سينٍ[٥].

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٦١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٧٢).

(٣) في (س): «حقيقة».

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٣٣/ ب).

(٥) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٤٢).

قوله: «إذا اعتلَّت نَساه وحَشاه»:

(النَّسا) بالفتحِ والقَصرِ: عِرقٌ يخرجُ مِن الوَرِكِ فيستبطِنُ الفَخِذينِ، ثمَّ يَمرُّ بالعرقوبِ حتى يبلغَ الحافِرَ، و(الحَشا): الرَّبْوُ وهوَ النَّفَسُ العالي، قاله القطبُ والطِّيبيُّ والشَّيخُ سَعدُ الدينِ[١].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ وغيرُه: الحَشا: ما انضمَّت عليه الضُّلوعُ والجمعُ أَحشاءٌ[٢].

قلتُ: يؤيِّدُ الأوَّلَ قولُ الشَّمَّاخِ:

تُلاعِبُني إذا ما شِئتُ خَوْدٌ على الأنماطِ ذاتُ حَشًا قطيع

أي: ذاتُ نَفَسٍ عالٍ مِن سِمَنِها[٣].

قوله: «وإذا وُصفَ به الباري تَعالى كما جاءَ في الحَديثِ: إنَّ اللهَ يَستحيِي مِن ذي الشَّيبةِ المسلِمِ أن يُعذِّبَه»:.

أخرجه البَيهقيُّ في «الزهد» مِن حَديثِ أنسٍ بنحوِه، وابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «العمر» من حديثِ سلمانَ نحوَه[٤].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٧٩). وقوله: «والشيخ سعد الدين»: شطب عليه في (ز)، وكلام السعد في (النسا) موافق لما ذكر، لكنه في (الحشا) مختلف كما سيأتي.

(٢) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٦٢أ).

(٣) ذكر البيت ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (١/ ١٣٦) وعقبه بقوله: أي: يأخذها الربو إذا مشت من ثقل أردافها، وقال قبله: وهذا رجل حشٍ: إذا أصابه الحشى، وهو الربو.

(٤) لم أجده في مطبوعتي «الزهد» و«العمر»، ورواه الطبراني في «الأوسط» (٥٢٨٦) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤٩): فيه صالح بن راشد وثقه ابن حبان وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات.

قوله: «إنَّ اللهَ حَيِيٌّ كريمٌ يَستَحِي إذا رفعَ العبدُ يَدَيهِ أن يَرُدَّهما صِفرًا حتى يضعَ فيهما خيرًا»:

أخرجَه أبو داودَ، والتِّرمذيُّ وحسَّنه، والحاكمُ وصحَّحه، من حديثِ سلمانَ دونِ قولِه: «حتى يضع فيهما خيرًا»[1]، وأخرجَه الحاكمُ مِن حديثِ أنسٍ بهذهِ الجُملَةِ نحوَه[2].

والصِّفرُ: الخالي[3].

قوله: «فالمرادُ به التَّركُ اللازِمُ للانقباضِ؛ كما أنَّ المرادَ: مِن رحمَتِه[4] وغَضبِه إصابَةُ المعروفِ والمكروهِ اللازِمَينِ لمَعنيَيهِما»:

قال صاحب «الانتصاف»: التأويلُ في الحديثِ لازمٌ؛ لأنَّه إثباتٌ، وأمَّا الآيةُ

---

(١) رواه أبو داود (١٤٨٨)، والترمذي (٣٨٧٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٨٣١)، وابن ماجه (٣٨٦٥)، والحسين بن إسماعيل المحاملي في «أماليه» (٤٣٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣٨٥). قال الترمذي: حديث حسن غريب، ورواه بعضهم ولم يرفعه. قلت: يشير بذلك إلى ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧١٤) موقوفاً على سلمان رضي الله عنه.

وقوله: «حتى يضع فيهما خيراً» قد ورد في رواية المحاملي والخطيب والبغوي، وإسنادها صحيح كما ذكر محققو المسند.

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (١٨٣٢)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٩٦٤٨)، من حديث أنس رضي الله عنه. قال الحاكم: صحيح الإسناد. فتعقبه المنذري في «الترغيب والترهيب» بقوله: وفي ذلك نظر.

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: صفر).

(٤) في (س): «رحمة الله».

فلا تحتاجُ إلى التَّأويلِ لأنَّ الحياءَ مَسلوبٌ عنه تعالى، فهو كقولِك: إنَّه تعالى ليسَ بجسمٍ ولا عَرَضٍ[1].

وتعقَّبَه القطبُ: بأنَّ نفيَ الحياءِ في الآيةِ ليسَ سَلبًا محضًا، بل عدمُ الحياءِ عمَّا مِن شأنِه الحياءُ، فإنَّ نفيَ الحياءِ مُطلَقًا وصفُ مَذمَّةٍ، فإنَّه يقالُ للخائضِ فيما لا يَنبغي: (لا حياءَ له) وذلك محالٌ على اللهِ تَعالى سلبًا، فوجبَ التَّأويلُ في السَّلبِ كالإثباتِ.

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: فإن قيلَ: هَبْ أنَّ إثباتَ الاستحياءِ للهِ تعالى كما في الحديثِ يحتاجُ إلى تأويلٍ، وأمَّا نَفيُهُ كما في الآيةِ فلا يحتاجُ إلى ذلكَ كمَا في قولهم: (اللهُ ليسَ بجوهرٍ ولا عَرضٍ)، وقولِه تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ و: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، ونحوِ ذلك، فأيُّ حاجةٍ إلى جعلِ ﴿لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ مِن قَبيلِ التَّمثيلِ أو المقابلَةِ؟ أعني: المشاكلَةَ.

قلنا: إذا نَفَيْتَ أمثالَ ذلك على الإطلاقِ بمعنى أنَّها ليسَت مِن شأنِه وأنَّه لا يتَّصِفُ بها كما في الأمثلَةِ المذكورَةِ لم يَحتَجْ إلى تأويلٍ، وأمَّا إذا نَفَيْتَ[2] على التَّقييدِ فقد رجعَ النَّفيُ إلى القيدِ وأفادَ ثبوتَ أصلِ الفعلِ، أو إمكانَه لا أقلَّ، فاحتاجَ إلى تأويلٍ كما إذا قيل: لم يَلِد ذكرًا ولم يأخُذْهُ نومٌ في هذهِ الليلَةِ وليسَ بعَرَضٍ قارِّ الذَّاتِ.

وقالَ الطِّيبِيُّ: الفَرقُ بين قولِنا: (إنَّه تَعالى ليسَ بجسمٍ ولا عَرَضٍ) وما في الآيةِ والحديثِ: هو أنَّ القصدَ في ذلك التَّنزيهُ، وما لا يجوزُ أن يُنسَبَ إليه تَعالى، وفي

---

(١) انظر: «الانتصاف» (١/ ١١٢)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٨٠) وعنه نقل المصنف.

(٢) في (ز): «بقيت»، والمثبت من بقية النسخ و«حاشية التفتازاني» (و٦٢أ).

الآيةِ القصدُ إلى تَجويزِ ضربِ المثلِ، وأنَّ الحَياءَ غيرُ مانعٍ منه، وفي الحديثِ القصدُ إلى تركِه تخييبَ العَبدِ وأنَّ الحياءَ مانعٌ مِن التَّخييبِ، فالمقاصدُ مُختلِفَةٌ والمقاماتُ مُتباينَةٌ فهما قريبانِ مِن تَرتيبِ الحُكمِ على الوصفِ المُناسبِ فلا بدَّ مِن اعتبارِ المَجازِ[1].

قوله: «ونَظيرُه قولُ مَن يصفِ إبلًا:

إذا مَا استَحَيْنَ الماءَ يَعرِضُ نفسَه كرَعْنَ بسِبْتٍ في إناءٍ من الوَردِ»

هو للمُتنبِّي[2].

قالَ الطِّيبيُّ: أي: تُرِكْنَ، والضَّميرُ للنُّوقِ، وكَرَعَ الماءَ يكرَعُ كُروعًا: إذا تناوَلَه بفيهِ من مَوضِعِه، والسِّبتُ بكسرِ السِّينِ المهملَةِ: جلودُ البقرِ المَدبوغَةِ بالقرظِ، شبَّهَ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٨١).

(٢) انظر: «ديوان المتنبي» (٢/ ١٦٥)، و«قشر الفسر» للزوزني (١/ ١٥٤)، و«اللامع العزيزي» لأبي العلاء (ص: ٤٥٤)، و«المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب» لأبي العباس الأزدي (١/ ٩٢)، و«الكشاف» (١/ ١١٣). ورواية الديوان: (استجبن). وذكر الشهاب في «الحاشية» (٢/ ٨٥) أن رواية الزمخشري بناء على ما رواه ابن جني في شرحه من أنه (استحين) بمهملتين من الاستحياء، و(بسِبت) في هذه الرواية بسين مهملة مكسورة وباء موحدة ساكنة ومثناةٍ فوقية، وهو الجلد النقيّ المدبوغ، ومنه النعال السِّبتية، واستعير هنا لمشافر الإبل لنقائها ولينها، يقول: إذا مرّت هذه الإبل بالمياه والغدران التي غادرتها السيول لكثرتها صارت كأنها تعرض نفسها على الإبل، يصف كثرة مياه الأمطار في طريقه وأنه أينما ذهب رأى الماء يجري فكأنه يسعى لإبله ليعرض نفسه عليها فالإبل تستحيي من ردِّه لكثرة عرضه نفسه عليها فتكرع فيه بمشافر كالسبت، والأرضُ المنبتة للأزهار كإناء من الورد ممتلئ ماء، وإن كان لا عرض هناك ولا استحياء في الحقيقة، و(كرعن): شربن، وأصله: الحيوان يُدخل أكارعَه حين يخوض المياه ليشرب منها.

مَشافِرَ الإبلِ به، وعَنى بالإناءِ: النقرَةَ فيها الماءُ، وبالوَردِ الأزهارَ، يَصِفُ الإبلَ وكثرةَ مياهِ الأمطارِ المَحفوفَةِ بالأزهارِ، فكأنَّ الماءَ يعرضُ نفسَهُ عليها، والإبلُ تَستَحِي مِن رَدِّ الماءِ إذا كَثُرَ عرضُ نفسِه عليها فتكرَعُ فيه بمشافِرَ كأنَّها السِّبتِ(١).

والبيتُ مِن قصيدةٍ يمدَحُ بها أبا الفَضلِ محمَّدَ بن الحسينِ بن العميدِ أولُها:

نسيتُ وما أنسى عِتابًا على الصَّدِّ ... ولا خَفَرًا زادَتْ بهِ حُمرَةُ الخَدِّ

ومنها:

ومَن يَصحَبِ اسمَ ابنِ العَميدِ مُحمَّدٍ ... يَسِرْ بينَ أنيابِ الأَساوِدِ والأُسْدِ

يمرُّ مِن السُّمِّ الوَحِيِّ بعَاجِزٍ ... ويَعبرُ مِن أفواهِهِنَّ على دُرْدِ

كفانا الرَّبيعُ العِيسَ مِن بَركاتِه ... فجاءَتْهُ لم تسمَعْ حُداءً سِوى الرَّعدِ

إذا ما استَحَيْنَ الماءَ يعرِضُ نفسَهُ ... كرَعْنَ بسِبْتٍ في إناءٍ مِن الوردِ

كأنَّا أرادَتْ شُكرَنا الأَرضُ عِندَه ... فلَم يُخلِنا جَوٌّ هَبطنَاهُ مِن رِفدِ(٢)

قوله: «وإنَّما عَدَلَ به عن التَّركِ لِمَا فيه مِن التَّمثيلِ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: أي: الاستعارَةِ التَّمثيليَّةِ، وبيَّنَ التَّشبيهَ في المصدرِ تنبيهًا على أنَّها استعارَةٌ تَبعيَّةٌ، وبهِ ظهرَ أنَّ المُستعارَ في الاستعارَةِ التَّمثيليَّةِ قد يكونُ لفظًا مُفردًا دالًّا على مَعنًى مُركَّبٍ.

قوله: «وتحتمِلُ الآيةُ خاصَّةً أن يكونَ مجيئُه على المقابلَةِ لِمَا وقعَ في كلامِ الكَفرَةِ»:

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٨٣).

(٢) انظر ما تقدم في تخريج البيت.

قالَ الطِّيبِيُّ: لم يُرِد بالمقابلَةِ المعنى المُصطلَحَ عليه في البَديعِ، وهي أن يُجمَعَ بينَ شَيئينِ مُتوافِقَينِ أو أكثرَ وبينَ ضِدَّيهِما، بل أرادَ المُشاكَلَةَ وهي: أن تَذكُرَ الشَّيءَ بلَفظِ غيرِه لوُقوعِه في صُحبَتِه، لكنَّ المشاكلَةَ على التَّقديرِ، إذ لولا قولُهم: (أمَا يَستَحِي ربُّ مُحمَّدٍ أن يضرِبَ مَثلًا بالذُّبابِ والعنكبوتِ) على سبيلِ الإنكارِ لَم يَحسُن قولُه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾ جوابًا عنه[1].

وذكرَ نحوَه الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ[2]، والشَّيخُ سَعدُ الدِّين وزادَ أنَّ المُشاكلةَ ليسَ بحَقيقَةٍ كما هو ظاهرٌ، وأنَّ وجهَ التَّجوُّزِ ليسَ بظاهرٍ.

قال: وظاهرُ كلامِهِم أنَّ مُجرَّدَ وقوعِ مَدلولِ هذا اللفظِ في مُقابلَةِ ذاكَ جِهَةُ التجَوُّزِ.

قلتُ: وقد كنتُ سُئِلتُ قَديمًا عن المشاكلَةِ ما علاقَتُها؟ فأجبتُ بما نصُّه:

قد رأيتُ بعضَ مُتأخِّري أهلِ البيانِ ادَّعى في نوعِ المشاكلَةِ أنَّه واسطَةٌ بينَ الحَقيقَةِ والمجازِ، قال: وليسَ بحقيقَةٍ لأنَّه استعمالُ اللَّفظِ فيما لم يُوضَع له، ولا مجازٍ لعدمِ العلاقَةِ المعتبرة[3].

والصوابُ: أنه مجازٌ قطعًا، والعلاقَةُ في مثلِ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] ﴿فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٤] الشَّكلُ والشَّبهُ الصُّورِيُّ؛ كما يُطلَقُ الإنسانُ والفَرسُ على الصُّورَةِ المصوَّرَةِ.

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٨١).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣٤/ ب).

(٣) انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (٣/ ١١٥).

وضَربُ المثلِ: اعتمالُه؛ مِن ضَربِ الخاتَمِ، وأصله: وَقْعُ شيءٍ على آخرَ.

و﴿أَن﴾ بصِلَتِها مخفوضُ المحلِّ عند الخَليلِ بإضمارِ (مِن)، منصُوبٌ بإفضاءِ الفعلِ إلَيه بعدَ حَذفهَا عندَ سيبَويه.

وَ(مَا) إبهاميَّةٌ تزيدُ النكرةَ[1] إبهامًا وشِيَاعًا، وتسدُّ عنها طرقَ التقييدِ، كقولك: أَعطِني كتابًا مَّا، أَيْ: أيَّ كتابٍ كانَ، أو مزيدَةٌ للتأكيدِ كالتي في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ولا نعني بالمزيدِ: اللغوَ الضائعَ، فإنَّ القرآنَ كلَّه هدًى وبَيانٌ، بل ما لم يُوضَعُ لمعنًى يرادُ منهُ، وإنَّما وُضِعَت لأنْ تُذكرَ معَ غيرِه[2] فتفيدَ له وَثاقةً وقوَّة، وهو زيادةٌ في الهدَى غيرَ قادحٍ فيه.

قوله: «وضربُ المثلِ اعتمادُه»: زادَ في «الكشاف»: وصُنعُه[3].

قوله: «وأصلُه وقعُ شيءٍ على آخرَ»:

قال الراغبُ: الضَّربُ: إيقاعُ شَيءٍ على شَيءٍ، ولتصوُّرِ اختلافِ الضَّربِ خُولِفَ بين تَفاسيرها كضَربِ الشَّيءِ باليَدِ والعَصا والسَّيفِ ونَحوِها، وضَرْبِ الدَّراهمِ اعتبارًا بضَربِهِ بالمطرقَةِ، وقيل له: الطَّبعُ؛ اعتبارًا بتأثيرِ السكَّةِ فيهِ، وبذلك شبَّهَ السَّجِيَّةُ فقيل لها: الضَّريبَةُ والطَّبيعَةُ، والضَّربُ في الأرضِ: الذهابُ فيها، وهو ضَربُها بالأرجُلِ، وضَربُ الخَيمةِ بضَربِ أوتادِها بالمطرقَةِ، وتَشبيهًا بضربِ الخيمَةِ قالَ تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١]؛ أي: التَحَفَتْهم الذِّلَّةُ التحافَ الخيمَةِ، ومنه استُعيرَ ﴿فَضَرَبْنَا

---

(١) في (خ) و(ت): «للنكرة».

(٢) كلمة: «غيره» كذا في النسخ، ومثله عند الشيخ زكريا الأنصاري وقال: لو قال: (مع غيرها) كان أنسب بـ «وضعت». قلت: قد جاءت كذلك ـ أي: «غيرها» ـ في حواشي شيخ زاده (١/ ٤٤٦)، والشهاب (٢/ ٨٨)، والقونوي (٣/ ٢٣).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٠٧).

﴿عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمۡ فِي ٱلۡكَهۡفِ سِنِينَ عَدَدٗا﴾ [الكهف: ١١] وضَـربُ المثلِ هـو من ضَربِ الدَّراهمِ، وهو ذِكرُ شيءٍ أثرُهُ يَظهَرُ في غيرِه[١].

قوله: «و﴿أَن﴾ بصِلَتِها مخفوضُ المحلِّ عندَ الخَليلِ بإضمارِ (مِن)، منصوبٌ بإفضاءِ الفعلِ إليه بعدَ حذفِها عند سيبويه»:

قال ابنُ مالكٍ في «شرح الكافية»: يجوزُ أن يُعدَّى الفعلُ اللازمُ بحرفِ الجرِّ إلى (أنَّ) و(أنْ) وغيرِهما نحوَ: عَجِبتُ مِن أنَّكَ مُنطلِقٌ، و: مِن أَنْ قامَ زيدٌ، و: مِن قُعودِ عمرٍو، ويجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ مِن (أنَّ) و(أنْ) فيقالُ: عجبتُ أنَّكَ ذاهِبٌ، و: أَنْ قامَ زيدٌ، ولا يجوزُ حذفُه من غيرِهما، فلا يقال: عجبتُ قعودَ عمرٍو.

ومذهـبُ الخليـلِ والكِسـائيِّ فـي (أنَّ) و(أنْ) أنَّهمـا في محلِّ جَـرٍّ بعدَ حذفِ حـرفِ الجَرِّ.

ومذهبُ سِيبويه والفرَّاءِ أنَّهما في محلِّ نصبٍ، ويؤيِّدُ قولَ الخليلِ قولُ الشَّاعرِ أنشدَه الأخفَشُ:

ومـا زُرْتُ ليـلى أن تكـونَ حَبيبَـةً ... إليَّ ولا دَيـنٍ بهـا أنـا طالِبُـه[٢]

فجرَّ المعطوفُ على (أنْ) فعُلِمَ أنَّ (أنْ) في محلِّ جرٍّ[٣].

تنبيه: قولُ المصنِّفِ: «منصوبٌ بإفضاءِ الفعلِ إليهِ بعدَ حذفِها» كلامٌ مُطلَقٌ لم يُقصَد به خصوصُ هذا الموضعِ، فإنَّه يجوزُ هنا أن يكونَ مَنصوبًا لا على حَذفِها، بل على تَعديَةِ الفعلِ بنَفسِه إليه، فإنَّ (استحى) يَتعدَّى بنفسِه أيضًا، قالت شاعِرَةٌ:

---

(١) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب (مادة: ضرب)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٥٠٨).

(٢) البيت للفرزدق، وهو في «ديوانه» (ص: ٧٨) برواية: وما زرت سلمى...؛ البيتَ.

(٣) انظر: «شرح الكافية» لابن مالك (٢/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤).

وإنـي لأَسـتَحيِيهِ والتُّـرْبُ بَينَنَـا   كمـا كُنـتُ أَسـتَحيِيهِ وهـو يرانـي[١]

وقد نبَّهَ على ذلك في «الكشاف» فقال: وفيه لُغتان؛ التَّعدي بالجارِّ والتَّعدِّي بنَفسِه، تقول: استَحيَيْتُ مِنه واستَحيَيْتُه، وهما مُحتملانِ هنا، هذه عبارَتُه[٢].

قال في الحاشيَةِ المشارِ إليها: يعني: التَّعديَةَ بنفسِها وبحرفِ الجرِّ؛ فإن عُدِّيَت بنَفسِها فمَوضِعُ ﴿أَن يَضۡرِبَ﴾ النَّصبُ بالمفعوليَّةِ، فإن عُدِّيَت بحذفِ الجرِّ كانت على الوَجهينِ المشهورينِ في موضعِ (أن) وما بعدَها إذا حُذِفَ منها حرفُ الجرِّ: هل هي في مَوضِعِ نَصبٍ أو جرٍّ؟ فحاصِلُه: أنَّ فيها طَريقينِ: طريقَةٍ قاطعَةٍ بأنَّ محلَّه نصبٌ، وطريقَةٍ بأنَّ في مَحلِّهِ قَولَينِ أحدُهُما النَّصبُ والآخرُ الجرُّ، انتهى.

قوله: «و﴿مَا﴾ إبهاميَّةٌ تزيدُ النَّكِرَةَ إبهامًا وشياعًا، وتسدُّ عنها طُرقَ التَّقييدِ كقولك: أعطني كتابًا مّا، أي: أيَّ كتابٍ كانَ، أو مزيدةٌ للتَّأكيدِ كالتي في قولِه تَعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]».

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ: جعلَ صاحبُ «الكشاف» هاهنا ﴿مَا﴾ الإبهاميَّةَ قسيمًا للصِّلَةِ[٣]، وفي «المفصَّل» قسمًا مِن حروفِ الصِّلَةِ مثلَها [في] ﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥][٤]، وكأنَّه مالَ هنا إلى أنَّها اسمٌ على ما هو رأيُ البعضِ، فالمعنى: مثلًا ما؛ أيْ: أيَّ مثلٍ، ويتفرَّعُ على الإبهامِ الحقارَةُ مثلَ: أعطِه شيئًا مّا، والفخامَةُ [مثلَ]:

---

(١) ذكره ابن طيفور في «بلاغات النساء» (ص ١٩٦)، وعزاه ابن داود الظاهري في «الزهرة» (ص: ١٤١) إلى امرأة من عامر بن صبعة. قوله: «صبعة» كذا وقع في مطبوعه، ولم أقف عليه.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٠٦).

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٠٧).

(٤) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص ٤٢٣، ٤٢٤).

لأمرٍ مّا يُسوَّدُ مَن يُسوَّدُ، والنوعيَّةُ مثلَ: اضرِبْه ضَرْبًا مّا، فَفي الجملَةِ تؤكِّدُ ما أفادهُ[١] تَنكيرُ الاسمِ قبلَها.

قال: وبيَّنَ فائدَةَ المزيدَةِ بقولِه: «للتأكيد» لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّها لغوٌ يجِبُ صيانَةُ الكلامِ الفَصيحِ عنه.

وقالَ الطِّيبيُّ: إذا كانَت ﴿مَّا﴾ إبهاميَّةً تُعطي مَعنى التَّنكيرِ في ﴿مَثَلًا﴾ وتزيدُ في شُيوعِه، ولهذا قلنا: أيَّ مَثَلٍ كانَ، والمؤكِّدَةُ تؤكِّدُ معنى مَضمونِ الجملَةِ، ويَعضدُهُ ما في «المفصل»: قولُك: ما إنْ رأيتُ زيدًا، الأَصلُ: ما رَأيتُ، ودخولُ (إنْ) صِلَةٌ أكَّدَت مَعنى النَّفيِ[٢].

وقال الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: الإبهاميَّةُ قال بَعضُهُم: إنَّها اسميَّةٌ للصِّفَةِ؛ لأنَّها في مَعنى مثلًا أيَّ مَثَلٍ[٣] حقيرًا كانَ أو صغيرًا، قال: وذكرَ بعضُهُم أنَّ ما في «الكشَّاف» هو الوَجهُ؛ لثبوتِ زيادَةِ (ما) لهذه الفائدَةِ نَصًّا في مثلِ ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] و﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ﴾ [النساء: ٧٨]، فالحملُ على ما ثبتَ أولى.

قال: وقوله: «أو مَزيدةٌ للتَّأكيدِ» يعني: أنَّها لتأكيدِ الكلامِ لا لزيادَةِ الإبهامِ والشُّيوعِ، قال بعضُهُم: وحينئذٍ يحتمِلُ أن تكونَ لتأكيدِ ضَربِ المثلِ، فيكونُ مَعناه: إنَّ اللهَ يضربُ المثلَ حَقًّا؛ [أي: ضرباً حقًّا، أو: حَقَّ حقًّا]، وأن تكونَ لتأكيدِ نَفيِ الاستحياءِ فمَعناه: إنَّ اللهَ لا يَستحي ألبتَّةَ أَن يضربَ مَثلًا[٤].

---

(١) في (س): «أفاد». والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفتازاني» (و٦٢ب)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٨٥)، و«المفصل» للزمخشري (ص: ٤٢٣).

(٣) في النسخ: «مثلا» والمثبت من المصدر.

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣٥/ ب)، وما بين معكوفتين منه.

وقال أبو حيان: ﴿مَّا﴾ إذا نصبتَ ﴿بَعُوضَةً﴾ زائدَةٌ للتَّأكيدِ، أو صِفَةٌ للمَثَلِ تزيدُ النكرَةَ شياعًا؛ كما تقول: (ائتني برجلٍ مّا)؛ أي: أيِّ رجلٍ كان، وقيل: (ما) نكرةٌ وتَنتَصِبُ بدلًا مِن ﴿مَثَلًا﴾[1].

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: قال الزَّجَّاجُ: ﴿مَّا﴾ في قولِه: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ حرفٌ زائدٌ للتَّوكيدِ عند جميعِ البَصريِّين[2].

قال ابنُ هشامٍ: ويؤيِّدُه سُقوطُها في قراءةِ ابنِ مَسعودٍ، و﴿بَعُوضَةً﴾ بدلٌ، وقيل: ﴿مَّا﴾ اسمٌ نكرةٌ صِفةٌ لـ﴿مَثَلًا﴾ أو بدلٌ منه و﴿بَعُوضَةً﴾ عطفُ بيانٍ على ﴿مَّا﴾[3].

قوله: «ولا نعني بالمزيد اللغوَ الضائع..» إلى آخره:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: معنى كونِها صِلَةً ومزيدةً: أنَّها لا يتغيَّرُ بها أصلُ المعنى، ويُشكِلُ ببعضِ الحروفِ المفيدَةِ للتَّأكيدِ مثلَ (إنَّ) واللامِ حيثُ لا تعدُّ صلةً، وإن اشتُرِطَ عدمُ العملِ انتقضَ باللامِ حيثُ لم تعمَل، وزيادَةِ بعضِ الحروفِ الجارَّةِ حيثُ عَمِلَت، وقد تكونُ حروفُ الصِّلَةِ لتزيينِ اللفظِ وزيادةِ فَصاحَتِه.

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: ليسَ مَعنى [الصلةِ] الزِّيادَةَ التي تكونُ لغوًا، فإنَّه لا يصحُّ في الكلامِ المعجزِ، وإنَّما المرادُ بها ألا تكونَ مَوضوعَةً لمعنًى هو جزءُ التَّركيبِ، وإنما تفيدُ وَثاقةً وقوَّةً للتَّركيبِ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٣٤).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٣) انظر: «المغني» (ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤).

وقال بَعضُهُم في الفَرقِ بينَها وبينَ الحُروفِ الموضوعَةِ للتَّأكيدِ الغيرِ الزائدِ[١] كلامِ القَسمِ ولامِ التَّأكيدِ ونحوِهما: إنَّ هؤلاء مَوضوعَةٌ لتأكيدٍ هو جزءُ معنى التَّركيبِ كالجصِّ الذي يُوضَعُ بين اللبنتينِ، والحرفُ الزَّائدِ وإن كانَ مَوضوعًا لمعنى التَّأكيدِ إلا أنَّه لا دخلَ له في التَّركيبِ بل خارجٌ عنه؛ كما إذا وصلَ خشبةً بخشبةٍ وصنعَ على مَفْصِلِها ضبَّةً، فتلكَ الضَّبَّةُ ما صارَت جزءًا من ذلك المركَّبِ، بل لا تفيدُ إلا توثيقًا وزيادةَ متانةٍ، وكذلك القولُ في سائرِ الزياداتِ، انتهى. وهذا الكلامُ الأَخيرُ للقُطبِ[٢].

و﴿بَعُوضَةً﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿مَثَلًا﴾ أو مفعولٌ لـ﴿يَضْرِبَ﴾، و﴿مَثَلًا﴾ حالٌ تقدَّمَت عليه لأنها نكرةٌ، أو هُما مفعُولاهُ لتضمُّنه معنى الجَعْلِ.

وقُرئت بالرَّفع[٣] على أنَّه خبرُ مبتدَأٍ، وعَلَى هذا تحتمِلُ ﴿مَا﴾ وجُوهاً أُخرَ: أن تكونَ موصولةً حُذِفَ صدرُ صِلَتها كما حذفَ في قولِهِ تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، وموصُوفةً بصفةٍ كذلك[٤]، ومحلُّهَا النصبُ بالبدليَّةِ على الوجهين، واستفهاميةً هي المبتدَأُ؛ كأنَّه لمَّا ردَّ استبعادَهم ضَرْبَ اللهِ الأمثالَ، قال بعدَه: ما البعُوضةُ فمَا فوقَها حتى لا يَضربَ به المثلَ؟ بل له أَن يمثِّلَ بما هُوَ أحقرُ من ذلك، ونظيرُه: فلانٌ لا يبالي بما يهبُ ما دينارٌ وديناران؟

---

(١) في (س) و(ف): «الزائدة» والمثبت من (ز) والمصدر.

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣٥/ ب ـ ٣٦أ)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) قرأ بها جماعة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١٢)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٦٤).

(٤) قوله: «وموصوفةً بصفة كذلك»؛ يعني: حُذِف صدرُ صلة الجملة التي هي صفة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٤٦).

و(البَعُوضُ): فَعُولٌ مِن البَعْضِ وهو القَطعُ؛ كالبَضْعِ والعَضْبِ، غلَبَ على هذا النوعِ كالخَمُوشِ.

﴿فَمَافَوْقَهَا﴾ عطفٌ على ﴿بَعُوضَةً﴾، أو ﴿مَّا﴾ إن جُعِلت اسمًا، ومعناه: فمَا زادَ عليها في الجثَّةِ كالذُّبابِ والعنكبُوتِ، كأنَّه قصدَ به ردَّ ما استنكرُوه، والمعنى: أنَّه لا يَسْتحْيي ضربَ المثلِ بالبعُوض فضلًا عمَّا هو أكبرُ منه، أو في المعنى الذي جُعِلَت فيه مثلًا، وهو الصِّغَرُ والحقارةُ كجناحِها، فإنَّه عليه السلام ضربَه[1] مَثلاً للدُّنيَا.

ونظيرُه في الاحتمالَينِ ما رُويَ: أنَّ رجُلًا بمنًى خرَّ على طُنُبِ فسطاطٍ، فقالت عَائشةُ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «ما مِن مسلمٍ يشاكُ شوكةً فما فوقَها إلَّا كُتِبت له بها درجةٌ ومُحيَت عنه بها خطِيئةٌ»، فإنه يحتمِلُ ما تجَاوزَ الشوكةَ في الألمِ كالخرُور، أو ما زاد عليها في القلَّةِ كنَخْبَةِ النَّملَةِ؛ لقولِه عليه السلام: «ما أصَابَ المؤمِنَ مِنْ مَكرُوهٍ فهُو كفَّارَةٌ لخطَاياه حَتَّى نَخْبَةِ النملةِ»[2].

قوله: «و﴿بَعُوضَةً﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿مَثَلًا﴾»:

قال أبو حيَّان: نصبُ ﴿بَعُوضَةً﴾ إمَّا على أن تكونَ صفةً لِـ﴿مَّا﴾ إذا جعلنا ﴿مَّا﴾ بدلًا مِن (مَثَل)، و﴿مَثَلًا﴾ مفعول بـ﴿يَضْرِبَ﴾، وتكونُ ﴿مَّا﴾ إذ ذاك قَد وُصِفَت باسمِ الجنسِ المنكَّرِ لإبهامِ ﴿مَّا﴾[3].

---

(١) في (أ) و(خ): «ضرب به».

(٢) قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٨٥): غريب جدًّا. وقال الحافظ في «الكافي الشاف»: لم أجده، وأصل الحديث ـ دون ما في آخره ـ مرويٌّ بطرق كثيرة.

قلت: وروى الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ٣٢١) عن أبيٍّ قوله: «إنَّ المُؤمِنَ لا تُصِيبُهُ ذعرة ولا نَخْبَةُ نَملَةٍ إلا بذَنْبٍ».

(٣) هذا الوجه عزاه أبو حيان للفراء، وانظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢١).

أو عطفَ بيانٍ و﴿مَثَلًا﴾ مفعول بـ﴿يَضْرِبَ﴾.

أو بدلًا مِن (مَثَل).

أو مَفعولاً لـ﴿يَضْرِبَ﴾ وانتصبَ ﴿مَثَلًا﴾ حالًا من النَّكرَةِ مقدَّمًا عليها.

أو مفعولًا لـ﴿يَضْرِبَ﴾ ثانيًا والأوَّلُ هو المثلُ على أنَّ ﴿يَضْرِبَ﴾ يَتعدَّى إلى اثنينِ.

أو مَفعولًا أولَ لـ﴿يَضْرِبَ﴾ و﴿مَثَلًا﴾ المفعولُ الثاني.

أو على تقديرِ إسقاطِ الجارِّ، والمعنى: أنْ يضرب مثلاً ما بينَ بَعوضَةٍ فمَا فوقَها، وحَكَوا: له عِشرونُ ما ناقةً فجملًا.

قال: والذي نختارُهُ من هذه الأعاريب: أن (ضرب) يتعدَّى لواحدٍ، وذلك الواحِدُ هو ﴿مَثَلًا﴾ لقولِه تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]، ولأنه المقدَّمُ في التَّركيبِ، و﴿مَّا﴾ صفةٌ تزيدُ النَّكرَةَ شياعًا، و﴿بَعُوضَةً﴾ بدلٌ لأنَّ عطفَ البيانِ مَذهَبُ الجُمهورِ فيه أنَّه لا يكونُ في النَّكِراتِ، انتهى[١].

قوله: «أو مفعولٌ لـ﴿يَضْرِبَ﴾ و﴿مَثَلًا﴾ حالٌ تقدَّمت عليه»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: لا خفاءَ في أنَّه لا مَعنى لقولِنا: (يضربُ بَعوضةً) إلا بضمِّ ﴿مَثَلًا﴾ إليه، فتَسمِيَةُ مثلِ هذا مفعولًا و﴿مَثَلًا﴾ حالاً بعيدٌ جدًّا، وتوهُّمُ كونِه حالًا مُوطِّئَةً غلطٌ ظاهِرٌ، فإنَّ ﴿مَثَلًا﴾ هو المقصودُ، وإنَّما يَستقيمُ لو جُعلَ ﴿بَعُوضَةً﴾[٢] حالًا و﴿مَثَلًا﴾ صِفَةً له مثل: ﴿أَنزَلْنَهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦).

(٢) في النسخ: «لو جعل مثلا بعوضة»، والمثبت من «حاشية التفتازاني» (و٦٢ب).

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: ذكرَ بعضُهُم أنَّ الحالَ على هذا تكونُ مُوطِّئَةً ليَستقيمَ المعنى، وقلَّما يجيءُ هذا القسمُ مُقدَّمًا على صاحبِه [ثم في جَعْلِه عطفَ بيانٍ إفادةُ هذا المعنى وأَزْيَد] فلهذا ضُعِّف هذا الوَجهُ[١].

قوله: «أو هما مَفعولاه لتَضمُّنِه مَعنى الجعلِ»:

قالَ الطِّيبيُّ: قيل: هذا أبعَدُ الوجوهِ؛ لنُدرَةِ مَجيءِ مَفعولي (جعلَ) وأمثالِه نَكِرَتينِ؛ لأنَّهما مِن دواخلِ المُبتدَأِ والخبرِ[٢].

قالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: ورُدَّ بأنَّ البعوضَةَ فما فوقَها فيه مَعنى التَّعميمِ والوَصفِ أيضًا؛ لأنه يفيدُ مَعنى صغيرًا وأصغرَ.

قال: وكونُ (ضَرَبَ) بمعنى (جَعَلَ) طَريقُه المجازُ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) جَعلٌ خاصٌّ، ويكونُ ﴿مَثَلًا﴾ هو المفعولَ الثَّاني[٣].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: هذا على أنَّ ﴿مَثَلًا﴾ هو الثَّاني و﴿بَعُوضَةً﴾ هو الأولُ، وصحَّ التَّنكيرُ لحصولِ الفائدَةِ إذ القصدُ بها إلى أصغَرِ صَغيرٍ.

قوله: «وعلى هذا تَحتَمِلُ ﴿مَّا﴾ وجوهًا أُخَرَ: أن تكونَ موصولَةً»:

قلتُ: هذا صريحٌ في أنَّها لا تحتَمِلُ الموصوليَّةَ على قراءةِ النَّصبِ، وليس كذلك، فقَد ذكرَ ابنُ جريرٍ على قراءَةِ النَّصبِ أنَّها مَوصولَةٌ حُذِفَ صَدرُ صِلَتِها، ثمَّ أوردَ على نفسِه أنَّ حينئذٍ لا وجهَ له، وأجابَ بأنَّ له وَجهَيْنِ:

---

(١) في النسخ: «صعب هذا الوجه»، والمثبت من «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣٦ب)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٣٨٨).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣٦ب).

أحدُهما: أنَّ ﴿مَا﴾ لَمَّا كانَت في محلِّ نَصبٍ وكانَت ﴿بَعُوضَةً﴾ صِلتَها أُعرِبَت بإعرابِها، كما في قولِ حسَّان:

فكَفى بِنا فَضلًا على مَن غيرِنا[1]

فإنَّ «غيرِنا» أُعرِبَت بإعرابِ «مَن»، والعربُ تفعَلُ ذلك خاصَّةً في (مَن) و(ما)، تُعربُ صِلاتِهما بإعرابِهما.

والثاني: أنَّه على تقديرِ: ما بينَ بعوضَةٍ إلى ما فوقَها، فحُذِفَ (بينَ) ونُصِبَ (بعوضةً) لإقامَتِه مُقامَه ثمَّ حُذِفَ (إلى) اكتفاءً بالفاء، على حدِّ قولِهم: (أحسَنُ النَّاسِ ما قَرنًا فقَدَمًا)؛ أي: ما بين قرنٍ إلى قدمٍ. انتهى[2].

قوله: «حُذِفَ صدرُ صِلَتِها»:

قال أبو حيَّان: أي: الذي هو بعوضةٌ، قال: وهذا يتمشَّى على مَذهبِ الكوفيِّينَ لعدمِ اشتراطِهم في جوازِ حَذفِ هذا الضَّميرِ طولَ الصِّلَةِ، والبَصريُّونَ يَشترِطونَ ذلك[3].

قوله: «ومَوصوفةً»؛ أي: نكرَةً بصِفَةٍ كذلك؛ أي: حُذِفَ صدرُ الجملَةِ التي هي الصِّفَةُ؛ أي: هو.

---

(١) لم أقف عليه في «ديوان حسان»، وعزاه إليه الخليل في «الجمل» (ص: ١١٦)، والفراء في «معاني القرآن» (١/ ٢١)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٤٢٩)، ونسب لكعب بن مالك، انظر: «ديوانه» (ص: ٢٨٩). ونسب في «الكتاب» (٢/ ١٠٥) للأنصاري دون تعيين، وعجزه:

حبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٣٧).

قولـه: «واسـتفهاميَّةً..» إلـى قولـه: «ونظيره: فـلانٌ لا يُبالي بما يهـبُ، ما دينارٌ ما دينـارانِ؟»:

قال صاحبُ «الانتصاف»: لا يَستقيمُ المعنى على ما أشارَ إليه؛ لأنَّ هذا الاستفهامَ إنَّما يقعُ للإنكارِ تنبيهًا بالأدنى على الأعلى؛ كما يقال: فلانٌ يُعطي الأموالَ، ما الدينارُ وما الديناران؟ وأما هاهنا فهُم أنكروا ضربَ المثلِ بالذُّبابِ، فلا يَستقيمُ أن تكونَ البَعوضَةُ فما فوقَها في الصِّغرِ أو الكِبَرِ على اختلافِ المذهبينِ تنبيهًا بالأقلِّ على الأَكثرِ؛ إذ هيَ وما فوقَها الأكثرُ في الحقارَةِ ولا تَجدُ لتَصحيحِ المَعنى وجهًا.

قال: وإنَّما أطلتُ لأنه موضِعٌ ضيِّقٌ يَبعدُ فهمُه، وحَسبُكَ بمعنًى انعكسَ فيه فهمُ الزَّمخشرِيِّ[١].

وقال صاحبُ «الإنصاف»: لو تأمَّلَ كلامَ الزَّمخشرِيِّ لوجدَ جوابَ اعتراضِه فيه؛ لأنَّه قال: أُجيبوا بأن الله لا يستحيي أن يَضربَ مِن الأمثالِ ما شاءَ فما البعوضَةُ فما فوقَها[٢]؟ وذلك أنَّ المسلوبَ عنه تعالى أن يَستحييَ أن يَضرِبَ مثلًا، وهو نَكِرَةٌ في سياقِ النَّفيِ فيعمُّ كلَّ مثلٍ على اختلافِ أنواعِه، فما البعوضَةُ فما فوقَها في الكبرِ؟ إذ الكلُّ في الجوازِ سواءٌ، أو فمَا البعوضة فما فوقَها في الحقارةِ؟ إذ المبالغَةُ في تَحقيرِه لا تُخرِجُه عن كونِه مثلًا، والكلُّ جائزٌ، ولا يلزَمُ في الاستفهامِ بـ(ما) أن يكونَ مِن بابِ التَّنبيهِ بالأدنى على الأَعلى، بل قَد يكونُ للإنكارِ على مَن سمعَ قاعدةً قد تَقرَّرَتْ فسألَ عن بعضِ جُزئِيَّاتها، وقال: لمَ جازَ هذا؟ مع وضوحِ الدَّليلِ على جوازِ الكلِّ لاشتراكِ الجميعِ في عِلَّةٍ واحدَةٍ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٧).

(٢) انظر: «الانتصاف» (١/ ١١٤)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٨٩) وعنه نقل المصنف.

وليسَ بعَجيبٍ ما وهمَ فيه فظنَّه من ضيقِ مجالِ هذا البحثِ، فقد قالَ الشاعرُ:

وكَم مِن عائبٍ قَوْلًا صَحيحًا   وآفَتُه مِن الفَهمِ السَّقيمِ[1]

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: ادَّعى بعضُ الفُضلاءِ أنَّ هذا الوجهَ غلطٌ من المصنِّفِ، وأن فهمَه انعكسَ فيه، فإنَّ تَمثيلَهُ بقولِه: (فلانٌ لا يُبالي بما وهبُ ما دينارٌ ما ديناراتِ؟) عكسُ هذا المثالِ، فإنَّ مَن سمحَ بإعطاء الكثيرِ كان سماحُه بإعطاءِ القَليلِ أَوْلى، فما وَجهُ سؤالِكَ عن الدِّينارِ والدينارينِ إذ هو داخلٌ تحتَ قولِك: (لا يبالي بما وهبَ) مِن بابِ الأَوْلى؟ وأمَّا هنا فإذا لم يَستحي مِن ضربِ الأمثالِ بالأشياءِ الكاملَةِ الجليلَةِ لا يكونُ ضربُ المثلِ بالبعوضِ جائزًا من بابِ الأَوْلى؛ لأنَّهم إنما استَنْكَروا حَقارَتَها ولو ضُرِبَت بشيءٍ شَريفٍ أو جَليلٍ لَمَا استنكروهُ.

قال: وجوابُه: أنَّ المصنِّفَ لم يَدَّعِ أنَّه مِن بابِ الأَوْلى حتى يَرِدَ عليه ما قيلَ، ولكنْ إذا ذُكِرَت قاعدَةٌ كليَّةٌ يندرِجُ تحتَها جُزئياتٌ فسألَ سائلٌ عَن جُزئيَّاتِها واحدَةً واحدَةً توجَّه الإنكارُ عليه؛ كما لو قيل: يَحرمُ الرِّبَا في كلِّ مَطعومٍ، فقال قائل: فما تقولُ في السَّفرجلِ والتُّفاحِ واللوزِ؟ فإنَّك تقولُ له: قد قلتُ: إنَّه يحرمُ الرِّبا في كلِّ مطعومٍ، فما سؤالُكَ عن التُّفَّاحِ وغيرِه؟ كذلك هاهنا قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ و﴿مَثَلًا﴾ نكرةٌ في سياقِ النَّفي تعمُّ البَعوضَ والذُّبابَ والعنكبوتَ وغيرَها.

---

(١) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، والبيت للمتنبي. انظر: «الأمثال السائرة من شعر المتنبي» للصاحب بن عباد (ص: ٣٥).

قوله: «والبَعوضُ فَعولٌ»:

في «الكشاف»: والبَعوضُ في أصلِه صِفَةٌ على فَعُولٍ ـ كالقَطُوعِ والخَمُوشِ ـ فغلبَت، واشتقاقُه من البَعْضِ وهو القَطعُ كالبَضْعِ والعَضْبِ[١].

قوله: «غلبَ على هذا النَّوعِ» يعني: غلبَ استعمالُ هذه الصِّفةِ في هذا الحيوانِ المعروفِ.

قوله: «كالخَمُوشِ»:

قالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: يعني: أنه أيضًا في الأصلِ صفَةٌ فغلَبَت، وهو بفتحِ الخاءِ: البَعُوضُ في لغَةِ هذيلٍ، سُمِّيَت به لكثرَةِ خَمشِهِ؛ أي: خَدْشِه[٢].

قوله: «أو في المعنى الذي جُعِلَت فيه مثلًا وهو الصِّغَرُ والحقارَةُ»:

قالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: هذا الوجهُ هو الذي مالَ إليه المحقِّقونَ؛ لمطابقَتِه البلاغةَ ولِمَا سيقَ له الكلامُ، وأمَّا الوجهُ الآخرُ فلا يظهَرُ إلا إذا خُصَّتِ بموردِ النُّزولِ، وأنه كانَ في الذُّبابِ والعنكبوتِ، وفي هذا الوَجهِ التَّرقيَةُ مَعنويَّةٌ والصِّغَرُ في الحجمِ وفيه التَّرقِّي من الأدنى إلى الأعلى في الحقارَةِ[٣].

قوله: «كجناحها؛ فإنَّه عليه السَّلام ضربه مثلًا للدُّنيا»؛ أي: في قوله: «لو كانَت الدُّنيا تعدِلُ عندَ الله جناحَ بَعوضَةٍ ما سقى كافرًا منها شربةً»، أخرجه التِّرمذِيُّ من حديثِ سهلِ بن سعدٍ[٤].

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٣٦ب).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٣٦ب ـ ٣٧أ).

(٤) رواه الترمذي (٢٣٢٠)، وقال: حديث صحيح غريب.

قوله: «رُوِيَ أنَّ رَجلًا بمنًى خرَّ على طُنُبِ فُسطاطٍ، فقالت عائشةُ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «ما مِن مُسلمٍ يشاكُ شوكةً..»[1] الحديث»:

أخرجه مالكٌ والبخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ[2].

قالَ الطِّيبيُّ عن بعضِهم: أرادَ بقولِه: «شوكةً» المعنى لا العَيْنَ، وهي المرَّةُ مِن شاكَ، ولو أرادَ العينَ لقال: بشَوْكَةٍ، قال: وفيه نظرٌ، يقال: شيكَ الرَّجلُ فهو مَشُوكٌ: إذا دخلَ في جسمِه شوكَةٌ[3].

وجَزَمَ التَّفتازانيُّ والشَّيخُ أكمَلُ الدينِ بأنَّ المرادَ المرَّةُ من المصدَرِ لا واحدُ الشَّوكِ الذي هو العَينُ[4].

والفُسطاطُ: بيتٌ مِن شعرٍ[5].

قوله: «كنَخْبَةِ النَّملَةِ»:

قال في «النهاية»: النخبَةُ بالخاءِ المعجمَةِ: العضَّةُ والقرصَةُ، يقال: نَخَبَت النَّملَةُ تنخُب: إذا عضَّت؛ لقولِه عليه السَّلام: «ما أصابَ المسلمَ من مكروهٍ فهو كفَّارةٌ لخطاياه حتى نَخبةُ النَّملَةِ»[6].

---

(١) في هامش (ف): «تمامه: فما فوقها إلا كتبت له بها درجة ومحيت عنه بها خطيئة».

(٢) رواه مالك في «الموطأ» (٦)، والبخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢)، والترمذي (٩٦٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٩١). قلت: وفيه نظر آخر، وهو أن الإمام أحمد رواه في «المسند» (٢٤١١٤) بإسناد على شرط الشيخين بلفظ: «بشوكة».

(٤) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا ورقة ٣٧ب)، و«حاشية التفتازاني» (ورقة ٦٣ب).

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (فسط).

(٦) انظر: «النهاية» لابن الأثير (٥/ ٣٠)، قال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٥٨): غريب جداً، قال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ١٧٧): قال الحافظ ابن حجر: لم أجده، وأقول لكن =

قالَ الطِّيبيُّ: لم أَقِف له على رِوايَةٍ[١].

وقال الشَّيخ وَلِيُّ الدينِ العِراقيُّ: لم أَقِف عليه بهذا اللفظِ[٢].

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ (أمَّا) حَرفٌ يفصِّلُ ما أُجمِلَ ويُؤكِّدُ ما بِهِ صُدِّرَ، ويتضمَّنُ مَعنَى الشرطِ ولذلِكَ يجابُ بالفاء، قال سيبَوَيه: (أمَّا زيدٌ فذاهبٌ) معناه: مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ[٣]؛ أي: هو ذاهبٌ لا محالةَ وأنه مِنه عزيمةٌ، وكانَ الأصلُ دخولَ الفاءِ على الجملةِ لأنها الجزاءُ، لكنْ كرهُوا إيلاءَها حَرفَ الشَّرطِ فأدخلوا الخبرَ وعَوَّضُوا المبتدأَ عن الشرطِ لفظًا، وفي تَصديرِ الجملتينِ بهِ[٤] إحْمادٌ لأمرِ المؤمنين، واعتدادٌ بعلمِهم وذَمٌّ بليغٌ للكافِرينَ على قولهم، والضَّميرُ في ﴿أَنَّهُ﴾ للمثَلِ، أو لـ﴿أَن يَضۡرِبَ﴾.

و﴿ٱلۡحَقُّ﴾: الثابتُ الذي لا يَسوغُ إنكارُه، يعُمُّ الأعيَانَ الثابتةَ والأفعَالَ الصَّائبَة والأقوالَ الصَّادقةَ، مِن قولهم: (حَقَّ الأمرُ): إذا ثبَتَ، ومنهُ: (ثوبٌ مُحقَّقٌ): محكَمُ النَّسْجِ.

= يشهد له حديث ما أصاب المؤمن مما يكره فهو مصيبة، وعزاه الطبراني عن أبي أمامة، ويشهد له أيضاً ما رواه الشيخان عن أبي سعيد وأبي هريرة بلفظ: «ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه».

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٩١).

(٢) لعله يشير إلى ما رواه الخطابي في «غريب الحديث» (٢/ ٣٢١) من قول أُبيٍّ رضي الله عنه بلفظ: إن المؤمن لا يصيبه ذعرة ولا نخبة نملة إلا بذنب وما يعفو الله أكثر.

(٣) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٣٧).

(٤) في (خ): «بها».

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ كانَ من حقِّهِ: وأَمَّا الذين كفرُوا فلا يَعلمونَ؛ ليطابِقَ قرينَهُ ويقابِلَ قَسِيمَه، لكنْ لَمَّا كان قولُهُم هَذَا دليلًا واضحًا على كمالِ جَهْلِهم عدلَ إليهِ على سبيلِ الكنايةِ ليَكونَ كالبرهانِ عليه.

﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ يَحتمِلُ وَجهَين: أن تكونَ ﴿مَا﴾ استفهاميّةً و﴿ذا﴾ بمعنى الذي ومَا بعدَه صِلتُه والمجمُوع خبرُ ﴿مَا﴾، وأَن تكونَ ﴿مَا﴾ مع ﴿ذَا﴾ اسمًا واحدًا بمعنَى: أيُّ شيءٍ؟ منصوبَ المحلِّ على المفعُوليةِ، مثلَ: ما أرادَ اللهُ؟ والأحسنُ في جَوابه الرفعُ على الأوَّل والنصبُ على الثاني ليطابقَ الجوابُ السؤالَ.

والإرَادَةُ: نزوعُ النفسِ وميلُها إلى الفِعل بحَيثُ يحمِلُها عليه، وتقالُ لِلقوَّة التي هي مَبْدَأُ النزوعِ، والأولُ مع الفعلِ[1] والثاني قبلَه، وكِلَا المعنيَين غيرُ متصوَّرٍ اتِّصافُ الباري تعالى بهِ، ولذلك اختُلِفَ في معنى إرادتِه:

فقيل: إرادتُه لأَفعالِه أنَّه غيرُ سَاهٍ ولا مكرَهٍ، ولأَفعَالِ غيره أمرُه بها، فعلى هذا لا تكونُ[2] المعاصي بإرادتِه.

وقيل: علمُه باشتمالِ الأمرِ على النظامِ الأكملِ والوَجهِ الأصلحِ، فإنَّه يدعو القادرَ إلى تحصيلِه.

والحقُّ: أنه[3] ترجيحُ أحدِ مقدورَيهِ على الآخرِ وتخصيصُه بوجهٍ دون وجهٍ، أو معنًى يوجبُ هذا الترجيحَ[4]، وهو أعمُّ من الاختيارِ فإنَّه ميلٌ مع تفضِيلٍ.

---

(١) قوله: «والأول»؛ أي: الإرادة بمعنى الميل والنزوع «مع الفعل»؛ أي: زماناً، وإن كان متقدما عليه ضرورة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٥٥).

(٢) في (خ) و(ت): «لم تكن».

(٣) قوله: «والحق أنه»؛ أي: معنى الإرادة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٠).

(٤) قوله: «أو معنى» عطف على «ترجيح»؛ أي: أو الإرادة معنًى يُوجبُ هذا الترجيحَ وهذا التخصيصَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٠).

وفي ﴿هَٰذَا﴾ استحقارٌ واسترذالٌ، و﴿مَثَلًا﴾ نصبٌ على التمييزِ أو الحالِ، كقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣].

قوله: «"أمَّا" حرفٌ يُفَصِّلُ ما أُجمِلَ ويؤكِّدُ ما به صُدِّرَ، ويتضمَّن مَعنى الشَّرط..» إلى آخره:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: يَعني: أنَّه ليسَ باسمٍ على ما يتُوهَّم مِن قولِهم: (أمَّا زيدٌ فمُنطلِقٌ) معناه: مهما يَكُن مِن شيءٍ، مع شُيوعِ العبارَةِ عنه بالكلمَةِ دون الحرفِ، ثمَّ هي ليسَت بحرفِ شرطٍ بل فيها مَعنى الشَّرطِ، ونبَّه بقولِه: «**ولذلك يجاب بالفاءِ**» على ما يُعلَمُ به تضمُّنُها معنى الشَّرطِ، وسِرُّه: أنَّهم لَمَّا حاوَلُوا الدلالَةَ على أنَّ الواقِعَ بعدَه[1] ممَّا يتعلَّقُ به شيءٌ من الجملَةِ جعلوهُ في موضعِ المَلزومِ أعني: الشَّرطَ، وما يتعلَّقُ به في موضعِ اللازم أعني: الجزاءَ، فدلَّ على لزومِ الحكمِ وأنه كائنٌ ألبتَّةَ ولا محالةَ، وإلى هذا أشارَ ببيانِ فائدتِه.

وذكرَ ابنُ الحاجبِ في تحقيقِ مَعناها ووجهِ جوازِ تَقديمِ ما في حيِّزِ الفاءِ عليها: أنَّها لتَفصيلِ ما في نفسِ المتكلِّمِ مِن أقسامٍ مُتعدِّدَةٍ، فقد تُذكَرُ الأقسامُ، وقد يُذكَرُ قسمٌ ويُترَكُ الباقي، كقولِه تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧].

والتزَمُوا حذفَ الفعلِ بعدَها لجريِه على طريقةٍ واحدةٍ كما التزَمُوا حذفَ مُتعلَّقِ الظَّرفِ إذا وقعَ خبرًا مثل: زيدٌ في الدارِ؛ لأنَّ المعنى: مهما يكُنْ مِن شيءٍ، أو يُذكَر من شيءٍ.

والتزموا أن يقعَ بينَها وبينَ جزائها ما يكونُ كالعِوَض من الفعلِ المحذوفِ.

ثم اختلفوا فيما يتعلَّقُ به ذلك الواقعُ، والصَّحيحُ أنه أحَدُ أجزاءِ الجملَةِ الواقعَةِ

---

(١) في «حاشية التفتازاني» (ورقة٦٣ب): «بعدها».

بعدَ الفاء قُدِّمَ عليها لغرضِ العِوَضيَّةِ؛ وذلك لأنَّ وضعَها لتفصيلِ الأنواعِ، وما ذُكِرَ بعدَها أحدُ الأنواعِ المتعدِّدَةِ، وذكرُه باعتبارِ ما يتعلَّقُ به من الجملَةِ الواقعَةِ بعد الفاءِ.

والغرضُ من التقديمِ: الدلالَةُ على أنَّه هو النَّوعُ المرادُ تَفصيلُ جِنسِهِ، وكانَ قياسَه أن يقعَ مرفوعًا على الابتداءِ؛ لأنَّ الغرضَ الحكمُ عليه بحسبِ ما بعد الفاءِ، لكنَّهم خالفوا الابتداءَ إيذانًا من أوَّلِ الأمرِ بأنَّ تفصيلَهُ باعتبارِ الصِّفَةِ التي هو عليها في الجملَةِ الواقعَةِ بعد الفاءِ مِن كونِه مفعولًا أو ظرفًا أو مصدرًا أو غيرَ ذلك، ألا ترى أنَّكَ تفرِّقُ بين (يوم الجمعَةِ) في قولِك: (يومُ الجمعةِ ضربتُ فيه)، وقولِك: (ضربتُ في يومِ الجمعَةِ) وإن كان في الموضعَيْنِ مَضروبًا فيه، إلا أنه ذكرَ في الأوَّلِ ليدلَّ على أنه حكمٌ عليه، ولَمَّا كان الحكمُ بوقوعِ الضَّربِ فيه عُلِمَ أنَّ الضَّربَ واقِعٌ صفَةً، وفي الثاني ذُكِرَ ليدلَّ على أنه الذي وقعَ الضربُ فيه من أوَّلِ الأمرِ، فلَمَّا كان كذلك قصدَ أن يكونَ الواقِعُ بعد (أمَّا) مِن أوَّلِ الأمرِ على حسبِ ما هو عليه في جُملتِه، ولزمَ أن يكونَ على معناهُ وإعرابِه الذي كان له، وبطلَ القولُ بكونِه معمولَ الفعلِ المَحذوفِ مطلقًا، أو بشرطِ أن لا يكونَ هناكَ مانِعٌ، وتبيَّنَ وجهُ ما قيل: إنَّ لها خاصيَّةً في تَصحيحِ التَّقديمِ[1] لِمَا يمتَنِعُ تقديمُه، وحاصِلُه: التَّنبيهُ على أنَّ الواقِعَ بعدَها هو المقصودُ بالتَّفصيلِ والتَّخصيصِ مِن بين ما في الجملَةِ الواقعَةِ بعد الفاءِ.

تنبيه: وقعَ في «المغني» لابن هشامٍ أنَّ (أمَّا) حرفُ شَرطٍ وتفصيلٍ وتَوكيدٍ[2].

قال الشَّيخُ بدرُ الدينِ ابن الدَّمامينيِّ في «حاشيته»: وهو معتَرَضٌ، فقد صرَّحَ غيرُ واحدٍ مِن النُّحاةِ أنَّ (أمَّا) ليسَت بحرفِ شرطٍ بل فيها مَعنى الشَّرطِ.

---

(١) في (ز) و(س): «في تقديم الصحيح»، والمثبت من (ف) وهو الموافق لما في «حاشية التفتازاني».

(٢) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٩٢).

قال الشَّيخُ بهاءُ الدينِ السبكيُّ في «شرح التلخيص»: (أمَّا) من الأدواتِ التي يحصلُ بها التَّعليقُ وليسَت شرطًا، وبذلك صرَّحَ شيخُنا أبو حيَّان، ونُقِلَ عَن بعضِ أصحابِه أنَّها حرفُ إخبارٍ مُضمَّنٌ معنى الشَّرطِ، ولو كانت أداةَ شَرطٍ لاقتضَتْ فِعلًا بعدَها، لكنَّها أغنَتْ عَن الجملَةِ الشَّرطيَّةِ وعن أدواتِ الشَّرطِ، وهي من أغربِ[١] الحروفِ لقِيامِها مقامَ أداةِ شرطٍ وجملةٍ شَرطيَّةٍ، ولكونِها تدلُّ على الشرطِ حُكِمَ أنَّ معنى: (أمَّا زيدٌ فذاهبٌ) الإخبارُ بأنه سيذهَبُ في المُستقبلِ؛ لأنَّ: (زيدٌ ذاهبٌ) جوابُ الشَّرطِ، ولا يكونُ جوابُه إلا مستقبلًا، هذا كلامُه[٢].

قال الدَّمامينيُّ: وقد يقال: إنه[٣] جعلَها حرفَ شرطٍ باعتبارِ تَضمُّنِها لمعنى الشَّرطِ لا باعتبارِ أنَّها مَوضوعَةٌ للشَّرطِ، والإضافةُ تكونُ بأدنى مُلابسَةٍ، انتهى.

وقال أبو حيَّان في «شرح التسهيل»: قال بعضُ أصحابِنا: (أمَّا) حرفُ إخبارٍ مُتضمِّنٌ مَعنى الشَّرطِ، فإذا قلتَ: (أمَّا زيدٌ فمُنطلِقٌ) فالأصلُ: إن أردتَ معرفَةَ حالِ زيدٍ فزيدٌ منطلقٌ، ثمَّ حُذِفَت أداةُ الشَّرطِ وفعلُ الشَّرطِ وأُنيبَتْ (أمَّا) منابَ ذلك.

ولو كانَت شرطًا لكان ما بعدَها متوقِّفًا عليها، وأنتَ تقولُ: (أمَّا عالِـمًا فعالِمٌ)، فهو عالمٌ ذكرتَهُ أنتَ أو لم تَذكُره، بخلافِ: (إن قامَ زيدٌ قامَ عمرو)، فقيامُ عمرٍو مُتوقِّفٌ على قيامِ زيدٍ.

فأجيبَ: بأنه قد يَجيءُ الشَّرطُ على ما ظاهِرُهُ عدمُ التَّوقُّفِ عليه كقوله:

مَـن يـكُ ذا بَـتٍّ فهـذا بتِّـي[٤]

---

(١) في (ز): «إعراب».

(٢) انظر: «عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح» للسبكي (١/ ٣٦١).

(٣) أي: ابن هشام في قوله المتقدم: (أنَّ (أمَّا) حرفُ شَرطٍ وتفصيلٍ وتَوكيدٍ).

(٤) الرجز دون نسبة في «الجمل» للخليل (ص: ٦٨)، و«الكتاب» (٢/ ٨٤)، و«معاني القرآن» للفراء (٣/ ١٧)، و«مجاز القرآن» (٢/ ٢٤٧)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٩)، ونسبه العيني في =

ألا ترى أنَّ بَتَّه موجودٌ كان لغيرِه بَتٌّ أو لم يَكُن، وقولهم: (أمَّا عالمٌ فعالمٌ)، فالمعنى: مهما تذكُرْهُ عالِمًا فذكرُكَ حقٌّ لأنه عالِمٌ، ولا يكونُ ذكرُه حقًّا حتى تذكرَهُ، فقد تضمَّنَت معنى الشَّرطِ.

وأنابوا (أمَّا) منابَ الشَّرطِ وفعلِه فجاءَت الفاء تَلِي (أمَّا)، فأرادوا أن يُصلِحوا اللفظَ فأوَّلُوها شيئاً آخرَ حتى لا يجيءَ الجزاءُ تاليًا أداةَ الشَّرطِ[1].

وفي «البسيط»: قال ابن السِّيدِ: (أمَّا) حرفُ إخبارٍ يتضمَّنُ معنى الشَّرطِ[2]، ونُقِضَ بنحو: (أمَّا زيدًا فاضرِبْ).

وقد ألغزَ الشَّيخُ علَمُ الدينِ السَّخاويُّ في (أمَّا) هذه فقال:

وأيـــةُ كلمَةٍ فـــي حُكـــمِ شَرطٍ ... وجـــاءَ جوابُهـــا يُنبيـــكَ عَنهـــا
وقد جَمَعـــوا حُروفَ الـــشَّرطِ عَدًّا ... وما عُـــدَّتْ لعَمـــرُ أبيـــكَ مِنها

قوله: «ولذلك يجابُ بالفاءِ»:

قالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: استدلالُه على تَضمُّنِه معنى الشَّرطِ بدخولِ الفاءِ في جوابِه فيه نظرٌ؛ لأنَّ دخولَه بعد كونِه للشَّرطِ فلا يكونُ علةً له.

قال: والجوابُ: أنَّ مَعنى الشَّرطِ عِلَّةٌ للدُّخولِ، والدُّخولَ دليلٌ عليه، فاختلفَت جهَةُ التوقُّفِ[3].

= «المقاصد» (١/ ٥٣٩) لرؤبة، وهو في زوائد «الديوان» (ص: ١٩١). وبعده:

مقيّظٌ مصيّفٌ مُشَـتِّي

(١) انظر: «شرح التسهيل» لأبي حيان (١٦/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

(٢) انظر: «الاقتضاب» لابن السيد البطليوسي (١/ ٢٨).

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٣٧ب).

قوله: «وفي تَصديرِ الجملتيْنِ به إحمادٌ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: ليسَ مِن (أَحْمَدْتُه)؛ أي: صادَفْتُه محمودًا، وإنَّما هو من أَحمَدْتُ صَنيعَهُ، وأحمَدتُ الأرضَ: رضيتُ سُكناها، وجاوَرْتُه فأحمَدْتُ جِوارَه، قاله في «الأساس» في قسمِ المجازِ[١]، وقيل: حُكمٌ بكونِه محمودًا؛ كالإكفارِ: حُكْمٌ بكونِه كافرًا[٢].

قوله: «والضَّميرُ في ﴿أَنَّهُ﴾ للمثلِ أو لـ﴿أَن يَضْرِبَ﴾»:

قال أبو حيَّان: الأظهَرُ الأوَّلُ؛ لقولِه: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ فميَّزَ المشارَ إليه بالمثلِ، والتَّقسيمُ وَرَدَ على شيءٍ واحدٍ، فظهرَ أنَّه عائدٌ على المثلِ[٣].

قوله: «و(ذا) بمعنى الذي، وما بعدَه صِلَتُه»:

قال أبو حيان: والعائدُ محذوفٌ إذ فيه شرطُ جوازِ الحَذفِ، والتَّقديرُ: ما الذي أراده الله[٤].

قوله: «والمجموعُ خبرُ «ما»»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: بإطباقِ النُّحاةِ، وإن كانَ المبتدأُ نكرَةً والخبرُ مَعرِفَةً.

قوله: «ليطابِقَ الجوابُ السُّؤالَ»؛ أي: في كونِه جملةً اسميَّةً على الأوَّلِ وفعليَّةً على الثَّاني.

قوله: «والإرادَةُ نزوعُ النَّفسِ..» إلى آخرِه:

ذكر الإمامُ: أنَّه لا حاجةَ إلى تعريفِ الإرادةِ؛ لأنَّها مِن الضَّروريَّاتِ فإنَّ

---

(١) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: حمد).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٩٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٣٩).

(٤) المرجع السابق (١/ ٣٤٠).

الإنسـانَ يُـدرِكُ بالبَديهَـةِ التَّفرِقَـةَ بيـنَ إرادَتِـه وعِلمِـه وقُدرتِـه وأَلَمِـه ولذَّتِه.

ثمَّ حدَّها: بأَنَّها صِفَةٌ تَقتَضِي رُجحانَ أحدِ طَرفَي الجائزِ على الآخرِ، لا في الوُقوعِ بل في الإيقاعِ، قال: واحتَرَزْنا بهذا القَيدِ الأخيرِ عن القُدرَةِ[١].

قوله: «فقيل: إرادَتُه لأفعالِه: أنَّه غيرُ ساهٍ..) إلى آخره:

هذا قولُ النَّجَّارِ من المعتزِلَةِ[٢]، فالإرادةُ عندَه من الصِّفاتِ السَّلبيَّةِ لا الثُّبوتيَّةِ[٣].

قوله: «وقيل: علمُه باشتمالِ الأمرِ..» إلى آخرِه:

هذا رأيُ الجاحِظِ والكَعبيِّ[٤] وأبي الحسينِ البصريِّ[٥] مِنهم[٦].

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٦٥).

(٢) حسين بن محمد الرازي النجار الحائك، زعيم المرجئة الجبرية، التي تفرقت بناحية الري وجرجان فرقاً كثيراً، وإليه تنتسب الفرقة النجارية من فرق الجبرية، وهم يوافقون المعتزلة في مسائل الصفات والقرآن والرؤية، ويوافقون الجبرية في خلق الأعمال والاستطاعة، انظر: «اعتقادات فرق المسلمين» للفخر الرازي (ص: ٦٨)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي (١/ ٣٨٤)، والعجب من حسين هذا كونه جبرياً ثم ينفي أن يكون الله هو الذي خلق فعل العبد!

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (١١/ ٣١٧)، ووقع في مطبوعه: «الحسن النجار».

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو القاسم الكعبي، البلخي، رأس المعتزلة ورئيسهم في زمانه، وهو تلميذ أبي الحسين الخياط، وقد وافقه في اعتقاداته جميعها وانفرد عنه بمسائل، له تصانيف في الكلام والحِكَم، وكانت كتبه في العراق أشهر منها في خراسان، وله نصيب من القدر والذكر فيها، ولم يكن يخفي مذهبه، وكان صلحاء أهل بلخ ينالون منه ويقدحون فيه ويرمونه بالزندقة، له تفسير في القرآن. انظر: «الوافي بالوفيات» (١٧/ ١٧، ١٨).

(٥) محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي أبو الحسين، المتكلم شيخ المعتزلة والمنتصر لهم، له التصانيف الكثيرة، توفي (٤٣٦هـ). انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٥/ ٦٩٥ـ ٦٩٦).

(٦) انظر: «تفسير الرازي» (١١/ ٣١٧)، وذكره بنحوه الإيجي في «المواقف» (٣/ ١١٩).

قوله: «والحقُّ: أنه تَرجيحُ أحَدِ مَقدورَيْهِ على الآخرِ وتَخصيصُه بوَجهٍ دونَ وَجهٍ..» إلى آخرِه: هذا رأيُ الأشاعرَةِ، فهي صِفَةٌ ذاتيَّةٌ قديمَةٌ زائدَةٌ على العلمِ[١].

وقوله: «بوجهٍ دونَ وجهٍ» احترازًا[٢] عن القدرةِ، فإنَّها لا تُخصِّصُ الفعلَ ببعضِ الوجوهِ بل هي موجودَةٌ للفعلِ مُطلقًا.

قوله: «و﴿مَثَلًا﴾ نصبٌ على التَّمييزِ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: قد كَثُرَ في الكلامِ[٣] التَّمييزُ عن الضَّميرِ، وقد يكونُ في اسمِ الإشارةِ، وتمامُهما بنفسهما مِن جهَةِ أنه تمتنعُ إضافَتُهما، وذلك إذا كانا مُبهَمَينِ لا يعرفُ المقصودُ بهما مثلَ: (يا له رَجُلًا)، و: (يا لها قِصَّةً)، و: (يا لكَ مِن ليلٍ)، و: (نِعمَ رَجُلًا)، وأشباهِ ذلك، والعامِلُ هو الضَّميرُ واسمُ الإشارةِ، فقَد جوَّزُوا إعمالَهُما كما في سائرِ الأسماءِ الجامِدَةِ المبهمَةِ التامَّةِ بالتَّنوينِ ونحوِه.

وأمَّا إذا كانَ المرجعُ والمشارُ إليه معلومًا كما في قَولِنا: (جاءَنِي رجلٌ فلله دَرُّهُ رَجُلًا) و: (يا لكَ رَجُلًا) في الخطابِ المُعيَّنِ، و: (قالَ اللهُ عزَّ قائلًا) أو (مِن قائِلٍ)، و: (لقيتُ زيدًا قاتلَهُ اللهُ شاعرًا)، و: (انتفِعْ بهذا سلاحًا)، فالتَّمييزُ عَن النِّسبَةِ وهو نفسُ المَنسوبِ إليهِ، كما في قولك: (كفَى بزيدٍ رَجُلًا)، و:

وَيْلُـمِّ أيـامِ الشَّـبابِ مَعِيشَـةً[٤]

---

(١) انظر: «المواقف» للإيجي (٣/ ١١٩).

(٢) قوله: «احترازاً» كذا وقع في النسخ بالنصب، ولعل الصواب الرفع خبراً لكلمة: «وقوله».

(٣) في (س): «كثر الكلام في»، والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفتازاني» (و٦٣ب) وما سيأتي بين معكوفتين منه.

(٤) صدر بيت نسب لأكثر من شاعر، منهم علقمة بن عبدة المعروف بالفحل. انظر: «ديوان علقمة الفحل» (ص: ١٢١). وعجزه:

مع الكُثْـرِ يعطاه الفتـى المتلف الندي

وأمثالِ ذلك، ومعلومٌ أنَّ (هذا) في الآيةِ إشارةٌ إلى المثَلِ، فالتَّمييزُ [فيها] عَنِ النِّسبَةِ وهيَ نِسبَةُ التَّعجُّبِ والإنكارِ إلى المشارِ إليه[1].

وقال أبو حيَّان: انتصابُ ﴿مَثَلًا﴾ على التَّمييزِ؛ أي: مِن مَثَلٍ، وهو المختارُ، وجاءَ على مَعنى التَّوكيدِ لأنَّه مِن حيثُ أُشيرَ إليه عُلِمَ أنَّه مَثَلٌ، فجاءَ التَّمييزُ بعدَهُ مُؤكِّدًا للاسمِ الذي أُشِيرَ إليه[2].

قوله: «أو الحالِ كقولِه تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾»:

قال أبو حيَّان: هو حالٌ مِن اسمِ الإشارَةِ؛ أي: مُتمثِّلًا به، والعامِلُ فيه اسمُ الإشارَةِ[3].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: ذو الحالِ هو اسمُ الإشارَةِ، وأمَّا العامِلُ فهوَ الفِعلُ، كما في قولِك: (لقيتُ هذا فارسًا) [إشارةً][4] إلى زيدٍ، ولا حاجةَ إلى جَعلِ العاملِ اسمَ الإشارَةِ وذي الحال الضَّميرَ المجرورَ؛ [أي]: الذي في: (أُشيرُ إليهِ مَثَلًا)، وعلى هذا فالتَّمثيلُ بقولِه تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣] في مجرَّدِ أنَّ الحالَ اسمٌ جامِدٌ، وإلَّا ففي الآيةِ العاملُ في الحالِ اسمُ الإشارةِ، مثل: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢][5]، انتهى.

وجوَّزَ أبو البقاءِ أن يكونَ صاحبُ الحالِ اسمَ اللهِ؛ أي: مُتمَثِّلًا[6].

---

(١) انظر: «شرح الرضي للكافية» (٢/ ٦١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٣٤١_٣٤٢).

(٣) المرجع السابق (١/ ٣٤١).

(٤) «إشارة» من «حاشية السعد».

(٥) «حاشية التفتازاني على الكشاف» (و٦٤أ)، وما بين معكوفتين منه.

(٦) انظر: «التبيان» لأبي البقاء (١/ ٤٤).

ثم قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: وإيقاعُ ﴿مَثَلًا﴾ تمييزًا أو حالًا مِن ﴿هَٰذَا﴾ يُشعِرُ بأنَّه إشارةٌ إلى المثلِ، لا إلى ضَربِ المثلِ على ما هو أحدُ مُحتَمِلَي الضَّميرِ في ﴿أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾.

﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ جوابُ ﴿مَاذَآ﴾؛ أي: إضلالُ كثيرٍ وإهداءُ كثير[1]، وُضعَ الفعلُ مَوضعَ المصدرِ للإشعارِ بالحدوثِ والتجدُّد، أو بيانٌ للجملتينِ المصدَّرتينِ بـ(أمَّا)، وتسجيلٌ[2] بأنَّ العِلمَ بكونِه حقًّا هُدًى وبيانٌ، وأنَّ الجهلَ بوَجهِ إيرادِه والإنكارَ لحُسنِ مَوردِه ضلالٌ وفِسقٌ، وكثرةُ كلِّ واحدٍ من القَبيلتينِ بالنظرِ إلى أنفسِهم لا بالقيَاس إلى مُقابِلِهم؛ فإنَّ المَهديِّين[3] قليلونَ بالإضافةِ إلى أهلِ الضلالِ، كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ: ١٣].

ويحتملُ أن يكون كثرةُ الضالِّين مِن حيثُ العددُ، وكثرةُ المهديِّين باعتبارِ الفضلِ والشرفِ، كما قال:

قليلٌ إذا عُدُّوا كثيرٌ إذا شَدُّوا

وقال:

إنَّ الكرامَ كثيرٌ في البلادِ وإنْ ... قَلُّوا كما غيرُهُم قُلٌّ وَإنْ كَثُرُوا[4]

---

(١) قوله: «إضلال كثير وإهداء...» بالرفع والنصب على اختلاف الوجهين في ﴿مَاذَآ﴾. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٣/ ٤٢).

(٢) قوله: «وتسجيل» عطف على «بيان» عطفَ تفسير. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٢).

(٣) في (خ): «المهتدين».

(٤) نسب البيت لأبي تمام، كما في «العقد» لابن عبد ربه (١/ ٢٣٧)، و«شرح ديوان المتنبي» للعكبري (٢/ ١٥٥)، و«الدر الفريد» للمستعصمي (٤/ ٤٤١).

﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾؛ أي: الخارجينَ عن حَدِّ الإيمانِ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٦٧] مِن قولهم: فسَقَتِ الرُّطَبَةُ عَن قِشرِهَا: إذا خرجَت، وأصلُ الفِسْقِ: الخروجُ عن القَصدِ[1]، قال رؤبةُ:

فواسِقًا عَن قَصْدِهَا جَوَائِرا

والفاسقُ في الشَّرعِ: الخارجُ عن أمرِ اللهِ بارتكابِ الكبيرةِ، وله درَجاتٌ ثلاثٌ:

الأُولَى: التغابي، وهو أن يرتكبها أحيانًا مُستقبِحًا إيَّاها.

والثانيَة: الانهماكُ، وهو أنْ يعتادَ ارتكابَها غيرَ مُبالٍ بها.

والثالثةُ: الجحودُ، وهو أَن يرتكبَها مُستصوِبًا إيَّاهَا، فإذا شارفَ هذا المقامَ وتخطَّى خِطَطَهُ[2] خلَعَ ربقةَ الإيمانِ من عنقِه ولابَسَ الكفرَ، وما دامَ هو في درجةِ التغابي أو الانهماكِ فلا يُسلَبُ عنه اسمُ المؤمنِ[3]؛ لاتِّصافِه بالتَّصديقِ الذي هو مُسمَّى الإيمانِ، ولقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩].

والمعتزلةُ لمَّا قالُوا: الإيمانُ عبارةٌ عن مجمُوعِ التصديقِ والإقرارِ والعملِ، والكفرُ تكذيبُ الحقِّ وجُحودُه، جَعَلوه قِسمًا ثالثًا نازلًا بين مَنزلتي المؤمنِ والكافرِ؛ لمشاركتِه كلَّ واحدٍ منهما في بعضِ الأحكام.

وتخصيصُ الإضلالِ بهم مُرتَّبا على صفةِ الفِسقِ يدُلُّ على أنَّه الذي أعدَّهم للإضلالِ وأدَّى بهم إلى الضَّلالِ بهِ، وذلك[4] لأنَّ كفرَهم وعُدولَهم عن الحقِّ

---

(١) في (خ): «عن الأصل».

(٢) قوله: «وتخطى خططه» بكسر الخاء؛ أي: تجاوز بقاعَهُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٣).

(٣) في (خ): «الإيمان».

(٤) «إلى الضلال به»؛ أي: بالمثَل، أو بـ﴿أَن يَضْرِبَ﴾، «وذلك»؛ أي: سببُ ضلالهم به. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٤).

وإصرارَهم بالباطلِ صَرفَت وجوهَ أفكارِهم عن حكمةِ المَثَلِ إلى حقارةِ المُمَثَّلِ به، حتى رسخَت بهِ جَهالتُهم وازدادَت ضلالتُهُم فأنكرُوه واستَهزَؤوا بهِ.

وقرِئَ: (يُضَلُّ) على البناءِ للمفعولِ، و(الفاسقون) بالرَّفعِ[١].

قوله: «**أو بيانٌ للجملتينِ..**» إلى آخرِه:

قالَ الطِّيبيُّ: كِلْتا الجُملتينِ مُشتَمِلَةٌ على الكثرةِ وعلى مَعنى الضَّلالةِ والهُدى، وهو[٢] قوله: ﴿فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ و﴿فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾ فبُيِّنَ بقولِه: ﴿يُضِلُّ ..﴾ ـ إلى آخره ـ ذلك وكشفَ المَعنى[٣].

قوله:

«قليلٍ إذا عُدُّوا كثيرٍ إذا شَدُّوا»

هو للمُتَنبِّي من قصيدَةٍ يمدَحُ بها عليَّ بنَ سيَّارٍ، وقبلَه:

سأطلبُ حَقِّي بالقَنا ومشايخٍ كأنَّهُمُ من طولِ ما التَثَموا مُرْدُ
ثقالٍ إذا لاقَوا خفافٍ إذا دُعُوا[٤]

قوله:

«إنَّ الكرامَ كَثيرٌ في البلادِ وإن قَلُّوا كما غيرُهُم قلٌّ وإنْ كَثُروا»

---

(١) قرأ زيد بن عليٍّ: (يُضَلُّ بِهِ كثيرٌ) (وما يُضَلُّ به إلا الفاسِقون). انظر: «الكشاف» (١/ ٢١٥)، و«البحر» (١/ ٣٤٤).

(٢) قوله: «وهو» من «فتوح الغيب»، ووقع بدلاً منها في النسخ: «وبين»، ولعله سهو أو سبق قلم.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٣٩٧).

(٤) انظر «ديوان المتنبي» (٢/ ٩٢)، و«شرح ديوان المتنبي» للعكبري (١/ ٣٧٣)، وفيهما:
ثقالٍ إذا لاقَوا خفافٍ إذا دُعوا كثيرٍ إذا شَدُّوا قليلٍ إذا عُدُّوا

قوله: «قالَ رُؤبَةُ:

فواسِقًا عن قصدِها جوائرَا»

أوله:

يذهَبْنَ في نجدٍ وغورًا غائرَا[(١)]

يصفُ نوقًا يَمشينَ في المفاوزِ ويذهبنَ عن استقامَةِ الطريقِ، «غورًا» عطفٌ على محلِّ الجارِّ والمجرورِ، وفواسقًا: خوارِجًا، والقصدُ: الطَّريقُ المستقيمُ، وجوائرَا: من جارَ عن القَصدِ.

قالَ ابنُ الأعرابيِّ: لم يُسمَعْ قطُّ في كلامِ الجاهليَّةِ ولا في أشعارِهم فاسِقٌ، وهذا عجيبٌ وإنه كلامٌ عربيٌّ[(٢)].

قوله: «**التَّغابي**»: بالْغَينِ المعجمَةِ والموحَّدَةِ مِن تَغابى؛ أي: تغافَلَ[(٣)].

(٢٧) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ صفةُ ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ للذمِّ وتقريرِ الفِسقِ.

---

(١) عزاه لرؤبة أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/ ٤٠٦)، وابن الأنباري في «الزاهر» (١/ ١٢٠)، وهو في ملحق ديوانه (ص: ١٩٠)، وعزاه سيبويه في «الكتاب» (١/ ٩٤) للعجاج.

والنجد: ما ارتفع من الأرض، والغور: ما انخفض منها، و(غائراً) صفة له من لفظه مؤكِّدة كـ: ليل أليل. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٠١)، و«حاشية الشهاب» (٢/ ١٠١).

(٢) نقله عنه الجوهري في «الصحاح» (مادة: فسق)، وفيه: «... وهذا عجب، وهو كلام عربي».

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: غبا).

و(النقضُ): فَسْخُ التركيبِ، وأصلُه في طاقاتِ الحبلِ، واستعمالُه في إبطالِ العَهدِ من حيثُ إنَّ العهدَ يُستعَارُ له الحَبلُ لِمَا فيه مِن رَبط أحَدِ المتعاهِدَينِ بالآخرِ، فإنْ أطلقَ مع لفظِ الحبلِ كانَ ترشيحًا لِلمجَازِ، وإن ذُكرَ مع العَهد كان رمزًا إلى ما هو من رَوَادفِه، وَهو أنَّ العَهدَ حَبلٌ في ثباتِ الوُصلةِ بين المتعاهدَين، كقولك: (شجاعٌ يَفترِسُ أقرانَه)، و(عالمٌ يَغترِفُ مِنه النَّاسُ)؛ فإنَّ فيه تنبيهًا على أنَّه أسدٌ في شجاعتِه بحرٌ بالنَّظرِ إلى إفادته.

والعهدُ: المَوْثِقُ، ووَضعُه لِمَا مِن شأنِه أن يُراعَى ويُتعهَّدَ كالوصيَّة واليَمين، ويقالُ للدَّار مِن حيثُ إنَّها تُراعَى بالرُّجُوع إليهَا، والتاريخِ لأنه يُحفَظ.

وهذا العَهدُ: إمَّا العَهدُ المأخوذُ بالعَقلِ، وهو الحجَّةُ القائمةُ على عبادِه، الدالَّةُ على توحيدِه ووجُوبِ وجُودهِ وصِدقِ رسولِه، وعليه أُوِّلَ قولُه تعالى: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

أو المأخوذُ بالرُّسُل على الأممِ بأنَّهُم إذا بُعثَ إليهم رسُولٌ مُصَدَّقٌ بالمعجزاتِ صدَّقُوه واتَّبعُوه ولم يكتُموا أمرَهُ ولم يخالِفوا حكمَه، وإليه أشار بقولِهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ﴾ [آل عمران: ١٨٧] ونظائرِه.

وقيْلَ: عهودُ الله تَعَالى ثلاثةٌ:

عَهدٌ أخذَه على جَميع ذُرِّيَّة آدمَ بأَن يُقِرُّوا بربُوبيَّته.

وعهدٌ أخذَهُ على النبيِّين بأن يقيموا الدِّينَ ولا يتفرَّقوا فيهِ.

وعَهدٌ أخذه على العلماءِ بأن يُبيِّنُوا الحقَّ ولا يَكتُموهُ.

﴿مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ الضميرُ للعَهدِ، والميثاقُ: اسمٌ لِمَا يقعُ به الوَثاقةُ وهي الأحكامُ، والمراد بِهِ: ما وثَّقَ اللهُ به عَهدَه من الآياتِ والكتبِ، أَو ما وثَّقُوه بِهِ من الالتزامِ والقَبولِ، ويحتمِلُ أن يكونَ بمعنى المصدَر.

و﴿مِنۢ﴾ للابتداءِ، فإنَّ ابتداءَ النقضِ بعدَ الميثاقِ.

قوله: «واستعمالُه في إبطالِ العَهدِ مِن حيثُ إنَّ العهدَ يُستعارُ له الحبلُ»:

قالَ الطِّيبيُّ: أي: لَمَّا سَمَّوا العهدَ بالحبلِ على سبيلِ الاستعارَةِ كما في قولهم: إنَّ بَينَنا وبينَ القومِ حِبالًا؛ أي: عَهْدًا، جَسَروا أن يَستعمِلُوا النَّقضَ في إبطالِ العَهدِ، وذلك أنَّه شُبِّهَ العهدُ بالحبلِ لِمَا فيه من ثباتِ الوُصلَةِ تَشبيهًا بليغًا حتى إنه حبلٌ مِن الحبالِ، ثمَّ أَخذَ الوَهمُ في تَصويرِه بصورَةِ الحبلِ وتَخييلِه بالحبلِ، واختراعِ ما يلازِمُ الحبلَ من النَّقضِ، ثم إطلاقِ النَّقضِ المحقَّقِ على ذلك المختَرَعِ على سبيلِ الاستعارَةِ التَّخييليَّةِ، ثم إضافَتِه إلى العَهدِ المتخيَّلِ لتكونَ قرينَةً مانعَةً من إرادةِ المعنى الحقيقيّ، ولو لم يُذكرِ النَّقضُ لم يُعلَمْ أنَّ العَهدَ مكانُ الاستعارَةِ، فـ«ما» في قوله: «ما هو من روادفه» واقعةٌ على النَّقضِ والضَّميرُ في «روادفِه» للحَبلِ[1].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: يعني: أنه استعارَةٌ بالكِنايَةِ حيثُ سكتَ عن الحبلِ المستعارِ، ونبَّهَ عليه بذكرِ النَّقضِ، حتى كأنَّه قيل: ينقضونَ حبلَ اللهِ؛ أي: عهدَه، والنَّقضُ استعارَةٌ تَحقيقيَّةٌ تصريحيَّةٌ حيثُ شبَّهَ إبطالَ العهدِ بإبطالِ تَأليفِ الجسمِ، وأطلقَ اسمَ المشبَّهِ به على المشبَّهِ، لكنَّها إنَّما جازَت وحَسُنَت بعدَ اعتبارِ تَشبيهِ العَهدِ بالحبلِ، فبهذا الاعتبارِ صارَت قرينةً على استعارَةِ الحبلِ للعَهدِ.

(١) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).

قال: وبهذا ظهرَ أنَّ الاستعارةَ بالكنايَةِ قد توجَدُ بدونِ التَّخييليَّةِ، وأنَّ قرينَتَها قد تكونُ استعارَةً تَحقيقيَّةً.

قوله: «والعَهدُ: المَوْثَقُ»: بفتح الميمِ مَصدَرٌ بمعنى الوثوقِ، أو اسمُ موضِعٍ؛ أي: موضِعُ الوثوقِ، قالَه القُطبُ.

قوله: «وهذا العهدُ: إما العهدُ المأخوذُ بالعقلِ..) إلى آخره: الذي اختارَه ابنُ جريرٍ القولُ الثَّاني، وأنَّها نَزَلَت في مُنافقي أهلِ الكتابِ[1].

قوله: «الضميرُ للعَهدِ»: مِنهم مَن رَجَعه إلى اللهِ، فعَلَى الأوَّلِ هو من إضافَةِ المصدَرِ إلى المَفعولِ، وعلى الثَّاني من إضافَتِه إلى الفاعلِ، قاله أبو البقاءِ[2].

قوله: «ويحتمَلُ أن يكونَ بمعنى المصدَرِ» هذا ذكرَهُ الزَّمخشرِيُّ[3]، وتابعَهُ أبو البقاءِ[4].

ورُدَّ بأنَّ النَّحويِّينَ لم يَذكُروا مفعالًا في صِيَغِ المصادرِ، حتَّى إنَّ أبا العبَّاسِ ابنَ الحاجِّ[5] وابنَ مالكٍ لم يَذكُرَا ذلك مع أنَّهما مِن أكثَرِ النَّاسِ استيعابًا لأبنيَةِ المصادرِ، وأصلُ مِفعالٍ أَنْ يكونَ وَصفًا كمِطعَامٍ ومِسقَامٍ[6].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٤١١).

(٢) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٤٤).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢١٨ - ٢١٩).

(٤) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٤٤).

(٥) يحيى بن محمد بن فرج، أبو العباس بن الحاج الأندلسي، كان حاذقاً بالعربية، وأخذ عنه جماعة، وتوفي (٥١٥هـ). انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١١/ ٢٤٧).

(٦) انظر: «ارتشاف الضرب» لأبي حيان (١/ ١٥٠).

قال ابنُ عَقيلٍ: ويجوزُ حَملُ كلامِ الزَّمخشريِّ على إرادَةِ أنَّه اسمٌ واقعٌ موقِعَ المصدَرِ كعَطاءٍ، وبه صرَّحَ ابنُ عطيَّة[1].

﴿وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ يحتمِلُ[2] كلَّ قطيعةٍ لا يرضاها اللهُ تعالى؛ كقطعِ الرَّحِمِ، والإعراضِ عن موالاةِ المؤمنينَ، والتفرقةِ بين الأنبياءِ عليهم السلامُ والكتبِ في التصديقِ، وتركِ الجماعاتِ المفروضةِ، وسائرِ ما فيه رَفضُ خيرٍ أو تعاطي شَرٍّ، فإنَّه يَقطعُ الوُصلةَ بين اللهِ وبينَ العَبدِ المقصودةَ بالذَّاتِ من كلِّ فَصْلٍ ووَصْلٍ.

و(الأمرُ): هو القولُ الطالبُ للفِعل، وقيل: مع العلوِّ، وقيل: مع الاستعلاءِ، وبه سُميَ الأمرُ الذي هو واحدُ الأمورِ تسمِيةً للمفعولِ بِهِ بالمصدَرِ فإنَّه ممَّا يُؤمَرُ به[3]، كما قيلَ له: شأنٌ، وهو الطلبُ والقَصْدُ، يقال: شَأَنْتُ شَأْنَهُ: إذا قصَدْتَ قصْدَه.

و﴿أَن يُوصَلَ﴾ يحتمِلُ النصبَ والخَفْضَ على أنه بدلٌ من ﴿مَآ﴾ أو ضميرِه، والثاني أَحسَنُ لفظًا ومَعنًى.

﴿وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بالمنعِ عنِ الإيمانِ، والاستهزاءِ بالحقِّ، وقطعِ الوُصَلِ التي بها نظامُ العالمِ وصلاحُه.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ الذينَ خسِروا بإهمالِ العقلِ عن النظرِ واقتناصِ ما يفيدُهم الحياةَ الأبديَّة، واستبدالِ الإنكارِ والطَّعنِ في الآياتِ بالإيمانِ بها والنظرِ في حقائقِها والاقتباسِ مِن أنوارِها، واشتراءِ النقضِ بالوفاءِ والفسادِ بالصَّلاحِ والعِقابِ بالثوابِ.

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١١٣).

(٢) في (خ): «يحتمل أن تكون».

(٣) قوله: «وبه سمِّي الأمر الذي هو واحد الأمور»؛ أي: وهو الشأن؛ إذ الأمر المصطلح عليه جمعُه أوامرُ لا أمور، «فإنه»؛ أي: الأمر الذي هو واحد الأمور «مما يؤمر به» شبَّه الداعي إليه بآمرٍ يأمر به. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٦).

قوله: «يحتمِلُ كلَّ قَطيعَةٍ.. » إلى آخره:

قال ابنُ جريرٍ بعدَ حكايَتِه هذا المذهبَ: غيرُ بعيدٍ مِن الصَّوابِ، إلا أنَّ اللهَ تعالى قد ذكرَ المنافقينَ في غيرِ آيةٍ من كتابِه فوصفَهُم بقطعِ الأرحامِ، فهذه نظيرُ تلكَ، غيرَ أنَّها وإن كانَت كذلك، فهي دالَّة على ذمِّ اللهِ تعالى كلَّ قاطعٍ قطعَ ما أمرَ اللهُ بوصلِه رَحِمًا أو غيرَه[1].

قوله: «وبهِ سُمِّيَ الأمرُ الذي هو واحِدُ الأمورِ»:

قالَ الطِّيبيُّ: أي: القصدُ والشَّأنُ؛ لأنَّ الأمرَ المصطلَحَ عليه جمعُه أوامِرُ[2].

قوله: «و﴿أَن يُوصَلَ﴾ يحتملُ النصبَ والخفضَ»: زاد أبو البقاءِ: والرفعَ على تَقديرِ المبتدَأ؛ أي: هو[3].

قوله: «واشتراء النَّقضِ بالوَفاءِ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: إشارةٌ إلى أنَّهم جُعِلُوا بإطلاقِ الخاسرينِ عليهم بمنزلَةِ التَّاجرينَ على طريقِ الاستعارَةِ المَكنيَّةِ حيثُ استبدَلُوا شيئًا بشَيءٍ.

(٢٨) ـ ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ استخبارٌ فيه إنكارٌ وتعجيبٌ لكفرِهم بإنكارِ الحالةِ التي يقعُ عليها على الطَّريق البُرهَانيِّ؛ لأنَّ صدورَه لا ينفكُّ عن حالِ وصفِه، فإذا أنكرَ أن يكونَ لكفرِهم حالٌ يوجدُ عليها استلزمَ ذلكَ إنكارَ وجودِه، فهُو أبلَغُ وأقوى في إنكارِ الكفرِ مِن: أتكفرون؟ وأوفقُ لِمَا بعدَه مِن الحال.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٤١٦).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤١٠).

(٣) انظر: «التبيان» لأبي البقاء (١/ ٤٤).

والخطابُ مع الذينَ كفرُوا؛ لمَّا وصفهُم بالكفرِ وسُوءِ المقالِ وخُبثِ الفِعال خَاطبَهُم على طريقةِ الالتفاتِ، ووَبَّخَهُم على كفرِهم مع عِلمِهم بحالهم المقتضيَةِ خلافَ ذلك، والمعنى: أخبروني على أيِّ حالٍ تكفرونَ ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾؛ أي: أجسَامًا لا حيَاةَ لها، عناصرَ وأغذيَةً وأخلاطًا ونطفًا ومُضَغًا مُخلَّقَةً وغيرَ مُخلَّقةٍ ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ بخلقِ الأرواحِ ونَفْخِها فيكم، وإِنَّما عطفَه بالفاءِ لأنَّه مُتَّصلٌ بما عُطِفَ عليه غيرُ مُتراخٍ عنهُ بخلافِ البَوَاقي.

﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ عندَ تقضِّي آجالِكم ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ بالنشورِ يومَ نَفْخِ الصُّورِ، أو للسُّؤال[1] في القبور ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بعدَ الحشرِ فيجازيكُم بأعمالِكُم، أو: تُنْشَرونَ إليه مِن قبورِكم للحسَابِ، فما أعجبَ كفرَكُم مع عِلمكُم بحالِكم هذه!

فإن قيلَ: إنْ علِمُوا أنهُم[2] كانوا أَمْواتا فأَحياهُم ثمَّ يميتهُم، لم يعلموا أنَّه يُحييهِم ثمَّ إليهِ يُرجعون؟

قلتُ: تمكُّنُهم من العلمِ بهما لِمَا نُصِبَ لهم من الدلائلِ منزَّلٌ منزلةَ علمِهم في إزاحةِ العُذر، سيَّما وفي الآيةِ تنبيهٌ على ما يدُلُّ على صِحَّتِهما، وهوَ أنَّه تعالى لمَّا قَدَرَ أَنْ أحيَاهُم أوَّلًا قَدرَ أن يحييَهُم ثانيًا، فإنَّ بَدءَ الخلقِ ليسَ بأهونَ عليه مِن إعادتِه.

أو مع القبيلينِ[3]؛ فإنَّه سبحانه لَمَّا بيَّن دلائلَ التوحيدِ والنبوَّةِ ووعدَهم على الإيمانِ وأَوعدَهم على الكفرِ، أكَّدَ ذلك بأنْ عَدَّد عليهم النِّعَم العامَّةَ والخاصَّةَ،

---

(١) في (خ): «السؤال».

(٢) في (خ): «بأنهم».

(٣) قوله: «أو مع القبيلين»؛ أي: مع الذين آمنوا والذين كفروا، فهو عطف على «مع الذين كفروا»، وكذا قولُه بعد: «أو مع المؤمنين خاصة». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٥٨).

واستقبحَ صدورَ الكفرِ مِنهُم واستبعَدهُ عنهُم مع تلك النِّعَمِ الجليلةِ؛ فإنَّ عِظَم النِّعَم توجبُ عِظَم مَعصِيَة المنعِم.

فإن قيلَ: كيفَ تعُدُّ الإمَاتةَ من النِّعَم المقتضِيَةِ للشكرِ؟

قلتُ: لمّا كانت وُصْلَةً إلى الحيَاةِ الثابتةِ التي هي الحيَاةُ الحقيقيةُ، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] كانت من النِّعَمِ العظيمةِ، مع أنَّ المَعدودَ علَيْهم نِعمةً هُوَ المعنى المنتزَعُ من القِصَّةِ بأَسرِهَا، كما أنَّ الواقعَ حَالًا هو العِلمُ بها لا كلُّ واحدَةٍ من الجُملِ، فإنَّ بَعضَها مَاضٍ وبعضَها مُسْتقبلٌ وكلاهُما لا يصحُّ أن يقعَ حالًا.

أو معَ المؤمنينَ خاصَّةً لتقريرِ المنَّةِ عليهم وتَبعيدِ الكفرِ عنهم، على معنى: ﴿كَيْفَ﴾ يُتصوَّرُ منكم الكفرُ ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾؛ أي: جهَّالًا ﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ بما أفادَكم من العِلم والإيمانِ، ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ الموتَ المعروفَ، ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ الحياةَ الحقيقيةَ ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فيُثيبُكم بما لَا عَينٌ رأَتْ ولا أُذُنٌ سمعَتْ ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ.

والحيَاةُ حَقيقةٌ في القوَّةِ الحسَّاسَةِ أو ما يقتضيهَا، وبها سمِّي الحيوانُ حيَوانًا، مجازٌ في القوَّةِ الناميَةِ لأنَّها من طلائِعها ومُقدِّماتها، وفيما يخصُّ الإنسَانَ من الفضائلِ كالعقلِ والعلمِ والإيمانِ من حيثُ إنها كمالُها وغايتُها، والموتُ بإزائها يقالُ على ما يقابلُها في كلِّ مَرتبَةٍ، قالَ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [الجاثية: ٢٦] وقال: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠]، وقالَ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وإذَا وُصف بها البَاري تعالى أُريدَ

بها[١] صحَّةُ اتصَافِهِ بالعِلمِ والقُدرةِ اللازمَةِ لهَذهِ القوَّةِ فينا، أو معنًى قائمٌ بذاتِه يقتضِي ذلك على الاستعارةِ.

وقرأَ يعقوبُ: ﴿تَرجِعون﴾ بفتحِ التاءِ في جميعِ القرآنِ[٢].

قوله: «بإنكارِ الحالِ.. » إلى آخره:

يعني: أنَّ (كيفَ) سُؤالٌ عن الحالِ، فيكون إنكارًا لحالِ الكُفرِ وهو ليسَ بمطلوبٍ، والمطلوبُ: إنكارُ الكُفرِ، وحاصِلُ الجوابِ: أنَّ إنكارَ حالِ الكُفرِ إنكارُ الكفرِ بطَريقٍ بُرهانِيٍّ، لأنَّ كلَّ شيءٍ يُوجَدُ لا يَنفَكُّ من حالٍ، فالحالُ مِن لوازمِ الشَّيءِ وإذا نُفِيَ اللازمُ انتفى المَلزومُ قطعًا، فهو كقولك: (ليسَ بكثيرِ الرَّمادِ) كنايةً عن ليسَ بمِضيافٍ[٣].

قالَ الطِّيبيُّ: ونقلَ عن الزَّمخشريِّ أنه قالَ في الفرقِ بين الهمزَةِ و(كيفَ): أنَّ كيفَ سؤالُ تفويضٍ لإطلاقِه، فكأنَّ اللهَ فوَّضَ الأمرَ إليهم في أن يُجيبوا بأيِّ شيءٍ أجابوا، ولا كذلك الهمزَةُ فإنَّه سؤالُ حَصرٍ وتَوقيتٍ، فإنك تقول: (أجاءَكَ راكبًا أم ماشيًا) فتُوَقِّتُ وتَحصُرُ[٤].

ومعنى الإطلاقِ ما قالَه صاحِبُ «المفتاح»: (كيفَ) سؤالٌ عن الحالِ، وهو يَنتظِمُ الأحوالَ كلَّها، والكفَّارُ حين صدورِ الكفرِ عنهم[٥] لا بدَّ مِن أَنْ يَكونُوا على

---

(١) في (خ): «به».

(٢) انظر: «النشر» (٢/ ٢٠٨).

(٣) ذكره بنحوه الطيبي في «فوح الغيب» (٢/ ٤١٢ ـ ٤١٣).

(٤) ورد كلام الزمخشري هذا في هامش بعض نسخ «الكشاف» الخطية، وقد أثبتناه في تحقيقنا لـ«الكشاف» في حواشيه (١/ ٢٢٠).

(٥) في «المفتاح»: «منهم»، والمثبت من النسخ، وحاشية الطيبي.

إحدى الحالَتينِ: إمَّا عالِمِينَ بالله وإما جاهِلِينَ به، فإذا قيل: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ أفادَ: أفي حالِ العلمِ تَكفرونَ باللهِ أم في حالِ الجهلِ؟ هذا معنى التَّفويضِ في الآيةِ[1].

قوله: «**أو مع القبيلينِ**» عطفٌ على قولِه: «مع الذين كفروا».

قوله: «**النِّعَمَ العامَّةَ**»: هي خلقُ ما في الأرضِ لهم «**والخاصَّة**» بهم إحياءهم بعدَ الموتِ.

(٢٩) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾.

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ بيانُ نعمةٍ أخرى مُرتَّبةٍ على الأولَى، فإنَّها خَلقُهُم أحياءَ قادرينَ مَرَّةً بعدَ أُخرَى، وهذه خَلْقُ ما يتوقَّفُ عليه بقاؤُهم ويَتِمُّ بهِ مَعَاشُهُم.

ومعنى ﴿لَكُم﴾: لأَجلِكم وانتفاعِكم في دنياكم باستنفاعِكم بها في مَصالحِ أبدانِكم بوسَطٍ أو غيرِ وَسَطٍ[2]، وأَمرِ دينِكم بالاستدلالِ وَالاعتبارِ والتعرُّفِ بما

---

(١) انظر: «المفتاح» للسكاكي «ص ٣١٤)، و«حاشية الطيبي» (٢/ ٤١٢).

(٢) قوله: «بوسط»؛ أي: كالأدوية المركبة، «أو غير وسط»؛ أي: كالثمرة والأدوية المفردة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٠). وقال الشهاب: قوله: «بوسط أو بغير وسط» دفع لِمَا يخطر بالبال من أن كثيراً منها ضار كالسباع والحشرات، وبعضها لا فائدة له أصلاً كالهوام، بأنها كلها نافعة إما بالذات كالمأكول والمركوب ونحوه، وما يتراءى منه خلافُه فهو نافع لنا باعتبار تسببه لمنافع غيره، ألا ترى السباع الضارية تهلك كثيراً من الحيوانات التي لو بقيت أهلكت الحرث والنسل والثمار، والحياتِ تقتل بسمها الأعداء ويتخذ منها الترياق، إلى غير ذلك مما إذا تأمل العاقل عرف ذلك. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ١١٣).

يلائِمُها[١] من لذَّاتِ الآخِرة وآلامِها لا على وَجهِ الغرَض فإنَّ الفاعلَ لغرَضٍ مستكمِلٌ بهِ[٢]، بل على أنَّه كالغَرضِ من حَيثُ إنه عَاقبةُ الفعلِ ومؤدَّاه، وهو يقتضِي إباحَةَ الأشياءِ النافعةِ، ولا يمنعُ[٣] اختصاصَ بعضِها ببَعضٍ[٤] لأسبَابٍ عَارضةٍ؛ فإنَّه يدُلُّ على أنَّ الكلَّ للكُلِّ لا أنَّ كلَّ واحِدٍ لكل واحِدٍ.

و﴿مَّا﴾ يعمُّ كلَّ ما في الأرضِ لا الأرضَ، إلَّا إذا أُريدَ بهِ جهةُ السُّفلِ كما يرَادُ بالسماءِ جهةُ العلوِّ، و﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ من[٥] الموصُولِ الثاني.

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ قَصَدَ إليها بإرادتِه، مِن قولهم: استوى إليهِ كالسَّهمِ المرسَل، إذا قصَدَهُ قصدًا مُستويًا مِن غيرِ أن يَلويَ على شيءٍ.

وَأصلُ الاستواءِ: طلبُ السَّواء، وإطلاقُه على الاعتدالِ لِمَا فيه من تسويةِ وضعِ الأجزاء، ولا يمكنُ حملهُ عليه[٦] لأنَّه من خواصِّ الأجسامِ.

---

(١) في (أ): «لما يلائمها». قوله: «أو أمر دينكم» عطف على «دنياكم»، «بالاستدلال»؛ أي: على الصانع «لما يلائمها»؛ أي: النعمة الأخرى. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٠).

(٢) قوله: «لا على وجه الغرض» عطف على قوله: «معنى ﴿لَكُم﴾: لأجلكم... » فإنه لما أوهم أن يكون انتفاع المكلفين بما في الأرض علة غائية حاملة له سبحانه، وهو لا يفعل فعلاً لغرض، وإلا لكان مستكملاً بذلك الغرض، والمستكمل بغيره ناقص في ذاته، وهو محال على الله تعالى. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٤٨٠).

(٣) في (خ): «ولا يقتضي».

(٤) قوله: «ولا يمنع اختصاص بعضها»؛ أي: الأشياء النافعة «ببعض»؛ أي: من المخلوقين. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٠).

(٥) في (ت): «عن».

(٦) قوله: «ولا يمكن حمله عليه»؛ أي: على الله تعالى. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦١).

وقيلَ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ﴾: استولَى ومَلَكَ؛ قال:

قـد اسـتوَى بِشْـرٌ علـى العراقِ مـن غيـرِ سـيفٍ ودَمٍ مُهـراقِ[1]

والأوَّل أوفقُ للأصلِ، والصِّلَةِ المعدَّى بها[2]، والتَّسويةِ المرتَّبَةِ عليه بالفاءِ.

والمرادُ بالسَّماءِ: هذه الأجرامُ العُلويَّة، أو جهاتُ العلوِّ.

و(ثمَّ) لعلهُ لتفاوُتِ ما بين الخلقينِ، وفضلِ خلقِ السَّماءِ على خلقِ الأرضِ، كقوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧]، لا للتَّراخي في الوقتِ فإنَّهُ يخالفُ ظاهرَ قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] فإنّه يدُلُّ على تأخُّرِ دَحْوِ الأرضِ المتقدِّمِ على خلقِ ما فيها[3] عن خلقِ السماءِ وتسويتِها، إلَّا أن تَستأنِفَ بـ﴿دَحَىٰهَآ﴾ مُقدِّرًا لنَصْبِ الأرض فِعلًا آخرَ دَلَّ عليه ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [النازعات: ٢٧] مثلَ: تعرَّفِ الأرَضَ وتدَبَّرْ أمرَها بعدَ ذلك، لكنَّه خلافُ الظاهِرِ.

﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾: عَدَّلهنَّ وخلقهُنَّ مصُونةً من العِوَجِ والفطُور، و(هُنَّ) ضميرُ السَّماءِ إن فسِّرَتْ بالأجرامِ لأنَّه جمعٌ أو في معنى الجمعِ، وإلَّا فمُبْهَمٌ يفسِّرُه ما بعدَه كقولهِم: رُبَّهُ رجُلًا.

---

(١) نسبه المرزوقي في «الأزمنة والأمكنة» (١/ ٣٨) للبعيث، ونسب في «المحرر الوجيز» (١/ ١١٥) و«تاج العروس» (مادة: سوى) للأخطل. وهو دون نسبة في «الصحاح» (سوى)، و«الحلل» للبطليوسي (ص: ٣٠٩).

(٢) قوله: «والأول»؛ أي: وهو قوله: «قصد إليها»، «أوفق للأصل»؛ أي: وهو طلب السواء، «والصلة المعدَّى بها»؛ أي: وهي ﴿إِلَى﴾، بخلاف الثاني فإنه إنما يعدَّى بـ(على). انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦١).

(٣) في (خ): «على ما خلق فيها».

﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ بدَلٌ أو تفسِيرٌ.

فإن قيل: أليسَ أصحابُ الأرصَادِ أثبتوا تسعةَ أفلاكٍ؟

قلتُ: فيما ذكروهُ شكوكٌ، وإن صحَّ فليسَ في الآيةِ نفيُ الزائدِ مع أنَّه إن ضُمَّ إليهَا العَرشُ والكُرسيُّ لم يبقَ خلافٌ.

﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ فيهِ تعليلٌ، كأنَّه قال: ولكونه عالمًا بكُنْهِ الأشياءِ كلِّها خَلَقَ ما خَلَقَ على هذا النَّمَطِ الأكملِ والوجهِ الأحسنِ[1] الأنفعِ، واستدلالٌ بأنَّ مَن كان فعلُه على هذا النَّسَقِ[2] العَجيبِ والترتيبِ الأنيقِ كان عليمًا؛ فإنَّ إتقانَ الأفعالِ وإحكامَها وتخصِيصَها بالوجهِ الأحسَنِ الأنفعِ لا يُتصوَّرُ إلَّا من عالمٍ حكيمٍ رحيمٍ، وإزاحةٌ لِمَا يختلجُ في صدورِهم من أنَّ الأبدانَ بعد ما تفتَّتَتْ وتبدَّدَتْ أجزاؤُها واتَّصلَتْ بما يشاكِلُها: كيف تُجمَعُ أجزاءُ كلِّ بدنٍ مرَّةً ثانية بحَيثُ لا يَشذُّ شيءٌ منها ولا ينضمُّ إلَيها ما لم يكُن معها فيعادَ منها كما كانَ؟ ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلۡقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩].

واعلَمْ أنَّ صِحةَ الحشرِ مبنيَّةٌ على ثلاثِ مقدِّمَاتٍ، وقد بَرهنَ عليها في هَاتين الآيتين:

أمَّا الأُولى: فهُو أنَّ مواداًّ الأبدانِ قابلةٌ للجَمعِ والحيَاةِ، وأشارَ إلى البرهَان عليها[3] بقولِه: ﴿وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ﴾ فإنَّ تعاقُبَ الافتراقِ والاجتماعِ والموتِ والحياةِ عليها يدلُّ على أنَّها قابلةٌ لها بذاتِها، وما بالذاتِ يَأبَى أن يزُولَ ويتغيَّر.

---

(١) «الأحسن» من (ت).

(٢) في (خ): «النمط».

(٣) في (ت): «عليه».

وأمَّا الثانيَةُ والثالثةُ: فإنه تعالى عالمٌ بهَا وبمواقعِها، قادرٌ على جمعِها وإحيائِها، وأشارَ إلى وجهِ إثباتهما بأنَّه تعالى قادرٌ على إبدائِهم وإبداءِ ما هُو أعظَم خلقًا وأعجبُ صنعًا، فكان أقدرَ على إعادتِهم وإحيائِهم، وأنَّه تعالى خَلَقَ ما خَلَقَ خلقًا مُستويًا مُحكَمًا مِن غيرِ تفاوتٍ واختلالٍ مراعًى فيه مصَالحُهُم وسَدُّ حاجاتِهم وذلك دَليلٌ على تَنَاهِي عِلمِهِ وكمالِ حكمتِه، جَلَّت قدرَتُه ودَقَّتْ حكمتُه.

وقد سَكَّنَ نافعٌ وأبو عَمرٍو والكسَائيُّ الهاءَ من نحوِ ﴿فهو﴾ ﴿وهو﴾[1] تشبيهًا له بعَضْدٍ.

قوله: «و﴿مَا﴾ يعمُّ كلَّ ما في الأرضِ لا الأرضَ..» إلى آخره:

أقول: بل يَعمُّ الأرضَ على وجهٍ آخرَ عربيٍّ بليغٍ، وهو الاستغناءُ بالمضافِ عَن المضافِ إليه مع إرادَتِه كقولهم: (راكبُ الناقةِ طَلِيحانِ)، أي: النَّاقَةُ وراكبُها، فثَنَّى الخبرَ على اعتبارِ المضافِ والمضافِ إليه معًا، ذكرَهُ في «التسهيل» وغيرِه[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥١)، و«التيسير» (ص: ٧٢). وهي عن نافع من رواية قالون عنه.

(٢) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٢٨٩)، و«التذييل والتكميل في شرح التسهيل» لأبي حيان (٣/ ٣٢١) و(٥/ ٢١٤). لكن ما ذكره ابن مالك وأبو حيان وغيرهما لا يتوافق مع كلام المؤلف، بل كلام المؤلف نفسه متناقض، فهو قد ذكر المثال على جواز الاستغناء بالمضاف عن المضاف إليه، لكن شرحه له بقوله: «أي الناقة وراكبها» ليس من هذا الباب، بل من باب حذف المعطوف عليه وحرف العطف والاستغناء بالمعطوف، ومع هذا فقد منعه ابن جني وغيره، فقال: فإن قلت: فهلا كان التقدير على حذف المعطوف عليه؛ أي: الناقة وراكب الناقة طليحان. قيل: يبعد ذلك من وجهين: أَحدهمَا: أَن الْحَذف اتساع، والاتساعُ بابُه آخِرُ الكلام وأوسطُه لا صَدرُه وأوله، أَلا ترى أَن مَن اتَّسع بزيادة «كان» حَشْواً أَو آخِراً لا يُجِيز زيادتها أَولاً. والآخَرُ: أنه لو كان تقديره: النَّاقةُ وراكبُ النَّاقة طَلِيحانِ، لكان قد حذف حرف العطف وبقي المعطوف به وهذا شاذ. وتابع ابنَ جني في كلامه هذا ابنُ سيده وابنُ منظور وغيرهما. =

وكذلك الآيةُ فقوله: ﴿مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ في تقديرِ: الأرضَ وما فيها[١].

قوله: «و﴿جَمِيعًا﴾: حالٌ عن الموصولِ الثَّاني»:

في الحاشيَةِ المشارِ إليها: هذا جوابٌ على تَقديرِ سؤالٍ: هل أريدَ بالتَّوكيدِ تَوكيدُ الضَّميرِ الذي في ﴿لَكُم﴾ وهو معمولُ الموصولِ الأوَّلِ؛ أي: خلقَ لَكُم جميعًا ما في الأرضِ، أو أريدَ توكيدُ الموصولِ الثاني وهو ﴿مَّا﴾؟ فاختارَ أن يكونَ توكيدًا للموصولِ الثَّاني لقربه، ولأنَّ المِنَّةَ بتعديدِ النِّعَمِ أظهَرُ مِن المنَّةِ بتعديدِ المنعَمِ عليهِم؛ لأنَّ تعدادَ النِّعَمِ يتَّصلُ إلى كلِّ واحدٍ واحدٍ، ولأنَّ سياقَ الآياتِ إنَّما هو في تعدادِ النِّعَمِ، ولهذا قال بعدَ هذا: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾.

وقال أبو حيَّان: انتصبَ ﴿جَمِيعًا﴾ على الحالِ من المخلوقِ وهي حالٌ مُؤكِّدَةٌ؛ لأنَّ لفظَ ﴿مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ عامٌّ، ومَعنى ﴿جَمِيعًا﴾: العمومُ، فهو مُرادِفٌ من حيثُ المعنى للفظَةِ (كُلٍّ) كأنَّه قيل: ما في الأرضِ كلِّه[٢].

= وأما الذي ذكره الأئمة وأجازوه في هذا المثال فوجهان: أحدهما: أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف، أي: راكب النَّاقة أحد طَلِيحَين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والثاني: من باب حذف المعطوف وحرف العطف على أن التَّقدير: رَاكبُ النَّاقةِ والناقةُ طليحان، فحذف المعطوف الذي هو الناقة وحرفَ العطف معها لوضوح المعنى. انظر: «الخصائص» (١/ ٢٩٠)، و«المحتسب» (٢/ ٢٢٧)، و«المحكم» (٣/ ٢٣٩)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٢٨٩)، و«التذييل والتكميل في شرح التسهيل» لأبي حيان (٣/ ٣٢١) و(٥/ ٢١٤)، و«اللسان» (مادة: طلح)، و«همع الهوامع» للمؤلف (١/ ٤٠١) وقد ذكر فيه المؤلف الوجهين المذكورين وضرب صفحاً عما ذهب إليه هنا.

(١) انظر التعليق السابق تجد أن المصنف لم يوفق فيما ذهب إليه من حمل الآية على هذا الوجه، وأنه ليس عربيًّا بليغاً كما قال.

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٦٥).

قوله: «﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: قصد إليها.. » إلى آخره:

قالَ الطِّيبِيُّ: في «الأساس»: ومن المجازِ: استوَيتُ إليك: قصدتُك قصدًا لا أَلوِي على شيءٍ[1].

ولَمَّا لم يكن في الاعتدالِ والاستقامَةِ الْتِواءٌ سُمِّيَ به القصدُ المُستوي مجازًا بقرينَةِ التَّعدِيَةِ بـ(إلى)، ثم شُبِّهَ بهذا القصدِ الذي يختصُّ بالأجسامِ إرادتُهُ الخاصَّةُ تعالى عن صفاتِ المخلوقين، ثمَّ استُعِيرَ لها ما كانَ مُستَعملًا في المشبَّهِ به استعارَةً مُصرِّحَةً تبعيَّةً[2].

وفي الحاشيَةِ المشارِ إليها: الاستواءُ حقيقَةً: الاعتدالُ والاستقامَةُ وتمامُ الخلقِ والقُوَى، ومنه: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، فإذا أطلِقَ في حقِّ الباري استحالَ إرادةُ الحقيقَةِ فتعيَّنَ حملُه على المجازِ، وله طريقانِ:

إحداهما: استعمالُ الاستواءِ بمعنى الاستيلاءِ، قال الشَّاعرُ:

قد استَوَى بِشرٌ على العِراقِ ... مِن غيرِ قَهرٍ ودمٍ مُهْراقِ[3]

وعليه يُحمل قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] حيثُ وقعَ.

والثَّانية: القَصدُ المستوي إلى الشَّيءِ مِن غيرِ تَعريجٍ على غيرِه، مأخوذٌ من استواءِ السَّهمِ، وعلامَةُ هذا المجازِ أن يُعدَّى بـ(إلى)، والأوَّلُ يُعدَّى بـ(على)،

---

(١) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (مادة: سوى).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٢٠).

(٣) تقدم قريباً.

وعلى الثَّانـي يحمَلُ قولُه تعالـى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ لاستحالَةِ إرادَةِ الحقيقَةِ والمجازِ الأوَّل.

قوله: «والمرادُ بالسَّماء هذه الأجرامُ العُلويَّةُ أو جِهاتُ العُلوِّ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: إنَّما عَدَلَ إلى هذا التَّأويلِ لفقدانِ المطابقَةِ بين ذكرِ السَّماءِ والضَّميرِ في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ إفرادًا وجمعًا، فأصلُ الكلامِ حينَئذٍ: ثمَّ استوى إلى فوقُ فسوَّى سبعَ سماواتٍ، ألا تَرى حين جعلَ السَّماءَ في معنى الجنسِ أو الجمعِ[1] كيفَ جعل الضَّميرَ للسَّماءِ لحُصولِ المطابقَةِ؟

فإذن المعنى على التَّقديرينِ الأخيرينِ: ثمَّ أرادَ تَسويَةَ السماواتِ فسوَّاهنَّ سبعًا، كقوله: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]؛ أي: فاعزِمُوا على التَّوبَةِ فاقتُلوا أنفُسَكُم، لكنَّ الأوَّلَ أقضى لحقِّ البلاغَةِ ومَقامِ إرادةِ تَفضيلِ خلقِ السَّماواتِ على الأرضِ ـ بدليلِ إيثارِ ﴿ثُمَّ﴾ الدالَّةِ على التَّراخِي في الرتبةِ ـ [و]أَدعى له، فإفرادُ السَّماءِ لإرادةِ جهَةِ فوقٍ مُؤذنٌ بالتَّفضيلِ، إذ التَّعبيرُ عنها بها تَعظيمٌ لها، مع أنَّ في تصويرِ الفَوْقِيَّةِ في هذا الجانبِ تَصويرَ ضدِّها فيما يُقابِلُها، ولتربيَةِ هذه الفائدةِ أُبهِمَ ضميرُ السَّماوات ليُشوِّقَ إلى ما يُبيِّنُه، ثم جيءَ بها مُفسِّرًا له[2]، فحصلَ من ذلكَ مزيدُ التَّفخيمِ لشَأنِها.

وإن شئتَ فجَرِّب ذوقَكَ في قولك: (رُبَّهُ رَجُلًا) وقولِكَ: (رُبَّ رَجُلٍ) لتعرفَ الفرقَ، وليسَ في إرادَةِ الجنسيَّةِ تلك الفوائِدُ، ولا [في] الجمعيَّةِ، مع أن تلكَ لغةٌ غيرُ فَصيحَةٍ.

---

(١) أي: جمع سماوة. كما صرح به الطيبي.

(٢) أي: ثم جيء بالسماوات تفسيراً لضميرها الذي تقدمها.

وأمَّا الفرقُ بين النَّصبينِ: فإنَّ الضَّميرَ في ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ إذا رجعَ إلى ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ على المعنى كان ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ حالًا؛ أي: فسواهنَّ كائنةً سبعَ سماواتٍ، أو: سبعَ سماواتٍ مُتعدِّدَة، على أنَّها حالٌ مَوطِّئة[1] نحو: ﴿أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف: ٢]، وإذا كان الضَّميرُ مبهَمًا كان ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ نصبًا على التَّفسيرِ والتَّمييزِ نحو: (رُبَّهُ رَجُلًا)، نصَّ على هذين النَّصبينِ في سورةِ حم السَّجدة، انتهى[2].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: إثباتُ الجِهاتِ العُلويَّةِ والسُّفليَّةِ والأيامِ السِتَّةِ أو الأربعَةِ قبل خلقِ السَّماءِ والأرضِ مَبنيٌّ على التَّقديرِ والتَّمثيلِ، ولا أرى باعثًا على تَفسيرِ السَّماءِ بالجهاتِ العُلويَّةِ بعدما فسَّرَ الاستواءَ بالقصدِ إليها بمشيئَتِه وإرادَتِه، وهذا لا يقتَضِي سابقَةَ الوجودِ، فلم[3] يَجْعَلْ ضميرَ ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ عائدًا إليها باعتبارِ كونِها عبارةً عن الجهاتِ، بل جعلَهُ مُبهَمًا مفسَّرًا بـ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ مثل: (رُبَّهُ رَجُلًا) و(نِعمَ رَجلًا).

وفيه من التَّفخيمِ والتَّشويقِ والإبهامِ والتَّفسيرِ والتَّمكُّنِ[4] في النفسِ ونحوِ ذلك ما لا يَخفَى، دونَ أن يَجعَلَ الضَّميرَ للسَّماءِ لكونِها في مَعنى الجنسِ أو لكونِها جمعَ سماءةٍ، فإنَّ الجمعيَّةَ لم تَثبُت، والجنسيَّةَ لم تَكُن كافيَةً في عودِ ضَميرِ الجمعِ المؤنَّثِ إليه، مع فواتِ ما في الإبهامِ ثم التَّفسيرِ، انتهى.

قوله: «و﴿ثُمَّ﴾ لعلَّه لتفاوُتِ هاتينِ الخِلقتينِ»: قال أبو حيَّان: في القَدْرِ والعِظَمِ[5].

---

(١) في النسخ: «مطوية» والمثبت من «فتوح الغيب» وهو الصواب.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) في «حاشية التفتازاني» (و٦٧أ): «ولم».

(٤) في «حاشية التفتازاني»: «والإبهام ثم التفسير والتمكين».

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٦٦).

قوله: «لا للتَّراخي في الوَقتِ»:

قال أبو حيان: لأنَّه لا زمانَ إذ ذاك، قال: وقيل: لَمَّا كانَ بين خلقِ الأَرضِ والسَّماءِ أعمالٌ: مِن جعلِ الرَّواسِي، والبركَةِ فيها، وتقديرِ الأقواتِ، عطفَ بـ﴿ثُمَّ﴾ لِمَا بينَ خلقِ الأرضِ والاستواءِ مِن التَّراخِي[١].

قوله: (فإنَّهُ يخالفُ ظاهرَ قولِه تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾).

أخفُّ[٢] مِن قولِ «الكشاف»: يناقِضُ[٣].

ففي الحاشيَةِ المشارِ إليها: أنه مأخوذٌ عليه لِمَا فيه مِن سوءِ الأدبِ في إيراد السُّؤالِ، واللائقُ أن يقولَ: ما وَجهُ الجمعِ بين ذا وذاك؟

قوله: «فإنَّه يدلُّ على تأخُّرِ دَحْوِ الأرضِ المتقدِّمِ على خلق ما فيها عن خَلقِ السَّماءِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدينِ: الجوابُ بأنَّ تَقدُّمَ خلقِ جِرمِ الأَرضِ على خلقِ السَّماءِ لا يُنافي تأخُّرَ دَحوِهَا عنه ليس على ما ينبغي، لأنَّ ﴿ثُمَّ﴾ تدلُّ على تأخُّرِ خلقِ السَّماءِ عن خلقِ ما في الأرضِ مِن عجائبِ الصُّنعِ حتى أسبابِ اللذاتِ والآلامِ وأنواعِ الحيواناتِ حتى الهوامِّ، لا عن مجرَّدِ خلقِ جِرمِ الأَرضِ، وسيذكُرُ في (حم السَّجدَةِ) ما يدلُّ على تأخُّرِ إيجادِ السماءِ عن خلقِ الأرضِ، ودَحْوِها جميعًا، حتى قيل: إنه خلقَ الأرضَ وما فيها في أربعَةِ أيَّامٍ ثمَّ خلقَ السَّماءَ وما فيها في يومينِ، وكثُر ذلك في الرِّواياتِ[٤]، فلا

---

(١) المصدر السابق.

(٢) في (ز): «أخذ».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٢٥).

(٤) منها ما علقه البخاري في كتاب تفسير القرآن، سورة حم السجدة، عن المنهال، عن سعيد بن جبير: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي... الأثر، وسيأتي وما في معناه قريباً.

يفيد حملُ ﴿ثُمَّ﴾ على تَراخي الرتبَةِ إلا أن يعوَّل على روايةِ كونِ إيجادِ السَّماءِ مُقدَّمًا على إيجادِ الأرضِ فَضْلًا عن دَحوِها على ما رُوِيَ عن مقاتلٍ، والأوجَهُ أن يُحامَ حولَ تأويلِ قولِه: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]. انتهى.

وقال الإمامُ: ﴿ثُمَّ﴾ هنا من جهَةِ تَعديدِ النِّعَمِ كما تقولُ لصاحبك: (أليسَ قد مَنحتُكَ هذا ثم رَفعْتُ مَنزِلَتَك ثمَّ دَفَعتُ الخصومَ عنك؟)، ولعلَّ بعضَ ما أخَّرَه قد تقدَّمَ، فـ﴿ثُمَّ﴾ على هذا مجازٌ لمجرَّدِ التَّعاقُبِ[1].

قلتُ: أخرجَ عبدُ الرزَّاقِ وعبدُ بن حُميدٍ وابنُ جريرٍ وابن المنذرِ وابنُ أبي حاتمٍ وابنُ مردويهِ في «تفاسيرهم»، والحاكمُ وصَحَّحه، والبَيهَقِيُّ في «الأسماء والصفات»، عن سعيدِ بن جبيرٍ قال: جاءَ رجلٌ إلى ابن عبَّاسٍ فقال: أرأيتَ أشياءَ تختلِفُ عليَّ من القرآنِ؟ قال: هات ما اختلفَ عليك من ذلك، قال: أسمع اللهَ تَعالى يقولُ: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٩] حتى بلغ: ﴿طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فبدأ بخلقِ الأَرضِ في هذه الآية قبلَ خلقِ السَّماءِ، ثم قالَ في الآيةِ الأخرى: ﴿أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧] ثمَّ قالَ: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠] فبدأ بخلقِ السَّماءِ في هذه الآيةِ قبلَ خلقِ الأَرضِ، فقال ابنُ عبَّاسٍ: أمَّا قولُه: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ فإنَّ الأرضَ خُلِقَت قبل السَّماءِ وكانت السَّماءُ دخانًا فسواهنَّ سبعَ سمواتٍ في يومين بعد خَلقِ الأرض، وأمَّا قولُه: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ يقول: جعلَ فيهَا جَبَلًا وجعلَ فيها نهرًا وجعلَ فيها شَجرًا وجعلَ فيها بحورًا[2].

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٨١)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٤٢٣).

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٥٨٨)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣٧٣)، ورواه ابن المنذر في «تفسيره» (٢/ ٧١٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٨٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٠٩)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٢/ ٥٤٢) إلى عبد بن حميد وابن أبي حاتم، وابن مردويه.

وأخرجَ ابنُ جريرٍ، والنَّحَّاسُ في «ناسخه»، وابنُ مردويه، والحاكمُ وصحَّحَه، والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات»، عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ اليهودَ أتَت النبيَّ ﷺ فسَألَته عن خلقِ السَّماواتِ والأرضِ فقال: «خلقَ اللهُ الأرضَ يومَ الأحدِ والاثنينِ، وخلقَ الجبالَ وما فيهنَّ مِن منافعَ يومَ الثُّلاثاءِ، وخلقَ يومَ الأربعاءِ الشَّجرَ والماءَ والمدائنَ والعمرانَ والخرابَ، فهذه أربعةٌ، فقال: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ وخلقَ يومَ الخميسِ السَّماءَ، وخلقَ يومَ الجمعةِ النُّجومَ والشَّمسَ والقمرَ والملائكَةَ..» الحديث[1].

وأخرجَ عبدُ الرزَّاقِ وعبدُ بن حميدٍ وابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عن مجاهدٍ قال: خلقَ اللهُ الأرضَ قبلَ السَّماءِ، فلمَّا خلقَ الأرضَ ثارَ منها دخانٌ فذلكَ قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾[2].

قوله: «و(هنَّ) ضميرُ السَّماءِ إن فُسِّرَت بالأجرامِ لأنَّه جمعٌ»:

قال الزَّجَّاجُ: واحدها: سماءَةٌ، وقيل: سَماوَةٌ[3].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣)، وأبو جعفر النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٦٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٩٩٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٦٥)، كلهم من طريق أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس. وتعقب الذهبي تصحيح الحاكم بقوله: أبو سعد البقال قال ابن معين: لا يكتب حديثه.

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٩) ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٣٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٠٥)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (١/ ١٠٦) إلى عبد بن حميد.

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ١٠٧).

قوله: «أو في مَعنى الجمعِ»:

قال أبو حيَّان: أي: اسمُ جنسٍ يَصدُقُ إطلاقُه على المفردِ والجمعِ، ويكونُ مُرادًا به هنا الجمعُ[١].

قوله: «وإلَّا فمُبهَمٌ يفسِّرُهُ ما بعدَهُ كقولهم: رُبَّهُ رجلًا»:

قال أبو حيَّان: الضَّميرُ الذي يُفسِّرُه ما بعدَه عندهم مُنحَصِرٌ في ضميرِ الشَّأنِ ومرفوعِ بابِ نِعْمَ، والمرفوعِ بأوَّلِ المُتنازِعَيْنِ، والمجرورِ بـ(رُبَّ)، والمجعولِ خبرُه مُفسِّرًا له كقولِه تعالى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، والمبدَلِ منه مُفسِّرُه. وما ذكرَه الزَّمخشريُّ ليسَ واحدًا منها إلا أن يُجعلَ ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ بدلًا، وهو الذي يَقتضيهِ تَشبيهُهُ بـ: رُبَّه رَجُلًا؛ وأنَّه[٢] ضميرٌ مُبهَمٌ ليسَ عائدًا على شيءٍ قبلَه، لكنَّه يُضعَّفُ أيضًا لعدمِ ارتباطِه بما قبلَه ارتباطًا كُلِّيًّا؛ لاقتضائِه أنه أخبرَ بإخبارَيْنِ أحدُهُما أنَّه استوى إلى السَّماءِ، والآخرُ أنه سوَّى سبعَ سماواتٍ، والظاهرُ أنَّ الذي استوى إليه هو بعينِه المُسوَّى[٣].

وقال السَّفاقُسيُّ: الظاهرُ أنَّه قصدَ البدليَّةَ؛ لأنَّه فسَّرَ (سوَّى) بمعنى: عَدَّلَ وقَوَّمَ، فيتعدَّى إلى واحدٍ فيتعيَّنُ أن يكونَ ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ بدلًا منه، ولولا ذلك لجازَ أن يكونَ عندَه بمعنى: صَيَّر، ويكونُ المفعولُ الثَّاني مُفسِّرًا له لأنَّه خبرُ المبتدأِ في الأصلِ، فرجعَ إلى المبتدأِ الذي يفسِّرُه الخبرُ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٦٧).

(٢) في النسخ: «فإنه»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٦٨).

وقوله[١]: (هو الذي يقتضيهِ تَشبيهُه بـ: رُبَّهُ رَجُلًا، وأنَّه ضَميرٌ مُبهَمٌ)، هذا لا يَقتضي إلا التَّفسيرَ لا البدليَّةَ.

وقوله: (لكنَّه يَضعَّفُ لعدمِ ارتباطِه) بل هو مُرتبِطٌ؛ لأنَّه فسَّرَ السَّماءَ بالعلوِّ والاستواءَ بالقَصدِ قال: (كأنه قيل: استوى إلى فوق)[٢] ثمَّ عطفَ عليه ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ على مَعنى السَّببيَّةِ؛ أي: لَمَّا قصدَ إلى العلوِّ سوَّى سبعَ سماواتٍ، فليسَ الذي استوى إليه بعينِه هو المُسوَّى، انتهى.

قوله: «﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ بدلٌ أو تفسيرٌ»:

قال أبو حيان: أعربَ بعضُهُم ﴿سَمَٰوَٰتٍ﴾ بدلًا مِن الضَّميرِ على أنَّ الضَّميرَ عائِدٌ على ما قبلَه، وهو صحيحٌ نحو: أخوكَ مَرَرْتُ بِهِ زيدٍ، قال: وأجازوا أن يكونَ مَفعولًا ثانيًا لـ(سوَّى) ويكونُ بمعنى (صَيَّرَ)، وجعلُهُ بمَعنى (صَيَّرَ) ليسَ بمعروفٍ في اللغَةِ[٣].

قوله: «أليسَ إنَّ أصحابَ الأرصادِ أثبتوا تسعةَ أفلاكٍ؟».

قال الإمامُ: هي كرَةُ القَمرِ ثمَّ كرَةُ عُطارِدٍ ثم كرَةُ الزُّهَرَةِ ثم كرَةُ الشَّمسِ ثمَّ كرَةُ المِرِّيخِ ثم كرَةُ المشترِي ثم كرَةُ زُحَل، والفَلَكُ الثامِنُ الذي حصلَت الكواكبُ الثابتَةُ[٤] فيه، والتَّاسِعُ الفَلَكُ الأعظَمُ وهو يتحرَّكُ كلَّ يومٍ وليلَةٍ على التَّقريبِ دورَةً واحدَةً[٥].

---

(١) أي: أبو حيان، وقد تقدم قريباً.

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٦٩).

(٤) «الثابتة» ليس في (ز) و(س).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (٤/ ١٥٤).

قوله: «قلت: فيما ذكروهُ شكوكٌ»:

أقول: هذه الأمورُ لا يجوزُ التَّعويلُ عليها؛ لأنَّها أخبارٌ صَدَرَت عن فلاسفةِ اليُونانِ في أحوالِ الملكوتِ الأعلى بغيرِ علمٍ، ولم يَرِدْ عَن أحدٍ من الأنبياءِ[١] خبرٌ يصدِّقُ شيئًا منها، وقد قالَ تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

(٣٠) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ تعدادٌ لنعمَةٍ ثالثةٍ تعمُّ الناسَ كلَّهُم؛ فإنَّ خلقَ آدمَ عليه السّلام وإكرامَهُ وتفضيْلَه على ملائكتِهِ[٢] بأنْ أَمرَهم بالسُّجودِ إنعَامٌ يعمُّ ذرّيتَهُ.

و﴿إِذْ﴾ ظرفٌ وُضعَ لزمَانِ نسبَةٍ مَاضيَةٍ وقعَ فيه أخرى، كما وُضِعَ (إِذَا) لزَمَانِ نسبَةٍ مُستقبَلةٍ يقع فيه أخرى، ولذلك يجبُ إضَافتهُما إلى الجملِ كـ(حيْثُ) في المكانِ، وبُنِيَتا تشبيهًا بالموصولاتِ واستُعمِلتا للتعليلِ والمجازاةِ، ومحلُّهمَا النصبُ أبدًا بالظرفيَّةِ، فإنهما من الظروفِ الغيرِ المتصرِّفةِ لِمَا ذكرناهُ[٣].

وأمَّا قولُه: ﴿وَٱذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾ [الأحقاف: ٢١] ونحوُه فعلَى تأويلِ: اذكرِ الحادثَ إذ كانَ كذا، فحُذِفَ الحادثُ وأقيمَ الظرفُ مُقامَهُ، وعاملُهُ في الآيةِ الكريمة: ﴿قَالُوٓاْ﴾[٤] أو: اذكُرْ، على التأويلِ المذكورِ لأنه جاءَ معمولًا له صَريحًا في القرآنِ

---

(١) في (ز): «الأتقياء».

(٢) في (أ): «ملكوته»، وفي هامشها كالمثبت نسخة.

(٣) قوله: «لما ذكرناه»؛ أي: من أنهما مبنيان. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٦).

(٤) أي: المذكورة بَعْدُ في قوله: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ﴾. المصدر السابق.

كثيرًا، أَو مضمَرٌ دلَّ عليه مضمُونُ الآية المتقدِّمَةِ مثلَ: (وبَدأ خلقَكُم إذ قال)، وعلَى هذا فالجملةُ معطوفةٌ على ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ داخلةٌ في حكمِ الصِّلَةِ.

وعن مَعْمَرٍ أَنَّه مَزِيدٌ[١].

قوله: «بُنِيَتا لشبهِهِما بالموصولاتِ»:

قلتُ: الأَوْلَى أن يقال: لشَبَهِهِما بالحروفِ في الافتقارِ إلى جملةٍ كالمَوْصولاتِ؛ لأنَّ مدارَ عِلَّةِ البناءِ على شَبَهِ الحرفِ، وتَزيدُ (إذ) بشبهها بالحروفِ في الوَضعِ[٢].

قوله: «واستُعمِلَتا للتَّعليلِ والمجازاةِ»:

قلتُ: هو لَفٌّ ونَشْرٌ مُجمَلٌ؛ فإنَّ (إذ) هي التي تُستعمَلُ للتَّعليلِ، و(إذا) هي التي تُستعمَلُ للمجازاةِ، ولا يُعرَفُ ورودُ (إذ) للمجازاةِ ولا (إذا) للتَّعليلِ.

وقد راسَلَني الخطيبُ[٣] عندَ كتابَتِه على هذا المحلِّ[٤] فأجبتُه بذلك.

وأنكرَ أبو حيَّان وُرودَ (إذ) للتَّعليلِ ألبتَّة[٥].

---

(١) «معمر» هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، و«أنه» يعني: ﴿إذ﴾. انظر المصدر السابق، وانظر: «مجاز القرآن» (١/ ٣٦ـ٣٧).

(٢) في (س): «بالوضع».

(٣) محمد بن إبراهيم بن أحمد الوزيري الحنفي الخطيب، له كتب في عدد من الفنون منها حاشية على تفسير البيضاوي، وشرح رسالة صوفية، واختصر شرح الأسماء الحسنى للغزالي (ت ٩٠١هـ)، انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ٢٥٩)، و«ديوان الإسلام» للغزي (٤/ ٣٧٦).

(٤) في (ز): «المجمل».

(٥) انظر: «الارتشاف» لأبي حيان (٣/ ١٤٠٥).

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: الجمهورُ لا يُثبِتُونَه، وقال في (إذا): إنَّها لا تعمَلُ الجزمَ إلا في الضَّرورَةِ[1].

قوله: «ومحلُّهُما النَّصبُ أبدًا بالظَّرفيَّةِ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: فيه نظرٌ؛ لأنَّ (إذا) قد تقَعُ اسمًا نحو: إذا يقومُ زيدٌ[2].

وقال ابن هشامٍ في «المغني»: إنَّ لها أربعةَ استعمالاتٍ:

أحدها: أن تكونَ ظَرفًا وهو الغالبُ.

والثاني: أن يكونَ مفعولًا به نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا فَكَثَّرَكُمۡ﴾، والغالِبُ على المذكورَةِ في أوائلِ القصصِ في التَّنزيلِ أن يكونَ مفعولًا به بتقديرِ: اذكُرْ، نحو: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٤] ﴿وَإِذۡ فَرَقۡنَا بِكُمُ ٱلۡبَحۡرَ﴾ [البقرة: ٥٠] وبعضُ المعربينَ يقولُ في ذلك: إنه ظرفٌ لـ: (اذكر) محذوفًا، وهذا وهمٌ فاحِشٌ لاقتضائِه حينئذٍ الأمرَ بالذِّكرِ في ذلك الوقتِ، مع أنَّ الأمرَ للاستقبالِ، وذلك الوقتُ قد مضى قبلَ تَعلُّقِ الخطابِ بالمكلَّفينَ مِنَّا، وإنَّما المرادُ ذكرُ الوقتِ نفسِه لا الذِّكرُ فيه.

والثالثُ: أن تكونَ بَدلًا من المفعولِ نحو: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾ [مريم: ١٦] فـ(إذ) بدلُ اشتمالٍ مِن ﴿مَرۡيَمَ﴾.

والرابعُ: أن يكونَ مُضافًا إليها اسمُ زمانٍ صالحٌ للحَذفِ نحو: يومئذٍ وحينئذٍ، أو غيرُ صالحٍ له نحو: بعدَ إذ هديتَنا.

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص ١٣٨).

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٣).

وزعمَ الجُمهورُ: أنَّ (إذ) لا تقَعُ إلا ظرفًا أو مضافًا إليها، وأنَّها في نحو: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ ظرفٌ لمفعولٍ محذوفٍ نحو: ﴿وَاذْكُرُواْ نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آل عمران: ١٠٣][١].

وقال في (إذا): الجمهورُ على أنَّ (إذا) لا تخرُجُ عن الظَّرفيَّةِ، وزعم أبو الحسن: أنَّها تجرُّ بـ(حتى)، وزعمَ أبو الفتحِ: أنَّها تقَعُ مُبتدأً وخَبرًا، وزعمَ ابنُ مالكٍ: أنها تقَعُ مَفعولًا، وزعَم آخرونَ أنَّها تقَعُ في موضعِ جرٍّ بدلًا[٢].

قوله: «وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ﴾ ونحوُه فعَلى تأويلِ: اذكر الحادِثَ إذ كانَ كذا، فحُذِفَ الحادثُ وأقيمَ الظَّرفُ مُقامَه»:

في الحاشيَةِ المشارِ إليها: استشكلَ بعضُ المتأخِّرينَ ورودَ الأمرِ بذكرِ الأوقاتِ لا بذكرِ نفسِ ما جرى في الوَقتِ، وكأنه يقولُ: أيُّ فائدةٍ في تذكارِ ذلك الزَّمانِ؟

وأجيبُ عنه: بأن الشَّيءَ بالشَّيءِ يُذكَرُ، وقد يَعظُمُ الزَّمانُ بعِظَمِ ما يقعُ فيه ويَشْرُفُ بشرفِه:

أمَّا الأوَّلُ: فكقولِه تعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥] وقال تعالى: ﴿يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠] والعابِسُ أهلُه.

وأمَّا الثَّاني: فقد قالَ العلماءُ: إنَّما شَرُفَ شهرُ رمضانَ وليلَةُ القدرِ والأيامُ المعلوماتُ بشرفِ الأعمالِ الواقعَةِ فيها، فلذلك أَمَرَ بذكرِ الوَقتِ؛ لأنَّه عَظُمَ وشَرُفَ بما وقعَ فيه.

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص ١٢٣).

(٢) المرجع السابق (ص ١٣٩).

قال: واعلَم أنَّ مَسائلَ (إذ) متى أمكنَ أن يعمَلَ فيها لفظٌ موجودٌ وتَبقى على الظَّرفيَّةِ كانَ خيرًا من أَنْ تُضمِرَ لها فعلًا وتجعَلَها مَفعولًا لأَمرينِ:

أحدهما: أنَّ الإضمارَ خلافُ الأصلِ.

والثاني: أن جعلَها مِن الظُّروفِ المتصرِّفَةِ على خلافِ قواعدِ النُّحاةِ.

قوله: «وعاملُه في الآيةِ ﴿قَالُوٓاْ﴾ أو (اذكر) على التَّأويلِ المذكورِ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: الثَّاني أوجَهُ؛ لأنَّ تقديرَ (اذكر) يَقتَضِي تذكيرًا مُتجدِّدًا فيكونُ كقِصَّةٍ مستقلَّةٍ، ولا كذلكَ العطفُ، فيكونُ قولُه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم﴾ تذكيرًا لدلائلِ الآفاقِ وهذه لدلائلِ الأَنفُسِ[١].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الأحسَنُ أن يُجعَلَ هذا الأَمرُ على تقديرِ (واذكر) عطفًا على محذوفٍ قبلَه؛ أي: اشكُر النِّعمَةَ في خلقِ الأرضِ والسَّماءِ واذكُرْ، وأمَّا على تقديرِ انتصابِه بـ﴿قَالُوٓاْ﴾ فهو ظرفٌ، والجملَةُ بما فيها عطفٌ على ما قبلَها عطفَ القِصَّةِ على القِصَّةِ من غيرِ التفاتٍ إلى ما فيها من الجُمَلِ إنشاءً وإخبارًا، ولهذا جعلَ صاحبُ «الكشاف» الوجهَ الأوَّلَ أرجحَ، يعني: كونَه بإضمارِ (اذكر)[٢].

وقال أبو حيَّان: ذكرُوا في إعرابِ (إذ) هنا ثمانيَةَ أقوالٍ يُنزَّهُ عنها كتابُ اللهِ، والذي تقتضيهِ العَربيَّةُ نصبُه بقوله: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ﴾؛ أي: وقتَ قولِ اللهِ للمَلائكَةِ: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾ كما تقول: إذ جئتَني أكرِمُك؛ أي: وَقتَ مَجيئِكَ أُكرِمُكَ[٣]، فهذا وجهٌ حسنٌ سَهلٌ واضِحٌ[٤].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٢٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٢٥).

(٣) في «البحر المحيط»: «أكرمتك» في الموضعين.

(٤) انظر: «البحر» (١/ ٣٨٠). والأقوال هي: ١ ـ زائدة، ٢ ـ بمعنى قد، ٣ ـ منصوب نصب المفعول =

قوله: «أو مضمرٌ دلَّ على مضمونِ الآية المتقدِّمَةِ مثل: وبدأَ خَلقَكُم إذ قالَ»:

قال أبو حيَّان: هذا القولُ لا تحريرَ فيه؛ لأنَّ ابتداءَ خلقِنا لم يَكُن وقتَ قولِ اللهِ للملائكَةِ: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾؛ لأنَّ الفعلَ العامِلَ في الظَّرفِ لا بدَّ أن يقعَ فيه، أمَّا أن يسبقَه أو يتأخَّرَ عنه فلا؛ لأنه لا يكونُ لهُ ظرفًا[1].

قوله: «وعَن معمرٍ أنَّه مَزيدٌ»:

قلت: هو أبو عُبَيدَةَ مَعمَرُ بن المثنَّى الإمامُ المشهورُ صاحِبُ «مجاز القرآن» وغيرِه من المصنَّفاتِ، توفِّيَ سنةَ تسعٍ ومئتينِ، وقيل بعد ذلك[2].

و(الملائكةُ): جمعُ (مَلْأَكٍ) على الأصلِ كالشَّمائلِ، والتاءُ لتأنيثِ الجمعِ، وهوَ مقلُوبُ (مَأْلَكٍ) من الأَلُوكةِ، وهي الرِّسَالةُ؛ لأنَّهُم وسَائطُ بين اللهِ وبينَ الناسِ، وهم[3] رسُلُ اللهِ أو كالرسُلِ إليهم[4].

= به بـ اذكر أي واذكر إذ قال، ٤ ـ ظرف في موضع رفع تقديره: ابتداءُ خلقكم، ٥ ـ ظرف في موضع نصب تقديره: وابتدأ خلقكم إذ قال ربك، ٦ ـ ومنصوب بـ ﴿قَالَ﴾ بعدها، ٧ ـ منصوب بـ (أحياكم) تقديره: وهو الذي أحياكم إذ قال، ٨ ـ معمول لـ ﴿خَلَقَكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ وتقديره: الذي خلقكم إذ قال، وقد رد جميعَ هذه الأقوال.

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٧٩).

(٢) قال عنه التنوخي في «تاريخ العلماء النحويين» (ص ٢١١ ـ ٢١٢): أوسع الناس علماً بأخبار العرب وأيامها، وله تصنيف كثير، من كتبه: «المجاز في القرآن»، وله كتاب في ذكر أيام العرب المشهورة، وله كتاب في «غريب الحديث»، و«العقفة والبررة»، و«الأدعياء واللواحق»، ثم قال: وجدت بخط أبي: عاش أبو عبيدة سبعاً وتسعين سنة، وتوفي سنة عشرين ومئتين، عن ابن قتيبة.

(٣) في (ت): «فهم».

(٤) «أو كالرسل إليهم»؛ أي: لتوسط الأنبياء بينهم وبين الناس. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٧).

واختلَفَ العُقَلاءُ[1] في حقِيقتِهم بعدَ اتِّفَاقهم على أنَّهَا ذواتٌ موجودةٌ قائمةٌ بأنفسِهَا:

فذهبَ أكثرُ المسلِمينَ إلى أنَّها أجسَامٌ لطيفةٌ قادِرةٌ على التشكُّلِ بأشكالٍ مختلِفةٍ، مُستدلِّينَ بأنَّ الرُّسُلَ كانوا يرَونهُم كذلك.

وقالت طائفةٌ من النصَارى: هي النفوسُ الفاضلةُ البشريةُ المفارِقةُ للأبدانِ.

وزعَمَ الحكماءُ: أنها جواهرُ مجرَّدَةٌ مخالفةٌ للنفوسِ الناطقةِ في الحقيقةِ، منقسِمَةٌ إلى قسمَين: قسمٌ شأنُهم الاستغراقُ في معرفةِ الحقِّ تعالى والتنزُّهِ عن الاشتغالِ بغيره كما وصَفَهم في محكَمِ تنزيلِهِ فقال: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفۡتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وهُم العِلِّيُّون والملائكةُ المقرَّبونَ، وقسمٌ يدَبِّرُ الأمرَ مِن السَّماءِ إلى الأرضِ على ما سَبق بِهِ القضاءُ وجَرى به القلمُ الإلهيُّ لا يعصُونَ اللهَ ما أمرَهم ويفعَلُونَ ما يؤمرونَ، وهم ﴿المدَبّرات أمرًا﴾ [النازعات: ٥] فمنهُم سمَاويَّةٌ ومنهم أَرضيَّةٌ على تفصيلٍ أثبتُّهُ في كتابِ «الطوالع».

والمقولُ لهُم الملائكةُ كلُّهم؛ لعمومِ اللفظِ وعدَمِ المخصِّصِ[2].

وقيل: ملائكةُ الأرضِ.

وقيلَ: إبليسُ ومَن كانَ مَعه في محاربةِ الجِنِّ، فإنّه تعالى أسكنَهُم في الأرضِ أوَّلًا فأَفسَدُوا فيهَا، فبعَثَ إليهم إبليسَ في جُندٍ من الملائكة فدَمَّرَهُم وفرَّقَهُم في الجزائرِ والجبَال.

---

(١) «العقلاء» ليس في (خ).

(٢) في (خ): «التخصيص».

قوله: «والملائكَةُ جمع مَلْأَكٍ على الأصلِ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: أي: أصلُه: مَلْأَكٌ بالهمزةِ، ثمَّ تُرِك الهمزُ لكثرةِ الاستعمالِ، فلَمَّا جمعوهُ رَدُّوهُ إلى الأصلِ[1].

قوله: «والتاءُ لتَأنيثِ الجَمعِ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: مَعناه: لتَأكيدِ تأنيثِ الجماعَةِ، وعبارَةُ «المفصَّل»: لتأكيدِ مَعنى الجمعِ[2].

قوله: «وهو مقلوبُ مَأْلَك»:

في الحاشية المشارِ إليها: لَفظُ الملَكِ مُشتَقٌّ من الأَلوكَةِ وهيَ الرِّسالَةُ، ويقال لها: مَأْلكَةٌ، فالأصلُ فيه: مَأْلَكٌ، ثم قُلِب فصار: مَلْأَكًا على وزنِ مَفْعَلٍ، ثم خُفِّفَ بعد قلبِه ونُقِلَت حركةُ الهمزةِ إلى اللامِ فصارَ: مَلَكًا على وزن فَعَل، وكان قياسُ هذا أن يُجمَعَ على أفعالٍ كجَمَلٍ وأَجمالٍ وفَرَسٍ وأَفراسٍ، لكنَّهُم راعَوا الأصلَ الثَّانيَ وهو مَلْأَكٌ، أعني: بعدَ القلبِ وقبلَ أن يُخفَّفَ، فجُمِعَ على قياسِ نظائرِه، فقولُه: «جمعٌ على الأصلِ»، لا يريدُ به الأصلَ الأوَّلَ قبلَ القلبِ، وإلا كان قياسُه مَأْلَكٍ كمَأْدَبَةٍ ومَأدَبٍ، لكن يريدُ به: ما تأصَّلَ بعد قَلْبِه وقبلَ تَخفيفِه.

قوله: «من الأَلوكَةِ»:

تصريحٌ بأنَّ ميمَهُ زائدَةٌ وهو رأيُ الجمهورِ، وذهبَتْ طائفَةٌ إلى أنَّها أصليَّةٌ، ثمَّ اختلفوا: هل هو من المَلكِ بالفتحِ وهو القوَّةُ أو لقوَّتِهم[3] مِن المِلْكِ بالكسرِ فهو

---

(١) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٤).

(٢) انظر: «المفصل» (ص: ٢٤٩)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٣٦٥).

(٣) قوله: «أو لقوتهم» كذا في النسخ، ولعل الصواب: «لقوتهم أو».

فِعْلٌ بمعنى مفعولٍ لأنَّهم مملوكونَ للهِ؟ قولان، وأحسنُ من الجميعِ قولُ النَّضْرِ بن شُميلٍ: إنه غيرُ مأخوذٍ مِن شيءٍ، قال: إن العربَ لا تشتَقُّ فعلَه ولا تُصرِّفُه، وهو مما فاتَ عِلمُه[١].

و﴿جَاعِلٌ﴾ من جَعَلَ الذي لهُ مفعُولانِ وهما: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أُعْمِلَ فيهمَا لأنَّه بمعنى الاستقبالِ ومعتمِدٌ على مسنَدٍ إليهِ، ويجوزُ أن يكون بمعنى: خالقٌ.

و(الخليفَةُ): مَن يَخلُفُ غيرَهُ وينوبُ منابَه، والهاءُ للمبالغةِ، وَالمرادُ بهِ: آدمُ عليه السلام؛ لأنَّه كانَ خليفةَ اللهِ في أرضِه، وكذلك كلُّ نَبيٍّ، استَخْلَفَهُم الله في عمارةِ[٢] الأرضِ وسيَاسةِ الناسِ وتكميلِ نفوسِهم وتنفيذِ أمرِه فيهم، لا لحاجةٍ به تعالى إلى مَن يَنوبُه، بل لقصورِ المستخلَفِ عليه عن قبُولِ فَيضِه وتلقِّي أمرِه بغيرِ وسَطٍ، ولذلك لم يَسْتنبِئْ مَلَكًا كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩] ألا ترى أنَّ الأنبياءَ لمَّا فاقَتْ قوَّتُهُم واشتعَلَت قريحتُهُم بحيثُ يكادُ زيتُها يضِيءُ ولو لم تمسَسْهُ نار أرسَل إليهم الملائكةَ، ومَن كانَ منهم أعلَى رُتبَةً كلَّمَهُ بلا واسطةٍ كما كلَّم مُوسى عليه السلامُ في الميقاتِ وَمحمَّدًا عليه السلامُ ليلةَ المعرَاجِ.

ونظيرُ ذلك في الطبيعةِ: أنَّ العَظمَ لَمَّا عَجزَ عَن قبولِ الغذاءِ مِن اللحمِ لِمَا بينَهما مِن التباعُدِ جعَل الباري تعالى بحكمتِه بَينهما الغضروفَ المناسبَ لهما ليأخُذَ مِن هذا ويعطِيَ ذَاك.

أو خليفةَ[٣] مَن سَكن الأرضَ قبلَه.

---

(١) نقل قول النضر، الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ١٩٦).

(٢) في (خ): «استخلفهم تعالى لعمارة».

(٣) قوله: «أو خليفة...» معطوف على «خليفةَ الله في أرضه».

أو هو وذرِّيته[١]؛ لأنهم يخلُفونَ مَن قَبْلَهم، أو يخلُفُ بَعضُهم بَعضًا، وإفرادُ اللفظِ: إمَّا للاستغناءِ بذكره عن ذكرِ بَنِيهِ كما استُغنِيَ بذكرِ أبي القبيلةِ في قولهم: مُضَرُ وهَاشِمٌ، أو على تأويلِ: مَن يخلُف، أو: خَلَفًا يخلُفُ.

وفائدةُ قوله تعالى هذا للملائكةِ: تعليمُ المشاورةِ، وتَعظيمُ شأنِ المجعولِ بأَنْ بَشَّرَ بوجودِه سكانَ مَلكوتهِ ولقَّبَهُ بالخليفةِ قبلَ خلقِه، وإظهارُ فضلِه الرَّاجِحِ على ما فيهِ منَ المفاسدِ بسؤالهم وجوابِه، وبيانُ أنَّ الحكمةَ تقتضي إيجادَ ما يَغْلُبُ خيرُه، فإنَّ تَرْكَ الخيرِ الكثيرِ لأجلِ الشرِّ القليلِ شرٌّ كثيرٌ، إلى غيرِ ذلك.

قوله: «و﴿جَاعِلٌ﴾ مِن جعلَ الذي له مفعولانِ»: زادَ في «الكشَّاف»: ومعناه مُصَيِّرٌ[٢].

قوله: «ويجوزُ أن يكونَ بمعنى: خالقٌ»:

قال أبو حيان: فيتعدَّى إلى واحدٍ، قال: وهذا القولُ عندي أجوَدُ لأنَّهم قالوا: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا﴾ فظاهرُ هذا أنه مقابلٌ لقولِه: ﴿جَاعِلٌ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةً﴾، فلو كانَ الجعلُ الأوَّلُ على معنى التَّصييرِ لذَكَرَه ثانيًا فكان: أتجعَلُ فيها خليفةً مَن يُفسِدُ فيها، وإذا لم يأتِ كذلك كان معنى الخلقِ أرجَحَ ولا احتياجَ إلى تقديرِ (خَليفَة) لدلالَةِ ما قبلَه عليه[٣].

قوله: «والمرادُ به آدمُ عليهِ السَّلام»:

الراغبُ: إنَّما استَخْلَفَ اللهُ تعالى آدمَ لقُصورِ المُستخلَفِ عليه أن يقبَلَ التَّأثيرَ

---

(١) قوله: «أو هو وذريته...» معطوف على «آدم عليه السلام».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٢٦).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٨٢).

من المستخلِف، وذلك ظاهرٌ فإن السُّلطانَ جعلَ الوزيرَ بينه وبين رَعِيَّته، إذ هُم أقرَبُ إلى قبولِهم منه، وكذا الواعِظُ جُعلَ بين العامَّةِ والعُلماءِ الرَّاسخينَ، فإنَّ العامَّةَ أقبَلُ منهُ من العالمِ الرَّاسخِ، وليس ذلك لعَجزِه بل لعَجزِ العامَّةِ عَن القبولِ منه[1].

﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ تعجُّبٌ من أن يَستخلِفَ لعمارةِ الأرضِ وإصلاحِها مَن يُفسِدُ فيهَا، أو يستخلفَ مكانَ أهلِ الطاعَةِ أهلَ المعصيةِ، واستكشافٌ عما خَفِي عليهم من الحكمةِ التي بَهَرتْ[2] تلك المفاسِدَ وألغَتْها، واستخبارٌ عمَّا يُرشدِهُم ويزيحُ شبهَتهَم[3] كسُؤالِ المتعلِّم مُعلِّمَه عمَّا يختلِجُ في صَدْره، وليسَ باعتراضٍ على اللهِ تعالى ولا طَعنٍ في بني آدمَ على وجهِ الغِيبَةِ؛ فإنَّهُم أعلَى مِن أن يُظنَّ بهِم ذلكَ؛ لقوله تعالى: ﴿بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

وإنَّما عرَفوا ذلكَ بإخبارٍ منَ اللهِ تعالى، أو تَلَقٍّ مِنَ اللَّوحِ، أو استنباطٍ عَمَّا رُكزَ في عقُولهم من[4] أَنَّ العِصمةَ مِن خواصِّهم، أو قياسٍ لأَحدِ الثقلَين على الآخَرِ.

والسَّفكُ والسَّبكُ والسَّفحُ والشنُّ أنواعٌ منَ الصَّبِّ، فالسَّفكُ يقال في الدَّم والدَّمعِ، والسَّبكُ في الجواهِرِ المذابةِ، والسفحُ في الصَّبِّ من أعلى، والشَّنُّ في الصَّبِّ عن فمِ القِربَة ونحوِها، وكذلك السَّنُّ.

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٣٨)، و«حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٦)، وعنه نقل المصنف.

(٢) في (خ): «قهرت»، والمعنى واحد، فمعنى «بهرت»: غلبت. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٩).

(٣) في (خ): «شبههم».

(٤) «من» من (ت).

وقُرِئ: (يُسفَك) على البناء للمفعولِ[١]، فيكونُ الراجعُ إلى ﴿مَن﴾ سواءٌ جُعِلَ موصولًا أو مَوصُوفًا محذوفًا؛ أي: يُسفَكُ الدماءُ فيهم.

﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ حالٌ مقرِّرةٌ لجهةِ الإشكالِ، كقولِك: أتحسِنُ إلى أعدائكَ وأنا الصَّدِيقُ المحتاج؟! والمعنَى: أتستَخلِفُ عصَاةً ونحنُ معصُومُون أحِقَّاءُ بذلكَ؟ والمقصُودُ مِنه: الاستفسَارُ عمَّا رجَّحَهم مع ما هو متوقَّعٌ منهُم على الملائكةِ المعصُومين في الاستخلافِ، لا العُجْبُ والتفاخُر.

وكأنَّهُم عَلِمُوا أنَّ المجعُولَ خليفَةً ذو ثلاثِ قوًى عليها مَدارُ أمرِه: شَهْويَّةٍ وغَضَبيَّةٍ تؤدِّيان به إلى الفسَادِ وسَفكِ الدِّماءِ، وعقليَّةٍ تدعُوه إلى المعرفةِ والطاعةِ، ونظرُوا إليها مفردةً[٢] وقالوا: ما الحِكمةُ في استخلافِه وهو باعتبارِ تَيْنِكَ القوَّتَيْنِ لا تقتضي الحكمةُ إيجادَه فَضلًا عن استخلافِه، وأمَّا باعتبارِ القوَّةِ العقليةِ فنحنُ نقيمُ بما يُتوقَّعُ منها[٣] سليمًا عَن معارضةِ تلك المفاسدِ، وغَفَلوا عن فضيلةِ كلِّ واحدةٍ من القوَّتين إذا صارَتْ مُهَذَّبَةً مِطوَاعةً للعقلِ متمرِّنةً على الخيرِ كالعفَّةِ والشَّجاعةِ

---

(١) لم أجدها، وقد ذكرت في الكلمة قراءات عدة ليست هذه منها، وهي: (يَسفُكُ) بضم الفاء، و(يُسْفِكَ) من أسفك، و(يُسَفِّك) من سَفَّك، و(يَسْفكَ) بنصب الكاف. وكلها شواذ، وتنظر مع من قرأ بها في «البحر المحيط» (١/ ٣٨٧).

(٢) قوله: «ونظروا» عطف على «علموا». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٦٩).

وقوله: «مفردة»؛ أي: نظروا إلى القوى الثلاث مفردة غير مجتمعة الأوليان مع الثالثة اجتماعاً بحيث لا تكون القوتان مهذبة مطواعاً للعقل، فهم نظروا إلى القوة العقلية على حيالها؛ أي: غير مجامعة لهما ومؤدية إلى تهذيبهما عن طرفي الإفراط والتفريط، وتعديلهما بجعلهما فضيلتين بين ذينك الطرفين المذمومين بحيث يترتب عليهما أخلاق حميدة وخصال مَرْضية. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٥٠١)، و«حاشية القونوي» (٣/ ١٢٣).

(٣) وهو المعرفة والطاعة، كما في هامش (ت).

ومجاهدَةِ الهوَى والإنصَافِ، ولم يعلموا أنَّ التركيبَ يفيدُ ما يَقصرُ عنه الآحادُ؛ كالإحاطةِ بالجُزئيَّاتِ، واستنباطِ الصناعاتِ، واستخراجِ منافعِ الكائناتِ من القوَّة إلى الفعلِ الذي هوَ المقصُودُ من الاستخلافِ، وإليهِ أشارَ تعالى إجمالًا بقوله: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

والتسبيحُ: تبعيدُ اللهِ مِنَ[1] السُّوء، وكذلك التَّقديسُ، من سبَحَ في الأرضِ والماءِ وقَدَسَ في الأَرضِ: إذا ذهَبَ فيها وأَبعَدَ، ويقالُ: قدَّسَ: إذا طهَّر؛ لأنَّ مطهِّرَ الشيءِ مُبْعِدُه عَن الأقذار.

و﴿بِحَمْدِكَ﴾ في مَوضعِ الحالِ، أي: مُلْتَبِسِيْنَ بحَمدِك على ما أَلهَمْتَنا مَعرفتَكَ ووَفَّقْتَنا لتسبيحِكَ، تدارَكوا بهِ ما أوهمَ إسنادَ التَّسبيحِ إلى أنفسهم.

﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾: نطهِّرُ نفُوسَنا عن الذنُوبِ لأجلِك، كأَنَّهُم قابَلوا الفسَادَ المفسَّر بالشركِ عندَ قومٍ بالتَّسبيحِ، وسفكَ الدِّماءِ الذي هو أَعظمُ الأفعَالِ الذَّميمَةِ بتطهير النفسِ عَنِ الآثامِ.

وقيلَ: نقدِّسُكَ، واللامُ مَزِيدَةٌ.

قوله: «تعجُّبٌ مِن أَنْ يَستخلِفَ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: أي: ولَّدَت الهمزَةُ معنى التعجُّبِ لأنَّه لا يجوزُ أن يُحملَ على الإنكارِ؛ لأنَّه لا يُتصوَّرُ من الملائكَةِ[2].

(١) في (خ) و(ت): «عن».

(٢) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٦).

قوله: «مِن سَبَحَ في الأَرضِ والماءِ»:

الراغب: التَّسبيحُ أصلُه مِن السَّبحِ وهو سرعَةُ الذَّهابِ في الماءِ، واستُعِيرَ لجريِ النُّجومِ في الفَلَكِ ولجَرْيِ الفَرَسِ(١).

قوله: «و﴿بِحَمْدِكَ﴾ في مَوضعِ الحالِ»:

قال أبو حيَّان: وهي حالٌ متداخِلَةٌ لأَنَّها حالٌ في حالٍ(٢).

وقال ابنُ الشَّجريِّ: إن شئتَ علَّقْتَ الباءَ بالتَّسبيحِ؛ أي: نسبِّحُ بالثَّناءِ عليكَ، وإن شئتَ قدَّرتَ: نسبِّحُ مُعلِنينَ بحمدِك(٣).

قوله: «أي: مُلتبِسينَ بحَمدِكَ على ما أهَّلْتَنا لِمَعرفَتِكَ ووفَّقْتَنا لتَسبيحِك»:

قالَ الطِّيبيُّ: توجيهٌ(٤) لتَقييدِ التَّسبيحِ بالحَمدِ؛ أي: تَسبيحُنا مقيَّدٌ بشكرِكَ ومُلتبِسٌ به(٥).

قوله: «﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾: نطهِّرُ نفوسَنا عن الذُّنوبِ لأجلِك»: يشيرُ إلى أنَّ اللامَ للعِلَّةِ وهو أحدُ الأقوالِ فيها.

قال أبو حيَّان: والأحسَنُ أن تكونَ معدِّيَةً للفعلِ كهي في قولِه: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ﴾ [الجمعة: ١] ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾ [الحديد: ١] و: سجَدْتُ للهِ(٦).

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٤٠)، و«حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٩)، وعنه نقل المصنف.

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٩٠).

(٣) انظر: «أمالي ابن الشجري» (١/ ٩٦)، و«حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٩).

(٤) في «حاشية الطيبي»: «تعليل».

(٥) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٢٩).

(٦) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٣٩١).

(٣١) - ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾.

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾ إمَّا بخَلْقِ علمٍ ضروريٍّ بها فيهِ، أو إلقاءٍ في رُوعِهِ، ولا يَفتقِرُ إلى سَابقَةِ اصطلاحٍ ليتَسلسَلَ، والتَّعْليمُ: فِعلٌ يترتَّبُ عليه العِلم غالبًا، ولذلك يقال: علَّمْتُه فلم يتعلَّم[1].

و(آدَمُ): اسمٌ أعجميٌّ كآزَرَ وشالَخَ، واشتقاقُهُ مِنَ الأُدْمَةِ[2] أو الأَدَمَةِ - بالفتحِ - بمعنى: الأُسوَة، أو مِن أَديمِ الأرضِ؛ لِمَا رويَ عنهُ عليه السلامُ: أنه تعالى قبَضَ قبضةً من جميعِ الأرضِ سَهلِها وحَزْنِها فخلقَ منها آدمَ فلذلك يأتي بَنُوهُ أخيافًا، أو من الأَدْمِ والأُدْمَة بمعنى الأُلفةِ= تعسُّفٌ؛ كاشتقاقِ إدريسَ من الدَّرسِ، ويعقوبَ من العَقِبِ، وإبليسَ من الإبلاسِ.

والاسمُ باعتبارِ الاشتقاقِ: ما يَكُونُ علامةً للشيءِ ودَليلًا يَرفعُه إلى الذِّهنِ من الألفاظِ والصِّفاتِ والأفعَال، واستعمالُه عُرفًا في اللفظِ الموضوعِ لمعنًى، سَواءٌ كانَ مركَّبا أو مُفردًا، مخبَرًا عنه أو خبرًا أو رابطةً بينهما، واصطِلاحًا في المفردِ الدَّالِّ على معنًى في نفسهِ غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، والمرَادُ في الآية إمَّا الأولُ أو الثاني، وهو يستلزمُ الأوَّلَ لأنَّ العِلم بالألفاظِ من حيثُ الدلالةُ متوقفٌ على العلمِ بالمعاني.

---

(١) في (خ): «فما تعلم».

(٢) «من الأُدمة» بضم الهمزة وسكون الدال بمعنى: السُّمرة، أو الوسيلة إلى الشيء. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٧٢).

والمعنى: أنَّه تعالى خلَقَهُ من أجزاءٍ مختلفة وقوًى متباينةٍ[١] مُستعِدًّا لإدراك أنواع المدرَكات من المعقولات والمحسوسَات والمتخيَّلات والموهومات، وألهمَهُ مَعرفةَ ذوَاتِ الأشياء وخواصِّها وأسمائها، وأصولِ العلومِ وقوانينِ الصِّناعَاتِ وكيفيةِ آلاتِها.

﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ الضميرُ فيه للمسَمَّياتِ المدلولِ عليها ضِمناً؛ إذ التقديرُ: أسماءَ المسمَّيات، فحُذف المضافُ إليهِ لدلالةِ المضافِ عليه وعوِّض عنه اللامُ كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] لأنَّ العَرْضَ للسُّؤال عن أسماء المعرُوضات، فلا يكون المعرُوضُ نفسَ الأسماء، ولا[٢] سِيَّما إن أُريدَ به الألفاظُ، والمرَادُ به: ذواتُ الأشياءِ أو مدلولاتُ الألفاظِ[٣]، وتذكيرُه لتغليبِ ما اشتمَلَ عليه مِنَ العقلاءِ.

وقرئ: (عَرَضَهُنَّ) و: (عَرَضَها)[٤] على معنى[٥]: عرضَ مسمَّياتهنَّ أو مسَمَّياتِها.

---

(١) في (خ): «متباعدة».

(٢) «ولا»: ليس في (ت).

(٣) قوله: «والمراد به»؛ أي: بالمعروض المسمى، والتذكير بالنسبة إليه «ذوات الأشياء» إن أريد بالأسماء ما هي باعتبار الاشتقاق، وهو ما يكون علامة للشيء. انظر: «حاشية القونوي» (٣/ ١٤١).
وقال شيخ زاده: قوله: «والمرَادُ به: ذواتُ الأشياءِ»؛ أي: والمراد بلفظ المسميات في قولنا: أسماء المسميات، هو ذوات الأشياء إن أريد بالأسماء مدلولها باعتبار الاشتقاق. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٥١٠).

(٤) نسبت الأولى لابن مسعود والثانية لأبيٍّ. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«الكشاف» (١/ ٢٣٠)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٠٠).

(٥) في (خ): «والمعنى».

﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ تبكيتٌ لهُم وتنبيهٌ على عَجزِهم عن أمرِ الخلافةِ؛ فإنَّ التصرُّفَ والتدبيرَ وإقامةَ المَعدَلَةِ قَبلَ تحقُّقِ المعرفةِ والوقوفِ على مراتبِ الاستعداداتِ وقَدْرِ الحقوقِ محالٌ، وليسَ بتكليفٍ ليكونَ من بابِ التكليفِ بالمحالِ.

و(الإنباءُ): إخبارٌ فيهِ إعلامٌ، ولذلكَ يَجري مَجْرَى كلِّ واحدٍ منهما.

﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ في زعمِكُم أنكُم أحقَّاءُ بالخلافةِ لِعصمتِكُم، أَوْ أَنَّ خَلْقَهُم واستخلافَهم وهذهِ صفتُهم لا يليقُ بالحكيمِ، وهو وإن لم يصرِّحُوا به لكنَّهُ لازمُ مقالَتِهم، والتصديقُ كما يتطرَّقُ إلى الكلامِ باعتبارِ منطوقِه قد يتطرَّقُ إليه بعَرَضِ ما يلزَمُ مَدلُولَه من الإخبارِ، وبهذا الاعتبارِ يَعتري الإنشاءاتِ.

قوله: «إمَّا بخلقِ علمٍ ضَروريٍّ بها فيه أو إلقاءٍ في رُوعِه»: وهو الإلهامُ[١].

زاد غيرُه: أو بإرسالِ مَلَكٍ إليه، أو بخطابِ اللهِ له، أو بخلقِ الأصواتِ في الأجسامِ المسمَّياتِ[٢].

قال الطِّيبيُّ: وفي «إيجازِ البيانِ»: وقعَ التَّعليمُ بالوَحيِ في أصولِ الأَسماءِ والمصادرِ ومَبادئِ الأفعالِ والحُروفِ عند حصول أولِ اللغة في الاصطلاحِ، ثمَّ بزيادةِ الهدايَةِ في التَّصريفِ والاشتقاقِ[٣]، فأفادَت هذه الآيَةُ أنَّ علمَ اللغَةِ فوقَ التَّحلِّي بالعبادةِ فكيفَ علمُ الشَّريعَةِ التي هي الحكمَةُ[٤].

---

(١) قوله: «وهو الإلهام» وقع في النسخ متصلًا بما قبله ما يوهم أنه من كلام البيضاوي، لكن لم أجده في نسخه الخطية ولا في طبعاته.

(٢) انظر: «رفع الحاجب» للسبكي (ص ٤٤١)، ونقله عن الأشعري.

(٣) انظر: «إيجاز البيان» للنيسابوري (١/ ٨١).

(٤) انظر: «حاشية الطيبي» (٢/ ٤٣٢).

قوله: «وآدمُ اسمٌ أعجميٌّ كآزرَ وشالخَ واشتقاقُه من الأُدْمةِ والأَدَمَةِ بالفتحِ، أو مِن أَديمِ الأَرضِ لِمَا رُوِيَ عنه عليهِ السَّلامُ أنَّه تَعالى قبضَ قبضَةً من جميعِ الأَرضِ سَهلِها وحَزنِها فخلقَ منها آدمَ، فلذلك أَتَى بَنُوه أخيافًا، أو من الأدمِ والأدمَةِ بمَعنى الألفة[١]= تعسُّفٌ؛ كاشتقاقِ إدريسَ مِن الدَّرسِ ويعقوبَ من العقبِ وإبليسَ من الإبلاسِ»[٢].

قوله: «واشتقاقُه» مُبتدأٌ خبرُه «تعسُّفٌ»؛ أي: إنَّ ذلك إنَّما يَتأَتَّى في الأسماءِ العَربيَّةِ، والعجميُّ لا اشتقاقَ له.

قالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: واعترُضَ عليه بأنَّ توافُقَ اللُّغتينِ غيرُ مُنكَرٍ، ولا دليلَ على أنَّ الاشتقاقَ مِن خواصِّ كلامِ العَربِ[٣]، وأيضًا آدمُ عليهِ السَّلامِ كان يتكلَّمُ بالعربيَّةِ، فلا يلزَمُ من عدمِ الاشتقاقِ في المشبَّهِ به عدمُهُ في (آدمَ)، وأُيِّدَ باشتقاقِ حوَّاء من الحُوَّةِ[٤].

وأجيب: بأنَّ الأصلَ عدمُ التَّوافُقِ، وبأنَّ الاشتقاقَ من خواصِّ كلامِ العَربِ، فإنَّهم أطبَقُوا على أنَّ التَّفرِقَةَ بين اللفظِ العربيِّ والعَجَميِّ بصحَّةِ الاشتقاقِ، وأنَّ آدمَ كانَ يُتكلَّمُ بكلِّ لسانٍ على ما صَحَّ في النَّقلِ، ولكن كانَ غالِبُه بالسُّريانيِّ[٥]، ويدلُّ

---

(١) قوله: «والألفة» من «تفسير البيضاوي»، ووقع في النسخ الخطية بدلا منه: «إلى آخره».

(٢) وهو خلاف ما مال إليه الزمخشري في «تفسيره» (١/ ٢٢٨).

(٣) الاشتقاق ليس من خواص كلام العرب، ولكن الاشتقاق في لغةٍ مّا يكون بناءً على أصول هذه اللغة لا على لغة أخرى، والله أعلم.

(٤) الحوة بالضم: سواد إلى الخضرة، أو حمرة إلى السواد. انظر: «القاموس» (مادة: حوو).

(٥) انظر: «التيجان في ملوك حمير» لعبد الملك بن هشام (ص ٢٥)، ونقله عن ابن عباس، وكذا ذكر ابن الوردي في «تاريخه» (١/ ٦٩) أن آدم وبنيه تكلموا بالسريانية، وأنه اطلع على صحيفتين من صحف الصابئين، وهي عن إدريس، والله أعلم.

عليه أَنَّها في أولادِه، ثمَّ إنَّ تكلُّمَه بالعربيِّ لا مدخلَ له في عربيَّةِ اسمِه واشتقاقِه، والكلامُ فيه.

ثمَّ إنَّ الاشتقاقَ في الأعلامِ القَصْديَّةِ ـ أي: التي لا تكونُ علمًا بالغلبَةِ كأحمدَ وتَغْلِبَ ويَشْكُرَ مثلًا ـ ليسَ له مَعنًى إلا النَّقلُ عن مُشتَقٍّ، وذلك لم يُعرف في المشبَّهِ به ـ يعني: إدريسَ وإبليسَ ـ وأمَّا في (آدمَ) فمِن الأُدمَةِ لا يناسِبُ ما وردَ مِن براعَةِ جمالِه[1]، وأنَّ يوسُفَ عليهِ السَّلام كانَ جَمالُه على الثلُثِ مِن جمالِه[2].

وكذلكَ مِن أَديمِ الأرضِ على أنَّ آدمَ مِن أَديمِ الأرضِ غيرُ مُستعمَلٍ قبلَ جعلِه علمًا حتى يقال: إنَّه مَنقولٌ.

ثمَّ إنَّ المصنِّفَ منع الاشتقاقَ على قانونِ كلامِ العَرَبِ بأَنَّها أعجميَّةٌ، أما

---

(١) قال الطيبي في «شرح مشكاة المصابيح» (١٠/ ٣٠٣٦) في شرح قوله ﷺ عن آدم: «فكل من يدخل الجنة على صورة آدم»: خلق آدم على ما عرف من صورته الحسنة وشكله وهيئته من الجمال والكمال وطول القامة، ثم إن أولاده لم يزالوا ينقصون في الجمال والطول حتى الآن، فإذا دخلوا الجنة عادوا إلى ما كان عليه أبوهم من الحسن والجمال وطول القامة.

(٢) وهذا مخالف لما رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٠٩٢) من طريق الحسن عن سمرة عن كعب وصححه ـ وتعقبه الذهبي في «التلخيص» بأن السند واه ـ : قال: «ثم ولد ليعقوب، يوسف الصديق الذي اصطفاه الله واختاره وأكرمه وقسم له من الجمال الثلثين وقسم بين عباده الثلث، وكان يشبه آدم يوم خلقه الله وصوره ونفخ فيه من روحه قبل أن يصيب المعصية، فلما عصى آدم نزع منه النور والبهاء، والحسن وكان الله أعطى آدم الحسن والجمال والنور والبهاء يوم خلقه، فلما فعل ما فعل وأصاب الذنب نزع ذلك منه، ثم وهب الله لآدم الثلث من الجمال مع التوبة الذي تاب عليه، ثم إن الله أعطى يوسف الحسن والجمال والنور والبهاء الذي نزعه من آدم حين أصاب الذنب، وذلك أن الله أحب أن يري العباد أنه قادر على ما يشاء وأعطى يوسف من الحسن والجمال ما لم يعطه أحدا من الناس... ».

اشتقاقُها في العَجميَّةِ إن صحَّ فلا منعَ منه، صرَّحَ به في طالوت[(١)]، انتهى.

وأقول: قَد صَحَّ عنِ ابنِ عبَّاسٍ أنَّه قالَ: إنَّما سُمِّيَ آدمُ لأنَّه خُلقَ مِن أديمِ الأرضِ، أخرجَه الفِريابيُّ وابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ، والحاكمُ وصحَّحه، والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات»[(٢)].

وورَدَ مِثلُه عن عليِّ ابن أبي طالبٍ وابنِ مسعودٍ؛ أخرجَه ابنُ جريرٍ[(٣)]، وذلك يُقوِّي كونَه عَربيًّا، وبهِ صرَّحَ الجواليقيُّ وغيرُه[(٤)].

قال الجواليقيُّ في «المعرَّب»: أسماءُ الأَنبياءِ صلواتُ اللهِ عليهم كلُّها أَعجمِيَّةٌ إلا أربعَةَ أسماءٍ، وهي: آدَمُ وصالِحٌ وشعيبٌ ومحمَّدٌ[(٥)].

وأديمُ الأرض: ظاهرُ وَجهِها[(٦)].

والأُدمَةُ: لونٌ يُشبِهُ لونَ التُّرابِ، قالَه اللَّيثُ[(٧)].

---

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (خ مكتبة مراد ملا، ورقة ٥٠أ)، وانظر: «الكشاف» (١/ ٥٦٠).

(٢) رواه عن ابن عباس الفريابي في «القدر» (٥)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٤٨١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٠٣٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨١٦). ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٧٣) عن ابن مسعود.

(٣) رواه عن ابن مسعود الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٨١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٧٣)، وعن علي بن أبي طالب الطبري (١/ ٤٨٠).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ١١٢، ١١٣).

(٥) انظر: «المعرب» لأبي منصور الجواليقي (ص: ١٢). وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ١١٢ـ ١١٣).

(٦) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٥٢).

(٧) انظر: «تهذيب اللغة» (١٤/ ١٥١)، وذكر هذا المعنى أيضاً الزجاج في «معاني القرآن» (١/ ٤٢٢).

والليث هو ابن المظفر بن سيار الخراساني، صاحب الخليل، أخذ عنه النحو واللغة، وأملى عليه ترتيب كتاب «العين»، ويقال إن الخلل الواقع فيه من جهته، انظر: «إرشاد الأريب» لياقوت الحموي =

ويقارِبُه قولُ الحوفِيِّ[١]: لونٌ يُقارِبُ السَّوادَ[٢]. وقولُ الجوهريِّ: السُّمرَةُ[٣].

و(الحَزْنُ): ما غَلُظَ من الأرضِ وصَلُبَ.

والأخيافُ بخاءٍ معجمَةٍ ومثناةٍ تحتيَّةٍ وفاءٍ: المختلفونَ[٤].

والحديثُ الذي أوردَهُ المصنِّفُ أخرجَه أحمَدُ، وأبو داودَ، والتِّرمذِيُّ وصحَّحه، وابنُ جريرٍ وابنُ المنذرِ وابنُ مردويه، والحاكمُ وصحَّحَه، والبيهقيُّ في «الأسماء والصفات»، عَن أبي مُوسى الأشعريِّ قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ خلقَ آدمَ من قبضَةٍ قبَضَها مِن جميعِ الأرضِ فجاءَ بنو آدمَ على قَدْرِ الأَرضِ منهم الأَحمرُ والأَبيضُ والأَسودُ وبَيْنَ ذلك، والسَّهلُ والحَزْنُ والخَبيثُ والطَّيِّبُ»[٥].

وأخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ عبَّاسٍ قال: إنَّما سُمِّيَ إبليسُ لأنَّه أبلسَ مِن رحمَةِ اللهِ؛ أي: أَيِسَ مِنها[٦]، وعلى هذا هو عربيٌّ، وقد اختارَه ابنُ جريرٍ،

= (٥/ ٢٢٥٣)، و«البلغة في تراجم أئمة النحو» للفيروزآبادي (١/ ٢٤٢)

(١) أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحوفي النحوي، له كتاب في النحو كبير، و«إعراب القرآن» في عشر مجلدات، وله «تفسير القرآن» أيضاً، وكان إماماً في العربية والنحو والأدب، توفي (٤٣٠هـ)، انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٥/ ٦٧٨).

(٢) انظر: «المخصص» لابن سيده (١/ ٢٠٢)، و«جامع الأصول» لابن الأثير (٢/ ٤٥٠).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: أدم).

(٤) انظر: «الصحاح» (مادة: خيف).

(٥) رواه أحمد في «المسند» (١٩٦٤٢)، وأبو داود (٤٦٩٣)، والترمذي (٢٩٥٥)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٤٨١ ـ ٤٨٢)، والحاكم في «المستدرك» (٣٠٣٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨١٥)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (١/ ١١٥) إلى ابن المنذر وابن مردويه.

(٦) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٤٣).

ووَجَّـهَ عَـدمَ صَرفِـه بكونِـه لا نظيـرَ له فـي الأَسـماءِ[١]، وفيـه نَظرٌ مِـن وَجهينِ:

أحدُهما: أنَّ ذلك ليسَ مَعدودًا من موانعِ الصَّرفِ.

والثانـي: أنَّ لـه نظائِرَ منهـا: (إِغريضٌ) للطَّلـعِ و(إحريضٌ) للعصفُرِ و(سـيفٌ إِصلِيـتٌ)؛ أي: صَقيلٌ.

قوله: «وألهمه مَعرِفَةَ ذواتِ الأشياءِ وخواصِّها وأَسمائِها»:

فـي الحاشـيَةِ المشـارِ إليهـا: اختلـفَ النَّاسُ فـي الذي عُلِّـمَ آدمُ[٢] علـى ثلاثَةِ أوجُهٍ:

أحدُها: أنَّه عُلِّمَ الألفاظَ الموضوعَةَ بإزاءِ الأعيانِ والمَعاني عملًا بظاهرِ قولِه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾[٣].

الثَّاني: أنَّه عُلِّمَ مَنافِعَها، فإنَّ المزيَّةَ في العلمِ إنَّما تحصُلُ بمعرفَةِ مقاصدِ المَخلوقاتِ ومنافعِها لا بمعرِفَةِ أنَّ أسماءَها كذا وكذا، وهذا وإن قَرُبَ من المعنى فهو بَعيدٌ مِن اللفظِ[٤].

والثالثُ: وهو الذي سَلَكَهُ الزَّمخشرِيُّ أنَّه عُلِّمَ الأمرينِ معًا جمعًا بين مُقتضَى اللفظِ والمعنى[٥].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٤٣ ـ ٥٤٤).

(٢) في (س) زيادة: «الأسماء».

(٣) وبهـذا اسـتدل الأشـعري والجبائـي والكعبي علـى أن اللغات كلها توقيفيـة، انظر: «تفسـير الرازي» (٢/ ٣٩٦).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٩٧)، ومال إليه دون غيره.

(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٢٩).

فإذا قُلنا بالأوَّلِ ففيه وجهانِ:

أحدُهُما: أنَّه[١] عُلِّمَ الأسماءَ الموضوعةَ بكلِّ لغَةٍ وعلَّمَها أولادَه، فلمَّا افترَقُوا في البلادِ وكثُروا اقتصرَ كلُّ قومٍ على لغةٍ، وهذا يُقوِّي قولَ مَن قال: إنَّ اللغات توقيفيَّةٌ.

والثاني: أنَّه عُلِّمَ لغةً واحدَةً لأنَّ الحاجةَ لم تَدْعُ إلا إليها، وأمَّا بقيَّةُ اللغاتِ فبالتَّواضُعِ، انتهى.

قلتُ: القولُ الأوَّلُ هو الوارِدُ عن ابنِ عبَّاس[٢].

قوله: «إذ التَّقديرُ: أسماءَ المُسمَّياتِ، فحُذِفَ المضافُ إليه لدلالَةِ المضافِ عليه»:

قال أبو حيَّان: يحتمِلُ هذا، ويحتملُ أن يكونَ التَّقديرُ: مُسمَّياتِ الأَسماءِ، فحُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، قال: ويترجَّحُ الأوَّلُ لتعلُّقِ الإنباءِ به في قولِه: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ ولم يقل: أَنبِئوني بهؤلاءِ ويترجَّحُ الثَّاني بقولِه: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ لأنَّ الأسماءَ لا تُجمعُ كذلك[٣].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: إنَّما احتيجَ إلى اعتبارِ هذا الحَذفِ ليتحقَّقَ مرجِعُ ضميرِ ﴿عَرَضَهُمْ﴾ ويَنتظِمَ ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾، ولم يجعلِ المحذوفَ مضافًا ـ أي: مُسمَّياتِ الأَسماءِ ـ ليَنتَظِمَ تَعليقُ الإنباءِ بالأسماءِ فيما ذكرَ بعدَ التَّعليم.

وفي الحاشيَةِ المشارِ إليها: إنَّما احتيجَ إلى إضمارِ المُسمَّياتِ لقوله: ﴿ثُمَّ

---

(١) بعدها في (س): «إنما».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٨٢).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩).

عَرَضَهُمْ﴾، وإنَّما تُعرَضُ الأعيانُ لا الأسماءُ، ولأنَّ قوله: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ جمعُ مَن يعقِلُ والأسماءُ لا تَعقِلُ، ولأن قولَه: ﴿بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ﴾ و﴿أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾ يدلُّ على أنَّ المُرادَ المسمَّياتُ.

قوله: «فحُذِفَ المضافُ إليه لدلالَةِ المُضافِ عليه، وعُوِّضَ عنه اللامُ كقولِه: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾»:

قال أبو حيَّان: ما ذكرَهُ مِن التَّعويضِ ليسَ مَذهبَ البَصريينَ، بل هوَ مَذهبُ بعضِ الكوفِيِّينَ، ولو كانَت (أَلْ) عوضًا من الضَّميرِ لَمَا جيءَ بالضَّميرِ مَعها في قولِ النابغَةِ:

رَحِيبٌ قطابُ الجيبِ مِنها[1]

وقال السَّفاقُسيُّ: قد نقلَه ابن مالكٍ في «شرح التسهيل» عن الكوفِيينَ وبعضِ البصريينَ واختارَه، وإن كان بعضُ المتأخِّرينَ قد عدَّ هذه المسألَةَ من مسائلِ الاختلافِ بين البصريِّينَ والكوفِيِّينَ، فقد أنكرَ ذلكَ ابنُ خروفٍ[2] وقال: لا يَنبَغِي أن

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٣١٢)، وهذا قطعة من بيت لطرفة بن العبد من معلقته، كما في «ديوانه» (ص: ٢٤)، و«جمهرة أشعار العرب» لأبي زيد القرشي (ص: ٣٢٤)، و«شرح القصائد السبع الطوال» لابن الأنباري (ص: ١٨٩)، و«شرح القصائد العشر» للتبريزي (ص: ٨٠)، و«شرح المعلقات» للزوزني (ص: ١٠٥) وتمامه:

رحيبٌ قِطابُ الجَيبِ منها، رقيقَةٌ ... بِجَسّ النّدامى، بَضّةُ المُتَجرَّدِ

ويروى: «رفيقة»، ويروى: «لجس الندامى»، قال الزوزني: «قطاب الجيب»: مخرج الرأس منه، الغضاضة والبضاضة: نعومة البدن ورقة الجلد، المتجرد: جسدها المتجرد من الثياب، يقول: هذه القينة واسعة الجيب لإدخال الندامى أيديهم في جيبها للمسها، ثم قال: هي رفيقة على جسّ الندامى إياها، وما يعرى من جسدها ناعم اللحم رقيق الجلد صافي اللون. والجس: اللمس.

(٢) علي بن محمد بن يوسف، أبو الحسن الأندلسي النحوي، شارح «الكتاب» لسيبويه، و«جمل =

يجعلَ خلافًا؛ لأنَّ سِيبويهِ قد جعلَ الألفَ واللامَ عِوَضًا من الضَّميرِ في قولِه في بابِ البدلِ: (ضُربَ زَيدٌ الظَّهرُ والبَطنُ) وهو يريدُ: (ظهرُهُ وبطنُهُ)[1].

قال السفاقُسيُّ: وقول أبي حيانَ: (لَمَا جيءَ بالضَّميرِ معها) لا يلزَمُ؛ لأنَّه قد يقالُ: إذا جيءَ بالضَّميرِ لم يُقصد العِوَضيَّة.

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: ظاهرُ كلامِ «الكشاف» أنَّ اللامَ عوضٌ عن المضافِ إليه كما هو مذهَبُ الكوفيينَ، وقد نفَى ذلك في قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٩] ولم يقل بهِ في ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فوجبَ أن يحملَ على ما ذَكرْنا في ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ وإن كان الظَّاهرُ[2] على خلافِه، أو يقالَ: ليسَ كلُّ ما يُذكَرُ من المحتمِلاتِ مُختارًا عنده.

والذي ذكرَه هناك: أنه يجوزُ أن يكونَ تَعريفًا لاميًّا قائمًا مقامَ التَّعريفِ الإضافيِّ، لا أن تكونَ اللامُ عِوَضًا عن المضافِ إليه كما يراهُ الكوفِيُّونَ؛ لأنَّه قد ذكرَ في قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ أنَّ المعنى: هي مأواهُ، وتُركت الإضافَةُ للعلمِ بها، وليسَت اللامُ بَدَلًا من الإضافةِ، وإنَّما معناها الدلالَةُ على أنَّه أريدَ ماهيٌّ معيَّنٌ[3].

وكذا في: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ أنه لم يُضِف الرَّأسَ اكتفاءً بعلمِ المُخاطَبِ[4]؛ يعني: من جهَةِ جَعلِه خبرًا عَن ﴿إِنِّى﴾، وعطفِه على ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ وظهرَ أنَّ المعنى

= الزجاجي»، توفي (٦٠٦هـ)، انظر: «البداية والنهاية» (١٧/ ٧ ـ ٨).

(١) انظر: «الكتاب» (١/ ١٥٨)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٢) في «حاشية التفتازاني» (و٦٨أ): «ظاهر عبارته».

(٣) انظر: «الكشاف» (٩/ ٤٧٦).

(٤) انظر: «الكشاف» (٥/ ٢٣٣)، وفيه: وأخرج الشَّيْب مُميِّزاً ولم يُضِفِ الرأسَ اكتفاءً بعِلْم المخاطَبِ أنه رأسُ زكريا.

على الإضافَةِ مِن غيرِ أن تكونَ اللامُ بدلًا عن المضافِ إليهِ، انتهى.

قوله: «لأنَّ العرضَ السُّؤالُ عن أسماءِ المعروضاتِ ولا يكونُ المعروضُ نفسَ الأَسماءِ»:

قال القطبُ: فيه نظرٌ؛ لأنه كمَا يجوزُ أن يُعرَضَ المُسمَّى ويُستكشَفَ اسمُه، كذلك يجوزُ أن يُعرَضَ الاسمُ ويُستكشَفَ عن مسمَّاه.

قلت: لكنَّ الآثارَ الواردةَ تدفعُه؛ فإنَّها مصرِّحةٌ بأن المعروضَ المسمَّياتُ وطُلبَ ذكرُ أسمائِها.

واعلَم: أنَّ لي هنا سؤالًا، وذلك أنَّ المسمَّياتِ أعيانٌ ومَعانٍ، وعرضُ الأعيانِ ظاهرٌ فكيفَ عُرضتِ المعاني كالأَلَمِ واللذَّةِ والفرحِ والحزنِ والعلمِ والجهلِ والجوعِ والعطشِ والمصادرِ بأسرِها؟

ولا محيصَ عَن ذلك إلا بما قرَّرْتُه غيرَ مرَّةٍ: أنَّ المعانيَ إنَّما هي غيرُ مَرئيَّةٍ في هذا العالمِ، وأمَّا في عالم الملكوتِ فهي مُتشكِّلَةٌ بأشكالٍ تَختصُّ بها بحيثُ تَرَى وتَنطقُ، وهذا نحوٌ من عالمِ المثالِ الذي أثبتَهُ طائفَةٌ، ولا يُغترَّ بقولِ مَن أنكرَهُ فنحنُ قد قامَت الأدلَّةُ عندنا على إثباتِه.

ويدلُّ عليه الأحاديثُ الواردَةُ في تشكُّلِ الإيمانِ والصَّلاةِ والقِراءَةِ والعلمِ والأيَّامِ والليالي والرَّحمِ، وتكلُّمِ كلٍّ ممَّا ذكرَ ومحاورَتِه، وقد ألَّفتُ في ذلك رسالَةً سمَّيتُها: «**المعاني الدَّقيقةَ في إدراكِ الحقيقَةِ**»، وقد قال الشَّيخُ عبد الغفَّارِ القُوصيُّ[1]

---

(١) عبد الغفار بن أحمد بن عبد المجيد، الأقصري المولد، القوصي الدار، المعروف بابن نوح، كانت له قدرة على الكلام، وفصاحة يشهد بها الأئمة، وكان كثير الإنكار على المنكَر والأمر بالمعروف، كثير التعبد، قرأ على المحب الطبري وغيره، توفي (٧٠٨هـ)، انظر: «أعيان العصر» للصفدي (٣/ ١١١ ـ ١١٢).

في «كتاب التوحيد»: المعاني تتشكَّلُ ولا يمتنِعُ ذلكَ على اللهِ تَعالى.

قوله: «وتذكيرُه لتَغليبِ ما اشتملَ عليه من العُقَلاءِ»:

في الحاشيَةِ المشارِ إليها: حقُّهُ أن يقولَ: وإنَّما ذُكِّرَ وجُمِعَ جمعَ مَن يعقِلُ لأنَّ جوابَهُ يشملُ[1] الأمرينِ.

قوله: «وقُرِئَ: (وعَرَضَهُنَّ) (وعَرَضَها) على معنى: مُسمَّيَاتِهنَّ أو مُسمَّياتِها»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: إنما اعتُبرَ حذفُ المضافِ لأنَّ العرضَ لا يَصِحُّ في الأسماءِ، وكأنَّه أرادَ العرضَ المعقَّبَ[2] بقولِهِ تعالى: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ وإلَّا فعَليهِ منعٌ ظاهِرٌ لجوازِ أن يَعرِضَ الأسماءَ ويسألَ عن مَعانِيها[3]، وإنَّما لم يُجعَلِ الضَّميرُ للمُسمَّيَاتِ المحذوفِ مِن قَولِه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ﴾ لأنَّ اعتبارَ ذلك الحذفِ إنَّما كانَ لأَجلِ ضَميرِ ﴿عَرَضَهُمۡ﴾، وأمَّا على تقديرِ (عرضهنَّ) أو (عَرَضَها) فيصِحُّ عَودُ الضَّميرِ إلى الأسماءِ، فلا يُعتبرُ حذفُ المسمَّيَاتِ ثمَّةَ مُضافًا إليه[4] بل هاهنا مضافًا لئلَّا يكونَ نزعًا للخفِّ قبل الوُصولِ إلى الماءِ فلْيُتأمَّل.

قولُه: «تَبكيتٌ»: في «الأساس»: بَكَتَهُ بالحُجَّةِ وبَكَّتَهُ: غَلَبه، وبَكَّتَه: قرَّعَه على الأمرِ وألزَمَه حتى عيَّ بالجوابِ[5].

قولـه: «إن كنتـم صادقيـنَ فـي زَعمِكـم أنَّكـم أحِقَّـاءُ بالخلافَـةِ، أو أنَّ خَلْقَهُم

---

(١) في (س): «يشتمل».

(٢) في (س): «المتعقب».

(٣) في (س): «صفاتها».

(٤) في «حاشية التفتازاني» (و٦٨أ): «ظاهر عبارته».

(٥) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: بكت).

واستخلافَهُم وهذه صفتُهم لا يليقُ بالحكمَةِ، وهو وإن لم يُصرِّحُوا به لكنَّه لازِمُ مقالَتِهم»:

أقول: غيرُ هذا التَّقديرِ أَوْلَى منه، فقد وردَ أَنَّهم قالوا: لن يخلُقَ ربُّنا خلقًا أكرمَ عليه مِنَّا ولا أعلَمَ، أخرجَهُ ابنُ جريرٍ عن ابن عبَّاسٍ، وعن الحسنِ البَصرِيِّ وقتادةَ والرَّبيعِ بن أنسٍ[١]، فالتقديرُ: إن كنتم صادقينَ في قولِ ذلك، ومَشى عليه الواحِديُّ[٢].

وقال ابن جريرٍ: الأَوْلَى أن تقدَّرَ: إن كنتم صادقينَ في أَنِّي إن جعلتُ خليفَةً مِن غيرِكُم أفسدَ وسفكَ الدِّماءَ، وإن جعلتُكُم فيها أطَعْتُم واتَّبَعتُم أمري فإنَّكُم إذا كُنْتُم لا تعلمونَ أسماءَ هؤلاءِ الذين عَرضتُهُم عليكُم مِن خَلقي وهم مَخلوقونَ موجودونَ تَرَوْنَهُم وتُعايِنُونَهُم فأَنتُم بما هو غيرُ مَوجودٍ مِن الأمورِ التي ستكونُ أحرى أن تكُونوا غيرَ عالِمِينَ فلا تَسأَلُوني ما ليسَ لكم به عِلمٌ فإني أعلَمُ بما يُصلِحُكُم ويُصلِحُ خَلقِي[٣].

(٣٢) ـ ﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

﴿قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ اعترافٌ بالعجزِ والقصُورِ، وإشعَارٌ بأنَّ سُؤالَهُم كان استفسَارًا ولم يكُن اعتراضًا، وأنَّه قد بَانَ لهُم ما خَفِيَ عليهم من فضلِ الإنسانِ والحكمةِ في خلقِه، وإظهارٌ لشكرِ نعمتِه بمَا عرَّفهُم وكشَفَ لهُم ما اعتَقَلَ عليهم، ومرَاعَاةٌ للأدَبِ بتفويضِ العِلم كلِّه إلَيهِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣)، عن الحسن البصري وقتادة والربيع بن أنس، وذكره عن ابن عباس الواحدي في «البسيط» (٢/ ٣٤١).

(٢) انظر: «تفسير الوسيط» للواحدي (١/ ١١٧).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٣٣).

و(سُبحانَ): مَصدَرٌ كغُفْران، ولا يكادُ يستعمَلُ إلّا مضافًا منصُوبًا[1] بإضمارِ فعلِه كـ(معَاذَ الله)، وقد أُجرِيَ عَلَمًا للتَّسبيحِ بمعنى التَّنزيهِ على الشُّذوذِ في قوله:

سـبحانَ مِـن عَلْقَمَـةَ الفاخـرِ[2]

وتصديرُ الكلامِ به اعتذارٌ عن الاستفسَارِ والجَهلِ بحقيقةِ الحال، ولذلك جُعل مِفتاحَ التوبةِ، فقال موسَى عليه السلام: ﴿سُبۡحَـٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وَقَال يُونسُ عليه السلام: ﴿سُبۡحَـٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ﴾ الذي لا يَخفَى عليهِ خافيَةٌ ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾: المُحكِم لمُبدَعاتِه، الذي لا يفعَلُ إلَّا ما فيهِ حِكمَةٌ بالغَةٌ.

و﴿أَنتَ﴾ فصلٌ، وقيلَ: تأكيدٌ للكَافِ كما في قولِك: (مررتُ بك أنْتَ) وإنْ لم يجُز: (مرَرْت بأَنْتَ) إذ التابعُ يسُوغُ فيه ما لا يسوغُ في المتبوعِ، ولذلك جَاز: (يا هَذا الرَّجلُ) ولم يَجز: (يا الرجُلُ).

وقيل: مُبتدأٌ خبرُهُ ما بعدَهُ، والجُمْلَة خبرُ إنَّ.

قوله:

(سُـبحانَ مِـن عَلقمَـةَ الفاخـرِ)

يأتي في (سورَةِ الإسراءِ).

---

(١) في (خ): «ومنصوباً».

(٢) عجز بيت للأعشى، وهو في «ديوانه» (ص: ٩٤)، و«الكتاب» (١/ ٣٢٤)، وصدره:

أقـولُ لمَّـا جاءَنـي فَخْـرُهُ

وعلقمة هو ابن علاثة، والبيت في هجائه.

(٣٣) ـ ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾.

﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾؛ أي: أَعلِمْهُـم، وقُـرِئ بقلْـبِ الهمـزةِ يـاءً[1] وحَذفِهـا[2]، بكَسـرِ الهـاء فيهمَـا.

﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ استحضَارٌ لقَولـه: ﴿أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ لكنَّـه جـاءَ بـهِ على وجـهٍ أبسـطَ ليكـونَ[3] كالحُجَّةِ عليـهِ، فإنَّه تعالـى لمَّا عَلِم مـا خَفِيَ عليهـم من أمورِ السَّـماواتِ والأرضِ، ومـا ظهـرَ لهُم مِـن أحوَالِهـم[4] الظاهـرةِ والباطنـةِ، عَلِم ما لا يَعلمـون، وفيـه تعْريـضٌ[5] بمُعاتبتِهم علـى تركِ الأَوْلـى، وهو أن يتوقَّفُـوا مترصِّدِينَ لأنْ يُبيِّـن لهُم.

وقيلَ: ﴿مَا تُبۡدُونَ﴾ قولهُم: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا﴾، و﴿مَا تَكۡتُمُونَ﴾: استبطانُهم أنَّهم[6] أحِقَّاءُ بالخلافةِ، وأنه تعالى لا يَخلقُ خلقًا أفضلَ منهم.

---

(١) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) عن ابن أبي عبلة. ورويت عن ابن كثير وابن عامر. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٥٣)، و«جامع البيان في القراءات السبع» للداني (١/ ٨ ـ ٩).

(٢) نسبت للحسن في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/ ٦٦)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٢٢)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٠٧).

(٣) في (أ) و(خ): «يكون».

(٤) في (خ): «الأحوال».

(٥) في هامش (أ): «التعريض: تضمين الكلم دلالة على غير المذكور».

(٦) في (ت): «بأنهم».

وقيلَ: ما أظهرُوا مِنَ الطاعةِ وأسرَّ منهُم إبليسُ من المعصِيَةِ.

والهمزةُ للإنكار دخلَت حرفَ الجحْدِ فأفادَت الإثباتَ والتَّقريرَ.

قوله: «على وجهٍ أَبسَط»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: حيث تعرَّضَ للتَّفاصيلِ وإن كانَ ما لا يعلمونَ أوجَزَ وأشمَلَ، اللهمَّ إلا إذا خُصَّ بما خَفِيَ مِن مصالحِ الاستخلافِ، فحِينئذٍ يكونُ هذا أشملَ وأكمَلَ.

قالَ الطِّيبيُّ: وإنَّما قال: «أَبسَط» ولم يقل: بيانٌ له؛ لأنَّ معلوماتِ اللهِ تعالى لا نهايةَ لها، وغيبُ السَّماواتِ والأَرضِ وما يبدونَه وما يكتمونَه لم يكن قَطرَةً من تلك الأَبحُرِ لكنَّه نوعٌ بسيطٌ لذلك المُجمَلِ[١].

واعلَمْ أنَّ هَذه الآياتِ تدُلُّ على شرفِ الإنسانِ ومزيَّةِ العلمِ وفَضْلِه على العِبادة، وأنَّه شرطٌ في الخلافةِ بَل العمدةُ فيهَا، وأنَّ التعليمَ يصحُّ إسنادُه إلى اللهِ تعالى وإن لم يصِحَّ إطلاقُ المعلِّم علَيه لاختصاصِه بمن يحترِفُ بهِ، وأنَّ اللُّغاتِ توقيفيَّةٌ؛ فإنَّ الأسماءَ تدُلُّ على الألفاظِ بخصُوصٍ أو عمُومٍ، وتعليمُها ظاهِرٌ في إلقائِها على المتعلِّم مُبيِّنًا لَهُ معانيها وذلك يَستدعي سابقةَ وضعٍ، والأصْلُ ينفي أن يكونَ ذلك الوضعُ ممن كانَ قبلَ آدمَ فيكونُ من اللهِ، وأنَّ مفهومَ الحكمةِ زائدٌ على مفهومِ العلمِ، وإلَّا لتكرَّرَ قولُه: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ﴾، وأَنَّ علومَ الملائكةِ وكمالاتِهم تقبلُ الزيادَة، والحكماءُ منعوا ذلك في الطبقةِ الأعلى منهم، وحَمَلُوا عليه قولَه تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الصافات: ١٦٤]، وأنَّ آدمَ أفضلُ من هؤلاء

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٣٦).

الملائكةِ لأنَّه أعلَمُ منهم، والأعلَمُ أفضلُ لقولِه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] وأنَّه تعالى يعلمُ الأشياءَ قبلَ حدُوثِها.

قوله: «تدلُّ على شرفِ الإنسانِ ومَزِيَّةِ العلمِ»:

قال الإمامُ: هذهِ الآيةُ دالَّةٌ على فضلِ العلمِ، فإنه سُبحانَهُ ما أظهرَ كمالَ حِكمَتِه في خلقَةِ آدمَ إلا بأَن أظهرَ عِلمَهُ، فلو كان في الإمكانِ وجودُ شَيءٍ أشرَفَ من العلمِ كانَ من الواجبِ إظهارُ فَضلِه بذلكَ الشَّيءِ لا بالعلمِ[١].

(٣٤) ـ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ لمَّا أنبأَهُم بالأسماءِ وعلَّمهُم ما لم يَعْلموا أَمَرَهُم بالسُّجُودِ له اعترافًا بفضلِه وأداءً لحقِّهِ، واعتذارًا عمَّا قالوا فيهِ.

وقيلَ: أمَرَهم بِهِ قبلَ أن يُسَوِّيَ خَلقَه؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩]؛ امتحانًا لهُم وإظهارًا لِفضلِه.

والعاطفُ عَطَفَ الظرفَ على الظرفِ السَّابقِ إنْ نصَبْتَه بمضمَرٍ[٢]، وإلَّا عَطَفَه بما يقدَّرُ عاملًا فيهِ[٣] على الجملةِ المتقدِّمَة، بل القصَّةَ بأَسرِهَا على القصَّةِ الأخرى، وهي نعمةٌ رابعةٌ عَدَّها عليهم.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٣٩٩).

(٢) «إن نصبته بمضمر»؛ أي: بمضمر لم يدلَّ عليه اللفظُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٠). قلت: وهو «اذكر» كما جاء في هامش (ت).

(٣) قوله: «وإلا»؛ أي: وإن نصبته بمضمر دلَّ عليه اللفظُ «عطفه بما»؛ أي: مع ما «يقدر عاملًا فيه» نحو (أطاعوا) الدال عليه ﴿فَسَجَدُوٓا۟﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٠).

والسُّجُودُ في الأصلِ: تَذَلُّلٌ مع تطامُنٍ، قالَ الشاعرُ:

تـرَى الأُكْـمَ فيهـا سُـجَّدًا للحَوافـر

وقالَ:

فقُلـنَ لـهُ أسْـجِدْ لِلَيْلَـى فأَسْـجَدَا

يعني: البعيرَ إذا طَأطأَ رأسَهُ.

وفي الشرعِ: وَضعُ الجبهةِ على قَصدِ العِبادةِ، والمأمُورُ بهِ:

إمَّا المعنى الشرعيُّ: فالمسجودُ له بالحقيقةِ هو اللهُ تعالى، وجَعَلَ آدمَ قبلَةَ سُجُودهِم تفخيمًا لشأنِه أو سببًا لوُجوبِهِ، وكأنَّهُ تعالى لمَّا خَلَقَه بحَيثُ يكونُ أُنموذجًا للمُبدَعاتِ كلِّها بل الموجُوداتِ بأَسرِهَا، ونسخةً لِمَا في العالَمِ الرُّوحانيِّ والجِسمانيِّ، وذَريعَةً للملائكةِ إلى استيفاءِ ما قُدِّرَ لهُم مِنَ الكمالاتِ، ووُصْلةً إلى ظهُورِ ما تباينوا فيه من المراتبِ والدَّرجاتِ= أمَرَهم بالسجُودِ تذلُّلًا لِمَا رَأَوْا فيهِ مِن عظيمِ قدرَتِه وبَاهِرِ آياتِه، وشكرًا لِمَا أنعم علَيهم بوَسَاطتِه، فاللامُ فيه كاللامِ في قولِ حَسَّانٍ:

أَلَيـسَ أَوَّل مَـن صَلَّـى لِقبلَتِـكُم وأعرَفَ النَّـاسِ بالقـرآنِ والسُّـنَنِ

أو في قولِه تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾.

وإمَّا المعنى اللغويُّ: وهو التواضعُ لآدمَ تحيةً وتعظيمًا له كسجُودِ إخوَةِ يوسُفَ له، أو التذلُّلُ والانقيادُ بالسَّعيِ في تحصِيلِ ما يَنوطُ بهِ[1] معَاشُهم ويَتِمُّ بهِ كمالهُم، والكلامُ في أنَّ المأمورينَ بالسجُودِ الملائكةُ كلُّهُم أو طائفةٌ مِنهم ما سَبَقَ[2].

---

(١) قوله: «ينوط به»؛ أي يتعلَّق به، استعمله قاصراً مع أنه متعدٍّ، يقال: ناط الشيءَ ينوطُه نوطاً؛ أي: علقَهُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨١). وانظر: «الصحاح» (مادة: نوط).

(٢) قوله: «ما سبق»؛ أي: في تفسير قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٢).

قوله: «وإلَّا عطفَهُ بما يقدَّرُ عاملًا فيه»:

قال أبو حيان: قيل: العامِلُ في (إذ) هذه ﴿أَبَىٰ﴾، ويحتمِلُ عندي أن يكونَ محذوفًا دلَّ عليه قولُه: ﴿فَسَجَدُوٓا۟﴾ لأنَّ السُّجودَ ناشِئٌ عن الانقيادِ[1].

قولُه: «قال الشَّاعرُ:

تَـرَى الأُكْـمَ فيـهِ سُـجَّدًا للحَوافِـرِ»

هو لزيدِ الخيلِ[2]، وأوَّلُه:

بجَمْـعٍ تَضِـلُّ البُلْـقُ فـي حَجَراتِـهِ[3]

ومعناه: أنَّ الأكمَ تخضَعُ للحوافرِ فتتأثَّرُ بها.

وفـي الحاشـيةِ المُشـارِ إليهـا: أي: أنَّـكَ تجـدُ خَيْلَنـا تَسـتعلي علـى الأماكـنِ المُرتفعَـةِ، ولا تَسـتعصِي عليهـا فكأنَّها مطيعَـةٌ لها، وفي «ديـوان زيد الخيـل»: أغارَ زيـدٌ علـى طوائـفَ مِن بنـي عامـرٍ فأصـابَ أُسـارَى وقَتَـلَ وقال:

بنـي عامـرٍ هـل تعرفـونَ إذا بَـدَا ... أبـو مِكْنَـفٍ قـد شـدَّ عقـدَ الدَّوابـرِ
بجَمْـعٍ تَضِـلُّ البُلْـقُ في حَجَراتِـهِ ... تَـرى الأُكْـمَ منـهُ سُـجَّدًا للحَوافِـرِ
وجمـعٍ كمثـلِ الليـلِ مُرتجـزِ الوَغَـى ... كثـيرٍ حواشــيهِ سَريـعِ البَـوادرِ
أَبَـت عـادَةٌ للـوَردِ أن يكـرَهَ القَنـا ... وحاجـةُ رُمحـي في نمـيرِ بـن عامـرِ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤١٥).

(٢) في (س): «الخير».

(٣) انظر: «ديوانه» (ص: ٦٦)، و«تفسير الطبري» (٢/ ١٣٧)، و«المعاني الكبير» لابن قتيبة (٢/ ٨٩٠)، و«الكامل» للمبرد (٢/ ١٤٩).

قوله: «وقال:

وقُلْـنَ لـه أَسْـجِدْ للَيْـلَى فأسْـجَدَا»[١]

هو لأعرابيٍّ من بني أسدٍ وأوَّلُه:

فقُـدْنَ لهـا وهمـاً أبيًّـا خطامُـه

و«أَسجِدْ» بهمزَةِ قطعٍ أمرٌ بوزنِ أكرِمْ، يقال: أَسجَدَ البعيرُ بوزنِ أكرَمَ؛ أي: طأطأَ رأسَهُ ليركبَ[٢].

قوله: «فاللامُ فيه كاللامِ في قولِ حسَّان:

ألَيـسَ أوَّلَ مَـن صـلَّى لقِبلَتِكُـم وأعـرفَ النَّـاسِ بالقـرآنِ والسُّـنَنِ»

قال أبو حيَّان: اللامُ في ﴿لِآدَمَ﴾ للتَّبيينِ[٣].

وقبل هذا البيتِ:

---

(١) شطر بيت ورد في المصادر هكذا مفرداً، ونسب في بعضها لأعرابي من بني أسد. انظر: «المنتخب من كلام العرب» لكراع النمل (ص: ٤٠٤)، و«الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» للأزهري (ص: ٦٩)، و«تهذيب اللغة» له (١٠/ ٣٠١)، و«الصحاح» (مادة: سجد)، وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته على البيضاوي» (٢/ ١٣٠) وقيل: هو من شعر لحميد بن ثور.

قلت: وما سيأتي من صدر له لم أقف على من ذكره من المتقدمين، وأورده الشهاب في الموضع المذكور من «حاشيته»، ولعله أخذه من المصنف.

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: سجد).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٤١٨).

ما كنتُ أحسَبُ هذا الأمرَ مُنصرِفًا[١] عن هاشـمٍ ثـمَّ منها عَن أبي حسـنِ[٢]

قوله: «لِقِبلَتكم»؛ أي: مستقبلًا لِقِبلَتِكُم.

﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ﴾: امتنعَ عما أُمِرَ به استكبارًا مِن أَن يتَّخذَهُ[٣] وُصْلةً في عبادةِ رَبِّهِ، أو يعظِّمَهُ ويتلقَّاهُ بالتحيَّةِ، أو يخدمَهُ وَيسعَى فيما فيهِ خَيرُه وصَلاحُه.

و(الإباءُ): امتناعٌ باختيارٍ، و(التكبُّر): أن يَرَى الرَّجُلُ نفسَه أكبرَ مِن غيرِه، والاستكبارُ: طلبُ ذلك بالتشبُّعِ[٤].

﴿وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: فـي عِلـمِ اللهِ، أو صـارَ منهم باسـتقباحِ أَمـرِ الله إِيَّاه بالسـجُودِ لآدمَ اعتقـادًا بأنَّـه أفضـلُ منـه، والأفضَـلُ لا يَحسُـنُ أن يُؤمَـرَ بالتَّخضُّـع للمَفضُـولِ أو التوسُّـلِ[٥] بـهِ كمـا أَشْـعَر بـه قولُـه: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾ [ص: ٧٦] جوابًـا لقولـِهِ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، لا بتركِ الواجـبِ وَحدَهُ.

---

(١) في هامش (ف): «في نسخة: أن الأمر منصرف».

(٢) نسبه لحسان الرازي في «تفسيره» (٢/ ٤٢٧)، وعزاه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ١١٣٣) للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، وعزاه الزبير بن بكار في «الأخبار الموافقيات» (ص: ٢٢١) إلى بعض ولد أبي لهب بن عبد المطلب.

(٣) في (خ): «يتخذوه».

(٤) قوله: «بالتشبع»: هو التزيُّن بأكثر مما عنده، يتكثَّر بذلك ويتزيَّن بالباطل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٢). وانظر: «الصحاح» (مادة: شبع).

(٥) في (ت): «والتوسل».

والآيَةُ تدلُّ على أن آدمَ أفضَلُ من الملائكةِ المأمُورينَ بالسُّجودِ له ولو مِن وَجهٍ، وأنَّ إبليسَ كانَ مِن الملائكَةِ، وإلّا لم يتناوَلْه أمرُهم ولم يصحَّ استثناؤُه منهم.

ولا يرُدُّ ذلك قولُه تعالى: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ﴾؛ لجوازِ أن يُقالَ: إنَّه كانَ منَ الجنِّ فِعلًا ومِنَ الملائكةِ نوعًا، ولأنَّ ابنَ عباسٍ رضيَ الله عنهما رَوَى أنَّ من الملائكةِ ضَربًا يتوالدُون يقال لهم: الجنُّ، ومنهُم إبليسُ.

ولِمَن زعمَ أنَّه لم يَكُن من الملائكةِ أن يقولَ: إنَّه كان جِنِّيًّا نشَأ بين أظهُرِ الملائكةِ، وكانَ مغمورًا بالألُوفِ منهم فغُلِّبُوا علَيهِ، أو الجنُّ كانوا أيضًا مأمُورِينَ مع الملائكةِ لكنَّه استغنَى بذكرِ الملائكةِ عن ذكرِهم، فإنَّه إذا عُلم أنَّ الأكابرَ مأمُورُونَ بالتذلُّلِ لأحَدٍ والتوسُّلِ بهِ عُلِمَ أنَّ الأصاغرَ أيضًا مأمورونَ بهِ، والضميرُ في ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ راجعٌ إلى القبيلَينِ، وكأنَّهُ قالَ: فسجَدَ المأمُورونَ بالسُّجُود إلَّا إبليسَ، وأنَّ من الملائكة مَن ليسَ بمعصومٍ وإن كانَ الغالبُ فيهم العصمةَ كما أنَّ من الإنسِ معصُومينَ والغالبُ فيهم عَدَمُ العِصمةِ.

ولعَلَّ ضربًا مِنَ الملائكةِ لا يخالفُ الشَّياطينَ بالذَّاتِ وإنَّما يخالفهُم بالعوارضِ والصفاتِ كالبرَرَةِ والفَسَقَةِ من الإنسِ، والجنُّ يشمَلُهما، وكانَ إبليسُ من هَذا الصنفِ كما قاله ابنُ عباسٍ، فلذلك صحَّ عليه التغيُّرُ عَن حالِه والهبُوطُ عن محلِّه كما أشارَ إلَيه بقَولِهِ عَزَّ وعَلا: ﴿إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠].

لا يقال: كيفَ يصحُّ ذلك والملائكةُ خُلِقَتْ من نورٍ والجنُّ مِن نارٍ؟ لِمَا روَت عَائشةُ رضي الله عنها أنَّه عليه السلامُ قال: «خُلِقَت الملائكةُ من النورِ وخلقَ الجنُّ من مَارجٍ من نارٍ»؛ لأنَّه كالتمثيلِ لِمَا ذكرنا، فإنَّ المرادَ بالنُّور: الجوهرُ المضيءُ، والنارُ كذلك، غيرَ أنَّ ضَوءهَا مكدَّرٌ مغمُورٌ بالدخانِ محذورٌ عنه بسبَب ما يصحبُه

من فرطِ الحرارةِ والإحراقِ، فإذا صَارت مهَذَّبة مُصَفَّاةً كانت محضَ نورٍ[١]، ومتى نكصَتْ عادت الحالةُ الأولى جَذعةً ولا تزالُ تتزايدُ حتى يَنطفئَ نورُها ويبقى الدُّخانُ الصِّرفُ، فهذا أشبَهُ بالصَّوابِ وأوفَقُ للجَمع بين النصوصِ، والعلمُ عند اللهِ تعالى.

ومن فوائدِ الآيةِ: استقباحُ الاستكبارِ وأنَّه قد يُفضي بصَاحِبه إلى الكفرِ، والحَثُّ على الائتمارِ لأمرِه وتركِ الخوضِ في سِرِّه، وأن الأمرَ للوجوبِ، وأنَّ الذي عَلِمَ اللهُ مِن حالِه أنَّه يُتوفَّى على الكُفرِ هو الكافِر على الحقيقةِ إذ العِبرةُ بالخواتيمِ وإن كان بحكمِ الحالِ مُؤمنًا، وهو الموافاةُ المنسُوبةُ إلى شيخِنا أبي الحسنِ الأشعَريِّ رحمه الله.

قوله: «**ولأنَّ ابنَ عباسٍ رَوى أنَّ مِن الملائكةِ ضَرْبًا يتوالدونَ يقال لهم: الجنُّ، ومنهم إبليسُ**»: لم أَقِف عليهِ[٢].

قوله: «**ولعلَّ ضَربًا من الملائِكَةِ لا يخالفُ الشَّياطينَ بالذَّاتِ.**. » إلى آخره:

قلتُ: كانَ الأَوْلَى بالمصنِّفِ الإعراضَ عن هذا الكَلامِ والإضرابَ عنه صفحًا، ولكن هذهِ ثمرَةُ التوغُّلِ في علومِ الفَلاسِفَةِ وعدمِ التَّضلُّعِ بالأحاديثِ والآثارِ، والذي دلَّت عليهِ الآثارُ أنَّ إبليسَ أبو الجنِّ كما أنَّ آدمَ أبو الإنسِ، وأنَّه لم يَكُن من الملائِكَةِ طرفةَ عينٍ[٣]، وأنَّ المصحِّحَ للاستثناءِ التَّغليبُ لكونِه كانَ فيهم، أو هو مُنقَطِعٌ.

---

(١) في (خ): «كانت نورا محضا».

(٢) ولعل المراد به ما رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٤١) عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن من الملائكة قبيلاً يقال لهم: الجن، فكان إبليس منهم، وكان إبليس يسوس ما بين السماء والأرض، فعصى، فمسخه الله شيطاناً رجيماً.

(٣) من هذه الآثار ما رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٣٩ ـ ٥٤١) عن الحسن وشهر بن حوشب وسعد بن مسعود وابن زيد، لكنه روى أيضاً في «تفسيره» (١/ ٥٣٨) من طريق قتادة عن ابن =

قوله: «رَوَت عائشَةُ أَنَّه عليه السَّلام قال: خُلِقَت الملائكَةُ مِن نورٍ وخُلِقَ الجنُّ مِن مارجٍ من نارٍ»).

أخرجَه مُسلِمٌ وتمامُه: «وخُلِقَ آدمُ مِما وُصِفَ لكم»[1].

قوله: «لأَنَّه كالتَّمثيلِ لِمَا ذكرتُ»:

أقول: لو أَمْكنَ المصنِّفَ وأشباهَهُ[2] أن يحمِلُوا كلَّ حَديثٍ على التَّمثيلِ لَفَعلوا، وهذا غيرُ لائق، وليتَ شعري إذا حُمِلَ ما ذُكِرَ في خلقِ الملائكَةِ والجنِّ على التَّمثيلِ ماذا يُصنَعُ في بقيَّةِ الحديثِ؟ أَيُحمَلُ ما ذُكِرَ في خلقِ آدمَ على التَّمثيلِ وأنَّه ليسَ مَخلوقًا من ترابٍ كما هو ظاهرُ الآية، هذه إحالةٌ للنُّصوصِ عَن ظواهِرِها.

فلتَحذَر هذهِ الطَّريقةَ فإنَّ مدارَ المُعتزلَةِ عليها، وهم أوَّلُ مَن أكثرَ منها حتى إنَّهم أنكروا سؤالَ مُنكَرٍ ونَكيرٍ، وعذابَ القَبرِ، والميزانَ، والصِّراطَ، والحوضَ، والشَّفاعةَ، ودابَّةَ الأرضِ، وحَمَلوا جميعَ الأحاديثِ الواردَةِ في ذلك على التَّمثيلِ، ثم عَدَّوا ذلك إلى أحاديثَ لا يَقدَحُ تأويلُها في العَقيدَةِ كحديثِ شَكوى النَّارِ وتَنفُّسِها في كلِّ عامٍ مرَّتينِ، وشكوى الرَّحِمِ وغير ذلك، فتبِعَهم في ذلك مَن تضلَّعَ مِن علومِ الفلسفَةِ والعُقولِ ولم يتبحَّرْ في الحَديثِ فمَشى في كلِّ آيةٍ وحَديثٍ على هذا التَّأويلِ وألغى اعتبارَ ظاهرِهِ.

وهذا غيرُ مُناسِبٍ، بل الأَوْلَى الرُّجوعُ في الأحاديثِ إلى أئمَّةِ الحديثِ، فما

= عباس أنه قال: لو لم يكن من الملائكة لم يؤمر بالسجود، وكان على خزانة السماء الدنيا، وكان قتادة يقول: جن عن طاعة ربه، والله أعلم.

(١) رواه مسلم (٢٩٩٦).

(٢) في (س): «المصنف وأمثاله».

قالوا إنه على ظاهرِه كغالبِ الأحاديثِ حُمِلَ على ظاهرِه وتُجُنِّبَ فيه طريقُ التَّمثيلِ، إذ لا داعيَ له والتَّأويلُ خِلافُ الأَصلِ، وما قالوا: إنَّه ليسَ على ظاهرِهِ كأحاديثِ الصِّفاتِ سُلكَ به طريقُ التَّأويلِ والتَّمثيلِ، والطيبيُّ ـ رحمَةُ الله عليهِ ـ سلكَ هذا المنهاجَ لكَونِهِ مُحدِّثًا.

وقد رأيتُ في «تذكرَةِ» الإمامِ تاجِ الدِّينِ ابن مكتومٍ بخطه: قال الإمامُ أبو محمَّدٍ عبدُ اللهِ بن السِّيْدِ البَطَلْيَوْسِيُّ في كتابِ «المقتبس في شرحِ مُوطَّأ مالكِ بن أنس» قد اختُلِفَ في مَعنى قولِه عليه السَّلام: «اشتكت النار» فجعَلَه قومٌ حَقيقَةً وقالوا: إنَّ اللهَ قادِرٌ على أنْ يُنطِقَ كلَّ شيءٍ إذا شاءَ، وحَملوا جميعَ ما وردَ مِن هذا ونحوِه في القُرآنِ والحديثِ على ظاهِرِه وهو الحقُّ والصَّوابُ، وذهبَ قومٌ إلى أنَّ هذا كلَّه مجازٌ، وما تقدَّمَ هو الحقُّ: مِن حملِ الشَّيءِ على ظاهرِهِ حتى يقومَ دليلٌ على خلافِه. هذا لفظُه بحروفِه[١]، مع أنَّ البَطَلْيَوْسِيَّ المذكورَ كانَ مِن الأئمَّةِ الأفرادِ المُتبحِّرينَ في المعقولاتِ والعلومِ الفَلسَفِيَّةِ والتَّدقيقاتِ، وهؤلاءِ هُم الذينَ يقولونَ بالتَّأويلِ وإخراجِ هذه الأحاديثِ عَن ظاهرِها، ويرَوْنَ أنَّ ذلكَ من التَّحقيقِ والتَّدقيقِ وأنَّ حَمْلَها على ظاهرِها خلافُ التَّحقيقِ والتَّدقيقِ.

قوله: «إذ العِبرَةُ بالخواتيمِ»:

هـذا مأخوذٌ مِن حديـثِ: «الأعمـال بالخواتيـم»، أخرجَهُ البُخـارِيُّ من حديثِ سـهلِ بن سـعدٍ، وابـنُ حِبَّـان مِن حديـثِ مُعاويـَةَ، وابـنُ عَدِيٍّ مـن حديثِ عائشـةَ، والطَّبرانـيُّ مِـن حديـثِ علـيٍّ، والبزَّارُ مِـن حديثِ ابـنِ عمرَ[٢].

---

(١) انظر: «مشكلات موطأ مالك» لابن السيد البطليوسي (ص ٤٧ ـ ٤٨).

(٢) رواه البخاري (٦٤٩٣) عن سهل، وابن حبان في «صحيحه» (٣٤٠) عن عائشة، ولم أقف عليه =

(٣٥) ـ ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ السُّكنَى من السُّكُون؛ لأنَّها استقرارٌ ولَبثٌ، و﴿أَنتَ﴾ تأكيدٌ أكَّد بهِ المُستكنَّ ليَصِحَّ العَطفُ عليه، وإنَّما لم يخاطِبْهُما أولًا تنبيهًا على أنَّه المقصودُ بالحكمِ والمعطوفُ عليه تبَعٌ لهُ.

و(الجنَّةُ): دارُ الثوابِ لأنَّ اللامَ للعَهدِ ولا مَعهودَ غيرها.

ومَن زعمَ أنها لم تُخلَقْ بَعدُ قال: إنَّهُ[1] بُستانٌ كانَ بأَرضِ فِلسطِينَ أو بين فارسَ وكَرْمانَ، خلقَه الله تعالى امتحانًا لآدمَ. وحَمَلَ الإهبَاط على الانتقالِ منهُ إلى أرضِ الهندِ كما في قولِه تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١].

﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾: واسِعًا رافهًا، صفةُ مصدَرٍ مَحذوفٍ.

﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾: أَيَّ مكانٍ من الجنَّةِ شِئتُما، وسَّعَ الأمرَ علَيهما إزاحَةً لِلعلَّةِ والعُذْرِ في التَّناولِ من الشجرَةِ المنهيِّ عَنها مِن بينِ أشجارِها الفائتةِ للحَصْرِ.

قوله: «السُّكنَى مِن السُّكونِ»:

قال القطبُ: إشارةٌ إلى أنَّ قولَه تعالى: ﴿اسْكُنْ﴾، معناه: اتَّخِذ مَسكنًا، وليسَ معناهُ: استَقِرَّ فيها ولا تتحرَّك.

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدينِ: يعني: أنَّ ﴿اسْكُنْ﴾ أمرٌ مِن السُّكنى بمعنى اتِّخاذِ

= عنده عن معاوية، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٥٥١) عن عائشة، والطبراني في «الكبير» (٥٧٩٨)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٣/ ٢٦) عن ابن عمر بلفظ: «العمل بخواتيمه».

(١) في (ت): «إنها».

المسكَنِ، لا مِن السُّكونِ بمعنى تَركِ الحَركَةِ، ولهذا يُذكَرُ مُتعلِّقُهُ بدونِ (في)، إلَّا أنَّ مَرجِعَ السُّكنى إلى السُّكونِ.

قوله: «و﴿أَنتَ﴾ تأكيدٌ أكَّدَ بِهِ المستكِنَّ»: ليَصِحَّ العَطفُ عليه، إذ لا يجوزُ عندَ البَصريِّينَ العطفُ على المرفوعِ المتَّصلِ بلا فَصْلٍ.

الطيبي: **فإن قيلَ**: كيفَ يَصِحُ العَطفُ و﴿وَزَوْجُكَ﴾ لا يرتفِعُ بـ﴿اسْكُنْ﴾، فإنَّكَ لا تقول: (اسكُنْ غلامُكَ) إذ الغائبُ لا يُؤمَرُ بلفظِ الحاضرِ؟

فيقال: قد اندرجَ الغائِبُ في حكمِ الحاضرِ لقضيَّةِ العَطفِ على سبيلِ التَّغليبِ، فينسَحِبُ عليه حكمُه[1].

قوله: «وإنَّما لَم يُخاطِبْهُما أولًا تنبيهًا على أنَّه المَقصودُ بالحُكمِ والمعطوفُ تَبعٌ»: مأخوذٌ من كلامِ الرَّاغبِ حيثُ قال:

إن قيلَ: ما الفَرقُ بينَ أَن يقالَ: افعَلْ أنتَ وقومُكَ كذا، وبينَ أن يقالَ: افعلوا كذا؟

قيل: الأوَّلُ تَنبيهٌ على أنَّ المَقصودَ هو المخاطَبُ والباقونَ تَبَعٌ له، وأنَّه لَولاهُ لَمَا كانوا مأمورينَ بذلك وعلى نَحوِه: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩] وليسَ كذا إذا قال: افعلوا[2].

قوله: «صِفَةُ مَصدَرٍ مَحذوفٍ»:

قال أبو حيَّان: انتصابُ ﴿رَغَدًا﴾ قالوا: على أنَّه نعتٌ لِمَصدرٍ مَحذوفٍ تقديرُه: أكْلًا رغدًا، وقيل: هو مصدَرٌ في موضعِ الحالِ، والأوَّلُ مخالِفٌ لمَذهَبِ سِيبويه؛

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٤٠).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٥٢).

لأنَّه ما جاءَ من هذا النَّوعِ جعلَهُ مَنصوبًا على الحالِ مِن الضَّميرِ العَائدِ على المصدَرِ الدَّالِّ عليه الفعلُ، والثاني: بأنَّه مَقصورٌ على السَّماعِ[١].

قوله: «**إزاحة**»؛ أي: إزالة، يقالُ: زاحَ عني الأَمرُ؛ أي: زالَ وذَهبَ[٢].

قوله: «**من بين أشجارِها الفائتَةِ للحَصرِ**»:

في الحاشيَةِ المشارِ إليها: أي: لا تَنحَصِرُ؛ فالحَصرُ فيها فائتٌ.

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: مَعنى «الفَائتَةِ للحَصرِ»: أنَّها سَبقَت الحَصرَ ولم تبقَ مَحصورَةً؛ يُقالُ: فاتَني بكَذا؛ أي: سَبقَني بِهِ وذهبَ بهِ عَني، وجَارَيْتُه ومَارَيْتُه حتَّى فُتُّهُ.

وفي «الصحاح»: الفَوْتُ والفَوَاتُ مَصدَرُ فَاتني الشَّيءُ[٣].

فالمعنى: أنَّها فاتَت الحَصْرَ بمَعنى لَم يُدرِكْها الحَصرُ.

﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فيهِ مبالغاتٌ:

تعليقُ النَّهيِ بالقُربِ الذي هو من مقدِّمَاتِ التناولِ مبالغةً في تحريمِهِ ووجُوبِ الاجتنابِ عنه، وتَنبيهًا على أنَّ القُربَ مِنَ الشيءِ يُورِثُ دَاعيَةً ومَيلًا يأخذُ بمجامِعِ القلبِ ويُلهِيْهِ عمَّا هُوَ مقتضَى العقلِ والشَّرعِ؛ كما قِيلَ[٤]: «حبُّكَ الشَّيءَ يُعمِي ويُصِمُّ»، فينبغي أَن لا يحُوما حَولَ ما حُرِّمَ علَيهما مخافةَ أن يَقَعا فيهِ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (١/ ٤٣٠).

(٢) انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٣٢٤).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: فوت).

(٤) في (خ): «روي».

وجَعْلُهُ[١] سَبَبًا لأَنْ يكونا من الظالمينَ الذين ظلمُوا أنفسَهم بارتكابِ المعاصي، أو بنقصِ حظِّهما بالإتيانِ بما يُخِلُّ بالكرامَةِ والنَّعيمِ؛ فإنَّ الفاءَ تفيدُ السَّببيَّةَ سَواءٌ جعَلْتَه[٢] للعَطفِ على النهيِ أو الجوابِ له.

والشَّجَرةُ[٣] هي الحنطةُ، أو الكَرْمَةُ، أو التِّينَةُ، أو شَجْرَةٌ مَن أكلَ منها أحدَثَ، والأَوْلَى أن لا تُعيَّنَ مِن غيرِ قاطعٍ كما لم تُعيَّنْ في الآيةِ لعدَمِ توقُّفِ[٤] ما هو المقصودُ عليه.

وقُرِئَ بكسرِ الشينِ[٥]، و: (تِقرَبا) بكسرِ التاءِ[٦]، و(هذي) بالياءِ[٧].

قولُه: «كمَا رُوِي: حبُّكَ الشَّيءَ يُعمي ويُصِمُّ»:

أخرجَهُ أبو داودَ مِن حديثِ أبي الدَّرداءِ مَرفوعاً[٨].

---

(١) قوله: «وجَعْلُه»؛ أي: قربانُهما إلى الشجرة، عطف على «تعليق النهي بالقرب». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٦).

(٢) قوله: «سواء جعلته»؛ أي: الفاء. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٨٦).

(٣) بعدها في (ت): «قيل».

(٤) في (خ): «تعين».

(٥) نسبت لأبي السمال وهارون الأعور. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٢٧).

(٦) نسبت ليحيى بن وثاب كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢).

(٧) نسبت لابن محيصن ورويت عن ابن كثير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٢٧).

(٨) رواه أبو داود (٥١٣٠). ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٢١٦٩٤)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٠٧) و(٣/ ١٧١). وهو حديث صحيح موقوفاً، أما المرفوع ففيه أبو بكر بن أبي مريم، وهو ضعيف.

قال الميدانيُّ في «الأمثال»: معناهُ: يُخفي عنكَ مَعايِبَه، ويُصِمُّ أُذنيكَ عَن سماعِ مَساوِئه[١].

وقال الشَّاعِرُ في مَعناه:

وكذَّبتُ طَرْفِي فيـكَ والطَّرْفُ صَادِقٌ وأَسمَعْتُ أُذني فيكَ ما لَيْسَ تَسمَعُ[٢]

قوله: «والأَوْلى أَن لا تُعيَّنَ»:

كذا قالَ ابنُ جريرٍ، وقال: إنَّ العلمَ بها علمٌ لا ينفَعُ وجَهلٌ لا يَضُرُّ[٣].

قلتُ: وقَد يقالُ: إنَّ فيها نفعًا ما، وذلك إذا قلنا: إنَّها الكَرْمُ، فإنَّ فيهَا إشارةً إلى أنَّ الخمرَ أمُّ الخبائِثِ؛ لأنَّ أصلَهَا هو الذي كان السَّببَ في الإخراجِ مِن الجنَّةِ أَوَّلًا، فيُجتنبُ لئلَّا يكونَ مانعًا مِن العَوْدِ إليهَا في الآخرَةِ.

(٣٦) ـ ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ أَصدَرَ زلَّتَهما عن الشَّجرَةِ، وحمَلَهما على الزَّلَّةِ بسَببِها، ونظيرةُ ﴿عَنْ﴾ هذه في قولِه تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢].

أو: أزلَّهُما عن الجنَّةِ، بمعنَى: أَذهَبَهما، وَيعضدُه قراءةُ حمزة: ﴿فَأَزَالَهُمَا﴾[٤] وهما متقاربانِ في المعنى، غيرَ أن زَلَّ يقتضي عثرةً معَ الزوالِ.

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١/ ١٩٦).

(٢) قاله النجاشي الحارثي. انظر: «سر الفصاحة» لابن سنان الخفاجي (ص: ٢٣٦).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٥٧).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٣)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

وإزلالهُ: قولُه: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠]، وقولُه: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ومقاسمَتُه إياهُما بقوله: ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١].

واختُلِفَ في أنَّه تمثَّلَ لهمَا فقاوَلَهُما بذلِك، أو ألقاهُ إليهِما على طريقِ الوسْوَسَةِ، وأنَّه كيفَ توصَّلَ إلى إزلالهمَا بعدَما قيل له: ﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾؟

فقيل: إنَّه مُنِعَ من الدُّخولِ على جهَةِ التَّكرِمَةِ كما كانَ يَدخلُ معَ الملائكةِ، ولم يُمنَعْ أن يَدخلَ للوسْوَسَةِ ابتلاءً لآدَم وحوَّاءَ.

وقيلَ: قامَ عند البابِ فنادَاهما.

وقيلَ: تمثَّلَ بصُورةِ دابَّةٍ فدَخلت[1] وَلم يَعْرِفْه الخَزَنَةُ.

وَقيلَ: دخلَ في فمِ الحيَّةِ حَتَّى دخلَتْ بهِ.

وقيلَ: أرسَلَ بعضَ أتباعِه فأزلَّهمَا. والعِلْمُ عندَ الله.

قوله: «أصدرَ زَلَّتَهُما عن الشَّجرَةِ وحملَهُما على الزَّلَّةِ بسبَبِها»:

قال الطِّيبِيُّ: يشيرُ إلى أنَّ ﴿أَزَلَّهُما﴾ على أن يكونَ الضَّميرُ في ﴿عَنْهَا﴾ للشَّجرَةِ مضمَّنٌ لمعنى: أصدَرَ، و(عن) حينئذٍ للسَّببيَّةِ؛ أي: أنَّ الشَّيطانَ إنَّما قدرَ على إصدارِ الزَّلَّةِ عَن الشَّجرَةِ بسببِ الوَسْوَسَةِ بأَن يقولَ: هذه شَجرَةُ الخلدِ فكُلَا لتَخلُدَا، أو لأنَّ أكلَها سببٌ لصَيرُورَتِكُما مَلَكَين، هذا هو المرادُ بقولِه: «فحَمَلَهُما الشَّيطانُ على الزَّلَّةِ بسبَبِها»؛ أي: بسببِ الشَّجرَةِ[2].

---

(١) في (خ): «فدخل».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٤٢).

قوله: «ونظيرةُ ﴿عَنْ﴾ هذه في قولِه تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: ما أصدَرْتُ فِعلَهُ عَن أمري، قال: وما يقال: إنَّ في التَّضمينِ يُورَدُ[١] الفعلُ المضمَّنُ على طَريقِ الحالِ ليسَ بلازمٍ.

قوله: «أو أزلَّهما عَن الجنَّةِ»:

قال صاحبُ «الانتصاف»: يشهَدُ لهُ قولُه تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧][٢].

قالَ في «الإنصاف»: وهو سهوٌ؛ لأنَّ الذي أعادَ الضَّميرَ إلى الشَّجرَةِ قدَّرَ: فأصدَرَ الشَّيطانُ زَلَّتَهُما عَن الشَّجرَةِ، وذلك لا يُنافي إخراجَ الشَّيطانِ إيَّاهُما عَن الجنَّةِ، ولا يمكنُ نِسبَةُ الإخراجِ إلى الشَّجرَةِ، ولقَد كانَ هذا الوَجهُ قويًّا وعَن تأييدِه غَنِيًّا.

قوله: «فقيلَ: إنَّه منعَ مِن الدُّخولِ على جهَةِ التَّكرمَةِ»:

قالَ الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ الأمرَ بالخُروجِ مُعلَّلٌ بقولِه: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: ٣٤] فدلَّ على أنَّ الجنَّةَ دارُ المقرَّبينَ فلا يَسكُنُها[٣] اللَّعينُ، فإذا دخلَ لغيرِ التَّكرمَةِ لا يمنعُ منه، ويمكنُ أن يعبَّرَ بالأمرِ عن مُطلَقِ الطَّردِ والإهانَةِ، فلا يلزَمُ على هذا وجوبُ الخُروجِ[٤].

قوله: «وقيل: دخلَ في فَمِ الحيَّةِ حتى دَخلَتْ بِهِ»:

قلت: هو الوارِدُ، أخرجَه ابنُ جريرٍ عن ابنِ مسعودٍ وابنِ عبَّاسٍ وأبي العاليَةِ

---

(١) في (ز) و(س): «بوروده»، وفي (ف): «بورود».

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ١٢٧).

(٣) في (س): «فلا يدخلها».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٤٤).

ووهبِ بن منبِّهٍ ومحمَّدِ بن قيسٍ[1]، وفيهِ التَّصريحُ بأنَّه قاوَلَهُما بذلك ولم يُسنِد شيئًا من الأقوالِ المَذكورَةِ عَن أَحدٍ.

﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾؛ أي: من الكرامةِ والنَّعيمِ.

﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ﴾ خطابٌ لآدمَ وحوَّاء؛ لقوله: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [طه: ١٢٣]، وجُمِعَ الضَّميرُ لأنَّهما أصلَا الإنسِ وكأنَّهُما الجنسُ[2] كلُّهم، أو هما وإبليسُ، أُخرجَ منها ثانيًا بعدَ ما كان يدخلُها للوَسوَسَةِ، أو دَخلَها مسارقةً، أو منَ السماءِ[3].

﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ حالٌ استُغنيَ فيها عن الواوِ بالضَّميرِ، والمعنى: متعَادِين يَبغي بَعضُكم على بعضٍ بتضليلِه.

﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾: مَوضعُ استقرارٍ، أو استقرارٌ.

﴿وَمَتَٰعٌ﴾: تمتُّعٌ ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ يُريد به وقتَ الموتِ أو القيامةِ.

(٣٧) ـ ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ استقبلَها بالأخذِ والقَبولِ والعَملِ بها حينَ عُلِّمَها، وقرأ ابنُ كثيرٍ بنَصْبِ ﴿آدمَ﴾ ورفعِ (الكلمات)[4] على أنَّها استَقبلتْه وبلَغَتْه، وهيَ قولُه تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ الآيَةَ [الأعراف: ٢٣].

---

(١) هذه الآثار رواها الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٦١ ـ ٥٦٤).

(٢) في (خ): «لأنهما أصل الإنس وكأنهما الإنس».

(٣) قوله: «أو من السماء» عطف على قوله: «منها». انظر: «حاشية شيخ زاده» (١/ ٥٤٦)، و«حاشية القونوي» (٣/ ١٩١). واستبعده القونوي بأن الإخراج حينئذ ليس على نسق واحد؛ لأن هبوطهما من الجنة وهبوطه من السماء.

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٣)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

وقيل: سبحانكَ اللَّهُم وبحمدِك، وتبارَك اسمُكَ، وتعالَى جَدُّكَ، لَا إلهَ إِلَّا أَنْتَ ظلَمْتُ نفسِي فاغفِر لِي فإنَّه[1] لا يغفِرُ الذنوبَ إلَّا أَنتَ[2].

وعن ابن عباسٍ قال: يا رَبِّ أَلَم تخلقْنِي بيدِك؟ قالَ: بلى، قال: يا رَبِّ أَلَم تنفخْ فيَّ الرُّوحَ من روحكَ؟ قالَ: بلى، قال: يا ربِّ ألم تسبِق رحمتُكَ غضبَك؟ قال: بلى، قالَ: ألم تُسْكِنِّي جنَّتَكَ؟ قالَ: بلى، قالَ: يا رب إنْ تُبتُ وأصلَحْتُ أراجِعِي أنت إلى الجنَّة؟ قال: نعم.

وأصلُ الكَلِمَةِ: الكَلْمُ، وهُو التأثيرُ المدرَكُ بإحدَى الحاسَّتينِ السَّمعِ والبَصرِ كالكَلامِ والجِراحَةِ.

﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾: رجعَ عليه بالرحمةِ وَقبولِ التَّوبةِ، وإنَّما رَتَّبَه بالفاءِ على تلقِّي الكلماتِ لتضمُّنه معنى التوبَةِ، وهو الاعترافُ بالذنبِ والندمُ عليه، والعزمُ على أن لا يعودَ أَلبتَّة[3].

واكتُفِيَ بذكرِ آدَمَ لأنَّ حوَّاءَ كانَتْ تبَعًا له في الحكمِ، ولذلك طُوِيَ ذكرُ النِّساءِ في أكثرِ القرآنِ والسُّنَن.

﴿إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ﴾: هو الرَّجَّاعُ على عبَادِهِ بالمغفرةِ، أَو: الذي يُكثرُ إعَانتَهُم على التَّوبَةِ.

وأَصلُ التَّوبةِ: الرجُوعُ، فإذا وُصِفَ بها العبدُ كان رجوعًا عن المعصيَةِ، وإذا وُصِفَ بها الباري تعالى أريدَ بها الرجُوعُ من العقوبةِ إلى المغفرةِ.

---

(١) في (ت): «إنه».

(٢) رواه النسائي في «الكبرى» (١٠٦٢٠)، والضبي في «الدعاء» (١٠٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٠٣)، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

(٣) في (خ) و(ت): «يعود إليه».

﴿الرَّحِيمُ﴾: المبالِغُ في الرَّحمةِ.

وفي الجَمعِ بين الوصفَينِ وَعْدٌ للتائبِ بالإحسَانِ مع العفوِ[١].

قوله: «أو هما وإبليسُ»:

قلت: هذا هو الوارِدُ، أخرجَهُ ابنُ جريرٍ عن ابنِ عبَّاسٍ وزادَ: والحيَّة[٢]، وعن مُجاهدٍ[٣] وأبي العاليَةِ[٤] وأَبي صالحٍ والسُّدِّيِّ[٥]، فهوَ المُعتمَدُ، والعداوَةُ بين آدمَ وإبليسَ والحيَّةِ ظاهرَةٌ، وفي الحديثِ: «الحيَّاتُ ما سَالمناهُنَّ منذُ حاربنَاهُنَّ»[٦].

قوله: «﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ حالٌ استُغنِيَ فيها عن الواوِ بالضَّميرِ»:

قالَ الطِّيبيُّ: ويجوزُ أَن تكونَ جُملَةً مُستأنفَةً على تَقديرِ السُّؤالِ[٧].

وقال أبو حيَّان: هذه الجملةُ في موضعِ الحالِ؛ أي: اهبِطُوا مُتعادِينَ، والعامِلُ فيها: ﴿اهْبِطُواْ﴾ وصاحبُ الحالِ الضَّميرُ في ﴿اهْبِطُواْ﴾، ولم يحتَجْ إلى الواوِ لإغناءِ الرَّابطِ عَنها، واجتماعُ الواوِ والضَّميرِ في الجُملَةِ الاسميَّةِ الواقعَةِ حَالًا أكثَرُ مِن انفرادِ الضَّميرِ.

---

(١) في (خ): «المغفرة».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٧٣).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٧٣) بلفظ: آدم وذريته، وإبليس وذريته، وفي رواية أخرى عنه: آدم، وإبليس والحية.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٧٣): إبليس وآدم.

(٥) رواهما الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٧٣) بلفظ: آدم وحواء، وإبليس والحية.

(٦) رواه أبو داود (٥٢٤٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٦٤٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٤٥).

وأجازَ مَكيٌّ[(١)] أن تكونَ مُستأنفَةً إخبارًا مِن اللهِ بأنَّ بعضَهُم لبعضٍ عَدُوٌّ، فلا يكونُ في موضعِ الحالِ، وكأنَّهُ فرَّ مِن الحالِ لأنَّه تخيَّلَ أنَّهُ يَلزَمُ مِن القَيدِ في الأَمرِ أن يكونَ مَأمورًا به أو كالمَأْمُورِ، ألا تَرى أنَّكَ إذا قلت: (قُمْ ضاحِكًا) كانَ المعنى الأمرُ بايقاعِ القيامِ مَصحوبًا بالحالِ، فيكونُ الحالُ مَأمورًا بها أو كالمأمورِ؛ لأنَّكَ لم تُسوِّغْ لهُ القِيامَ إلا في حالِ الضَّحكِ، وما لا يُتوصَّلُ إلى فعلِ المأمورِ به إلا بِهِ مَأمورٌ بِهِ، واللهُ تعالى لا يأمُرُ بالعَداوَةِ، ولا يلزَمُ ما تُخيِّلَ[(٢)] مِن ذلك؛ لأنَّ الفعلَ إذا كانَ مَأمورًا به مَن يُسنَدُ إليهِ في حالٍ مِن أَحوالِهِ لَم تَكُن تلكَ الحالُ مأمورًا بها؛ لأنَّ النِّسبَةَ الحاليَّةَ هيَ نِسبَةٌ تَقييديَّةٌ لا نِسبَةٌ إِسنادِيَّةٌ، فلَو كانَت مَأمورًا بها لَم تَكُن تَقييديَّةً والتَّقييديَّةُ غيرُ الإسناديَّةِ.

ولو سلَّمْنَا كونَ الحالِ مَأمورًا بها إذا كانَ العامِلُ فيها أمرًا فلا يَسُوغُ ذلك هنا؛ لأنَّ الفِعلَ المأمورَ بِهِ إذا كانَ لا يقَعُ في الوُجودِ إلا بذلك القيدِ ولا يُمكِنُ خلافُه لم يَكُن ذلك القَيدُ مَأمورًا به؛ لأنَّه ليسَ داخِلًا في حَيِّزِ التَّكليفِ، وهذه الحالُ مِن هذا النَّوعِ، فلا يلزَمُ أن يكونَ اللهُ تعالى أمرَ بها، وهذه الحالُ مِن الأَحوالِ اللازِمَةِ[(٣)]، انتهى كلامُ أبي حيَّان.

قوله: «موضعُ استقرارٍ أو استقرارٌ»:

قال أبو حيَّان: أي: أنه اسمُ مَكانٍ أو مَصدرٌ[(٤)].

---

(١) في «مشكل إعراب القرآن» (١/ ٨٨).

(٢) في «البحر المحيط»: يُتَخيَّل.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨).

(٤) المرجع السابق (١/ ٤٤٨).

وبقي احتمالٌ ثالثٌ: أنَّه اسمُ مَفعولٍ، وهو ما استقرَّ مُلكُهُم عليه وجازَ تَصرُّفُهم فيه، ذكره الماورديُّ[١].

قوله: «ومتاعٌ: تمتُّعٌ»:

في الحاشيةِ المشارِ إليها: يعني: أنَّ المتاعَ تارَةً يُطلَقُ ويرادُ بِهِ المصدَرُ وتارَةً غيرُه، والمرادُ هنا المصدَرُ.

قوله: «﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ يريدُ به وقتَ الموتِ أو القيامَةَ»:

قلت: القولانِ واردانِ، أخرَجَ ابنُ جَريرٍ الأوَّلَ عَن ابنِ عبَّاسٍ[٢]، والثاني عَن مجاهدٍ[٣].

قالَ الطِّيبيُّ: الثَّاني مُشكِلٌ بقولِه: مَتاعٌ بمعنى: تمتُّعٌ بالعيشِ[٤].

قال الكَوَاشي[٥]: لكلِّ إنسانٍ مَكانٌ في الأرضِ يَستقِرُّ فيهِ ويتَمتَّعُ بما قُسِمَ لهُ فيه مدَّةَ حياتِه وبعدَ مماتِه[٦].

قالَ الطِّيبيُّ: هذا مَعنى قولِه في الأعرافِ: **﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَـٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾**

---

(١) انظر: «النكت والعيون» للماوردي (١/ ١٠٨).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٧٧).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٧٨).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٤٥). والعبارة التي ذكرها هي للزمخشري في «الكشاف» (١/ ٢٣٤)، أما عبارة البيضاوي فليس فيها كلمة «بالعيش».

(٥) في هامش (ف): «الكواشي بالتخفيف».

(٦) انظر: «التلخيص في تفسير القرآن العظيم» للكواشي (١/ ٢٣٠).

[الأعراف: ٢٤-٢٥] فالمتاعُ بمعنى التَّحقيرِ في الاستِمتاعِ والتَّقليلِ في المكثِ على نحوِ قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩].

قال: ويمكنُ أن يجعلَ المتاعَ بمعنى التَّمتُّعِ في العَيْشِ على تقديرِ حصولِ الثَّوابِ والعقابِ للمُؤمنِ والكافرِ في القبرِ، وأما تمتُّعُ الكافرِ فعلى التَّهكُّمِ ثم التَّغليبِ، قال: والوجهُ الأوَّلُ أظهَرُ[1].

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: قولُه: «إلى الموتِ» لا يحتاجُ إلى تَأويلٍ، وأمَّا قولُه: «إلى يومِ القيامَةِ» فيَحتاجُ إلى ذلكَ، فقيلَ: لأنَّه يبتدئُ مِن الموتِ، أو لإدخالِ مقدِّماتِ الشَّيءِ فيه، أو لأنَّه[2] ينتفِعُ بمسكنِه في القبرِ إلى أن يُبعثَ[3].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الظَّرفُ واقِعٌ خبرًا عن مستقرٍّ ومتاعٍ، فقيل: إلى يومِ القيامَةِ؛ لأنَّ الاستقرارَ ثابتٌ إلى يومِ القيامَةِ لمكانِ القبرِ، وقيل: إلى الموتِ؛ نظرًا إلى تعلُّقِه بـ(متاع) إذ لا تمتُّعَ بعدَ الموتِ.

قلت: ما حُمِلَ هذا المحملُ على أحسنَ مِن هذا الحملِ.

ثم قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ومَن جَعَلَهُ - على تقديرِ التَّفسيرِ بيومِ القيامَةِ أيضًا - متعلِّقًا بـ(متاع) جَعَلَ ابتداءَ يومِ القيامَةِ من الموتِ لأنَّ مَن ماتَ فقد قامَتْ قيامَتُه، أو جعلَ مُقدِّماتِ الشَّيءِ من جُملَتِه، فلا يَخفَى أنَّ التَّفسيرينِ حينَئذٍ واحدٌ، أو جعلَ السُّكنى في القبرِ تمتُّعًا في الأَرضِ وهذا أقرَبُ.

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٤٥).

(٢) في (س): «أنه».

(٣) «حاشية البابرتي على الكشاف» (نسخة مراد ملا، و٥٤ب).

وقال أبو حيَّان: يمكنُ أن يفسَّرَ قولُه: ﴿مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ بقولِه: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥][١].

قوله: «استقبَلَها بالأخذِ والقبولِ والعملِ بها حينَ علمَها»:

في الحاشيةِ المشارِ إليها: التَّلقِّي حقيقَةٌ في استقبالِ مَن جاءَ من بُعدٍ، واستعمالُه في الكلماتِ مجازٌ مِنه.

وقال الشَّيخُ بهاءُ الدينِ بنُ عَقيلٍ: زيادَةُ العملِ خارجَةٌ عن مدلولِ التَّلقِّي لُغَةً.

وقالَ الطِّيبِيُّ: هو مُستعارٌ من استقبالِ النَّاسِ بعضَ الأعزَّةِ إذا قدمَ بعدَ الغيبَةِ؛ لأنَّهم حينئذٍ لا يدَعونَ شيئًا من الإكرامِ إلا فَعلُوهُ، وإكرامُ الكلماتِ الواردَةِ من الحضرَةِ الإلهيَّةِ: العملُ بها[٢].

قوله: «وقرأَ ابنُ كثيرٍ بنصبِ ﴿آدمَ﴾ ورفعِ الكلماتِ على أنَّها استقبلَتْهُ وتلقَّتْهُ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: وعلى هذه القراءَةِ أَيضًا استعارَةٌ[٣].

قوله: «وهي قولُه: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ الآية»:

قلتُ: هذا أصحُّ الأقوالِ في ذلك، أخرجَه ابن المنذرِ عن ابن عبَّاسٍ[٤]، وابنُ جريرٍ عن مجاهدٍ والحسنِ وقتادةَ وابنِ زيدٍ[٥]، وقاله أيضًا سعيد بن جُبيرٍ وأبو العاليَةِ ومحمَّدُ بن كعبٍ والرَّبيعُ بن أنسٍ وخالدُ بن معدانَ وعطاء الخراسانيُّ[٦].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٥٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٤٦).

(٣) المرجع السابق (٢/ ٤٤٦).

(٤) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٤٤).

(٥) رواه عنهم الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٧٩ ـ ٥٨٦).

(٦) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٢٣٨).

وقال ابنُ جريرٍ إنه الموافِقُ للقُرآنِ[١].

قوله: «وقيل: سُبحانكَ اللهمَّ وبحمدِكَ..» إلى آخره:

أخرجه البَيهقيُّ في «الزهد» عن أنسٍ مرفوعًا[٢]، وابن جريرٍ عن عبد الرحمنِ بنِ يزيدَ بن معاويةَ موقوفاً[٣].

قوله: «وعن ابنِ عبَّاسٍ قال: يا ربِّ أَلم تَخلُقْني بيدِكَ؟ قال: بلى..» الحديثَ:

أخرجه الفِريابيُّ، وابنُ أبي الدُّنيا في «التوبة»، وابنُ جريرٍ وابنُ مردويه، والحاكِمُ في «المستدرك» وصحَّحه[٤].

قالَ الطِّيبيُّ: قوله: «**أَرَاجِعِي**» صحَّ مِن نسخَةِ المصنِّفِ بالتخفيفِ، ومِن نسخَةِ زينِ المشايخِ بالتَّشديدِ وهو السَّماعُ، وتَوجيهُهُ مُشكِلٌ إلا أنْ يُجعلُ جمعًا، وهو مُستبعَدٌ أيضاً[٥].

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: ذكرَ بعضُهُم أنَّهُ لا استبعادَ مع ظهورِ كونِه من أُسلوبِ:

ألا فارحَمُـوني يـا إلــهَ محمَّــدٍ[٦]

و«أنت» على هذا مُبتدأٌ قُدِّمَ عليهِ خَبرُهُ.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٨٦).

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٧٧٣).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٨٤).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٤٠٠٢)، وانظر: «الدر المنثور» (١/ ١٤٢).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٤٧).

(٦) انظر: «الكشاف» (٦/ ٦٥٧)، و«البحر» (١٥/ ٤٨٥)، وصدره كما في «روح المعاني» (١٨/ ١٣٩):

فـإنْ لـم أكـنْ أهـلاً فأنـت لـه أهـلُ

قال: وأقولُ: إن لم يَكُن في سياقِ الكَلامِ ما يمنَعُ أن يكونَ «ارحموا» خطابًا لغيرِ اللهِ جازَ أن يكونَ تقديرُهُ: يا عبادَ إلهِ مُحمَّدٍ؛ حُذِفَ[1] المضافُ وأقيمَ المُضافُ إليه مُقامَهُ وأُعرِبَ بإعرابِه، وسقطَ التَّنظيرُ به وعادَ الاستبعادُ[2].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: «أراجِعي أنتَ» اسمُ فاعلٍ أُضيفَ إلى المفعولِ، و«أنت» فاعلُه لاعتمادِهِ على الاستفهامِ، وإن شئتَ فمُبتدأٌ، وأما نُسخَةُ زينِ المشايخِ: «أراجعيَّ» بتَشديدِ الياءِ فحَملُهَا على سَهوِ القلمِ أقرَبُ مِن أن تجعلَ «راجِعيَّ» جمعًا مُضافًا إلى ياءِ المتكلِّمِ خبرَ «أنتَ»؛ أي: أأنتَ راجعونَ لي، كما في قولِه:

ألا فارحَمُوني يا إلهَ مُحمَّدٍ

وعلى النُّسختينِ فوُقوعُ الجملَةِ الاستفهاميَّةِ جزاءَ الشَّرطِ محلُّ بحثٍ.

قلتُ: قولُه: «أرأيتَ إن تبتُ وأصلَحتُ أراجِعي أنتَ إلى الجنَّةِ»، على أسلوبِ قولِه تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠] وسيأتي الكلامُ فيه، فيخرَّجُ على هذا الحديثِ ما يذكرُ هناك[3].

قوله: «وهو الاعترافُ بالذَّنبِ..» إلى آخرِه:

الراغبُ: التَّوبة: تركُ الذَّنبِ على أجمَلِ الوجوهِ، وهو أبلَغُ ضروبِ الاعتذارِ؛ فإنَّ الاعتذارَ على ثلاثَةِ أوجُهٍ: إمَّا أن يقولَ المعتذِرُ: لم أفعَل، أو يقولَ: فعلتُ لأجلِ كذا، أو يقولَ: فَعلتُ وأسَأْتُ وقد أقلَعْتُ، ولا رابعَ لذلك، وهذا الأخيرُ هو التوبة[4].

---

(١) في (س): «فحذف».

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (نسخة مراد ملا، و٥٥أ).

(٣) في (س): «هنا».

(٤) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: توب).

(٣٨) ـ ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا﴾ كرِّرَ للتأكيدِ، أو لاختلافِ المقصودِ؛ فإنَّ الأوَّلَ دلَّ على أنَّ هبُوطَهُم إلى دارِ بليَّةٍ يتعادَوْنَ فيها وَلا يخلدونَ، والثَّاني أشعَر بأنَّهم أُهبِطوا للتَّكليفِ، فمَن اهتدَى الهُدَى[1] نجا ومَن ضلَّهُ هلكَ.

وَالتنبيْهِ[2] على أنَّ مخافةَ الإهباطِ المقتَرِنِ بأحدِ هذين الأمرَينِ وَحدَها كافيةٌ للحازمِ أن تَعُوقَه عن مخالفةِ حُكمِ اللهِ، فكيفَ بالمقترنِ بهما؟ وَلكنه نسيَ ولم نجِدْ له عزمًا، وأنَّ كلَّ واحد مِنهما كفى بِهِ نكالًا لمَن أرادَ أن يذَّكَّرَ.

وقيل: الأوَّلُ من الجنَّة إلى سماءِ الدنيا، والثاني منها إلى الأرضِ. وهو كما ترى.

و﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ في اللفظِ تأكيدٌ في المعنى؛ كأنَّه قيل: اهبِطوا أنتم أجمعُونَ، ولذلكَ لا يستدعي اجتماعَهُم على الهبُوط في زمانٍ واحدٍ؛ كقولكَ: جاؤوا جميعًا.

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ الشَّرطُ الثاني مع جوابِه جوابُ الشرطِ الأوَّلِ، و(ما) مَزيدَةٌ أُكِّدَت بهِ (إنْ)، وَلذلك حَسُن تأكيدُ الفعلِ بالنُّون وإنْ لم يكن فيهِ مَعنى الطلبِ.

والمعنَى: إن يَأتينَّكم مني هدًى بإنزالٍ أو إرسَالٍ فمَن تبعَه منكم نجا وَفازَ، وإنَّما جيءَ بحَرفِ الشَّكِّ ـ وإتيانُ الهدَى كائنٌ ـ لأنه محتمَلٌ في نفسِه غيرُ واجبٍ عقلًا.

---

(١) قوله: «فمن اهتدى الهدى»؛ أي: الحق؛ أي: فمن سلك الهدى، أو: فمن اهتدى إلى الهدى، على الحذف والإيصال. انظر: «حاشية القونوي» (٣/ ١٩٩).

(٢) قوله: «والتنبيه» بالجر، وهو معطوف على «التأكيد» في قول الأنصاري، وعلى «اختلاف المقصود» في قول شيخ زاده. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٠)، و«حاشية شيخ زاده» (١/ ٥٥٦).

وكرَّر لفظَ الهدَى ولم يضمِر لأنَّه أرادَ بالثاني أعمَّ من الأوَّل، وهو ما أتى به الرسُل[1] واقتضاهُ العقلُ؛ أي: فمَن تبعَ ما أتاهُ مُراعيًا فيه ما يشهَدُ به العَقلُ فلا خوفٌ عليهم فضلًا مِن أن يحِلَّ بهم مَكرُوهٌ، ولا هُم يفُوتُ عنهم محبُوبٌ فيَحزنوا عليه، فالخوفُ على المتوقَّعِ والحزنُ على الواقعِ نفى عنهم العِقابَ وأثبتَ لهم الثوابَ على آكدِ وَجْهٍ وأبلغِهِ.

وقرئَ: (هُدَيَّ) على لغةِ هُذَيل، و﴿فلا خوفَ﴾ بالفتحِ[2].

(٣٩) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ عطفٌ على (مَن تبعَ) إلى آخرِه، قسيمٌ له كَأَنه قال: ومَن لم يتَّبعْ بل كفَروا باللهِ وكذَّبوا بآياتِه، أو كفرُوا بالآياتِ جَنانًا وكذَّبُوا بها لِسَانًا، فيكُون الفِعلانِ متوجِّهَيْن إلى الجارِّ والمجرور.

و(الآيَةُ) في الأَصلِ: العلامةُ الظاهرَةُ، ويقال للمصنوعاتِ مِن حيثُ إنها تدلُّ على وجُودِ الصَّانع وعلمِهِ وقدرتِهِ، ولكلِّ طائفةٍ من كلماتِ القرآنِ المتميِّزةِ عن غيرِها بفصْلٍ، واشتقاقُها من: أَيٍّ؛ لأَنَّها تبيِّن أَيًّا مِن أَيٍّ[3]، أو مِن: أَوَى إليه، وأصلُها أَيَّةٌ[4] أَوْ أَوْيَةٌ كتَمرةٍ فأُبدلَت عَينُها ألفاً على غيرِ قياسٍ، أو أَيِيَةٌ أو أَوَيَـةٌ[5] كرَمَكَةٍ فأُعلَّتْ، أَو: آيِئَةٌ ـ كقائِلَةٍ ـ فحذفَت الهمزةُ تخفيفًا.

---

(١) في (خ): «الرسول».

(٢) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢١١).

(٣) قوله: «واشتقاقها من أيٍّ»؛ أي: بالتشديد نسبةً إلى (أَيْ) بالإسكان؛ «لأنها تبين أيًّا من أيٍّ»؛ أي: بعضاً من بعض. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٢).

(٤) في (خ): «أيية»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «حاشية الأنصاري» (١/ ٢٩٢)، وقيدها بالتشديد.

(٥) «أو أوية»: ليس في (خ).

والمرادُ بـ(آياتِنا): الآياتُ المنزلةُ، أو ما يعمُّها والمعقولةَ.

تنبيهٌ: وقد تمسَّكت الحشويةُ بهذه القصَّةِ على عدمِ عصمةِ الأنبياءِ عليهم السلام مِن وجُوه:

الأوَّلُ: أنَّ آدمَ صلواتُ الله عليه كان نبيًّا وارتكبَ المنهيَّ عنه، والمرتكِبُ له عَاصٍ.

والثاني: أنَّه جُعِلَ بارتكابِه من الظالمينَ والظالمُ ملعُونٌ، لقولِهِ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود: ١٨].

والثالث: أنَّه تعالى أسندَ إليه العصيَان والغَيَّ فقال: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴾ [طه: ١٢١].

والرَّابع: أنَّه تعالى لقَّنَه التوبةَ وهيَ الرُّجُوعُ من[1] الذنبِ والندمُ عليه.

والخامِسُ: اعترافُه بأنَّه خاسرٌ لولا مغفرةُ الله تعالى إياهُ بقوله: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٣] والخاسرُ مَن يكونُ ذا كبيرةٍ.

والسَّادسُ: أنَّه لو لم يُذنِب لم يَجْرِ عليه ما جَرى.

والجوابُ من وجُوهٍ:

الأوَّل: أنه لم يكن نبيًّا حينئذٍ، والمدَّعِي مُطالَبٌ بالبيانِ.

والثاني: أنَّ النهيَ للتنزيهِ، وَإِنَّما سمِّيَ ظالمًا أو خاسرًا لأنَّه ظلمَ نفسَه وخسرَ حظَّه بتركِ الأولى بهِ، وَأمَّا إسنادُ الغيِّ والعصيانِ إلَيه فسيَأتي الجوابُ عنه في مَوضعِه إنْ شاء الله تعالى، وإنَّمَا أُمِرَ بالتوبَةِ تَلَافيًا لِمَا فاتَ عنه وجَرى عليهِ ما جرَى معاتَبةً له على تركِ الأَولى ووفاءً بما قاله للملائكةِ قبلَ خَلْقهِ.

---

(١) في (ت): «عن».

الثالثُ: أنَّه فَعلَه ناسيًا؛ لقوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] ولكنَّهُ عُوتبَ بتَركِ التحفُّظِ عن أسبابِ النِّسيان، ولَعَلَّه وإن حُطَّ عن الأُمَّةِ لم يُحَطَّ عَن الأنبيَاء لعِظَمِ قَدْرِهِم كما قال عليه السلام: «أشَدُّ الناسِ بلاءً الأنبيَاءُ، ثم الأولياءُ، ثم الأمثَلُ فالأمثَلُ».

أو أدَّى فِعلُهُ إلى ما جرى عليه على طريقِ السَّبَبيَّةِ المقدَّرةِ دُونَ المؤاخَذَة؛ كتنَاوُل السَّمِّ على الجَهلِ بشأنِه، لا يقالُ: إنَّه باطلٌ بقوله تعالى: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا... وَقَاسَمَهُمَآ﴾ الآيتان [الأعراف: ٢٠ ـ ٢١]؛ لأنَّهُ ليسَ فيهما ما يدلُّ على أنَّه تناولَه حينَما قاله إبليسُ، فلعلَّ مقاله[1] أورَث فيه مَيلًا طبيعيًّا، ثم إنَّه كفَّ نفسَه عنه مُراعَاةً لحكمِ اللهِ تعالى إلى أن نسيَ ذلك وزالَ المانعُ فحملهُ الطَّبعُ عليه.

الرابع: أنَّهُ عليه السلامُ أَقدمَ عليه بسبَب اجتهادٍ أَخْطَأَ فيه؛ فإنَّه ظنَّ أنَّ النَّهيَ للتنزيهِ أو الإشارةِ إلى عَين تلك الشجرَةِ فتنَاول مِن غيرهَا من نوعِها، وكانَ المرادُ بهَا الإشارةَ إلى النَّوع كَما رويَ أنَّه عليه السَّلام أَخذَ حَريرًا وذهَبا بيَدِه وقال: «هذانِ حرامانِ على ذكُور أُمَّتِي وحِلٌّ لإناثِها».

وإنَّما جرَى عليه ما جَرى تعظيمًا لشأنِ الخطيئةِ ليجتنبَها أولادُه، وفيهَا دَلالةٌ على أنَّ الجنَّةَ مخلوقةٌ، وأنها في جهةٍ عاليةٍ، وأنَّ التوبةَ مقبُولةٌ، وأنَّ متَّبعَ الهُدَى مَأمُونُ العَاقبَة، وأنَّ عَذابَ النارِ دائمٌ، والكافِرُ فيه مخلَّدٌ[2]، وأنَّ غيرَه لا يخلَّدُ فيهِ بمفهُومِ قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

---

(١) في (خ): «ما قاله».

(٢) في (خ): «وأن الكافر مخلد فيه».

واعلَمْ أنَّه سبحانَه لمَّا ذكرَ دلائلَ التَّوحيدِ والنبوَّةِ والمعادِ، وعقَّبَها تعدادَ النِّعَمِ العَامَّةِ تقريرًا لها وتأكيدًا، فإنَّها من حيثُ إنَّها حَوادثُ محكمةٌ تدلُّ على محدِثٍ حكيمٍ له الخَلْقُ والأمرُ وحدَهُ لا شريكَ له، ومن حَيثُ إنَّ الإخبارَ بها على ما هو مثبَتٌ في الكتبِ السَّابقة ممَّن لم يتعلَّمْهَا ولم يمارِسْ شيئًا منها إخبارٌ بالغَيبِ مُعجِزٌ يَدلُّ على نبوَّةِ المخبِرِ عنها، ومن حيثُ اشتمالُها على خَلْقِ الإنسانِ وأصُولِه وما هو أعظمُ من ذلك يدلُّ على أنه قادرٌ على الإعادةِ كما كانَ قادراً على الإبداءِ= خاطبَ أهلَ العلمِ والكتابِ منهم، وأمرَهم بأن يذكروا نِعَمَ الله علَيهم ويُوْفوا بعهُودِه[1] فِي اتِّباعِ الحقِّ واقتفاءِ الحُجَجِ ليكونوا أوَّلَ مَن آمَن بمحمَّدٍ عليه السلامُ وما أُنزلَ عليه، فقال:

قوله: «أو لاختلاف المقصودِ..» إلى آخره:

في الحاشيةِ المشارِ إليها: يعني: أنَّ القِصَّةَ تعادُ لزياداتٍ تذكَرُ فيها لم تُذكَر أوَّلَ مرةٍ.

قالَ الطِّيبيُّ: ويُسمَّى هذا الأسلوبُ في البديعِ بالتَّرديدِ[2].

قوله: «الشَّرطُ الثَّاني مع جوابِه جوابُ الشَّرطِ الأَوَّلِ»:

قال أبو حيَّان: لا يتعيَّنُ عندي أن تكونَ (مَن) شرطيَّةً، بل يجوزُ أن تكونَ مَوصولَةً، بل يترجَّحُ ذلك لقولِه في قسيمِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ﴾ فأتى به مَوصولًا، ويكونُ قولُه: ﴿فَلَا خَوْفٌ﴾ جملَةً في موضعِ الخبرِ، وأمَّا دخولُ الفاءِ فيها فإنَّ الشُّروطَ المسوِّغَةَ لذلك موجودَةٌ هنا[3].

---

(١) في (خ): «بعهده».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٤٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٦١).

قوله: «**و(ما) مزيدَةٌ أُكِّدَت بهِ (إنْ)..**» إلى آخرِه:

قال الكَوَاشي: (ما) تؤكِّدُ أوَّلَ الفعلِ والنونُ آخرَهُ[1].

وقال صاحبُ «المرشد»: زيدَتْ (ما) هنا لتأكيدِ الفعلِ الذي بعدَ حرفِ الشَّرطِ، شَبَّهوهَا بلامِ القَسَمِ المؤكِّدَةِ للفعلِ نحو: واللهِ لأعطينَّ، وهي أكَّدتْ أولَ الفعلِ والنُّونُ المشدَّدَةُ آخرَه كذلك هاهُنا.

قوله: «**واقتضاهُ العقلُ**»: هذا ونحوُه في الكتابِ مشيةُ قلمٍ ممَّا في «الكشاف»[2] فإنَّ ذلك ليسَ مَذهبَنا.

قوله: «**وقُرِئَ: (هُدَيَّ) على لغَةِ هُذيلٍ**»:

قال ابنُ جنِّي: هي قراءةُ أبي الطفيلِ وعيسى بن عمرَ الثَّقفِيِّ، وهي لُغَةٌ فاشيَةٌ في هُذَيلٍ وغيرِهِم: أن يقلِبُوا الألفَ من آخرِ المقصورِ إذا أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ ياءً ويُدغِمُوها في ياءِ الإضافَةِ[3].

قوله: «**وأصلُهَا أيَّة**»؛ أي: بتشديدِ الياءِ «**أو أَوْيَة**»؛ أي: بسكونِ الواوِ، هذا قولُ الفرَّاءِ.

قوله: «**فأُبدِلَت عينُها**»؛ أي: ألفًا استثقالًا للتَّضعيفِ؛ كما أُبدِلَت في قِيراطٍ ودِيوانٍ.

---

(١) انظر: «التلخيص في تفسير القرآن العظيم» للكواشي (١/ ٢٣٤).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٣٦).

(٣) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٧٦). وانظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٣٢)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٦١).

قوله: «**أو أَيَيَة أو أَوَيَة**»؛ أي: بفتحاتٍ، هذا قولُ الخليلِ وسيبويه[١].

قوله: «**فأُعِلَّت**»؛ أي: بقلبِ الياءِ أو الواوِ التي هي العينُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وسَلِمَت اللامُ شُذوذًا، والقياسُ العَكسُ، قاله أبو حيَّان[٢].

قال ابن هشامٍ في «تذكرته»: إذا اجتمعَ حَرفانِ مُستحِقَّانِ للإعلالِ فالقياسُ أن يُعَلَّ الثَّاني دونَ الأوَّلِ نحو: هَوى وشَوى وطَوى، ويشذُّ في كلامِهِم أن يُعَلَّ الأوَّلُ دونَ الثَّاني كغايَةٍ وطايَةٍ وتايَةٍ وآيَةٍ.

قوله: «**أو آئِيَة كقائِلَة**»: هذا قولُ الكسائيِّ.

قوله: «**فحُذِفَت الهمزَةُ تَخفيفًا**»:

قال أبو حيَّان: لئلَّا يلزمَ فيهِ مِن الإدغامِ ما لَزِمَ في دابَّةٍ فيثقُلَ[٣].

قوله: «**ولعلَّهُ وإن حُطَّ عَن الأمَّةِ لم يُحَطَّ عَن الأنبياءِ**»:

قلتُ: ولا عَن الأُمَمِ السَّابقَةِ بأسرِهِم، فإنَّ عدمَ المؤاخذَةِ بالنِّسيانِ مِن خَصائصِ هذه الأمَّةِ كما ثبتَ في الأحاديثِ الصَّحيحَةِ[٤].

---

(١) انظر: «العين» للخليل (٨/ ٤٤٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٣٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) روى الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٩٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٢١٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٠١)، وابن حزم في «الإحكام» (٥/ ١٤٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» وصححه الحاكم وابن حزم. وقد أعله أبو حاتم كما في «العلل» لابنه (١/ ٤٣١) لكن بعلة غير قادحة كما قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ١٦١). ورواه ابن ماجه (٢٠٤٥) بلفظ: «إن الله وضع عن أمتي...»، لكن في إسناده انقطاع كما استظهر البوصيري في «الزوائد».

قوله: قالَ عليه السَّلام: «أشَدُّ الناسِ بلاءً الأنبياءُ ثمَّ الأَولياءُ ثمَّ الأمثَلُ فالأَمثَلُ».

أخرجه بدونِ قولِه: «ثم الأولياء» التِّرمذِيُّ وصحَّحه، والنَّسائيُّ وابنُ ماجَه وابنُ حِبَّان والحاكِمُ، من حديثِ سعدِ بن أبي وقاصٍ[١].

وأخرجَه الحاكمُ مِن حديثِ أبي سَعيدٍ بلفظِ: «الأنبياءُ ثمَّ العلماءُ ثمَّ الصَّالحون»[٢].

قوله: «رُوِي أنه عليه السَّلامُ أخذَ حريرًا وذهبًا بيدِه وقال: هذان حرامانِ على ذكورِ أمَّتِي حِلٌّ لإناثِها».

أخرجَه الأربعةُ مِن حديثِ عليٍّ بلفظِ: «هذان حرامٌ»[٣].

(٤٠) ـ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾.

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾؛ أي: يا أولادَ يعقوبَ، والابنُ مِنَ البناءِ لأنَّه مَبنَى أَبيهِ، ولذلك ينسَبُ المصنوعُ إلى صَانعِه فيقالُ: أبو الحَرْب، وبنتُ فِكرٍ[٤].

---

(١) رواه الترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩٠٠)، والحاكم في «المستدرك» (٥٤٦٣)، وفي رواية الحاكم: «أشدُّ الناس بلاء الأنبياء، ثم العلماء، ثم الأمثل فالأمثل». ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٤٤٠)، من طريق أبي عبيدة بن حذيفة، عن عمته فاطمة بلفظ: «إنَّ مِن أشدِّ الناس بلاءً الأنبياءَ ثُم الذين يَلُونَهُم ثُم الذين يَلُونَهُم».

(٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٧٨٤٨).

(٣) رواه أبو داود (٤٠٥٧)، والنسائي (٥١٤٤)، وابن ماجه (٣٥٩٥)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ورواه الترمذي (١٧٢٠) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) في (خ): «الفكر».

وإسرائيلُ: لقبُ يَعقوبَ عليه السَّلامُ، ومَعناهُ بالعِبريَّةِ: صَفوةُ اللهِ، وقيل: عبدُ الله.

وقرئ: (إسرائِل) بحذف الياء[1]، و(إِسرَال) بحذفهمَا[2]، و﴿إسرايِيل﴾ بقلبِ الهمزةِ ياءً[3].

﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾؛ أي: بالتفكُّرِ فيها والقيامِ بشُكرِها، وتقييدُ النعمةِ بهم لأنَّ الإنسَانَ غَيُورٌ حسُودٌ[4] بالطَّبْع، فإذَا نظرَ إلى ما أَنعمَ اللهُ على غيرِه حَمَلهُ الغيرَةُ والحسَدُ على الكُفرانِ والسَّخَطِ، وإنْ نظرَ إلى ما أَنْعَمَ اللهُ به عليه حَملَه حُبُّ النِّعمةِ على الرضَى والشُّكرِ.

وقيلَ: أراد بها ما أنعمَ[5] على آبائهم مِنَ الإنجاء من فرعونَ والغرقِ، ومن العفوِ عن اتِّخاذِ العجلِ، وعليهم مِن إدراكِ زمنِ محمَّدٍ عليه السلام.

وقرئ: (ادَّكِرُو)[6]، والأصلُ: افْتَعِلوا، و(نِعمتيْ) بإسكانِ الياء وإسقاطِها درجًا[7]، وهو مذهبُ مَن لا يحرِّكُ الياءَ المكسُورَ ما قبلَهَا.

---

(١) ذكرها في «الكشاف» (١/ ٢٣٧) دون نسبة، ورويت عن ورش كما في «البحر» (١/ ٤٦٨)، وذكر ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) رواية عن نافع: (إسرايل) بياء واحدة كما قال.

(٢) نسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢) للحسن.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: «النشر» لابن الجزري (١/ ٣٥٥ و٤٠٠).

(٤) في (خ): «غيور وحسود».

(٥) في (ت) زيادة لفظ الجلالة: «الله».

(٦) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٨ ـ ٢٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٧) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ١٢)، وفيه: (نعمتيْ التي) بإسكان الياء: المفضل عن عاصم.

﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾ بالإيمانِ والطاعةِ ﴿أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ بحُسنِ الإثابةِ، والعَهدُ يضافُ إلى المعاهِدِ والمعاهَدِ، ولعَلَّ الأوَّلَ مضَافٌ إلى الفاعلِ والثَّاني إلى المفعولِ، فإنَّه تعالى عَهِدَ إليهم بالإيمانِ والعملِ الصَّالِح بنَصبِ الدَّلائلِ وإنزالِ الكتبِ، ووعدَ لهُم بالثَّوابِ على حسناتهم.

ولِلوَفاءِ بهما عَرْضٌ عَرِيضٌ، فأوَّلُ مراتبِ الوفاءِ مِنَّا هو الإتيانُ بكلمتي الشَّهَادةِ ومن اللهِ تعالى حقنُ الدَّمِ والمالِ، وآخرُهَا مَنَّا الاستغراقُ في بحرِ التَّوحيد بحيثُ يغفلُ عن نفسِه فضلًا عَن غيرِه، ومنَ الله تعالى الفوزُ باللِّقاءِ الدَّائمِ.

وما رُويَ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أوفوا بعَهدِي في اتِّباعِ محمَّدٍ ـ عليه السلامُ ـ أوفِ بعَهدِكم في رفعِ الآصارِ والأَغلَال.

وعن غيرِه: أَوفوا بأداءِ الفرائضِ وتركِ الكبائرِ أُوفِ بالمغفِرةِ والثَّواب، أو: أَوْفُوا بالاستقامةِ على الطَّريقِ المستقيم أُوفِ بالكرامةِ والنَّعيمِ المقيمِ= فبالنظرِ إلى الوسائطِ.

وقيل: كلاهما مضافٌ إلى المفعُول، والمعنى: أَوفوا بما عاهدْتُموني من الإيمانِ والتزامِ الطاعةِ أوفِ بما عاهَدتُكم من حُسنِ الإثابةِ، وتفصيلُ العَهدينِ قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَأُدۡخِلَنَّكُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي﴾ [المائدة: ١٢].

وقُرِئَ: (أوفِّ) بالتشديدِ للمبَالغةِ[1].

---

(١) نسبت للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢)، و«المحتسب» (١/ ٨١)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٧٨).

﴿وَإِيَّىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ فيما تأتونَ وتَذَرُونَ وخصُوصًا في نقضِ العَهدِ، وهو آكَدُ في إفادةِ التَّخصيصِ من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لِمَا فيه مع التقديمِ مِن تكريرِ المفعولِ والفاءِ الجزائيَّةِ الدَّالةِ على تضمُّن الكلام معنى الشَّرطِ؛ كأنَّه قيلَ: إن كنتُم راهبيْنَ شيئًا فارْهبُوني، والرَّهبةُ: خوفٌ معه تحرُّزٌ.

والآيةُ متضمِّنةٌ للوَعْدِ والوَعيدِ، دَالَّةٌ على وجُوبِ الشكرِ والوفاءِ بالعَهدِ، وأنَّ المؤمنَ ينبغي أَنْ لا يخافَ أحدًا إلَّا اللهَ.

(٤١) ـ ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّىَ فَٱتَّقُونِ﴾.

﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ إفرادٌ للإيمانِ بالأمرِ به والحثِّ عليهِ؛ لأنَّه المقصُودُ والعُمدَةُ للوفاءِ بالعهودِ، وتقييدُ المنزَلِ بأنَّه مصدِّقٌ لِمَا معهم من الكتبِ الإلهيَّة من حيثُ إنَّه نازلٌ حَسَبَ ما نُعِتَ[1] فيهَا، أو مطابقٌ لها في القصَصِ والمواعيدِ، والدُّعاءِ إلى التَّوحيدِ، والأمرِ بالعبادةِ والعَدلِ بين الناسِ، والنهيِ عن المعاصي والفواحشِ، وفيما يخالفُها من جزئياتِ الأحكامِ بسبَب تفَاوُتِ الأعصارِ في المصَالحِ من حَيثُ إنَّ كلَّ واحدةٍ منها حقٌّ بالإضافةِ إلى زمَانها مُراعًى فيها صلاحُ مَن خُوطِبَ بهَا حتى لو نزلَ المتقدِّمُ في أيام المتأخِّرِ لنزلَ على وَفْقِه، ولذلك قالَ عليه السلام: «لو كان موسَى حيًّا لَمَا وسِعَه إلَّا اتِّباعي» = تنبيهٌ[2] على أنَّ اتِّباعَها لا ينافي الإيمانَ به بَل يُوجبُه، ولذلك عرَّض بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ بأنَّ الواجبَ أن تكونوا أوَّل مَن آمَنَ بهِ، ولأنَّهم كانوا أَهلَ النَّظرِ في معجزاتِه والعِلمِ بشأنِه والمستفتِحِينَ به والمبشِّرينَ بزَمَانِه.

---

(١) في (خ): «ما ثبت».

(٢) قوله: «تنبيه» خبر قوله: «وتقييد المنزل».

و﴿أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ وقعَ خبرًا عن ضميرِ الجمعِ بتقديرِ: أوَّلَ فريقٍ، أو فَوجٍ، أو بتأويلِ: لا يَكُن كلُّ واحدٍ منكم أوَّلَ كافرٍ به؛ كقولِك: كَسَانا حُلَّةً.

فإن قيلَ: كَيف نُهوا عَن التَّقدُّمِ في الكفرِ وقد سَبقَهُم مُشرِكو العربِ؟

قلتُ: المرادُ به التعريضُ لا الدَّلالةُ على ما نطَقَ به الظاهرُ، كقولك: أمَّا أَنا فلستُ بجاهلٍ، أو: ولا تكونوا أوَّل كافرٍ من أهلِ الكتابِ، أو: ممَّن كفَر بمَا معَه، فإنَّ مَن كفرَ بالقرآنِ فقد كفرَ بما يصَدِّقُه، أو: مثلَ مَن كَفَرَ من مُشركي مكَّة.

و(أوَّلُ): أَفْعَلُ لا فِعْلَ له، وقيلَ: أصلُهُ: (أَوْأَلُ) من (وَأَل)، فأُبدِلَت هَمزتُه واوًا تخفيفًا غيرَ قياسيٍّ، أو: (أَأْوَلُ) مِن (آلَ) فقلِبَت[1] همزتُه واواً وَأُدغمَت.

﴿وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾: ولا تَستبدِلوا بالإيمانِ بها والاتِّباعِ لها حظوظَ الدُّنيا، فإنَّها وإن جَلَّت قليلةٌ مُسْترذَلةٌ بالإضافةِ إلى ما يَفوتُ عنكم من حظوظِ الآخرةِ بتركِ الإيمانِ.

قيل: كان لهُم رئاسةٌ في قومِهم ورسومٌ وهدايا مِنهم، فخافُوا عليها لو اتَّبعُوا رسولَ اللهِ ﷺ، فاختارُوهَا عليه.

وقيلَ: كانوا يأخذونَ الرُّشَى فيحرِّفُونَ الحقَّ فيكتمونَه.

﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ بالإيمانِ واتِّباعِ الحقِّ والإعراضِ عن الدُّنيا.

ولمَّا كانت الآيةُ السَّابقةُ مشتمِلةً على ما هو كالمبَادئِ لِمَا في الآيةِ الثانيةِ فُصِّلت[2] بالرَّهبة التي هي مقدِّمَةُ التقوى، ولأنَّ الخطابَ بها لمَّا عمَّ العَالِمَ والمقلِّدَ

---

(١) في (خ): «فأبدلت».

(٢) قوله: «فصلت» مجهول من التفصيل، فهو مشدد الصاد؛ أي: أتى بفاصلة، كقفَّى: إذا أتى بقافية، والفاصلة في النثر بمنزلة القافية في الشعر، وأجازوا تخفيفها من الفصل، فجُوِّز فيه وجهان؛ أي: =

أَمرَهم بالرَّهبةِ التي هيَ مبدَأُ السُّلوكِ، والخطابُ بالثانية لمَّا خصَّ أهلَ العلمِ أمرَهُم بالتقوَى الذي هُوَ منتهَاهُ.

قوله: «وإسرائيل لقبٌ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لكونِه عَلَمًا يُشعِرُ بمدحٍ بملاحظَةِ الأصلِ؛ أي: صفوَةُ اللهِ، أو عبدُ اللهِ، فكذا مثلُ (عبدِ اللهِ) عَلَمًا إذا قُصِدَ به الإشعارُ بأنَّه عبدُ اللهِ تَشريفًا.

قوله: «ومعناهُ بالعبريَّةِ: صفوَةُ اللهِ، وقيل: عبدُ اللهِ»:

قالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: قيل: إنَّ (إسرا) بمعنى الصَّفوةِ، و(إيل) هو اللهُ، وقيل: (إسرا) معناه: العَبدُ[1].

زادَ في الحاشيَةِ المشارِ إليها: وكذا زَعَمُوا أنَّ (جبر) و(ميكا) في جبريلَ ومِيكائيلَ بمعنى عبدٍ و(إيل) هو الله.

قوله: «وقيل: أرادَ بها ما أنعمَ على آبائِهم وعَليهِم»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فيه جمعٌ بينَ الحقيقَةِ والمجازِ حيثُ جُعِلَ قولُه: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ مُرادًا به ما أنعَمَ عليهم وعلى آبائِهم، فينبغي أن يُحمَلَ على حذفٍ أو اعتبارِ معنًى جامعٍ بأنْ يُجعلَ الخطابُ لجميعِ بني إسرائيلَ الحاضرينَ والغائبينَ.

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: إن أرادَ بهذا أنَّه أرادَ الأمرينِ مَعًا بلفظٍ واحدٍ وهو اللفظُ المذكورُ في هذهِ الآيةِ التي يُفسِّرُها فهو مُشكِلٌ، فإنَّه جمعٌ بينَ الحقيقَةِ والمَجازِ في لفظٍ واحدٍ، فإنه قال: ﴿نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ فتناولُها للنِّعمَةِ على الموجودينَ حَقيقَةٌ وتناوُلُها للنِّعمَةِ على الآباءِ مَجازٌ.

= ختمت هذه الآية. انظر: «حاشية الشهاب» (١/ ٣٣٨).

(١) «حاشية البابرتي على الكشاف» (نسخة مراد ملا، و٥٥ب).

وإن أرادَ به أنه أرادَ المَعنيينِ بلَفظينِ مُختلفَيْنِ فهو حَسَنٌ؛ فإنه ذكرَ في هذهِ الآيَةِ ما يصلحُ للمَوجودينَ، وذكرَ في الآيةِ التي هي قولُه: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ ما أنعمَ به على الآباءِ.

قوله: «والعَهدُ يضافُ إلى المُعاهِدِ والمُعاهَد»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لأنَّه نِسبَةٌ بينَهُما بمنزلَةِ مَصدرٍ يُضافُ تارَةً إلى الفاعِلِ وتارَةً إلى المفعولِ، ولا خفاءَ في أنَّ الفاعِلَ هو المُوْفي[1]، فإنْ أُضِيفَ إليه[2] مثلَ: (أوفَيْتُ بعَهدِي ومَن أوفَى بعهدِه)، فهو مضافٌ إلى الفاعلِ، وإن أضيفَ إلى غيرِه مثل: ﴿أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ وأَوفَيْتُ بعهدِكَ، تكونُ الإضافَةُ إلى المفعولِ.

قوله: «وما رُوِيَ عَن ابنِ عبَّاسٍ: أَوْفُوا بعَهدِي في اتِّباعِ مُحمَّدٍ أُوفِ بعَهدِكُم في رَفعِ الآصارِ والأَغلالِ»: أخرجه ابنُ جريرٍ بسندٍ صَحيحٍ عنه[3].

قوله: «وعن غيرِه: أَوْفُوا بأداءِ الفَرائضِ..» إلى آخرِه: هو أيضًا عن ابن عبَّاسٍ؛ أخرجَه ابنُ جريرٍ عنه لكنْ بسندٍ ضَعيفٍ[4].

قوله: «وهو آكَدُ في إفادَةِ التَّخصيصِ مِن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾»:

في الحاشيةِ المُشارِ إليها: لأنَّ ﴿نَعْبُدُ﴾ لَمَّا لَم تَستَوفِ مَفعولَها كانَتْ هي النَّاصِبَةَ لـ﴿إِيَّاكَ﴾، فكانَت جُملَةً واحدَةً[5]، بخلافِ قولِه: ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ فإنَّها قد استوفَت

---

(١) كتب فوقها في «حاشية التفتازاني» (و٧٠ب): «لا غير الموفي».

(٢) أي: إلى الموفي، كما في «حاشية التفتازاني».

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٩٦).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٩٨) بلفظ: أوفوا بما أمرتكم به من طاعتي ونهيتكم عنه من معصيتي في النبي ﷺ وفي غيره، ﴿أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] يقول: أرض عنكم وأدخلكم الجنة.

(٥) في (ز): «جملة قاصرة».

مَفعولَها، فلا بدَّ مِن تَقديرِ فعلٍ عامِلٍ في (إياي)، ويجبُ كونُه مُؤخَّرًا عن (إياي) لكونِ الضَّميرِ مُنفصِلًا، فيصيرُ التَّقديرُ: ارهبوا إيايَ فارهبونِ، فيكونُ الأَمرُ بالرَّهبَةِ مُتكرِّرًا، ويقوِّي تَكرُّرَها عطفُ الثَّانيَةِ بالفاءِ المُقتضِيَةِ للتَّعقيبِ، فكأنَّهُ قال: ارهبوني رَهبَةً بعدَ رهبَةٍ، ولا شكَّ في أنَّ هذا المَعنى مَفقودٌ في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

قوله: «لِمَا فيهِ ـ مع التَّقديم ـ مِن تَكريرِ المَفعولِ والفاءِ الجزائيَّةِ الدالَّةِ على تَضمُّنِ الكلامِ مَعنى الشَّرطِ؛ كأنَّه قيل: إن كُنتُم راهبينَ شيئًا فارهَبون»:

قال الطِّيبيُّ: هذا الذي قالَه القاضي على خِلافِ رأيِ صاحبِ «الكشَّاف»؛ لأنَّه جعلَ التَّركيبَ مِن بابِ الإضمارِ على شريطةِ التَّفسيرِ؛ لقولِه: هو مِن قولِك: (زيدًا رهبتُه، فإنَّ هذا التَّركيبَ آكَدُ في إفادَةِ الاختصاصِ مِن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾)[1] إذا قدَّرتَ المفسَّرَ بعدَ المنصوبِ لتكريرِ الجُملَةِ المفيدَةِ للتَّخصيصِ بخلافِ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فإنَّ فيه تَقديمًا فَقط.

قال صاحبُ «المفتاح»: وأمَّا (زيدًا عرفتُه) فأنتَ بالخِيَارِ إن شئتَ قدَّرْتَ المفسَّرَ قبلَ المنصوبِ وحملْتَه على التَّأكيدِ، وإن شئتَ قدَّرْتَه بعدَه وحمَلْتَه على بابِ التَّخصيصِ[2]، والمقامُ يَقتَضِي الثَّانيَ لسِياقِ الكَلامِ وسباقِه، وأمَّا إذا جُعِلَ مِن بابِ الشَّرطِ فلا وجهَ أن يقابَلَ بقولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إذ لا مُناسبَةَ بينَهُما، نعم لو قدِّرَ: إن كُنتُم تخصُّونَ أحدًا بالرَّهبةِ فخُصُّوني بها، أفاد التَّخصيصَ لكنَّ تقديرَ الشَّرطِ أَحَطُّ وأضعَفُ مِن ﴿إِيَّاكَ﴾؛ لأنَّ التَّقديمَ يَستَدعِي وقوعَ الفِعلِ جَزْمًا والشَّرطَ على الفَرْضِ والتَّقديرِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٣٨).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٢٣).

قال: فإن قُلتَ: كيف عطفَ الجُملةَ المؤكِّدةَ على مؤكَّدِها والعطفُ يَقتَضِي المغايرةَ؟

قلت: المغايرَةُ حاصلَةٌ؛ لأنَّ المرادَ من التكرارِ التَّرقِّي من الأَهوَنِ إلى الأغلَظِ، فإنَّ في التَّعقيبِ اتِّصالَ الرَّاهِبَةِ برَهبَةٍ هيَ أَعلَى مِنها مِن غَيرِ تَخلُّلِ شيءٍ آخرَ كقَوْلِهم: الأفضَلُ فالأفضَلُ، والأكرَمُ فالأكرمُ، لم يريدوا بهِ أفضلينِ وأكرمَينِ، بل التَّرقِّيَ انتهاءَ الوُسعِ والإمكانِ.

قال صاحبُ «الكشاف» في قولِه تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩] أي: كذَّبوه تَكذيبًا عقبَ تَكذيبٍ[1]. ففيهِ إشعَارٌ بمزيدِ الاختِصاصِ.

ثمَّ قولُه: «آكَدُ في إفادَةِ الاختِصاصِ مِن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾» يَقتَضِي أنَّه آكَدُ منه وحْدَه، لكنْ إذا ضُمَّ معه ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ كانَ هذا آكدَ؛ لتَصريحِ التَّكريرِ والتَّعميمِ في ﴿نَسْتَعِينُ﴾[2]، انتهى.

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ بعدَ إيرادِه: لَمَّا لم يَجُز أن تكونَ الفاءُ عاطِفَةً كانَت جزائيَّةً وعليه أكثَرُ المحقِّقِينَ، وكونُها جَزائيَّةً لا يُنافي الإضمارَ عَلى شَريطةِ التَّفسيرِ، فيكونُ آكدَ مِن ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بوجهينِ: ما ذكرَهُ وما ذكرَهُ القاضي أيضاً.

قال: وقال بعضُهُم: إنَّ جَعْلَهُ مِن بابِ الإضمارِ على شَريطةِ التَّفسيرِ وهمٌ؛ لأنَّ حرفَ العَطفِ لا يتوسَّطُ بين المفسَّرِ والمُفسِّر، وأيضًا مِن شَرْطِ بابِ الإضمارِ أن يكونَ الفعلُ مُشتَغِلًا عن الاسمِ بضَميرِه أو مُتعلِّقِه لو سُلِّطَ عليه هو أو مُناسِبُه لنصبِه، وهُنا لو سُلِّطَ عليهِ لم ينصِبْهُ لتوسُّطِ الفاءِ، فالجوابُ أن لا يُجعلَ مِن بابِ الإضمارِ،

---

(١) انظر: «الكشاف» (٨/ ٥٢٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤).

بل هو مَنصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ كما في بابِ الإضمارِ لا أنَّه فردٌ من أفرادِه.

قال: وذكرَ بعضُهُم في تَحقيقِ هذا المقامِ ما معناهُ: أنَّ الفاءَ لا يجوزُ أن تكونَ عاطِفَةً لأنَّها لا تجامِعُ الواوَ، وكذلك في قولِه: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦] ونحوِ ذلك.

قال[1]: ثمَّ إن لم يَكُن بعدَ الفعلِ ما يشغَلُه مِن ضَميرٍ أو مُتعلِّقِه فهو مَعمولُ الفعلِ المذكورِ قُدِّمَ على الفاءِ الجزائيَّةِ إرادَةَ التَّخصيصِ وعِوَضًا عن فعلِ الشَّرطِ؛ كما ذكروا في نحوِ: (أمَّا زيدٌ فمُنطَلِقٌ) أو معمولُ فعلٍ مقدَّرٍ وتُقدَّرُ الفاءُ داخِلَةً عليهِ وتَقديرُه: (مهما يَكُن مِن شَيءٍ فربَّكَ كبِّرْ)، و(إنْ كنتَ عاقِلًا فاعبُد اللهَ) إذ لا بُدَّ مِن فعلٍ مَحذوفٍ يفيدُ التَّعميمَ والمُبالغَةَ، ويقدَّرُ في كلِّ موضعٍ بحسبِ ما يليقُ به، ولو قُدِّرَ في الجميعِ: (مهما يَكُن مِن شيءٍ) لَم يَكُن بهِ بأسٌ، ثمَّ لَمَّا حُذِفَ الفِعلُ وجُعِلَ مَفعولُه عوضًا عن فعلِ الشَّرطِ لَفظًا زُحلِقَت الفاءُ إلى المفسِّرِ، على معنى: أنَّ الفاءَ العاطفَةَ التي كانَت فيهِ أوَّلًا جُعِلَت جَزائيَّةً بعدَ الحذفِ لئلَّا يلزَمَ تَقديمُ ما في حيِّزِ الجَزاءِ على فائِه.

وإن كانَ بعدَ الفعلِ ما يشغَلُه ـ كالذي نحنُ فيه ـ فلا يَجوزُ أن يكونَ معمولَ المَذكورِ لاشتغالِه عنه بضَميرِه، بل هو مَعمولُ فعلٍ مَحذوفٍ هو الجزاءُ في الحَقيقَةِ، والمذكورُ تأكيدٌ له، ولَمَّا وجبَ حذفُهُ للمفسِّرِ جَعَلَ المفسِّرَ قائمًا مقامَه لفظًا وأدخَلَ الفاءَ عليه؛ لأنَّه لا بدَّ منه للدلالَةِ على الجزاءِ، ولا يدخُلُ على مَعمولِ المَحذوفِ لتمحُّضِه عِوَضًا عن فعلِ الشَّرطِ، والفاءُ لا تدخُلُ على الشَّرطِ فكذا على

---

(١) أي: البعض المذكور في قوله: «وذكر بعضهم».

ما هو عوضٌ، فتعيَّنَ أن تدخُلَ على المفسِّرِ، ولا يمكنُ جعلُ الفاءِ عاطِفَةً لئلَّا يكونَ عَطْفَ المفسِّرِ على المفسَّرِ.

وما ذكرَ صاحبُ «المفتاح» مِن أنَّ الفاءَ عاطِفَةٌ والتَّقديرُ: (وإيايَ ارهَبُوا فارهبونِ)[1]؛ فقَد أرادَ أنَّها في الأصلِ كذلك لا في الحالِ[2]، انتهى.

وقال أبو حيَّان: الفاءُ في قوله: ﴿فَٱرۡهَبُونِ﴾ دخلَتْ في جوابِ أمرٍ مُقدَّرٍ، التَّقديرُ: تنبَّهوا فارهبون.

قال بعضُ أصحابِنا: الذي ظهرَ فيها بعدَ البَحثِ أنَّ الأصلَ في: (زيدًا فاضرِب): تنبَّه فاضرِب زيدًا، ثم حُذِفَ (تنبَّه) فصارَ: (فاضرِبْ زيداً)، فلمَّا وقَعَت الفاءُ صَدرًا قدَّموا الاسمَ إصلاحًا للَّفظِ، وإنَّما دخلَت الفاءُ هنا لتربِطَ هاتين الجُملتينِ.

وإذا تقرَّر هذا فتحتمِلُ الآيةُ وجهينِ:

أحدُهما: أن يكونَ التَّقديرُ: وايَّايَ فارهَبُوا تنبَّهوا فارهبونِ.

والثَّاني: أن يكونَ التَّقديرُ: وتنبَّهوا فارهبونِ، ثمَّ قُدِّمَ المفعولُ فانفصلَ وأُخِّرَت الفاءُ حينَ قُدِّمَ المفعولُ، وفعلُ الأَمرِ الذي هو (تنبَّهوا) محذوفٌ، فالْتَقَى بعد حذفِه حرفانِ: الواوُ العاطفَةُ، والفاءُ التي هي جوابُ الأمرِ، فتصدَّرَت الفاءُ فقُدِّمَ المفعولُ وأُخِّرَت الفاءُ إصلاحًا[3] للَّفظِ، ثمَّ أُعِيدَ المفعولُ على سَبيلِ التَّأكيدِ ولتكميلِ الفاصلَةِ، وعلى هذا التَّقديرِ الأخيرِ لا يكونُ (إياي) معمولًا لفعلٍ مَحذوفٍ، بل معمولًا لهذا الفعلِ الملفوظِ به، ولا يبعُدُ تأكيدُ الضَّميرِ المنفصِلِ بالضَّميرِ المتَّصِلِ

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٥٠).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (نسخة مراد ملا، و٥٦ب).

(٣) في النسخ: «اصطلاحاً» في الموضعين، والمثبت من «البحر المحيط».

كما أُكِّدَ المُتَّصِلُ بالمُنفَصِلِ في: (ضَربتُكَ إيَّاك)[(١)]، انتهى.

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ في تقرير الآكَدِيَّة: قد سبقَ أنَّ مثلَ: (زيدًا ضربتُ) يُفيدُ الاختصاصَ، فإذا نُقِلَ إلى الإضمارِ على شريطَةِ التَّفسيرِ مثل: (زيدًا ضَربتُهُ) ودلَّت القرينَةُ على أنَّ المحذوفَ يُقدَّرُ مُؤخَّرًا كان آكدَ في إفادَةِ الاختصاصِ؛ لأنَّ الاختصاصَ عِبارَةٌ عن إثباتٍ ونَفيٍ، فإذا تكرَّرَ الإثباتُ صارَ آكَدَ على أنَّ الإثباتَ اللاحِقَ يُمكِنُ أن يعبِّرَ عن وجهِ الاختصاصِ بقَرينَةِ كونِهِ تَفسيرًا للسَّابقِ وإن لم يَكُن هناكَ شَيءٌ مِن أدواتِ الحَصرِ، وحينئذٍ يتكرَّرُ الاختِصاصُ بدُخولِ الفاءِ والفعلِ مثلَ: (زيدًا فاضرِبْ)، وعليهِ قولُه تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ [يونس: ٥٨]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]؛ أي: إن كُنتَ عاقِلًا فاللهَ اعبُد، وإن فَرِحُوا بشَيءٍ فليخُصُّوهُ بالفَرحِ.

وذكر في «الكشاف» في قولِه تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾: (أي: اختصَّ ربَّكَ بالتَّكبيرِ، ودخولُ الفاءِ لمعنى الشَّرطِ كأنه قيل: مَهما يَكُن مِن شَيءٍ فلا تَدَعْ تكبيرَه)[(٢)].

وقريبٌ مِن هذا ما يقال: إنَّ مثلَهُ على حذفِ (أمَّا)؛ أي: أمَّا زيدًا فاضرِب.

وقد يجمَعُ بينَ الطريقينِ[(٣)] ـ أعني دخولَ الفاءِ وتكريرَ الإثباتِ ـ بأن يُجعَلَ الفعلُ مَشغولًا بالضَّميرِ نحو: (زيدًا فاضرِبْهُ) وعليه: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ فتكريرُ التَّعلُّقِ تأكيدٌ للاختِصاصِ، وتعليقُه بالشَّرطِ العامِّ الذي هو وقوعُ شيءٍ مّا تأكيدٌ على تَأكيدٍ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٢) انظر: «الكشاف» (٩/ ٣٥٧). وقوله: «مَهما يَكُن مِن شَيءٍ فلا تَدَعْ تكبيره» هذا شرح لعبارة الزمخشري، فلفظ «الكشاف»: «وما كان فلا تدَعْ تكبيرَه»، ونقله التفتازاني المنقول عنه الكلام بلفظ: «وما يكن فلا تدَعْ تكبيرَه» ثم شرحه بقوله: أي: مَهما يَكُن مِن شَيءٍ فلا تَدَعْ تَكبيره.

(٣) في (س): «الطرفين»، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «حاشية التفتازاني» (و٧٠ب).

قال: وهذا تقريرٌ واضِحٌ مُوضِّحٌ للمَقصودِ.

قال: ونُقِلَ عَـن صاحبِ «الكشاف» أنه قال: في ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ وجوهٌ مِن التَّأكيدِ: تَقديمُ الضَّميرِ المُنفصِلِ وتَأخيرُ المُتَّصلِ، والفاءُ المُوجِبَةُ مَعطوفًا ومَعطوفًا عليهِ تَقديرُه: إيايَ ارهبُوا فارهبونِ، أحدهما مُضمَرٌ والثاني مُظهَرٌ، وما في ذلك مِن تكرارِ الرَّهبَةِ[١]، وما فيه مِن مَعنى الشَّرطِ بدلالَةِ الفاءِ، كأنَّه قيل: إن كُنتُم راهبينَ شيئًا فارهبونِ.

قوله: «ولذلك قالَ عليه السَّلامُ: لو كانَ مُوسى حيًّا لَمَا وَسِعَه إلَّا اتِّباعِي»:

أخرجه أحمدُ وأبو يَعلى في «مسنديهما» من حديثِ جـابرٍ، وسببُه: أنَّ عُمرَ استأذنَهُ في جوامِعَ كتبَها من التَّوراةِ ليقرَأَها ويزدادَ بها عِلْمًا إلى علمِه[٢].

وهذا الحديثُ استدَلَّ بهِ جماعَةٌ على تحريمِ الاشتغالِ بفَنِّ المنطقِ، قال بعضُ أهلِ الحديثِ: إذا لم يُوْسِعْهُ عذرًا في الكتابِ الذي جاءَ به موسى هُدًى ونُورًا، فكيفَ بما وضعَهُ المتخبِّطُونَ مِن فلاسفَةِ اليُونانِ إفكًا وزُورًا.

قوله: «و﴿أَوَّلَ كَافِرِۭ﴾ وقعَ خبرًا عَن ضميرِ الجمعِ...» إلى آخره:

في الحاشية: لَمَّا كانَ أَوَّلُ الخطابِ للمجموعِ بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ﴾ ويَستحيلُ أن يكونَ الجماعَةُ أَوَّلَ كافِرٍ، سُلِكَ فيه إحدى طريقينِ:

---

(١) إلى هنا ورد عن الزمخشري في هامش إحدى النسخ الخطية، وقد أثبتناه في حواشي «الكشاف» (١/ ٢٣٨).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٥٦)، ولفظه: «أمتهوّكون أنتم كما تهوّكت اليهود والنّصارى؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقيةً، ولو كان موسى حيًّا ما وسعه إلّا اتّباعي»، ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٢١٣٥) بمعناه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٧٤): رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وفيه مجالد بن سعيد، ضعَّفه أحمد.

إمَّا تأويلُ الكافرِ بالجنسِ، فأتى بلَفْظٍ مُفرَدٍ معناهُ الجمعُ كالفَوْجِ والفَريقِ.

أو تَأويلُ ﴿وَلَا تَكُونُوٓا﴾ بأنه ليسَ المرادُ نَهيَ المجموعِ، بل نَهيُ كلِّ واحدٍ عن أَن يكونَ أَوَّلَ كافرٍ.

قوله: «المرادُ التَّعرِيضُ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: أي: بما يجبُ عليهِم لِمُقتضَى حالِهم، ولِمَا تكلَّموا به من الاستفتاحِ والبشارَةِ.

قال: والتَّعريضُ أنواعٌ؛ منها: أن يُشارَ به لِمُقتضَى الحالِ على طريقَةِ قولِه:

أَروحُ لتَسليمٍ عَليكَ وأغتدي وحَسبُكَ بالتَّسليمِ مِنِّي تَقاضِيَا[1]

قال: وهذَا الموضِعُ مِن هذا القَبيلِ[2].

قوله: «و(أَوَّلُ): أفعَلُ لا فِعلَ لهُ»؛ لاستثقالِ اجتماعِ الواوَيْنِ.

قوله: «مِن وَأَلَ» بمعنى: لَجأَ.

قوله: «ولا تَستبدلوا»:

في الحاشية المشارِ إليها: هذا جوابٌ عَن سُؤالٍ مُقدَّرٍ؛ كأنَّ قائلًا قال: الباءُ إنَّما تدخلُ على الثَّمنِ؟ فأجابَ: بأنَّ المُرادَ الاستبدالُ، ولو قلتَ: استبدَلَ، صحَّ دُخُولها على كلِّ واحدٍ مِنهما.

---

(١) نُسب للفرزدق كما في «حماسة الخالديين» (ص: ٩٣)، ولتوبةَ بن الحُميِّر كما في «الحماسة البصرية» (٢/ ١٧٧)، ودون نسبه في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣/ ١٧٠)، و«المجالسة وجواهر العلم» (١/ ٥٦٠)، و«الكامل» للمبرد (١/ ١٤٠)، و«العقد الفريد» لابن عبد ربه (١/ ٢٠٩).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٥٦).

وقالَ الطِّيبِيُّ: تقديرُه: أنَّ الاشتراءَ استِعارَةٌ للاستبدالِ، وإن لم تَكُن استعارَةً له لزمَ أن يكونَ الثَّمنُ في قوله تعالى: ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو المُشترَى والثَّمنُ المتعارفُ هو المشترَى بهِ، وهاهنا المُشترَى به الآياتُ لأنَّ الباءَ تَدخُلُ على الثَّمنِ، فلمَّا دخلَ على (آياتٍ) صارَ هو المُشترَى بهِ وصارَ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو المبيعُ، وهذه استعارَةٌ لفظيَّةٌ لا معنويَّةٌ، فاستعيرَ الشِّراءُ لِمُجرَّدِ الاستبدالِ من غيرِ نظرٍ إلى التَّشبيهِ كما يُستعارُ لأنفِ الإنسانِ المِرْسَنُ.

ويمكنُ أن تكونَ استعارَةً معنويَّةً: بولِغَ أولًا بأنْ شُبِّهَ الاستبدالُ في كونِه مرغوبًا فيه بالبيعِ والشِّراءِ، ثمَّ زِيدَ في المبالغَةِ بأن قُلِبَت القَضِيَّةُ وجُعِلَ الثَّمنُ مَبيعًا والمبيعُ ثمنًا.

ونحوُه في القلبِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] فجُعِلَت الآياتُ في الابتذالِ والامتهانِ وكونِها ذرائعَ إلى سائرِ مَباغيهِم كالدَّراهِم المبذولَةِ لقَضاءِ الحوائجِ، ومقامُ التَّقريعِ والبَغيِ على بني إسرائيلَ وسوءِ صَنيعِهِم يَقتضي هذهِ المُبالغَةَ[1].

(٤٢) ـ ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ عطفٌ على ما قبلَه، واللَّبسُ: الخلطُ، وقد يلزمُه جعلُ الشيءِ مُشتبِهًا بغيرِه، والمعنى: لا تخلِطوا الحقَّ المنزَلَ بالباطِلِ الذي تَخترعونهُ وتَكتبونه حتى لا يُميَّز بينهما، أَو: لَا تجعَلوا الحقَّ مُلْتبِسًا بسببِ خَلطِ الباطلِ الذي تكتبونه في خلالِه أو تَذْكُرُونه في تأويلِه.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

﴿وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ﴾ جَزْمٌ داخلٌ تحتَ حكمِ النَّهيِ؛ كأَنَّهم أُمِرُوا بالإيمانِ وتركِ الضَّلالِ ونُهوا عن الإضلالِ بالتَّلبيسِ على مَن سمعَ الحقَّ أوِ الإخفاءِ على مَن لم يسمعْه، أو نَصْبٌ بإضمارِ (أَنْ) على أنَّ الواوَ للجَمعِ؛ أي: لا تجمعُوا لبسَ الحقِّ بالباطلِ وكتمانَه، ويَعضُدُه أنَّه في مصحَفِ ابنِ مَسعود: (وتكتمون)؛ أي: وأنتُم تكتمونَ، بمعنى: كاتِمينَ[1]، وفيهِ إشعارٌ بأنَّ استقباحَ اللَّبسِ لِمَا يصحبُه مِن كتمانِ الحقِّ.

﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: عالِمين[2] بأنكم لابِسُون كاتمون فإنَّه أقبحُ إذ الجاهلُ قد يُعذَر.

(٤٣) ـ ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾.

﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ يعني: صلاةَ المُسلمين وزَكاتَهم؛ فإنَّ غيرَهُما كلا صَلاةٍ ولا زكاةٍ، أَمرَهُم بفروعِ الإسلامِ بعدما أَمرَهم بأصولِه، وفيه دليلٌ على أنَّ الكفارَ مخاطبُون بها.

والزَّكَاةُ مِن زَكَا الزَّرْعُ: إذا نَمَا، فإنَّ إخراجَها[3] يستجلِبُ بركةً في المالِ ويُثمِرُ للنفسِ فضيلةَ الكرَمِ، أو من الزكاةِ بمعنى الطهارةِ؛ فإنَّها تُطهِّر المالَ من الخَبَثِ والنَّفسَ من البُخلِ.

﴿وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾؛ أي: في جماعاتِهم[4]، فإنَّ صلاةَ الجماعَةِ تفضلُ صلاةَ الفَذِّ بسَبعٍ وعشرين درجةً لِمَا فيهَا من تظاهُرِ النُّفوسِ، وعبَّرَ عَن الصلاةِ بالرُّكوعِ، احترازاً عن صَلاةِ اليهُودِ، وقيل: الرُّكوعُ: الخضُوعُ والانقيادُ لِمَا يُلزِمُهم الشارعُ، قالَ الأضبَطُ السَّعديُّ:

---

(١) في (أ): «بمعنى: كاتمين؛ أي: وأنتم تكتمون».

(٢) في (خ): «عالمون».

(٣) في (أ) و(خ): «إخراجها».

(٤) في (خ): «جماعتهم».

لا تُـذِلَّ الضعـيــفَ علَّــكَ[1] أن تَرْكَـعَ يومًـا والدَّهــرُ قَــدْ رَفَعَــهْ[2]

(٤٤) ـ ﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾.

﴿أَتَأۡمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلۡبِرِّ﴾ تقريرٌ مَعَ توبيخٍ وتعجيبٍ، والبرُّ: التَّوسُّع في الخيرِ، من البَرِّ وهو الفضاءُ الواسِعُ يتناوَل كلَّ خيرٍ، ولذلك قيل: البِرُّ ثلاثة: بِرٌّ في عبَادَةِ اللهِ تعالى، وبرٌّ في مراعاةِ الأقاربِ، وبرٌّ في معاملةِ الأجانبِ.

﴿وَتَنسَوۡنَ أَنفُسَكُمۡ﴾: وتتركُونهَا من البِرِّ كالمنسيَّات، وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: أنَّها نزلَت في أحبَارِ المَدينَةِ، كانُوا يأمُرُونَ سِرًّا مَن نصحُوه باتِّباع محمَّدٍ عليه السلام ولا يتبعونَه.

وقيلَ: كانوا يأمرونَ بالصَّدَقةِ ولا يتصَدَّقون.

﴿وَأَنتُمۡ تَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ تبكيتٌ كقولِه: ﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]؛ أي: تتلون التَّوراة وفيها الوَعيدُ على العنادِ[3] وتركِ البِرِّ ومخالفةِ القولِ العملَ.

﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ قُبْحَ صنيعِكُم فيصدَّكُم عنه، أَو: أَفَلا عقلَ لكُم يمنعُكم عمَّا تعلمُونَ وَخامَةَ عَاقبتِه، والعَقلُ في الأَصلِ: الحبسُ، سُمِّيَ بهِ الإدراكُ الإنسانيُّ لأنه يحبسُه عمَّا يَقبُحُ ويَعقِلُه على ما يَحسُنُ، ثم القوةُ التي بها النفسُ تدركُ هذا الإدراكَ، والآيَةُ ناعيَةٌ على مَن يَعِظُ غيرَه ولا يتَّعِظُ نفسُه سُوءَ صَنيعِه وخبثَ نفسِه، وَأنَّ فِعْلَه

---

(١) في (خ): «لا تهين الفقير علَّك». وهي رواية. انظر التعليق الآتي.

(٢) انظر: «البيان والتبيين» للجاحظ (٣/ ٢٢٣)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١/ ٣٧١)، وفي «البيان والتبيين»: «لا تحقرن الفقير»، وفي «الشعر والشعراء»: «لا تهين الفقير»، وفيه: «تخشع» بدل «تركع». والرواية المثبتة مطابقة لما في «النكت والعيون» للماوردي (١/ ١١٤).

(٣) في هامش (أ): «في نسخة: الفساد»، وفي (خ): «على الفساد والعناد».

فعلُ الجَاهِلِ بالشَّرعِ أو الأحمقِ الخالي عن العقلِ؛ فإنَّ الجامِعَ بينهما تَأبى عَنهُ شَكيمتُه[1].

والمرادُ بها: حَثُّ الواعظِ على تزكيةِ النَّفسِ والإقبالِ عليها بالتكميلِ لتَقومَ فيُقيمَ[2]، لا منعُ الفاسقِ عن الوَعظِ؛ فَإِنَّ الإخلالَ بأحَدِ الأمرَينِ المأمُورِ بهما لا يوجِبُ الإخلالَ بالآخرِ.

قوله: «واللبسُ: الخلطُ، وقد يلزمُهُ جعلُ الشَّيءِ مُشتَبِهًا بغيرِه..» إلى آخره:

عبارة «الكشاف»: الباءُ التي في ﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾ إن كانَت صِلَةً مثلَها في قولك: لَبَّستُ الشَّيءَ بالشَّيءِ وخلطتُه به، كان المعنى: ولا تَكتُبوا في التَّوراةِ ما ليسَ منها فيختلِطَ الحقُّ المنزلُ بالباطلِ الذي كتبتُم حتى لا يميزُ بينَ حقِّها وباطِلِكُم.

وإن كانَت باءَ الاستعانَةِ كالتي في قولك: (كتَبْتُ بالقلمِ) كان المعنى: ولا تَجعَلُوا الحقَّ مُلتَبِسًا مُشتَبِهًا بباطِلِكُم الذي تَكتُبونَه[3].

قالَ الطِّيبِيُّ: والفرقُ: أنَّ الخلطَ يَستَدعِي مَخْلُوطًا ومَخلُوطًا به. قال الجوهريُّ: خَلطتُ الشَّيءَ بغيرِه فاختلَطَا[4]، فإذا جُعِلَت صِلَةً كان ﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾

---

(١) قوله: «فإن الجامع بينهما»؛ أي: بين العلم والعقل «تأبى عنه»؛ أي: عن كونه واعظاً غيرَ متَّعظ «شكيمته»؛ أي: نفسُه بحيث لا تنقاد. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠٦).

(٢) قوله: «لتقوم»؛ أي: نفسه، «فيقيم»؛ أي: الواعظ «غيره». انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠٦).
قلت: كلمة: «غيره» كذا جاءت عند الأنصاري من متن البيضاوي، ومثله في «حاشية الشهاب» (٢/ ١٥٤)، و«حاشية شيخ زاده» (٢/ ٣٠)، و«حاشية القونوي» (٣/ ٢٥٦). ولم ترد في شيء من نسخنا المعتمدة.

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: خلط).

مَفعـولًا مثـلَ الأوَّلِ،، فخَلْطُهـم: أن يَكتبُـوا شـيئًا آخـرَ مثـلَ المنـزلِ، فـإذا كتبـوهُ اختلـطَ مـع الحـقِّ، فالمنهيُّ الكتبَةُ نفسُـها؛ لأنَّها مُسـتلزِمَةٌ للاختلاطِ، ومِـن ثَمَّ قال: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ﴾ فيَختلِـطَ الحـقُّ بالباطـلِ، وإذا جُعلَـت للاسـتعانَةِ كان المنهـيُّ جعلُ مَكتوبِهـم سـبباً للاشـتباه، ولهـذا قـال: (ولا تجعلـوا الحق مشـتبهاً بباطلكـم)؛ أي: بسـببِ باطلِكـم، وقال: (الـذي تكتبونـه)؛ أي: الـذي أنتُم مُشـتَغِلونَ به وهـو دَأْبُكُم وعادَتُكـم، فقولـه: (مُلتَبِسًـا) ثانـي مَفعولي (جعـلَ)[1].

وقال أبو حيَّان: الظاهِرُ أنَّ الباءَ في قولِه: ﴿بِٱلْبَٰطِلِ﴾ للإلصاقِ؛ كقولك: خلطتُ الماءَ باللبنِ، فكأنَّهُم نُهُوا عن أن يخلِطُوا الحقَّ بالباطلِ.

وجوَّزَ الزَّمخشرِيُّ أن تكونَ الباءُ للاستعانَةِ..، وساقَ عبارتَه[2] ثمَّ قال: وهذا فيهِ بعدٌ عَن هذا التَّركيبِ، وصَرْفٌ عن الظَّاهرِ بغيرِ ضرورَةٍ تَدعو إلى ذلك[3].

وكذا قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قد يرجَّحُ الأوَّلُ بأنَّهُ أظهَرُ وأكثَرُ.

فائدة: في الحاشيَةِ المُشارِ إليها: على كلامِ «الكشَّاف» مؤاخذَةٌ لطيفَةٌ، فإنَّه سمَّى باءَ التعديَةِ صلَةً، والذي يَستعمِلُه أكثَرُ المصنِّفينَ في مثلِ هذا أنَّ الصِّلَةَ بمعنى الزِّيادَةِ.

قوله: «أو نَصبٌ بإضمارِ (أن) على أنَّ الواوَ للجمعِ؛ أي: لا تجمَعُوا لبسَ الحقِّ وكتمانَه»:

قالَ الطِّيبِيُّ: **فإن قيلَ**: فعلى هذا يلزَمُ جوازُ فِعلِهم اللبسَ بدونِ الكِتمانِ وعكسُه؛ كما في مسألَة: لا تأكُل السَّمكَ وتَشرَبِ اللبنَ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٥٩).

(٢) التي تقدمت قريباً.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩).

قلتُ: لا نُسلِّمُ جوازَ فعلِ كلٍّ واحدٍ منهما على الانفرادِ، فإنَّ نهيَ الجَمعِ لا يدلُّ على جوازِ البَعضِ ولا على عدمِه، وإنَّما يُعلَمانِ مِن دليلٍ آخرَ، أمَّا في مَسألَةِ السَّمكَةِ فمِن الطبِّ، وأمَّا في الآيَةِ فلاشتدادِ قبحِ كلٍّ مِنهُما.

بقيَ أَن يُقالَ: إذا كانَ كذلكَ فما فائدَةُ الجمعِ؟

والجوابُ: أنَّ فائدتَهُ: المبالغَةُ في النَعيِ عليهِم وإظهارِ قبحِ أَفعالِهم مِن كَونِهم جامِعِينَ بينَ الفعلينِ اللَّذَيْنِ إن[1] انفردَ كلٌّ مِنهما كانَ مُستقِلًّا في القُبحِ.

وعلى قراءةِ الجَزمِ وإن دلَّ على المبالغَةِ لكنْ تفوتُ فائدَةُ النَّعيِ عَلَيهم[2]، انتهى.

وذكرَ القطبُ نحوَهُ.

قوله: «ويعضُدُه أنَّه في مصحفِ ابنِ مسعودٍ (وتكتمون) أي: وأنتم تكتمونَ بمعنى كاتِمين»، زادَ المصنِّفُ على «الكشاف» قولَه: «أي: وأنتم تكتمون»؛ لأنَّ المنكِتِينَ تعقَّبوا عليه حيث قال: (وتكتمون) يعني: كاتمين[3].

قال أبو حيَّان: هذا تَقديرُ مَعنًى لا تقديرُ إعرابٍ؛ لأنَّ الجُملَةَ المثبتَةَ المصدَّرَةَ بمُضارِعٍ إذا وقعَتْ حَالًا لا تدخُلُ عليها الواوُ، والتَّقديرُ الإعرابيُّ هو أن يضمرَ قبلَ المضارعِ مُبتدَأٌ تقديرُهُ: وأنتُم تَكتمونَ الحقَّ.

قال: ولا يظهَرُ تخريجُ هذه القراءَةِ على الحالِ؛ لأنَّ الحالَ قيدٌ في الجُملَةِ السَّابقَةِ، وهُم نُهوا عَن لبسِ الحقِّ بالباطلِ على كلِّ حالٍ، فلا يُناسِبُ ذلك التَّقييدَ

---

(١) في (س): «إذا».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٦٠).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٤١).

بالحالِ إلَّا أنْ تكونَ الحالُ لازمَةً، وذلك بأن يقال: لا يقَعُ لبسُ الحقِّ بالباطلِ إلَّا ويَكونُ الحقُّ مَكتومًا.

قال: ويمكِنُ تخريجُ هذه القراءَةِ على وجهٍ آخرَ، وهو أَنْ يكونَ اللهُ تعالى قَد نَعَى عليهِم كتمَهُم الحقَّ مع عِلمِهِم أنَّه حَقٌّ، فتكونُ الجُملَةُ الخبريَّةُ عُطِفَت على جُملَةِ النَّهيِ على مذهبِ مَن يَرى ذلك ـ وهو سِيبويه وجَماعَةٌ ـ ولا يشترطُ التَّناسُبَ في عطفِ الجُمَلِ.

قال: وكِلا التَّخريجَيْنِ تخريجُ شُذوذٍ[1].

قولُه: «يعني صلاةَ المُسلمينَ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يؤيِّدُ أنَّ اللامَ في ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ و﴿ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ للإشارَةِ إلى المعلومِ المعيَّنِ، ويجوزُ أن تكونَ للجنسِ والدلالةِ على أنَّ صلاةَ غيرِ المسلمينَ ليسَتْ بصلاةٍ.

قوله: «فإنَّ صلاةَ الجماعَةِ تَفضُلُ صلاةَ الفَذِّ بسبعٍ وعشرينَ درجةً»:

هذا حديثٌ مرفوعٌ، أخرجَه الشَّيخان مِن حديثِ ابنِ عمرَ[2].

قوله: «قال الأضبَطُ السَّعديُّ:

لا تـذلَّ الضَّعيـفَ علَّـك أن تَـرْ ... كـعَ يومًـا والدَّهـرُ قـد رفَعَـهْ

هو الأضبط بن قُريعٍ من شعراءِ الدَّولَةِ الأُمويَّةِ، وقبله:

لـكلِّ ضِيـقٍ مِـن الأُمـورِ سَـعَةْ ... والمُسْـيُ والصُّبـحُ لا بقـاءَ معَـهْ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠).

(٢) رواه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وبعده:

وَصِلْ وِصَالَ البَعيدِ إِنْ وَصَلَ الـ ـحبلَ وأَقْصِ القَريبَ إِنْ قَطعَهْ
واقبَلْ مِن الدَّهرِ ما أتاكَ به مَنْ قَرَّ عَينًا بعَيشِهِ نَفعَهْ
قد يجمَعُ المالَ غيرُ آكلِهِ ويأكلُ المالَ غيرُ مَن جمعَهْ[1]

«علَّكَ»: لغَةٌ في لعلَّكَ، و«تركَع» من الرُّكوعِ وهو الانحناءُ والمَيْلُ، وأرادَ به الانحطاطَ مِن المرتبَةِ والسُّقوطَ مِن المنزلَةِ.

قوله: «تقريرٌ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: [والتقريرُ][2] عِندَهُم يقالُ للحَملِ على الإقرارِ والإلجاءِ إليهِ، وللتَّحقيقِ والتَّثبيتِ، وكِلاهُما مُناسِبٌ هاهُنا.

قوله: «ويتناوَلُ كلَّ خيرٍ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: يطلقُ عليه، ولم يُرِد هنا إنَّهم يَأمرونَ بكلِّ خَيرٍ.

قوله: «وتَتركُونَها من البرِّ كالمَنسيَّاتِ»:

قالَ القطبُ والطِّيبيُّ: أشارَ بالكافِ إلى أنَّ المرادَ بقوله: ﴿تنسَوْنَ﴾: تتركُونَ[3]، على الاستعارَةِ التَّبعيَّةِ لأنَّ أَحَدًا لا ينسى نفسَه، بل يحرمُها مِن الخَيرِ ويتركُها كمَا يُترَكُ الشَّيءُ المنسيُّ؛ مبالغَةً لعدمِ المبالاةِ والغفلَةِ فيما يَنبَغِي أن يفعلَهُ[4].

---

(١) انظر: «البيان والتبيين» للجاحظ (٣/ ٢٢٣)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١/ ٣٧١) مع اختلافٍ ببعض الألفاظ.

(٢) ما بين معكوفتين من «حاشية التفتازاني» (و٧٢أ).

(٣) في (س): «تتركونها».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٦٢).

قوله: «**وعن ابنِ عبَّاسٍ أنها نزلَت في أحبارِ اليهودِ..**» إلى آخره:

أخرجَه الواحديُّ في «أسباب النزول» من طريقِ الكلبيِّ عن أبي صالحٍ عن ابنِ عبَّاسٍ[١].

قوله: «﴿**وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ**﴾ **تبكيتٌ كقولِه**: ﴿**وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾»:

قالَ الطِّيبيُّ: يَعني: كما وقعَ ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ حالًا مِن فاعلِ ﴿لا تَلبِسُوا﴾ على سَبيلِ التَّبكيتِ وإلزامِ الخَصمِ كذلك ﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ حالٌ مِن فاعلِ ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ للتَّبكيتِ[٢].

قوله: «**شَكِيمَتُه**»:

في «الصحاح»: فلانٌ شَديدُ الشَّكيمَةِ: إذا كانَ شديدَ النَّفسِ أبيًّا، وفلانٌ ذو شكيمةٍ: لا يَنقادُ[٣].

(٤٥) ـ ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾.

﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ متَّصلٌ بما قبلَه، كأنَّهم لَمَّا أُمِروا بما شقَّ عليهم لِمَا فيه من الكُلفةِ وتركِ الرياسةِ والإعراضِ عن المالِ عُولجوا بذلك، والمعنى: استعينوا على حَوائجِكُم بانتظارِ النُّجْحِ والفَرَجِ توكُّلًا على الله، أو بالصَّومِ الذي هو صبرٌ عن[٤] المفطِّراتِ لِمَا فيه من كسرِ الشَّهوةِ وتصفِيَةِ النَّفسِ والتَّوسُّلِ بالصَّلاةِ

---

(١) رواه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٤). والكلبي متروك وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٦٣).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: شكم).

(٤) في (ت): «على»، وليست في (أ).

والالتجاءِ إليها؛ فإنها جامِعةٌ لأنواعِ العباداتِ النَّفسَانيَّةِ والبدَنيَّةِ: من الطهارةِ، وسترِ العَورةِ، وصرفِ المالِ فيهما[١]، والتوجُّهِ إلى الكعبةِ، والعكُوفِ للعبادَةِ، وإظهَارِ الخشوعِ بالجوارحِ، وإخلاصِ النيَّةِ بالقلبِ، ومجاهدَةِ الشَّيطانِ، ومناجاةِ الحقِّ، وقراءةِ القرآنِ، والتكلُّمِ بالشَّهادتينِ، وكفِّ النفسِ عن الأَطيَبينِ[٢]، حتى تُجابوا إلى تحصيلِ المآربِ وجَبرِ المصائِب.

رُويَ: أنَّه عليه السلام كان إذا حَزَبهُ أمرٌ فَزِعَ إلى الصَّلاةِ.

ويجوزُ أن يرادَ بها الدعاءُ.

﴿وَإِنَّهَا﴾؛ أي: وإن الاستعانةَ بهما، أو الصلاةَ، وتخصيصُها بردِّ الضميرِ إليها لِعظَمِ شأنِها واستِجْماعِها ضُروبًا من الصَّبرِ، أو جملةَ ما أُمِروا بها ونُهوا عنها.

﴿لَكَبِيرَةٌ﴾: لثَقيلَةٌ شاقَّة، لقوله: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣].

﴿إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾؛ أي: المخْبِتينَ، والخشوعُ: الإخباتُ، ومِنهُ الخُشْعَةُ، للرَّمْلَةِ المتطامِنةِ، والخضوعُ: اللِّينُ والانقيادُ، ولذلك يقالُ: الخشوعُ بالجوارحِ والخضوعُ بالقلبِ.

(٤٦) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ أي: يتوقَّعونَ لقاءَ اللهِ ونيلَ ما عندَه،

---

(١) قوله: «فيهما»؛ أي: في الطهارة وستر العورة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠٦)، و«حاشية شيخ زاده» (٢/ ٣٢). وزاد الثاني: فإن صرف المال إلى ما يزيل الحدث والنجاسة عن ثوبه وبدنه وإلى ما يستر عورته عبادة مالية.

(٢) كتب تحتها في (ت): «الأطيبان: الأكل والجماع».

أو يَتيقَّنونَ أنَّهُم يُحْشَرونَ إلى اللهِ تعالى فيجازِيْهم، ويؤيِّدُه أنَّه في مُصحَفِ ابنِ مسعودٍ: (يَعلَمُونَ)[1]، وكأنَّ الظنَّ لمَّا شابهَ العِلمَ في الرُّجْحانِ أُطلِقَ عليهِ لتضمينِ معنى التَّوقُّع، قال أَوسُ بنُ حُجْرٍ:

فأَرْسَلْتُه مُسْتَيْقِنَ الظَّنِّ أنَّهُ يُخالِطُ ما بينَ الشَّراسيفِ جَائِفُ[2]

وإنما لم تَثقُل عليهم ثِقَلها على غيرِهم فإنَّ نفُوسَهم مُرتاضةٌ بأَمثالها متوقِّعةٌ في مقابَلتِهَا ما يُستحقَرُ لأجلِه مَشاقُّهَا ويُستلَذُّ بسَبَبِهِ متاعبُها، ومِن ثمَّ قالَ عليهِ السلام: «وجُعِلت قرَّة عيني في الصَّلاةِ».

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ كانَ إذا حزبَهُ أمرٌ فزعَ إلى الصَّلاةِ»:

أخرجَه أحمَدُ وأبو داودَ وابن جريرٍ، مِن حديثِ عبدِ العزيزِ أخي حذيفةَ بنِ اليَمانِ[3].

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٤٤)، و«البحر» (١/ ٥٠٤)، و«اتفاق المباني» (ص: ٢١٤).

(٢) انظر: «ديوان أوس بن حجر» (ص: ٧٢)، وفيه: (تحت) بدل (بين). وانظر: «منتهى الطلب» (ص: ٦٤)، و«اتفاق المباني» (ص: ٢١٤)، وفيهما: «وأرسله مستيقن...».

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وأبو داود (١٣١٩)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٦١٨ و٦١٩)، من حديث عبد العزيز عن حذيفة رضي الله عنه، ولفظه عند أحمد وأبي داود وإحدى روايتي الطبري: كان النبي ﷺ إذا حزبه أمر صلى. وجاء في رواية أبي داود: عبد العزيز ابن أخي حذيفة.
والرواية الأخرى للطبري موافقة للفظ البيضاوي، وكذا رواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٨٩) عن عبد العزيز أخي حذيفة عن النبي ﷺ لم يذكر فيه حذيفة.
وعبد العزيز أخو حذيفة رجَّح الحافظ في «الإصابة» (٥/ ١٩٠) أنه ابن أخيه كما وقع في رواية أبي داود وغيره، ونَقَل ذلك أيضاً عن أبي نعيم، قلنا: وعبد العزيز روى عنه اثنان من المجهولين، وقال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف. ومع ذلك وثقه العجلي وابن حبان.
وروى أحمد (١٨٩٣٧) بإسناد صحيح من حديث صهيب الرومي فيما حكاه النبي ﷺ عن نبي من =

و(حَزبه) بحاءٍ مُهملَةٍ وزايٍ وباءٍ موحَّدَةٍ: أهمَّهُ ونزلَ به.

وضبطَهُ الطيبيُّ بالنونِ، وحَكى الموحَّدَةَ عن ضبطِ «النهاية»[1]، وعزا الحديثَ لروايَةِ حذيفَةَ[2]، وإنَّما هو مِن روايَةِ أخيهِ[3]، وفزعَ إلى الصَّلاةِ؛ أي: لجأَ إليهَا.

قوله: «قال أوسُ بن حجرٍ:

فأرسَلْتُه مُستيقِنَ الظنِّ أنَّه ... مُخالِطُ ما بينَ الشَّراسيفِ جائِفُ»

«حَجَر» بفتحِ الحاءِ المهملةِ والجيمِ كما ضبطَهُ أصحابُ «المؤتلف والمختلف»[4]، وبيتُه هذا من قصيدةٍ أولُها:

تَنكَّرَ بَعدي مِن أُميمَةَ صائِفٌ ... فبِركٌ فأَعْلَى تولَبٍ فالمُخالِفُ[5]

وقبل هذا البيتِ:

فيسَّرَ سَهْمًا راشَه بمناكِبٍ ... لُؤَامٍ ظُهارٍ فهو أعجَفُ شاسِفُ[6]

يصفُ رميَةَ السَّهمِ إلى الحمارِ الوَحشيِّ.

= الأنبياء السابقين: فقام إلى الصلاة، وكانوا إذا فزعوا، فزعوا إلى الصلاة.

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٣٧٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٦٥).

(٣) كذا قال، وانظر ما تقدم في تخريجه.

(٤) انظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ٦٦١).

(٥) انظر: «ديوان أوس بن حجر» (ص: ٦٣).

(٦) في هامش (ف): «اللأم: هو ما كان من أسفل، والظهار: هو ما كان من فوق». ورواية «الديوان»:

ظُهارِ لُؤامٍ فَهْو أعْجَفُ شارِفُ

قـال الأصمعـيُّ: ظنَّ ظنًّـا يقينًـا؛ أي: مُصيبًا، والشَّراسـيفُ: أطـرافُ الأضالعِ الرَّخصَـةِ مِـن أطـرافِ الصَّدرِ المشـرِفَةِ، وجائـفٌ بالجيـمِ: يصيبُ الجَـوْفَ فتَصيرُ الرَّميَـةُ جائفَةً.

قوله: «قالَ عليه السَّلامُ: وجُعِلَت قرَّةُ عَيني في الصَّلاةِ».

أخرجَه النَّسائيُّ والحاكِمُ مِن حديثِ أَنسٍ[١]، ويأتي بتَمامِه في سورةِ آلِ عمرانَ.

قالَ الطِّيبيُّ: وفي حَديثِ أبي داودَ أنه ﷺ قال: «أَقِم الصَّلاةَ يا بلالُ أَرِحْنا بها»[٢].

قيل: كانَ اشتِغالُه بالصَّلاةِ راحَةً له، فإنَّه كانَ يَعُدُّ غيرَها من الأعمالِ الدُّنيويَّةِ تَعَبًا، وكان يستريحُ بالصَّلاةِ لِمَا فيها مِن مُناجاةِ اللهِ تعالى، وما أقرَبَ الرَّاحَةَ من قرَّةِ العَينِ[٣].

الراغِبُ: الصَّلاةُ جامِعةٌ للعِباداتِ وزَائدَةٌ عليها؛ لأنَّها لا تَصِحُّ إلا ببذلِ مالٍ ما جارٍ مَجرى الزَّكاةِ فيما يَستُرُ به العورةَ ويُطهِّرُ به البدنَ، وإمساكٍ في مكانٍ مَخصوصٍ يَجرِي مَجرى الاعتكافِ، وتوجُّهٍ إلى الكعبَةِ يجري مجرى الحجِّ، وذكرٍ للهِ ورَسولِه يجرِي مَجرى الشَّهادتَيْنِ، ومجاهدةٍ في مدافعَةِ الشَّيطانِ جاريَةٍ مَجرى الجهادِ، وإمساكٍ عَن الأطيَبَيْنِ جارٍ مجرى الصَّومِ، وفيها ما ليسَ في شيءٍ من العِباداتِ الأُخرى مِن وُجوبِ القِراءةِ وإظهارِ الخُشوعِ والرُّكوعِ والسُّجودِ وغيرِ ذلك[٤].

---

(١) رواه النسائي (٣٩٣٩) و(٣٩٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٢٦٧٦)، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٣٤٥): أخرجه النسائي وغيره بسند صحيح.

(٢) رواه أبو داود (٤٩٨٥) من حديث سالم بن أبي الجعد عن رجل من خزاعة رضي الله عنه، وقال الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ١١٨): إسناده صحيح.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٦٨).

(٤) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١٧٨).

قالَ الطِّيبيُّ: وفيها ما قالَ ﷺ: «وجُعِلَت قُرَّةُ عيني في الصَّلاةِ» الذي هو أصلُ ذلكَ كلِّه[1].

(٤٧) ـ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ كرَّرَهُ للتأكيدِ وتذكيرِ التَّفضيلِ الذي هو أجَلُّ النِّعَمِ خصُوصًا، وربطِهِ بالوعيدِ الشَّديدِ تخويفًا لمَن غَفَلَ عنهَا وأخلَّ بحقوقِها.

﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ﴾ عطفٌ على ﴿نِعۡمَتِيَ﴾.

﴿عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾؛ أي: عالَمِي زمَانِهم، يريدُ بهم تفضيلَ آبائِهم الذين كانوا في عصرِ موسَى عليه السلام وَبعدَه ـ قبلَ أن يغيِّروا ـ بما منحَهم مِن العلمِ والإيمانِ والعَملِ، وجَعَلَهم أنبياءَ ومُلُوكاً مُقسِطِين، واستُدلَّ به على تفضيلِ البشرِ على الملَكِ، وهو ضعيفٌ[2].

(٤٨) ـ ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾.

﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا﴾؛ أي: ما فيه من الحسَابِ والعذابِ ﴿لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾: لا تَقْضِي عنها شيئًا من الحقوقِ أو شيئًا من الجزاءِ، فيكونُ نصبُه على المصدَرِ.

وقرئ: (لا تُجْزِئُ)[3] مِن أَجْزَأَ عنه: إذا أَغنَى، وعلى هذا تعيَّنَ أن يكونَ مَصْدَرًا، وإيرَادُه مُنكَّرًا معَ تنكيرِ النَّفسَيْن للتَّعميمِ والإقناطِ الكُلِّيِّ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٦٨)، وتقدم تخريج الحديث قريباً.

(٢) قوله: «وهو»؛ أي: الاستدلال «ضعيف»؛ لأن قوله: ﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ وإن كان عاماً في العالمين، لكنه مطلَقٌ في التفضيل، والمطلَق يكفي في صدقه صورة واحدة. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٠٩).

(٣) نسبت لأبي السمال العدوي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٢ ـ ١٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٣٩).

والجملةُ صفةٌ لـ﴿يَوْمًا﴾، والعَائدُ منها محذوفٌ تقديرُه: لا تَجزي فيه، ومَن لم يجوِّزْ حذفَ العائدِ المجرورِ قال: اتُّسِعَ فيهِ فحُذِفَ عنه الجارُّ وأُجريَ مُجرَى المفعولِ بهِ، ثم حُذِف كَما حُذِفَ من قولهِ:

أو مَـــالٌ أصَابـــوا[1]

﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾؛ أي: من النفسِ الثانيةِ العَاصيةِ، أو مِن الأولَى، وكأنَّه أُريد بالآية نفيُ أن يَدفعَ العذابَ أَحدٌ عن أَحَدٍ من كلِّ وَجهٍ محتمَلٍ، فإنَّه إمَّا أَن يكونَ قهرًا أو غيرَه، والأَوَّلُ النصرةُ، والثاني إمَّا أن يَكون مجَّانًا أو غيرَه، والأَوَّلُ أَن يشفَع له، والثاني إمَّا أن يكونَ بأداءِ ما كانَ عليه وهو أن يجزيَ عنه، أو بغيرِه وهو أن يعطيَ عنه عدلًا.

والشَّـفاعةُ مِن الشَّـفْعِ؛ كأَن المشـفوعَ له كان فردًا فجعلَه الشَّـفِيعُ شَـفْعًا بضمِّ نفسِـه إليه.

والعَدلُ: الفِديَةُ، وقيْلَ: البدَلُ، وأَصْلُه: التَسْوِيَةُ؛ سُمِّيَ به الفديةُ لأنها سُوِّيَت بالمَفْدِيِّ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿ولا تُقْبَلُ﴾ بالتاء[2].

﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾: يُمْنَعونَ من عذَابِ اللهِ، والضَّميرُ لِمَا دَلَّت علَـيهِ النـفسُ الثانيَةُ المنكَّرةُ الواقعةُ في سياقِ النَّفي من النفُوسِ الكثيرةِ، وتذكيرُه بمعنى العِبادِ والأَناسيِّ، والنُّصرَةُ أَخصُّ من المعُونةِ لاختصَاصِهَا بدَفعِ الضُّرِّ[3].

---

(١) قطعة من بيت للحارث بن كلدة كما في «الكتاب» (١/ ٨٨)، و«الحماسة البصرية» (٢/ ٦٦)، وزاد البصري: ويروى لغيلان بن سَلمَة الثقفي. وفي (خ): «أم مال أصابوا»، وفي هامش (أ) ومتن (خ): «وأوله: فما أدري أغيَّرهم تَنَاءٍ وطولُ العهدِ»، وهو كذلك في المصادر.

(٢) وقرأ باقي السبعة بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٤)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٣) في (أ): «الضير».

وقد تمسَّكَت المعتزلةُ بهذهِ الآيةِ على نَفيِ الشَّفاعةِ لأَهلِ الكبائرِ.

وأُجيبَ: بأنَّها مخصُوصةٌ بالكفَّارِ؛ للآياتِ والأحاديثِ الواردةِ في الشَّفاعَةِ، ويُؤيِّدُه: أنَّ الخطابَ معَهُم، والآيةُ نزلَت ردًّا لِمَا كانَتِ اليهُودُ تزعُمُ أنَّ آباءَهم تشفَعُ لهُم.

قوله: «أي: عالَمِي زَمانِهم»:

أخرجه ابنُ جريرٍ عن مجاهدٍ وأبي العاليَةِ وقتادةَ(١).

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: ليسَ المرادُ بالعالَمِين جميعَ ما سِوى اللهِ ليلزَمَ تَفضيلُهُم على الملائكَةِ، ولا جميعَ النَّاسِ ليلزمَ تَفضِيلُهُم على نبيِّنا وأمَّتِه، ففُسِّرَ بعالَمِي زَمانِهم، ووُجِّهَ: أنَّ العالَمَ اسمٌ لكلِّ مَوجودٍ سواهُ، فيحملُ على الموجودينَ بالفعلِ، فلا يتناوَلُ مَن مَضى أو مَن يوجَدُ بعدَهُم، على أنَّه لو سُلِّمَ العُمومُ في ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ فلا دلالةَ على التَّفضيلِ مِن كلِّ جهَةٍ عمومًا ولا من جهَةِ القربِ والمكانَةِ عندَ اللهِ خُصوصًا.

وفي الحاشيَةِ المشارِ إليها: التَّفضيلُ في شيءٍ لا يلزَمُ منهُ التَّفضيلُ مُطلَقًا، وذلك لأنَّ شَخصًا لو فاقَ في نظمِ الشِّعرِ، وفاقَ آخرُ في علمِ القُرآنِ والفقهِ، لم يلزَمْ مِن تَكريمِ الأوَّلِ أنَّه يُطلَقُ عليه أنَّه أفضَلُ مِن الفقيهِ المفسِّرِ، ومعنى تَفضيلِهم على جميعِ العَوالمِ: أنَّ اللهَ تعالى بعثَ مِنهم رُسُلًا كثيرًا لم يبعَثْهُم مِن أمَّةٍ غيرِهِم، ففُضِّلُوا بهذا النَّوعِ مِن التَّفضيلِ على سائرِ الأُمَمِ.

قوله: «لا تَقضي عنها شيئًا من الحقوقِ»: زادَ في «الكشاف»: فـ﴿شَيۡـٔٗا﴾ مَفعولٌ به(٢).

---

(١) رواه عنهم الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٢٩).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٤٦).

قوله: «وعلى هذا تعيَّنَ أن يكونَ مَصدرًا بخلافِ أجزأَ عنه»: بالهمزَةِ بمعنى: أَغنى عنه، فإنه لازمٌ، فلا يكونُ ﴿شَيْـًٔا﴾ إلا مَصدرًا.

قوله: «وإيراده منكَّرًا مع تنكيرِ النفسِ للتَّعميمِ والإقناطِ الكُلِّيِّ»: تبعَ في ذلك صاحبَ «الكشاف»[1].

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: إنَّ هذا على مذهبِ المُعتزلَةِ، فإنَّهم يُنكِرونَ الشَّفاعةَ للعُصاةِ ويحتَجُّونَ بهذه الآيةِ، وأهلُ السنَّةِ يُقدِّرونَ: لا تَجزِي نفسٌ عَن نفسٍ كافِرَةٍ شَيئًا؛ لِمَا ثبتَ مِن الآياتِ والأَخبارِ الصَّحيحَةِ.

قوله: «والجملَةُ صفَةٌ لِـ﴿يَوْمًا﴾ والعائدُ فيها محذوفٌ..» إلى آخره:

قال أبو حيَّان: هذهِ الجُملَةُ صِفَةٌ لليومِ والرَّابِطُ مَحذوفٌ، فيَجوزُ أن يكونَ التَّقديرُ: لا تَجْزي فيه، فحُذِفَ حرفُ الجرِّ والضَّميرُ دَفْعةً واحدةً، ويجوزُ أن يكونَ التَّقديرُ: لا تَجزيهِ، فيكونُ قد حُذفَ حرفُ الجرِّ فاتصلَ الضَّميرُ بالفعلِ ثمَّ حُذفَ الضَّميرُ، فيكونُ الحَذفُ بتدريجٍ أو عدَّاهُ إلى الضَّميرِ الأوَّلِ اتِّساعًا.

قال: وما ذهبُوا إليه مِن تَعيُّنِ الرابِطِ أنَّه ﴿فِيهِ﴾ أو الضَّميرُ هو الظاهِرُ، وقد يَجوزُ على رأيِ الكوفِيِّينَ أن لا يكونَ ثَمَّ رابِطٌ ولا تكونَ الجملَةُ صِفَةً، بل مُضافًا إليها (يومَ) محذوفٌ لدلالَةِ ما قبلَهُ عليه، التقديرُ: (واتَّقوا يومًا يومَ لا تَجزي) فحُذِفَ (يومَ) لدلالَةِ ﴿يَوْمًا﴾ عليه، فلا تَحتاجُ الجملَةُ إلى ضَميرٍ، ويكونُ إعرابُ ذلكَ المحذوفِ بدلًا وهو بدلُ كلٍّ مِن كلٍّ.

ولم يُجزِ البَصريُّونَ ما أجازَهُ الكوفِيُّونَ مِن حذفِ المُضافِ وتَركِ المُضافِ إليهِ على خَفضِهِ في: (يُعجِبُني القِيامُ زيدٍ).

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٤٧).

ولا يبعدُ ترجيحُ حذفِ (يومَ) لدلالَةِ ما قبلَهُ عليه بهذا المسموعِ الذي حكاهُ الكسائي[1].

قوله: «كما حُذِفَ في قولِه: أو مالٌ أصابوا»:

قال القالِي في «أماليه»: حدَّثَنا أبو بكر بن دُرَيدٍ، أنا عبدُ الرَّحمن، عن عمِّه الأصمعيِّ قال: خرجَ أعرابيٌّ إلى الشَّام فكَتبَ إلى بَنِي عمِّه كُتبًا فلَم يُجيبُوهُ عنها، فكتَبَ إليهم:

أَلَا أَبلِغْ مُعاتَبتِي وقَوْلِي ... بَنِي عَمِّي فقَد حَسُنَ العِتابُ

وسَلْ هَلْ كانَ لي ذنبٌ إليهم ... هُمُ منه ـ فأعتبَهُم ـ غِضابُ

كتبتُ إليهِمُ كُتبًا مِرارًا ... فلَمْ يرجِعْ إليَّ لهم جوابُ

فما أَدري أغيَّرَهُم تَناءٍ ... وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابُوا

فمَن يكُ لا يَدومُ لَه وَفاءٌ ... وفيه حينَ يَغترِبُ انقِلابُ

فعَهْدِي دائمٌ لهمُ ووُدِّي ... على حالٍ إذا شَهِدُوا وغابُوا[2]

وقال ابنُ الشَّجري في «أماليه»: قائِلُها الحارِثُ بن كَلَدَةَ[3] يعاتِبُ بني عمِّه، وإنَّما قال: أَمْ مالٌ أصابوا؛ لأنَّ الغنى في أكثرِ النَّاسِ يغيِّرُ الإخوانَ على إخوانِهِم، وهي مِن ألطَفِ عتابٍ وأحسَنِه[4].

---

(١) في (ز) و(س) و(ف): «الكشاف»، والتصويب من «البحر المحيط» (٢/ ١٢ ـ ١٤).

(٢) انظر: «الأمالي» للقالي (٢/ ١١٩).

(٣) في هامش (ف): هو طبيب العرب.

(٤) انظر: «أمالي ابن الشجري» (١/ ١٠).

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فمِن ذلكَ ما قالَه أبو الهولِ في صديقٍ له أيسَرَ فلَمْ يَجِدهُ كما يَجِب:

لئــن كانَــت الدُّنيــا أنالَتْــكَ ثَــروَةً ... فأصبَحْـتَ فيهـا بعـدَ عُسرٍ أخـا يُسْرِ

لقــد كشــفَ الإِثــراءُ مِنــكَ خَلائِقًــا ... من اللؤمِ كانَت تحتَ ثوبٍ مِن الفَقرِ[1]

قوله: «أي: مِن النَّفسِ الثَّانيَةِ العاصِيَةِ أو مِن الأُولى»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يشيرُ إلى أنَّ المُختارَ هـو أَن يرجِعَ إلى النَّفسِ الثَّانيَةِ العاصيَةِ ليلائِمَ قولَه: ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ فإنَّ الضَّميرَ فيها للنُّفوسِ العاصِيَةِ، وكذا في ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ وليوافِقَ ما ذُكرَ في موضعٍ آخرَ ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]، ولأنَّه حيثُ أُريدَ هذا المعنى أُضيفَت الشَّفاعَةُ إلى الشَّافعِ مثل: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨].

وما يقالُ في ترجيحِ الوَجهِ الثَّاني: أنَّ المقصودَ نفيُ أن يَدفَعَ العذابَ أحدٌ عَن أحدٍ، فنَفَى جميعَ ما يُتصوَّرُ في ذلك مِن الطُّرقِ، أعني: الإعطاءَ لنفسِ الحقِّ وهو الجزاءُ، أو بدلِه وهو الفديَةُ، أو تركَ الإعطاءِ مع اللطفِ وهو الشَّفاعَةُ، أو القَهرِ وهو النُّصرَةُ، غايتُهُ أنَّه لَم يُراعَ في الذِّكرِ التَّرتيبُ، وغُيِّرَ في طريقِ النُّصرَةِ الأُسلوبُ حيثُ لم يُقَلْ: ولا هي ـ أي: النفسُ الجازية ـ تَنْصُرُها؛ أي: المجزيَّةَ؛ إشارةً إلى أنَّ هذا الطريقَ مُستَحيلٌ بحيثُ لا يَصِحُّ أن يُسنَدَ إلى أحدٍ، وأنه لا خلاصَ لهم بهذا الطريقِ ألبتَّةَ ولا محالةَ لِمَا في تَقديمِ المسنَدِ إليه مِن تَقوِّي الحكمِ= مردودٌ[2] بأنَّ المقصودَ بسَوْقِ الآيَةِ نَفيُ اندفاعِ العذابِ وعدمُ الخلاصِ؛ لأنَّه المُناسِبُ لوجوبِ الاتِّقاءِ،

---

(١) انظر: «الحماسة البصرية» (٢/ ٢٦٧).

(٢) قوله: «مردود» خبر قوله: «وما يقال...».

وإنَّما نُفِيَ الدَّافِعُ بالعَرَضِ، مع أنَّ عَوْدَ الضَّميرِ في ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ إلى النَّفسِ الثَّانيَةِ في غايةِ الظُّهورِ، وإنَّ حَمْلَ ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ على ما ذُكِرَ تكلُّفٌ.

وقال أبو حيَّان: الضَّميرُ في ﴿مِنْهَا﴾ عائدٌ على ﴿نَفْسٌ﴾ المتأخِّرةِ لأنَّها أقرَبُ مذكورٍ، ويجوزُ أن يعودَ على ﴿نَفْسٌ﴾ الأولى، وقد يظهَرُ ترجيحُه لأنَّها هي المُحدَّثُ عنها في قوله: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ والنَّفسُ الثَّانيَةُ مذكورَةٌ على سبيلِ الفضلَةِ لا العمدَةِ[1].

قوله: «وكأنَّهُ أريدَ بالآيةِ نَفيُ أن يَدفعَ العذابَ أحدٌ عن أحدٍ مِن كلِّ وجهٍ مُحتملٍ..» إلى آخره:

قالَ الطِّيبيُّ: هذا على التَّقسيمِ العَقليِّ، وأمَّا البيانيُّ فإنَّ الآيةَ مِن أسلوبِ التَّرقِّي، ولذلك اختارَ في تفسيرِ ﴿تَجْزِى﴾: تقضي، على[2]: تُغني، كأنَّه قيل: النَّفسُ الأُولى غيرُ قادِرَةٍ على استخلاصِ صاحِبَتِها من قضاءِ الواجِباتِ وتدارُكِ التَّبِعَاتِ؛ لأنها مُشتَغِلَةٌ عنَها بشَأنِها، ثم إنْ قَدَرَت على سَعيٍ مّا مثلِ الشَّفاعَةِ فلا تُقبَلُ مِنها، وإن زادَت علَيْها بأَن تَضُمَّ معها النِّداءَ فلا يُؤخَذُ منها، وإن حاوَلَت الخلاصَ بالقَهرِ والغَلَبَةِ ـ وأنى لها ذلك ـ فلا تتمكنُ منه، فالترقِّي مِن السَّعيِ إلى السَّعيِ[3].

قوله: «والضَّميرُ لِمَا دلَّت عليهِ النَّفسُ الثَّانيَةُ المُنكَّرَةُ الواقِعَةُ في سياقِ النَّفيِ مِن النُّفوسِ الكَثيرةِ، وتذكيرُه بمعنى العبادِ والأَناسِيِّ»:

قال الحَلبيُّ: يعني: أنه قصدَ بها المذكورَ، ولكنْ قد نصَّ النُّحَاةُ على أنَّ مثلَ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٥ ـ ١٦).

(٢) في (ز) و(س) زيادة: «لغة».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٧٧).

هذا ضرورَةٌ، فالأَولى أن يعودَ على الكُفَّارِ الذين اقتضَتْهُم الآيَةُ كما قالَهُ ابنُ عَطِيَّة(١).

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أشارَ إلى أنَّه ليسَ الضَّميرُ عائِدًا إلى النَّفسِ المنكَّرَةِ من حيثُ كونُها ـ لعمومِها بالنَّفيِ ـ في مَعنى الكثرَةِ على ما يَقَعُ في بعضِ العِباراتِ، بل إلى ما تَدُلُّ هي عليهِ مِن النُّفوسِ الكَثيرَةِ، حتى إنَّ هذا يكونُ مِن قَبيلِ ما تقدَّمَ ذكرُهُ مَعنًى بدلالَةِ لفظٍ آخرَ، [بخلافِ](٢) مثلِ: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] فإنَّ الضَّميرَ عائِدٌ إلى لفظِ ﴿أَحَدٍ﴾ لأنَّه في مَعنى الجماعَةِ، ثم استَشْعرَ أنَّه لَمَّا عادَ الضَّميرُ إلى النُّفوسِ كان المناسِبُ (هنَّ) بالتَّأنيثِ لا (هُم) بالتَّذكيرِ، فأجابَ بأنَّه لتأويلِ النُّفوسِ بالعِبادِ أو الأَناسيِّ؛ كما تقول: (ثلاثَةُ أنفُسٍ) بالتَّاءِ، مع تأنيثِ النَّفسِ لتَأويلِ النُّفوسِ بالأَشخاصِ أو الرِّجالِ.

وقالَ الطِّيبِيُّ: حقُّ الظَّاهِرِ أن يُقالَ: ولا هيَ تُنصَرُ، فخولِفَ بأن جُمِعَ الضَّميرُ والمرجوعُ إليهِ مُفرَدٌ، وذكَّرَهُ وهوَ مُؤنَّثٌ، فالجمعُ باعتبارِ أنَّ النفسَ المنكَّرَةَ في سياقِ النَّفيِ دلَّت على أنَّ هناكَ نُفوسًا كثيرةً، وكلُّ واحدةٍ منها لا تَجزي عَن الأُخرى شيئًا، والتَّذكيرُ لتأويلِ أن تلكَ الأنفُسَ عبيدٌ مَقهورونَ مُذلَّلونَ تحتَ سُلطانِ اللهِ ومُلكِه(٣).

وفي الحاشيةِ المُشارِ إلَيْهَا: لو قيلَ: (إنَّ النَّفسَ المذكورَةَ في الآيةِ لَمَّا كانَ المرادُ عمومَها دخلَ فيها الذُّكورُ والإناثُ فغُلِّبَ المذكَّرُ) كانَ حسنًا.

وقال أبو حيَّان: مِنهم مَن جعلَ الضَّميرَ في ﴿وَلَا هُمْ﴾ عائدًا على النَّفسينِ معًا لأنَّ التَّثنِيَةَ جمعٌ(٤).

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٣٤٠). وانظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ١٣٩).

(٢) ما بين معكوفتين من «حاشية التفتازاني» (و٤٧أ).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٧٧).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٨).

(٤٩) ـ ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ تفصيلٌ لِمَا أَجمَلَهُ في قولِه تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾، وعَطفٌ على ﴿نِعْمَتِيَ﴾ عطفَ جبرئيل وميكائيلَ على الملائكة.

وقُرِئَ: (أَنجَيتُكم)[1].

وأصلُ (آلٍ): أَهْلٌ؛ لأنَّ تصغيرَهُ أُهَيلٌ، وخُصَّ بالإِضَافةِ إلى أولي الخطرِ كالأنبياءِ والملوكِ.

و(فِرعونُ): لَقبٌ لِمَن[2] مَلكَ العَمالقةَ؛ كَكِسْرى وقَيصرَ لملكَي الفُرسِ والرُّومِ، ولعتُوِّهِم اشتُقَّ[3] منه: تفرعَنَ الرجُلُ: إذا عَتَا، وكانَ فرعونُ موسى مُصْعَبُ بن ريَّانَ ـ وقيلَ: ابنُهُ وَليدٌ ـ مِن بقايا عَاد، وفرعَوْنُ يُوسفَ رَيَّانَ، وكانَ بينَهُما أكثرُ مِن أربعِ مئةِ سنةٍ.

﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: يَبغونكُم، مِن سَامَهُ خَسْفًا: إذَا أَولاهُ ظلمًا، وأصلُ السَّوْمِ: الذَّهابُ في طلَبِ الشَّيءِ.

﴿سُوءَ الْعَذَابِ﴾: أَفْظَعَهُ، فإنَّه قبيحٌ بالإضافة إلى سَائرِه، والسُّوءُ: مَصْدَرُ سَاءَ يَسُوءُ، ونصبُه على المفعُولِ لـ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، والجملةُ حَالٌ مِنَ الضمير في ﴿نَجَّيْنَاكُم﴾ أو مِن ﴿آلِ فِرْعَوْنَ﴾ أو منهُما جميعًا؛ لأنَّ فيها ضَميرَ كلِّ واحِدٍ منهما.

---

(١) لم أجدها، والذي وقفت عليه: (أنجيناكم) و(نجَّيتكم). انظر: «الكشاف» (١/ ٢٥٢).

(٢) في (خ): «لكل من».

(٣) قوله: «ولعتوهم»؛ أي: العمالقة «اشتق منه»؛ أي: من فرعون ملكهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣١٣). ووقع في (خ): «لعتوه واشتق».

﴿يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡ﴾ بيانُ ﴿يَسُومُونَكُمۡ﴾، ولذلك لم يعطَف.

وقرئَ: (يَذْبحُونَ) بالتخفيف[1].

وإنما فعَلوا بهم ذلكَ لأنَّ فِرعَوْنَ رأى في المنام أَو قالَ لَهُ الكهنَةُ: سيولد مِنهم مَن يَذهبُ بملكه، فلم يردَّ اجتهادُهم مِنْ قَدَرِ اللهِ شيئًا.

﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ﴾: محنَةٌ إِنْ أشير بـ﴿ذَٰلِكُم﴾ إلى صَنيعِهم، ونِعمةٌ إِن أُشيرَ بهِ إلى الإنجاءِ.

وأَصْلهُ: الاختبارُ، لكنْ لمَّا كانَ اختبارُ اللهِ عبَادَهُ تارةً بالمحنَةِ وتارةً بالمِنحَةِ أُطلِقَ عليهِمَا.

ويجوزُ أَنْ يُشارَ بـ﴿ذَٰلِكُم﴾ إلى الجملةِ، ويرادَ بهِ الامتحانُ الشَّائعُ بينهما.

﴿مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ بتَسليطِهم عليكم، أو ببَعثِ موسى وتوفيقِه لِتخليصِكم[2]، أو بهمَا.

﴿عَظِيمٌ﴾ صفةُ ﴿بَلَآءٌ﴾، وفي الآية تنبيهٌ على أنَّ ما يُصيبُ العبدَ مِن خيْرٍ أَو شَرٍّ اختبارٌ منَ اللهِ تعالَى، فعلَيْهِ أَن يشكرَ على مسَارِّهِ ويصبرَ على مضَارِّه ليكونَ من خيرِ المُختبَرِينَ.

قوله: «وأصلُ (آل): أهْل؛ لأنَّ تَصغيرَهُ: أُهَيْلٌ»: ذهبَ الكِسائيُّ إلى أنَّ أصلَهُ (أَوْلٌ) مِن آلَ يؤولُ: رجعَ، قُلِبَت الواوُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، ونَقَلَ عن العربِ أنَّهم قالوا في تَصغيرِه: أُوَيل.

---

(١) نسبت للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٨١).

(٢) في (خ) زيادة: «منه».

وبهذا القَولِ جزمَ الجَوْهرِيُّ[١]، وصحَّحَه الواحدِيُّ، واختارَهُ ابنُ الباذَشِ، ورُدَّ الأوَّلُ باختلافِ (أَهْلٍ) و(آلٍ) مَعنًى، فإنَّ الأهلَ القرابةُ والآلَ مَن يَؤُولُ إليكَ في قَرابَةٍ أو رأيٍ أو مَذهبٍ، وبأنَّ الألفَ لم تثبُتْ بدلًا من الهاءِ في غيرِ هذا الموضعِ.

قوله: «وفرعونُ لقبٌ لِمَن ملكَ العَمالِقَةَ ككِسرى وقَيصَرَ لمَلِكَي الفُرسِ والرُّومِ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يشبهُ أن يكونَ مثلَ فِرعونَ وقيصَرَ وكِسرى مِن عَلَمِ الجنسِ، ولذا مُنِعَ الصَّرفَ، ولكنَّ جمعَهُ باعتبارِ الأفرادِ ـ مثل: الفَراعِنَةِ والقَياصِرَةِ والأَكاسِرَةِ ـ يدلُّ على أنَّه عَلَمُ شخصٍ يُسمَّى به كلُّ مَن يملِكُ ذلكَ وضعًا ابتدائيًّا.

قال: والعَمالِقَةُ أولادُ عِمليقَ بنِ لاوَذَ بنِ إِرَمَ بنِ سامِ بنِ نوحٍ.

قوله: «ولعُتُوِّهِم اشتقَّ مِنهم: تفرعَنَ الرَّجلُ»:

في الحاشيَةِ: يشيرُ به إلى أنَّ الاشتقاقَ أصلُهُ أن يكونَ مِن المصادرِ لا مِن الأسماءِ، وقلَّ مِن الأسماءِ كهذا[٢].

قوله: «وكان فرعونُ موسى مُصعَبُ بن ريَّان، وقيل: ابنُه وليدٌ»: والأشهَرُ في اسمِهِ: الثَّاني؛ قاله ابنُ إسحاقَ وأكثَرُ المفسِّرين[٣].

قوله: «﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: يَبغونكُم»:

قيل: المعروفُ تَفسيرُ ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ بـ(يُوْلُونكُم)[٤] ويُذيقُونكُم، مع أنَّ «يَبغونَكُم» مُتعدٍّ إلى واحدٍ، فلا يصحُّ أن يفسَّرَ به ما عُدِّيَ إلى مَفعولَينِ.

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: أول).

(٢) في (س): «هكذا».

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٦٤٢).

(٤) في (ز) و(س): «يبلونكم»، والمثبت من (ف)، وقد جمعهما أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/ ٣٣٥) فقال: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾؛ أي: يولونكم ويبلونكم.

لكن قالَ الراغبُ: السَّومُ: الذَّهابُ في ابتغاءِ الشَّيءِ، فهو لفظٌ لِمَعنًى مركَّبٍ من الذَّهابِ والابتغاءِ، فأُجرِيَ مُجرى الذَّهابِ في قَولِهم: (سامَت الإبلُ)، ومُجرى الابتغاءِ في قولهم: (سُمْتُهُ الخَسْفَ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾[1].

قوله: «ونَصبُه على المفعولِ»؛ أي: الثاني.

قوله: «بيانٌ لـ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾»: تَبعَ عبارةَ «الكشَّاف»[2].

وعبارَةُ أبي حيان: بدلٌ مِن ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ بدلَ الفعلِ من الفعلِ نحوَ قولِه تعالى: ﴿يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩][3].

وهي أصوَبُ؛ لأنَّ عطفَ البيانِ لا يكونُ في الأَفعالِ ولا في الجُمَلِ.

قال ابن هشامٍ في «المغني»: ممَّا افترقَ فيهِ عَطفُ البيانِ والبدلُ: أنَّ عطفَ البيانِ لا يكونُ جُملةً ولا تابعًا لجملَةٍ، ولا فِعلًا ولا تابعًا لفعلٍ، بخلافِ البدلِ[4].

والمفهومُ مِن كلامِ الشَّيخِ سعدِ الدِّينِ: أنَّه لَم يَقصِد هنا بالبيانِ عطفَ البَيانِ، بل البَيانَ المعنويَّ؛ أي التَّفسيرَ؛ فإنَّه قال: (و﴿يُذَبِّحُونَ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾)[5] وهو حالٌ أو استئنافٌ، وقد حَكى القَوْلَينِ مع البدلِ أبو حيَّان[6].

وفي الحاشية: جَعَلَ المُصنِّفُ ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ بيانًا وتَفسيرًا لقولِه: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ وكأنَّ قائلًا قال: فما الذي سامُوهُم إياه؟ فقال: يُذبِّحون ويَستحيونَ، إلا أنَّ هذا يُعارِضُه

---

(١) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١٨٤)، و«المفردات في غريب القرآن» (مادة: سوم).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٠).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٤).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٥٩٤ ـ ٥٩٥).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٠).

(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٤).

ما في سورةِ إبراهيمَ وهي قولُه: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ﴾ [إبراهيم: ٦]، والظاهِرُ مِن حرفِ العَطفِ المغايرَةُ والواقعَةُ واحدَةٌ، ويَبعُدُ أن يَدخُلَ على المضارعِ إذا كان حالًا مُثْبتًا.

وقال أبو حيَّان: قالَ الفرَّاءُ: الموضِعُ الذي حُذِفَت فيه الواوُ تفسيرٌ لصفاتِ العَذابِ، والموضعُ الذي فيه الواوُ يبيِّن أنه قد مسَّهُم مِن العَذابِ غيرُ الذَّبحِ[1].

قوله: «لأن فرعون رأى في المنام»:

أخرجَ ابنُ جريرٍ عن السُّدِّيِّ: أن فرعونَ رأَى في منامِه أنَّ نارًا أقبلَتْ مِن بيتِ المقدِسِ حتى اشتملَت على بُيوتِ مصرَ، فأحرقَت القِبطَ وتركَت بني إسرائيلَ، وأخربَتْ بيوتَ مصرَ، فدعا السَّحرَةَ والكَهَنةَ فسألَهُم عن رؤياهُ، فقالوا: يخرجُ مِن هذا البلدِ الذي جاءَ بنو إسرائيلَ منه رَجلٌ يكونُ على وجهِهِ هلاكُ مِصرَ[2].

(٥٠) ـ ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾.

﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾: فلَقناهُ وفَصَلْنا بين بعضِه وبَعضٍ حَتى حصَلت فيه مسالكُ بسلوكِكُم فيه، أو بسببِ إنجائِكُم، أو مُلْتبِسًا بكم كقولِه:

تَدُوْسُ بنا الجَماجِمَ والتَّرِيبَا

وقُرِئَ: (فرَّقنا) على بناءِ التَّكثيرِ[3]؛ لأنَّ المسَالكَ كانت اثني عشرَ بعدَد الأسباطِ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٤).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٤٨).

(٣) نسبت للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥)، و«البحر المحيط» (٢/ ٣٣).

﴿فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ أرادَ به فرعونَ وقومَه، واقتصرَ على ذكرِهم للعِلمِ بأنَّه كانَ أَوْلى بِهِ، وقيلَ: شخصَه؛ كما رُويَ أنَّ الحسنَ كانَ يقولُ: اللَّهُمَّ صَلِّ على آلِ مُحمَّدٍ[1]؛ أي: شخصِه، واستغنَى بذكرِهِ عن ذكرِ أتباعِه.

﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ ذلك، أو غرقَهُم وإطباقَ البحرِ عليهم، أو انفلاقَ البحرِ عن طرُقٍ يَابسَةٍ مُذَلَّلَةٍ، أو جُثَثَهم التي قذفَها البحرُ إلى السَّاحِلِ، أو يَنْظُرُ بَعْضُكُم بعضًا.

رُوِيَ أنه تعالى أمرَ موسى عليهِ السَّلام أن يَسرِيَ ببَني إسرائيلَ، فخرجَ بهم فصبَّحَهم فرعونُ وجنودُه فصادَفوهُم على شاطئِ البحرِ، فأَوحى اللهُ إليه أنِ اضرِبْ بعصاكَ البحرَ، فضَربهُ فظهَر فيهِ اثنا عشرَ طريقًا يابسًا فسَلكُوهَا، فقالوا: يا موسى! نخافُ أن يغرقَ بَعضُنا ولا نعلمَ، ففتحَ اللهُ تعالى فيها كُوًى فترَاءَوا وتسَامَعُوا حتى عبَروا البحرَ، ثمَّ لمَّا وصلَ إلَيه فرعونُ ورآهُ مُنفلِقًا اقتَحَم فيهِ هو وجنودُه فالتطمَ عليهم وأَغرَقَهم أجمَعين.

واعْلَم أن هذهِ الواقعةَ مِن أعظَمِ ما أَنْعمَ اللهُ بِهِ على بَني إسرائيلَ، وَمِن الآياتِ الملجئةِ إلى العِلمِ بوجودِ الصَّانِع الحكيمِ وتصديقِ موسَى علَيه السَّلام، ثم إنَّهم اتَّخذوا العِجلَ وقالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ونحوَ ذلك، فهم بمَعزِلٍ في الفطنةِ والذَّكاءِ وسَلامةِ النَّفسِ وحسنِ الاتِّباعِ مِن أمَّةِ محمَّدٍ ﷺ، مع أنَّ ما تواتَرَ مِن مُعجزاتِهِ أمُورٌ نظريةٌ دقيقةٌ ـ مثلَ القرآنِ، والتحدِّي به، والفضائلِ المجتمعةِ فيه الشاهدةِ على نبوَّةِ محمد عليه السلام ـ يدركُها الأذكياءُ، وإخبارُه عليه السلام عنها مِن جملةِ مُعجزاتِه على ما مرَّ تقريرُه.

---

(١) روى معناه عن الحسن ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٦٣٦) وفيه أنهم قالوا: يا رسول الله! قد علمنا السلام عليك، فكيف الصلاة عليك؟ قال: «قولوا: اللهم اجعل صلواتك وبركاتك على آل محمد كما جعلتها على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد».

(٥١) ـ ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾.

﴿وإذْ وَعَدْنا مُوْسَى أربعينَ ليلةً﴾ لمَّا عادوا إلى مصرَ بعدَ هلاكِ فرعونَ وَعَدَ اللهُ موسى أن يعطيَه التوراةَ، وضَرَبَ له ميقاتًا[1] ذا القَعدَةِ وعشرَ ذي الحجَّةِ، وعبَّر عنها باللَّيالي لأنَّها غُرَرُ الشُّهورِ.

وقرأَ ابنُ كثير ونافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿وَٰعَدْنَا﴾[2] لأنَّه تعالى وعدَهُ الوحيَ ووَعَده مُوسى المجيءَ للميقاتِ إلى الطُّورِ.

﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ إلهًا ومَعبودًا ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ مِن بعدِ موسَى أو مُضِيِّه ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ بإشراكِكُم.

(٥٢) ـ ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم﴾ حين تبتُم، والعَفوُ: مَحْوُ الجريمةِ؛ مِن عَفَا: إذا دَرَسَ.

﴿مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: الاتخاذِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: لكي تَشكروا عفوَه.

قوله: «بسُلوكِكُم فيه، أو بسببِ إنجائِكُم، أو مُلتبِسًا بكم»:

قالَ الطِّيبيُّ والشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّ في الباءِ ثلاثةَ أوجُهٍ:

أولُها: الاستعانَةُ والتَّشبيهُ بالآلة، فتكونُ استعارَةً تَبعيَّةً.

وثانِيْها: السَّببيَّةُ الباعثَةُ بمنزلةِ اللامِ.

وثالثُها: المصاحبَةُ، فيكونُ الظَّرفُ مُستقِرًّا على هذا، وعلى الوجهينِ لغواً.

---

(١) في (خ): «الميقات».

(٢) وقرأ أبو عمرو: ﴿وَعَدْنا﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٤)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

زاد الطِّيبيُّ: وفَرقٌ بينَ باءِ السَّببيَّةِ والاستعانَةِ، فإنَّ[1] باءَ الاستعانَةِ كالآلَةِ وإنَّ البحرَ فُرِقَ بواسِطَتِهم، والسَّببيَّةُ آذنَت بأنَّ اللهَ تعالى فَرَقَه بسببِهم ولأجلِ إنجائِهم، لكنْ ليسَ فيه أنَّه فُرِقَ بواسِطَتِهم أم لشيءٍ آخرَ، وعلى الملابسَةِ ليسَ فيها نُصوصيَّةُ الأَمرينِ[2].

وقال صاحِبُ «الانتصاف»: يُضعِّفُ الأوَّلَ: أنَّ آلةَ التَّفريقِ للبَحرِ هي العصَا بدليلِ قولِه تعالى: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾[3].

قوله: «كقولِه:

تدوسُ بنا الجماجِمَ والتَّريبَا»

هو للمُتنبِّي، وأوَّلُه:

كأنَّ خُيولَنا كانَتْ قَديمًا ... تُسَقَّى في قُحُوفِهِمُ الحَلِيبَا

فمرَّتْ غيرَ نافِرَةٍ عليهِم ... تدوسُ بنا الجَماجِمَ والتَّريبَا[4]

قالَ الطِّيبيُّ: التَّريبُ: جمعُ تَريبَةٍ، وهي عِظامُ الصَّدرِ، والعَرَبُ تَسقِي كرامَ خُيولِهم اللبنَ، يقول: كأنَّ خَيلَنا كانَت تُسقَى اللبنَ في قحوفِ رؤوسِ الأَعداءِ فأَلِفَتْها، فهي تَطَأُ رُؤوسَهُم وصُدورَهُم ونحنُ عليها فلا تَنفِرُ[5].

قوله: (أرادَ به فرعونَ وقومَه..) إلى آخره.

---

(١) في (س): «بأن».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٨٣).

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير (١/ ١٣٨).

(٤) انظر: «ديوان المتنبي» بشرح البرقوقي (١/ ٢٦٥).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣).

قلت: الأحسَنُ فيه أنَّه من بابِ: (راكبُ النَّاقةِ طَلِيحانِ)(١) اعتبارًا للمُضافِ والمُضافِ إليه لا مِن بابِ حَذفِ المعطوفِ عليه، أو المعطوفِ الذي ذكرَهُ المصنِّفُ.

قولـه: «رُوِيَ: أنَّـه تَعالـى أمـرَ مُوسَـى عليه السَّـلامُ أن يَسـرِيَ ببني إسـرائيلَ..» الحديثَ:

أخرجـه ابـنُ جريرٍ عن ابـنِ عبَّاسٍ، وفيـه: فأَوْحَى اللهُ إلى مُوسـى أن قُل بعَصاكَ هكـذا، فقال مُوسـى بعصاه على الحيطـانِ هكذا، فصارَ فيهـا كُوًى(٢). أي: أشـارَ بها على حيطـانِ الماءِ.

قال في «الأساس»: قالَ بيده: أهوى بها، وقال برأسه: أشارَ، وقال الحائطُ: سقطَ(٣)، قال: وبالجملةِ: فالعربُ تستعمِلُ القولَ في غيرِ الكَلامِ.

وقال في «النهاية»: العربُ تجعَلُ القَولَ عِبارةً عَن جميعِ الأَفعالِ وتطلقُهُ على غيرِ الكلامِ، فتقولُ: قالَ بيدِه؛ أي: أخذَ، وقال برجلِه؛ أي: مشى، وقالَ بثوبِه؛ أي: رفعَهُ، وقالَ بالماءِ على يدِه؛ أي: قلَبَ(٤).

ويقالُ: (قال) بمعنى: مالَ، وأقبَلَ، وضرَبَ، وغيرِ ذلك.

والكِوَى بالكَسرِ: جمعُ كَوَّةٍ بالفتحِ كبَدْرَةٍ وبِدَرٍ، وبالضمِّ: جمعُ كُوَّةٍ بالضمِّ.

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: العرَبُ تستعمِلُ القولَ مجازًا في الشُّروعِ في الفعلِ والإشارَةِ إليهِ.

---

(١) في هامش (ف): أي معييان من التعب.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٥٨ ـ ٦٥٩).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: قول)، وفيه: «.. وقال الحائط فسقط: مال».

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (مادة: قول).

قال: ومِن عادةِ الزَّمخشريِّ أن لا يُطيلَ في القصصِ، ولا يذكرَ مِنها إلا ما لا بدَّ منه في تفسيرِ الآيَةِ، أو ما ثبتَ في الحديثِ الصَّحيحِ[1]، وإنما ذكرَ هذه القصَّةَ لأنَّ للسلَفِ تأويلَيْنِ في قولِه: ﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾:

أحدُهُما: وأنتُمْ في حالِ الإنجاءِ ينظرُ بَعضُكُم إلى بعضٍ، كما ذُكرَ في القصَّةِ مِن تَشبيكِ الماءِ وصَيرورَتِه كُوًى.

والثاني: وأنتُم بعدَ أن صعدتُم من البَحرِ تَنظرونَ إلى غُرَقِهم.

وقال الطِّيبِيُّ: جَعَلَ ﴿تَنظُرُونَ﴾ مِن النَّظرِ بالبَصرِ، والظَّاهرُ الإطلاقُ.

---

(١) كذا قال هذا المحشي، وفيما قاله نظر، فإن الزمخشري أكثر ما كان يهمه هو إثبات مذهبه، دون النظر في كون الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، فكم رد من حديث متفق على صحته عند جميع أئمة الحديث، وكم استدل بحديث موضوع لا يشك بوضعه، ونضرب مثالاً على ذلك قد ذكرناه في مقدمة «الكشاف»، وهو قوله عند قوله تعالى: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]: (ومعناه: خرَّ مَغْشِيًّا عليه غَشْيةً كالموت، وروي: أن الملائكة مرَّتْ عليه وهو مَغْشيٌّ عليه فجعلوا يَلْكُزُونَه بأرجلهم يقولون: يا ابنَ النساء الحُيَّضِ أَطَمِعْتَ في رؤية ربِّ العزَّة؟!).

وهذا الخبر ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥١٤)، وعنه البغوي في «تفسيره» (٣/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩)، نقلاً عن بعض الكتبِ دون تعيين، وهو من أكاذيبِ بني إسرائيل وأباطيلهم.

وقد تعقبه العلماء في إيراده هذا الخبر الباطل لتسويغِ مذهبه، منهم ابن المنير في «الانتصاف» (٢/ ١٥٥)، والآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ٣٣٥)، ومحمد أبو شهبة في «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ٢٠١) حيث قال: وقد نقلها الزمخشريُّ لأنها تساعدُه على إثباتِ مذهبه الفاسد وجماعته، وهو استحالةُ رؤيةِ الله في الدنيا والآخرة، وهذا وأمثالُه مما لا نشكُّ أنه من الإسرائيلياتِ المكذوبة.

قلت: ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما سيرد قريباً من قصة عودة بني إسرائيل لمصر، وقد رده السيوطي كما سيأتي.

قال الرَّاغبُ: النَّظرُ نظرانِ: نظرُ بَصرٍ ونظَرُ بَصيرَةٍ، والأوَّلُ كالخادمِ للثَّانِي(١).

ولَمَّا احتمَلَت الآيَةُ المعنَيينِ قيل: معناها: وأنتُم تُشاهِدُونَهُ ولا تَشكُّونَ فيه، وعلى ذلك حُمِلَ قولُه تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢](٢).

وقيل: معناها: وأنتُم تَعتبِرُونَ بذلك(٣).

قوله: «لَمَّا عادوا إلى مصرَ بعدَ هلاكِ فِرعونَ وعدَ اللهُ موسى أن يُعطِيَه التَّوراةَ»:

قلت: هذا الذي ذكرَهُ مِن عَودِهِم إلى مصرَ تبعًا لِمَا في «الكشاف»(٤) لا يُعرَفُ، ولم يَرِدْ في شَيءٍ مِن الأخبارِ أَنَّهم عادوا إلى مصرَ بعدَ خُروجِهم منها، والقرآنُ ناطِقٌ بخلافِ ذلك في عدَّةِ مواضِعَ ـ وهو أنَّهم كانوا بالشَّامِ ـ كقولِه تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧] فإنَّها مُفسَّرَةٌ بالشَّامِ، ولَم يأتِ مُوسى للميعادِ إلا بطورِ سِيناء وهو بالشَّامِ لا بمِصرَ.

وقد صرَّحَ بما ذكرتُهُ الإمامُ أبو جَعفرٍ ابنُ جريرٍ فقال: قد كتبَ اللهُ لهم الأرضَ المُقدَّسَةَ بعد أَنْ أخرجَهُم مِن مِصرَ، فلما امتَنعُوا من قتالِ الجبَّارينَ حرَّمَها عليهم وعاقَبَهُم بالتِّيهِ إلى أن دَخلَها أولادُهُم مع يوشَع، ولَم يُخبِرنا أنه رَدَّهُم إلى مِصرَ بعدَ إخراجِهِم منها.

قال: فإن قيلَ: فإنَّ اللهَ تَعالى قال: ﴿فَأَخْرَجْنَـٰهُم مِّن جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ إلى قولِه:

---

(١) انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١٨٧).

(٢) في هامش (ف): «في بعض الروايات: أن البدن اسم لدرعه الذي كان عليه».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٨٣).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٢).

﴿وَأَوۡرَثۡنَٰهَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ قيل: إنَّ اللهَ أورَثَهُم ومَلَّكَهم إيَّاها ولم يَرُدَّهُم إليها وجعلَ مَساكِنَهُم الشَّامَ[١].

وقال الشَّيخُ بهاءُ الدِّينِ ابنُ عقيلٍ في «تفسيره»: لم يُصرِّح أحدٌ مِن المفسِّرين والمؤرِّخين بأنَّهم دَخلوا مِصرَ بعدَ خُروجِهِم منها.

قوله: «﴿وَٰعَدۡنَا﴾ لأنَّه تعالى وعدَهُ الوَحيَ ووعَدَهُ مُوسى المَجيءَ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: كثيرًا ما يَسلكُ صاحبُ «الكشاف» هذه الطَّريقَةَ، أعني: جَعْلَ تعلُّقِ[٢] المفاعلَةِ بالنِّسبَةِ إلى كلٍّ من المُتشارِكينَ شَيْئًا آخرَ.

وقال أبو حيَّان: لا يجوزُ نصبُ ﴿أَرۡبَعِينَ﴾ على الظَّرفِ لأنَّه ظرفٌ مَعدودٌ، فيلزَمُ وقوعُ العاملِ في كلِّ فردٍ فردٍ مِن أجزائِه، والمواعدَةُ لم تقَع كذلكَ[٣].

وقالَ الطِّيبيُّ: مِن فوائدِ صاحبِ «التقريب» في هذا المَحلِّ إشكالٌ تقريرُهُ: أنَّ ﴿أَرۡبَعِينَ﴾ إمَّا أن يكونَ مُنتَصِبًا على الظَّرفِيَّةِ أو على المفعولِ به؛ لظُهورِ بُعدِ غيرِهما من المنصوباتِ أو امتناعِه، والأوَّلُ ممتَنِعٌ لأنَّ المُواعدَةَ لم تَكُن في أربعينَ، وكذلك الثَّاني لأنَّ المواعدَةَ إنَّما تتعلَّقُ بالأحداثِ والمعاني لا بنفسِ الجُثَثِ والأَزمنَةِ، ولا جائزٌ أن يقدَّرَ مضافٌ؛ لأنَّه لو قُدِّرَ: إمَّا أن يُقدَّرَ المذكورانِ؛ أي: الوحيُ والمَجيءُ، وهو ممتَنِعٌ لأنَّ تَقديرَ مضافينِ إلى شيءٍ واحدٍ حُذفا من اللفظِ غيرُ مَعهودٍ في العربيَّةِ، أو أن يُقدَّرَ أمرٌ واحدٌ مِنهما أو غيرُه، والأوَّلُ أيضًا ممنوعٌ لأنَّ أحدَهُما غيرُ مواعَدٍ من الطَّرَفينِ بل كِلَيهما، والثَّاني غيرُ جائزٍ لأن المنقولَ ذلك الأمران على أنَّ المواعدَةَ تقتَضِي شيئينِ.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٢٣).

(٢) في «حاشية التفتازاني» (و٧٥أ): «متعلق».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٧ ـ ٣٨).

وأجابَ بأَنَّا نختارُ الثَّالِثَ، ونُقدِّرُ أمرًا يَتضمَّنُهُما لتَصحيحِ المعنى واللفظِ نحو: الملاقاة، فإنَّها تَستَقيمُ مِن الجانبَيْنِ، واللقاءُ الموعودُ مِن اللهِ لأجلِ الوَحيِ، ومِن موسى لأجلِ المَجيءِ لاستماعِه، وغَرَضُ المفسِّرينَ مِن ذلك التَّقديرِ بيانُ المعنى، وأنَّ الموعودَ مِن كلِّ جانبٍ ماذا؟ لا بيانُ الإعرابِ[1].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ في موضعِ المفعولِ به باعتبارِ ما يتعلَّقُ بها من الأحوالِ والأفعالِ الصَّالحَةِ لتعليقِ الوَعدِ به، ويكونُ مِن الطَّرفينِ وعدٌ مُتعلِّقٌ به، إلا أنَّه مِن اللهِ الوحيُ وتَنزيلُ التَّوراةِ، ومِن موسى المَجيءُ أو الاستماعُ والقبولُ، وكذا الكلامُ في كلِّ مَوضِعٍ تبيَّنَ[2] اختلافُ الطَّرفينِ في بابِ المفاعَلَةِ.

قوله: «﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ إلهاً»:

فيه أمران: **الأَوَّلُ**: أَنَّهم جَعلوا (اتخذ) ممَّا أُبدِلَ فيه الهمزةُ تاءً كما قالوا في (ائتمنَ): اتَّمَن، وكانَ القياسُ إبدالَها ياء فيقالُ: (ايتَخَذ).

قال أبو حيَّان: ومِن فوائدِ الشَّيخِ بهاءِ الدينِ ابن النَّحاسِ: أنَّ (اتَّخذَ) ممَّا أُبدِلَت فيه الواوُ تاءً على اللغَةِ الفُصحَى؛ لأنَّ فيهِ لغَةً أنَّه يقالُ: (وَخَذَ) بالواوِ، فجاءَ هذا على الأَصلِ في البدلِ وإن كان مَبنِيًّا على اللغةِ القليلَةِ، وهذا أحسَنُ لأَنَّهم نصُّوا على أنَّ (اتَّمَنَ) لغَةٌ رديئَةٌ، وكان رَحِمَه اللهُ يُغرِبُ بنقلِ هذه اللغَةِ [القليلة].

وخرَّجَهُ الفارِسيُّ على أنَّ التَّاءَ الأُولى أَصليَّةٌ لأنَّ العربَ قالوا: (تخِذَ) بكسرِ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٨٥).

(٢) في «حاشية التفتازاني» (و٧٥ب): «يتفق» وفي الهامش: «يثبت نسخة» «يتبين نسخة».

الخاءِ بمعنى: أَخَذَ، قال تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيهِ أجرًا﴾[1] [الكهف: ٧٧][2].

الثاني: قالَ أبو حيَّان: يحتمِلُ (اتَّخذَ) هُنا أن تكونَ مُتعدِّيَةً لواحدٍ؛ أي: صنعتُمْ عِجْلًا، وعلى هذا التَّقديرِ يكونُ ثَمَّ جُملَةٌ محذوفَةٌ يدلُّ عليها المعنى، وتقديرُها: وعَبَدْتُموهُ إلهًا، وأَن تَكونَ مُتعدِّيَةً إلى اثنينِ فيكونُ المفعولُ الثَّاني مَحذوفًا لدلالَةِ المعنى عليهِ، والتَّقديرُ: ثمَّ اتَّخَذْتُم العِجلَ إلهًا.

قال: والأرجَحُ الأوَّلُ[3]؛ إذ لو تَعدَّى في هذهِ القِصَّةِ إلى اثنينِ لصرِّح بالثَّانِي ولو في مَوضِعٍ واحِدٍ في نظائرِه، قال: ويترجَّحُ القولُ الثَّاني لاستلزامِ القَوْلِ الأوَّلِ حذفَ جُملَةٍ، ولا يلزَمُ في الثاني إلَّا حَذفُ المفعولِ، وحَذفُ المفرَدِ أسهَلُ[4]، انتهى.

والمصنِّفُ مَشى على الثَّاني.

قوله: «من بعد موسى؛ أي: مُضِيِّه»[5]:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّ الضَّميرَ لِمُوسى والمضافُ مَحذوفٌ.

وقال أبو حيَّان: (مِن) تفيدُ ابتداءَ الغايَةِ، ويتعارَضُ مَدلولُها معَ مدلولِ (ثمَّ)؛ لأنَّ (ثمَّ) تقتَضِي وقوعَ الاتِّخاذِ بعدَ مُهلَةٍ مِن المواعدَةِ، و(مِن) تقتَضِي ابتداءَ الغايَةِ في

---

(١) قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والباقون: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٣٩٦)، و«التيسير» (ص: ١٤٥).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٢٩ ـ ٣٠).

(٣) في (ز) و(س): «والأول أرجح».

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٣٩).

(٥) في نسخنا من البيضاوي: «أو مضيه».

البَعديَّةِ التي تلي المواعدَةَ، إذ الظاهرُ عودُ الضَّميرِ على مُوسى، ولا يُتصوَّرُ البَعديَّةُ في الذاتِ، فلا بدَّ مِن حذفٍ، وأقرَبُ ما يُحذَفُ مصدَرٌ يدلُّ عليه لفظُ ﴿وَعَدْنَا﴾؛ أي: مِن بعدِ مُواعدَتِه، فلا بدَّ مِن ارتكابِ المجازِ في أحدِ الحرفينِ، إلا إن قُدِّرَ محذوفٌ غيرُ المواعدَةِ، وهو أن يكونَ التَّقديرُ: مِن بعدِ ذَهابِه إلى الطُّورِ، فيزولُ التَّعارضُ إذ المهلَةُ تكونُ بين المواعدَةِ والاتِّخاذِ.

ويبيِّنُ المهلَةَ قصَّةُ الأعرافِ؛ إذ بينَ المواعدَةِ والاتِّخاذِ هناكَ جملٌ كثيرَةٌ، وابتداءُ الغايَةِ يكونُ عَقِبَ الذَّهابِ إلى الطُّورِ، فلم تتوارَد المهلَةُ والابتداءُ على شيءٍ واحدٍ فزالَ التَّعارضُ[١].

قوله: «والعَفوُ: مَحْوُ الجريمةِ؛ مِن عَفَا: إذا دَرَسَ»:

ذكرَ غيرُه: أنَّ العفوَ بمعنى التَّركِ، وبمعنى الدُّروسِ، وبمعنى السُّهولَةِ، وأنَّ العفوَ عَن الذَّنبِ يَصِحُّ رجوعُه إلى كلٍّ مِنها:

فعلى الأوَّلِ: هو تركُ ما يَستحِقُّهُ الذَّنبُ مِن العُقوبَةِ، وهو ما ذكرَهُ الليث[٢].

وعلى الثَّاني: هو محوُ الذَّنبِ، وهو ما ذكرَهُ ابنُ الأنباريِّ[٣].

وعلى الثَّالثِ: هو الإعراضُ عَن المؤاخذَةِ كما يُعرَضُ عمَّا يَسهُلُ على النَّفسِ بَذلُه.

قوله: «أي: لكي تَشكروا عفوَهُ»:

إصلاحٌ لِمَا في «الكشاف» إذ قال: إرادةَ أن تَشكُروا[٤].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٤٠).

(٢) انظر: «العين» (٢/ ٢٥٨). وجاء في هامش (ف): «هو ابن المظفر لا الليث المشهور».

(٣) انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري (١/ ٤٢٨).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٣).

قال المحشُّون: هذا بناءً على مذهبِه، والذي ألجأَهُ إلى ذلك: أنَّ (لعلَّ) تكونُ بمعنى الطَّمعِ والإشفاقِ وكِلاهُما مُستحيلٌ في حقِّ اللهِ، فأوَّلَه بالإرادةِ بناءً على مَذهبِهِ أنَّ مُرادَ اللهِ تعالى قد يَتخلَّفُ عَن إرادَتِه، وعندَنا لا يَصِحُّ ذلك لأنَّ إرادَتَهُ تَستَلزِمُ الوُقوعَ، ولَوْ أرادَ اللهُ أن يَشكُرُوا لَشَكَروا كُلُّهم، ولَم يَقَعْ ذلكَ، فيُحمَلُ على: كي تشكروا.

أخرج ابنُ أبي حاتمٍ مِن طريق[1] السُّدِّيِّ عن أبي مالكٍ قال: ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ في القرآنِ بمعنى: (كي) غيرَ آيةٍ في الشُّعراءِ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ يعني: كأنَّكُم تَخلدون[2].

(٥٣) - ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ يعني: التوراةَ الجامعَ بين كونِه كتابًا وحُجَّةً يَفرُقُ بين الحقِّ والباطلِ.

وقيل: أرادَ بالفُرقانِ مُعجزاتِه الفارقةَ بين المحقِّ والمُبطِلِ في الدَّعوى، أو بين الكفرِ والإيمانِ.

وقيل: الشَّرْعَ الفارقَ بين الحلالِ والحرامِ، أو النصرَ الذي فَرَقَ بينَه وبينَ عَدُوِّه؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] يريدُ به: يومَ بدرٍ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: لكي تَهتدوا بتدبُّرِ الكتابِ والتَّفكُّرِ في الآياتِ.

(٥٤) - ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

---

(١) في (ز) و(س): «حاتم عن».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٦٠).

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾: فاعزِموا على التوبةِ والرُّجُوعِ إلى مَن خَلقَكم بريئًا مِنَ التَّفاوتِ ومميِّزًا بعضُكم عن بعضٍ بصُوَرٍ وهيئاتٍ مختلفةٍ، وأَصْلُ التركيبِ لخلوصِ الشَّيءِ[1] عَن غيرِه، إمَّا على سبيلِ التفصِّي؛ كقولهم: بَرئَ المريضُ من مَرضِه والمديونُ من دَينِه، أو الإنشاءِ كقولِهم: بَرَأَ اللهُ آدَمَ من الطينِ.

أَو: فتوبوا ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ تمامًا لتوبتِكُم بالبَخْعِ أو قطعِ الشَّهواتِ، كما قيلَ: مَن لم يعذِّبْ نفسَه لم يُنعِّمْها، ومَن لم يقتُلْها لم يُحيِها.

وقيلَ: أُمِروا أَن يقتلَ بعضُهم بعضًا.

وقيل: أُمرَ مَن لم يَعبُدِ العِجلَ أن يَقتُلَ العَبَدَةَ.

رويَ: أنَّ الرَّجُلَ يرَى بعضَهُ وَقريبَه[2] فلم يَقدِر المُضِيَّ لأمرِ اللهِ، فأرسَلَ الله تعالى ضَبابةً وسحابة سوداءَ لا يتباصَرونَ، فأَخذُوا يقتلُونَ مِنَ الغَداةِ إلى العَشيِّ حتى دعا مُوسَى وهارونُ فكُشِفَت السَّحابةُ ونزلت التَّوبَةُ وكانت القتلَى سَبعينَ ألفًا.

والفاءُ الأولَى للتسبُّبِ[3] والثَّانيةُ للتَّعقيبِ.

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ مِن حيثُ إنَّه طُهْرَةٌ منَ الشِّركِ ووُصْلةٌ إلى الحيَاةِ الأبدِيَّةِ والبَهجةِ السَّرمديَّةِ.

---

(١) في (خ): «بخلوص شيء»، وفي (ت): «خلوص الشيء».

(٢) قوله: «بعضه وقريبه» المراد ببعضه ولده وولد ولده، و«قريبه» بالباء معناه ظاهر، وفي نسخة: «وقرينه»؛ أي: صديقه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٥٠). وفي (أ): «وقرينه».

(٣) في (خ): «للتسبيب».

﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ إنْ جعَلتَه من كلامِ موسى عليه السلام لهُم تقديرُه: إن فَعلتُم ما أُمِرْتُم فقَد تابَ عليكم، وعَطفٌ على محذوفٍ إنْ جعلتَه خطابًا مِنَ اللهِ لهُم على طريقةِ الالتفاتِ، كأنَّه قال: ففَعلتُم ما أُمِرتُم[١] فتابَ عليكم بارئُكم.

وذِكرُ البَارئِ، وترتيبُ الأَمرِ عليه، إشعارٌ بأنهم بَلَغوا غايةَ الجهالةِ والغباوَةِ حَتَّى تركوا عبَادةَ خالِقهم الحكيمِ إلى عبادةِ البقرِ التي هي مثَلٌ في الغباوةِ، وأنَّ مَن لم يَعرِفْ حقَّ مُنعمِه حقيقٌ بأن يُستردَّ منه، ولذلك أُمِروا بالقتلِ وفكِّ التَّركيبِ[٢].

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ الذي يُكثِرُ توفيقَ التَّوبةِ أو قبُولَها منَ المذنبينَ، ويبالِغُ في الإنعامِ عليهم.

قوله: «يعني التَّوراة الجامعَ بين كونِه كتابًا وحُجَّةً..» إلى آخره:

قالَ الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ الكتابَ والفُرقانَ عِبارتانِ عن مُعبَّرٍ واحدٍ وهو التَّوراةُ بعدَ تأويلِها بالصِّفَتينِ، وهو من بابِ الكنايَةِ التي يُطلَبُ بها نفسُ المَوصوفِ نحوَ قولك: في مُستوي القامَةِ: عريضُ الأظفارِ، وتُريدُ به الإنسانَ، وأمَّا الواوُ فهي الدَّاخلَةُ بين الصِّفاتِ للإعلامِ باستقلالِ كلٍّ مِنها[٣].

قوله: «وقيل: الشَّرعُ الفارِقُ بين الحلالِ والحرامِ»:

قالَ الطِّيبيُّ: فالعطفُ إذن إمَّا مِن بابِ قوله: ﴿وملائكتِه.. وجبريلَ﴾ [البقرة: ٩٨] أو مِن بابِ التَّجريد؛ لأنَّ التَّوراة مُشتَمِلَةٌ على الشَّرعِ الفارقِ فجُرِّدَ منها هذه الصفَةُ لكَمالِها فيه ثمَّ عُطِفَت عليها وهيَ هيَ[٤].

---

(١) في (خ): «أمرتكم».

(٢) قوله: «وفك التركيب»؛ أي: تركيب ذواتهم بالقتل. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٢٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٨٦).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٤٨٧).

قوله: «بالبَخْعِ»: بمُوحَّدَةٍ ثمَّ مُعجمَةٍ ثمَّ مُهملَةٍ، يقال: بَخَعَ الشَّاةَ: ذَبحَها، وبَخَعَ نفسَهُ: أهلَكَها، ومنه: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الشعراء: ٣].

وفي «الأساس»: أنَّ إطلاقَه على المشقَّةِ التي هي غيرُ القتلِ مجازٌ[١].

قوله: «أو قَطعِ الشَّهواتِ»: هذا ذكرَهُ بعضُ أربابِ الخواطرِ، قال جماعَةٌ: ولا يجوزُ أن يفسَّرَ به لإجماعِ المفسِّرينَ على أنَّ المرادَ هنا القتلُ الحقيقيُّ.

قوله: «رُوِيَ أنَّ الرَّجلَ كان يرى..» إلى آخره: أخرجَه ابنُ جريرٍ مِن طرقٍ عَن ابن عبَّاسٍ وغيرِه[٢].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الضَّبابَةُ: شِبْهُ سَحابَةٍ تغشَى الأرضَ كالدُّخانِ.

قوله: «والفاءُ الأولى للسَّببيَّةِ»: قال الزَّمخشريُّ: (لا غير)[٣].

قالَ الطِّيبِيُّ: يعني: ليسَتْ للعَطْفِ كقَوْلِهم: الذي يَطِيرُ فيغضَبُ زيدٌ الذُّبابُ[٤].

---

(١) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: بخع).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٨٠).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٤).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٨٨).

وإنما جاز: (الذي يطير فيغضب زيد الذباب)، لأنها ليست فاء العطف، وإنما هي فاء السببية، فقد اختصت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة لخلوه عن ضمير الموصول على ما يصلح أن يكون صلة لاشتماله على الضمير كما في المثال المذكور، ولو قلت: (ويغضب زيد) أو (ثم يغضب زيد) لم يجز؛ لأن الفاء تدل على السببية فاستغني بها عن الرابط، ولو قلت: (الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب) جاز لأنك أتيت بالضمير الرابط. انظر: «أمالي ابن الحاجب» (٢/ ٥١٨)، و«شرح الألفية» لابن عقيل (٣/ ٢٢٨).

وفي المثال المذكور أخبرت عن (الذباب) بـ(الذي)، فإن أخبرتَ عن (زيد) قلتَ: (الذي يطير الذباب فيغضب زيد) ففي (يغضب) ذكر مرفوع يعود إلى (الذي)، و(زيد) خبر المبتدأ الذي هو =

وحكاهُ القطبُ فقال: مِنهُم مَن تخيَّلَ من قولِه: (لا غير) أنَّها ليسَتْ للعَطفِ، وليسَ كذلك، بَل هي لهما معًا، والمعطوفُ عليه: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ﴾ لأنَّ كلًّا مِنهُما مَقولُ قولِ موسى، انتهى.

وكأنَّ المصنِّفَ حذفَ قوله: (لا غير) لهذهِ النُّكتَةِ، ولم يتعرَّض المصنِّفُ للفاءِ الثَّالثَةِ، وقد قالَ القطبُ والطِّيبِيُّ: إنَّها فاءُ الفَصيحَةِ، وهي الفاءُ التي تدلُّ على أنَّ ما بعدَها مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ هو سببٌ لِمَا بعدَها[1].

قال القطبُ: فالفاءُ التي ما قبلَها يكونُ سَببًا لِمَا بعدَها إن كانَ ما قبلَها مَحذوفًا فهي الفَصيحَةُ وإلَّا فهي للسَّببيَّةِ.

وقالَ الطِّيبِيُّ: قد سُمِّيَت فَصيحَةً لأنَّها تُفصِحُ عَن محذوفٍ هو سببٌ لِمَا بعدَه، والأَوْلَى أنَّ عِلَّةَ التَّسمِيَةِ اختصاصُها بكلامِ الفُصحَاءِ[2].

وفي الحاشيَةِ للقُطبِ في قوله: ﴿فَانفَجَرَتْ﴾: الفاءُ فَصيحَةٌ، وسُمِّيَت الفاءُ الفَصيحَةَ لأنَّه يستدلُّ بها على فصاحَةِ المتكلِّمِ، يقال: كلامٌ فَصيحٌ وكلمَةٌ فَصيحةٌ، وُصِفَت الفاءُ بها على الإسنادِ المَجازيِّ، وإنَّما اختصَّتْ بكلامِ البُلَغاءِ لأنَّ المرادَ بالحذفِ الدلالَةُ على أنَّ المأمورَ لم يتوقَّفْ عن[3] اتباعِ الأَمرِ فظهرَ أثَرُه في الحالِ، وعلى أنَّ المطلوبَ بالضَّربِ[4] الانفجارُ لا الضَّربُ، ومثلُ هذا المعنى الدَّقيقِ لا يذهبُ إليه إلا الفَصيحُ.

= (الذي). انظر: «الإيضاح العضدي» (ص: ٦١).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٨٩).

(٢) المرجع السابق.

(٣) في (ز) و(س): «على».

(٤) في (س): «المطلوب بالأمر».

قوله: «والثَّانيَةُ للتَّعقيبِ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: حملُ الفاءِ على التَّعقيبِ يحتَمِلُ وَجهَيْنِ:

أحدُهما: أن يكونَ قتلُ أَنفُسِهِم عينَ التَّوبَةِ، فحينئذٍ يحتاجُ إلى تقديرِ: فاعزِمُوا على التَّوبَةِ فاقتُلوا؛ لئلَّا يلزَمَ عطفُ الشَّيءِ على نفسِه.

وثانيهما: أن يكونَ قتلُ أَنفُسِهم تتمَّةً للتَّوبَةِ، فتكونُ التوبَةُ مُشتمِلَةً على القولِ المتعارَفِ والفعلِ المَخصوصِ، فيصحُّ العَطفُ بدونِ التَّقديرِ[1].

وقال أبو حيَّان: جملَةُ ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ بدلٌ من قولِه: ﴿فَتُوبُوٓاْ﴾ إن قُلنا إن التَّوبةَ هي نفسُ القتلِ، والفاءُ كهي في ﴿فَتُوبُوٓاْ﴾ معها السَّببيَّةُ، وللتَّعقيبِ إن قلنا: القتلُ تَمامُ توبَتِهِم، والمعنى: فأَتبِعُوا التَّوبَةَ القتلَ تتمَّةً لتَوْبَتِكُم[2].

وفي الحاشيةِ المشارِ إليها: ذكرَ صاحبُ «الكشَّاف» في الفاءِ الثانيَةِ وجهَيْنِ لا يخلو واحدٌ مِنهما عن إشكالٍ:

الأوَّلُ: أنه جعل قولَه ﴿فَتُوبُوٓاْ﴾ كنايةً عن إرادةِ التوبَةِ والعزمِ عليها كقولِه: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨] وهذا وإن كَثُرَت شواهدُه فهو خلافُ الأَصلِ.

والثاني: أنَّه جعلَ القَتلَ مِن تمامِ التوبَةِ حتى يتمَّ له عطفُ القتلِ على التَّوبَةِ[3]، وهو أيضًا مجازٌ؛ لأنَّ القتلَ إذا كان جزءًا من التوبَةِ فالواقِعُ قبلَها ليسَ بتَوْبَةٍ وإنَّما هوَ جُزءُ توبَةٍ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٦١).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٤).

فحاصِلُ الوجهينِ: أنَّ قولَهُ ﴿فَتُوبُوٓاْ﴾ مجازٌ: إمَّا مِن بابِ التَّعبيرِ بالمسبَّبِ عن السبَبِ، وإمَّا مِن بابِ التَّعبيرِ عن الجزءِ بالكُلِّ.

قال: ويحتمِلُ أن يقالَ: إنَّ هذه الفاءَ جاءَتْ في كتابِ اللهِ وفي كلامِ[1] الفُصحَاءِ لا تدلُّ على تعقيبٍ، بل تأتي كالتَّفسيرِ لِمَا أُجمِلَ أوَّلًا، والتَّبيينِ لكيفيَّةِ وقوعِه، فمِن ذلك هذه الآيةُ، فإنَّ القتلَ كان نفسَ التوبَةِ ومنه: ﴿ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ﴾ [الأعراف: ١٣٦] وتقولُ: قالَ فلانٌ فأحسَنَ، وخطبَ فأوجَزَ، وأعطى فأجزَلَ، والتَّعقيبُ ممتَنِعٌ في هذهِ الأمثلَةِ.

قوله: «﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ **مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ..**» إلى آخره:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الفاءُ الثَّالثَةُ تحتمِلُ وَجهَيْنِ:

أحدُهما: أن تكونَ جزاءَ شَرطٍ محذوفٍ؛ أي: إن فَعَلتُم فقَدْ تابَ عليكم، وأتى بلفظِ (قد) ليصِحَّ دخولُ الفاءِ، وإنما انتظَمَ في قول موسى لأنَّه لا معنى أن يقولَ اللهُ لهم: إن فعَلْتُم فقَد تابَ عليكُم.

وثانيهما: أن تكونَ عطفًا على محذوفٍ؛ أي: ففعَلْتُم فتابَ عليكُم، ويكونُ خِطابًا من اللهِ لهم على طريقِ الالتفاتِ مِن الغيبَةِ إلى الخطابِ، حيثُ عبَّرَ عَنهُم بطريقِ الغَيبَةِ بلفظِ قَومِه، وهذا مع وُضوحِه قد خَفِيَ على كثيرينَ حتى توهَّموا أنَّ المرادَ الالتفاتُ مِن التَّكلُّمِ إلى الغَيبَةِ في ﴿فَتَابَ﴾ حيثُ لم يَقُل: فتبنا، انتهى.

وأشارَ بهذا الأخيرِ إلى الطيبيِّ، فإنَّهُ قرَّرَ ذلك فقال: أي: قالَ لكم مُوسى: توبوا إلى بارئِكُم، فتُبتُم فتُبنا عليكُم.

قال: **فإنْ قلتَ:** مِن أينَ نشَأَ الالتفاتُ وكيفَ موقِعُه؟

---

(١) بعدها في (س): «العرب».

قلتُ: مِن قولِه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ يعني: اذكروا يا بني إسرائيلَ وقتَ قولِ مُوسى لقومِه: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ فامتثَلْتُم أمرَهُ فتُبتُم فتُبنَا عليكم، فرجعَ إلى الغَيبَةِ[١].

وفي الحاشيَةِ المشارِ إليها: ما ذكرَهُ الزَّمخشرِيُّ على الوجهِ الأوَّلِ مِن تَعلُّقِه بشرطٍ مَحذوفٍ[٢] فيه إشكالٌ، فإنَّ الفعلَ الماضي إذا وقعَ جَوابًا للشَّرطِ ولم يُقدَّر الجوابُ محذوفًا لم يَجُزْ دخولُ الفاءِ إلا مع (قد) كقولِه: مَن فعلَ فقد أحسنَ، ولا يَصِحُّ أن يُقال: مَن فعلَ فأَحسَنَ.

وقال أبو حيَّان: قولُه: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ لا بدَّ فيه مِن تقديرِ مَحذوفٍ عُطِفَت عليه هذه الجُملَةُ؛ أي: فامتثَلْتُم ذلك فتابَ عليكم، وتكونُ هاتانِ الجملتانِ مُندَرِجَتينِ تحتَ الإضافَةِ إلى الظَّرفِ الذي هو (إذ) في قولِه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾.

قال: وأجازَ الزَّمخشَرِيُّ أن يكونَ مُندَرِجًا تحتَ قولِ مُوسى على تقديرِ شَرطٍ مَحذوفٍ؛ كأنَّه قال: فإن فَعَلْتُم فقد تابَ عليكُم، فتكونُ الفاءُ إذ ذاك رابطةً لجملَةِ الجزاءِ بجملَةِ الشَّرطِ المحذوفَةِ هي وحرفُ الشَّرطِ.

قال: وما ذهبَ إليه الزَّمخشَرِيُّ لا يجوزُ، وذلك أنَّ الجوابَ يجوزُ حَذفُهُ كثيرًا لدليلٍ عليهِ، وأمَّا فِعلُ الشَّرطِ وحدَهُ دونَ الأَداةِ فيَجوزُ حَذفُهُ إذا كانَ مَنفِيًّا بـ (لا) في الكلامِ الفَصيحِ، وأمَّا حذفُ فعلِ الشَّرطِ وأداةِ الشَّرطِ معًا وإبقاءُ الجوابِ فلا يجوزُ إذ لم يَثبُت ذلك مِن كلامِ العربِ[٣].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٦٥ ـ ٦٦).

وقال السَّفاقُسيُّ: فقد أجازَهُ الفارسِيُّ في «الحجة» في قولِه: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾ قال: الفاءُ جزاءٌ لا عاطفَةٌ؛ أي: إذا حَبَسْتُموهما أَقسَمَا[١].

(٥٥) ـ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾: لأَجلِ قولِك، أو: لن نُقِرَّ لك ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾: عِيانًا، وهيَ في الأصلِ مَصدَرُ قولِك: جهَرْتُ بالقِراءَة، واستُعيرت[٢] للمُعايَنةِ، ونصبُها على المصدَرِ لأَنَّها نوعٌ من الرُّؤيَةِ، أو الحالِ من الفاعلِ أو المفعُولِ.

وقرئَ: (جَهَرَةً) بالفتحِ[٣] على أَنَّها مَصدَرٌ كالغَلَبَةِ، أو جَمعٌ كالكَتَبَةِ فيكونُ حالًا.

والقائلون: هم السَّبعُونَ الذين اختارَهُم مُوسَى للميقاتِ.

وقيل: عشرةُ آلافٍ مِن قومِهِ.

والمُؤمَنُ به: أنَّ اللهَ الذي أعطاكَ التَّورَاةَ وكلَّمَك، أو أنَّك نبيٌّ.

﴿فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ لفَرْطِ العِنادِ والتعنُّتِ وطلبِ المُستَحيلِ، فإنَّهُم ظنُّوا أنه تعالى يُشبِهُ الأجسامَ، وَطلبُوا رؤيتَه رؤيةَ الأجسامِ في الجِهاتِ والأحيَازِ المقابِلةِ للرَّائي، وهي[٤] محالٌ، بَل الممكنُ أَن يُرَى رؤيةً منزَّهةً عن الكيفيةِ، وذلك للمؤمنينَ في الآخرةِ، والأفرادِ من الأنبياءِ في بعضِ الأحوالِ في الدُّنيا، قيل: جاءَت نارٌ من السَّماءِ وأحرَقَتْهُم، وقيلَ: صَيْحَةٌ.

---

(١) انظر: «المجيد» للسفاقسي (ص: ٢٥٦ ـ ٢٥٧). وانظر: «الحجة» للفارسي (٣/ ٢٦٥).

(٢) في (ت): «استعيرت».

(٣) نسبت لسهل بن شعيب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٨٤).

(٤) في (خ): «وهو».

وقيل: جُنُودٌ سمعوا بحَسِيسِها فخَرُّوا صَعِقين ميِّتين يومًا وليلةً.

﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾؛ أي: ما أصابكُم بنفسِه أو أثرِه.

(٥٦) ـ ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ﴾ بسببِ الصَّاعقةِ، وقيَّدَ البعثَ لأنَّه قَد يكونُ عن إغماءٍ أو نَوْمٍ؛ كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ١٢].

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمةَ البَعْثِ، أو ما كَفَرْتُموهُ لمَّا رأيتُم بأسَ اللهِ بالصَّاعقَةِ.

(٥٧) ـ ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾ سخَّرَ اللهُ لهم السَّحابَ يُظَلِّلُهم من الشَّمسِ حين كانوا في التِّيْهِ.

﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾: التَّرَنْجَبِيْنَ والسُّمَانَى.

قيل: كانَ يَنزل عليهم المنُّ مثلَ الثلجِ من الفجر إلى الطلوع[1]، وتَبعثُ الجنوبُ عليهم السُّمَانَى، وينزلُ عليهم باللَّيلِ عمودُ نارٍ يَسيرونَ في ضوئِه، وكانَت ثيابُهم لا تتَّسَخ ولا تَبْلَى.

﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ على إرادةِ القولِ ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ فيه اختصارٌ، وأَصلُه: فظَلَمُوا بأَن كفرُوا هذه النِّعم وَمَا ظلمُونا ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ بالكُفْرانِ لأنَّه لا يتخطَّاهُم ضرُّه.

---

(١) في (خ): «من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس».

قوله: «استُعيرَتْ للمُعاينَةِ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: وفائدَتُها كمالُ الرُّؤيَةِ بحيثُ لا يُضامُ فيها[١].

وفي الحاشيةِ المُشارِ إليها: الجَهرُ حَقيقَةٌ في القولِ، واستِعمَالُه في رُؤيَةِ العينِ مجازٌ، والمُخافتَةُ حَقيقَةٌ في الصَّوتِ الخَفيِّ، وتُستعمَلُ في رؤيَةِ القَلْبِ مَجازًا.

الرَّاغبُ: الجَهرُ يقالُ لظهورِ الشَّيءِ بإفراطٍ: إمَّا بحاسَّةِ البَصرِ نحو: رأيتُه جِهارًا، ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ ومنه: جهرَ البِئرُ: إذا ظهرَ ماؤُها، والجَوْهَرُ: فوعَلٌ منه سُمِّيَ بذلكَ لظُهورِه للحاسَّةِ، وإمَّا بحاسَّةِ السَّمعِ قالَ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأنبياء: ١١٠][٢].

قوله: «أو الحال مِن الفاعلِ»:

قال أبو حيَّان: على تَقديرِ الحَذفِ؛ أي: ذَوِي جَهرَةٍ، أو على مَعنى: جاهرينَ بالرُّؤيَةِ، لا على طريقِ المبالغَةِ نحو: رَجلٌ صَوْمٌ؛ لأنَّ المبالغَةَ لا تُرادُ هنا[٣].

قوله: «قيل: جاءَتْ نارٌ من السَّماءِ فأحرقَتْهُم»: أخرجه ابن جريرٍ عن السُّدِّي[٤].

قوله: «وقيل: صيحَة»: أخرجَه ابنُ جريرٍ عن الرَّبيعِ بن أنسٍ[٥].

قوله: «والسُّمَانَى»: بتَخفيفِ الميمِ والقَصرِ، وألفُهُ للإلحاقِ، وواحدُه: سُماناةٌ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٩٢).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: جهر).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٦٨).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٦٩٠).

(٥) المصدر السابق.

قوله: «وأصلُه: فظلَمُوا بأَن كفَرُوا هذهِ النِّعمَةَ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وجهُ دلالةِ ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ على هذا المَحذوفِ: أنَّه نفَى بطريقِ العطفِ[1] تعليقَ الظُّلمِ بمفعولٍ وأثبتَهُ بمفعولٍ آخرَ، وهذا يقتضي سابِقَةَ إثباتِ أَصلِ الظُّلمِ.

وقالَ الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ الواوَ في ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ تَستَدعِي مَعطوفًا عليه هو مُرَتَّبٌ على ما قبلَه، كقولِه تعالى: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا﴾ [النمل: ١٥]، قدَّر فيه: فعَمِلَا به وعَلِمَاه وعَرفا حقَّ النِّعمَةِ فيه والفَضيلَة ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[2].

والفاءُ في «فظلموا» مجازٌ لغيرِ التَّرتيبِ على أسلوبِ قولك: أنعَمْتُ عليه فكفَرَ؛ أي: ليَشْكُرَ فكفرَ، وَضَعوا الكُفرَ مَوضِعَ الشُّكرِ فظَلَمُوا، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾؛ أي: شُكرَ رِزقِكُم ﴿أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، وإنَّما قال: «فظَلَموا بأَن كفروا هذهِ النِّعمةَ»، ولم يقل: فظَلَمُوا بأَن لم يمتثلوا الأمرَ؛ لأنَّهم امتثلوا الأمرَ وهو الأكلُ، لكنْ ما عملوا بمُقتضاهُ، أي: الشُّكر[3].

(٥٨) ـ ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ يعني: بيتَ المقدسِ، وقيل: أَريحَا، أُمِروا به بَعدَ التِّيه.

---

(١) في (ز): «بطريق الحذف»، والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفتازاني» (و٧٦ب).

(٢) انظر: «الكشاف» (٦/ ٣٠٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٩٥).

﴿فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾: وَاسِعًا، وَنصبُه على المصدرِ، أو الحالِ مِن الواوِ.

﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ﴾؛ أي: بابَ القريةِ، أو القبَّةِ التي كانوا يُصَلُّون إليها، فإنَّهُم لم يَدْخلوا بيتَ المقدسِ في حيَاةِ موسى عليه السلام.

﴿سُجَّدًا﴾: متطامِنين مُخبتينَ، أو: سَاجِدِينَ للهِ شكرًا على إخراجِكُم مِنَ التِّيه.

﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾؛ أي: مَسألتُنا ـ أو: أمرُك ـ حِطَّةٌ، وَهِيَ فِعْلَةٌ مِن الحَطِّ كالجِلْسَةِ.

وَقُرِئَ بالنصبِ على الأصلِ[١] بمعنى: حُطَّ عنَّا ذنُوبَنا حِطَّةً، أو على أنَّه مَفْعُولُ (قُولوا)؛ أي: قولوا هذه الكلمَةَ.

وقيْلَ: معناهُ: أمرُنا حِطَّةٌ؛ أي: أن نَحُطَّ في هذهِ القريَةِ ونُقيمَ بها.

﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ بسجُودِكم[٢] ودعائِكم، قرأَ نافعٌ باليَاء وابنُ عامرٍ بهاءٍ[٣] على البناءِ للمفعولِ[٤].

و(خَطايا) أصلُه: خَطَايِئُ كخَضَايِعَ[٥]، فعِندَ سيبويهِ أنَّه أُبدِلَتِ الياءُ همزةً لِوُقوعِهَا بعدَ الألفِ، واجتمعَت همزتانِ فأُبدِلَت الثانيَةُ ياءً ثمَّ قُلِبَت أَلِفًا، وكانت الهمزةُ بين ألفينِ فأُبدِلت ياءً، وعندَ الخليلِ قُدِّمَت الهمزةُ على الياءِ ثمَّ فُعِلَ بها ما ذُكرَ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«الكشاف» (١/ ٢٥٩)، عن ابن أبي عبلة.

(٢) في (أ): «لسجودكم».

(٣) قوله: «بهاء»، كذا في جميع النسخ، وهو تحريف من النساخ كما نبه عليه أصحاب الحواشي وسيأتي.

(٤) أي: ﴿يُغْفَرْ﴾ و﴿تُغْفَرْ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٦)، و«التيسير» (ص: ٧٣).

(٥) «خضايع» بالضاد المعجمة: جمع خَضِيعة، وهو صوتُ بطن الدابة، أتى به لمجرد بيان الوزن. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ١٦٥).

﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ثوابًا، جعلَ الامتثالَ توبةً لِلمُسيءِ وسببَ زيادةِ الثوابِ للمُحسِن، وأخرجَه عن صُورةِ الجوابِ إلى الوعدِ إيهامًا بأنَّ المحسِنَ بصَدَدِ ذلكَ وإن لم يفعَلْه فكيفَ إذا فعَله؟ وأنه يَفعَلُ لا محالةَ.

(٥٩) ـ ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾.

﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ ﴾ بدَّلوا بما أُمرُوا بِهِ منَ التَّوبَةِ والاستغفارِ طَلَبَ ما يشتهُون من أعراضِ الدُّنيا.

﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ كرَّرَه مُبالغةً في تقبيحِ أَمرِهم، وإشعاراً بأنَّ الإنزالَ علَيهم لِظُلمِهم بوضعِ غيرِ المأمُورِ بهِ مَوضعَه، أو على أنفسِهم بأَنْ تركوا ما يُوجبُ نَجاتَها إلى ما يُوجِبُ هلاكَها.

﴿رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ﴾: عَذابًا مُقدَّرًا منَ السَّماءِ بسبَب فِسقِهم، والرِّجزُ في الأصلِ: ما يُعافُ عَنْهُ، وكذلكَ الرِّجسُ.

وقرئَ بالضمِّ[١] وهوَ لغةٌ فيه، والمرادُ بِهِ الطَّاعُون، رُوِيَ أنَّه ماتَ بهِ في ساعةٍ[٢] أربعةٌ وعشرونَ ألفًا.

قوله: «أَرِيحا»: قال في «النهاية»: بفتحِ الهمزَةِ وكسرِ الراءِ والحاءِ المُهملَةِ: اسمُ قريَةٍ بالغَوْرِ قريبَةٍ مِن بيتِ المقدِسِ[٣].

قوله: «أو أمرُكَ حِطَّةٌ»: قالَ الطِّيبِيُّ: أي: شأنُكَ حَطُّ الذُّنوبِ[٤].

---

(١) نسبت لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣).

(٢) في (خ) زيادة: «واحدة».

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٤٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٩٦). وفي (ز): «عنا الذنوب».

قوله: «وقيلَ: معناه: أمرُنَا حِطَّةٌ؛ أي: أن نحطَّ في هذهِ القريَةِ ونُقيمَ بها»:

قال الإمامُ: هذا قولُ أبي مُسلِمٍ، وزيِّفَ بأنَّه لو كان المرادُ ذلك لم يَكُن غُفرانُ خَطاياهم مُتعلِّقًا به، والآيةُ دلَّت على أنَّ غُفرانَ خَطاياهُم كانَ لأجلِ قَولِهم: حِطَّة.

قال الإمامُ: ويمكِنُ الجوابُ عنه: بأنَّهم لَمَّا حَطُّوا في تلكَ القريَةِ حتى يَدخُلُوا سُجَّدًا مع التَّواضُعِ كان الغُفرانُ مُتعلِّقًا به[١].

قالَ الطِّيبيُّ: ويُشكِلُ بقولِه تعالى: ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ ﴾.

ويمكنُ أن يقال: إن الأمرَ بذلك القَولِ لِمَحضِ التَّعبُّدِ، وحينَ لم يعرفوا وجهَ الحِكمَةِ بدَّلوهُ بما اتَّجه لهم مِن الرَّأيِ فعُذِّبُوا لذلك[٢].

قوله: «قرأَ نافِعٌ بالياءِ وابنُ عامرٍ بهاء»:

صوابه: وابنُ عامرٍ بالتَّاءِ الفوقيَّةِ، وعندي أنَّ هذا تحريفٌ من النَّاسخِ[٣]، والمصنِّفُ مُنزَّهٌ عن ذلك.

قوله: «أو على أنَّه مَفعولُ (قولوا)؛ أي: قُولوا هذهِ الكلمَةَ»:

قال أبو حيَّان: هذا ليسَ بجائزٍ؛ لأنَّ القَوْلَ لا يعمَلُ في المُفرداتِ، إنَّما يدخُلُ على الجملِ للحِكايَةِ فيكونُ في مَوضعِ المفعولِ به، إلا إن كانَ المُفرَدُ مصدرًا نحو: قلتُ قولًا، أو صفةً لمَصدَرٍ نحو: قلتُ حَقًّا، أو مُعبِّرًا به عن جملَةٍ نحو: قلتُ شِعرًا،

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٣/ ٥٢٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٩٧).

(٣) وكذا قال الشهاب في «الحاشية» (٢/ ١٦٥)، وزاد: وفي النسخ الصحيحة: «بالتاء»، وكذا قال الأنصاري في «الحاشية» (١/ ٣٢٥): صوابه بتاء فوقية.

وقلتُ خطبَةً، على أنَّ هذا القِسْمَ يحتمِلُ أن يعودَ إلى المصدَرِ؛ لأنَّ الشِّعرَ والخطبَةَ نوعان من القولِ فصارَ كالقَهْقَرى مِن الرُّجوعِ.

و(حِطَّة) ليسَ واحدًا من هذهِ، ولأنَّكَ إذا جعلتَ[1] (حِطَّةٌ) منصوبَةً بلفظِ (قولوا) فإن ذلك من الإسنادِ اللَّفظيِّ لا المعنويِّ، وإذا كان مِن اللفظيِّ لم يترتَّبْ على النُّطقِ به فائدَةٌ أَصلًا إلَّا مجرَّدُ الامتثالِ للأمرِ بالنُّطقِ بلفظٍ لا[2] فرقَ بينَهُ وبينَ الأَلفاظِ الغُفلِ التي لم توضَعُ للدَّلالةِ على معنًى، ويَبعدُ أن يُرتَّبَ الغُفرانُ للخطايا على النُّطقِ بمجرَّدِ لفظٍ مُفرَدٍ لم يُدَلَّ به على مَعنًى[3]، انتهى.

قوله: «وأخرجَهُ عن صُورَةِ الجوابِ..» إلى آخرِه:

هو جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ؛ أي: كيفَ عُطِفَ ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ على ﴿نَّغۡفِرۡ﴾ وهو مجزومٌ.

قالَ الطِّيبِيُّ: أرادَ أنَّ الزِّيادةَ إذا كانَتْ مِن وعدِ اللهِ كانَت أعظمَ ممَّا إذا كانَت مُسبَّبَةً عن فِعلِهِم[4].

قوله: «بَدَّلوا بما أُمِروا به..» إلى آخره: لم يَذكُر اللفظَ الذي قالُوهُ بدلَه.

وقد أخرجَ الشَّيخان مِن حديثِ أبي هريرةَ مرفوعًا أنَّهم قالوا: «حبَّةٌ في شعرَةٍ»[5]، وفي روايةٍ: «في شعيرَةٍ»[6].

---

(١) في النسخ: «قلت» والمثبت من «البحر».

(٢) في «البحر»: «فلا».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٩٩).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٤٩٨).

(٥) رواه البخاري (٤٦٤١)، ومسلم (٣٠١٥).

(٦) كذا في نسخة الكشميهني من «صحيح البخاري». انظر: «إشاد الساري» للقسطلاني (٧/ ١٣١). ورواها الطبري في «تفسيره» (١/ ٧٢٤).

وأخرجَ الحاكِمُ في «مستدركه» عن ابنِ مَسعودٍ أَنَّهم قالوا: هطا سمقاثا أزبه مزبا، وهي بالعربيَّةِ: حِنطَةٌ حمراءُ قويَّةٌ فيها شعرَةٌ سوداءُ[١].

وأخرجَ ابنُ جريرٍ عنهُ أَنَّهم قالوا: حِنطَةٌ حمراءُ فيها شَعيرَةٌ[٢].

وأخرجَ الحاكِمُ عن ابنِ عبَّاسٍ أَنَّهم قالوا: حِنْطَةٌ[٣].

والحاصِلُ: أَنَّهم عدَلوا إلى لفظِ (حنطَة) عن لفظِ ﴿حِطَّةٌ﴾ استهزاءً بها، فأخرجَ ابنُ جريرٍ عن ابنِ زيدٍ أَنَّهم قالوا: ما يشاءُ مُوسى أن يَلعَبَ بنا [إلا لَعِبَ بنا]، حِطَّةٌ حِطَّةٌ أيُّ شيءٍ حِطَّةٌ؟ وقال بعضُهُم لبعضٍ: حِنطَةٌ[٤].

قولُه: (والرِّجزُ في الأصلِ ما يُعَافُ عنه).

الراغبُ: أصلُ الرِّجزِ: الاضطرابُ، ومنه رَجَزَ البعيرُ: إذا تقارَبَ خطوُهُ، والرِّجزُ هنا: الزَّلزَلَةُ[٥].

وقال غيره: أصلُه: تتابُعُ الحركاتِ، والرِّجزُ: العَذابُ المقلقِلُ بشِدَّتِه قلقلَةً شَديدَةً متتابعَةً.

قوله: «وقُرِئَ بالضَّمِّ وهو لغَةٌ فيهِ»: زادَ غيرُه: إنها لُغَةُ بني الصَّعداتِ.

قولـه: «والمـرادُ به الطَّاعـونُ»: أخرجه ابنُ جريـرٍ عن ابن زيـدٍ[٦]،...........

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٢٥٢).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٧٢٥).

(٣) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣٠٤٠).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٧٢٨).

(٥) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (مادة: رجز).

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٧٣١).

وأوردَ فيه حديثَ: «الطَّاعونُ رجزٌ أُنزلَ على مَن كان قبلَكُم»[١].

ثمَّ أخرجَ عن ابنِ عبَّاسٍ: إنَّ كلَّ شيءٍ في القرآنِ من الرِّجزِ يُعنَى به العذابُ[٢].

(٦٠) - ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ لَمَّا عَطِشوا في التِّيهِ ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ اللامُ فيهِ للعَهدِ على ما رويَ أنَّه كانَ حجرًا طُوريًّا مُكعَّبًا حمَله مَعَهُ وكانت تنبعُ مِن كلِّ وجهٍ ثلاثُ أعيُنٍ، تَسِيلُ كلُّ عَينٍ في جَدْوَلٍ إلى سبطٍ، وكانوا ستَّ مئةِ ألفٍ، وسعَة المعسكرِ[٣] اثنا عشَر مِيلًا.

أو حجَرًا أهبَطه آدمُ مِن الجنَّة ووَقعَ إلى شُعَيبٍ فأعطاهُ موسى مع العَصا.

أو الحجرَ الذي فرَّ بثَوْبه لمَّا وضَعه علَيهِ ليغتسلَ وبرَّأه اللهُ بهِ عمَّا رمَوهُ مِن الأُدْرَةِ، فأشارَ إليه جبريلُ بحملِه[٤].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٧٣٠) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه مرفوعا بلفظ: «إنَّ هذا الوجع - أو السقم - رجزٌ عُذِّب به بعض الأمم قبلكم»، ثم رواه بلفظ: «إنَّ الطاعونَ رجزٌ أُنزل على مَن كان قبلكم، أو على بني إسرائيل»، وبهذا اللفظ رواه مسلم (٢٢١٨/ ٩٤)، وباللفظ الأول رواه البخاري (٦٩٧٤)، ومسلم (٢٢١٨/ ٩٦).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٧٣١).

(٣) في (خ): «المنزلة»، وفي (أ): «المعركة».

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٣١) عن سعيد بن جبير، وأبو حيان في «البحر» (٢/ ١١٢) عن ابن عباس. وحديث فرار الحجر بثوبه عند اغتساله رواه البخاري (٢٧٨)، ومسلم (٣٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. والأدرة نفخة في الخصية. انظر: «اللسان» (مادة: أدر).

أو للجنسِ وهذا أظهَر في الحجَّة، قيل: لم يأمُرْه أن يضربَ حجرًا بعَينه، ولكنْ لمَّا قالوا: كيفَ بنا لَو أَفضَينا إلى أرضٍ لا حجارةَ بها؟ حملَ حجرًا في مِخْلاته، وكانَ يضربُه بعَصَاهُ إذا نزلَ فينفجرُ، ويضرِبُه بِهِ إذا ارتَحل فييبَسُ، فقالوا: إنْ فَقَد موسى عصَاهُ مُتْنا عَطَشًا، فأَوحَى إليه لا تقرعِ الحجارةَ وكلِّمهَا تُطِعكَ لعلَّهم يَعتبِرون[1].

وقيلَ: كانَ الحجرُ مِن رخامٍ، وكانَ ذراعًا في ذراعٍ، والعَصَا عشرةَ أذرُعٍ على طوْلِ موسى من آسِ الجنَّةِ ولَه شُعبتان تتَّقِدان في الظُّلمةِ.

﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: فإن ضربتَ فقد انفجرَتْ[2]، أو: فضربَ فانفجرَتْ؛ كما مَرَّ في قولِهِ: ﴿فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤].

وقرِئَ: (عشِرَة) بكسرِ الشينِ وفتحِها[3]، وهما لغتانِ فيه.

﴿قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ﴾: كلُّ سبطٍ ﴿مَّشۡرَبَهُمۡ﴾: عينَهم التي يشرَبونَ منها ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ على تقديرِ القولِ ﴿مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ﴾ يُريد بِهِ: ما رزقهُم[4] مِنَ المنِّ والسَّلوَى ومَاءِ العيُونِ.

وقيل: الماءُ وَحدَهُ؛ لأنَّه يُشربُ ويؤكَل ما يَنبُتُ مِنه.

﴿وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾: لا تَعتَدُوا حالَ إفسَادِكم، وإنَّما قيَّدَه لأنَّه وإن غلَبَ في الفسَادِ قد يكونُ منه ما ليسَ بفَسَادٍ، كمقابلة الظالِم المُعْتدي بفِعلِه، ومنه

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٢٩) عن وهب بن منبه.

(٢) في (خ) زيادة: «منه».

(٣) انظر القراءتين ومن قرأ بهما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٨٥)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٥٢)، و«البحر المحيط» (٢/ ١١٦)

(٤) بعدها في (ت): «الله».

ما يتضمَّن صَلَاحًا راجِحًا كقَتْلِ الخضرِ الغلامَ وخَرقِه السَّفِينةَ، ويَقْرُبُ منه: العَيْثُ، غيرَ أنَّه يَغلبُ فيما يُدرَكُ حسًّا.

ومَنْ أَنْكرَ أمثالَ هذه المعجزاتِ فلِغايةِ جَهلِه باللهِ، وقِلَّةِ تَدَبُّرِه في عجائبِ صنعِهِ، فإنَّه لمَّا أَمْكَنَ أن يكونَ من الأحجارِ ما يَحلقُ الشعرَ، ويُنفرُ الخلَّ، ويَجذبُ الحَديدَ[1]، لم يمتنِع أن يخلقَ الله حجرًا يسخِّرُه لجَذبِ الماءِ مِن تحتِ الأرضِ أو لجذبِ الهواءِ مِنَ الجوانبِ ويُصيِّرُه ماءً بقوَّة التبريدِ ونحوِ ذلك.

قوله: «الأُدْرَةُ» بالضمِّ: انتفاخُ الخصيةِ.

قوله: «مِن آسِ الجنَّةِ» بالمدِّ، يخالفُهُ ما أخرجَه ابنُ المنذرِ عن ابنِ عبَّاسٍ: أنها كانَت مِن عوسَجٍ، وأخرجَ مثلَه عن الحَكَمِ[2].

قوله: «مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: فإنْ ضَرَبْتَ فقَد انفجَرَت»: تابعَ فيه الزَّمخشريَّ[3].

وقال أبو حيَّان: تقدَّم الردُّ عليه في هذا التَّقديرِ في ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ بأنَّ إضمارَ هذا الشَّرطِ لا يجوزُ، وفي قولِه أيضًا إضمارُ (قد) إذ قدَّرَ: فقد تاب عليكم، فقَد انفجرت، ولا يحفظُ مِن لسانِهم ذلك، إنما يكونُ بغيرِ فاءٍ، أو إن دخلَت الفاءُ فلا بدَّ

(١) قوله: «لما أمكن أن يكون من الأحجار... إلخ» أراد بما يحلق الشعر: النُّورة، وهو حجر خفيف يحلق الشعر وينتفه، وبما ينفر من الخل، وفي نسخة: عن، وهو الحجر الباعض الذي يَعدل عن الخل لمعنًى فيه بالخاصية، وبما يجذب الحديد المغناطيس. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ١٦٧). قلت: وفي نسخنا: «وينفر الخل» ليس فيها «من» ولا «عن».

(٢) ورواه أيضاً عن ابن عباس ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦١/ ٤٣)، وعن الحكم ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٣٢)، وانظر: «الدر المنثور» (٣/ ٥١١).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٢٦٢).

مِن إظهارِ (قد)، وما دخلَت عليه (قد) يلزَمُ أن يكونَ ماضيًا لفظًا ومعنًى نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤] وإذا كان ماضيًا لفظًا ومعنًى استحالَ أَنْ يكونَ بنَفسِهِ جوابَ الشَّرطِ، فاحتيجَ إلى تأويلٍ وإضمارِ جوابِ الشَّرطِ.

ومَعلومٌ أنَّ الانفجارَ على ما قُدِّرَ يكونُ مُرَتَّبًا على أَنْ يضربَ، وإذا كانَ مُرَتَّبًا على مستقبلٍ وجبَ أن يكونَ مستقبلًا، وإذا كان مستقبلًا امتَنَعَ أن تَدخُلَ عليه (قد) التي مِن شَأنِها أن لا تَدخُلَ في مُشبهِ جوابِ الشَّرطِ على الماضي إلا ويكونُ مَعناه ماضيًا نحوَ الآيةِ، ونحوَ قولِهم: إن تُحسِن إليَّ فقَدْ أحسَنْتُ إليكَ، ويحتاجُ إلى تأويلٍ كما ذكَرْنَا، وليسَ هذا القَوْلُ بِدُعاءٍ فتدخلَه الفاءُ فقط ويكونَ مَعناه الاستقبالَ وإن كانَ بلَفظِ الماضي نحوَ: إن زُرْتَني فغَفَر اللهُ لكَ.

وأيضًا فالذي يُفهَمُ مِن الآية: أنَّ الانفجارَ قد وقعَ وتحقَّقَ، ولذلك قال: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾، وجعلُه جوابَ شَرطٍ مَحذوفٍ على ما ذهبَ إليه يجعَلُه غيرَ واقعٍ، إذ يصيرُ مُستقبَلًا لأنَّه مُعلَّقٌ على تقديرِ وُجودِ مُستقبَلٍ، والمُعلَّقُ على تقديرِ وجودِ مُستقبَلٍ لا يَقتَضِي إمكانَه فَضْلًا عن وُجودِه، فما ذهبَ إليه فاسِدٌ في التَّركيبِ العَربيِّ، فاسِدٌ مِن حيثُ المعنى فوجبَ طَرحُه.

فالفاءُ إذن إنَّما هي للعَطفِ على جملَةٍ محذوفَةٍ؛ أي: فضرَبَ فانفجَرَتْ؛ كقولِه: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]؛ أي: فضرَبَ فانفلَقَ، ويدلُّ على هذا المحذوفِ وُجوبُ الانفجارِ مرتَّبًا على ضَربِه، إذ لو كانَ يَنفَجِرُ دونَ ضَربٍ لَمَا كانَ للأَمرِ فائدَةٌ، ولكانَ تَركُهُ عِصيانًا وهو لا يجوزُ على الأنبياءِ[1]، انتهى.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١١٤ ـ ١١٥).

وقال الحلبيُّ في الجوابِ: كأنَّه ـ يَعني: الزَّمخشريَّ ـ يريدُ تَفسيرَ المعنى لا الإعراب[١].

وقال السَّفاقسيُّ: أما حذفُ الشَّرطِ وفِعلِه فقد تقدَّمَ، وقد يُقال هنا: إنَّه ليسَ مِن هذا القبيلِ؛ لتَقدُّمِ الأَمرِ المضمَّنِ مَعنى الشَّرطِ وهو قولُه: ﴿ٱضْرِب﴾، وأمَّا فَسادُ المعنى والتَّركيبِ فممنوعٌ، وهو مثلُ قولِه تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤].

وقد قالَ ابنُ الضَّائعِ[٢]: وتقول[٣]: إن قامَ زيدٌ فقَد قامَ عَمرٌو أمسِ، وهذا ليسَ بجوابٍ في الحقيقَةِ؛ إذ لا يتقدَّمُ المُسبَّبُ على سببِهِ، وإنَّما الجوابُ مَحذوفٌ، تقول: إن جئتَني فقَد أعطَيْتُكَ؛ أي: إن جئتَنِي لم يُنْكَر لأَنِّي قَد أَعطيتُكَ، فهو مما استُغنيَ فيه بالسَّببِ عَن مُسبَّبِهِ وهو كثيرٌ.

قال السَّفاقُسيُّ: والتَّقديرُ في الآيتينِ على هذا النَّحوِ؛ أي: إن كذَّبُوكَ فلا تأسَ[٤] لأنَّه قد كُذِّبَ، أو: فاضْرِبْ[٥] وإن ضَرَبْتَ تُسقَ ـ أو: لم يُنْكَر ونحوه ـ لأنَّه قَد انفجَرَت، وقدِّرَ واقِعًا لتحقُّقِه.

قال: والحقُّ أنَّ فيه تكلُّفًا وتَعسُّفًا، لكنَّه لا ينتهي إلى فَسادِ المعنى والتَّركيبِ[٦].

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٣٨٥).

(٢) في هامش (ف): «الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة، وهو أبو إسحاق شيخ أبي حيان، وابن الصائغ بالصاد المهملة والغين العجمة من طلبة أبي حيان».

(٣) في (س): «وقد تقول».

(٤) في النسخ الخطية: «فلا بأس»، والتصويب من «المجيد».

(٥) في النسخ: «فاصبر» والصواب المثبت.

(٦) انظر: «المجيد في إعراب القرآن المجيد» للسفاقسي (ص: ٢٦٨ ـ ٢٦٩).

وقال ابنُ هِشامٍ في «المغني» بعدَ ذكرِه أنَّ هذا التقديرَ يَقتضي تقدُّمَ الانفجارِ على الضَّربِ: إلا إن قيلَ: المرادُ: فقَد حَكَمنا بترتيبِ الانفجارِ على ضَربِكَ[١].

قوله: «يريدُ ما رَزَقَهُم مِن المنِّ والسَّلْوَى وماءِ العُيونِ..» إلى آخره:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: جعلَ الرِّزقَ بمعنى المَرزوقِ، وفصَّلَه إلى الطعامِ نظرًا إلى ﴿كُلُوا﴾ وإلى الماءِ نظرًا إلى ﴿اشرَبُوا﴾، ولا قرينَةَ على الأوَّلِ إلَّا أَن يُلاحظَ ما سبقَ مِن قصَّةِ تظليلِ الغَمامِ وإنزالِ المنِّ والسَّلوى.

ولعدمِ التَّعرُّضِ لذلك في هذه القصَّةِ فسَّرَ بعضُهم الرِّزقَ بالماءِ، وجعَلَهُ [ما][٢] يؤكَلُ بالنَّظرِ إلى ما يَنبتُ مِنهُ، ومَشروبًا بحسبِ نفسِه، ولم يَرتَضِهِ المُصنِّفُ:

أمَّا أولًا: فلأنَّه لم يَكُن أَكلُهُم في التيهِ مِن زروعِ ذلك الماءِ وثمارِه.

وأمَّا ثانيًا: فلأنَّه جمعَ بين الحقيقَةِ والمَجازِ، ولا يَندَفِعُ بكونِ ﴿مِن﴾ للابتداءِ دونَ البَعضيَّةِ؛ لأنَّ ابتداءَ الأَكلِ ليسَ مِن الماءِ بَل ممَّا ينبتُ مِنهُ.

بل الجوابُ: أنَّ ﴿مِن﴾ لا تتعلَّقُ بالفِعلينِ جَميعًا، وإنَّما هو على الحَذفِ؛ أي: كُلوا مِن رزقِ اللهِ واشرَبُوا من رزقِ اللهِ، فلا جمعَ، انتهى.

وقال أبو حيَّان: ﴿مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿اشرَبُوا﴾، وهو من إعمالِ الثَّاني على طريقَةِ اختيارِ أهلِ البَصرَةِ، إذ لو كانَ مِن إعمالِ الأوَّلِ لأُضمرَ في الثَّاني ما يحتاجُهُ، فكانَ يكونُ: كُلوا واشرَبُوا منه مِن رزقِ اللهِ، ولا يجوزُ حذفُ (منه) إلا في ضَرورَةٍ[٣]، انتهى.

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٨٢١).

(٢) ما بين معكوفتين من «حاشية التفتازاني» (و٧٧أ).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١١٩).

قوله: «وإنَّما قيَّدَه لأنَّه وإن غلبَ في الفسادِ قد يكونُ منه ما ليسَ بفسادٍ..» إلى آخرِه:

قالَ الطِّيبيُّ: هذا الذي قالَه القاضي المقامُ نابٍ عنه؛ لأنَّ الآيةَ واردةٌ في قومٍ مَخصوصينَ، فالصَّوابُ: أنَّ ﴿مُفْسِدِينَ﴾ حالٌ مُؤكِّدةٌ وهو الذي ذكرَهُ أبو البقاءِ[1].

وقالَ الشَّيخُ أكمَلُ الدِّينِ: قيلَ: جعل ﴿مُفْسِدِينَ﴾ حالًا مؤكِّدةً فاسدٌ[2]. وذكرَ نحوَه الشَّيخُ سَعدُ الدِّين.

(٦١) - ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ يريدُ بهِ ما رزِقوا في التيهِ منَ المَنِّ والسَّلوى، وبوَحْدَتِه: أنَّها لا تختلفُ ولا تتبدَّلُ؛ كقولِهم: طعَامُ مَائدَةِ الأميرِ واحدٌ، يريدون أنَّه لا تتغيَّرُ ألوانُه، ولذلكَ أَجِمُوا[3]، أَو ضربٌ وَاحدٌ لأنهما معًا طعامُ أهلِ التلذُّذِ، وهُم كانوا فَلَّاحةً فنَزَعُوا إلى عِكْرِهم واشتَهوا ما أَلِفُوهُ.

﴿فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾: سَلْهُ لَنا بدُعائِك إياهُ ﴿يُخْرِجْ لَنَا﴾: يُظهِرْ لَنَا ويُوجِدْ، وجَزمُه بأنَّه جوابُ ﴿فَٱدْعُ﴾؛ فإنَّ دعوتَه سببُ الإجابةِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٥٠٥). وانظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١/ ٦٧).

(٢) «حاشية البابرتي على الكشاف» (نسخة مراد ملا، و٧٠ب)، وفيه: «وجعل» بدل: «قيل جعل».

(٣) قوله: «أجموا» بفتح الهمزة وكسر الجيم؛ أي: سَئِموا، يقال: أجمتُ الطعام: إذا كرهتَه وسئمتَه من المداومة عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٢٨).

﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ من الإسنادِ المجازيِّ وإقامةِ القابلِ مقامَ الفاعلِ، وَمِن للتَّبعيضِ.

﴿مِنۢ بَقۡلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ تفسيرٌ وبيانٌ وَقع مَوقِعَ الحالِ.

وقيل: بدَلٌ بإعادةِ الجارِّ.

والبقلُ: ما أنبتَهُ الأرضُ مِن الخُضَر، والمرادُ بِهِ أَطَايبُه التي تؤكَلُ.

والفومُ: الحنطَةُ، ويقال للخُبزِ، وَمِنْهُ: فَوِّمُوا لَنا، وقيْلَ: الثُّومُ.

وقُرِئَ: (قُثَّائها) بالضَّمِّ[١]، وهو لغَةٌ فيه.

﴿قال﴾؛ أي: الله أو مُوسَى: ﴿أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ﴾: أقرَبُ منزلة وأَدوَنُ قَدْرًا، وأَصْلُ الدُّنوِّ: القُربُ في[٢] المكان، فاستُعيرَ للخسَّةِ كما استُعيرَ البُعدُ في الشَّرَفِ والرِّفعَةِ فقيلَ: بَعيدُ المحلِّ، بَعيْد الهمَّةِ، وقُرِئَ: (أدنأُ) مِنَ الدَّنَاءَة[٣].

﴿بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌ﴾ يُريد بِهِ المنَّ والسَّلوَى، فإنه خيرٌ في اللذَّةِ والنفعِ وعدَم الحاجةِ إلى السَّعيِ.

﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرًا﴾: انحَدِرُوا إليهِ من التِّيهِ، يقال: هبَط الوادي: إذَا نزَل بِهِ، وهبطَ منه: إذَا خَرجَ مِنهُ، وقرِئَ بالضَّمِّ[٤].

---

(١) نسبت ليحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف وغيرهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٣)، و«المحتسب» (١/ ٨٧)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٥٣)، و«البحر المحيط» (٢/ ١٢٧).

(٢) في (خ): «من».

(٣) نسبت لزهير الفرقبي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤)، و«المحتسب» (١/ ٨٨)، و«البحر المحيط» (٢/ ١٢٩). وزهير الفرقبي نحوي كان في زمن عاصم، وله اختيار في القراءة، ويقال له أيضاً: زهير الكسائي. قاله أبو حيان، ونبه على أن بعض مَن جمع في التفسير وهم فنسب القراءة لزهير والكسائي، وإنما هو واحد يعرف بالفرقبي وبالكسائي.

(٤) نسبت لأبي حيوة والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٤).

والمِصرُ: البلَد العظيمُ، وأصلُه: الحدُّ بين الشَّيئَيْن، وقيل: أرادَ بهِ العلَمَ، وإنَّما صَرفَه لسُكونِ وسَطِهِ أو على تأويلِ البلَدِ، ويؤيِّدُه أنَّه غيرُ مُنوَّنٍ في مُصحَف ابن مَسْعُودٍ.

وقيل: أصلُه مِصْرائِيمُ، فعُرِّبَ.

﴿فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾: أُحيطَت بهم إحاطةَ القبَّةِ بمَن ضُرِبَتْ عليه، أو أُلْصِقَت بهم مِن ضَربِ الطِّينِ على الحائطِ؛ مجازاةً لهُمْ على كُفرانِ النِّعَم، واليَهُودُ في غالبِ الأمرِ أذلَّاءُ مسَاكينُ إمَّا على الحقيقةِ أو على التكلُّفِ مخافةَ أَن تُضَاعَف جِزيَتُهم.

﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾: رَجعوا به، أو صاروا[1] أحِقَّاءَ بغَضَبه، مِن باءَ فلانٌ بفلانٍ: إذا كانَ حقيقًا بأن يُقتلَ به، وَأَصلُ البَوَاءِ[2]: المسَاواةُ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما سَبَقَ من ضَربِ الذلَّةِ والمسْكنَةِ والبَوءِ[3] بالغَضَبِ.

﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾: بسَببِ كُفرِهم بالمعجزاتِ التي مِن جُملتِها ما عُدَّ عليهم مِن فلقِ البَحر، وإظلالِ الغمامِ، وإنزالِ المنِّ والسَّلوى، وانفجارِ العيُونِ من الحجرِ، أو بالكتبِ المنزَلةِ كالإنجيلِ والقرآنِ وآيةِ الرَّجمِ والتي فيها نَعتُ محمَّدٍ عليه السلامُ من التَّورَاةِ، وقتلِهم الأنبياءَ، فإنَّهم

---

(١) في (خ): «وصاروا».

(٢) في (ت): «البوء»، والمثبت من باقي النسخ، وكلاهما صواب، قال الشهاب: قوله (أي: البيضاوي): «وأصل البواء» بالمد بالفتح والضم، ويصح فيه «بَوْء» كضَرْبٍ كما في النسخ، ومن الراغب أخذه، قال: أصل البواء مساواة الأجزاء... إلى آخر كلامه. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ١٧٠)، وانظر: «المفردات في غريب القرآن» (مادة: بوأ).

(٣) في (خ): «والبواء».

قَتلوا شَعْياءَ وزَكريًّا ويحيَى وغيرَهم بغيرِ الحقِّ عندَهم؛ إذ لم يَرَوا مِنهم ما يَعتقدونَ بِهِ جوازَ قتلِهم، وإنَّما حَملهُم على ذلك اتِّباعُ الهوَى وحبُّ الدُّنيا كما أشارَ إليهِ بقوله:

﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾؛ أي: جرَّهم العصيانُ والتَّمادي والاعتداءُ فيه إلى الكفرِ بالآياتِ وقتلِ النبيِّين، فإنَّ صِغارَ الذنُوبِ سببٌ يؤدِّي إلى ارتكابِ كِبارِهَا كما أنَّ صغارَ الطَّاعاتِ أسبَابٌ مُؤدِّيةٌ إلى تحرِّي كبارِها.

وقيْلَ: كرَّرَ الإشارةَ للدلالةِ على أنَّ ما لحقهم كما هو بسبَبِ الكفرِ والقتلِ فهُو بسبَب ارتكابِهم المعاصيَ واعتدائِهم حدُودَ اللهِ.

وقيل: الإشارةُ إلى الكفرِ والقتلِ، والباءُ بمعنى مع، وإنَّما جُوِّزت الإشارةُ بالمفردِ إلى شيئينِ فصَاعِدًا على تأويلِ ما ذكرَ أو تقدَّم للاختصارِ، ونظيرُه في الضميرِ قولُ رُؤبة[1]:

فيهـا خُطـوطٌ مِــن سَـوادٍ وبَـلَـقْ كــأنَّهُ فـي الجِلْـدِ تَوْلِيـعُ البَهَـقْ[2]

والذِي حَسَّنَ ذلكَ: أن تثنيةَ المضمَراتِ والمبهَماتِ وجمعَها وتأنيثَها ليسَت على الحقيقةِ، ولذلك جاءَ (الذي) بمعنى الجَمعِ.

قوله: «**أَجِمُوا**»: بكسرِ الجيمِ، يقال: أَجِمتُ الطَّعامَ: إذا كَرِهْتَه من المداومَةِ عليهِ.

قوله: «**كانوا فلَّاحَة**» قالَ الطِّيبيُّ: أي: أهلَ زِراعاتٍ «**فنَزَعوا إلى عَكَرِهِم**»؛ أي: اشتَاقُوا إلى أَصلِهِم، وقيل: العكَرُ: العادَةُ والديدَنُ[3].

---

(١) في (خ): «ونظيره قول رؤبة يصف بقرة».

(٢) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ١٠٤)، و«مجاز القرآن» (١/ ٤٣). والشاهد في (كأنه)، إذ كان القياسُ أن يقول: (كأنها) إن أشار إلى الخطوط، أو (كأنهما) إن أشار إلى السواد والبَلَق. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٥٠٥).

قولُه: «تَفسيرٌ وبَيانٌ وقعَ مَوقِعَ الحالِ»:

عِبارَةُ أبي البقاءِ: ﴿مِنْ﴾ في ﴿مِنْ بَقْلِهَا﴾ لبيانِ الجنسِ، ومَوضِعُها نصبٌ على الحالِ مِن الضَّميرِ المحذوفِ، وتَقديرُهُ: ممَّا تُنبِتُه الأَرضُ كائنًا مِن بقلِها[1].

قوله: «وقيلَ: بدلٌ بإعادَةِ الجارِّ»:

قال أبو حيَّان: فـ﴿مِنْ﴾ على هذا التَّقديرِ تَبعيضيَّةٌ كهيَ في ﴿مِمَّا تُنْبِتُ﴾، ولا يمكنُ كونُها حينئذٍ لبيانِ الجنسِ؛ لأنَّ اختلافَ مدلولِ الحرفينِ يمنَعُ البدلَ كاختلافِ الحَرفين.

قال: والمختارُ كونُ ﴿مِنْ﴾ في الموضِعَينِ للتَّبعيضِ، وأنَّ الثَّانيَةَ بدلٌ مِن الأُولى[2].

قوله: «يقال: هبطَ الوادي..» إلى آخرِه:

في الحاشيةِ المشارِ إليها: يشيرُ بهِ إلى أنَّ (هَبَطَ) لا يختَصُّ بالنُّزولِ من المكانِ العالي، بل قَد يُستعمَلُ في الخروجِ مِن أَرضٍ إلى أَرضٍ مُساوِيَةٍ لها، وإلى أرضٍ أعلى كمَا في: هبطَ مِن الوادِي.

قوله: «وإنَّما صرَفَه لسكونِ وسطِه»؛ أي: كما صُرِفَ هِنْدٌ ودَعْدٌ لمعادَلَةِ أحدِ السَّببينِ بخفَّةِ الاسمِ لسُكونِ وَسطِهِ[3].

قوله: «أو على تأويلِ البلدِ»:

قال أبو حيَّان: أي: ذهبَ باللفظِ مَذهَبَ المكانِ والبلَدِ لا الأرضيَّةِ، فذكَّرَهُ فبقيَ فيه سببٌ واحِدٌ فانصرفَ[4].

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (١/ ٦٨).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧).

(٣) المرجع السابق (٢/ ١٣٢) نقلاً عن الأخفش، وفيه: «.. لخفة الاسم..».

(٤) المرجع السابق (٢/ ١٣٢).

قوله: «وقيل: أَصلُهُ: مِصرايِم فعُرِّبَ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وإنما جازَ الصَّرفُ على هذا لعدمِ الاعتدادِ بالعُجمَةِ لوُجودِ التَّعريبِ والتَّصرُّفِ(١).

قوله: «أُحيطَت بهم إحاطَةَ القُبَّةِ بمَن ضُرِبَت عليه، أو التصَقَتْ بهم مِن ضربِ الطِّينِ على الحائطِ»:

قالَ الطِّيبِيُّ: أي: الاستعارَةُ: إمَّا أَنْ تكونَ في الذِّلَّةِ بأَنْ شُبِّهَت الذِّلَّةُ بالقبَّةِ المَضروبَةِ على شَيءٍ شامِلَةً له مِن كلِّ جانبٍ، ثمَّ بولِغَ في التَّشبيهِ فحُذِفَ المُشبَّهُ بهِ وأقيمَ المشبَّهُ مقامَهُ فأثبتَ لها الضَّربَ على طريقِ التَّخييليَّةِ، فتكونُ استعارَةً مَكنيَّةً، وإمَّا أن يكونَ في الفِعلِ وهو (ضُرِبَت) فاستُعيرَ لمعنى أُلصِقَت على سَنَنِ التَّبعيَّةِ فتكونُ مُصرِّحَةً(٢).

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: أنَّ في الذِّلَّةِ استعارةً بالكنايَةِ حيثُ شُبِّهَت بالقبَّةِ أو بالطِّينِ، و(ضُرِبَت) استعارَةٌ تبعيَّةٌ تحقيقيَّةٌ بمعنى الإحاطَةِ والشُّمولِ بهم أو اللزومِ واللُّصوقِ ولا تخييليَّةَ، وعلى الوَجهَيْنِ فالكَلامُ كنايَةٌ عن كونِهم أَذِلَّاءَ مُتصاغِرينَ.

فما يقالُ: المرادُ الاستعارَةُ: إمَّا في الذِّلَّةِ تَشبيهًا بالقبَّةِ فهي مَكنِيَّةٌ وإثباتُ الضَّربِ تَخييلٌ، وإمَّا في الفعلِ ـ أعني: (ضُرِبَت) ـ تَشبيهًا لإلصاقِ الذلَّةِ ولزومِها بضربِ الطِّينِ على الحائطِ فتكونُ تَصريحيَّةً تبعيَّةً= ممَّا لا يَرتضيهِ عُلماءُ البَيانِ.

---

(١) في (س): «والصرف»، والمثبت من باقي النسخ و«حاشية التفتازاني» (و٧٧ب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٥٠٧).

قوله: «رَجَعوا به أو صاروا[١] أحِقَّاءَ بغضبِه»:

قال أبو حيَّان: الباءُ على الأوَّلِ للحالِ وعلى الثَّاني صِلَةٌ، فعلى الأوَّلِ تتعلَّقُ بمَحذوفٍ وعلى الثَّاني لا تتعلَّقُ[٢].

قوله: «وأَصلُ البَوْءِ[٣]»: يجوزُ فيه فتحُ الباءِ وضمُّها، فكِلاهُما مَصدَرُ بَاءَ.

قوله: «ونظيرُه في الضَّميرِ قولُ رؤبَةَ يَصِفُ بقَرَةً:

فيها خُطُوطٌ مِن سَوَادٍ وبَلَق ... كأَنَّه في الجِلْدِ تَولِيعُ البَهَقْ»

التَّوليعُ: اختلافُ الأَلوانِ، والبَهَقُ بياضٌ وسَوادٌ يظهَرُ في الجلدِ.

رُوِيَ: أنَّ أبا عُبيدَةَ قالَ لرؤبةَ: إن أردتَ الخُطوطَ فقل: كأنَّها، أو السَّوادَ والبَلَقَ فقل: كأنَّهما، فقال: أردتُ: كأنَّ ذلك، ويلَك[٤]، انتهى.

وأولُ هذهِ الأُرجوزَةِ:

وقاتِمِ الأَعماقِ خَاوِي المُختَرَقْ ... مُشتَبِهِ الأَعلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ
يَكِلُّ وَفْدُ الرِّيحِ مِن حيثُ انْخَرَقْ ... شَأْزٍ بِمَنْ عَوَّهَ جَدْبِ المُنْطَلَقْ
ناءٍ مِن التَّصبيحِ نائي المُغتبَقْ ... تَبدُو لنَا أَعلامُهُ بعدَ الغَرَقْ
في قِطَعِ الآلِ وَهَبْوَاتِ الدُّقَقْ ... خارِجَةً أعناقُها مِن مُعْتَنَقْ
تَنَشَّطَتْهُ كلُّ مِغْلاةِ الوَهَقْ ... مَضْبُورَةٍ قَرْوَاءَ هِرْجَابٍ فُنُقْ
مَائِرَةِ العَضْدَيْنِ مِصلاتِ العُنُقْ ... مُسْوَدَّةِ الأَعْطَافِ مِن وَشمِ[٥] العَرَقْ

(١) في (ز): «وصاروا».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٣٦).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٥٠٨).

(٤) انظر: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٤٣).

(٥) في (س): «من رثم».

إذا الدَّليلُ استافَ أَخلَاقَ الطُّرُقْ كأنَّها حَقْبَاءُ بَلقَاءُ الزَّلَقْ

قُودٌ ثَمانٍ مِثْلُ أَمْرَاسِ الأَبَقْ فيهَا خُطُوطٌ مِن سَوادٍ وبَلَقْ

كأنَّهُ في الجِلْدِ تَوْلِيعُ البَهَقْ يُحْسَبْنَ شَامًا أَوْ رِقَاعًا مِن بَنَقْ

فَوْقَ الكُلَى مِن دائِرَاتِ المُنْتَطَقْ[1]

قال ابنُ دُريدٍ في «شرح ديوان رؤبة»: إنَّما يريدُ أتانًا لأنَّ هذهِ الصِّفَةَ صِفَةُ أَتانٍ.

(٦٢) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بألسِنَتِهم، يُريدُ بهِ: المتديِّنينَ بدينِ محمَّدٍ عليه السلام، المخلِصينَ منهم والمنافقينَ.

وقيل: المنافقينَ؛ لانخراطِهم في سلكِ الكَفَرةِ.

﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾: تهَوَّدُوا، يُقال: هَادَ وتهَوَّدَ: إذَا دخَلَ في اليهوديَّةِ، وهو هائدٌ والجمعُ هُودٌ[2]، ويَهودُ إمَا عربيٌّ من هَادَ إذَا تابَ، سُمُّوا بذلك لَمَّا تابوا من عبادةِ العِجلِ، وإمَّا معرَّبُ يهُوذَا وكأنَّهم سُمُّوا باسمِ أكبرِ أولادِ يعقوبَ عليه السلامُ.

﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ جمعُ: نَصرانٍ كالنَّدامَى، والياءُ في نَصرَانيٍّ للمبالغةِ كما في أحمريٍّ، سُمُّوا بذلكَ لأنَّهم نصَروا المسيحَ، أو لأنَّهم كانوا معَه في قريَةٍ يقالُ لها: نَصران أو ناصِرة، فسُمُّوا باسْمها أو مِن اسمِهَا[3].

---

(١) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ١٠٤).

(٢) «وهو هائد والجمع هود» من (خ).

(٣) قوله: «فسموا باسمها»؛ أي: على تقدير كون اسم القرية نصران «أو من اسمها»؛ أي: أو سموا باسم مأخوذ من مادة اسم تلك القرية على تقدير كون اسمها نصرانة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٢/ ٧٧).

﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾ قومٌ بين النَّصَارى والمجُوسِ.

وقيل: أَصلُ دينهم دينُ نوحٍ عليه السلام.

وقيل: هم عَبَدَة الملائكةِ، وقيلَ: عبدَة الكواكبِ.

وهُوَ إن كان عَربيًّا فمِن صَبأَ إذَا خرجَ، وقَرأ نافع وَحدَه بالياءِ[١]: إمَّا لأنَّه خفَّفَ الهَمزةَ، أو لأنَّه مِن صَبا: إذَا مَالَ؛ لأنَّهم مَالُوا من سَائرِ الأديانِ إلى دينِهم، أو مِن الحقِّ إلى الباطلِ.

﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا﴾: مَن كانَ مِنهم في دينِه قبلَ أن يُنسَخَ، مُصدِّقًا بقلبهِ بالمبدأِ والمعادِ، عاملًا بمقتضى شرعِه.

وقيل: مَن آمَن مِن هؤلاء الكفرةِ إيمانًا خالصًا ودخَل الإسلامَ دخولًا صَادقًا.

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ الذي وَعَد لهُم على إيمانِهم وعملِهم ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ حين يَخاف الكفارُ مِن العقابِ ويحزنُ المقصِّرون على[٢] تضييعِ العمرِ وتفويتِ الثوابِ.

و﴿مَنْ﴾ مبتدأٌ خبرُه ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والجملةُ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، أو بدَلٌ من اسمِ ﴿إِنَّ﴾ وخبرُها ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والفاءُ لتضمُّنِ المسنَدِ إليهِ معنى الشرطِ، وقد منعَ سيبَويه دُخولَها في خبرِ (إنَّ) من حيثُ إنها لا تدخلُ الشَّرطيةَ[٣]، ورُدَّ بقوله تعالى:

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٨)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) في (أ): «عن».

(٣) قوله: «من حيث إنها»؛ أي: (إنَّ) «لا تدخل الشرطية»؛ أي: لا تدخل الجملة الشرطية فلا ينبغي دخول الفاء في خبرها لأن الفاء تفيد معنى الشرط. انظر: «حاشية الأنصاري» (١/ ٣٣١).

وقال الشهاب: يجوز دخول الفاء في خبر الموصول والموصوف بفعل أو ظرف لتضمنه معنى الشرط، لكن إذا دخلت عليه (إنّ) اختلف في جواز دخولها، فجوَّزه بعضهم ومنعه آخرون؛ لأنّ =

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠].

قوله: (سُمُّوا بذلكَ لَمَّا تابُوا من عبادَةِ العجلِ»:

قلت: أخرجَ ابنُ جريرٍ عن ابنِ جُريجٍ قال: إنما سُمِّيَت اليَهودُ مِن أَجلِ قَولِهم: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾[1].

قوله: «والياءُ في نَصرانيٍّ للمُبالغَةِ كما في أَحمَرِيٍّ»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وذلكَ للدَّلالَةِ على أَنَّه مَنسوبٌ إلى ذلك عَريقٌ فيه لا مجرَّدُ موصوفٍ بالحُمرَةِ.

وفي «الصحاح»: لم يُستعمَلْ نَصرانيٌّ إلا بياءِ النِّسبَةِ[2].

ويقال: نَصرانُ قريَةٌ بالشَّامِ نُسِبَ إليها النَّصارَى.

قوله: «سُمُّوا بذلك لأَنَّهم نَصَروا المَسيحَ»:

في الحاشيةِ المشارِ إليها: ليسَ هذا جاريًا على قواعدِ الاشتِقاقِ، فإنَّه يقالُ لواحدِهم: ناصِرٌ، وفاعِلٌ لا يُجمَعُ على فَعَالَى بل على فَاعِلينَ كعَاقِلينَ، أو فُعَّل كرُكَّع، أو فَعَلَة ككَتَبَة أو فَعْلٍ كرَكْبٍ وتَجْرٍ، وليسَ مِن صِيَغِ جَمعِه فَعالى.

قال: وكذا قولُ مَن قال: إنَّهم سُمُّوا به[3] لأَنَّهم نزلُوا قريةً يقالُ لها: ناصرَةٌ، مِن عملِ بيتِ المقدِسِ ومنها ظهرَ أمرُ عِيسى، فإنَّ هذا الاشتِقاقَ أيضًا بعيدٌ، فإنَّ قِياسَ

= (إنَّ) لا تدخل على أسماء الشرط لأنَّ لها صدر الكلام. انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ١٧٣).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٣٢).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: نصر).

(٣) في (س): «سموا بذلك».

النِّسبَةِ إليه: ناصريٌّ: والجمعُ: ناصِريُّونَ، قال: ولو قيل: (إنه اسمٌ جامِدٌ غيرُ مُشتَقٍّ) تَخَلَّصَ القائلُ مِن هذه الأسئلةِ.

قلت: هذا القولُ الثَّاني أخرجَهُ ابنُ جريرٍ بسندٍ ضَعيفٍ عن ابنِ عبَّاسٍ قال: إنما سُمِّيَت النَّصارَى لأنَّ قريةَ عِيسى كانت تُسمَّى ناصرَةً[1].

وأخرج عَن قتادةَ مثلَه[2].

ويجابُ عما اعترِضَ به: بأنَّ هذا مِن شَواذِّ النِّسبَةِ التي جاءَتْ على غَيرِ القِياسِ[3] كقولهم: لِحْيَاني ورَقْباني ورَازِيٌّ ودَرَاوَرْدِي ومَرْوَزِي.

قوله: «فمِن صَبأَ إذا خرجَ، وقرأَ نافِعٌ وحدَهُ بالباءِ: إمَّا لأنَّه خفَّفَ الهمزَةَ، أو لأنَّه مِن صَبَا إذا مالَ»:

في الحاشية المشارِ إلَيْها: حاصلُه: أنَّ مَن قرأَ: (الصَّابئين) بالهمزِ فهوَ مِن صَبأَ: إذا خَرَجَ، يقال: صَبأَت النُّجومُ: إذا طلَعَتْ، ومَن قرَأَ: (الصَّابين) بلا همزٍ فلَهُ وَجهان:

أحدُهُما: أنَّه أرادَ الهمزةَ وحذَفَها تخفيفًا.

والثاني: أنَّه مِن صَبَا يَصبُو فهو صابٍ: إذا مالَ، وجمعُهُ: صَابونَ، ومِثلُه: داعونَ.

قال: ولهذِهِ المسألَةِ نظيران:

أحدهُمُا: النَّبِيء: مَن همزَهُ جعلَهُ مُشتقًّا من النَّبَأِ وهو الخبرُ، ومَن لم يَهمِزْهُ فله وجهان: أحدهما: أنَّه تخفيفٌ مِن النَّبأِ، والثاني: أنه مِن نَبَا يَنبُو إذا ارتفعَ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٣٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) في (ز): «قياس».

النَّظيرُ الثَّاني: البريئَةُ: فمَن همَزَها فهيَ الخَليقَةُ، مِن برَأَ اللهُ واللهُ البارِئُ، ومَن لم يَهمِزْهَا فله وجهانِ: أحدُهُما: أنَّه تَخفيفٌ مِن برأ إذا خلق، والثاني: أنه مُشتَقٌّ مِن البَرَا وهو الترابُ.

قوله: «و﴿مَنْ﴾ مبتدأٌ خبرُه ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والجملةُ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، أو بدَلٌ من اسمِ ﴿إِنَّ﴾ وخبرُها ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾»:

قال أبو حيَّان: اتَّفقَ المُعرِبونَ والمُفسِّرونَ على أنَّ الجُملةَ مِن قولِه: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ في موضعِ خبرِ ﴿إِنَّ﴾ إذا كانَ ﴿مَنْ﴾ مُبتدأً، وأنَّ الرابطَ محذوفٌ تقديرُه: مَن آمنَ مِنهم، ولا يتمُّ ما قالوهُ إلا على تغايُرِ الإيمانَيْنِ، أعني: الذي هو صِلَةُ ﴿الَّذِينَ﴾، والذي هو صلَةُ ﴿مَنْ﴾: إما في التعلُّقِ، أو في الزَّمانِ، أو في الإنشاءِ والاستِدامَةِ.

وأمَّا إذا لم يَتغايَرَا فلا يَتِمُّ ذلك؛ لأنَّه يصيرُ المعنى: إنَّ الذين آمَنُوا مَن آمنَ مِنهم، ومَن كانوا مُؤمنين لا يقالُ: مَن آمنَ مِنهُم، إلا على التَّغايُرِ بينَ الإيمانَيْنِ.

وأَعرَبُوا أيضًا ﴿مَنْ﴾ بدلًا فتكونُ مَنصوبَةً مَوصولَةً.

قال: ومَن أعربَها مُبتدَأً فإنَّما جَعَلَها شَرطيَّةً، ويحتمِلُ أن تكونَ مَوصولَةً، فإذا كانَت شرطيَّةً فالخَبرُ الفعلُ بعدَها، وإذا كانَتْ مَوصولَةً فالخبرُ قولُه: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾.

قال: قالوا: وهي بَدلٌ مِن اسمِ ﴿إِنَّ﴾ وما بعدَها، ولا يتمُّ ذلك أيضًا إلا على تَقديرِ تَغايُر الإيمانَيْنِ كما ذَكَرْنا.

قال: والذي نَختارُهُ أنَّها بدلٌ مِن المَعاطيفِ التي بعدَ اسمِ ﴿إِنَّ﴾ فيصحُّ إذ ذاك المعنى، وكأنه قيل: إنَّ الذين آمنوا مِن غيرِ الأَصنافِ الثَّلاثَةِ ومَن آمنَ مِن الأَصنافِ الثَّلاثَةِ فلَهُم أَجرُهُم[1]، انتهى.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ما ذُكر من كونِ ﴿مَنْ﴾ مبتدأً خبرُه ﴿فَلَهُمْ﴾ يُشعِرُ بأنه جعَلَها موصولةً؛ إذ الشرطيةُ خبرُها الشرطُ مع الجزاء لا الجزاءُ وحده.

(٦٣ ـ ٦٤) ـ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ﴾ باتِّباعِ موسى والعملِ بالتَّوراة ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ﴾ حتى أُعطِيتُم الميثاقَ.

رويَ أنَّ موسَى عليه السلام لمَّا جاءَهُم بالتَّورَاةِ فرأَوا ما فيهَا من التَّكاليفِ الشاقَّة كَبُرَت علَيهم وأبوا قبُولَها، فأمرَ جبريلَ فقلَعَ الطُّورَ فظلَّله فوقهُم حَتى قبلُوا[1].

﴿خُذُوا۟﴾ على إرادَة القولِ ﴿مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾ من الكتابِ ﴿بِقُوَّةٍ﴾: بجدٍّ وَعزيمةٍ ﴿وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ﴾: ادرسُوه ولا تنسَوه، وتفكَّروا[2] فيه فإنَّه ذكرٌ بالقلبِ، أو اعْمَلوا بهِ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾: لكي تتَّقُوا المعاصيَ، أو: رجاءً منكم أن تكونوا متَّقينَ.

ويجوزُ عند المعتزلةِ أن يتعلَّقَ بالقولِ المحذوفِ؛ أي: قلنا: خذوا واذكروا إرادَة أن تتقُوا.

﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾: أَعرَضتُم عن الوفاءِ بالميثاقِ بعدَ أَخذِه ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ بتوفيقِكم للتَّوبَةِ، أو بمحمَّدٍ عليه السلام يدعوكم إلى الحقِّ ويهديكم إليه ﴿لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾: المغبونينَ بالانهماكِ في المعاصِي، أو بالخبطِ والضلالِ في فترَةٍ منَ الرسُلِ.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٦٢) دون نسبة، ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦١٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) بعدها في (خ): «ما».

و(لَو) في الأصلِ لامتناعِ الشيءِ لامتناعِ غيره، فإذا دخلَت على (لا) أفادَ إثباتًا[١]، وهو امتناعُ الشيءِ لثبوتِ غيرِه، والاسمُ الواقعُ بَعدَه عندَ سيبويه[٢] مبتدأٌ خبرُه واجبُ الحذفِ لدلالةِ الكلامِ عليه، وسَدَّ الجوابُ مسَدَّه، وعند الكوفيِّين: فاعلُ فعلٍ محذوفٍ.

قوله: «رُوِيَ أنَّ مُوسى لَمَّا جاءَهُم بالتَّوراةِ فرأوا ما فيها مِن التَّكاليفِ الشَّاقَّةِ كَبُرَت عليهم..» إلى آخره: أخرجه ابنُ أبي حاتمٍ عَن ابنِ عبَّاسٍ[٣].

قوله: «ويجوزُ عندَ المعتزلَةِ أن يتعلَّقَ بالقولِ المَحذوفِ؛ أي: قُلنا خُذوا واذكُروا إرادةَ أَنْ تتَّقُوا»:

قالَ الطِّيبيُّ: الحاصِلُ: أنَّ ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ إذا كانَ تعليلًا لقولِه: ﴿خُذُواْ .. وَٱذْكُرُواْ﴾ كانَ على حَقيقَتِه لأنَّه راجِعٌ إليهم، وإذا عُلِّقَ بـ: (قُلنَا) المقدَّرِ يكونُ تَعليلًا لفعلِ اللهِ، فيَجِبُ تَأويلُه بالإرادَةِ على مَذهَبِهِم[٤].

قوله: «أعرَضْتُم عَن الوَفاءِ»:

في الحاشيةِ: التَّوَلِّي حقيقَةٌ في الإعراضِ بالجسدِ، وأنْ يَستدبِرَكَ الشَّخصُ بعدَ إقبالِه عليكَ، والمرادُ هنا المجازُ وهو الإعراضُ عَن الطَّاعَةِ والقَبولِ.

---

(١) في (خ): «أفادت الإثبات».

(٢) في «الكتاب» (٢/ ١٢٩).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦١٠). وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ٣٦٢) بلا إسناد.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٥١٣).

(٦٥ ـ ٦٦) ـ ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ۝٦٥ فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ اللامُ مُوطِّئةٌ للقسَمِ، والسَّبْتُ: مصدَرُ سَبَتتِ اليهودُ إذا عظَّمت يَومَ السَّبْتِ، وأصْلُه: القطعُ أُمِروا بأَن يجرِّدوه[1] للعبادةِ، فاعتدَى فيهِ ناسٌ منهم في زمَن داودَ عليه السلامُ واشتغلُوا بالصَّيدِ، وذلك أنهُم كانوا يسكنُونَ قريةً على السَّاحِلِ يقالُ لها: أيلةُ، وإذا كان يومُ السَّبتِ لم يبقَ حُوتٌ في البحرِ إلا حَضَر هناك وأخرَجَ خرطُومَهُ، وإذا مضى تفرَّقت، فحَفَرُوا حِيَاضًا وشرعُوا إليها الجدَاولَ، وكانت الحيتانُ تدخلُها يَوم السَّبت فيَصطادُونَها يومَ الأحدِ[2].

﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾: جَامِعِينَ بين صورةِ القِردِ والخُسُوءِ، وهوَ الصَّغارُ والطَّرْدُ.

وقال مجاهدٌ: ما مُسِخت صورَتُهم[3] ولكنْ قلُوبُهُم، فمُثِّلوا بالقِردِ كما مُثِّلوا بالحمارِ في قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥][4].

وقوله: ﴿كُونُوا۟﴾ ليسَ بأَمْرٍ إذ لا قدرةَ لهم عليه، وإنما المرادُ به سرعةُ التكوينِ وأنهُم صَارُوا كذلكَ كما أرادَ بهم.

---

(١) في (خ): «بأن يتجردوا»، وفي (أ): «لأن تجردوا».

(٢) روى قصتهم مطولة الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦١ ـ ٦٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) في (خ): «صورهم».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦٥).

وقرِئَ: (قَرِدة) بفتحِ القافِ وكسر الراء[١]، و(خاسِين) بغير همزةٍ[٢].

﴿فَجَعَلْنَٰهَا﴾؛ أي: المسخَةَ، أو العقوبَة ﴿نَكَٰلًا﴾: عِبرَة تُنكِّلُ المعتبرَ بها؛ أي: تمنَعُه، ومنه: النِّكلُ، للقيدِ.

﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾: لِمَا قبلهَا وما بَعدَها من الأمَمِ؛ إذ ذُكِرَت حالُهم في زبُرِ الأوَّلينَ، واشتَهَرَت قِصَّتُهم في الآخِرين، أو لِمُعاصِريهم ومَن بَعدَهُم، أو لِمَا بحضرَتها من القُرى ومَا يتباعَدُ عنها، أو لأهلِ تلك القريةِ وما حَوالَيها، أو لأجلِ ما تقدَّمَ عليها مِن ذنوبِهم وما تأخَّرَ مِنهَا.

﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ مِن قومِهم، أو لكلِّ متَّقٍ سمِعَها.

قوله: «اللامُ مُوطِّئَةٌ للقَسمِ»:

قال أبو حيَّان: اللامُ في (لقد) لامُ الابتداءِ في نحوِ: لزَيدٌ قائِمٌ، ويحتمِلُ أن يكونَ جوابًا لقسَمٍ مَحذوفٍ، ويكونُ قد أقسمَ على أنَّهم عَلِمُوا الذينَ اعتَدَوا[٣].

قوله: «والسَّبتُ مَصدَرُ سَبتَت اليَهودُ: إذا عَظَّمَت يومَ السَّبتِ»:

قال القطبُ: فسَّرَهُ بالمصدَرِ لأنَّ المنهيَّ عنه الاعتداءُ فيه لا الاعتداءُ عَن شيءٍ في يومِ السَّبتِ.

وفي الحاشية: يريدُ أنَّهم اعتدَوْا في التَّعظيمِ ولم يَقومُوا بحقِّه، وليسَ المرادُ

---

(١) لم أجدها.

(٢) انظر: «النشر» (١/ ٣٩٧)، وفيه: وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان بحذفها (أي: الهمزة) في ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾، وفي «إتحاف فضلاء البشر» للدمياطي (ص: ١٨١): ويوقف عليه لحمزة بالتسهيل بينَ بينَ وبحذف الهمزة على اتِّباع الرسم.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٦١).

بـ﴿فِي﴾ ظرفيَّةَ الزمانِ، وهم وإن كانَ اعتداؤُهُم واقعًا في ذلكَ اليومِ فليسَ المرادُ إلَّا أنَّهم اعتدَوْا في ذلك التَّعظيمِ الذي أُمِرَوا به في ذلك اليومِ فتَجاوَزُوا حُدودَهُ.

وقال الحلبيُّ: فيهِ نظرٌ؛ فإنَّ هذا اللَّفظَ مَوجودٌ، واشتِقاقُهُ مَذكورٌ في لسانِ العربِ قبلَ فعلِ اليَهودِ ذلك، اللهمَّ إلَّا أن يريدَ هذا السَّبتَ الخاصَّ المذكورَ في هذهِ الآيَةِ[١].

قلتُ: لا وجهَ لهذا النَّظرِ كما لا يَخفى، ثم قولُه: (إنَّ هذا الاشتِقاقَ مَوجودٌ في لسانِ العربِ قبلَ فعلِ اليَهودِ ذلك) محلُّ توقُّفٍ، فإنَّ فعلَ اليَهودِ مِن زمنِ مُوسى عليهِ السَّلامِ، وهو قبلَ انتشارِ لغَةِ العربِ وفشوِّ الاشتقاقِ فيها بدَهرٍ طويلٍ، فما أطلقَتِ العَربُ السَّبتَ على مصدَرِ سَبتَت اليَهودُ إلا بعدَ فِعلِهِم له بلا شكٍّ، بل نفسُ تَسمِيَةِ العربِ اليومَ بالسَّبتِ وسائرَ الأيامِ بأسمائها المتداوَلَةِ الآنَ مُتأخِّرٌ عَن زمنِ عِيسَى فضلًا عَن[٢] موسى، وما كانوا ـ أَعني: العربَ ـ يُسمُّونَ السَّبتَ إلا شِيَارًا وكذا سائرُ الأيامِ كان لها في اللغَةِ العربيَّةِ القَديمَةِ أسماءٌ غيرُ هذه، قال الشَّاعرُ في أسماءِ الأيَّامِ السَّبعةِ على اللغةِ القَديمَةِ:

أؤمِّلُ أن أعيشَ وأنَّ يومي ... بأَوَّلَ أو بأَهْوَنَ أو جُبَارِ
أو التَّالي دُبارُ فإنْ أَفُتْهُ ... فمُؤنِسُ أو عَروبَةُ أو شِيَارُ

هذه أسماءُ أيامِ الأُسبوعِ على التَّرتيبِ، ذكرَ ذلك الفرَّاءُ في كتابِ «الأيام والليالي»[٣]، وخلائِقُ آخرُهُم أبو حيَّان في «تذكرته».

---

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٤١٤).

(٢) في (س) زيادة: «زمن».

(٣) انظر: «الأيام والليالي والشهور» للفراء (ص: ٣٧).

وقد بَسَطتُ ذلك في كتابِ «المزهر»[(١)].

قوله: «جامِعينَ بينَ صُورَةِ القِردِ والخسوءِ وهو الصَّغارُ والطَّردُ»:

قال الحلبيُّ: هذا التَّقديرُ بناءً على أنَّ الخبرَ لا يتعدَّدُ فلذلك قدَّرَهُما بمعنى خبرٍ واحِدٍ من بابِ: حلوٌ حامِضٌ[(٢)].

قوله: «قال مجاهِدٌ: ما مُسِخَت صورَتُهم، ولكن قلوبُهم»:

أخرجه ابن جريرٍ عنه وقال: إنه قولٌ مخالِفٌ لظاهِرِ القُرآنِ والأَحاديثِ والآثارِ المُستفيضَةِ وإجماعِ المفسِّرينَ[(٣)].

قوله: «﴿فَجَعَلْنَٰهَا﴾ أي: المسخةَ أو العُقوبَةَ»:

قال أبو حيَّان: الظاهرُ أنَّ الضَّميرَ عائِدٌ على المصدَرِ المفهومِ مِن ﴿كُونُوا۟﴾؛ أي: فجعَلْنَا كَينونَتَهُم قِردَةً[(٤)].

قوله: «من الأُمَم»:

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: بيانٌ لِمَا ﴿بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾ على استعارَتِهما للزَّمانِ وإقامَةِ (ما) موقِعَ (مَن) تحقيرًا لشَأنِهم في مقامِ العظمةِ والكِبرياءِ، ويعني بـ﴿ما قبلَها﴾: السَّابقِينَ الذين مَضَوا، وكانَ في كُتُبِهم أنه تكونُ تلك المسخَةُ فاعتَبِرُوا بها، وصحَّ الفاءُ لأنَّ جَعْلَها نكالًا للفريقينِ جَميعًا إنَّما تحقَّقَ بعدَ القولِ والمسخِ.

* * *

---

(١) انظر: «المزهر» للسيوطي (١/ ١٧٤).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١/ ٤١٤).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٦٥).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ١٦٤).